تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٢

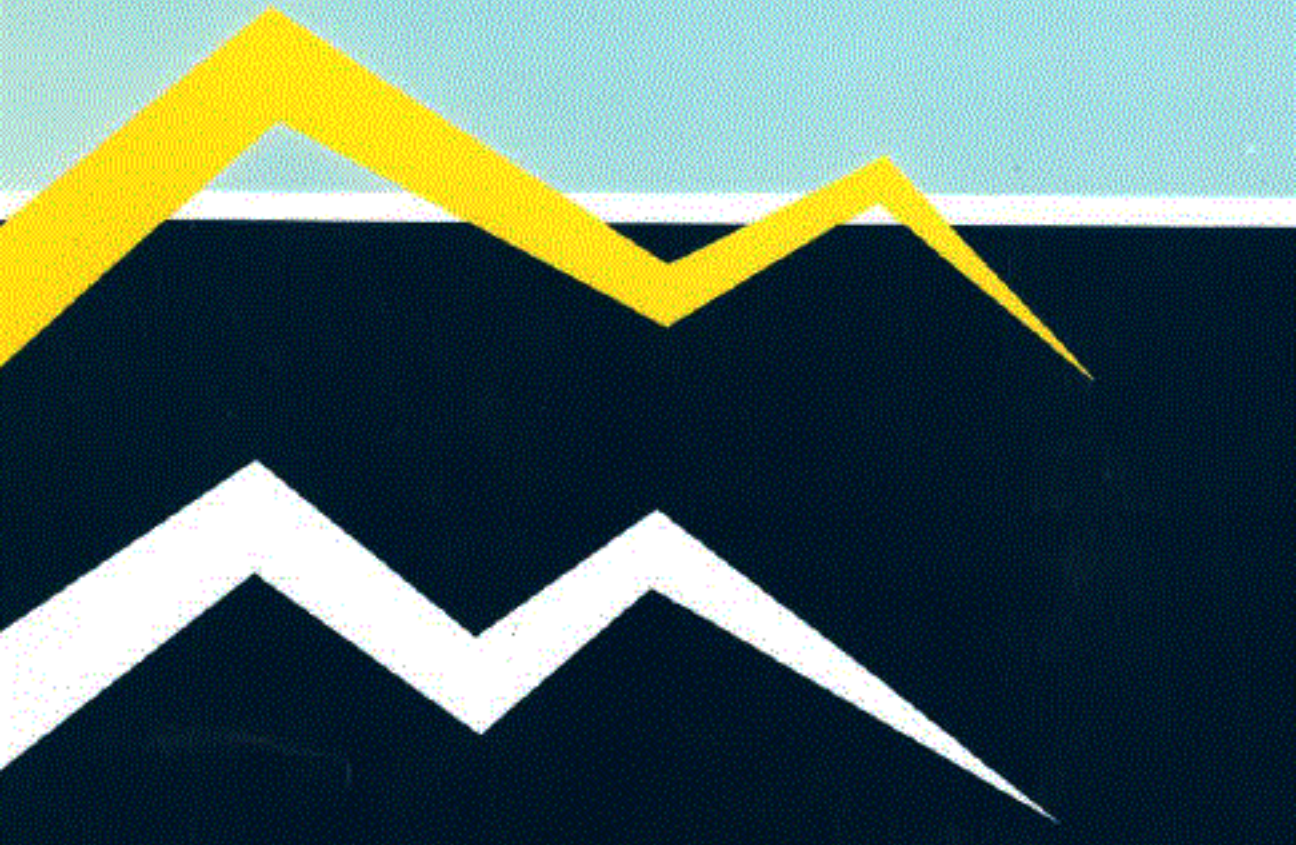

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٢

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح
بالاقتباس بشرط ذكر المصدر

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ص.ب ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096
هاتف : ٢٤٠٤٧٤٠/٣/٥/٦ – فاكس : ٢٤٠٥٤٨٧/٢٤٠٥٤٠٦
تلكس: ٢٢٥٦٢/٤٦٣١٢ KT Kafeel

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان تصدر تقريرها الثامن عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مواصلة بذلك اصدار سلسلة تقاريرها السنوية عن مناخ الاستثمار التي اصدرت اولها في عام ١٩٨٥، وقد شجع المؤسسة على مواصلة اصدار هذه التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية .

وبناء على قرار الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار في إجتماعها العاشر لعام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كلا منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والا فان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء اجل المدة المحددة، قامت المؤسسة – بناء على ذلك – بتزويد الجهات المعنية في جميع الدول العربية بنسخة من مسودة التقرير القطري الذي يخص كلا منها ، وتلقت المؤسسة اجابات من بعض الأقطار خلال المدة المحددة لاستلام الردود ، وقد تم أخذها بعين الاعتبار .

وبصدور التقرير يسر المؤسسة أن تقدم وافر شكرها وجزيل تقديرها لكل الذين ساهموا في اعداد التقرير من السادة المراسلين والمسؤولين بالدول الأعضاء بالمؤسسة ، فقد كانت لأرائهم ومناقشاتهم معنا حقا أكبر الأثر في تجويد التقرير والارتقاء بمستواه ، الأمر الذي يدعونا الى أن نتوجه من جديد لكل صاحب رأي أو تعليق أو اقتراح بناء في تقديم كل ما هو مفيد لتجويد التقرير وتعظيم فائدته وتأكيد دوره .

أسأل الله جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الامة العربية ، وانجاح العمل العربي المشترك .

وبالله التوفيق ، ، ،

مأمون ابراهيم حسن
المدير العام

الفهرس

صفحة

الجزء الاول التقرير القومي ٧

١ – ١ مقدمة ٩

١ – ٢ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي ١٠

١ – ٣ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي ١٤

١ – ٤ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي ٣٥

١ – ٥ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار ٤١

١ – ٦ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٩٢ ..... ٤٥

١ – ٧ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار ٥١

الجزء الثاني : التقارير القطرية ٥٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في المملكة الاردنية الهاشمية ٦١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في دولة الامارات العربية المتحدة ٩١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في دولة البحرين ١٠٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجمهورية التونسية ١٢٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٥٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في جمهورية جيبوتي ١٧١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في المملكة العربية السعودية ١٧٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في جمهورية السودان ٢١٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجمهورية العربية السورية ٢٤٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في جمهورية الصومال الديمقراطية ٢٧٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في جمهورية العراق ٢٧٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في سلطنة عمان ٢٩٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في دولة فلسطين ٣١٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في دولة قطر ٣٣٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في دولة الكويت ٣٤٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجمهورية اللبنانية ٣٦٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى ٣٩٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في جمهورية مصر العربية ٤١٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في المملكة المغربية ٤٥٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٤٧٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩٢ في الجمهورية اليمنية ٤٨٣

الجـزء الأول

التقريـر القومـي

الجـزء الأول

التقريـر القومـي*

١٠١ مقدمة :

شهد العام موضوع التقرير مجموعة من المستجدات على المستويين السياسي والاقتصادي كانت ايجابية في مجملها مقارنة بما سجله العام الذي سبقه من أحداث وتطورات ، فعلى المستوى السياسي استؤنفت اللقاءات العربية على مستوى مجلس جامعة الدول العربية ، وتواصلت الجهود المبذولة لتنقية الأجواء العربية مما شابها من تداعيات أزمة الخليج ومن نزاعات حدودية ظهرت خلال العام بين اكثر من دولة عربية ، كما شهد نهاية العام اتفاق الأطراف المتحاربة في الصومال ، على وقف اطلاق النار والتحضير لمؤتمر مصالحة وطنية ، كذلك تواصلت خلال العام المباحثات الثنائية بين أطراف النـزاع في الشرق الأوسط بهدف التوصل الى سلام عادل وشامل في المنطقة .

وعلى الصعيد الاقتصادي استمر عدد من حكومات الدول العربية في تنفيذ برامج اصلاحية ، مما انعكس ايجابيا على أداء اقتصادات تلك الدول ، كما سجل العام مجموعة من التدابير والقرارات الاقتصادية على المستوى القومي، والقطري ، وعلى مستوى المجالس العربية استهدفت تشجيع الاستثمار ، والتجارة العربية البينية ، واقامة المشاريع المشتركة .

وعلى صعيد العمل العربي المشترك ، واصلت المنظمات العربية المتخصصة نشاطها ، في تعزيز أواصر التعاون العربي ، في مجالات الاستثمار ، والتجارة والصناعة ، ومختلف الأنشطة الاقتصادية .

وعلى مستوى التجمعات العربية الاقليمية تواصلت خلال العام جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومجلس اتحاد المغرب العربى في تحقيق التنسيق والتعاون بين الدول المعنية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية .

وعلى صعيد الاستثمارات العربية الخاصة ما بين الدول العربية ، اظهرت الاحصاءات الرسمية التي تجمعها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لهذا التقرير انخفاضا في حجم ما صودق عليه ورخص له من مشاريع استثمارية عربية وافدة الى الدول العربية مقارنة بعام ١٩٩١ ، حيث بلغت جملة ما تم الترخيص له خلال العام نحو ٤٨٣,٨ مليون دولار امريكى ، وتوزعت هذه الاستثمارات على ١٢ دولة عربية ، كان نصيب قطاع التجارة والمقاولات والخدمات نحو ٥٠,١١ بالمائة من اجمالي الاستثمارات ، ونصيب كل من القطاع الصناعي ، والقطاع المالي والمصرفي ، والزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري ، والسياحة والعقارات ، ٣٣,٦٣ بالمائة ، ١٣,٢٣ بالمائة ، ٢,٣١ بالمائة ، ٠,٧٢ بالمائة على التوالي .

وبالنسبة لانطباعات رجال الاعمال والمستثمرين العرب عن مدى التحسن او التدهور في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام تشير النتائج التجميعية للاستبيان الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه بنهاية كل عام الى ان مناخ الاستثمار قد تحسن في احدى عشرة دولة ، وتدهور عما كان عليه خلال العام في ٦ دول عربية اخرى ، وبقى على ما كان عليه في باقي الدول العربية .

---

* تم ترتيب عرض الوقائع والأحداث السياسية والتدابير والمقررات الاقتصادية وفق تواريخ حدوثها ما لم تقتضي اعتبارات عرض الموضوع غير ذلك .

٢٠١ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي :

شهد العام سلسلة من الوقائع والأحداث السياسية ذات البعد القومي ، فيما يلي بيان بأهم ما استجد منها :

١٠٢٠١ اللقاءات العربية على مستوى القمة :

١٠٢٠١ / ١ القمة العربية :

لم يشهد العام انعقاد اجتماعات عربية على مستوى القمة ، لكنه شهد من ناحية أخرى حركة كبيرة من الزيارات المتبادلة بين الملوك والرؤساء العرب في اطار العلاقات الثنائية والتجمعات الاقليمية بين الدول العربية ، كما تتابعت الاتصالات والرسائل بينهم على مدى العام ، رغبة في الوصول الى التنسيق في المواقف ، والتعاون في تحقيق الأهداف العربية وحماية المصالح القومية ، خاصة في مجال الجهود المبذولة من أجل عقد وانجاح المفاوضات العربية الاسرائيلية التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط .

– ومن جانب آخر تم خلال العام عقد الجلسات العادية لمجلس جامعة الدول العربية* بحضور جميع الدول الأعضاء ، الأمر الذي يدل على رغبة أكيدة لمواصلة العمل العربي المشترك في كافة مجالاته ومؤسساته .

١٠٢٠١ / ٢ قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

– عقدت الدورة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي خلال الفترة ٢١ – ٢٣ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ واتخذت عدة قرارات كان منها تأييد المجلس للقضايا السياسية لأعضائه فقد أيد دولة الامارات العربية المتحدة في قضايا الجزر حيث طالب ايران بازالة والغاء كافة الاجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبو موسى وانهاء احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأيدت القرارات دولة الكويت في نزاعها مع العراق فأدان العراق لعدم امتثاله لقرارات مجلس الأمن في شأن الحدود والأسرى ، كما أكد المجلس حرصه البالغ على وحدة العراق وسلامته الاقليمية ، وجدد المجلس تأييده لجهود السلام في الشرق الأوسط وايجاد حل دائم للنزاع العربي الاسرائيلي ، وأدان المجلس اسرائيل في عدوانها على لبنان ، كما أدان عدوان الصرب على جمهورية البوسنة ، واستنكر الاعتداء على مقدسات المسلمين في الهند ، وعبر المجلس عن أسفه وقلقه لمعاناة الشعب الصومالي من الحرب الأهلية .

وبالنسبة للتعاون العسكري والأمني ، أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع وتوصيات المجلس الوزاري في مجالات التعاون العسكري التي تصب في الدفاع الجماعي . وعلى صعيد التعاون الاقتصادي أعرب المجلس عن ارتياحه لتوصل لجنة التعاون المالي والاقتصادي الى تعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها بشكل تدريجي ، وكلف اللجنة بوضع نظام متكامل لذلك لعرضه على الدورة القادمة للمجلس الأعلى لاقراره .

كما أقر المجلس العمل بقواعد ممارسة تجارة التجزئة ووافق على نظام براءات الاختراع بدول مجلس التعاون والنظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع الذي سيكون في مقر الامانة العامة للمجلس .

وأكد المجلس الأعلى التزامه بقرار الدوحة الخاص بانشاء برنامج مجلس التعاون الخليجي لدعم جهود التنمية في الدول العربية وقرر البدء في تنفيذه وفقا للمباديء والأهداف التي تضمنها قرار انشائه .

– وفي اطار الأعمال التنظيمية ، قرر المجلس تعيين الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي أمينا عاما للمجلس للأعوام

---

* الدورة العادية ٩٧ خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ / ٤ / ١٩٩٢ والدورة العادية ٩٨ خلال الفترة ١٣ – ١٤ / ٩ / ١٩٩٢ .

١٠٢٠١ / ٣ قمة مجلس التعاون العربي :

أدى استمرار الخلافات في مواقف الدول الأعضاء حول أزمة الخليج وتداعياتها الى عدم انعقاد الدورة الثالثة للهيئة العليا للمجلس التي كان مقررا لها أن تعقد في بداية العام الماضي .

١٠٢٠١ / ٤ قمة اتحاد المغرب العربي :

عقد مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي اجتماعات دورته العادية الخامسة في مدينة نواكشوط بالجمهورية الاسلامية الموريتانية خلال الفترة ١٠ - ١١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ حيث تم استعراض مسيرة العمل المغاربي وما تم تحقيقه في بناء اتحاد المغرب العربي الكبير .

وأخذ المجلس علما بالتقدم الذي تم في تنفيذ القرارات والاتفاقيات الخمسة عشرة التي صدرت عن المجلس من قبل ، مسجلا بارتياح دخول اتفاقية الدفع الثنائية الموحدة بين المصارف المركزية المغربية حيز التنفيذ بداية من الشهر الرابع من هذا العام . كما أخذ المجلس علما بما تم تحقيقه في مجال ارساء الأجهزة والمؤسسات الاتحادية في مقراتها الدائمة .

وفي مجال القضايا السياسية ناقش المجلس موضوع الحظر والقيود المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية من جراء الأزمة القائمة بينها وبين بعض الدول الغربية ، وندد بالارهاب والتطرف بجميع أشكالهما ، كما استعرض مراحل عملية السلام في الشرق الأوسط وأعرب عن أمله في تكثيف الجهود بغية الوصول الى حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية ، وأكد المجلس انشغاله بمعاناة الشعب العراقي من جراء الحظر الدولي داعيا الى رفعه كما أعلن في الوقت نفسه عن ضرورة احترام استقلال دولة الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها . كما تناول بالبحث كافة القضايا العربية والاسلامية وعلاقات دول الاتحاد بالمجموعة الأوروبية .

٢٠٢٠١ تنقية الأجواء العربية :

- شهد العام تواصلا في الجهود المبذولة لتنقية الأجواء العربية مما شابها من تداعيات أزمة الخليج ومن نزاعات حدودية ظهرت خلال العام بين أكثر من دولة وفي أكثر من مكان على الخريطة العربية . ففي ١١ / ٤ / ١٩٩٢ بحث الرئيسان المصري والتونسي تنقية الأجواء العربية وسبل اجراء حل سلمي للأزمة الليبية الغربية ودفع عملية السلام وتدعيم علاقات البلدين ، وفي ٤ / ١٠ / ١٩٩٢ حيت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المبادرة الأخوية من جانب سلطنة عمان والجمهورية اليمنية بتوقيع اتفاقية الحدود بين البلدين ، وأكدت على أن ما توصل اليه البلدان سيكون مثالا في حل الخلافات بين الدول العربية .

- وفي ٢ / ١٠ / ١٩٩٢ دخلت جمهورية مصر العربية ودولة الكويت للتوسط بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر لاحتواء الأزمة التي نشبت بينهما اثر علان دولة قطر عن هجوم سعودي على أحد المراكز الحدودية القطرية بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٩٢ ، وقد أثمرت الوساطة المصرية والعربية عن توقيع اتفاقية بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٢ لتسوية النزاع السعودي القطري .

- وفي ٢٩ / ٩ / ١٩٩٢ بدأت المباحثات السعودية اليمنية لحل مشاكل الحدود بين البلدين وفقا لاتفاق الطائف ١٩٣٤ وتواصلت اجتماعات لجنة خبراء الحدود السعودية اليمنية المشتركة فعقدت اللجنة اجتماعها الثالث في ١٩٩٢/١١/٢٨ واتفق الطرفان على مواصلة المباحثات في جولة مقبلة في يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ .

– وفي اطار التشاور والتعاون بين دول «اعلان دمشق» عقد وزراء خارجية هذه الدول اجتماعات دورتهم السادسة بمدينة الدوحة / قطر خلال الفترة ٩ – ١٠ / ٩ / ١٩٩٢ ، وأكد الوزراء الثمانية على ضرورة تعزيز التنسيق والتشاور بين الدول المعنية في المجال السياسي وعقد اجتماعات دورية نصف سنوية أو اجتماعات استثنائية اذا دعت الضرورة لمتابعة هذا التنسيق . كما أعلن الوزراء عن تأييدهم لدولة الامارات العربية المتحدة في كل ما تتخذه من اجراءات ومواقف في أزمتها مع ايران التي سبق ذكرها كما رفضوا احتلال ايران للجزر الثلاث التابعة للامارات .

وفي المجال الأمني أوصى الوزراء بترك موضوع التعاون العسكري للعلاقات الثنائية بين الدول أعضاء الاعلان .

وفي المجال الاقتصادي أوصى الوزراء بتأليف مجلس اقتصادي مشترك من وزراء الاقتصاد والمال من الدول المعنية ليتولى تنسيق التعاون الاقتصادي المشترك .

٣٠٢٠١ القضية الفلسطينية :

سجل عام ١٩٩٢ على صعيد القضية الفلسطينية مجموعة من الأحداث كان أبرزها ما يلي :

– دعا مجلس جامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته ٩٧ المنعقدة بالقاهرة خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ / ٤ / ١٩٩٢ مجلس الأمن الدولي للتدخل من أجل الايقاف الفوري للممارسات غير الانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الفلسطينيين والمواطنين العرب في الأرض المحتلة ، كما قرر المجلس بذل الجهود على مختلف المستويات لوضع حد للهجرة اليهودية التي تهدف الى الاستيطان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة لما تشكله من مخاطر على الحقوق العربية ، كما قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ودولة فلسطين والمملكة المغربية والأمانة العامة للجامعة العربية لترميم وصيانة المعالم الدينية بالحرم القدسي والاعمار الشامل لقبة الصخرة المشرفة وتشديد الحراسة داخل المسجد الأقصى .

– عقد وزراء خارجية جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية ، وجمهورية لبنان ودولة فلسطين اجتماعا في دمشق خلال الفترة ٢٤ – ٢٥ / ٧ / ١٩٩٢ تم به اقرار سبعة مباديء لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة ، كما أكد البيان الختامي للاجتماع على شمولية الحل ورفض أية محاولة للتجزئة في العملية السلمية وضرورة ازالة العقبات التي تحول دون التمثيل الكامل للفلسطينيين وخاصة سكان القدس . كما أكد البيان أيضا على تأييد عملية السلام القائمة واستئنافها في أقرب وقت ممكن .

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ختام أعمال دورته ٥١ التي عقدت في تونس خلال الفترة ١٤–١٩٩٢/٩/١٧ تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية (ادارة الشؤون الاقتصادية) بمواصلة جهودها بالتعاون والتنسيق مع دولة فلسطين والجهات العربية والدولية ذات العلاقة لتنفيذ قراراته الخاصة بدعم الصمود والانتفاضة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وأكد على أهمية مواصلة الجهود لتذليل المشاكل التي تواجه تسويق الفوائض السلعية الفلسطينية وتوفير كل أشكال الدعم لتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني الانتاجية والتشغيلية .

– قامت الحكومة الاسرائيلية باجراء عملية ترحيل جماعي وطردت ٤١٥ فلسطينيا من ديارهم الى الأراضي اللبنانية بعد اتهامهم بالانتماء الى حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وحركة الجهاد الاسلامي . وكان القرار الاسرائيلي قد اتخذ في جلسة طارئة للحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ وتم تنفيذه في فجر يوم ١٩٩٢/١٢/١٨ .

– اتخذ مجلس الأمن قرارا برقم ٧٩٩ يدعو الى عودة المبعدين الى ديارهم كما أدانت معظم دول العالم الحكومة الاسرائيلية بسبب اتخاذها القرار المجحف بحق المبعدين .

– أدان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعمال دورته ١٣ السابق ذكرها استمرار أعمال القمع والبطش والتوسع الاسرائيلية وقيام سلطات الاحتلال بابعاد أبناء الأراضي المحتلة عن وطنهم مما يتنافى مع كافة المواثيق والأعراف الدولية ويتنافى مع جهود السلام المبذولة خلال العام ، ويتعارض مع روح النظام العالمي الجديد .

– احتفل الفلسطينيون في الأراضي المحتلة خلال شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ بالذكرى الخامسة للانتفاضة بعد أن دخلت عامها السادس .

٤٠٢٠١ الأوضاع اللبنانية :

سجل العام مجموعة من الوقائع كان أبرزها ما يلي :

– عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا على مستوى وزراء الخارجية بمقر الجامعة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٥ وأصدر قرارين أحدهما سياسي والآخر اقتصادي بهدف مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني ودعم الاقتصاد اللبناني ، حيث طالب مجلس الأمن الدولي بالزام اسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة والعودة الى ما وراء الحدود الدولية ، كما طالب بوجوب وقف جميع الاجراءات التي تتخذها اسرائيل للاستيلاء على مياه الأنهار اللبنانية .

– أدان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيانه الختامي للدورة ١٣ السابق ذكرها استمرار الاعتداءات الاسرائيلية ضد لبنان مما أدى الى ازهاق أرواح الأبرياء من أطفال ومدنيين ، وأفرغ مساعي السلام الجارية من أي مضمون جاد ، وناشد مجلس الأمن الدولي ممارسة ضغوط حقيقية على السلطات الاسرائيلية كي تتخلى عن سياسات التوسع والعدوان ، وأن تلتزم باحترام استقلال وسيادة ووحدة الأراضي اللبنانية وأن تمتثل بشكل تام وغير مشروط لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ وتسحب قواتها من الجنوب اللبناني دون مماطلة .

٥٠٢٠١ مفاوضات السلام :

– بعد أن انفض مؤتمر مدريد للسلام والذي بدأ في ١٩٩١/١٠/٣٠ بدأت جولات المباحثات الثنائية تباعا ، وانعقدت جولات المفاوضات حتى بلغت سبع جولات في نهاية عام ١٩٩٢ .

– انعقدت خلال العام خمس جولات مفاوضات بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط بينت حصيلتها أن ثمة تقدم قد بدأ يسود المفاوضات بعد انصراف الجانبين العربي والاسرائيلي الى بحث القضايا العملية والموضوعية ، وتقديمهما مذكرات وتصورات تجمل وجهات نظرهم تجاه مسائل الحكم الذاتي للفلسطينيين والانسحاب الاسرائيلي من الجولان والجنوب اللبناني والاجراءات الأمنية بين كل من سوريا ولبنان والأردن من جهة واسرائيل من جهة أخرى ، وقد استؤنفت المفاوضات في الجولة السابعة والأخيرة التي عقدت خلال العام بعد أن تحدثت اسرائيل ولأول مرة عن انسحاب من أراض محتلة عندما أعلنت استعدادها لانسحاب جزئي من هضبة الجولان السورية ، وتقدمت المفاوضات بين الجانبين اللبناني والاسرائيلي حول التزامن بين الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني المحتل وفرض اجراءات أمنية محددة في المنطقة .

– أضافت قضية المبعدين الفلسطينيين في نهاية العام بعدا جديدا لمباحثات السلام حيث تنامى اتجاه قوي بانسحاب الوفد الفلسطيني من المباحثات .

٦٠٢٠١ الأوضاع الصومالية :

استمرت الحرب الأهلية الشرسة في الصومال وعطلت جميع مظاهر الحياة المدنية فيها ، وزادت حدة المجاعة ، في وقت منع فيه المسلحون قوافل الاغاثة الدولية التي تحمل الغذاء والدواء إلى المواطنين الذين يواجهون الموت بسبب افتقارهم الى الطعام . وفي ضوء هذه الأحداث شهد العام مجموعة من الوقائع كان أبرزها ما يلي :

– عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا استثنائيا في خلال شهر مايو/آيار ١٩٩٢ لمناقشة الأزمة الصومالية ، وتم في اطار الاجتماع تشكيل لجنة وزارية عربية تعنى بالصومال ، وقد اجتمعت هذه اللجنة في اطار الجامعة العربية، واتصلت بالفصائل الصومالية في محاولة لوقف مأساة الصومال وصيانة مصالحه ووحدته الوطنية والاقليمية .

– أجرى أمين عام الجامعة العربية اتصالات مستمرة مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمتي المؤتمر الاسلامي والوحدة الأفريقية للتشاور في شأن حل الأزمة الصومالية وتأمين وصول المساعدات الانسانية الى كل أنحاء الصومال .

– أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته ٥١ السابق ذكرها على قراراته السابقة المتعلقة بالوضع في الصومال وأشاد بالعون الذي قدمته الحكومات والشعوب العربية لاغاثة المتضررين من المجاعة والحرب الأهلية هناك ، وناشد الدول والصناديق والمنظمات العربية والاقليمية والدولية لنجدة الشعب الصومالي الذي يعيش أقسى المحن نتيجة انعدام المواد الغذائية .

– تابع المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن أعمال دورته ١٣ السابق ذكرها تطورات الأوضاع في الصومال وعبر عن أسفه الشديد لمعاناة الشعب الصومالي نتيجة الحروب الأهلية الدامية .

– تنفيذا لقرارمجلس الأمن الدولي رقم ٧٩٤ ، بدأت القوات الدولية في الانتشار بالصومال بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٩ في اطار عملية «استعادة الأمل» متعددة الجنسيات ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول أخرى ، لتوفير المتطلبات الأمنية لعمليات الاغاثة الانسانية .

٣٠١ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي :

سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى المجالس والاتحادات الاقليمية العربية كان أبرزها ما يلي :

١٠٣٠١ الاصلاح الاقتصادي :

– شكل موضوع الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بندا مهما ضمن بنود جدول أعمال الدورة العادية (٥٠) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة ٢–١٩٩٢/٢/٦ ، وقرر المجلس التأكيد على أهمية الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة واعتباره أساسا ضروريا لدعم مسيرة التكامل العربي ، وأكد على أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، وأهمية الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها المؤسسات التمويلية العربية والدولية لدعم سياسات وعمليات الاصلاح الاقتصادي .

– وفي دورته العادية (٥١) السابق ذكرها اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع الاصلاح الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي محورا أساسيا لأعماله ، ودارت حوله كل المداخلات والمناقشات ، حيث ناقش المجلس مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الاصلاح الاقتصادي ، واطلع على ورقة قدمتها المنظمة العربية للتنمية الادارية حول الاصلاح الاداري ، كما استمع الى تجارب الاصلاح الاقتصادي في كل من جمهورية مصر

العربية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية ، وقرر اعتبار مذكرة الأمانة العامة اطارا عاما مناسبا للاصلاح الاقتصادي يمكن أن تسترشد به الدول العربية في استكمال مسيرتها الاصلاحية ، وخصوصا بشأن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتحرير الاقتصاد من القيود المختلفة ، وتحسين الأداء الاداري لازالة العقبات من طريق التعاون العربي وخاصة في مجالات تنمية وتيسير التبادل التجاري واستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، بالاضافة الى دراسة مكانة النظام الاقتصادي العربي من النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

– وحث المجلس الدول العربية على ازالة الاجراءات الجمركية غير الضرورية على السلع العربية المعفاة * . كما دعا الدول العربية الى تبادل الاجراءات الجمركية وتبسيطها واعتماد تصريح العبور الموحد الذى نظمته اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) ، كما دعا الى اعتماد المواصفات العربية الموحدة التي تصدرها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الى أن يتم الاعتراف المتبادل بالمواصفات الفنية القطرية للسلع العربية المتبادلة لحين اعتماد مواصفة عربية موحدة لها .

٢٠٣٠١ جهود تشجيع الاستثمار :

– أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في اجتماعات الدورة العادية (٥٠) السابق ذكرها بتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والاسراع في تخفيف القيود الاقتصادية على جميع أنواع الاستثمارات ، وتبسيط اجراءات منح تراخيص الاستثمار ، وتكثيف الجهود لجذب رأس المال العربي الى الوطن العربي بشتى الوسائل ، وتعزيز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالوسائل المناسبة وفقا لمرئيات مجلس محافظيها في ضوء احتمال الحاجة الى زيادة امكانيات الضمان بسبب النمو المتوقع للاستثمار العربي .

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في اجتماعات الدورة العادية (٥١) السابق ذكرها سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاتمام تشكيل محكمة الاستثمار العربية لتمارس أعمالها ونشاطها مع بداية عام ١٩٩٣ ، وأكد على القواعد التنفيذية التي تنظم عمل المحكمة .

– عقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الأهلي المصري مؤتمرًا حول «آفاق الاستثمار في الوطن العربي» بالقاهرة خلال الفترة ١٩٩٢/٣/٣-٢/٢٨ ، وحضره ممثلو ١٦ دولة عربية وخمس دول غير عربية الى جانب ممثلي البنوك وشركات القطاع العام والخاص والجامعات والهيئات العلمية المصرية ، وناقش المؤتمر أربعة محاور رئيسية تركزت حول آفاق الاستثمار في الوطن العربي وسبل تنميتها ودفعها ، واستعرض آفاق الاستثمار في مصر كتجربة عربية ووسائل تنميتها ، ودور المصارف والمؤسسات المالية العربية في تمويل مشروعات الاستثمار العربية المشتركة ، وتطوير أسواق رأس المال العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية ، وتوصل المؤتمر الى خلاصات ونتائج من أهمها وجوب الاعتماد على المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات خاصة بعد شح وصعوبة الحصول على التمويل اللازم من المصادر الأخرى كالاقتراض والمساعدات المالية الانمائية ، وأكد على ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار العربي والأجنبي الى الدول العربية وقد رأي المشتركون أنه أصبح لزاما على القطاع المصرفي العربي أن يضطلع بدور جديد أكثر فعالية في تمويل المشروعات الاستثمارية .

– عقدت الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار اجتماعات الدورة (١٥) بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١ حيث تم مناقشة تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، وأوصت المجلس الاقتصادي

---

* هي السلع العربية الواردة في القوائم السلعية المعتمدة من قبل المجلس والسلع الزراعية والحيوانية والثروة المعدنية المعفاة ضمن أحكام المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بالاضافة الى السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في اطار الجامعة العربية أو المنظمات العاملة في نطاقها .

والاجتماعي مناشدة الدول العربية التي لم تودع بعد وثائق انضمامها للاتفاقية سرعة اتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك ، كما قررت تثمين جهود صندوق النقد العربي في تنفيذ برنامج انشاء وتطوير الأسواق المالية في الدول العربية وربطها بعضها ببعض من أجل دعم وتشجيع الاستثمار ، كما قررت توجيه الشكر الى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على استمرار جهودها القيمة في اصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية وأوصت بحث الدول والمنظمات العربية المعنية على بذل المزيد من الجهود نحو تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وتوجيهها لزيادة الطاقة الانتاجية وبصفة خاصة في المشروعات الانمائية التي تخدم عدة أقطار عربية . وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال دورته (٥٠) السابق ذكرها على تقرير وتوصيات اجتماعات هذه الدورة .

– وفي اجتماعات الدورة (١٦) التي عقدت بتونس بتاريخ ١٠–١٩٩٢/٩/١١ ، رحبت الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار بانضمام جمهورية مصر العربية الى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وأوصت بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بمناشدة كل من سلطنة عمان والجمهورية الجزائرية الانضمام الى الاتفاقية .

وبخصوص تشكيل محكمة الاستثمار العربية أوصت الهيئة بسرعة اتخاذ اجراءات تشكيلها لتمارس نشاطها مع بداية عام ١٩٩٣ ، ووجهت الهيئة الشكر الى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على تقريرها الخاص بمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩١ . كما دعت الى تقديم تقرير تحليلي سنوي يبين مدى التقدم في تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، وكلفت الأمانة العامة بدراسة امكانية اقامة شبكة معلومات استثمارية بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية لاسيما الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة (٥١) السابق ذكرها الموافقة على كل هذه التوصيات .

٣٠٣٠١ القطاع المصرفي :

– عقد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أعمال الدورة (١٦) بأبوظبي بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥ حيث ناقش فيها التوصيات المرفوعة اليه من اللجنة المشكلة من مديري الرقابة لدى المصارف المركزية العربية وصندوق النقد العربي حول زيادة التعاون في الرقابة المصرفية بين الدول العربية ، كما بحث الخطوط الأساسية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ ، والتقرير الخاص بآثار قرارات لجنة بازل على الجهاز المصرفي العربي ، كما ناقش البرنامج الخاص بأولويات عمل المجلس للسنوات الخمس القادمة ، وأقر في نهاية أعماله أهمية المباديء التي وضعتها لجنة بازل ، وأكد على ضرورة تطبيقها ، وقرر تحويل لجنة مديري الرقابة الى لجنة دائمة طلب اليها وضع خطوات عملية لتنفيذ مقررات لجنة بازل .

– ناقش اتحاد المصارف العربية في اطار اجتماع له عقد في دمشق خلال الفترة ١٦–١٩٩٢/٦/٢٠ القضايا المتعلقة بالضمان المصرفي في الدول العربية وامكانية اقامة مؤسسات لضمان الودائع ، وحث الدول العربية على اقامة مثل هذه المؤسسات ، ومحاولة ربطها عربيا لاستعراض نتائج أعمالها ، وأوصى بضرورة توفير الامكانيات المالية الكافية لضمان الودائع ، وكذلك توفير المصادر الرئيسية لتغذية موارد هذه المؤسسات من مساهمات البنوك والدول والبنوك المركزية ، أو من المودعين أنفسهم وطالب بالعمل على توفير الاطار التشريعي المناسب الذي يمكن هذه المؤسسات والبنوك من ممارسة نشاطها .

– عقد اتحاد المصارف العربية مؤتمره السنوي الثامن بمدينة مراكش خلال الفترة ١٧–١٩٩٢/١١/١٩ ، تحت

شعار «المصارف العربية ، التحديات والطريق» وقد دعا فيه الى تصنيف المصارف العربية تصنيفا جيدا ، والى تقوية الوحدات المصرفية العربية في الخارج والداخل على أن تلتزم الوحدات الخارجية بالمعايير الدولية ، وأن تحافظ على قوتها وأن تنهي الوحدات غير المستوفية لمعايير الملاءة المصرفية أعمالها ، وتصفي وضعيتها المتعثرة حفاظا على سمعة العمل المصرفي العربي ، وقد أقر المؤتمر معايير لجنة بازل من حيث أنها معايير هامة من الناحية المعرفية ، والتقنية ، وطالب المصارف العربية الالتزام بها لتحمي ذاتها وترفع جودة أصولها ، وأوصى المؤتمر بضرورة وجود مراكز للرصد السريع للمخاطر حتى لا يتكرر ما حدث من كوارث مالية ومصرفية ، وأن يعمل الاتحاد كحلقة وصل بين طالبي الاستثمار ومستشاري التجارة البينية العربية والبنوك الأعضاء في الاتحاد .

– عقدت لجنة الرقابة المصرفية اجتماعها الثاني في مقر الصندوق العربي بأبوظبي خلال الفترة ٢٥–١٩٩٢/١١/٢٦ وذلك لوضع جدول زمني لتطبيق قواعد لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال (الملاءة المالية) وهي القواعد التي سيبدأ تطبيقها اعتبارا من أول يناير عام ١٩٩٣ . وقد بين الاجتماع أن معظم الدول العربية (دول الخليج ومصر والمغرب) ستصل الى هذا المستوى بحلول نهاية عام ١٩٩٢ وأن بعضها الآخر سيصل الى هذه النسبة في غضون ثلاث سنوات .

٤٠٣٠١ الأسواق المالية :

– في مجال تنفيذ برنامج صندوق النقد العربي الرامي الى تطوير الأسواق المالية العربية ، قام فريق من خبراء الصندوق خلال عام ١٩٩٢ بزيارة كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، للتداول مع المسؤولين في القطاعين العام والخاص ، وذلك في اطار اعداد دراسة تقييمية لتجربة هذه الدول في قواعد تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة ، تستهدف النظر في أساليب تسهيل تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات .

– وبشأن خطة صندوق النقد العربي لانشاء نظام قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية ، من المنتظر أن يبدأ العمل بالنظام خلال عام ١٩٩٣ .

– أوصى اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية ضمن أعمال الدورة (٣٢) التي عقدت بالرباط خلال الفترة ٥–١٩٩٢/٥/٨ بانشاء سوق مالية عربية موحدة تسهيلا لقيام الشركات العربية المشتركة وشدد على ضرورة اشراك القطاع الخاص في ادارة هذه الشركات .

– أوصت ندوة «نحو سوق مالية عربية موحدة» التي عقدت بالقاهرة خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٢ بتكليف المعهد العربي للدراسات المصرفية السعي لانشاء معهد عال متخصص في التدريب العملي على الأسواق المالية وتقنياتها واعداد المناهج والأدوات اللازمة لذلك ، كما أوصت الندوة بضرورة الربط والتنسيق بين أسواق المال العربية والسعي لانشاء صناديق وحسابات استثمار عربية تقتصر على الاستثمار في الأوراق المالية العربية والعمل على تسويقها وطرحها في الأسواق المالية العربية ، ودعت الندوة الدول العربية الى تنظيم وتطوير قطاع الأوراق المالية لديها عن طريق انشاء أسواق مالية رسمية منظمة وايجاد مؤسسات ضامنة ومتعهدة لتغطية الاصدارات والنظر في تكوين صندوق عربي لضمان تغطية الاصدارات وفق ضوابط معينة .

– قرر اتحاد البورصات العربية نقل المقر الدائم للاتحاد والأمانة العامة من الأردن الى القاهرة ، وقرر الاتحاد في اجتماع له خلال الفترة ٢٣–١٩٩٢/١١/٢٤ تعديل نظامه الأساسي بما يتلاءم مع هذا القرار وكلف أمينه العام بالتنسيق مع هيئة سوق المال بمصر لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

٥٠٣٠١ أوضاع الطاقة العربية :

سجل العام العديد من التطورات فيما يلي أهمها :

– عقد المجلس الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعا في فيينا بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ تقرر فيه خفض السقف الانتاجي لمجموعة الدول الأعضاء الى ٢٢,٩٨٢ مليون برميل يوميا في الفترة من منتصف فبراير/شباط الى يوليو/تموز ١٩٩٢ في محاولة لتجنب هبوط الأسعار بعد انتهاء فصل الشتاء.وفي اجتماع تال للمنظمة عقد بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٢ قرر الوزراء مواصلة العمل بسقف الانتاج السابق ذكره ليستمر للربع الثالث من العام مع السماح لدولة الكويت بزيادة انتاجها الى الحد الذي تتيحه لها الطاقة الانتاجية القصوى دون أن يشير الى أرقام معينة بشأن انتاج الكويت .

– عقد المجلس الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) اجتماعا في فيينا بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٥ تقرر فيه تجميد سقف انتاج الدول الأعضاء قريبا من الرقم الذي تحقق في أغسطس/آب ١٩٩٢ أي ٢٤,٢ مليون برميل يوميا حتى نهاية العام . وقد أدى هذا القرار الى احداث ردود فعل عنيفة في الأوساط النفطية حيث أعلنت الاكوادور انسحابها من المنظمة ورفضت ايران الاتفاق وقررت تنظيم انتاجها وفقا للطلب في السوق النفطية .

– شهد اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) المنعقد بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٥ الوصول الى تحديد مؤقت لسقف الانتاج للربع الأول من عام ١٩٩٣ في حدود ٢٤,٥٨٢ مليون برميل يوميا باستثناء الاكوادور التي انسحبت من المنظمة كما بينا سابقا ، والكويت التي حددت حصتها بـ ١,٥ مليون برميل يوميا مع السماح لها بانتاج ما تشاء طبقا لطاقتها الانتاجية خلال الربع الأول من العام المقبل ، كذلك تقرر في الاجتماع الابقاء على سعر ٢١ دولارا للبرميل الواحد كسعر مستهدف .

– على الصعيد العربي عقد مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اجتماعه (٤٩) في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٩ . وقد نظر الاجتماع في ميزانيات كل من المنظمة والهيئة القضائية ومعهد النفط العربي للتدريب لعام ١٩٩٣ واطلع على نشاط المنظمة خلال عام ١٩٩٢ ، ووافق على استمرار بقاء الأمانة العامة للمنظمة بالقاهرة كمقر مؤقت حتى يتم استكمال الاجراءات الخاصة بعودتها الى مقرها الدائم بدولة الكويت .

– وعلى صعيد التكامل العربي في مجال الطاقة الكهربائية ، أعلن رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي مساهمة الصندوق في تمويل مشروع الربط الكهربائي في المشرق العربي بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي تمثل ٥٠ بالمائة من كلفة المشروع الذى يدخل في اطار مشروع أكبر للربط الكهربائي بين المغرب والمشرق العربيين ، ثم ربط العالم العربي بأوروبا والشبكة الكهربائية العالمية . وسيوفر هذا المشروع حوالي ٣ بلايين دولار من كلفة انشاء شبكات كهرباء في الدول العربية و ١٠ بالمائة من الكلفة التشغيلية لها سنويا ، ويتوقع أن ينتهي العمل فيها عام ٢٠٠٠ . وقد انتهى الصندوق عمليا من تنفيذ ربط الشبكتين الكهربائيتين بين الجمهورية التونسية والجماهيرية الليبية ، وبين جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ، وبين مدينتي تعز وعدن في الجمهورية اليمنية ، وسيمول بالاشتراك مع بنك التنمية الاسلامي مشروع الربط الكهربائي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية وتركيا* . كما أن دول مجلس التعاون الخليجي ستمول ذاتيا عمليات الربط للشبكات الكهربائية فيها .

---

* وقعت بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١١ كل من مصر وسوريا والأردن والعراق وتركيا اتفاقية لتنفيذ شبكة الربط الكهربائي فيما بينها .

٦٠٣٠١ التجارة العربية البينية :

سجل العام عددا من التطورات فيها يلي أهمها :

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي (٥٠) السابق ذكره دعوة الدول العربية التي لم تستكمل بعد اجراءات التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الاسراع في استكمال تلك الاجراءات ، كما دعا الدول العربية الى ازالة القيود الادارية المفروضة على السلع العربية بالتدريج ووجه الدعوة الى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية لاقامة المعارض التجارية بغرض ترويج المنتجات العربية في الأسواق العربية ، كما رحب بانضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

– وضمن قرارات دورته العادية (٥١) السابق ذكرها كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالدعوة لعقد اجتماع مشترك للفنيين والخبراء من ادارات الجمارك والنقل والمواصلات لدراسة سبل تبسيط الاجراءات الجمركية على السلع وتنشيط العمل باتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) واقتراح الصيغة العملية لتبسيط وتسهيل اجراءات عبور السلع ووحدات النقل والأفراد بين الدول العربية ودراسة امكانيات تبادل الدول العربية فيما بينها للتشريعات والقوانين الجمركية المتعلقة بالسلع العربية .

– عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اجتماعات دورته (٥٥) بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ حيث بحث أول برنامج تنفيذي متكامل لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء في المجلس ودول السوق العربية المشتركة من خلال مدخل تحرير التجارة والتنسيق الانتاجي التبادلي والاستفادة من الاعفاءات القائمة في نطاق السوق العربية المشتركة ومع الدول العربية الأخرى على أساس منطقة التجارة الحرة .

– وضمن أعمال دورته (٥٦) المنعقدة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣-٢ ، ناقش مجلس الوحدة الاقتصادية تنمية التجارة العربية وتطوير بعض الاتفاقيات الاقتصادية بما يتلاءم مع الأوضاع الراهنة عربيا وعالميا وتحقيق خطوات السوق العربية المشتركة ، والتركيز على أن يشهد العام القادم انضمام جميع دول الوحدة الاقتصادية العربية الى عضويتها ، وقد بحث المجلس في هذه الدورة قرارات اللجنة الفرعية للتنسيق الضريبي واقرار أول مشروع لهذا التنسيق بين دول المجلس ، على أن يتم تنفيذه خلال الفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٥ بجانب مناقشة مشروع التعديلات الخاصة بالقانون الجمركي العربي الموحد .

– حرصا على تسهيل استفادة المتعاملين في التجارة العربية البينية من موارد برنامج تمويل التجارة العربية ، أقر مجلس ادارة البرنامج من حيث المبدأ الضمانات الصادرة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية والمؤسسات المالية والمصرفية ذات الجدارة الائتمانية العالية ، وكذلك الضمانات الصادرة عن المؤسسات المتخصصة في التأمين والضمان ، بالاضافة الى الضمان الذي توفره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

– حدد مجلس ادارة برنامج تمويل التجارة العربية أسعار الفائدة التي يتقاضاها البرنامج على تمويلاته بما يعادل اللايبور (LIBOR) بالدولار الأمريكي للأجل المعني ، مضافا اليه هامشا يصل الى نصف الواحد بالمائة (٠,٥٠ ٪) ، وذلك حسب طبيعة الصفقة المعنية وأجل الائتمان المطلوب ، وتسري الفائدة المحددة على المبالغ المسحوبة من خطوط الائتمان والقائمة في ذمة الوكالة الوطنية اعتبارا من يوم ايداع المبلغ لصالح الوكالة الى يوم استحقاق السند الاذني .

– نظم برنامج تمويل التجارة العربية في مقره بأبوظبي بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ اللقاء الثاني للوكالات الوطنية المعتمدة لديه وعددها ٢٧ وكالة من ١٦ قطر عربي ، بهدف تبادل الآراء بين المسؤولين في البرنامج ومندوبي الوكالات حول تجربة التعامل مع البرنامج ، وتعريفهم بالتعديلات التي تم ادخالها على اجراءات وشروط طلبات

خطوط الائتمان والسحب منها ، والاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم في تطوير وتسهيل نظم واجراءات التمويل .

- ناقشت الدورة (٣٢) لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقدة في مدينة الرباط خلال الفترة ٥-١٩٩٢/٥/٧ كل ما يتعلق بموقع الدول العربية من النظام العالمي الجديد ، وضرورة الاهتمام بالتعاون العربي الأوروبي والاستفادة من تجربة المجموعة الأوروبية في بناء سوق عربية متكاملة ، ثم خلص المؤتمر الى أن فرص تحقيق النمو الاقتصادي العربي في المستقبل يعتمد على مدى قدرة الدول العربية على رفع معدلاتها الانتاجية وخلق ترابط عضوي بين المعدلات الانتاجية والمعدلات التجارية .

- وفي اجتماع عقد في عمان بتاريخ ١٦-١٩٩٢/١١/١٧ أكد مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية على أهمية تطوير التجارة العربية البينية ، وطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة المفاوضات التجارية العمل على تطوير عملية التكامل الاقتصادي ودفع جهود القطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في هذا المجال ، كما رحب بانشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا .

- عقدت «لجنة المفاوضات التجارية» اجتماعها السابع بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١ ، وأوصت برفع موضوع التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لمناشدة الدول غير الأعضاء المصادقة على الاتفاقية ، وأوصت بتكليف الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية تكثيف اتصالاته المباشرة مع الدول العربية لتنفيذ التحرير الكامل للقوائم السلعية الأولى والثانية ، وأوصت بالابقاء على شهادة المنشأ العربية كما هي دون تعديل ، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده (٥٠) السابق ذكره الموافقة على تقرير وتوصيات هذا الاجتماع .

- وفي اجتماعها الثامن في تونس المنعقد بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٢ ، طالبت لجنة المفاوضات التجارية بضرورة استكمال اجراءات التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي ، ووافقت على طلب دولة الكويت باستثنائها من تطبيق الاعفاء من الرسوم الجمركية على القائمة السلعية الأولى على أن يكون هذا الاعفاء في أضيق الحدود ولمدة عام واحد قابل للتجديد . كما أخذت اللجنة علما بالدراسات التي تقوم بها كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي والأمانة العامة للجامعة حول التجارة العربية البينية . وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (٥١) السابق ذكرها الموافقة على تقرير وتوصيات اللجنة في هذا الاجتماع .

- عقدت «لجنة تنسيق المعلومات التجارية» اجتماعها الثاني بالقاهرة بتاريخ ٥-١٩٩٢/١/٦ ، وأوصت بأن تقوم الجهات المشاركة والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية ذات الاهتمام بقطاع المعلومات التجارية بموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمذكرات تحدد فيها طبيعة البيانات والمعلومات التجارية التي تخدم أهدافها وتسهل تنمية التبادل التجاري العربي . وأكدت اللجنة على أهمية الجهود المبذولة في مجال توحيد التصانيف والأدلة والمفاهيم ذات العلاقة بقطاع التجارة ، كما أوصت بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على انضمام برنامج تمويل التجارة العربية الى لجنة تنسيق المعلومات التجارية .

- وفي اجتماع آخر عقد بالقاهرة بتاريخ ٦-١٩٩٢/٧/٧ ، ناقشت لجنة تنسيق المعلومات التجارية ورقة عمل قدمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تضمنت كيفية التنسيق في مجال التجارة العربية من خلال اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وقرار السوق العربية المشتركة لارساء دعائم أسس التبادل التجاري بين الدول العربية ، كما ناقش الاجتماع المقترحات المقدمة من المنظمات المتخصصة الأخرى في هذا المجال .

- وفي اجتماع آخر للجنة تنسيق المعلومات التجارية عقد في تونس بتاريخ ١٩٩٢/٩/٩ ، أوصت اللجنة باختيار

برنامج تمويل التجارة العربية كوحدة مركزية للمعلومات التجارية العربية لتجميع البيانات وتبادلها وتحليلها على أن يقوم البرنامج بتقديم نسخة من تقريره السنوي عن شبكة المعلومات الى اللجنة لدراسته تمهيدا لتقديم التوصيات بشأنه . ووافق الاجتماع من حيث المبدأ على ايداع نسخة من نظام المعلومات التجارية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مركز التوثيق والمعلومات) لضمان تنسيق أنجح وأشمل واحالة الموضوعات الفنية المتخصصة الى الدول والمنظمات العربية لدراستها وابداء الرأي بشأنها .

– عقدت اللجنة الدائمة لتخطيط وتنسيق التجارة العربية اجتماعا بالقاهرة بتاريخ ٣-١٩٩٢/١٠/٥ بحثت فيه وسائل تطبيق القانون الجمركي الموحد* ، واستعرضت دراسة اعدها مجلس الوحدة الاقتصادية حول التنسيق والتعاون الاقتصادي في مجال التجارة العربية في المرحلة المقبلة الى جانب وضع البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري موضع التنفيذ ، بعد أن اعتمد المجلس قوائم الصادرات لعشر دول عربية ، والاستفادة من الاعفاءات القائمة في نطاق السوق العربية المشتركة ، كما بحثت اللجنة الأدلة الجمركية من أجل تطبيق القانون الجمركي الموحد وخاصة ما يتعلق منه بدليل التسويات الجمركية والمصطلحات التي تساعد على توحيد المفاهيم الى جانب منح الأفضلية لمنتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة .

– نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ندوة في أبوظبي بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ ، حول «سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية» بمشاركة عدد من وزراء الاقتصاد والتجارة في الدول العربية وحشد من الخبراء في عدد من المنظمات العربية المتخصصة ، وقد تناولت الندوة سبل تنشيط حركة التبادل التجاري في الدول العربية ، وناقشت ستة أوراق عمل غطت ثلاثة منها الخيارات المتاحة في مجال تحرير التجارة ، وآثار السياسات التجارية للدول الصناعية على الدول العربية ، ونظام التجارة الدولي ودورة أوروجواي ، وتناولت الأوراق الثلاثة الأخرى واقع التجارة العربية والدروس المستفادة منه .

– بلغ اجمالي قيمة عقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ١٩٩٢ ، ٣٤,٧٤٦,٥٨٩ دولارا أمريكيا أبرمت جميعها في اطار نظام ضمان ائتمان الصادرات .

٧٠٣٠١ الزراعة والموارد المائية والأمن الغذائي :

سجل العام عددا من التطورات في هذه المجالات فيما يلي أهمها :

– ناقش مجلس جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال سبتمبر / أيلول ١٩٩٢ ، موضوع الأمن القومي العربي ، والأمن المائي العربي الذي تناولته دراسة متكاملة أعدتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول الأبعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياه العربية ، وقد أكدت الدراسة على أهمية وضع خطة عربية على مستويات قطرية وقومية وعلى مراحل تعنى بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية ومتابعة استكشاف موارد مائية جديدة وتنمية المتاح منها مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية وترشيد استهلاكها .

– تشير الأرقام التي توصل اليها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة الى أن الموارد المائية الجوفية والسطحية المتاحة في الوطن العربي تقدر بحوالي ٣٥٣ بليون متر مكعب سنويا يستثمر منها حاليا ١٧٣ بليون متر مكعب سنويا للأغراض الزراعية ، هذا مع تأمين ٥٠٪ فقط من الاكتفاء الذاتي من الغذاء وفي حال العمل على تأمين اكتفاء ذاتي تام من الغذاء سيصل الرقم الى ٣٠٥ بليون متر مكعب سنويا . ومع حلول عام

---

* بدأت مع نهاية العام أولى الخطوات التنفيذية لبرنامج العمل التأسيسي للتنسيق الضريبي بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية والذي يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات (١٩٩٢ – ١٩٩٥) .

٢٠٠٠ سيعاني الوطن العربي من عجز يصل الى ١٥٥ بليون متر مكعب سنويا وفي العام ٢٠٣٠ سيرتفع العجز الى ٢٦٠ بليون متر مكعب سنويا .

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده (٥٠) السابق ذكره استكمال الدراسة الفنية من قبل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بعد تقديم البيانات من قبل الدول الراغبة في ذلك ، وقرر احالة الجوانب السياسية والقانونية المتعلقة بالمياه الدولية المشتركة الى مجلس جامعة الدولة العربية لاتخاذ ما يراه مناسبا ، على أن تقوم الأمانة العامة بالاعداد لهذه الجوانب مع الاستفادة مما تقدمه الدول العربية الراغبة في ذلك ، مع عدم شمول هذه الدراسات الاتفاقيات القائمة الخاصة بنهر النيل .

– في قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده السابق ذكره أوصى بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي لحفز الانتاج الغذائي العربي وتسهيل تبادله وتطوير سياسة التسعير ، ودعا الدول العربية للعمل على زيادة انتاج الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم بمعدلات مقبولة .

– اطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته (٥١) السابق ذكرها على مذكرة الأمانة العامة للجامعة العربية حول الأمن الغذائي العربي وقرر نقل مهام فريق عمل الأمن الغذائي الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أن تقوم الأمانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) بمتابعة جهود تحقيق الأمن الغذائي ، وذلك اقتناعا من المجلس بعدم استطاعة الفريق القيام بواجباته نتيجة للصعوبات العديدة والمهام الجسيمة التي كانت منوطة به ، وقرر توجيه الشكر الى الفريق وأعضائه على الجهود التي بذلوها خلال الفترة الماضية ، كما اطلع المجلس على التقرير الدوري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن الأمن الغذائي العربي وقرر توجيه الشكر للمنظمة وحثها على المضي قدما في تطوير التقرير وتحسينه ، ودعا المنظمة الى تعزيز جهودها من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي .

– دعا المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ضمن أعمال دورته (٢١) المنعقدة بدمشق خلال شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ الى ايجاد حلول لمشكلات الجفاف والتصحر بالتعاون بين الدول وبين المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة ، وأكد على ضرورة الاستفادة القصوى من مصادر المياه المتاحة واستخدام التقنيات الحديثة في الري والمساهمة في اعداد وتنفيذ برامج اقليمية وقطرية تهدف الى وقف التصحر وزيادة الرقعة الخضراء .

– أقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ندوة قومية عن «المزارع التقليدي الصغير في الوطن العربي» بالقاهرة بتاريخ ٢–١٩٩٢/٢/٤ ، ودار برنامج الندوة حول خمسة محاور اختص الأول منها بالمزارع التقليدي الصغير وأنشطته ودور المؤسسات والسياسات الزراعية في مساندته ودعمه ليؤدي دوره في التنمية الزراعية ، ودار المحور الثاني حول الارشاد الزراعي ونظم المعرفة ، وتعرض المحور الثالث الى التسويق والائتمان ، وتعرض الرابع الى التعاونيات والتنظيمات التشريعية المحلية ، وضم المحور الخامس موضوع تكامل الخدمات الزراعية المقدمة للمزارع التقليدي .

– عقد الاتحاد العربي للصناعات الغذائية مؤتمره الثاني حول تطوير صناعة الدواجن والبيض في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (٨–١٩٩٢/١١/١١) وقد أوصى المؤتمر بتقديم كل مساعدة مستطاعة لتمكين المربين من تطوير حقول انتاجهم ، شاملة اللجوء الى تربية الدواجن في الاقفاص أو تزويد سقوف بيوت الدواجن بالعزل الحراري ، وباستخدام المعالف الأوتوماتيكية الحديثة وغيرها ، كما تمنى على الوزارات والهيئات العربية ذات العلاقة تشجيع اقامة المشاريع المتكاملة ، والى اقامة الجمعيات التعاونية وتوفير مستلزمات نجاحها خاصة لصغار المربين والمنتجين وكذلك اقامة المسالخ الحديثة .

– عقد اتحاد المهندسين الزراعيين العرب المؤتمر الدولي التاسع للتكامل العربي في مجال التسويق الزراعي في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢ ، وقد اشترك في المؤتمر ١٣ نقابة تضم جميع المهندسين الزراعيين في الوطن العربي بالاضافة الى ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وقد بحث المؤتمر تبادل السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج وتخطيط السياسات داخل المنطقة العربية على أساس الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية بحيث يمكن تكوين مجتمع عربي يعتمد الى حد كبير على موارده الذاتية ويتم توفير احتياجاته من داخل المنطقة العربية .

٨٠٣٠١ التعاون الصناعي العربي :

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته (٥١) العمل بالمواصفات العربية الموحدة التي صدرت عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين للسلع العربية المتبادلة ما بين الدول العربية ، واصطحاب هذه السلع بشهادة مطابقة للمواصفات القياسية المتفق عليها مع الجهاز الوطني للتقييس ، وحث الدول العربية لتبني مواصفات عربية موحدة ، وأن يتم الاعتراف المتبادل بالمواصفات الفنية القطرية للسلع العربية لحين اعتماد المواصفة العربية الموحدة .

– عقدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اجتماعا في مدينة الجزائر خلال شهر مارس / آذار ١٩٩٢ ، بحضور عدد من ممثلي الدول العربية المنتجة للحديد والصلب لدراسة الاجراءات التنفيذية لمشروع استخدام خامات الحديد المتوفرة بكميات كبيرة في موريتانيا في تشغيل مصانع الحديد والصلب في الدول العربية المنتجة لهذه السلع لتحل محل واردات الخام من البرازيل والسويد .

– عقد المجلس الوزاري للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اجتماعات دورته رقم ١٢ في الرباط خلال الفترة ٢٢–١٩٩٢/٦/٢٦ وتقرر فيها أن يراعى في اعداد المؤتمرات مشاركة القطاع الخاص في الاعداد الفني والمساهمة المالية خاصة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وغرف التجارة والصناعة في الدول العربية .

وفي الفترة ١١–١٩٩٢/١٢/١٤ عقد المجلس التنفيذي للمنظمة دورته العادية الثالثة في الرباط بمشاركة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لمناقشة الوثيقة الخاصة بالاعداد الفني لمؤتمر التنمية الصناعية الثامن للدول العربية الذي سيعقد عام ١٩٩٦ تحت شعار «تدعيم تكامل الصناعة العربية لتحسين كفاءتها» .

– احتفل الاتحاد العربي للحديد والصلب بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ بالذكرى العشرين لتأسيسه ، ونظم بهذه المناسبة معرضه الدولي الثاني للحديد والصلب بمدينة الجزائر من أجل مساعدة الشركات الأعضاء للاطلاع على أحدث تكنولوجيا لصناعة الصلب في العالم والتطورات التي توصلت اليها الصناعة العربية .

– كما نظم الاتحاد في دمشق خلال شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ ندوة دولية عن مادة الخردة كعنصر أساسي واستراتيجي لانتاج الصلب ، واستهدفت التعرف على واقع وظروف وآفاق المبادلات التجارية بين الشركات العربية المختصة ، كذلك نظم الاتحاد في مراكش خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٢ مؤتمره الدولي الرابع للحديد والصلب تحت شعار «ترويج وتجسيد المشاريع المشتركة» .

– عقد الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية اجتماعا بالاسكندرية بتاريخ ١٩–١٩٩٢/١٠/٢٢ ، حيث ناقش عددا من البحوث والدراسات وأوراق العمل المتعلقة بفعاليات تسويق الأسمدة الكيماوية وعمليات التعبئة والتخزين والنقل ومتطلبات الدعم الحكومي للأسمدة وأثر ذلك على أسعار الأسمدة للمزارعين .

– عقد فريق عمل الصناعات البتروكيماوية اجتماعات دورته الثانية بالقاهرة بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٢ ، وناقش ورقة العمل التي أعدتها الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية حول دور الأسواق العربية في تنمية وتطوير الصناعة البتروكيماوية العربية ، كما ناقش سبل تعزيز دوره ليتمكن من القيام بمهامه في تذليل الصعوبات التي تقف في طريق تطور صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي* .

– عقد الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية مؤتمرا بالقاهرة تقرر فيه انشاء هيئة عليا عربية تتولى ادارة نقل وتوطين وتطوير تكنولوجيا الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في الوطن العربي ، والبدء في انشاء معهد للدراسات التطبيقية العليا في شؤون تكنولوجيا الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية . وقد أوصى المؤتمر بضرورة تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والدراسات بين الجامعات ومراكز البحوث الدوائية في العالم العربي واصدار التشريعات اللازمة لتسهيل عملية نقل تكنولوجيا الصناعات الدوائية بما في ذلك الترخيص الاجباري والاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في تطوير التكنولوجيا ، وأكد المؤتمر ضرورة تشجيع دمج المصانع العربية الدوائية لتقوية امكاناتها وتوسيع أعمالها .

– عقد المؤتمر العربي العالمي للألمنيوم (عربال ٩٢) أعمال دورته الخامسة في دولة الكويت بتاريخ ٥–٧/١٢/١٩٩٢ لبحث مستقبل صناعة الألمنيوم في الوطن العربي والجهود التي تبذل لتطوير هذه الصناعة وزيادة انتاجيتها ، وتم بحث تأسيس جمعية لصناعة الألمنيوم في الوطن العربي ودراسة سبل التنسيق بين منتجي الألمنيوم في الدول العربية لوضع الخطوط العريضة للنهوض بهذه الصناعة الهامة .

٩٠٣٠١ المقاولات والاسكان :

– عقد المكتب التنفيذي لوزراء الاسكان العرب اجتماعا بالقاهرة بتاريخ ٢٧/٥/١٩٩٢ ، وناقش عملية دعم التعاون بين الدول العربية في مجالات البناء والتشييد ، وبحث أمر التقارير المتعلقة بصيانة وترميم آثار القدس الشريف .

١٠٠٣٠١ قطاع التأمين :

– عقد الاتحاد العام العربي للتأمين مؤتمره العام (١٩) بمدينة بيروت خلال الفترة ٤–٦/٥/١٩٩٢ تحت شعار «التضامن العربي في تبادل التأمين العربي» . وقرر المؤتمر تشكيل مجلس الاتحاد للدورة القادمة (١٩٩٢–١٩٩٤) ووافق على تعديل النظام الأساسي للاتحاد ، كما حث في مجال التدريب شركات التأمين واعادة التأمين العربية على منح فرص تدريبية للعاملين وتقديم منح مالية ان أمكن للمتدربين ، كما طلب من الشركات العربية تزويد الأمانة العامة بما لديها من بحوث ودراسات حول الشروط التي ترد في عقود التأمين المتداولة في أسواقها ، وناشد الحكومات العربية ازالة القيود التي تعوق تحويل الأرصدة الخاصة بعمليات التأمين واعادة التأمين بين الأسواق العربية .

– عقد الاتحاد العام العربي للتأمين بالتعاون مع سوق التأمين المصري ندوة عربية بالاسكندرية خلال الفترة ٢٧–٣٠/٦/١٩٩٢ ، تحت عنوان «التقليل أو الحد من الخسائر في تأمينات البحري وغير البحري (حريق)» وقد حضر الندوة عدد كبير من العاملين بشركات التأمين واعادة التأمين العربية من ١٢ دولة عربية وعلى هامش الندوة اجتمعت لجنة تأمينات غير البحري خلال الفترة ٢٧–٢٨/٦/١٩٩٢ وأوصت بتوحيد المصطلحات الفنية لتأمينات

---

*يضم فريق العمل في عضويته الدول الرئيسية المنتجة للبتروكيماويات وهي : دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة الكويت ، دولة قطر ، دولة البحرين ، جمهورية مصر العربية ، جمهورية العراق ، الجمهورية الجزائرية ، الجماهيرية الليبية ، المملكة العربية السعودية بالاضافة الى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

غير البحري واصدار وثيقة التأمين العربية الموحدة من الحريق وملاحقها الاضافية ، ووثيقة التأمين العربية الموحدة من السرقة وكذلك وثيقة التأمين العربية الموحدة للتأمينات الهندسية ، الى جانب متابعة كل ما يتعلق بتعريب وثائق التأمين المستعملة في المغرب العربي واعداد كراس عن الوقاية من الحريق واعداد كتيب يضم خبراء المعاينة وتقدير الأضرار والتشريعات الناظمة وتحديد التعريفة الموحدة للتأمين من الحريق .

– عقدت اللجنة الدائمة لمعيدي التأمين العرب اجتماعها السابع في تونس يوم ١٨/١٠/١٩٩٢ بمشاركة ممثلي ١١ شركة اعادة تأمين عربية لاكتتاب الأعمال الواردة من الدول العربية ودراسة جدوى انشاء مجمع عربي لتأمين أخطار النفط والبتروكيماويات وتوجهات سوق اعادة التأمين الدولية وانعكاساتها على الأسواق العربية .

١١٠٣٠١ النقل والمواصلات والاتصالات :

– تحت شعار «أهمية قطاع النقل في تنمية الاقتصاد الوطني» تم عقد المؤتمر الوطني الأول في بيروت خلال الفترة ١٤–١٥/٥/١٩٩٢ ، وشارك فيه ممثلون عن عشرة دول عربية وعن المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة . وقد أوصى المؤتمر بالسعي لانماء وتشجيع وتسهيل التواصل الانساني والتبادل التجاري بين الدول العربية بكافة وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية وصولا الى النقل الحر دون عوائق للأشخاص والبضائع ، وضرورة التشديد على أهمية العنصر البشري وتأهيل الكوادر الصالحة لكل قطاعات النقل ، والمضي قدما في وضع وتطبيق استراتيجية عربية موحدة للنقل بواسطة مجلس وزراء النقل العرب . كما تبنى المؤتمر توصيات مفصلة خاصة بالنقل الجوي والبحري والبري على الصعيد العربي وعلى الصعيد القطري اللبناني .

– قرر المكتب التنفيذي لوزراء النقل والمواصلات العرب في ختام أعماله بالقاهرة بتاريخ ٢٧/٥/١٩٩٢ ، انشاء هيئة عربية لتصنيف السفن واستكمال دراسة انشاء دفتر المرور العربي الموحد لعرضه على اجتماع الدورة (٨) لمجلس وزراء النقل العرب ، كما وافق المكتب على احياء مجلس الطيران العربي لمواجهة التجمعات العالمية في مجال الطيران ، واستخدام اللغة العربية كلغة أساسية في المنظمات الدولية للطيران على أن يعقد مدراء الطيران العرب اجتماعا في كندا قبل اجتماع المنظمة الدولية للتنسيق فيما بينهم .

– عقد مجلس وزراء النقل العرب أعمال دورته (٨) بالقاهرة بتاريخ ٢٠–٢١/١٠/١٩٩٢ ، واستعرض جدول أعمال الدورة التي خرجت بتوصيات تنادي بضرورة تعزيز وسائل النقل وتسهيل حركة الانتقال بين الدول العربية مما يعد الركيزة الأساسية لتنمية التبادل التجاري والتجارة البينية بين الدول العربية ، وكذلك قيام الهيئة العربية للطيران المدني وانشاء شركة عربية للنقل الجوي ، وضرورة الاسراع في تنفيذ وصلات الطرق البرية بين الدول العربية لتحقيق الربط الكامل بين هذه الطرق .

كما استعرض المجلس قواعد اصدار دفتر مرور عربي موحد للسيارات وانشاء مجلس عربي للطيران المدني ، ومشروع انشاء شبكة عربية موحدة للطرق والسكك الحديدية ، وانشاء اتحاد عربي للشاحنين لحمايتهم وتشجيعهم.

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي (٥٠) السابق ذكره الموافقة من حيث المبدأ على انشاء «هيئة فنية للطيران المدني» ترتبط اداريا بالجامعة العربية ، على أن يتم انشاء الهيئة في اطار أهداف قرارات المجلس المتعلقة باعادة هيكلة مؤسسات العمل العربي المشترك ، على أن يقوم مجلس وزراء النقل العرب باعداد دراسة لهذا المشروع .

– عقد الاتحاد العربي للنقل الجوي أعمال جمعيته العمومية (٢٥) بالقاهرة بتاريخ ١٦–١٧/٤/١٩٩٢ ، حضرها مديرو ورؤساء (١٧) شركة طيران عربية ، وقد طالب الاتحاد جامعة الدول العربية بضرورة الاسراع في اعادة احياء مجلس الطيران المدني العربي لمواجهة التكتلات الدولية في مجال النقل الجوي خاصة التكتل الأوروبي

المرتقب في عام ١٩٩٣ ، وايجاد مفوضية عربية قوية تستطيع آن تفرض شروطها في مواجهة هذه التكتلات . وقد تم خلال الجلسات مراجعة النظام العربي للتوزيع الشامل الذي يحمي الأسواق العربية من غزو شركات الطيران الأجنبية وذلك بربط شركات الطيران العربية بوكلاء السياحة عبر حاسبات آلية .

– عقدت اللجنة التجارية للاتحاد العربي للنقل الجوي مؤتمرها الأول في مدينة بيروت بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٠ ، حيث تمت مناقشة التعاون المشترك بين شركات الطيران العربية وأجهزة الطيران المدني العربي بما يحفظ حقوق ومصالح الشركات العربية في مواجهة التكتل الأوروبي المنتظر في عام ١٩٩٣ ، خاصة بعد أن تبنت عشر شركات عربية مشروعا مشتركا في مجال التوزيع الشامل يرتبط بالنظام الدولي «جاليليو» مما يعتبر نواة طيبة للعمل المشترك في هذا المجال .

– في اجتماع عقد بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٩ اتفق رؤساء الطيران المدني في ست دول عربية على انشاء هيئة عربية للطيران المدني ، تستهدف وضع سياسة عربية موحدة لمواجهة الأضرار المترتبة على التجمعات والتكتلات الاقليمية العالمية الأخرى خاصة بعد الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٣ ، كما تهدف الى تعزيز تخطيط الطيران المدني وتنميته بين الدول الأعضاء وبحث المشكلات ذات الطابع الخاص وكيفية التغلب عليها والتنسيق بين الدول العربية في مختلف أمور الطيران المدني .

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي (٥٠) على انشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن وفق مبدأ التمويل الذاتي ، وقرر الطلب الى مجلس وزراء النقل العرب استكمال دراسة سبل تمويل تأسيس الهيئة العربية لتصنيف السفن واعادة مشروع نظامها الى المجلس الاقتصادي لتمكينه من اتخاذ القرار المناسب نظرا لأهمية المشروع .

– وفي دورته (٥١) قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموافقة على انشاء الهيئة العربية لتصنيف السفن بالتكلفة الموضحة في مذكرة الأكاديمية العربية للنقل البحري وفقا لمبدأ التمويل الذاتي وعلى استضافة الأكاديمية للهيئة خلال مرحلة التأسيس .

– أعدت الأمانة العامة للاتحاد العربي للسكك الحديدية خلال العام مشروع دراسة أولية لربط الوطن العربي بمحاور رئيسية من السكك الحديدية وذلك بتكليف من مجلس وزراء النقل العرب . وقد تم تعميم هذه الدراسة على وزارات النقل والمواصلات في الدول العربية وعلى شبكات السكك الحديدية العربية . كما اطلع عليها كل من مجلس ادارة الاتحاد (في الدورة ١٧) وجمعيته العمومية (الدورة ١٥) المنعقدتين في عمان / الأردن خلال الفترة ٢٧-١٩٩٢/٦/٢٩ .

– بدأت شركة الملاحة العربية المتحدة اجراءات عودتها من دبي بدولة الامارات العربية المتحدة الى مقرها الدائم بدولة الكويت ، مع ابقاء بعض الأقسام التي تتبع الادارة المركزية في دبي مثل قسم الأسطول وقسم الحاويات وخط خدمة الشرق الأوسط .

– عقد مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات*) اجتماعات الدورة (٦٠) في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة ١٩-١٩٩٢/٥/٢٥ وتمت مناقشة العروض المقدمة من الشركات العالمية لتصنيع الجيل الثاني من القمر الصناعي العربي** ، وتم تشكيل لجنة مالية وادارية ولجنة فنية لتواكب السياسة الجديدة في تمويل المؤسسة التي تغيرت لتعمل على أسس تجارية .

---

* تم اطلاق القمر الصناعي العربي الثالث (عربسات ٣) بواسطة الصاروخ الأوروبي ايريان في ١٩٩٢/٢/٢٥ لزيادة طاقة الاتصالات التليفونية والتليفزيونية العربية باستخدام القنوات غزيرة الاشعاع .

** يتوقع أن يطلق القمر الأول من الجيل الثاني عام ١٩٩٥ .

١٢.٣.١ أوضاع المنظمات العربية :

- تم مع بداية العام خلال شهر مارس / آذار ١٩٩٢ تنفيذ انتقال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية الى مقره الدائم بالقاهرة وذلك تنفيذا لقرار سابق اتخذه المجلس في دورته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٩/٣ .
- شهد العام عودة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى استئناف نشاطه من مقره الدائم بالكويت بعد غياب دام سنتين كان يعمل فيهما من مقر مؤقت في البحرين .
- شهد العام عودة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى استئناف نشاطها من مقرها الدائم بدولة الكويت اعتبارا من اول سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ بعدغياب دام سنتين كانت تعمل فيهما من مقر مؤقت بالقاهرة . وقد تم هذا الاجراء بناء على الدعوة التي وجهتها دولة الكويت الى المؤسسة للعودة الى مقرها الدائم بعد أن تهيأت الظروف الملائمة لذلك .
- قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن أعمال دورته (٥٠) السابقة ذكرها نقل مقر المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من بغداد الى مدينة الرباط بالمملكة المغربية . وقد عقد المجلس الوزاري للمنظمة أعمال دورته (١٢) في أواخر الشهر السادس من العام من مقره الجديد وتم انتخاب السيد / محمد كريب من المملكة المغربية ، أميناً عاماً جديداً للمنظمة .
- أعاد مجلس محافظي صندوق النقد العربي في ختام اجتماعاته بمقر الصندوق في أبوظبي بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥ انتخاب السيد / أسامه جعفر فقيه رئيسا ومديرا عاما للصندوق لفترة جديدة تمتد ٥ سنوات .

١٣.٣.١ التعاون الاقتصادي على مستوى التجمعات الاقليمية :

١٣.٣.١ / ١ مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

شهدت دول الخليج العربية جهودا متواصلة لاستكمال تنفيذ الخطوات الاقتصادية التكاملية الرامية الى تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، وفيما يلي استعراض لما تم اتخاذه من تدابير في هذا الشأن .

في المجال المالي والاقتصادي :

- عقدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد) اجتماعها (٣١) بالرياض خلال الفترة ٢٢-١٩٩٢/٤/٢٣ ، وتم خلال الاجتماع مناقشة البرنامج الزمني لتنفيذ ما تبقى من أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مجالات التعاون المالي والنقدي والجمركي ، وتحسين قواعد ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف بالدول الأعضاء ، كما تمت مناقشة التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية اضافة الى دراسة تعارض بعض مواد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس مع بعض مواد اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية .
- عقدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة التعاون التجاري لدول المجلس اجتماعا مشتركا بالرياض خلال الفترة ٢٩-١٩٩٢/٥/٣٠ ، أقر فيه برنامج محدد لتنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٢ ، كما أقرت الشروط المعمول بها لممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية والمهن الحرة بالدول الأعضاء وتم بحث تقارير اللجان الفنية حول تملك مواطني دول المجلس لأسهم الشركات ونظام السجل التجاري الموحد وضوابط ممارسة تجارة التجزئة وتقييم المشروع الاسترشادي

الموحد لقانون التجارة لدول المجلس والشراء الجماعي للأرز والمعارض التجارية لدول المجلس . كذلك أقرت الاقتراحات الخاصة بالقانون التجاري والمشروع الاسترشادي لقانون الوكالات التجارية . وقد تم خلال هذا الاجتماع اقرار ثلاثة بنود رئيسية : موضوع القيمة المضافة والتبادل التجاري وتحسين الضوابط والقواعد الخاصة بمزاولة المهن والنشاطات لمواطني دول المجلس .

– في اجتماع دورتها (٣٢) بالرياض (نوفمبر / تشرين ثاني١٩٩٢) استعرضت لجنة التعاون المالي والاقتصادي لدول المجلس توصيات اجتماع مدراء الجمارك الذي عقد في شهر مايو / آيار من العام ، وتمت الموافقة على التوصيات الخاصة بالاجراءات المعمول بها بالنسبة لاعادة تصدير السلع الأجنبية بين دول المجلس ، كما اطلع الاجتماع على توصية وزراء التجارة بالنسبة للضوابط المعدة لممارسة تجارة التجزئة ، ووافق على ما جاء فيها على أن يتم تطبيقها عند موافقة المجلس الأعلى لدول المجلس عليها .

– نظم اتحاد غرف دول مجلس التعاون والأمانة العامة للمجلس وغرفة تجارة وصناعة البحرين ، ندوة «مجلس التعاون بلا حواجز» التي عقدت في البحرين خلال الفترة ١٦–١٩٩٢/١١/١٧ ، وقد ناقشت الندوة واقع وطموحات السوق الخليجية المشتركة والاجراءات والنظم الجمركية ، وأثرها في تسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس وحماية المنتجات الوطنية الخليجية وتنقل الافراد ، والسياسات المالية والنقدية ، ومعوقات انسياب السلع والخدمات بين دول المجلس .

– عقدت لجنة ادارة برنامج مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية اجتماعها الأول في الرياض بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٨ ، وتم خلال الاجتماع بحث الاجراءات اللازمة لوضع البرنامج موضع التنفيذ ، واعداد اللوائح الادارية والمالية ، ووضع الشروط والقواعد اللازمة لتنفيذ عملياته .

وفي مجال النشاط الاستثماري :

– عقد بمقر منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بالدوحة خلال الفترة ١٤–١٩٩٢/١٢/١٥ ، بحضور ٣٦ مشاركا يمثلون وزارات الصناعة ورجال الأعمال والمستثمرين ورواد التنمية الصناعية في الدول الخليجية ، الاجتماع الترويجي لاقامة مشاريع استثمارية في منطقة الخليج العربي لانتاج بعض أصناف المواد الكيماوية التي تمثل حلقة الوصل بن المواد البتروكيماوية الأساسية والنهائية .

وقد تمت دراسة المشروعات المطروحة على مستوى دراسات الجدوى الأولية . وناقش الاجتماع تلخيصا لدراسات الجدوى التي أعدتها المنظمة لهذه الفرص الاستثمارية .

– أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعاون نظاما موحدا لاستثمار رأس المال الأجنبي في دول المجلس ، يعد بمثابة مبادىء استرشادية للدول الأعضاء تهتدي به في وضع أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار .

– أوصى المؤتمر الخليجي الثالث لتسويق البتروكيماويات الذي عقد في الجبيل بالمملكة العربية السعودية على مدى أسبوعين واختتم أعماله (في ١٩٩٢/٤/٢٩) باعطاء دور أكبر للقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة في الاستثمار بالمشروعات البتروكيماوية في دول المجلس خصوصا في المشاريع الجديدة تمشيا مع توجهات قادة دول المجلس في تشجيع وتقوية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .

وفي القطاع المصرفي :

– عقد بالكويت بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ اجتماع مجلس محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون، وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المتعلقة بالتعاون المالي والمصرفي بين الدول الاعضاء، والتنسيق

فيما بينها في تلك المجالات لتحقيق مزيد من الترابط النقدي والمالي ، بالاضافة الى استعراض التطورات النقدية والمالية في العالم وآثارها علي دول المجلس. كما تم بحث كيفية توحيد القوانين المصرفية في دول المجلس تمهيدا للوصول الى العملة الخليجية المشتركة.

كما عقد المجلس في ابوظبي بتاريخ ٥ - ٦ / ١٩٩٢/٩ اجتماعا بحث عددا من القضايا التي تتصل بتعزيز وتنسيق التعاون المالى والنقدي ، وأبرزها المثبت المشترك للعملات الخليجية ، وأوصى المحافظون بعقد اجتماع مشترك لهم مع وزراء المالية في دول المجلس للوصول الى صيغة مشتركة بشأن هذا المثبت المشترك للعملات الخليجية ، كما تم خلال الاجتماع بحث تنسيق أسعار الصرف بين عملات دول المجلس ، وقد دار البحث أيضا حول التحديات والمخاطر التي تواجه الأموال العربية في الخارج ، وما تتعرض له من اجراءات من شأنها أن تعرقل التعاون الاقتصادي العربي - الأوروبي ، كما ناقش المسؤولون عدة دراسات حول السماح للبنوك التجارية الخليجية بفتح فروع لها في بلدان الدول الأعضاء بالمجلس تنفيذا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أوصت بتوحيد أسواق المال بين دول المجلس الى جانب بحث تطبيق نسب الملاءة المحددة من قبل لجنة بازل على المصارف العاملة في دول المجلس .

- وعقد المجلس اجتماعات الدورة (١٦) في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة ، حيث ناقش عددا من القضايا كان في مقدمتها مشاكل الاستثمارات العربية في الخارج ومشاكل الاستثمارات العربية في الدول العربية، وقد خلص الاجتماع الى أن إحجام الفوائض العربية عن الانسياب الى الدول العربية كان له أسبابه ومبرراته الموضوعية التي تتمثل في أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ما زالت مرتبطة بالأوضاع السياسية كما أنه لا توجد حتى الآن صيغة عربية موحدة لاستثمار الأموال العربية داخل المنطقة تدر عوائد حقيقية كالتي تدفع الأموال العربية الى الخارج .

- قرر وزراء مالية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماع لهم بالرياض تم عقده خلال شهر ابريل / نيسان من العام ، انهاء ملكية العراق ودول المجلس الست في رأسمال بنك الخليج الدولي الذي كانت تملكه حكومات دول الخليج العربية السبعة منذ عام ١٩٧٦ ، وقد آلت ملكية البنك بالكامل اعتبارا من ١٩٩٢/٤/٢٣ الى مؤسسة الخليج للاستثمار التي تملكها بالتساوي دول مجلس التعاون الخليجي .

وفي مجال التجارة الخليجية :

- اشتمل جدول أعمال الدورة (١٧) للجنة التعاون التجاري التي عقدت في الرياض بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣٠ على أربعة عشر بندا تم اقرار معظمها . وتم في اطارها اقرار نظام الوكالات التجارية ، والسجل التجاري الموحد كمرجع استرشادي يتم اعادة النظر فيه كل ثلاث سنوات ، وكذلك موضوع المكاتب التجارية والتمثيل لدول المجلس. كما قام الاجتماع باجراء متابعة جدية لتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، ونظر في موضوع تطور قواعد تداول الأسهم بين أبناء المجلس ، وأقر مسودة مشروع القانون التجاري الموحد ، كما وافق على الاجراءات الخاصة بتوسعة تجارة التجزئة في دول المجلس والموافقة على اقامة مركز التحكيم التجاري بدولة البحرين .

- عقد بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١ ، الاجتماع المشترك للجنة التعاون التجاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول المجلس ، وتم بحث ثلاثة بنود رئيسية هي القيمة المضافة ، حيث ناقش الاجتماع دراسة فنية بشأنها ، وموضوع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وقد أقر الاجتماع عددا من الاجراءات التي تسهل انسياب السلع بين دول المجلس ، ودار البند الثالث حول تحسين الضوابط والقواعد الخاصة بمزاولة المهن والأنشطة لمواطني دول المجلس ، كما تم اقرار برنامج يحدد ما تبقى من تنفيذ بنود

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

– في اطار اللقاءات الدورية بين الأمانة العامة لمجلس التعاون ومجلس اتحاد الغرف الخليجية ، عقد بالدوحة الاجتماع السابع بتاريخ ١٩٩٢/١/٨ ، حيث اطلع المجتمعون على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون (الدورة١٢) بشأن السماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية بدول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري بها ، كما تم استعراض المعوقات التي تواجه بعض دول المجلس في تطبيق بعض بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية وتداول الأسهم وتملك العقار وانتقال رأس المال الخليجي بين الدول الأعضاء .

– عقد مديرو الجمارك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعا بالرياض خلال الفترة ٢٨–١٩٩٢/٤/٢٩ لبحث خطوات توحيد التعرفة الجمركية في دول المجلس ، وليرفعوا توصيات اجتماعهم الى لجنتي التعاون المالي والتعاون التجاري اللتين يقع ضمن اختصاصهما اصدار القرارات الخاصة بتوحيد التعرفة الجمركية وزيادة حجم التعاون التجاري بين دول المجلس .

– عقد بدولة الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧ الاجتماع (١٦) لمدراء عموم الجمارك بدول مجلس التعاون ، وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المتعلقة بقضايا التبادل التجاري ، واجراءات اعادة تصدير السلع الأجنبية بين الدول الأعضاء ، كما تم بحث مشروع النظام – القانون – الموحد للجمارك بدول المجلس ، وتطبيق النظام المنسق لتصنيف السلع في التعرفة الجمركية لدول المجلس ، وتبادل موظفي الجمارك للعمل بالمراكز الجمركية بالدول الأعضاء لمدد زمنية محددة ، وقد أوصى الاجتماع بالاستمرار في العمل بالآلية الحالية لحل قضايا التبادل التجاري المقرة من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي ، كما أوصى الاجتماع أن تلتزم الدول الأعضاء في المجلس بشكل جماعي برفع نسبة الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته بجميع أصنافه الى نسبة ٥٠٪ كحد أدنى على أن يبدأ العمل بها اعتبارا من الأول من يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ .

– عقدت اللجنة الدائمة للشراء الجماعي للأرز لدول مجلس التعاون اجتماعها الثالث عشر بالرياض بتاريخ ١٩٩٢/١/١٥ ، حيث ناقشت سبل تنفيذ قرار لجنة التعاون التجاري بشأن الشراء الجماعي للأرز البسمتي من باكستان والهند . وفي شهر مايو/أيار ١٩٩٢ أعلنت اللجنة أنها عقدت صفقة لشراء كميات من الأرز من شركتين باكستانيتين تصل قيمتهما الى ٢٤ مليون دولار فيا يعتبر أول عملية للشراء من القطاع الخاص .

– نظمت جمعية التسويق الخليجية المؤتمر الخليجي الرابع للتسويق بالمنامة خلال الفترة ١١–١٩٩٢/٥/١٣ تحت عنوان «التسويق الخليجي : نحو أداء أفضل» وأوصى المؤتمر بالاهتمام بالتخطيط التسويقي الاستراتيجي ، واستخدام المعلومات التسويقية كأداة فعالة لرفع القدرة التنافسية وتشجيع المؤسسات الخليجية للقيام بالدراسات التسويقية الحديثة ، والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجالات التسويق ، وأخيرا حث المؤسسات الخليجية على تسجيل العلامات التجارية والاختراعات داخل وخارج حدودها .

– افتتح وزراء التجارة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعرض المشترك الثامن للدول الأعضاء في الكويت في نوفمبر / تشرين الثاني من العام واستمر عشرة أيام ، وهو أحد المعارض التي أقر الوزراء اقامتها سنويا منذ عام ١٩٨٤ بهدف تعريف زوارها بالمنجزات الصناعية التي تحققت في دول المجلس واتاحة فرصة جيدة للمؤسسات الانتاجية لتطوير وتوسيع نشاطها وتحسين انتاجها .

– افتتح في المنامة بالبحرين خلال الفترة ٢–١٩٩٢/١١/٥ معرض الخليج الدولي التجاري «البناء العربي ٩٢» الذي انعكست فيه أولويات خطط التنمية والعمل في منطقة الخليج كما عرضت فيه أحدث المنتجات والخدمات

الخاصة بقطاع البناء والتشييد .

وفي مجال الموارد المائية :

– نظمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع «جمعية علوم وتقنية المياه»* ووزارة الكهرباء والماء بدولة الامارات العربية مؤتمر الخليج الأول للمياه في دبي خلال الفترة ١٠–١٤/١٠/١٩٩٢ لمناقشة التحديات التي تواجه المياه في منطقة الخليج وقد تم عقد ثلاث ندوات تخصصية على هامش المؤتمر ناقشت استراتيجيات حفظ المياه بإستخدام الخزانات الجوفية وترشيد استخدام المياه في الادارة الحديثة لمرافق المياه وتصنيع معدات المياه في دول المنطقة .

وقد أصدر المؤتمر توصيات عدة تؤكد أن الأمن الغذائي الخليجي لن يتحقق بدون الأمن المائي ، وذلك بترشيد استهلاك المياه والحث على نشر استخدام أساليب الري الحديثة ، واصدار مواصفات خليجية لجميع الأجهزة والمعدات المائية المستخدمة .

ودعا المؤتمر الى التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والدراسات مع تخصيص الموارد المالية اللازمة لتطويع وتوطين تقنيات المياه والاعتماد على الذات ، كما دعا الى انشاء مراكز للمعلومات المائية تتولى توثيق ونشر المعلومات مع التأكيد على أهمية انشاء هذه المراكز بالجهود الذاتية ووضع خطط واستراتيجيات وطنية واقليمية بعيدة المدى تشمل برامج وخطط للظروف الطارئة ، مع ضرورة العمل على توفير مخزون استراتيجي من المياه العذبة ، وزيادة البدائل بالمتاحة لمصادر المياه ، خاصة وأن دول المجلس تعتمد بنسبة ٧٠٪ من احتياجاتها المائية على محطات التحلية وتوفر الباقي من مصادر المياه الجوفية الآخذة في التناقص .

وفي مجال الطاقة :

– عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون في الكويت بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٢ مع نظرائهم من دول المجموعة الأوروبية الدورة الثالثة للاجتماعات الوزارية لبحث موضوع الضريبة المزمع فرضها على المحتوى الكربوني للطاقة باعتبار هذه الضريبة من الأمور المؤثرة على مجمل الأنشطة الاقتصادية في دول مجلس التعاون المنتجة والمصدرة للنفط بشكل رئيسي . وقد أكد خبراء المجموعة الخليجية أنه لم يثبت عمليا حتى الآن أن النفط هو السبب الوحيد لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو .

– عقد في أبوظبي خلال الفترة ١٧–١٩/١/١٩٩٢ ، المؤتمر الفني الثالث لتبادل الخبرات بين شركات البترول الوطنية بدول المجلس .

– بتاريخ ٢٩/٩/١٩٩٢ عقد بأبوظبي الاجتماع الثاني لفريق عمل مسؤولي المختبرات بمصافي شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون .

– وعقدت في مدينة دبي بتاريخ ٦/٥/١٩٩٢ الندوة الثالثة للجنة الاقليمية لنظم الطاقة الكهربائية لدول مجلس التعاون تحت عنوان «تشغيل وصيانة مولدات القوى الكهربائية» .

– اختتم في الرياض بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢ الاجتماع الثالث للجنة التأسيسية للربط الكهربائي بين دول المجلس ، وتم خلال الاجتماع الموافقة على التقرير النهائي لفريق العمل المكلف بمتابعة دراسة الربط الكهربائي بين دول المجلس والذي يؤكد أن مشروع ربط الشبكات الكهربائية في دول المجلس ممكن فنيا ومجدي اقتصاديا وماليا . وأوصت اللجنة بانشاء مركز للتحكم في نقل الطاقة ضمن المرحلة الأولى للمشروع في الموقع المقترح بالسعودية ،

---

* تم اشهار هذه الجمعية من قبل دولة البحرين (مقرها الرسمي) في عام ١٩٨٧ وتضم ٣٥٨ عضوا من مختلف العاملين والمهتمين بمجالات المياه بدول مجلس التعاون وتهدف الى تشجيع ونشر الاهتمام بعلوم المياه .

كما أكدت اللجنة على أهمية تأسيس هيئة الربط الخليجي لتكون مسؤولة بالكامل عن مشروع خط الربط من حيث الملكية والتمويل والتصميم والانشاء والصيانة والتشغيل والتوسعة والارسال . على أن يتم المشروع خلال سبع سنوات من تاريخ اعتماده من الجهات المختصة .

– عقد الاجتماع السادس للجنة التعاون الكهربائي والمائي (وزراء الكهرباء والماء) لمجلس التعاون بالرياض بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ .

وفي مجال الصناعة :

– عقدت بدولة الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٩/٣٠ الدورة (١١) للجنة التعاون الصناعي المشكلة من وزراء الصناعة بدول مجلس التعاون ، حيث ناقش الوزراء توصيات إجتماع وكلاء وزارات الصناعة الذي عقد بالكويت بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٠ حول تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ودراسة انشاء شركة لتسويق البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية ، كما بحث الوزراء امكانية الزام المنشآت الصناعية الوطنية بوضع دلالة المنشأ باللغة العربية على السلع ذات المنشأ الوطني ، ودراسة القيمة المضافة واعداد برامج للعمل المشترك في المجالات الصناعية للعشر سنوات القادمة .

وفي مجال النقل والمواصلات والاتصالات :

– عقد في المنامة خلال الفترة ١٤–١٩٩٢/١٠/١٥ لقاء للمسئولين عن النقل البحري والبري في القطاعين العام والخاص بدول مجلس التعاون بحضور ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ، بما فيها سلطات الجمارك والموانيء وغرف التجارة ورجال الأعمال العاملين في مجال الاستيراد والتصدير ، وشركات النقل البحري والبري ووكلاء الشركات الملاحية ، وشركات التأمين واعادة التأمين في دول مجلس التعاون ، وقد ناقش المجتمعون كل ما يتعلق بوسائل تدعيم دور شركات الملاحة الوطنية والخليجية ، وزيادة فرص مشاركتها في نقل التجارة الخارجية لدول المنطقة ، الى جانب دراسة أساليب تطوير النقل البحري فيما بين دول المجلس واستعراض المشاكل التي تواجه هذا القطاع .

– عقد بالمنامة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٧ الاجتماع الرابع للجنة الصيانة والهندسة لشركات طيران دول مجلس التعاون .

– وعقد في أبوظبي بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٨ ، الاجتماع السادس لمسؤولي أمن المطارات بدول مجلس التعاون .

– عقدت اللجنة التنفيذية للطيران المدني* اجتماعها السابع بالرياض خلال الفترة ١٨–١٩٩٢/١٠/١٩ ، حيث تمت مناقشة وضع استراتيجية موحدة للنقل الجوي بدول المجلس بما يكفل زيادة التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال النقل الجوي ، وتكثيف حركة النقل بين المدن الرئيسية ، وكذلك تنسيق مواقف الشركات الوطنية في المحافل الدولية ومراجعة أعمال المكتب المشترك لدول المجلس لدى المنظمة الدولية للطيران في كندا ، وكذلك زيادة التعاون في مختلف مجالات الشحن الجوي والخدمات الأرضية والتغذية وتبادل التذاكر والحجز والتأمين .

– عقد بالرياض بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ الاجتماع السادس للجنة التنفيذية للبرق والبريد والهاتف بدول مجلس التعاون ، وتم خلال الاجتماع تقييم التعاون بين دول المجلس في مجالات الاتصالات (بريد ، برق وهاتف) ومناقشة المجالات

---

* مكونة من مدراء عموم الطيران المدني والرؤساء التنفيذيين للناقلات الوطنية . وقد أنشئت بقرار من الوزراء المسؤولين عن الطيران في اجتماعهم الأول في ١٩٨٣/٥/١٧ .

المتاحة لتسريع الجهود في هذا المجال .

– عقد الاجتماع السابع لوزراء المواصلات والبريد والبرق والهاتف بدول المجلس بالرياض بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ . وأقر سياسة موحدة تجاه علاقات دول المجلس بالدول الأخرى عبر الأقمار الصناعية والترددات والتدريب وتحديد المقاييس بالنسبة للعمل السلكي واللاسلكي بدول المنطقة ، كما قرر الوزراء زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال التدريب البريدي وخاصة ما يتعلق بالفرز الآلي وعملية توحيد الرموز بالنسبة للبريد الصادر والوارد وتبادل التقنية والفنيين والدراسات في هذا المجال . وفيما يتعلق بتوحيد التعرفة في المجالات البريدية والهاتفية والتلكسية بين دول المجلس فقد تقرر أن تستمر اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع في دراساتها للتقريب بين آراء ومقترحات الدول الأعضاء .

١٣٠٣٠١ / ٢ اتحاد المغرب العربي :

شهد عام ١٩٩٢ عددا من الخطوات الايجابية على صعيد التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد منها ما يلي :

في مجال الشورى :

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٥ الى ١٩٩٢/١/٧ الدورة العادية الثالثة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، وصدر عن المجلس بيان ختامي أكد فيه تضامنه مع الشعب العربي في ليبيا في مواجهة الادعاءات التي تتعرض لها الجماهيرية من قبل أمريكا وبريطانيا ، كما طالب بالتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال التجارة الخارجية والجمارك وضمان الأمن الغذائي باتحاد المغرب العربي .

وفي المجال المالي والمصرفي :

– اجتمع بتونس بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ مجلس محافظي المصارف المركزية المغاربية في دورته الخامسة ونظر في تقييم أعمال فرق العمل المختصة وتحسين الاتصالات بين المصارف المركزية ، ووضعية المركز الافريقي للدراسات النقدية . ومكنت هذه الأشغال من فحص الانجازات التى تم تحقيقها في ميدان التعاون النقدي بين دول الاتحاد ، ومن تحديد المراحل المقبلة التى سيتم اتباعها في اطار الاستراتيجية الرامية الى التوحيد التدريجي للسياسات النقدية .

وفي مجال الزراعة :

– عقدت في تونس في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ الأيام الدراسية حول التعاون والتنسيق بين المؤسسات التي تعني بالتنمية الفلاحية في بلدان المغرب العربي بمبادرة من وزارة الفلاحة والمنظمة الدولية للأغذية والزراعة . وتدارس المشاركون خلال اللقاء تحديد الجوانب العملية التي تجعل التقارب الفلاحي المغاربي واقعا ملموسا ، وتدارسوا بعمق ثلاثة محاور تعلقت بكيفية اجراء دراسة حول الاقتصاد الفلاحي المغاربي ، وطرق التنسيق في مجال البحث والتعليم والارشاد ، وتحديد سبل النهوض بالجمعيات المهنية الفلاحية والنشاطات النسائية بالمناطق الريفية .

– انعقدت بطرابلس خلال يومي ٢٤ و ١٩٩٢/٢/٢٥ اجتماعات الهيئة المشتركة للوقاية والحجر الزراعي باتحاد المغرب العربي ، حيث نوقشت الأمور الفنية المتعلقة بالتعاون في مجالات الزراعة ووقاية النباتات والتدريب والتأهيل وتبادل الخبرات الفنية وتطبيق قانون الوقاية والحجر الزراعي .

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٢٠ الى ١٩٩٢/١/٢٢ أعمال الدورة الرابعة للجنة اتحاد المغرب العربي للشراء المشترك للمواد الصيدلية المنبثقة عن اللجنة العليا لشئون الدواء باتحاد المغرب العربي ، وكان من بين بنود جدول أعمال هذه الدورة مراجعة كراسة العطاء ومراجعة قائمة الأصناف التي تطرح في العطاء المشترك لعام ١٩٩٣ وتقييم نتائج عطاء عام ١٩٩٢ .

وفي مجال المقاولات والانشاءات :

– اجتمع مجلس وزراء الأشغال العامة في اتحاد المغرب العربي بحضور ١٠٠ خبير مغاربي وأوروبي بمدينة فاس خلال الفترة ٢٦–١٩٩٢/١١/٢٧ لاستعراض ما وصلت اليه الدراسات المتعلقة بالطريق السريع المزمع انشاؤه بين دول الاتحاد المغاربي الكبير والذي يبلغ طوله أكثر من ٦٠٠٠ كم بتكلفة قدرها ١٥ مليار دولار أمريكي ، ويستغرق بناؤه ٣٠ سنة أي بواقع ٥٠٠ مليون دولار سنويا .

وفي مجال الطاقة :

– عقد بطرابلس بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ الاجتماع الرابع للجنة الطاقات المتجددة باتحاد المغرب العربي بمشاركة وفود من جميع دول الاتحاد ، ومن بين الموضوعات التي تم بحثها وضع تصورات بشأن القيام بمشروعات مشتركة في اتحاد المغرب العربي .

وفي مجال النقل والمواصلات والاتصالات :

– بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول المغاربية والأوروبية عقدت في تونس خلال الفترة ٢٩–١٩٩٢/٥/٣٠ ندوة حول «دور وآفاق النقل البحري المغاربي في مواجهة السوق الأوروبية الموحدة» وقد ناقشت الندوة عدة موضوعات تعلقت بوسائل تكييف وتطوير الأساطيل البحرية والبنى الأساسية للموانيء وتقنيات شحن السلع وتفريغها وتطوير وسائل النقل الأخرى . كما بحثت الندوة سبل تنشيط تبادل المعلومات بين الجانبين المغاربي والأوروبي في مجالات الادارة والتجارة والنقل .

وفي مجال السياحة :

– تم في بداية العام تأسيس رابطة المهنيين السياحيين باتحاد المغرب العربي وذلك أثناء انعقاد المعرض الأفريقي السياحي الأول ، الذي انعقد بمدينة الدار البيضاء بالمغرب .

وفي مجال العمالة وتنمية القوى البشرية :

– عقد بتونس بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٠ الملتقى المغاربي الثالث للتصرف في الموارد البشرية وشارك فيه عدد من خبراء بلدان الاتحاد المغاربي والأساتذة الجامعيين في مجال استغلال الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية والادارية . وركز المؤتمرون على استغلال البلدان المغاربية كل امكانياتها البشرية لدعم وتحقيق تطورها وضرورة الاعتناء بها وتوفير الفرص الملائمة لها حتى تضع خبراتها وحصيلة تجاربها تحت تصرف المجموعة الوطنية بصفة خاصة والمغاربية بصفة عامة .

وفي مجال التأمين :

– انعقد بطرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٥/١١ الاجتماع الخامس لمجموعة العمل لاتحاد المغرب العربي المكلفة بالمسائل الضمانية ، حيث تم اعداد لائحة الاجراءات الادارية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الضمانية لاتحاد المغرب العربي ، التي تم التوقيع عليها في العام الماضي بمدينة رأس لانوف بالجماهيرية .
– أنشأت شركات التأمين التابعة لدول الاتحاد المغاربي «مجلسا اداريا» على غرار هيئة التنسيق التي أنشأتها في وقت سابق شركات التأمين التابعة لمجلس التعاون الخليجي .

٣٠٣٠١ / ٣ مجلس التعاون العربي :

استمر تجميد الأنشطة الاقتصادية على المستوى الاقليمي لدول مجلس التعاون العربي اعتبارا من الشهر الثامن من العام ١٩٩٠ ولم يشهد عام ١٩٩٢ أية تطورات على الصعيد الاقتصادي للأسباب التي ذكرت سابقا .

٤٠١ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي :

كان لمجمل التدابير والمقررات والأحداث والوقائع على الصعيدين القومي والقطري انعكاس واضح على الاتجاهات القومية التي سادت خلال العام في المجالات الاقتصادية والاستثمارية ، نورد الخطوط العريضة لأهمها فيما يلي :

١٠٤٠١ اتجهت بعض الدول العربية خلال العام لاجراء تغييرات في أنظمتها تم في اطارها انشاء مجالس للشورى ووضع دساتير جديدة واجراء استفتاءات شعبية استهدفت في مجملها تحقيق التعددية السياسية وتوسيع آفاق الانفتاح السياسي والمشاركة الديمقراطية ، وفق معايير تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين مناخ الاستثمار ودفع الاقتصادات العربية الى آفاق تنموية أوسع .

٢٠٤٠١ استمرت الدول العربية خلال العام في سعيها لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وفق مبدأ الشرعية الدولية ، والتقت وفود من الدول العربية المعنية واسرائيل في لقاءات ثنائية تم في اطارها طرح عدد من القضايا السياسية والاقتصادية منها قضايا المياه والتنمية ومختلف القضايا الاقتصادية التي تهم دول المنطقة .

٣٠٤٠١ شهد العام بذل عدد من الدول العربية مزيداً من الجهود لاستكشاف فرص الاستثمار ويذكر في هذا المجال المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية وجمهورية السودان في شتى القطاعات ، كذلك تزايد الاهتمام بشكل أكثر من ذي قبل بالمشروعات المعروضة للاستثمار في كثير من الدول حيث تم اعداد الدراسات اللازمة لمشروعات مجدية يمكن الحصول عليها من الهيئات والأجهزة المسؤولة عن الاستثمار في تلك الدول .

٤٠٤٠١ تواصل خلال العام اهتمام أجهزة ومؤسسات العمل العربي المشترك (منظمات ، اتحادات ، شركات) بالمشروعات العربية المشتركة ، وعرضت منها في هذا التقرير ٢٧ مشروعا قابلة للتنفيذ في الوطن العربي .

٥٠٤٠١ شهدت الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال العام انخفاضا عما كانت عليه في العام الماضي .

٦٠٤٠١ استمرت خلال العام بعض الدول العربية في تنفيذ برامج اجراءات تصحيحية لمسار اقتصاداتها

الوطنية ، وتم في هذا الشأن ما يلي :

– تبنت المملكة الأردنية الهاشمية برنامجا جديدا للاصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، يغطي الفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٨ ، ويتجه نحو النمو كأولوية بارزة ، ومعالجة الاختلالات الرئيسية المتمثلة في عجز الموازنة العامة ، وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وضعف الادخارات المحلية ، ويقتضي المزيد من تحرير الاقتصاد وافساح المجال للمبادرة الفردية ، وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية على قدم المساواة ، والسيطرة على التضخم وتعديل الاختلالات القطاعية ، خاصة في مجال الطاقة والمياه واصلاح المؤسسات ووضع سقف لنمو التسهيلات المصرفية لا يتجاوز ٩٪ سنويا ، وتحقيق الدعم الاستهلاكي بحيث يوجه للمستحقين فقط .

– واصلت الجمهورية التونسية تنفيذ برنامج للاصلاحات الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني واعادة هيكلة الصناعة ، بهدف الوصول الى اقتصاد تلعب فيه قوى السوق دورا هاما في تعديل الانتاج ، وقد تمكنت تونس في اطار البرنامج في منتصف العام من تحرير ١٥٪ من التجارة الخارجية ، وتحرير ٨٥٪ من أسعار السلع في التجارة الداخلية ، وتحقيق زيادة ملحوظة في الاستثمارات واحتياطي العملات الأجنبية ، واجراء تخفيض في عجز ميزان المدفوعات ، وزيادة في نمو الناتج القومي الاجمالي بشكل عام .

– واصلت الجمهورية الجزائرية جهودها الاصلاحية ، وبدأت خلال العام في تنفيذ برنامج انعاش جديد لعملية التصحيح الاقتصادي الجارية ، يستهدف مواصلة اجراء تحرير التجارة الخارجية ، وتشجيع الاستثمار المباشر والمختلط ، وتوسيع وتنشيط السوق النقدية ، وتطبيق نظام أسعار فائدة متغيرة ومواصلة الغاء نظام رخص الاستيراد وقيود التوزيع الكمي لوسائل الدفع الدولية ، والغاء الضريبة التعويضية الموحدة على الواردات ، واصلاح التعريفة الجمركية ، ورفع مستوى احتياطات العملة الصعبة ، ومواصلة اعادة هيكلة الديون الخارجية .

– واصلت جمهورية السودان خلال العام تنفيذ البرنامج الثلاثي للاصلاح الاقتصادي وتم في مجاله الاستمرار في ازالة المعوقات الفنية والادارية والاجراءات الهيكلية ، وتعديل القوانين واللوائح التي تعيق انطلاق الاستثمار في القطاع الخاص ، كما تم أيضا تطبيع وتحرير الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية ، واعطاء القطاع المصرفي الحق في تحرير الصرف الذي يحكم كافة المعاملات في الدولة ، بالاضافة الى تحرير التجارة ، والغاء رخص الاستيراد ، والغاء سياسة التجنيب والزام المصدرين ببيع عوائد صادراتهم من العملات الصعبة للبنوك التجارية ، وكذلك رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الهامة ، وتحرير كافة الأسعار ، وزيادة المرتبات والأجور وخفض الانفاق الحكومي ، وتخفيض المبالغ المسموح بها لاستيراد الأمتعة والمنقولات الشخصية للمغتربين .

– واصلت الجمهورية العربية السورية خلال العام تنفيذ اجراءاتها في تثبيت دعائم التعددية الاقتصادية ، فيما يتعلق بالانفتاح الاقتصادي ، الذي تلتزم به غير معتمدة على برامج المنظمات الدولية ، وتتيح من خلاله للمواطنين مجال المشاركة في النشاط الاقتصادي ، ضمن الاطار العام للاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والوطنية ، وتعتمد على التحرير التدريجي المنظم والمخطط الذي يمنع الصدمات الاجتماعية والتضخمية ، كما وتعتمد أيضا على التعويض التدريجي لأسعار الصرف عند الاقتراب من مرحلة التوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري .

– تم في دولة الكويت خلال العام الاعلان عن وثيقة وطنية للاصلاح والتنمية ، تستهدف تعديل واصلاح مسار الاقتصاد الكويتي بشكل يتحرر معه من التوجهات التقليدية ويعالج الاختلالات القائمة ، واعادة تأهيل أنشطته المختلفة ، وذلك في عدد من التوجهات منها ، اعادة تكوين مصادر الدخل القومي ، وتعزيز الفرص المتاحة لتنويع هذه المصادر ، وتوفير الشروط اللازمة لتكييف النشاط الاقتصادي المحلي مع متطلبات اعادة بناء التركيبة السكانية وقوة العمل ، وتوفير الشروط اللازمة لدمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة ، بالاضافة الى توجيه القطاع

الخاص لتحمل نصيب متزايد من مسؤوليات الاصلاح والتنمية .

– واصلت حكومة جمهورية مصر العربية تنفيذ البرنامج الشامل للاصلاح الاقتصادي والهيكلي ، وتحرير الاقتصاد المصري من كافة القيود ، وتمكنت خلال العام من زيادة استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي ، والسيطرة على عجز الموازنة وتخفيضه الى الحدود الآمنة التي يمكن تمويلها بوسائل غير تضخمية ، كما تم التخلص من معظم القيود الكمية التي كانت مفروضة على الصادرات ، بحيث انخفض عدد السلع المحظور تصديرها من عشرين سلعة الى سلعتين فقط ، وانخفض عدد السلع الخاضعة لحصص التصدير من ١٧ سلعة الى سلعة واحدة ، وتم الغاء السلع التي كان يتعين الحصول على موافقة تصديرية مسبقة بها وكانت تضم ٣٧ سلعة ، كما تم أيضا الغاء ٢٥٠ قرارا وزاريا في مجالات التسعير الجبري وتحديد الأسعار والأرباح .

– استمرت حكومة المملكة المغربية خلال العام في تنفيذ اجراءات الاصلاح الاقتصادي التي بدأتها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٣ ، وتم في نهاية العام اكتمال قابلية تحويل الدرهم المغربي بالنسبة للمعاملات الدولية التجارية ، كما تم تحقيق انجازات ملحوظة في تخفيض معدل التضخم والسيطرة عليه ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتنامي الصادرات المغربية وتحقيق نمو متواصل في الناتج المحلي الاجمالي ، ومعالجة مشكلة المديونية من خلال اتفاقيات اعادة الجدولة وتوسيع هامش الاعفاءات الضريبية على المداخيل الصغيرة ، وتخفيض معدل الضريبة على الشركات .

– واصلت الحكومة الموريتانية تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي يستهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص ، واعادة تنظيم المؤسسات العمومية ، واستخدام أكثر كفاءة للموارد العامة وزيادة الانتاج من خلال اجراء اصلاحات هيكلية في القطاعات الاقتصادية الانتاجية .

٧٠٤٠١ تواصلت خلال العام جهود الدول العربية التي برزت منذ عدة سنوات في مجال تنشيط القطاع الخاص :

– ففي المملكة الأردنية الهاشمية أعلنت خلال العام مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية أنها بصدد اشراك القطاع الخاص في اطار خدمات الهاتف والتلكس والفاكس ، كما تم تشكيل لجنة خاصة تشرف على عملية تحويل الخطوط الجوية الملكية الأردنية الى شركة مساهمة عامة يشارك فيها القطاع الخاص ، كذلك قررت مؤسسة النقل العام الأردنية خلال العام تحويل مشروعها في نقل الركاب من مؤسسة عامة يديرها القطاع العام الى شركة استثمارية يساهم فيها القطاع الخاص .

– وفي دولة البحرين تقرر في نهاية العام طرح حصة الحكومة في شركة البحرين لسكب الألمنيوم (بلكسكو) للاكتتاب في خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٣ .

– وفي الجمهورية التونسية ، بلغ عدد المنشآت التي شملتها عملية التخصيص خلال العام ٤٠ منشأة منها ١٦ تمت خصخصتها جزئيا ، والباقي خصخصة كلية ، وبلغ عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة الخصخصة ١٦٥١ عاملا من أصل ١١٠١٣ عاملا ، كما بلغت مداخيل بيع المؤسسات العمومية ٢٣٠,٨ مليون دينار تونسي / ١١٥,٤ مليون دينار تونسي منها خاص بقطاع السياحة ، والمبلغ المتبقي خاص بقطاعات التعدين والصناعة والتجارة والصيد البحري .

– وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تم خلال العام ابرام عقود تقضي بتملك شركاء أجانب لحصص في مؤسسات عامة جزائرية ، كما عبرت شركات البترول العالمية عن اهتمامها بالمشاركة في صناعة الهيدروكربونات الجزائرية ، وأعلنت وزارة البترول أن أكثر من عشرين شركة حصلت على المعلومات الخاصة

بالمشاركة في حقول البترول الجزائرية .

– وفي جمهورية السودان تم خلال العام تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة عامة باسم «شركة الاتصالات السودانية» ، وباشرت لجنة خاصة بتقييم أصول بنك التنمية الصناعية السوداني تمهيدا لطرح أسهمه للاكتتاب العام خلال عام ١٩٩٣ ، وتم بيع فندق السودان في الخرطوم وفندق البحر الأحمر ببور سودان ، ومدبغة الجزيرة ، ومصنع غزل بورسودان ، ومصنع حلويات كريكاب ، ومدبغة النيل الأبيض ومصنع صناعة الكناف ، كذلك قررت اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام تحويل شركتي الخطوط البحرية ، والخطوط الجوية السودانية الى شركتين مساهمتين عامتين ، كما قررت أيضا تحويل الادارات الهندسية بكل من مشاريع الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة لشركات مساهمة عامة ، اضافة الى أن اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام قد عكفت خلال العام على دراسة مجموعة كبيرة من المشاريع التي تقرر التصرف الفوري فيها خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢ ، وتشمل مشروعات في قطاع الصناعة ، والزراعة ، والنقل والمواصلات .

– وفي الجماهيرية الليبية ، أكد مؤتمر الشعب العام على تمليك المصانع ، مع وضع الضوابط لنقل الملكية والزام المالكين باسترداد قيمة التمليك ، كما تم بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥ تمليك خمسة مصانع للملابس الجاهزة للعاملين بها ، وقد بلغ عدد المستفيدين من تمليك هذه المصانع ٦٦٠ عاملا وعاملة .

– وفي دولة قطر تم خلال العام تكليف بنك عالمي وشركة استشارية لاجراء الدراسات اللازمة لعملية تخصيص محطات توليد الكهرباء والمياه التي تملكها وتديرها وزارة الكهرباء والماء .

– وفي دولة الكويت تم خلال العام تشكيل لجان من الوزارات والجهات المعنية لتحديد الشركات المؤهلة للبيع الى القطاع الخاص ، حيث قدمت أسماء ٦٦ شركة تملكها الحكومة بشكل كامل أو جزئي الى الهيئة العامة للاستثمار بهدف بيع ٦٠ منها والاحتفاظ بست شركات فقط ، يضاف الى هذا أن الهيئة العامة للاستثمار قد باعت خلال العام حصتها التي تبلغ ٣٠٪ من أسهم شركة الأغذية الكويتية (أمريكانا) ، كما تم تشكيل لجنة من الجهات المعنية لدراسة تحويل محطات توزيع الوقود الى القطاع الخاص ، وقد أعدت اللجنة دراسة اقترحت تأسيس شركة مساهمة كويتية لهذا الغرض ، كذلك تم خلال العام صدور مرسوم أميري بانشاء شركة للاتصال برأسمال ١٥٠ مليون دينار كويتي ، مهمتها ادارة قطاع الاتصالات الهاتفية في البلاد ، والمساهمة فيها مفتوحة أمام القطاع الخاص .

– وفي جمهورية مصر العربية تم خلال العام بيع ١٧ مشروعا تابعا للشركات الزراعية بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه من بين ٨٣ مشروعا تم طرحها للبيع قيمتها مليار جنيه ، كذلك تم خلال العام البدء في طرح أسهم ٢٥ شركة قطاع أعمال في البورصة (في مجالات السياحة والزراعة ومشروعات الغزل والنسيج) ، وطرح أنصبة قطاع الأعمال العام في بعض المشروعات المشتركة التي لا تتجاوز نسبتها ٨٪ .

– وفي المملكة المغربية ، أعلنت الحكومة خلال العام بأنها سوف تتخلى عن أي نشاط يمكن أن يتولاه القطاع الخاص ، وتابعت مجهوداتها لبيع ١١٣ منشأة من بينها بنوك وفنادق ومصانع ، كما أجرت وزارة التجارة والصناعة والخصخصة خلال العام تقييما ماليا لخمسين منشأة تملك فيها الدولة حصصا تفوق الثلث ، واختارت أن تطرح منها في أول عملية تخصيص ١٨ مؤسسة منها شركة سودرس ، وشركة اسمنت المغرب الشرقي ، وشركة النقل المغربية ، وشركة النسيج بفاس ، وشركة صناعة جنرال تاير ، وشركة سوفاك ، وشركة ستيب ، وست شركات لتوزيع المواد النفطية والغاز ، وعدة فنادق سياحية ، وتجدر الاشارة الى أن الحكومة المغربية قد توقعت خلال العام أن تصل عائداتها من المنشآت المعروضة للتخصيص نحو ٣٠ مليار درهم مغربي .

٨٠٤٠١ شهد العام اهتماما بتشجيع الاستثمار في عدد من الدول العربية :

– ففي المملكة الاردنية الهاشمية صدر خلال العام قرار بتعديل نظام الاستثمارات العربية والأجنبية ، بحيث لا يقل بموجبه رأسمال المستثمر العربي أو مقدار حصته أو مساهمته عن ثلاثين ألف دينار في الصناعة أو السياحة أو الصحة أو الزراعة أو المشاريع الاسكانية والاعمار ، وأن لا يقل رأس المال بالنسبة للأجنبي عن خمسين ألف دينار ، وأن لا تقل حصة المستثمر في مجالات التجارة والنقل البري والبحري والجوي عن مائة ألف دينار باستثناء الاستثمار في المناطق الحرة .

– وفي دولة البحرين طرحت الحكومة برنامجا للحوافز الصناعية سوف يبدأ العمل به في أوائل عام ١٩٩٣ ، ويهدف الى جذب الاستثمارات الصناعية ، وتشجيع التصنيع ، وتتلخص الحوافز بدفع مبالغ نقدية نظير توظيف العمالة البحرينية ، وتقديم اعفاءات جمركية ، واعادة قيمة استئجار الأراضي ، ومنح تسهيلات ضريبية .

– وفي الجمهورية التونسية تم خلال العام مراجعة قوانين الاستثمار ، كما أعلنت الجهات المختصة أنها بصدد اصدار مجلة موحدة تبسط الاجراءات وتقدم الحوافز الملائمة للتوجهات الجديدة في مجال التنمية .

– وفي الجمهورية الجزائرية ، وضعت الحكومة خلال العام مشروعا لقانون تشجيع الاستثمار لا يميز بين رأس المال الخاص والعام والأجنبي ، ويسمح للاستثمارات الأجنبية بانشاء مؤسسات جديدة ، والدخول في العديد من الأنشطة غير المخصصة للدولة ، ويؤكد على حمايتها من مخاطر التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية ، كما يؤكد على حقها في الحصول على قروض مصرفية ، وضمانات لتحويل رأس المال المستثمر بالعملات الأجنبية .

– وفي جمهورية السودان تم خلال العام تكوين لجنة لمراجعة قانون تشجيع الاستثمار ليستوعب الاجراءات الاقتصادية الجديدة ، وحتى يكون أكثر تشجيعا وتسهيلا للنشاط الاستثماري ، كذلك صدرت خلال العام قرارات نقدية جديدة ، يحق للمستثمر (المحلي والأجنبي) بموجبها تحريك أمواله من والى السودان دون شروط ، كما يحق له الحصول من البنوك على العملة الصعبة بسعر الشراء المعلن يوميا ، وأن يحول أرباحه بالعملة الصعبة دون قيود ، كما يحق له التوسع في السوق السوداني دون حدود .

– وفي الجمهورية السورية تم خلال العام اعداد مشروع قانون لانشاء مصرف للاستثمار ، يتولى بصورة أساسية جميع العمليات المصرفية الناجمة عن تطبيق قوانين الاستثمار ، بما في ذلك مختلف العمليات المصرفية التي تتطلبها نشاطات المستثمرين الداخلية والخارجية .

– وفي سلطنة عمان تم تشكيل لجنة من الجهات المعنية لمراجعة قوانين الاستثمار في السلطنة ، بما يحفز عمليات الاستثمار المحلي والأجنبي للمشاركة في عمليات التنمية ، كما تم خلال العام تنفيذ سلسلة من التيسيرات والحوافز لجذب رؤوس الأموال ،.أبرزها تقرير حق الشركات التي بها رأس مال أجنبي بحدود ٢٥٪ من جملة رأس المال في الحصول على قروض ميسرة من وزارة التجارة والصناعة ، وتقرير حقها أيضا في الحصول على قرض ميسر آخر من بنك تنمية عمان بكفالة من الوزارة ، وبسعر فائدة أقل من السعر السائد .

– وفي جمهورية مصر العربية أدخلت الحكومة المصرية خلال العام الكثير من التيسيرات للمستثمرين منها الموافقة على تحويل أرباح المشروعات الاستثمارية خلال ٧٢ ساعة من تقديم المستندات القانونية ، بالاضافة الى تبسيط اجراءات استيراد احتياجات مشروعات الاستثمار من الخارج ، ومعاونتها في الحصول على الأراضي التي تقام عليها المشروعات ، وعدم مطالبة المستثمرين بتقديم دراسات جدوى للمشاريع الجديدة .

– وفي المملكة المغربية أصدرت الحكومة خلال العام مرسوما يعفي البنوك الأجنبية التي تملك فروعا في منطقة طنجه من دفع ضرائب الشركات لمدة ١٥ عاما .

وفى الجمهورية اليمنية تم خلال العام استكمال تشكيل الهيئة العامة للاستثمار واستكمال اللائحة التنفيذية لقانون

الاستثمار رقم ٢٢ ، وتم تبسيط وتسهيل اجراءات التصاريح للمشاريع الاستثمارية باستمارة مبسطة دون حاجة لتقديم دراسة جدوى أو اثبات رأس المال ، أو الاتصال بأية جهات حكومية أخرى حيث تقوم الهيئة بالنيابة عن المستثمر باجراء الاتصالات اللازمة .

٩٠٤٠١ تواصل الاهتمام بالأسواق المالية العربية ، حيث سجل العام مطالبة بعض الخبراء والاقتصاديين العاملين بدولة الامارات العربية المتحدة بانشاء سوق للأوراق المالية في دولة الامارات ، وتم خلال شهر ابريل / نيسان من العام افتتاح بورصة بغداد ، كما بدأت سوق البحرين للأوراق المالية بنشر المعلومات الخاصة بمركز التداول اليومي ومؤشر البحرين على نطاق عالمي لتوصيل نتائج السوق للمستثمر الأجنبي بشكل يومي ، كما أعلنت السلطات المالية في الجمهورية الجزائرية عن تعيين رئيس ومدير عام لبورصة الأوراق المالية التي يتوقع بدء العمل فيها خلال عام ١٩٩٣ ، كذلك تابعت الحكومة السورية خلال العام العمل على اعداد مشروع نظام لاحداث سوق للأوراق المالية ، كما سعى خلال العام المسؤولون في كل من سوق مسقط وسوق البحرين للأوراق المالية الى التوصل لاتفاقية لتبادل تسجيل الشركات بين السوقين ، وتم تشكيل لجنة فنية لدراسة متطلبات هذا العمل المشترك في مختلف المجالات .

ومن جانب آخر أبلغت وزارة التجارة والصناعة العمانية ، الدوائر الاقتصادية والغرف التجارية الخليجية ، أسماء الشركات المساهمة العامة وعددها عشر شركات ، المسموح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتملك أسهمها ونقل ملكيتها ، طبقا لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وتم في الربع الثالث من العام افتتاح سوق الكويت للأوراق المالية بعد توقف دام عامين بسبب الغزو العراقي وما تبعه من ظروف ، كما تم في الجمهورية اللبنانية تشكيل لجنة خاصة لدراسة السوق المالية اللبنانية ، ووضع مشروع قانون خاص لانشاء السوق ، كذلك تم أيضا خلال العام في جمهورية مصر العربية انشاء بورصات جديدة فى الاسماعيلية وأسيوط وبورسعيد .

وفي اطار الاهتمام بالأسواق المالية العربية استمر خلال العام صندوق النقد العربي في تنفيذ برنامجه الخاص بتطوير الأسواق المالية العربية ، حيث تم اجراء زيارات للدول الخليجية ، في اطار اعداد دراسة تقييميه لتجربة هذه الدول في قواعد تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة ، تستهدف النظر في أساليب تسهيل تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات ، كذلك استمر الصندوق خلال العام في استكمال الترتيبات الخاصة بانشاء نظام قاعدة بيانات للأسواق المالية العربية ، يتم من خلاله نشر بيانات الأسواق المالية العربية بصفة دورية للتعريف بها ، وبفرصها الاستثمارية بغرض تنشيطها .

١٠٠٤٠١ شهد العام تواصلا في تعزيز حركة التجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة العربية ، حيث أعلن أنه تلقى حتى نهاية عام ١٩٩٢ ، ٧٥ طلبا من الوكالات الوطنية في الدول العربية ، للحصول على خطوط ائتمان بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي ، وقد تمت الموافقة على ٣٥ من هذه الطلبات بقيمة ١٢٨ مليون دولار أمريكي .

اضافة الى كل هذا شهد العام توقيع عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية في مجال الصفقات التجارية المتكافئة لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها ، كما واصلت بعض الدول العربية – كما سبق ذكره – تنفيذ اجراءات اصلاحية في مجال التجارة ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتقليل احتكار الدولة ، والاعتماد على

قوى السوق في تحديد الأسعار .

١١٠٤٠١ تواصلت مسيرة التعاون بين دول التجمعات الاقليمية ، ففي اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تم اقرار برنامج محدد لتنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٢ ، كما أقرت الشروط المعمول بها لممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية والمهن الحرة بالدول الأعضاء ، كما تم اصدار نظام موحد استرشادي لاستثمار رأس المال الأجنبي في دول المجلس ، تهتدي به الدول الأعضاء في وضع أنظمتها وقوانينها المتعلقة بالاستثمار .

وفي اطار اتحاد المغرب العربي تم خلال العام تأسيس رابطة المهنيين السياحيين باتحاد المغرب العربي .

٥٠١ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار :

قامت خلال العام عدة مؤسسات عربية قومية باعداد دراسات جدوى للعديد من المشروعات التي تصلح كمشروعات مشتركة تساهم فيها عدة أطراف من دول عربية .

ويؤمل أن تساهم هذه المشروعات فى تغطية بعض احتياجات الوطن العربي الأساسية ، وتساهم في تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية .

والجدول التالي رقم (١) يشتمل على قائمة بأهم المشروعات المعروضة للاستثمار والتي يبلغ عددها ٢٧ مشروعا تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين ٣٢٣ ألف دولار أمريكي ، ١٠٥٨ مليون دولار أمريكي وتتوزع على قطاع الصناعة (٧٥ ٪) ، وقطاع الزراعة والصيد البحري (٢٥ ٪) .

وبمقارنة عام ١٩٩٢ بسابقه نجد أن المشروعات المعروضة للاستثمار في عام ١٩٩١ قد بلغ عددها ٨٤ مشروعا ، بتكلفة اجمالية تراوحت ما بين مليون دولار أمريكي ، و ٢٣٣١ مليون دولار أمريكي .

جدول رقم (١)

المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
١ – مشروع الأقطاب الجرافيتية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (١)	مصر	دراسة جدوى فنية اقتصادية نهائية	٢٢٠ مليون دولار امريكي
٢ – مشروع انتاج الدرافيل (لمصانع انتاج الصلب)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	تونس	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١٢ مليون دولار امريكي
٣ – مشروع محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مشروع في مصر وآخر في الجزائر	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	٢٠٠ مليون دولار امريكي (المتوسطة) ٣٠٠ مليون دولار امريكي (الثقيلة)
٤ – مشروع الغزول القطنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	السودان	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١١٠ مليون دولار امريكي
٥ – مشروع المكابس	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	البحرين	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	٣٠ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
٦ – مشروع الصمامات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	العراق	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١٥ مليون دولار امريكي
٧ – مشروع بادآت الحركة والمنوبات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مصر	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	٢٥ مليون دولار امريكي
٨ – مشروع ألياف البولي استر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	السعودية	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	٣٢٤ مليون دولار امريكي
٩ – مشروع ألياف الأكريلك	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	السعودية/ ليبيا	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١٧٢ مليون دولار امريكي
١٠ – مشروع الزجاج المسطح	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	المغرب	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١٢٠ مليون دولار امريكي
١١ – مشروع الحراريات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	الجزائر	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١١١ مليون دولار امريكي
١٢ – مشروع البدالات الهاتفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	الجزائر	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	٤٠ مليون دولار امريكي
١٣ – مشروع الصلب المخصوص	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	الجزائر	دراسة جدوى فنية اقتصادية تفصيلية	١٢٠ مليون دولار امريكي
١٤ – مشروع بروتينات الدم	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)(٢)	المغرب	تحت الدراسة	حوالي ٢٠ مليون دولار امريكي
١٥ – مشروع انتاج الشاش والقطن الطبي والضمادات الضاغطة واللاصقة	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)	اليمن	دراسة جدوى نهائية	١٠,٧٧ مليون دولار امريكي
١٦ – مشروع الأدوية البيطرية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما)	الجزائر	تحت الدراسة	حوالي ٧ مليون دولار امريكي
١٧ مشروع التأسيسات الكهربائية	الشركة العربية للإستثمارات الصناعية (٣)	العراق	دراسة جدوى فنية واقتصادية	٤٣,٩ مليون دولار امريكي
١٨ – البدالات الهاتفية	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	الجزائر / السعودية	دراسة جدوى فنية واقتصادية	٥١,٦ مليون دولار الجزائر ٤٩,٠ مليون دولار السعودية بطاقة ٢٥٠ ألف خط

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
				١٠٥,١ مليون دولار
				السعودية بطاقة
			دراسة جدوية فنية	٧٥٠ ألف خط
١٩ – أنابيب الصلب غير الملحومة	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	العراق/ السعودية	واقتصادية دراسة جدوية فنية	١٠٥٨ مليون دولار امريكي
٢٠ – المكابس	الشركة العربية للاستثمارات الصناعية	البحرين	واقتصادية دراسة جدوى	٩٥,٢ مليون دولار امريكي
٢١ – مشروع انتاج البذور	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (٤)	السودان	دراسة جدوى	٣٢٣ ألف دولار و ٩ مليون جنيه سوداني
٢٢ – مشروع بوبيان للأسماك	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	الكويت	دراسة جدوى	٤,٣ مليون دولار امريكي
٢٣ – مشروع جدات الدجاج اللاحم	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	مصر	دراسة جدوى	٤ مليون دولار امريكي
٢٤ – مشروع محطات تعبئة وتدريج الخضر والفاكهة	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي	مصر	دراسة أولية	١,٥ مليون دولار امريكي
٢٥ – مشروع عصير العنب والفاكهة	الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (*)	سوريا	دراسة جدوى أولية	٣١٠ مليون ليرة سورية
٢٦ – مشروع مزرعة أسماك تجريبية لانتاج أسماك المياه العذبه بالأسلوب المكثف	الشركة العربية لمصائد الأسماك(٣)	السعودية	دراسة جدوى أولية	٤٠٠ ألف دولار أمريكي
٢٧ – مشروع مزرعة أسماك شبه مكثفة لانتاج أسماك المياه العذبه	الشركة العربية لمصائد الأسماك	مصر		٤٥٠ ألف دولار أمريكي

(*) هناك مشروعات أخرى لدى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، لم تعد لها دراسات بعد ، ولا تتوفر معلومات أولية عن تكاليفها الاستثمارية تشتمل على مشروع شبكة مخازن مبردة بالمغرب ، ومشروع لتربية الأغنام وتسمين الحملان في الكويت وثلاثة مشاريع في مصر للميكنة الزراعية ، والتعبئة والتخزين والنقل المبرد ، والصالحية الزراعي ، وأربعة مشاريع في سورية ، لتصنيع مستلزمات الري المتطورة ، وتطوير شركة زيوت حماة ، وانتاج النشا ومشتقاته وانشاء شبكة مخازن مبردة .

(١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ص.ب ٦٣٥٨ المعاهد – الرباط – المملكة المغربية – هاتف : ٧٧٧٩٣٣ (٦٢٧) – فاكس : ٧٧٧٤٧٣٩

(٢) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) ، ص . ب : ٩٢٥١٦١ – عمان – المملكة الاردنية الهاشمية ، تلكس : ٢١١٧٢ أكديما جو ، هاتف : ٨٢١٦١٨ ، ٨٢١٦٣٢ ، فاكس : ٨٢١٦٤٩ ، برقيا : أكديما – عمان – الاردن .

(٣) الشركة العربية للاستثمارات الصناعية (أيك) ، ص . ب ٣٣٨٥ العلوية / بغداد ، جمهورية العراق ، تلكس ٢١٢٦٢٨ ، هاتف ٧١٩٨٦٣٢ / ٧١٩٨٥٩٤ ، فاكس ٧١٨٧١٠ .

(٤) الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، ص . ب : ٢١٠٢ – الخرطوم – جمهورية السودان ، هاتف : ٤٠١٠١ / ٢ / ٣ / ٤ تلكس : ٢٤٠٤١ برقيا : استثمارات ، – الخرطوم .

٦٠١ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٩٢ :

– يتبين من البيانات التي أمكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية المضيفة للاستثمار ان اجمالي الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية التي تم الترخيص لها في عام ١٩٩٢ بلغ نحو ٤٨٣,٨ مليون دولار امريكي ، مقابل ٩٢٢,٦ مليون دولار امريكي في عام ١٩٩١ ، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة ٤٧,٦ بالمائة عن عام ١٩٩١ ، وقد احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها خلال العام ، حيث بلغت نحو ٣٦٣,٣ مليون دولار امريكي بنسبة انخفاض ٤٤,٢ بالمائة عن عام ١٩٩١ ، وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام ٢٠,٢ مليون دولار امريكي بنسبة انخفاض بلغت ٨٧,٣ بالمائة بالمقارنة بعام ١٩٩١ ، وجاءت الجمهورية اليمنية في المركز الثالث حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام نحو ١٨,٥ مليون دولار امريكي بينما لم ترخص فيها استثمارات عربية في عام ١٩٩١ ، واحتلت دولة البحرين المركز الرابع بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية تليها دولة الامارات العربية المتحدة ، فالجمهورية التونسية ، فالمملكة المغربية ، فالجمهورية الجزائرية ، فالمملكة الأردنية الهاشمية على التوالي ، كما هو مبين في الجدولين رقم (٢) و (٣) .

أما بالنسبة لجنسيات المستثمرين فقد احتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة العربية السعودية المركز الأول ، وبلغت تلك الاستثمارات ٣٢١,٤ مليون دولار أمريكي موزعة على سبع دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والجمهورية التونسية ، ودولة قطر ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية اليمنية ، واحتلت استثمارات دولة الكويت المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٣٥ مليون دولار أمريكي موزعة على ثلاث دول عربية هي : دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين وجمهورية مصر العربية ، واحتلت الاستثمارات الوافدة من الجمهورية السورية المركز الثالث حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٢٩,٦ مليون دولار أمريكي موزعة على ثمان دول عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية ، والمملكة العربية السعودية ، ودولة قطر ، وجمهورية مصر العربية ، والمملكة المغربية ، والجمهورية اليمنية ، واحتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة الأردنية الهاشمية المركز الرابع حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٢٣,٧ مليون دولار أمريكي موزعة على ثمان دول عربية هي : دولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والجمهورية الجزائرية ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، ودولة قطر ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية اليمنية .

كما وفدت استثمارات من دول عربية أخرى كما هو مبين في الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية لعام ١٩٩٢
حسب الأقطار المصدرة والمضيفة
(ألف دولار أمريكي)

إلى/من	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عمان
الأردن	–	–	–	–	–	–	٧٩١	–	١٣٤٣	–	٤٥٠٧	–
الامارات	٦٢٢	–	١٣٥٤	–	–	–	٦٩٠٦	٤١	٨٤٥	١٣٦	٥٤	٨٩٥
البحرين	٢٥٠٦	٢٤	–	–	–	–	١٢٣٦٤	١٦٠١	–	–	–	–
تونس	–	–	–	–	٣٣٦٦	–	٥٦٩٤	–	٣٢٨	–	١٨٦	–
الجزائر	٨٠٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	٦٨٤	–	–	٧٨٠	–	–	–	–	١٥١٤٨	–	–	–
السودان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سورية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
عمان	١٩٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	١٤٢	١٩٣	١٣٧	–	–	–	٤٢٩٥	٨٨	٨٩	–	–	–
الكويت	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	١٠٦٨٥	٣٠٥٣	٢١٣٧	–	–	–	٢٨٨٥٠٦	٨٥٤٨	٣٦٦٤	–	٣٠٥	–
المغرب	–	–	–	–	٩٩٢	–	–	–	٧٩١١	–	٢٤٨	–
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	٨٨٦	١٤٣	–	–	–	–	٢٨٨٦	–	٢٨٦	–	٣٢٠٠	–
المجموع	٢٣٧٢٠	٣٤١٣	٣٦٢٨	٧٨٠	٤٣٥٨	–	٣٢١٤٤٢	١٠٢٧٨	٢٩٦١٤	١٣٦	٨٥٠٠	٨٩٥

* تم اعتماد سعر الصرف السائد وقت تحويل هذه الاستثمارات الى البلدان المضيفة .

فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
٦١٤	–	–	١٠٢٤	١٩٦	٢٩٤	١٠٨	–	–	٨٨٧٧
٢٤٢	٢٠٧٤	٣١٥٥	١٠٢٤	–	٢٤٨	١٣٦	–	–	١٧٧٣٢
–	٢٢	٧٢٨	٨١٤	–	–	–	–	–	١٨٠٥٩
–	–	–	٥٢٤	٧٧٠	١٦٤	٧١	–	–	١١١٠٣
–	–	–	–	–	–	–	١٧٩٨	–	٩٧٩٨
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٧٧٧	–	–	٤٨٨	–	٣٤٠	–	–	–	٢٠٢١٧
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٩٥
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٥٥	–	–	١٩٨	–	٨١	–	–	٥٥	٥٥٣٣
–	–	–	–	–	٥٦٤	–	–	–	٥٦٤
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢٧٤٨	٣٠٥	٣١١٤٠	٤٢٧٤	٥٨٠١	–	–	–	٢١٣٧	٣٦٣٣٠٣
–	–	–	٧٤٤	–	–	–	–	–	٩٨٩٥
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	١٠٢٨٦	–	٨٥٧	–	–	–	–	–	١٨٥٤٤
٦٦٣٦	١٢٦٨٧	٣٥٠٢٣	٩٩٤٧	٦٧٦٧	١٦٩١	٣١٥	١٧٩٨	٢١٩٢	٤٨٣٨٢٠

جدول رقم (٣)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية حسب الأقطار المضيفة
خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢
(بالالف دولار أمريكي)

القطر المضيف	١٩٩١ جملة الاستثمارات	(٪)	١٩٩٢ جملة الاستثمارات	(٪)	نسبة التغير (٪)
الأردن	١٤٣٧٠	١,٥٦	٨٨٧٧	١,٨٤	(٣٨,٢٣)
الامارات	٤٤٦٢٨	٤,٨٤	١٧٧٣٢	٣,٦٦	(٦٠,٢٧)
البحرين	٨٤٤٧	٠,٩٢	١٨٠٥٩	٣,٧٣	١١٣,٧٩
تونس	٣٤٦٨٢	٣,٧٦	١١١٠٣	٢,٢٩	(٦٧,٩٩)
الجزائر	–	–	٩٧٩٨	٢,٠٣	–
السعودية	١٥٩٦٢١	١٧,٣٠	٢٠٢١٧	٤,١٨	(٨٧,٣٣)
العراق	٢١٥٢	٠,٢٣	–	–	–
عمان	١٩٢	٠,٠٢	١٩٥	٠,٠٤	١,٥٦
قطر	٢١٠٢	٠,٢٣	٥٥٣٣	١,١٤	١٦٣,٢٣
الكويت	–	–	٥٦٤	٠,١٢	–
ليبيا	١٧٨٥	٠,١٩	–	–	–
مصر	٦٥١٢٩٥	٧٠,٥٩	٣٦٣٣٠٣	٧٥,٠٩	(٤٤,٢٢)
المغرب	٣٣٣٧	٠,٣٦	٩٨٩٥	٢,٠٥	١٩٦,٥٢
اليمن	–	–	١٨٥٤٤	٣,٨٣	–
المجمـــوع	٩٢٢٦١١	١٠٠	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	(٤٧,٥٦)

* الأرقام التي بين قوسين تعني أرقام سالبة .

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد احتل قطاع التجارة والمقاولات والخدمات المركز الأول حيث بلغت الاستثمارات العربية في هذا القطاع نحو ٢٤٢,٤ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٥٠,١١ بالمائة من اجمالي الاستثمارات خلال هذا العام ، وجاء القطاع الصناعي في المركز الثاني من حيث نصيبه من جملة الاستثمارات حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع نحو ١٦٢,٧ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ٣٣,٦٣ بالمائة من اجمالي الاستثمارات ، واحتل القطاع المالي والمصرفي المركز الثالث حيث بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٦٣,٩ مليون دولار أمريكي أو ما نسبته ١٣,٢٣ بالمائة من الاجمالي ، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري وأخيرا القطاع السياحي والعقاري ، كما هو مبين في الجدول رقم (٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٥) عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٢ ، أن الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الأول حيث بلغت نحو ٣٧٧ مليون دولار

أمريكي أو ما نسبته نحو ٧٧,٩ بالمائة من اجمالي الاستثمارات ، اتجه منها نحو ٣٢,١ مليون دولار أمريكي الى دول المجلس ، أي ما نسبته ٨,٥ بالمائة من اجمالي استثماراتها ، ونحو ٣٤٤,٩ مليون دولار أمريكي ، أي ما نسبته ٩١,٥ بالمائة الى الدول العربية الأخرى ، واحتلت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٧٨,٤ مليون دولار أمريكي ، أي ما نسبته ١٦,٢ بالمائة من الاجمالي ، واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٤ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ٢,٩ بالمائة من اجمالي الاستثمارات ، واحتلت مجموعة دول وادي النيل المركز الرابع ، حيث بلغت جملة الاستثمارات العائدة لها نحو ١١,٩ مليون دولار أمريكي ، أي ما نسبته نحو ٢,٥ بالمائة من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية ، تليها باقي الدول العربية (جيبوتي والصومال واليمن) بنسبة ٠,٥ بالمائة من جملة الاستثمارات العربية البينية .

جدول رقم (٤)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية
خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢
(بالالف دولار أمريكي)

القطاع	١٩٩١ جملة الاستثمارات	(٪)	١٩٩٢ جملة الاستثمارات	(٪)	نسبة التغير (٪)
الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري	٤٣٥	٠,٠٥	١١١٧٦	٢,٣١	٢٤٦٩,٢٠
الصناعي	٣١٠٣٩١	٣٣,٦٤	١٦٢٧٢٣	٣٣,٦٣	(٤٧,٥٧)
المالي والمصرفي	٥٣٠٧٣٤	٥٧,٥٣	٦٣٩٩٦	١٣,٢٣	(٨٧,٩٤)
التجارة والمقاولات والخدمات	٤٣٥٠٠	٤,٧١	٢٤٢٤٢١	٥٠,١١	٤٥٧,٢٩
السياحي والعقاري	٣٧٥٥١	٤,٠٧	٣٥٠٤	٠,٧٢	(٩٠,٦٧)
الاجمالي	٩٢٢٦١١	١٠٠	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	(٤٧,٥٦)

جدول رقم (٥)
التوزيع الاقليمى للاستثمارات العربية
البينيه خلال عامي ١٩٩٢
(بالالف دولار أمريكي)

المجموعة الجغرافية	اجمالى الاستثمارات الصادرة من المجموعة	النسبة المئوية إلى الاجمالى (٪)	اجمالي الاستثمارات الوافدة الى المجموعة	النسبة المئوية إلى الاجمالى (٪)	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية إلى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة (٪)	اجمالي استثمارات المجموعة في الدول الأخرى	النسبة المئوية إلى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة (٪)
١ – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٣٧٧٠٨٨	٧٧,٩٤	٦٢٣٠٠	١٢,٨٨	٣٢١٤٧	٨,٥٣	٣٤٤٩٤١	٩١,٤٧
٢ – بلاد الشام والعراق	٧٨٤١٧	١٦,٢١	٨٨٧٧	١,٨٣	٧٤٨٨	٩,٥٥	٧٠٩٢٩	٩٠,٤٥
٣ – دول وادي النيل	١١٩٦٩	٢,٤٧	٣٦٣٣٠٣	٧٥,٠٩	٨٥٤٨	٧١,٤٢	٣٤٢١	٢٨,٥٨
٤ – دول المغرب العربي	١٤٠١٨	٢,٩٠	٣٠٧٩٦	٦,٣٧	٦٩٩٧	٤٩,٩١	٧٠٢١	٥٠,٠٩
٥ – باقي الدول العربية	٢٣٢٨٠	٠,٤٨	١٨٥٤٤	٣,٨٣	–	–	٢٣٢٨	١٠٠
الاجمالي	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	٥٥١٨٠	١١,٤١	٤٢٨٦٤٠	٨٨,٥٩

١ – تضم المجموعة الأولى كلا من دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

٢ – تضم المجموعة الثانية كلا من المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية العراق ، دولة فلسطين ، والجمهورية اللبنانية .

٣ – تضم المجموعة الثالثة كلا من جمهورية السودان و جمهورية مصر العربية .

٤ – تضم المجموعة الرابعة كلا من الجمهورية التونسية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، المملكة المغربية ، والجمهورية الاسلامية الموريتانية .

٥ – تضم المجموعة الخامسة كلا من جمهورية جيبوتي ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، والجمهورية اليمنية .

٧٠١ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار :

١٠٧٠١ وزعت المؤسسة استمارة استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي (مرفق بالملحق رقم «١») على نخبة مختارة من المستثمرين العرب (مؤسسات وافراد) في مختلف الدول العربية روعي فيهم أن يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في أكثر من دولة عربية واحدة وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام ، وحول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية .

أهم العناصر الجاذبة للاستثمار :

٢٠٧٠١ يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا أنه أمكن حصر تسعة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها قراره الاستثماري (العناصر واردة في البند الثالث من الاستمارة) .

وقد انطوى الاستبيان على أن يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب أهميتها – من وجهة نظره – وأن يضيف لها أية عناصر أخرى لها أهميتها في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموع الدول العربية ويمكن تصنيف العناصر التي تم الحصول عليها في ثلاث مجموعات من حيث ترتيب أهميتها كباعث للمستثمر العربي على اتخاذ قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي :

المجموعة الأولى :

١ – تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي .
٢ – سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
٣ – حرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج .
٤ – استقرار سعر صرف العملة المحلية .

المجموعة الثانية :

١ – امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .
٢ – الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
٣ – توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج .
٤ – وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها .

المجموعة الثالثة :

١ – توفر شريك محلي من القطر المضيف .
٢ – اتساع السوق المحلية .
٣ – توفر الأيدى العاملة المدربة .

٤ – توفر الخامات والمواد الأولية .

أهم العناصر المعوقة للاستثمار :

٣٠٧٠١ بين المستثمرون الذين وجه لهم الاستبيان ، أهم معوقات الاستثمار في كل من الأقطار العربية التي توفر لهم فيها تجارب استثمارية ، وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط ، أمكن تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في خمس مجموعات بناء على تكرارها على النحو التالي :

المجموعة الأولى :

١ – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .
٢ – الروتين والبيروقراطية وصعوبة اجراءات التسجيل والترخيص .
٣ – عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية .
٤ – القيود المفروضة على تحويل الأرباح .
٥ – عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار .
٦ – ضعف البنى الأساسية .
٧ – محدودية السوق المحلية .
٨ – عدم توفر العمالة المدربة .

المجموعة الثانية :

١ – احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية .
٢ – عدم مسايرة قوانين العمل لمفاهيم الاستثمار الحديث .
٣ – القيود المفروضة على حركة رأس المال والأيدي العاملة ورجال الأعمال .
٤ – عدم توفر النقد الأجنبي .
٥ – عدم تطبيق قوانين تشجيع الاستثمار .
٦ – عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة .
٧ – عدم توفر المؤسسات الدستورية اللازمة للاستقرار السياسي .
٨ – عدم توفر المواد الأولية اللازمة للتصنيع .

المجموعة الثالثة :

١ – عدم توفر دراسات وفرص استثمارية .
٢ – عدم كفاءة وسائل الاتصال والمواصلات .
٣ – تدخل الحكومات في فرض عناصر غير كفؤة في مجالس الادارة .
٤ – عدم توفر الاستقرار الأمني .
٥ – الخوف من التأميم .
٦ – عدم توفر مناخ استثماري ملائم .

٧ – ضعف التجارة العربية البينية .
٨ – غياب التكامل الاقتصادي العربي .

المجموعة الرابعة :
١ – عدم توفر النقد الأجنبي .
٢ – الفساد الاداري وتفشي الرشاوي والعمولات .
٣ – احتكار الشركات الغربية للمعرفة التقنية (خاصة صناعة النفط) .
٤ – عدم تفهم الرأي العام للدور الايجابي للمستثمر .
٥ – عدم توفر المعلومات والاحصاءات الدقيقة .
٦ – عدم توفر مصادر التمويل بشروط ميسرة .
٧ – ازدواجية الضرائب .
٨ – عدم توفر الدعم اللازم للتصدير .

المجموعة الخامسة :
١ – عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية .
٢ – عدم توفر بنوك معلومات .
٣ – عدم السماح بشراء أسهم في بعض الدول العربية .
٤ – عدم امكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية .
٥ – عدم توفر تسهيلات ائتمانية .
٦ – عدم توفر أنظمة مصرفية كافية ومتطورة .
٧ – عدم توفر سياسة واضحة للاستثمار .
٨ – تحميل المشاريع التعدينية لتكاليف انشاء البنى التحتية .

٤٠٧٠١ مدى تحسن او تدهور مناخ الاستثمار خلال العام :

تبين من آراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن او التدهور الذي طرأ على مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام ، ان مناخ الاستثمار قد شهد تحسنا خلال العام في احدى عشرة دولة عربية ، وتدهور عما كان عليه في العام الماضي في ست دول عربية اخرى ، وبقي على ما كان عليه في باقي الدول العربية .

٥٠٧٠١ أهم القطاعات التي يتجه اليها المستثمر الوافد :

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج اجابات المستثمرين على استمارة الاستبيان السابق ذكرها حول القطاعات التي يفضلون الاستثمار فيها في كل قطر من الاقطار العربية :

جدول رقم (٦)

القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الإستثمار فيها

الـــــدول	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع العقارات	قطاع التجارة والخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
المملكة الاردنية الهاشمية	×	–	–	–	×	–	–
دولة الامارات	×	–	×	×	×	–	×
دولة البحرين	×	–	–	×	×	×	–
الجمهورية التونسية	–	×	×	–	×	×	–
المملكة العربية السعودية	×	×	×	×	×	×	×
جمهورية السودان	–	×	–	–	–	–	–
الجمهورية العربية السورية	×	×	×	–	–	×	–
سلطنة عمان	×	–	–	×	–	×	–
دولة قطر	×	–	–	×	×	–	–
دولة الكويت	×	–	–	×	–	–	–
الجمهورية اللبنانية	×	×	×	–	×	×	–
جمهورية مصر العربية	×	×	×	×	×	×	×
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	× (١)	× (٢)	–	–	–	–	–
المملكة المغربية	× (١)	–	×	×	×	×	–

(١) الصناعات الاستخراجية

(٢) الصيد البحرى

استثمارة استقصاء
مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الأعمال أو الشركة .....

العنوان .....

.....

١ – هل سبق لك الاستثمار في أحد الأقطار العربية ؟ نعم ☐ لا ☐

– إذا كان الجواب نعم اذكر الأقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها ؟

الأقطار	القطاعات
١ –	
٢ –	
٣ –	
٤ –	
٥ –	

٢ – ماهي الأقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلاً وفي أي قطاعات ؟ وترتيبها حسب الأولوية :

الأقطار	القطاعات
١ –	
٢ –	
٣ –	
٤ –	
٥ –	

– وزعت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب

– يرجى الاجابة على اكبر عدد ممكن من الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان ، ولا غضاضة في عدم الاجابة على اي جزء لا ترغبون في الاجابة عليه لأي سبب من الاسباب ، علما بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وسيتناول النشر نتائج تجميعية فقط .

– يرجى سرعة استيفاء البيانات وإرسال الاستمارة

على عنوان المؤسسة : ص . ب (٢٣٥٦٨) – الصفاة ١٣٠٩٦ – الكويت – دولة الكويت

٣ – يرجى ترتيب الدوافع (من ١ – ١٠) من حيث درجة اهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار (ويمكن اعطاء ترتيب واحد لاكثر من دافع اذا تساوت في أهميتها) .

الدوافع المحفزة لاختيار القطر المضيف	الترتيب
١ – تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي	
٢ – حرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار للخارج	
٣ – الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	
٤ – سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعاون مع الجهات الرسمية	
٥ – امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	
٦ – توفر شريك محلي من القطر المضيف	
٧ – توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	
٨ – وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها	
٩ – استقرار سعر صرف العملة المحلية	
١٠ – دوافع اخرى (توضح بالتفصيل)	

٤ – ماهي معوقات الاستثمار من وجهة نظرك ، في الأقطار العربية التي تتعامل معها ، وماهي مقترحاتك لتحسين مناخ الاستثمار فيها ؟

(يمكنكم ذكر الأقطار المعنية اذا رغبتم بذلك)

معوقات الاستثمار	المقترحات

٥ – ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي ؟

(يرجى بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر)

(لكم الحرية في تعبئة البيانات على هذه الصفحة او اهمالها . علما بأن الاجابات سوف تعامل بسرية مطلقة)

الأقطـــار	لم يطرأ أي تغيير على مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
– المملكة الاردنية الهاشمية			
– دولة الامارات العربية المتحدة			
– دولة البحرين			
– الجمهورية التونسية			
– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
– جمهورية جيبوتي			
– المملكة العربية السعودية			
– جمهورية السودان			
– الجمهورية العربية السورية			
– جمهورية الصومال الديمقراطية			
– الجمهورية العراقية			
– سلطنة عمان			
– دولة قطر			
– دولة الكويت			
– الجمهورية اللبنانية			
– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
– جمهورية مصر العربية			
– المملكة المغربية			
– الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
– الجمهورية اليمنية			

الجزء الثاني

التقاريـــر القطريـــة

(١)
تقرير مناخ الاستثمار في
المملكـــة الأردنيـــة الهاشميـــة
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٢

شهد العام معدلات نمو بارزة في الأداء الاقتصادي، واستقرارا في سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية، ووفراً في العملات الأجنبية لغايات الاستيراد، كما شهد أيضا اقبالا على تسجيل الشركات الصناعية، وفتح آفاق جديدة لتصدير السلع الأردنية، وتبنى برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي، يستهدف اعطاء القطاع الخاص مزيدا من الدور في بناء الطاقات الانتاجية.

أما على الصعيد السياسي، فقد شاركت الحكومة الأردنية في مفاوضات السلام الثنائية، وعملت على تحسين علاقاتها مع الدول العربية، وشاركت في كافة الاجتماعات التي عقدت في اطار جامعة الدول العربية.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠١ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام سلسلة من التشريعات والاجراءات التي تناولت العديد من أوجه النشاطات الاقتصادية، والتي يمكن ايجاز أهمها في الآتي:

– ففي قطاع المواصلات قرر مجلس الوزراء تعديل الأجور المتعلقة بالخدمات الهاتفية وقد جاء التعديل بزيادة رسوم التأسيس ورسوم الاشتراك السنوي بمبالغ متفاوتة وذلك اعتبارا من ١٩٩٢/١/١، كما أصدر وزير المالية تعليماته بشأن نقل البضائع المعلقة الرسوم وقد حددت هذه التعليمات الشروط الواجب توافرها في المركبات المغطاة المستخدمة لنقل البضائع.

– أما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم فقد قرر مجلس الوزراء تعديل رسوم طوابع الواردات على الوثائق والمعاملات التي تقدم للسفارات الأردنية في الخارج.

كما قرر مجلس الوزراء في جلسات متفرقة ادخال بعض التعديلات على ضوء التعرفة الجمركية وقد شمل هذا التعديل العديد من الأصناف.

وصدرت التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٢ عن وزير المالية والتي تسمح بتنزيل نفقات التدريب لغايات العمل بنسبة ١٪ من دخل المكلف الاجمالي السنوي.

– وفى مجال الصناعة أصدر وزير الصناعة والتجارة القرار رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بترك حرية استخدام اللون لصانعي عبوات منتجات الألبان المصنعة من الحليب الطازج.

كما صدر تعليمات وزير الداخلية بشأن تصنيع هياكل الحافلات وسيارات الركوب المتوسطة.

– وعلى الصعيد المالي والنقدي والمصرفي فقد صدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون البنك المركزي الأردني ويعالج هذا التعديل صلاحيات البنك المركزي في الترخيص للبنوك الأردنية واندماجها وسحب رخصها وفتح فروع لها، والترخيص لفروع البنوك الأجنبية ومكاتب تمثيلها وسحب رخصها، وكذلك الترخيص للمؤسسات والشركات المالية وسحب تراخيصها، ومن جهة أخرى يخول القانون مجلس الوزراء تعيين سعر يعادل الدينار بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة، كما يخول تحديد المدة المناسبة لوقف دفع الأوراق والمسكوكات وفقا لما يوصي به البنك المركزي، وأخيرا يلزم القانون البنوك ومؤسسات الاقراض بأن تزود البنك المركزي بكل ما يطلب من معلومات أو احصائيات أو بيانات.

وبتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ صدر قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن أعمال الصرافة ويحظر هذا القانون ممارسة تلك الأعمال في البلاد الا بترخيص صادر عن مجلس ادارة البنك المركزي، كما يحظر تسجيل الشركات الممارسة لها الا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المجلس وقد قصر القانون ممارسة أعمال الصرافة على شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم أو الشركات الأخرى التي يجيزها المجلس ويلغى الترخيص اذا لم تباشر الأعمال خلال ستة أشهر من تاريخ الموافقة النهائية بالترخيص ويجوز للمجلس امهال صاحب الترخيص لمدة او مدد أخرى لاتزيد عن ستة أشهر حسب تقديره.

وبتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون سوق عمان المالي ويخضع هذا التعديل نفقات وايرادات السوق دون غيرها لمراقبة ديوان المحاسبة، كما يوجب أن يتم تدقيق حسابات السوق عن طريق مدقق حسابات قانوني يعين بقرار من مجلس الوزراء، أما فيما يتعلق بالادارة فيقضي التعديل بأن تدار السوق بواسطة لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء ويحدد مكافأتها الشهرية، ويعطي القانون لرئيس لجنة ادارة السوق نفس الصلاحيات التي يمارسها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة وكذلك الحال بالنسبة لمدير عام السوق الذي له صلاحيات المدير العام في الشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات.

وصدر النظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن رسوم ترخيص الصرافين تنفيذا لقانون أعمال الصرافة رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢، وقد تضمن النظام جدولا مفصلا للرسوم التي يستوفيها البنك المركزي من الصرافين من مراكزهم الرئيسية ومن كل فرع من فروعهم.

- أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد قرر مجلس الوزراء تنسيبات لجنة تشجيع الاستثمار واعتمد توصية اللجنة المالية والاقتصادية بشأن اعتبار بعض المشاريع الاستثمارية مشاريع اقتصادية مصدقة ومنحها الاعفاءات المنصوص عليها فى قانون تشجيع الاستثمار، واعتبار بعض المشاريع الاخرى مشاريع اقتصادية ومنحها الاعفاءات المقررة لها كذلك، ومن جهة اخرى وافق المجلس على العديد من طلبات المشاريع الاستثمارية القائمة والمتعلقة بالمزايا والاعفاءات المقررة بموجب القانون المشار اليه أعلاه.

وبتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ بتنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية وقد حدد القانون المقصود برأس المال الأجنبى للمستثمر، وأجاز للمستثمرين العرب الاستثمار في مشاريع الصناعة والسياحة والصحة والزراعة والاسكان والاعمار على الا يقل رأس المال أو الحصة أو المساهمة عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى القانون، وتعامل الاستثمارات العربية في هذه المشاريع معاملة المستثمر الأردني، ويحظر على غير العربي الاستثمار في هذه المشاريع الا بناء على تنسيب وزير الصناعة والتجارة وبقرار من مجلس الوزراء، كما يجيز القانون الاشتراك في الاستثمار مع المواطنين في المشاريع التجارية والمقاولات واعمال النقل بشرط ألا تقل حصة المستثمر الأجنبي عن المبلغ الذي يحدده النظام وألا تتجاوز ٤٩٪ من رأس المال المستثمر في المشروع، كما يسمح للعرب بشراء الأوراق المالية المدرجة في سوق عمان المالي بأية عملة قابلة للتحويل أو بالعملة الأردنية ويحق لهم بيعها وتحويل قيمتها عن طريق بنك أو شركة مالية مرخصة اذا تم تحويل قيمتها أصلا بعملة قابلة للتحويل بشرط ألا تتجاوز الملكية غير الأردنية في أية شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من أسهمها، ويجيز القانون تحويل ونقل الأسهم والحصص في أية شركة من أردني الى أي مستثمر على أن يتم ذلك بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، ويسمح بتحويل عملة رأسمال المستثمر وأرباحه الناتجة عن المشروع الى الخارج، ومن جهة أخرى يحظر القانون مصادرة المشروعات التى تنشأ في اطاره أو الحجز على أموالها أو تجميدها الا عن طريق القضاء.

وبتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢ صدر النظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم الاستثمارات العربية

والأجنبية وقد اشترط هذا النظام ألا يقل رأس مال المستثمر العربي أو مقدار حصته أو مساهمته عن ٣٠ ألف دينار* في أي مشروع صناعي أو سياحي أو صحي أو زراعي أو اسكاني أو اعماري، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فقد اشترط النظام الا يقل ذلك عن ٥٠ ألف دينار. وفيما يتعلق بالاستثمار في أعمال النقل فقد اشترط النظام ألا تقل مساهمة المستثمر العربي أو الأجنبي عن ١٠٠ ألف دينار، أما بالنسبة للمشاريع التجارية أو المقاولات فيجب ألا يقل ذلك عن ٢٠٠ ألف دينار، ومن ناحية اخرى أجاز النظام للمستثمرين الاكتتاب بأي مبلغ في أسهم الشركات المساهمة العامة التي تطرح للاكتتاب، وأخيرا فقد استثنى النظام من الخضوع لأحكامه أي مستثمر في مجالات الاستثمار في المناطق الحرة والتي تطبق عليها الأنظمة والتعليمات الخاصة بها.

– أما فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة فقد صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٢ والذي قدرت بمقتضاه الايرادات بمبلغ ١٫٦٣٢٫٠٠٠ دينارا والنفقات بمبلغ ١٫٢٧٠٫١١٠ دينارا.

– وفيما يخص العمل والتأمينات الاجتماعية فقد صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن صندوق التنمية والتشغيل ويرمي المشروع من هذا القانون الى تمكين الأفراد والأسر والجماعات الفقيرة المتدنية الدخل أو العاطلة، من ممارسة العمل والانتاج عن طريق توفير التمويل والتأهيل واعادة التأهيل واكتساب المهارات وصقلها ومساعدة المعنيين واجراء البحوث اللازمة والتنسيق مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الانتاجي بما يؤدي الى منع الازدواجية في التمويل واقامة المشاريع.

– وفيما يخص المواصفات القياسية فقد أصدر وزير الصناعة والتجارة العديد من القرارات التي اعتمدت المواصفات القياسية للعديد من السلع والمواد واعتبرها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وأجاز الحصول على نسخ منها من مدير المواصفات والمقاييس التابعة للوزارة.

– وفي اطار تنظيم التجارة أصدر وزير التموين عدة قرارات بتحديد أسعار بيع بعض المواد والسلع المستوردة لحساب الوزارة، كما أصدر الوزير العديد من القرارات الأخرى المتعلقة بتحديد الأسعار العليا لسعر البيع بالجملة وللمستهلك للعديد من السلع والمواد والبضائع.

وبتاريخ ١٩٩٢/٣/٣ صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن الاستيراد والتصدير وقد أخضعت بموجبه البضائع المستوردة والمصدرة الى نظام التراخيص، وأسندت مهمة اصدار التراخيص ومددها والرسوم والغرامات المستحقة عنها لوزارة الصناعة والتجارة، ومن ناحية أخرى أجاز القانون لمجلس الوزراء حصر استيراد أو تصدير أية بضاعة لجهة معينة بالشروط التي يضعها، كما اجاز لوزير الصناعة والتجارة إلغاء التراخيص في حالات محددة، أما فيما يتعلق بالبضائع المستوردة فيوجب القانون استيرادها من منشئها الا أنه أجاز غير ذلك بالشروط المنصوص عليها في النظام، وأخيرا خول القانون مجلس الوزراء صلاحيات اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذه.

كما صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن التموين وقد حدد القانون مجال عمل وزارة التموين وقرر انشاء حساب خاص للاتجار بالمواد الغذائية الأساسية والمواد التموينية في الوزارة، وحصر استيراد المواد الغذائية بالوزارة، أما المواد التموينية فيتم استيرادها وتصديرها بتوصية من وزارة التموين للجهات المعنية، كما خول القانون مجلس الوزراء تحديد أسعار المواد الغذائية الأساسية بناء على توصية وزير التموين وأسند مهمة مراقبة بيع وتداول المواد الغذائية الأساسية والتموينية لموظفي الوزارة، كما يلزم القانون أصحاب المصانع بكتابة السعر للمستهلك بشكل واضح على منتجاتهم اذا كان السعر محددا وببيان مدة صلاحيتها للاستهلاك البشري، أما

---

* الدينار الأردني يعادل ١٫٤٤٧ دولار أمريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

أصحاب المحلات التجارية فيجب عليهم وضع الأسعار واضحة على كل السلع المعروضة للبيع.
وبتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ المتضمن دمجه لبعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ بشأن مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية بالقانون الجديد وتعديل بعض تلك الأحكام، ويحدد هذا القانون أهداف المؤسسة في زيادة حجم الصادرات الوطنية وفتح أسواق جديدة لها وتشجيع الاستثمارات التي تهدف الى التصدير، كما حدد القانون مهام وصلاحيات المؤسسة لتحقيق تلك الأهداف.

٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

- تم في خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ أثناء زيارة وفد تجاري ليبي لعمان، التوقيع على اتفاقيات مع الجماهيرية الليبية، اشتملت على تنظيم التبادل التجاري بين البلدين بحيث يتم اعفاء منتجات البلدين من المنتوجات الصناعية والزراعية والثروات الطبيعية والثروة الحيوانية من كافة الرسوم الجمركية والضريبية عند تصديرها الى البلد الآخر، كما اشتملت على تسوية المستحقات المالية بين البلدين، بأسلوب المقايضة والصفقات المتكافئة، وكذلك معاملة سفن كل بلد في البلد الآخر معاملة السفن الوطنية.
- بحثت اللجنة الاقتصادية الأردنية السورية المشتركة التي اجتمعت في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢ زيادة حجم التبادل التجاري عبر اضافة سلع جديدة للمواد المتبادلة بين البلدين، كما بحثت وضع الشركات المشتركة وسبل تنشيط عملها في المرحلة المقبلة خاصة شركة النقل البري والبحري، وتنشيط العمل في المنطقة الحرة للاستثمارات الصناعية على حدود البلدين جنوب سورية والتي تبلغ مساحتها ٣٥٠٠ دونم، وكذلك تشجيع رؤوس الأموال والشركات العربية والأجنبية للعمل في هذه المنطقة.
- تم بتاريخ ١٩٩٢/١/١٧ التوقيع مع جمهورية السودان على اتفاقية صفقة متكافئة بين البلدين بمبلغ ٧٠ مليون دولار امريكي، وتضمنت الاتفاقية على تصدير ٤٣ سلعة سودانية الى الأردن بقيمة ٣٥ مليون دولار سنويا وتصدير ١٤٤ سلعة أردنية للسودان بنفس القيمة.
- عقدت اللجنة الأردنية التونسية المشتركة اجتماعات دورتها الثامنة في العاصمة الأردنية خلال شهر مايو/ ايار ١٩٩٢ وتم الاتفاق في هذه الدورة على اقامة المعارض المشتركة التي تهدف الى تعريف شعبي البلدين بمنتجات البلد الآخر، والمستوى الذي بلغته، وتكثيف التعاون التجاري ودعمه، وتخصيص حجم الحصص المتبادلة، وتشجيع رجال الأعمال في القطاع الخاص على تكثيف الزيارات وعقد الصفقات، كما تم الاتفاق على إنشاء خط بحري مباشر بين البلدين للتغلب على المشاكل التي كانت تواجه البلدين في مجال نقل البضائع، كما تم الاتفاق أيضا على وضع تصورات خاصة بإنشاء مشروعات صناعية مشتركة.
- تم التوقيع مع الجمهورية التونسية على اتفاق تعاون في مجال التماثل والتكامل على صعيد المواصفات القياسية، واعتماد كل بلد للمواصفات القياسية المطبقة في البلد الآخر، والاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة لمواصفات وعلامات الجودة، وتوحيد مواصفات البضائع والمنتجات التي تخضع للتجارة بين البلدين، وينص الاتفاق على وضع قائمة بالمنتجات المتبادلة بين البلدين من أجل توحيد مواصفاتها وكذلك وضع برامج عمل سنوية لاعداد مواصفات أى سلع اخرى، على ان تكون المنظمة العربية المعنية بالمواصفات والمقاييس أو المنظمات العالمية مرجعا لشروط ومتطلبات التقييس. كذلك تم الاتفاق على عقد دورات مشتركة بين أجهزة المواصفات القياسية في البلدين لمتابعة تنفيذ البرامج المشتركة في هذا المجال.

– عقدت اللجنة الأردنية اللبنانية المشتركة اجتماعا في بيروت خلال شهر يوليو/ تموز ١٩٩٢ تم به الاتفاق على اقامة معارض لمنتجات كل بلد في البلد الآخر، كما تم ايضا بحث أوجه التعاون الاقتصادي والسبل الكفيلة بتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

– تم في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥ التوقيع على اتفاق تجاري جديد مع جمهورية مصر العربية، نص على تعظيم التبادل التجاري بين البلدين عن طريق تشجيع نقل البضائع المتبادلة، وتسهيل نقل بضائع الترانزيت عبر البلدين في اطار التشريعات السارية، والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية، واقامة المراكز التجارية في كلا البلدين، مع تقديم كافة التسهيلات الممكنة وتشجيع الطرفين على حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية ومنتجات الثروة الحيوانية، وذلك بما يتفق مع قوائم السلع المسموح بها أو المسموح استيرادها.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١ التوقيع على اتفاق تجاري مع الجمهورية اللبنانية تم بموجبه اعداد قوائم التبادل السلعي بين البلدين، كما تم الاتفاق على تبادل الزيارات بين الصناعيين ورجال الأعمال من البلدين، واقامة معارض تجارية لمنتجات كل بلد في البلد الآخر.

٢٠٢٠١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– بدأت في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٩ اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الأردنية الهندية المشتركة، وتم في الاجتماع الاتفاق على سبل تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، وتشجيع وتسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير التي تشمل المواد الصناعية والغذائية المتبادلة بين البلدين.

– تمت الموافقة على اتفاقية النقل الجوي مع جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية التي منحت مؤسسات الطيران في كلا البلدين فرصا عادلة ومتكافئة لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة فيما بين اقليميهما.

– تمت الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية مع حكومة جمهورية الهند، التي تنص على ان تكون لمؤسسات الطيران التابعة للبلدين المتعاقدين فرصة عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة بين أراضي البلدين، كما تنص على اعفاء الطائرات العاملة في الخدمات الدولية من قبل مؤسسات الطيران التابعة للبلدين بما في ذلك معداتها المعتادة ومخزونات الوقود وزيوت التشحيم ومخازن الطائرات من كافة الرسرم الجمركية ورسوم التفتيش وأية رسوم أو ضرائب أخرى عند وصولها الى اقليم الطرف الآخر.

– تمت الموافقة على اتفاقية للنقل الجوي مع الجمهورية الاندونيسية تنص على أن يكون لمؤسسة النقل الجوي لكلا البلدين الحق في التمتع بفرص عادلة ومتكافئة لنقل الحركة الدولية بين وما وراء اقليمي كلا الطرفين.

– عقدت اللجنة الأردنية التركية المشتركة اجتماعا في عمان لبحث سبل تطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

الأداء الاقتصادي:

– كشف التقديرات المعدلة لحسابات الدخل القومي عن حدوث نمو في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الجاري، بلغ معدله ١٥٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٦ر٤٪ عام ١٩٩١، ليصل بذلك الى ٢٧٨٢ر٤ مليون دينار، أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة ١٧ر٢٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٦ر٤٪ عام ١٩٩١ ليصل الى ٣٢٥٧ر٠ مليون دينار، مما يشير الى أن الاقتصاد الأردني قد استعاد انطلاقته وعاود النمو بالمعدلات القياسية التي شهدها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.

– أظهرت أرقام اعادة التقرير لموازنة عام ١٩٩٢ انجازا متميزا يتمثل في تحقيق وفر مالي وصل الى ٢ر١٤٤ مليون دينار مقابل عجز مقداره ١ر١٠٧ مليون دينار توقعه قانون الموازنة، وقد جاء هذا التحسن محصلة للنمو الكبير الذي حققته الايرادات العامة (مع المساعدات) لتصل الى ٤ر١٣٤٨ مليون دينار مقابل ٠ر١١٦٣ مليون دينار حسب تقديرات الموازنة، أما النفقات العامة فقد تراجعت من ١ر١٢٧٠ مليون دينار حسب تقديرات الموازنة الى ٢ر١٢٠٤ مليون دينار طبقا لأرقام اعادة التقدير ونتيجة لذلك كله فقد بلغت نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة ٠ر١١٢٪ مقابل ٦ر٩١٪ حسب تقديرات الموازنة.

– بينت الأرقام الأولية أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام ١٩٩٢ قد حقق عجزا مقداره ٠ر٧٤١ مليون دولار، في حين كان مقدرا له في برنامج التصحيح الاقتصادي أن يحقق عجزا مقداره ٠ر٦٩٦ مليون دولار.

– تشير أرقام اعادة التقدير، أن تكوين رأس المال الثابت بلغ عام ١٩٩٢، (٢ر٩٨٠) مليون دينار، والتغير في المخزون ٢ر٥٩ مليون دينار، وبذلك يصل حجم الانفاق الاستثماري الاجمالي في العام الحالي ٤ر١٠٣٩ مليون دينار، وبنمو نسبته ٦ر٥٥٪، ويشكل هذا الرقم ما نسبته ٩ر٣١٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق الجاري، بزيادة معدلها ٩ر٣٢٪ أو ٩ر٧ نقطة مئوية، عما كانت عليه في عام ١٩٩١.

– وبالنسبة لسعر صرف الدينار الأردني تشير الاحصائيات الرسمية الى أن الدينار الأردني حافظ على سعر صرف ثابت ومستقر وبشكل ملحوظ خلال عام ١٩٩٢، وقد حقق ارتفاعا مقابل جميع العملات الأجنبية وبنسب متفاوتة باستثناء الدولار والين الياباني فقط، اللذين تراجع الدينار الأردني أمامهما تراجعا هامشيا.

– انعكس استقرار سعر صرف الدينار الأردني وضبط التوسع الائتماني بشكل واضح على احتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث بلغ معدل التضخم في عام ١٩٩٢ – مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة – ٤٪ مقارنة مع ٢ر٨٪ في عام ١٩٩١.

برنامج التصحيح الاقتصادي:

– ادراكا من الحكومة الأردنية لظروف الأردن الصعبة وحاجته المستمرة الى المساعدات والدعم المالي الخارجي، وأهمية تأجيل سداد ديونه الخارجية عن طريق رسملة الفوائد المستحقة واعادة جدولة الأقساط، فقد تبنى الأردن برنامجا جديدا للتصحيح الاقتصادى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى سبع سنوات، ١٩٩٢ – ١٩٩٨ لمعالجة أوضاع الخلل الاقتصادي الذي تفاقم في أواخر عام ١٩٨٨.

– ويمتاز برنامج التصحيح الاقتصادي الجديد بالتوجه نحو النمو كأولوية بارزة، ومعالجة الاختلالات الرئيسية المتمثلة في عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وضعف الادخارات المحلية، ويقتضي البرنامج المزيد من تحرير الاقتصاد، وافساح المجال للمبادرة الفردية، وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية على قدم المساواة، والسيطرة على التضخم وتعديل الاختلالات القطاعية، وخاصة في مجال الطاقة والمياه، واصلاح المؤسسات، ووضع سقف لنمو التسهيلات المصرفية لا يتجاوز ٩٪ سنويا، وتحقيق الدعم الاستهلاكي بحيث يوجه للمستحقين فقط.

– وفي ضوء هذا البرنامج الجديد تم توسيع قاعدة ضريبة الاستهلاك لتشمل سلعا جديدة، وتم تعديل نسبها على سلع أخرى كانت خاضعة لها، وتساوت هذه الضريبة على المستورد والمصنع لسلع ثانية، وخفضت نسبة الجمارك على بعض السلع، كما تمت زيادة أسعار بعض المشتقات النفطية وهي البنزين الخاص وزيت الوقود في وقت لاحق.

– مع نهاية العام أعلن عن مشروع قانون الضريبة العامة على المبيعات لتحل محل ضريبة الاستهلاك، مع اضافة

سلع جديدة، وفرض هذه الضريبة على قطاع واسع من الخدمات، مما أثار جدلا واسعا حول الآثار المتوقعة لهذه الضريبة، وتم تشكيل لجان ومجموعات عمل من الجهات الحكومية المعنية ممثلة بوزارة المالية والجمارك ووزارة الصناعة والتجارة، ومن القطاع الخاص ممثلا بغرفة صناعة عمان واتحاد غرف التجارة الأردنية لمناقشة بنود ضريبة المبيعات وتوفير الحماية الجمركية للمنتجات الوطنية بين ٣٠٪ و ٥٠٪.

– شهد العام نتائج ايجابية لبرنامج التصحيح الاقتصادي من حيث تخفيض عجز الموازنة، واحتواء التضخم مقاسا بالتغير النسبي فى مخفض الناتج المحلى الاجمالي عند معدل ٣ر٥٪.

الميزانية العامة للدولة:

– أشارت أرقام اعادة التقدير للموازنة العامة للدولة عام ١٩٩٢ الى تجاوز حصيلة الايرادات العامة لما كان مقدرا لها في قانون الموازنة العامة لتبلغ ٤ر١٣٤٨ مليون دينار، في حين انخفضت النفقات العامة لتبلغ ٢ر١٢٠٤ مليون دينار، أى بوفر مقداره ٢ر١٤٤ مليون دينار قبل التمويل الخارجي، وسيتم تسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية البالغة ٠ر١٦٤ مليون دينار من هذا الوفر ومن اجمالي القروض الداخلية والخارجية التي تم اعادة تقديرها بمبلغ ٣ر٣٧٨ مليون دينار، وبذلك يصبح اجمالي الوفر المتحقق بعد استبعاد اجمالي تسديدات أقساط القروض ما مقداره ٥ر٣٥٨ مليون دينار، حسبما أظهرت أرقام اعادة التقدير.

– يلاحظ أن الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ أعطت الأولوية للتوسع في توفير الخدمات الاجتماعية والأساسية للمواطنين، والعمل على تحسين مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود، والمساهمة في معالجة البطالة وجيوب الفقر والموارد المائية وزيادة الاعتماد على الذات، ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، وتخفيض عجز الموازنة العامة تدريجيا من حوالي ١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٠ الى اختفاء هذا العجز عام ١٩٩٧.

المديونية الخارجية:

– أثرت جهود الحكومة الأردنية في اعادة جدولة القروض وشراء بعضها، على انخفاض حجم المديونية، حيث انخفضت الي ما نسبته ٥ر١٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ٤ر١٧٨٪ في عام ١٩٩١، ونحو ١٨٥٪ في عام ١٩٩٠، كما أن نسبة خدمة المديونية الخارجية بعد اعادة الجدولة ستكون ضمن المعايير المقبولة دوليا.

– انتهجت الحكومة الأردنية خلال العام سياسات تهدف الى اعادة جدولة المديونية، والاستعاضة عنها بقروض اخرى بشروط أيسر وأسعار فائدة أقل، وشراء بعضها بأسعار خصم كبيرة ضمن أسس تضمن عدم تدني ارصدة الأردن من العملات الأجنبية، بما يؤدي الى تغيير هيكل الدين الخارجي الحالي.

– تمكنت الحكومة الأردنية من اعادة جدولة معظم القروض المستحقة الأداء في عام ١٩٩٢ للدائنين الرسميين والتجاريين فقد تم الاتفاق مع نادي باريس في شهر مارس/ آذار على اعادة جدولة كاملة الفوائد والأقساط المستحقة على الأردن خلال عام ١٩٩٢ ولغاية منتصف عام ١٩٩٣، واعادة جدولة كامل الأقساط المتأخرة السداد ونحو ٥٠٪ من الفوائد المتأخرة السداد حتى نهاية عام ١٩٩١.

– سددت الحكومة الأردنية جميع فوائد ديونها الخارجية التي تراكمت قبل توقيع اتفاقيات الجدولة في شهر مارس/ آذار مع نادي باريس، أما بالنسبة لنادي لندن والتي يبلغ حجم الدين لأعضاء النادي نحو ٣ر١ مليار دولار فقد تأجل الاتفاق بشأن تفاصيل تخفيض نسبة الفائدة الى مطلع العام القادم ١٩٩٣، وكذلك الاتفاق على تخفيض حجم الدين عن طريق شراء بعضه بخصم كبير يتراوح بين ٦٥٪ و ٧٥٪.

– تمكنت الحكومة الأردنية خلال العام من عمل ترتيبات خاصة بشأن ديون الأردن تجاه جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والبالغة نحو ٧٥٠ مليون دولار بحيث يتم تسديدها على شكل تصدير سلع وخدمات أردنية لتلك الجمهوريات، وذلك ضمن سياسة الحكومة المتمثلة باستبدال بعض الديون بسلع وخدمات أردنية يتم تصديرها للدائنين الذين يتم التوصل معهم على مثل هذا الترتيب.

– كما تم خلال العام اتفاق اعادة جدولة الديون الأردنية المستحقة لألمانيا والبالغة نحو ٧٠ مليون مارك، يقضي ببدء السداد في مطلع عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧، وذلك عن الديون المستحقة السداد منذ عام ١٩٨٩ وحتى منتصف عام ١٩٩٣، على ان يتم السداد على دفعتين سنويا قيمة الدفعة الواحدة خمسة ملايين مارك ألماني.

– بلغ حجم الدين الخارجي للأردن في نهاية العام نحو ٦ر٦ مليار دولار، وقد تمكنت الحكومة الأردنية من تحويل كامل الديون قصيرة الأجل الي ديون متوسطة الأجل. كما توصلت مع نادي باريس الى اتفاق يتمتع الأردن بموجبه بفترة سماح لمدة عشرة سنوات يبدأ السداد بعدها خلال مدة عشرين سنة بفوائد منخفضة.

تشجيع الاستثمار:

– بلغ عدد المشاريع التي استفادت خلال العام من المزايا والاعفاءات التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار ٧٩ مشروعا بلغ حجم استثماراتها ٧ر١٤٦ مليون دينار أردني، مقارنة مع ٣٣ مشروعا في عام ١٩٩١ بلغ حجم استثماراتها ٤ر٩٤ مليون دينار أردني أي بزيادة قدرها ٤ر١٣٩٪ بالاضافة الى استثمارات قيمتها ٧ر٨٠ مليون دينار أردني تمثل طلبات توسيع وتحديث مشاريع قائمة.

– بينت المصادر المسؤولة أن المشاريع التي أقيمت خلال العام قد وفرت ٦٢١٥ فرصة عمل مقابل ٢٦٥٤ فرصة عمل تم توفيرها في عام ١٩٩١ بنسبة زيادة بلغت ١٣٤٪.

– بهدف استقطاب رأس المال العربي والأجنبي، أصدرت وزارة الصناعة والتجارة دليلا بعنوان «دليل المستثمر في الأردن»، يشتمل على مقدمة وفصلين وثلاثة ملاحق، ويركز على القوانين والاجراءات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي في الأردن، كما يتضمن نماذج لطلبات التسجيل والتصاريح وعناوين المؤسسات ذات العلاقة.

– أنشأت وزارة الصناعة والتجارة وحدة باسم «وحدة التعاقد والمشاركة» هدفها تقديم الخدمات الفنية والاستشارية للصناعيين الأردنيين الذين يرغبون في التعاقد مع شركات اردنية أو اجنبية في مجالات براءة الاختراع والتعاون الفني والمشاركة الصناعية، وذلك لدفع عجلة التنمية الصناعية عن طريق تسهيل مهام الصناعيين في التعاقد مع شركات اردنية أو أجنبية نظيرة، واسداء النصح والارشاد لها، وللعمل كبنك للمعلومات للشركات الأجنبية التي ترغب في التعاون مع الأردن.

– ومن جهة أخرى درست الحكومة الأردنية خلال العام فكرة اقامة منطقة حرة كبيرة في مدينة العقبة للمساعدة على اجتذاب المستثمرين العرب والأجانب، ويقدر أن تكون هذه المنطقة الحرة المتكاملة مفتوحة للمشاريع الخاصة التي تشمل الفنادق والبنوك، بالاضاف الى مشاريع الزراعة والتعدين وأن يتم تبسيط الاجراءات اللازمة لاصدار تراخيص للمشاريع الجديدة فيها.

– اتخذ مجلس الوزراء الأردني قرارا بتاريخ ١٩٩٢/٤/٩ حول طريقة بيع أراضي مؤسسة المناطق الحرة التي تقام عليها مشاريع ذات جدوى طويلة الأمد للمستثمرين الراغبين في ذلك، بدلا من حصر الاستثمار من خلال الاستئجار فقط، وذلك بهدف تشجيع المستثمرين ودعم برامجهم الاستثمارية، وحفزهم على زيادة وتطوير أنشطتهم الاستثمارية بروح من الأطمئنان والثقة.

– صدر خلال العام قرار بتعديل نظام تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية، لا يقل بموجبة رأسمال المستثمر

العربي أو مقدار حصته أو مساهمته عن ثلاثين ألف دينار في الصناعة والسياحة والصحة والزراعة والمشاريع الاسكانية والاعمار، أما بالنسبة للمستثمر للأجنبي فيجب أن لا يقل رأس ماله فى المجالات السابقة عن خمسين ألف دينار، ويشترط النظام أن لاتقل حصة المستثمر العربى أو الاجنبي في مجالات النقل البري والبحري والجوي عن مئة ألف دينار وان لاتقل مساهمة المستثمر العربى أو الاجنبى فى أى مشروع تجارى او فى المقاولات عن مئتى الف دينار باستثناء الاستثمار في المناطق الحرة، ويسمح النظام المذكور للمستثمر العربى أو الاجنبى الاكتتاب بأى مبلغ فى اسهم الشركات المساهمة العامة التى تطرح للاكتتاب ويسمح النظام المذكور للمستثمر العربى أو الاجنبى الاكتتاب بأى مبلغ فى اسهم الشركات المساهمة العامة التى تطرح للاكتتاب.

– نتيجة للجهود التي بذلت في مجال تشجيع الاستثمار فقد بلغت نسبة مساهمة الانفاق الاستثمارى الاجمالى في الناتج المحلي الاجمالي ٩ر٣١٪ في عام ١٩٩٢ مقابل ٢٤٪ في العام ١٩٩١.

في القطاع المصرفي والمالي:

– أشارت احصاءات البنك المركزي (حسب نشرته الاحصائية الصادرة في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩٢) الى ان أرصدة المملكة من الذهب والعملات الأجنبية قد بلغت في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩٢، ٣ر٤٣٧ر٥٤٣ر٠٠٠ دينار أردني مقابل ٢ر٨٦٠ر٥٤٣ر٠٠٠ دينار أردني في نفس الشهر من عام ١٩٩١.

– بلغ اجمالي الموجودات/ المطلوبات للبنك المركزي الأردني (حسب المصدر السابق ذكره) ٢ر٠٦٩ر٣٥٢ر٠٠٠ دينار أردني في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩٢، مقارنة مع ٢ر١٣٨ر١٤٣ر٠٠٠ دينار في نفس الشهر من عام ١٩٩١، كما ارتفع اجمالي الموجودات/ المطلوبات للبنوك المرخصة العاملة في الأردن خلال الفترة السابقة نفسها من ٥ر٤٠٧ر٠١١ر٠٠٠ دينار أردني الى ٦ر٣٦٣ر٣٠٨ر٠٠٠ دينار أردني.

– بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (حسب المصدر السابق ذكره) في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٩٢ نحو ٤ر٦٨٩ر٨٦٨ر٠٠٠ دينار مقارنة مع ٣ر٨٦٩ر٣٣١ر٠٠٠ دينار في نهاية نفس الشهر من عام ١٩٩١، وبلغت حصة القطاع الخاص المقيم من هذه الودائع، ٢ر٨٧٩ر٣٥٣ر٠٠٠ دينار، ٢ر٤٩٥ر٧٠٨ر٠٠٠ دينار في نفس الشهر من العامين السابقين على التوالي.

– أبقى البنك المركزي خلال العام سعر اعادة الخصم لديه ٥ر٨٪ وهو السعر الذي كان سائدا في عام ١٩٩١، واتجهت أسعار الفائدة الى الانخفاض بشكل عام خلال ١٩٩٢ مما ساهم في انخفاض تكلفة التمويل.

– اتخذ البنك المركزي الأردني خلال العام عددا من القرارات المصرفية لرفع نسبة الكفاية لرأس المال لدي البنوك، من أهمها عدم جواز انخفاض رأس المال العامل في الأردن لأي بنك مرخص عن خمسة ملايين دينار للبنوك، و ٤ ملايين دينار للشركات المالية، كما اشترط على أية شركة أجنبية رخص لها بالعمل في الأردن – كبنك مرخص – أن يحول اليها دفعة واحدة بعملة قابلة للتحويل، مبلغا لايقل عن ٥ ملايين دينار قبل ممارسة أعمالها المصرفية، بهدف أن يكون رأس مال هذه البنوك داخل الأردن حماية لحقوق المودعين لديها.

– كما تضمنت قرارات البنك المركزي أيضا قيام كل بنك باقتطاع ١٠٪ من أرباحه الصافية لتخصص لحساب الاحتياطي القانوني للبنك حتى يتساوى الاحتياطي مع رأس مال البنك وذلك بهدف تدعيم رأس المال.

– واشترط أيضا أن يقوم أي بنك مرخص بتوزيع أرباح على المساهمين قبل اقتطاع كامل مصاريفه التأسيسية، وتغطية أي نوع من الخسارة أو المصاريف التي لاتقابلها موجودات حقيقية.

– قرر البنك المركزي الأردني بتاريخ ١٩٩٢/١١/٨ السماح للمقيمين في الأردن باخراج او تحويل وسائل دفع أجنبية تعادل قيمتها عشرين ألف دينار، مقارنة بالتعليمات السابقة التي كانت تسمح باخراج ما قيمته عشرة

آلاف دينار فقط، لتغطية مدفوعات غير منظورة، من نفقات جاريه تشمل العلاج والحج والسفر والدراسة والاقامة خارج الأردن وغيرها، وذلك دون الرجوع الى البنك المركزي، كما كان عليه الوضع سابقا.

– وتضمنت الخطوات الجديدة التي اتخذها البنك المركزي تسهيل اجراءات فتح حساب غير مقيم بالعملة الأجنبية للمواطنين الأردنيين المقيمين في الخارج، ويكتفى عند فتح مثل هذا الحساب اثبات اقامة الطالب في الخارج. وتعتبر هذه القرارات ضمن سلسلة من الخطوات التي اتخذها البنك المركزي في صورة تدريجية للتحرر من القيود المفروضة على مراقبة العملة الأجنبية التي بدأت في عام ١٩٨٩.

– حدد البنك المركزي الجهات المسموح لها بتحويل العملة الأجنبية للخارج بقصد الاستثمار أو المساهمة أو فتح الفروع فى الخارج، وهي البنوك التجارية، وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية والأشخاص الطبيعيون للاستثمار في الدول العربية فقط شريطة المعاملة بالمثل من قبل البلدان العربية المعنيه وتوفير العملة الاجنبية اللازمة من المصادر الخاصة بهؤلاء الاشخاص.

– وجه البنك المركزي الأردني مذكرة خلال العام الى البنوك والشركات المالية المرخصة، اشترط بموجبها على تلك الجهات حصولها على موافقة خطيه مسبقة من البنك المركزي، قبل قيام البنك أو المؤسسة المالية المرخصة بمنح أي تسهيلات ائتمانية بالدينار الأردني للعملاء المقيمين، بضمانة ودائعهم بالعملات الأجنبية المودعة لدى البنوك والشركات المالية المرخصة داخل المملكة.

– فوض البنك المركزي هذه البنوك والشركات المالية منح تسهيلات ائتمانية بالدينار الأردني لعملائها غير المقيمين بضمانة ودائعهم بالعملات الأجنبية المودعة لديها داخل المملكة شرط أن لا تتجاوز نسبة هذه التسهيلات ٥٪ من اجمالي التسهيلات الممنوحة من جانب البنك أو الشركة المالية وألا يقل ما يعادل رصيد الوديعة المحجوزة بالعملات الاجنبية ضمانا للتسهيلات الممنوحة فى أى وقت عن رصيد التسهيلات القائمة، وان تقوم هذه البنوك المرخصة بتزويد البنك المركزي بكشوفات تفصيلية حول العميل وحجم التسهيلات ونوعها وأجلها.

– وقد منعت المذكرة السابق ذكرها البنوك والشركات المالية المرخصة، من منح أى تسهيلات ائتمانية بالدينار الأردني لغير المقيمين، بضمانة كفالات من بنوك خارج المملكة أو بضمانة المراكز الرئيسية فى خارج المملكة، وطالبت هذه البنوك بضرورة العمل على تصفية أي تسهيلات ائتمانية بالدينار الأردني بضمانة كفالات من بنوك خارجية، وعدم تجديدها الا بضمانة عملات أجنبية مودعة لديها.

– وفي تعليماته التي وجهها خلال العام الى تجار المناطق الحرة والترانزيت عدل البنك المركزي تعليمات مراقبة العملة الأجنبية، حيث منع البنوك والشركات المرخصة من بيع العملات الأجنبية لعملائها بغرض تمويل ائتمان السلع المستوردة للمناطق الحرة، أو المارة عبورا بالأردن، وعدم منح أي تسهيلات ائتمانية مباشرة لتمويل هذه السلع، سواء كانت هذه التسهيلات بالعملة المحلية، أو بالعملات الأجنبية، بل يتولى العميل تسديد قيمة هذه البضائع والسلع المستوردة من مصادره الخاصة.

– وفي محاولة لتشجيع عملية الاستثمار في مشاريع انتاجية في الدول العربية، قرر البنك المركزي الأردني افساح المجال أمام رجال الأعمال الأردنيين الراغبين بتبني مثل هذه المشاريع الاستثمارية في الدول العربية، بشرط تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في الدولة التي يستثمر فيها المستثمر الأردني.

– ومن جهة أخرى أقر مجلس النواب الأردني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٨ قانون تنظيم أعمال الصيرفة السابق ذكره، الذي ينص على ضوابط تؤمن انسجام هذا النشاط مع الصالح الاقتصادي العام للملكة، ومكافحة ممارسة المهنة خارج اطار القانون.

– حدد القانون الجديد الشكل القانوني لشركات الصرافة بشركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية

بالأسهم. وحدد رأس المال المدفوع في أي وقت اذا مارست الشركة الصرافة داخل حدود أمانة عمان الكبرى بحيث لا يقل عن ربع مليون دينار لشركة التضامن ونصف مليون دينار لشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم ومليون دينار للشركات الأخرى، أما اذا مارستها خارج حدود أمانة عمان الكبرى فلا يقل رأس المال المدفوع عن مائة ألف دينار مهما كان نوع الشركة مع ربط نسبة حدها الأدنى ٣٠٪ من رأس المال كوديعة الزامية لدى البنك المركزي الأردني، مع الاحتفاظ بعوائدها لصالح الشركة المودعة، أو كفالة بنكية بمبلغ مئة ألف دينار أيهما أكثر، وذلك للشركات داخل حدود أمانة عمان الكبرى أما الشركات خارج حدود أمانة عمان الكبرى فيكون مقدار الوديعة أو الكفالة ٣٠٪ من رأس المال المدفوع وذلك ضمانا لتقيد الصراف بأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

– فور صدور هذا القانون بدأ البنك المركزي استلام طلبات الترخيص لممارسة مهنة الصيرفة في البلاد من قبل الجهات المهتمة بهذا النشاط*.

– اصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٣ قائمة تشمل ١٩ شركة صيرفة تم منحها موافقة مبدئية للعمل بعد استكمال الاجراءات والشروط اللازمة ثلاثة اشهر لمنحها الترخيص النهائي. وهذه الشركات كلها شركات صيرفة سابقة، وبتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٣ أصدر البنك المركزي الأردني قائمة جديدة بأسماء شركات الصيرفة المسموح لها بالعمل بموجب القانون الجديد، وتتضمن القائمة الجديدة أسماء ١٥ شركة من بينها سبع شركات كانت تعمل في الأردن قبل اغلاقها بموجب قرار حكومي في شهر فبراير/ شباط ١٩٨٩، أما الشركات الثمانية الأخرى فهي جديدة تماما على سوق الصيرفة، وقد تم اختيار الشركات التي منحت تراخيص من بين ٣٠٠ شركة قدمت طلبات لمزاولة مهنة الصيرفة حتى نهاية العام.

– قررت لجنة تصفية بنك البتراء تمديد فترة التصفية لعامين آخرين تنتهي في أواخر يوليو/ تموز ١٩٩٤، وقد تم اتخاذ هذا القرار على ضوء النتائج المشجعة لعمليات تحصيل الديون المختلفة وتسويقها خلال العامين الماضيين، حيث أمكن تحصيل وتسوية أكثر من مئة مليون دينار من ديون البنك النقدية واغلاق كفالات تقدر قيمتها بأكثر من ٣٤ مليون دينار، وتصفية قيود اعتمادات استيراد وتصدير تقدر قيمتها بنحو ١٢ مليون دينار، كما تمكنت اللجنة من تسوية قيود مع البنوك المراسلة في الداخل والخارج تقدر قيمتها بنحو ٣٠٠ مليون دينار، وتصفية أسهم وعقارات قيمتها نحو ١٧ مليون دينار.

– حقق بنك الأردن الدولي الذي يعمل من لندن ربحا صافيا قدره نحو ٨٠٠ ألف جنيه استرليني خلال العام، ومن المتوقع رفع رأسماله من ١٥ مليون الى ٢٠ مليون جنيه استرليني.

– تم رفع رأسمال البنك الأردني الكويتي من خمسة ونصف مليون دينار الى عشرة ملايين دينار أردني، أي بزيادة قدرها اربعة ونصف مليون دينار، منها نصف مليون دينار عبارة عن أسهم منحة للمساهمين بنسبة ١٠٪ من مساهماتهم.

– سعى البنك المركزي الأردني خلال العام الى دمج البنوك والشركات المالية الأردنية الصغيرة وخاصة المتعثرة منها في وحدات مالية كبيرة قادرة على مواجهة التطورات الاقتصادية الدولية، بالاضافة الى ان عمليات الدمج ستساعده على الاشراف بسهولة على السوق المالي الأردني وعلى عمل البنوك.

---

* نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي اجتازتها البلاد خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وما رافقتها من مشكلات نقدية، فقد تم بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ إلغاء تراخيص جميع شركات الصيرفة في الأردن واغلاق مكاتبها، ومحلاتها، وتجميد حساباتها، ووضع اليد على سجلاتها وتصفية الشركات.

– اعتذرت بعض البنوك الأردنية عن قبول مزيد من الودائع المصرفية نظرا لفائض السيولة لديها وضيق الفرص الاستثمارية بعد تقييد البنك المركزي الأردني لعمليات الاقراض والتسهيلات الائتمانية عند سقوف معينة، بلغتها كافة البنوك الأردنية في الربع الأول من العام.

– دعا البنك المركزي الأردني جميع الدائنين والمودعين لفروع بنك الاعتماد والتجارة الدولي في الأردن – تحت التصفية – الى تثبيت ديونهم خلال الفترة من أول مارس/ آذار حتى أول يونيو/ حزيران ١٩٩٢، وان كل من لا يثبت ديونه أو حقوقه سيحرم منها عند توزيعها على مستحقيها من أموال فروع بنك الاعتماد في الأردن.

– ارتفعت ايرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال عام ١٩٩٢ لتصل الى نحو ٥٣ر١٦٣ر٠٠٤ دينار أردني مقابل ٤١ر٧٥٥ر٢٦٩ دينار أردني في عام ١٩٩١ بزيادة قدرها ١١ر٤٠٧ر٧٣٥ دينار أي ما يعادل ٢٧ر٣ ٪ عما كانت عليه في العام الماضي.

– أفادت وزارة المالية أن مجموع التحويلات المالية من المغتربين الأردنيين بلغت خلال عام ١٩٩٢ حوالي ١ر٣ مليار دولار منها حوالي ٧٠٠ مليون دولار من العاملين خارج الأردن بينما يمثل المبلغ الباقي تحويلات من المدخرين في الخارج احتياطا من التقلبات النقدية في الأسواق العالمية.

سوق عمان المالي:

– أقدمت لجنة سوق عمان المالي، خلال الربع الأخير من هذا العام، على تحديث تعليمات التداول المطبقة والتشريعات الداخلية للسوق بما يواكب المرحلة الجارية في مسيرة الاقتصاد الأردني بشكل عام، ومسيرة سوق عمان المالي بوجه خاص، وقد تم وضع شروط جديدة لتتمكن الشركات المساهمة العامة من طلب ادراج أسهمها في السوقين النظامية أو الموازية، وتتضمن الشروط الخاصة بادراج الأسهم في السوق النظامية مطابقة رأسمالها لما هو منصوص عليه في أحكام قانون البنوك وأحكام مراقبة أعمال التأمين، وأن يكون ما نسبته ٥٠٪ على الأقل من قيمة أسهم الشركة مدفوعا، وأن لا تكون حقوق المساهمين في الشركة قد انخفضت عن ٨٠٪ من مستواها في السنة السابقة لطلب الإدراج.

– وتختلف شروط ادراج أسهم الشركات في السوق الموازيه في ضرورة أن يكون مضى على تاريخ منح الشركة حق الشروع بالعمل مدة سنة واحدة وليس سنتين كما في السوق النظامية.

– سجل حجم التداول في السوقين النظامية والموازية خلال العام رقما قياسيا جديدا لم يشهده السوق منذ تأسيسه فقد بلغ ٨٨٧ مليون دينار أردني بنسبة ارتفاع ١٩٢ر٩٪ مقارنة بعام ١٩٩١ والذي بلغ حجم التداول خلاله ٣٠٣ مليون دينار، وبزيادة بنسبة ١٤١ر٣٪ عن أعلى حجم تداول في السوق منذ تأسيسه والذي بلغ ٣٦٧ر٦ مليون دينار في عام ١٩٨٩.

– وقد تركز التداول على أسهم الشركات الصناعية حيث سجل هذا القطاع أعلى حجم تداول بقيمة ٥٢٦ر٨ مليون دينار، وبنسبة تبلغ ٥٩ر٩٪ يليه قطاع البنوك والشركات المالية بقيمة ٢٠٢ر٨ مليون دينار بنسبة ٢٣ر١٪، ثم قطاع الخدمات بما قيمته ١٢٣ر٨ مليون دينار وبنسبة ١٤ر١٪، ثم قطاع التأمين بقيمة ٢٥ر٥ مليون دينار بنسبة ٢ر٩٪، وقد ارتفع الرقم القياسي العام الجديد والمرجح بالقيمة السوقية لاغلاق ١٩٩٢ الى ١٢٩ر٩ نقطة مقارنة مع ١٠٠ نقطة عند اغلاق عام ١٩٩١، بارتفاع نسبته ٢٩ر٩٪.

– ويرجع السبب في هذا الارتفاع في حجم التداول بالدرجة الأولى للأداء المتميز للاقتصاد الأردني خلال العام والذي انعكست آثاره على العديد من النشاطات ومن ضمنها أداء الشركات المساهمة العامة، والارتفاع الكبير في حجم المدخرات نتيجة عودة عدد كبير من الأردنيين الذين كانوا يعملون في دولة الكويت ودول الخليج العربية،

وتحول كثير منهم للعمل كمستثمرين في سوق الأوراق المالية.

– سجلت أيضا أسعار الأسهم في هذا العام ارتفاعا كبيرا بلغ ما نسبته ٢٩ر٩ بالمقارنة مع عام ١٩٩١، وقد سجلت القيمة السوقية لأسهم بعض الشركات أعلى من قيمتها الدفترية في حين سجلت القيمة السوقية لأسهم بعض الشركات أقل من قيمتها الدفترية.

– شهدت سوق الاصدارات الدولية للأسهم نشاطا كبيرا خلال العام حيث بلغت قيمة اصدارات الأسهم ٧ر٥٤ مليون دينار محققه بذلك زيادة بنسبة ٩ر١٥٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩١.

قطاع الصناعة:

– في خطوة لدعم قطاع الصناعة اتخذ مجلس الوزراء الأردني عدة قرارات تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية على العديد من مدخلات الانتاج في قطاع الصناعة، شملت تخفيض الرسوم الجمركية على الأقمشة المستخدمة في صناعة الألبسة، واعفاء سلع وسيطة لقطاع الصناعة من كافة الرسوم الجمركية شملت بروتين الصويا المستورد من قبل مصانع المواد الغذائية، هيدروكسيد الكوبالت، الأشرطة المستخدمة في صناعة الورق، الورق المقوى المدهون غير المطبوع، الصفائح المقطعة المعدة لصناعة الأواني المنزلية، ورقائق صناعة عبوات أغذية الأطفال آلات خلط الاسمنت والحصمه التي يتم تثبيتها في المواقع الانشائية، وأعمدة نقل الحركة المستقيمة أو المفصلية المستوردة من قبل مصانع المصاعد لصناعتها، وسيارات اطفاء الحرائق، ورش الطرق وكنسها، وسيارات نضح الحفر الامتصاصية وسيارات التصوير بالأشعة، والعيادات المتنقلة وسيارات جرف الثلوج، وسيارات حفر الآبار، والسيارات المزودة بمضخات للاسمنت، والسيارات المزودة بخلاطات الاسمنت والصفائح الخشبية المحشوة بالرصاص لصناعة أقلام الرصاص والمستوردة من قبل مصانع أقلام الرصاص.

– واصل بنك الانماء الصناعي منح قروض لقطاع الصناعة بلغ عددها خلال العام ٢٠٣ قروض قيمتها ٥ر٣١ مليون دينار أردني.

– نتيجة للدعم المستمر والدؤوب لدعم قطاع الصناعة من قبل الجهات المشرفة عليه، حظي هذا القطاع بنسبة ٦٣٪ من مجمل رؤوس اموال الشركات الجديدة التي تم تسجيلها لدى وزارة التجارة والصناعة في عام ١٩٩٢، مقابل ٤٩٪ في عام ١٩٩١ و ٣٧٪ في عام ١٩٩٠.

– بلغ عدد المشاريع الصناعية التي سجلت خلال العام في السجل الصناعي بوزارة الصناعة والتجارة لمختلف القطاعات الصناعية ١٠١٩ مشروعا برأسمال نحو ٢٢٨ مليون دينار، منها نحو ٢٤ مليون دينار تعود ملكيتها لغير الأردنيين، وقد احتلت مشروعات الصناعات الهندسية المرتبة الأولى بين المشاريع الجديدة حيث بلغت رؤوس اموالها ٤ر٨١ مليون دينار، ومن ثم مشروعات قطاعات الصناعات الغذائية ٦ر٥٤ مليون دينار، ومشروعات قطاع الصناعات الكيماوية ٧ر٢٩ مليون دينار.

– أصدرت وزارة الصناعة والتجارة قوائم خلال العام تحتوي على ٣٠٠ مشروع صناعي جديد، أعدت لها دراسات جدوى اقتصادية، في قطاعات الصناعات الهندسية والكيماوية والكهربائية والالكترونية والغذائية والزراعية والبلاستيكية والمطاطية والتعدينية والنسيجية والجلديه والورقية والخشبية، سيتم ذكرها في باب المشروعات المعروضة للاستثمار.

– في اطار التعاون الصناعي مع الدول الصديقة، اتفقت خلال العام شركتا الفوسفات والبوتاس الأردنيتان مع مجموعة من الشركات اليابانية على انشاء شركة أردنية – يابانية مشتركة لانتاج الأسمدة الكيماوية المركبة في المنطقة الحرة في مدينة العقبة الأردنية باسم «نيبون الأردن للأسمدة»، برأسمال قدره ٧٠ مليون دولار يساهم

الجانب الأردني بنسبة ٤٠٪ والجانب الياباني بنسبة ٦٠٪، وتبلغ الطاقة الانتاجية للمشروع نحو ٣٠٠ ألف طن سنويا يتم تسويقها بالكامل في اليابان، أما المواد الأولية التي ستستخدم في هذا المشروع فهي حامض الفوسفوريك بكمية ٨٠ ألف طن سنويا، سيتم توفيرها من مصنع الأسمدة التابع لشركة الفوسفات في العقبة، ويلزم لانتاج هذه الكمية من الحامض نحو ٢٦٠ ألف طن من الفوسفات الخام الأردني، ونحو ٨٠ ألف طن من حامض الكبريتيك من مصنع البوتاس وحوالي ٥٠ ألف طن من الأمونيا سيتم استيرادها من الخارج.

– كما تم التوقيع خلال العام على اتفاق بين «شركة الصناعات الهندسية»، مع شركة «متل اكسبورت» البولندية لانشاء مشروع انتاج المسبوكات الفولاذية في مدينة الحسن الصناعية في مدينة اربد شمال الأردن، وهذا هو الأول من نوعه في الأردن وتبلغ تكلفته نحو ١٨ مليون دولار، ويهدف الى انتاج نحو ٢٨٠٠ طن سنويا من المسبوكات الفولاذية المقاومة للاهتراء والحرارة، كما سيوفر ٢٦٥ فرصة عمل معظمها لمهندسين وفنيين من الأردن.

– ومن جهة أخرى تم ايضا الاتفاق مع شركة هندية لاقامة مشروع صناعي آخر لاستغلال مادة الفوسفات، لانتاج نحو ثلاثمائة ألف طن سنويا من حامض الكبريتيك في منطقة الشيديه بجنوب الأردن على نفس نمط المشروع المشترك مع الشركات اليابانية في مدينة العقبة، ويهدف هذا المشروع الى زيادة مبيعات الفوسفات والبوتاس الأردنية.

– الى جانب المشاريع الصناعية المشتركة، شهد العام انشاء عدد من المصانع الأردنية من أهمها:

• أنشأت شركة الباهاوس الأردنية مصنعا لانتاج هياكل السيارات الكبيرة مثل الحافلات وسيارات النقل بأنواعها المختلفة.

• أقيم مصنع كبير للصناعات الهندسية والمعدنية وانتاج صفائح الصاج والتشكيلات الحديدية التى تستغل في انتاج السلندرات واجسام السيارات والهناجر.

• تم افتتاح مجمع صناعات الشرق الأوسط لانتاج الأجهزة الكهربائية والالكترونية الذي بدأ ينتج التليفزيونات الملونة بأقيسة واحجام مختلفة بالتعاون مع شركة جولدستار الكورية، وتبلغ طاقته الانتاجية ٥٠ ألف جهاز سنويا.

• تم تسجيل الشركة العربية للمستلزمات الغذائية والطبية المساهمة العامة برأسمال قدره ٣ر٥ مليون دينار أردني لصناعة الأدوات المخبرية والعبوات الطبية والغذائية والبلاستيكية.

• تم توسيع مصنع المنظفات الكيماوية التابع «للشركة الصناعية التجارية الزراعية – الانتاج»، وزيادة طاقته الانتاجية الى ٣٠ ألف طن سنويا.

قطاع التجارة:

– انسجاما مع سياسة الحكومة في تنمية الصادرات الوطنية، اتخذ البنك المركزي الأردني خلال العام عدة اجراءات اشتملت على:

• تخفيض سعر الفائدة على السلف التي يمنحها البنك المركزي تشجيعا للصادرات الوطنية الى ٥ر٣٪ سنويا بدلا من ٥ر٨٪.

• استثناء سلف تشجيع الصادرات من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لغايات احتساب السقوف المفروضة على هذه التسهيلات بموجب تعليمات البنك المركزي والتي تقتضي ان لا تزيد التسهيلات التي يمنحها البنك الواحد عن ٩٠٪ من ودائع عملائه بالدينار ولا عن عشرة أضعاف رأسمال البنك واحتياطياته.

• تخفيض سعر الفائدة على السلف الممنوحة من البنك المركزي لمؤسسة الاقراض الزراعي لتصبح ٤٪ سنويا بدلا

من ٥٪ سنويا لدعم الصادرات الزراعية.

• تخفيض سعر الفائدة على السلف الممنوحة من البنك المركزي لبنك الانماء الصناعي لتصبح ٧٪ سنويا بدلا من ٨ر٢٥٪ سنويا.

– واصلت الحكومة الأردنية خلال العام مساعيها الرامية الى تنشيط علاقاتها الاقتصادية بالأسواق العالمية والعربية، من خلال تجديد الاتفاقيات التي تنظم التبادل التجاري بين الأردن والعديد من دول العالم بهدف تنمية صادراته، وكذلك واصلت الحكومة سياستها فى استكشاف أسواق خارجية جديدة لتنمية صادراتها، وبدأت تتجه الى تخفيف القيود الادراية وإلغاء العديد من الاجراءات التي تقف دون تشجيع الصادرات الأردنية وخاصة الأسمدة والفوسفات والأدوية والألبسة الجاهزة.

– وفي اطار هذه السياسات أقامت الحكومة الأردنية العديد من المعارض في بعض الدول العربية والصديقة بالاضافة الى عقد اتفاقيات تجارية جديدة وتجديد اتفاقيات تجارية قديمة.

– تشير الاحصائيات الى ارتفاع قيمة صادرات الأدوية الأردنية خلال العام بنسبة ٨ر٥٩٪ ، حيث بلغت ٨١ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ٧ر٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٩١.

– وقد تمكنت احدى شركات الأدوية الأردنية خلال عام من تصدير أول شحنة من الأدوية الى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صدرت خمسة آلاف علبة من مستحضر «الأسيتوفينوين» المستخدم لتسكين الآلام.

– بلغت صادرات الأردن من الفوسفات نحو ٤ر٣ مليون طن خلال عام ١٩٩٢، بقيمة اجمالية تقدر بمبلغ ٧ر١٧٦ مليون دولار أو ١ر١٢٠ مليون دينار، مسجلة بذلك زيادة قدرها ١٩ ألف طن عن صادرات ١٩٩١.

قطاع النفط والمعادن:

– ذكرت سلطة المصادر الطبيعية الأردنية أن مجمل ما أنفقته الشركات المشاركة للحكومة الأردنية في عمليات التنقيب عن البترول حتى نهاية العام قد بلغ حوالي ٨٧ مليون دولار، كما أنفقت الحكومة مبلغ ٩٣ مليون دينار، وتوزع المبلغ الذي أنفقته الشركات بين ست شركات هي أموكو وأنفقت ٦ر١٢ مليون دولار، هنت وأنفقت ١٤ مليون دولار، بيتروفينا وأنفقت ٥ر١٣ مليون دولار، وشركة يابانية أنفقت خمسة ملايين دولار وشركة نمساوية أنفقت مليوني دولار، وشركة بتروكندا أنفقت ٩ر٣٩ مليون دولار.

– بلغ الانتاج الكلي لحقل حمزة منذ اكتشافه حتى نهاية العام حوالي ٧٥٠ ألف برميل من النفط، تقدر قيمتها بمبلغ ١٢ مليون دولار، بينما بلغ انتاج الغاز الطبيعي منذ عام ١٩٨٩ حتى نهاية العام حوالي ١٧ مليار قدم مكعب، تستهلكها سلطة الكهرباء الأردنية، وتدفع قيمتها للخزنة، حيث دفعت السلطة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ما مجموعه ٤ر٧ مليون دينار.

– تم منذ عام ١٩٨٠ حتى نهاية ١٩٩٢ حفر ٦٦ بئرا في مختلف مناطق المملكة، وبأعماق تراوحت ما بين ٢٥٠٠ و ٤٥٠٠ متر، وتم مسح ما طوله ٤٠ ألف كيلو متر من خطوط المسح الزلزالي.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٥ التوقيع على اتفاقية تقوم بموجبها شركة هانبو الكورية بالتنقيب عن النفط في مناطق الريشة والسرحان بالأردن ولمدة ست سنوات اضافة الى حفر خمسة آبار استكشافية.

– ارتفع استهلاك الأردن من المنتجات النفطية المكررة من جراء الزيادة السكانية التي أحدثتها أزمة الخليج، بحدود ٢٠٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، حيث بلغت ٥ر٢ مليون طن مقابل ٠٨ر٢ مليون طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وقد ارتفع استهلاك البنزين والغاز للاستخدام المنزلي بنسبة ١١٪ و ١٩٪ على التوالي، في حين ارتفع الطلب على زيت التدفئة (الديزل) من جراء موجة البرد القارسة التي شهدتها البلاد في مطلع العام

الى ٢٥٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢، مقارنة مع الفترة نفسها من العام ١٩٩١.

– منذ أن أدت أزمة الخليج الى وقف امدادات النفط من المملكة العربية السعودية، استورد الأردن ما يقارب من ٨ آلاف طن متري كمتوسط يومي أي ما يقارب ٥٨ ألف برميل يوميا من النفط الخام العراقي. كما استورد الأردن أيضا ما يقارب ٧٧٣ر٠٠٠ طن من الغاز السائل وزيت الوقود والتدفئة والبنزين من العراق وسوريا وتركيا ولبنان.

– أكدت المصادر الرسمية الأردنية أن الأردن غني بالمعادن اللافلزية غير المستقلة التي من المتوقع أن تنافس الفوسفات والبوتاس، ومن بين هذه المعادن رمال الكوارتز ذات المستوى العالي المستخدمة في الزجاج والكيماويات، وغيرها من المعادن المتضمنة للكبريت، والتي تحول الى حامض الكبريتيك، وتستخدم في انتاج الأسمدة الفوسفاتية التي تعتبر من أهم الصادرات الأردنية.

– قررت الحكومة الأردنية في مجال التعدين انشاء شركة حكومية تعمل مع القطاع الخاص في مجال استغلال واستكشاف المعادن.

الخصخصة:

– أعلنت مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية أنها ستشرك القطاع الخاص في استثمار بعض الخدمات التي تقدمها للمواطنين في اطار خدمات الهاتف والتلكس والفاكس، تمشيا مع سياسة الحكومة الأردنية في بيع حصصها في بعض المؤسسات العامة.

– تم خلال العام تشكيل لجنة خاصة تشرف على عملية تحويل الخطوط الجوية الملكية الأردنية الى شركة مساهمة عامة برئاسة نائب رئيس الوزراء الأردني، كما تم تكليف شركة بريطانية لاعداد تقرير نهائي عن أوضاع الشركة من النواحي المالية والفنية والادارية، وتحديد الكيفية التي يتم بها تحويل الشركة الى شركة مساهمة عامة.

– قررت مؤسسة النقل العام الأردنية خلال العام تحويل مشروعها في نقل الركاب من مؤسسة عامة يديرها القطاع العام، الى شركة استثمارية يساهم فيها القطاع الخاص، وقد قسمت المؤسسة مشروعها الى عشر وحدات استثمارية للتسهيل على الممولين المساهمة في قطاعات محددة من أعمال النقل العام وتختص كل وحدة بمنطقة محددة داخل مدينة عمان وضواحيها.

وقائع وأحداث أخرى:

– استعاد القطاع السياحي نشاطه في عام ١٩٩٢، اذ دخل البلاد خلال العام ٤ر٣ مليون قادم، وبلغ دخل السياحة حسب آخر التقديرات ٣١٤ر٣ مليون دينار عام ١٩٩٢ مقابل ٢١٦ر٠ مليون دينار عام ١٩٩١، بزيادة نسبتها ٤٥ر٥٪، وبلغت نسبة الأشغال الفندقي ٤٨ر٥٪.

– عقد في عمان المؤتمر الأول للعلماء والتكنولوجيين العرب بمشاركة ٥٤ عالما عربيا من خارج الدول العربية، و ٥٠ عالما أردنيا وعربيا من الدول العربية، وتم في المؤتمر اختيار مدينة عمان مقرا «للأستا» وهي هيئة علمية عالمية تضم العلماء العرب، ومقرها الرئيسي في مدينة ألينوي الأمريكية وتهدف الى احداث نقلة نوعية في نقل وتوطين التكنولوجيا في الدول العربية.

– ارتفع مخزون المياه السطحية في الأردن جراء الأمطار والثلوج التي سقطت على معظم المناطق خلال العام، مما أدى الى انقاذ الوضع المائي المتردي بعد أن وصل منسوب المياه في سد الملك طلال (أكبر السدود في الأردن) الى ما دون الخط الأحمر الذي ينذر بالخطر.

– بهدف المساهمة في حل أزمة السكن والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وافق مجلس الوزراء

الأردني بالسماح للمواطنين ببناء دور رابع بدلا من الروف، كما تم اجراء مجموعة من التعديلات الرئيسية والمهمة على قانون رخص البناء المعمول به حاليا.

– ارتفعت أسعار الأراضي والعقارات في الأردن خلال العام مسجلة أرقاما قياسية لم يسبق لها مثيل نظرا للاقبال الشديد على البناء، حيث بلغت المساحات المرخصة للبناء ٩ر٥ مليون متر بزيادة نسبتها ما يقارب ١ر٣٤٪ بالمقارنة مع حوالى ٤ر٤ مليون متر مربع عام ١٩٩١.

– سجلت عائدات مؤسسة المناطق الحرة الأردنية في نهاية العام زيادة بنسبة ٢١٪ عن العام السابق، حيث شهد عام ٩٢ انضمام ١٥٠ مستثمرا الى ٤٨٨ مستثمرا في منطقتي العقبة والزرقاء.

– عقدت الجمعية العمومية لشركة النقل البري الأردنية العراقية اجتماعها في عمان بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٩ تم خلاله بحث الموضوعات المتعلقة بسير عمل الشركة وخططها الحالية والمستقبلية بالاضافة الى بحث تقرير الشركة المالي والاداري والحسابات الختامية للعام الماضي ١٩٩١.

أحداث سياسية:

– احتفل الأردن خلال شهر أغسطس/ آب ١٩٩٢ بالذكرى الـ ٤٠ لاعتلاء الملك حسين عرش المملكة الأردنية الهاشمية.

– زار الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام عدة دول عربية وأجنبية، استهدفت تعزيز العلاقات مع الدول العربية وبذل الجهود لوحدة الصفوف واعادة التضامن العربي.

– صدرت الارادة الملكية بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣١ بالموافقة على قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ وذلك في خطوة جديدة هامة على طريق البناء الديمقراطي. ونص القانون على التعددية السياسية مما يتيح المجال لتشكيل أحزاب وطنية في منطلقاتها وأهدافها.

– أعلن خلال العام عن وجود أكثر من ٥٢ حزبا تمثل كل الاتجاهات السياسية تنتظر تسجيل نفسها حسب القانون الجديد، وخوض الانتخابات المقبلة المزمع اجراؤها في خريف ١٩٩٣ على أسس حزبية للمرة الأولى منذ انتخابات ١٩٥٣.

– شاركت الحكومة الأردنية بمفاوضات السلام الثنائية المباشرة مع اسرائيل وقد تم حتى نهاية العام عقد سبع جولات من المحادثات الثنائية كما تم ذكره في الجزء الأول من هذا التقرير.

– أصدر الشريف زيد بن شاكر أمرا بتشكيل محكمة خاصة تدعى محكمة أمن الدولة.

القـروض :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات تمويل عربية:	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
ثانيا: جهات التمويل الأخرى:				
الحكومة الألمانية	١٩٩٢/٣/٢٠	٠ ر٥ مليون	مارك ألماني	قرض لمساعدة القطاع الزراعي
بنك الاعمار الالمانى	١٩٩٢/٩/١٦	٠ ر٥ مليون	مارك ألماني	القرض السلعي الخامس
بنك الاعمار الالمانى	١٩٩٢/١٢/٨	٠ ر ٣٢ مليون	مارك ألماني	القرض السلعي السادس
الحكومة الفرنسية	١٩٩٢/١/٢٣	٠ر ١٢٠ مليون	فرنك فرنسي	تمويل شراء سلع وخدمات فرنسية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٢/١٢/٨	٠ ر ٨٠ مليون	فرنك فرنسي	مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية
الحكومة الصينية	١٩٩٢/٧/٩	٠ ر ٦ مليون	دولار أمريكي	قرض لتنفيذ مشروع المكتبة الوطنية
الحكومة الصينية	١٩٩٢/٩/٢٦	٠ ر ١٠ مليون	دولار أمريكي	تمويل مشاريع مختلفة
المجموعة الأوروبية	١٩٩٢/٨/٢٣	٠ ر ٥٠ مليون	وحدة نقد أوروبية	قرض لتمويل شراء سلع من المجموعة
المجموعة الأوروبية	١٩٩٢/٨/٣٠	٠ ر ٥ مليون	وحدة نقد أوروبية	قرض لمكافحة التصحر
المجموعة الأوروبية	١٩٩٢/٩/٣٠	٠ ر ٥٠ مليون	وحدة نقد أوروبية	هبة لاقامة مشاريع صغيرة
المجموعة الأوروبية	١٩٩٢/٩/٣٠	٠ ر ٤ مليون	وحدة نقد أوروبية	هبة لتمويل الاصلاحات الهيكلية
المجموعة الأوروبية	١٩٩٢/٩/٣٠	٠ ر ٢ مليون	وحدة نقد أوروبية	هبة لدعم القطاع الزراعي
المجموعة الأوروبية	١٩٩٢/٩/٣٠	٥ ر ٣ مليون	وحدة نقد أوروبية	هبة لدعم القطاع العلمي
الحكومة البريطانية	١٩٩٢/٢/٨	٠ ر ٦ مليون	جنيه استرليني	منحة لتمويل مشاريع تنموية
الحكومة البريطانية	١٩٩٢/٣/٢٠	٥ ر ٦ مليون	جنيه استرليني	منحة لتمويل قطاعات المياه والتعليم
الحكومة الايطالية	١٩٩٢/١٢/١٣	٠ ر٣٨ مليون	دولار أمريكي	قرض لتمويل مستوردات من ايطاليا
بنك الاستثمار الأوروبي	١٩٩٢/٢/٩	٠ ر ٣ مليون	وحدة نقد أوروبية	قرض لتمويل توسعة مدينة سحاب الصناعة
بنك الاستثمار الأوروبي	١٩٩٢/١٠/٨	٠ ر٥ مليون	وحدة نقد أوروبية	قرض لسلطة المياه
البنك الاسلامى للتنمية	١٩٩٢/٧/٥	٦ر١١ مليون	دولار أمريكي	قرض الشركة العربية للصناعات الهندسية

٤٠١ فرص الاستثمار :

١٠٤٠١ امكانات الاستثمار فى القطاعات المختلفة :

القطاع الصناعي:

وتتوفر فرصه المقترحة من قبل وزارة الصناعة والتجارة في المجالات التالية:

صناعة تجميد الخضار.

* صناعة الاضافات الغذائية (مواد حافظة، ملونات، مواد مضادة للتأكسد، مثبتات مستحلبات..).

* صناعة مواد أولية للأعلاف كمسحوق الدم، مسحوق الريش، مسحوق اللحم والعظم، المزيدات العلفية، بريمكس)..الخ.

** صناعة الأجبان الجافة ونصف الجافة مثل: جبنة آدام تشدر، تشيدر، روكفور، جروييز.

** صناعة الاجبان القابلة للدهن.

* صناعات تعليب خضار وبقوليات: بازيلاء، فاصولياء، فول حي، فول مدمس، حمص حب، حمص بطحينة.. الخ.

* صناعة لحم بقري معلب (Corned beef) ولحم ضأن معلب ولحم اللانشون... الخ.

* صناعة الزبدة المملحة وغير المملحة والقشدة (الكريمة) والسمن الحر (Butter Oil).

** صناعة المربات والجيلي والمرميلاد والمخللات.

* صناعة القوارير (القناني) المستخدمة لتعبئة المشروبات الغازية والكحولية والأشربة الدوائية.

* صناعة عبوات الألنيوم المستخدمة لتعبئة المشروبات الغازية.

* صناعة القوالب الصناعية لصناعات البلاستيك والصناعات الكهربائية وغيرها.

* صناعة اطارات السيارات الجديدة بمختلف القياسات، واطارات الدراجات بمختلف أنواعها.

* صناعة قداحات (ولاعات) تستعمل لمرة واحدة.

* صناعة أدوات كهربائية كالمرواح، خلاطات، مكاوي.

* صناعة ورق الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات.

* صناعة ورق تغليف السجاير وفلتر السجاير.

* صناعة أفلام التصوير على غرار كوداك، ساكورا، فوجي، والأفلام الطبية الخاصة بالتصوير الشعاعي.

* صناعة أثواب القماش النسائية وصباغتها وطباعتها لتغطية صناعة الألبسة النسائية.

** صناعة أفران الغاز، الأفران الكهربائية، والأفران التي تعمل على الطاقة الشمسية للأغراض المنزلية.

* صناعة عدادات الكهرباء، وعدادات المياه، وأجهزة القياس المماثلة.

* مصنع تجميع أجهزة الهاتف (التليفونات).

* صناعة مصنع لأجهزة المذياع (الراديو) الترانزستور.

** صناعة سحابات، أزرار، كلفة.

* صناعة قطع غيار السيارات مثل البواجي، البلاتين، فيوزات مساحات، بيل، كاسكيتات... الخ.

* انتاج فراشي الاسنان، فراشي الحلاقة، فراشي الرسم، وفراشي الدهان.

** صناعة مستحضرات التجميل والعطور.

** صناعة شكولاته فاخرة.

** صناعة مضادات حيوية خام وأدوية غير منتجة محليا.

* مصنع للمبيدات الزراعية بأنواعها والمبيدات الحشرية للاستعمالات المنزلية.

** البرغـــل.

* صناعة الحديد الخاص بالحدادين.

** صناعة الأحبار للطباعة والكتابه بكافة أنواعها.

** صناعة خزفية للحمامات كالبانيوهات والمراحيض الأفرنجية، المغاسل.. الخ.

* صناعة البطاريات الجافة والسائلة بأنواعها.

* صناعة صابون الزينة الفاخر والطبي ومساحيق تنظيف الغسيل.

* مشروع تربية وتسمين الأغنام والعجول.

* مشروع اقامة قرية سياحية في منطقة العقبة.

* مشروع اقامة فندق ٥ نجوم في منطقة العقبة.

* مشروع اقامة فندق ٤ نجوم، ٣ نجوم في البتراء.

* اقامة استراحات سياحية في الأزرق ودبين تضم فندق ومطعم وكافتيريا.

** صناعة معاجين حلاقة، ومعاجين أسنان ذات الاستعمال العام والخاص.

* مشاريع صغيرة لانتاج صابون الزينة والصابون الطبي.

** انتاج الشامبوات العامة والخاصة.

* مشاريع صغيرة لانتاج مصنوعات خزفية (فناجين قهوة* صحون بأنواعها).

* صناعة الشوك والسكاكين والملاعق.

** صناعة ورقية مثل الدفاتر المدرسية، مخلفات الرسائل، الملفات، ورق الشدة، ورق ترشيح للمختبرات.

* دبابيس وشكالات.

* صواني معدنية من الفضة والكروم.

** أقفال بأنواعها.

* ترمومیترات بأنواعها.

** حنفيات نحاسية وكروم.

* كفوف جراحة مطاطية وكفوف للعمال للوقاية والسلامة العامة وكفوف نسوية تريكو.

** أسرة خشبية وحديدية وأسرة مستشفيات.

* صناعات زجاجية مثل الكاسات المنافض (المكتات).

* براغي وصواميل ونديلات ومقصات.

** عبي وحطات وعقل ودشاديش.

** ملابس أطفال.

** ملابس رياضية.

** صناعة القرميد.

** ملابس رجالية ونسائية وولادية والتوسع فيها.

** ملابس داخلية رجالية ونسائية وأطفال.

** ملابس مطرزة.

** أحذية بأنواعها وبرابيج وحنفيات.
** كلسات بأنواعها وكولونات نسائية.
** مباك وهيشي ومعسل.
** صناعات جلديه متنوعة مثل شنط السفر، شنط سيدات، حقائب مدرسية.
** تعبئة مبيدات حشرية وملطفات الجو وطفايات الحريق.
* مظلات المطر (الشمسيات) بأنواعها.
* تعبئة أكياس الشاي والبابونج واليانسون والزهورات.
** صناعة الكسترد، الجيلي، الفانيلا والبكنج بادور ومثيلاتها.
** صناعة البسطرمة، النقانق، المرتديلا.
** صناعة السرنجات الطبية.
** صناعة ألعاب الأطفال والوسائل التعليمية المختلفة.
** صناعة الأثاث المنزلي (الموبيليا) وصناعة الأثاث الخشبي.
* صناعة كرات القدم والطابات والبالونات المطاطية.
* ماء الورد وماء الزهر.
* اكسسوارات وجواهر تقليدية.
* ورق الجدران والديكور.
* صناعة المرايا.
** مخابز (خبز، كعك، بيتيفور، قرشلة... الخ).
** صناعة الحلويات الشرقية.
** مناحل العسل.
** صناعة البسط والسجاد يدويا أو شبه آليا.
** جواريش الأعلاف.
* أدوات مخبرية زجاجية.
* شاش طبي وبلاستر.

قائمة صناعات صغيرة تشمل على:

- أقلام تلوين خشب.
- تلوين شمع.
- فرجار.
- تلوين مائي.
- صمغ.

---

* تقام لأول مرة (غير قائمة).
** بعضها قائم ولا تكفي حاجة البلد/ لغايات التصدير.

- براية أقلام رصاص/ ذو أشكال مختلفة.
- محايات رصاص.
- مقص صغير.
- مساطر خشب.
- معجون بلاستيك.
- ملاقط غسيل خشب.
- مقالم.
- علب هندسة.
- مساطر بلاستيك.
- أدوات هندسية مع مقلمة.
- بوط الاصبع السيني.
- كرات قدم.
- كرة يد.
- كرة طائرة.
- كرة سلة.
- ريشة مضرب.
- طابات تنس أرضي وعادي.
- حذاء رجالي كتان مخرم.
- حذاء أطفال كتان.
- طقم طناجر مدهون.
- ابريق مع صافرة مدهون.
- ابريق قهوة.
- طقم طناجر.
- اطقم كفافير.
- فتاحة علب.
- اطقم بكارج قهوة.
- زبادي مدهونة.
- تيرموس ماء، قهوة، شاي.
- مقصات خياطة.
- ملقط سلطة.
- ملقط ثلج.
- ابريق شاي.
- قطاعة.
- ألعاب أطفال مختلفة مثل هليوكابتر/ سيارات/ طائرة/ رشاش/ قطار/ ملحفة.
- غطاء فرشة مع مطاط.
- غطاء فرشة.

- مكاوي كهربائية عادية.
- ساعات طاولة.
- جاكيت نايلون رجالي.
- جاكيت ولادي تي/ سي.
- حقائب جلدية.
- صناعة الألبسة الجلدية.
- صناعة الخيوط الصوفية.
- صناعة ألواح الفايبر (التكسون).
- صناعة كبسون الأحذية (Eyelit).
- صناعة التقوية الخلفية للحذاء (Counter).
- صناعة التقوية الأمامية للحذاء.
- صناعة الخواصر الخاصة بالأحذية.
- صناعة فراشي معدنية لماكينات الأحذية.
- صناعة الخيوط الخاصة لخياطة الأحذية.
- صناعة المحلول الخاص بازالة الشحوم عن المعادن (مصنع آرال + مصنع المواسير المعدنية).
- صناعة القوالب الصناعية الخاصة بسحب بروفيلات الألمنيوم.
- صناعة فراشي تلميع الألمنيوم.
- صناعة المرابط البلاستيكية اللازمة لعملية أكسدة الألمنيوم.
- صناعة ورق تغليف بروفيلات الألمنيوم.

٢٠٤٠١ مشروعات معروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة العطور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٢٠ ألف
صناعة ورق كربون	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة المرايا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠ آلاف
صناعة سليكات الصوديوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الكحول الطبي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٢٠ ألف
صناعة أدوية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة مستحضرات التجميل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠ ألف
صناعة أحبار الطباعة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠٠ ألف

اسم المشرع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقتـــرح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة الصابون الطبي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة معاجين حلاقة واسنان	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة بطانة البريكات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة الشموع المنزلية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥ الاف
صناعة أفلام التصوير	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة أقراص لجلي البلاط	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الطباشير.	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠ آلاف
تكرير الزيوت المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة القوارير الزجاجية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥٠ ألف
صناعة خزفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة الترموميترات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠ ألف
صناعة زجاجات مخبرية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
عدسات طبية للنظارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة فلاتر للمياه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة أشرطة لاصقة طبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة أثواب القماش	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	مليون
صناعة كفوف للعمال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الحطات والعقل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الملابس الداخلية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الكلسات والكلونات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٥ ألف
صناعة بكرات الخياطة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠ آلاف
صناعة كلف البرادي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
صناعة رباطات الأحذية والأباجور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٤٠ ألف
صناعة الأحذية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠ ألف
صناعات الجلود الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥٠ ألف
عبوات بلاستيكية للمواد الطبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صفائح متعددة الخلية للتغليف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
رضاعات أطفال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صفائح وعلب بوليسترين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف

اسم المشرع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقتـــرح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
منتجات مطاطية للسيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
رقائق بي في سي للأرضيات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
قطع مسبقة التصنيع للأسقف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
أكياس بلاستيكية ذات اغلاق ذاتي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة اطارات السيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	مليون
صناعة عبوات الألمنيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥٠ ألف
قداحات تستعمل لمرة واحدة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة عدادات المياه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
صناعة الأقفال	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الصواني المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الدبابيس والشكالات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الشوك والسكاكين والملاعق	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة حنفيات النحاس والكروم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الفراشي بأنواعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة تباشيم ألمنيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠٠ ألف
صناعة تجميع أجهزة الهاتف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة البطاريات السائلة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥٠ ألف
صناعة صواني كرتونية للبيض	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة أكياس ورقية للأسمنت	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة كرتات أفراح غير مطبوعة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
صناعة تجميد الخضار	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة الأجبان الجافة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
صناعة تعليب الخضار	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الزبدة المملحة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة الجلي والفانيلا والباكينج باودر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الكورن فليكس	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة الاكسسوارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة السحابات المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة السرنجات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقتـــرح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
صناعة أيدي الأبواب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة أشرطة الفيديو	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة دراجات هوائية وقطعها	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة مضخات المياه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة أزرار بوليستر	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
صناعة أزرار معدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الجنازير المعدنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠٠ ألف
صناعة فلاتر للهواء والوقود والزيوت	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة القوالب الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥٠ ألف
صناعة قمر الدين والزبيب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
مصنع لانتاج مساحات زجاج السيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٨ ألف
مصنع لاستخلاص الزيوت الطبية من الأعشاب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٥ ألف
مصنع لانتاج كبريتات الألنيوم أو الشبه	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠٠ ألف
تصنيع عدادات لقياس حجم الماء المستهلك	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٨٠ ألف
انتاج سيلولوز الكاربوكسي (سي. ام. سي)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠٠ ألف
صناعة المحرك الكهربائي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٨٠ ألف
صناعة الألبسة من الجلود الطبيعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٨٠ ألف
تصنيع البراميل المعدنية سعة ٦٠ لترا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة الجوارب القطنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ – ٦٠ ألف
مصنع لانتاج ورق كربون ورق مكربن	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٨٠ ألف
انتاج حامض الليمون	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠٠ ألف
مصنع لاستخلاص الزيوت المنكهة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
تصنيع الملابس المهنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠٠ ألف
انتاج حامض الطرطريك	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧ آلاف
مصنع لانتاج فثالك الهيدرايد	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣ ملايين
مصنع لانتاج المرايا الزجاجية العادية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥ ألف
مصنع لانتاج كبريتات النحاس	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٠ ألف
تصنيع عدد عمل يدويه للحجارين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٥ ألف
تصنيع عدد عمل يدويه للنجارين	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٥ ألف

اسم المشرع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع (دينار أردني)
مصنع مكاوي كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ – ٧٠ ألف
مشغل لصناعة الملابس الطبية الخاصة بغرف العمليات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
صناعة منشف هوائي كهربائي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٤٠ ألف
صناعة طناجر الضغط	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠٠ ألف
صناعة مكانس كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٦٠ ألف
صناعة الكربون الأسود	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠ آلاف
صناعة البكرات الحديدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٨٠ ألف
مصنع لانتاج مشعات للسيارات «راديترات»	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة البسط التقليدية الصوفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة الملابس الداخلية القطنية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٥ ألف
صناعة الأفران الكهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠٠ ألف
صناعة مصادر حرارية كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٤٠ ألف
مصنع لانتاج شمع البارافين المكلور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥ ألف
صناعة أدوات المائدة الخزفية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٢٠ ألف
مصنع لانتاج اللزقات الطبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٧ ألف
مصنع لانتاج نيترات الكالسيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٠ ألف
مصنع لانتاج الأصماغ النشوية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠ آلاف
مصنع لانتاج السيور الناقلة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٣٧٠ ألف
تصنيع محابس وصمامات لخطوط المياه والسوائل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٥ ألف
صناعة مراوح سقف كهربائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٠٠ ألف
تصنيع براغي معدنية للأعمال الخشبية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٤٥ ألف
مصنع ألواح فورمايكا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٧٠ ألف
تصنيع الوصلات المعدنية للأنابيب الفولاذية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٢٥٠ ألف
صناعة المسننات الحديدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	١٢٠ ألف
صناعة أجهزة تسخين الماء بالكهرباء	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٥٠ ألف
صناعة خلاط كهربائي	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	دراسة أولية	٤٠ ألف

٥٠١ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم فى رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين فى الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف دينار أردني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار أردني)
٦٠	صناعة،	١٩٩٢	٣٤٨٦٤	عراقيون	٢٩٩٣
	تجارة،			سوريون	٨٩٢
	سياحة،			لبنانيون	٦٨٠
				سعوديون	٥٢٥
				فلسطينيون	٤٠٨
				مصريون	١٩٥
				ليبيون	١٣٠
				مغاربة	٧٢

(٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٢

شهد النشاط الاقتصادي خلال العام تطورا ملحوظا خاصة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ساعد في المحصلة النهائية على تحقيق أداء قريبٍ من معدلات النمو المتوقعة.

ومن جانب آخر واصلت دولة الامارات العربية المتحدة أداء دورها الفعال في أعمال مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدولة العربية، وفي تطوير علاقاتها الأقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية والصديقة في شتى المجالات.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٢ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال العام العديد من التشريعات وأتخذ العديد من الاجراءات ذات العلاقة بمختلف الأنشطة الأقتصادية، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

– ففي اطار التنظيم القضائي صدر القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/١٥ باصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية ويتضمن هذا القانون عدة أبواب عالجت الأدلة بأنواعها واثبات صحة الأوراق وشهادة الشهود والقرائن وحجية الأمر المقضي والاقرارات والاستجوابات واليمين والمعاينة ودعاوي اثبات الحالة والخبرة.

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤ صدر القانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ باصدار قانون الاجراءات المدنية وتناول القانون مسائل الاختصاص والمواعيد ولغة التقاضي وأوراق الاعلان ورفع الدعاوي وتقدير قيمتها وحضور الخصوم واجراءات الجلسات ونظامها والدفوع أمام المحاكم والقضاة وردهم وتنحيتهم والأحكام والأوامر والطعن في الأحكام بالاضافة إلى العديد من الإجراءات المتعلقة بنوع من الخصومات والتحكيم والتنفيذ والحجز.

وفي نفس التاريخ صدر المرسوم الاتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ في شأن الرسوم القضائية أمام المحاكم الاتحادية وبموجبه تم فرض رسم نسبي على الدعاوي والطلبات معلومة القيمة، كما تضمن القانون أسس احتساب قيمة الدعاوي، وأجاز تأجيل دفع الرسوم في حالة المسار الشخصي المستوجب عليه الدفع، هذا وقد ورد في صلب القانون جدول مفصل للرسوم القضائية المستحقة في كل حالة من الحالات.

– وعلى صعيد قطاع الصناعة صدر القانون الاتحادي رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لمبررات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وتناول هذا القانون الأحكام المتعلقة ببراءات الاختراع وشهادات المنفعة والتراخيص الاجبارية ونزع ملكية الاختراعات، والتخلي عن براءة الاختراع أو شهادة المنفعة أو الترخيص وحالات ابطالها كما تضمن القانون فصلا خاصا بالدراية العملية. ومن جهة أخرى يعالج هذا القانون الرسومات والنماذج الصناعية، والتراخيص التعاقدية والإجراءات التحفظية التي قد يتطلبها تنفيذ أحكامه. وأخيرا يقرر القانون انشاء إدارة للملكية الصناعية بوزارة المالية والصناعة لتتولى تنفيذ أحكامه وأحكام لائحته التنفيذية.

– وفيما يتعلق بالتجارة فقد صدر القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ بحظر دخول الأبقار الحية ومنتجاتها من تركيا وتشديد الرقابة على الارساليات الحيوانية منها وذلك بسبب ظهور مرض الطاعون البقري في تركيا.

وبتاريخ ١٩٩٢/٩/٧ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قراره السابق والخاص برسوم شهادات المنشأ للمنتجات الوطنية بحيث أصبحت بنسبة ٢٪ من قيمة كل فاتورة تقدم مع طلب الفيزا للأصناف الداخله تحت مظلة نظام الحصص – المكونات فقط، وفيما عدا ما تقدم تبقى فئات الرسوم كما كانت دون تعديل.

كما صدر قانون العلامات التجارية بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ ويتناول هذا القانون أحكام تسجيل العلامات وشطبها وانتقال ملكيتها ورهنها وعقود الترخيص باستعمالها والعلاقات المتعلقة بالدلالة على مراقبة منتجات معينة أو فحصها.

وفي نفس التاريخ صدر القانون الاتحادي رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ في شأن انشاء المشاتل وتنظيم انتاج واستيراد وتداول الشتلات وقد أخضعت بموجبه الشتلات المستوردة أو المعدة للتصدير لإجراءات الحجر الزراعي للتحقق من خلوها من الأراض والآفات ومطابقتها للمواصفات، كما يحظر القانون استيراد الشتلات أو تداولها إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المختصة بتنظيم المشاتل في كل امارة باستثناء الجامعات ومراكز البحوث والشتلات المستوردة بقصد إعادة التصدير.

– كما صدر القانون الاتحادي رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن انتاج واستيراد وتداول الأسمدة والمصلحات الزراعية وقد خول القانون قطاع الشؤون الزراعية بالوزارة بالتنسيق مع السلطات المختصة في كل امارة بتحديد أنواع الأسمدة والمصلحات الزراعية المسموح بها ومواصفاتها وشروط واجراءات انتاجها وتصنيفها واستخدامها واستيرادها وتداولها والاعلان عنها.

وصدر القانون الاتحادي رقم ٤١ لسنة ١٩٩٢ الذي يحظر استيراد أو تصدير أو تجهيز أو تداول أي صنف من أصناف مبيدات الآفات الزراعية إلا بعد تسجيلها بوزارة الزراعة والثروة السمكية كما يجيز للوزير حظر انتاج أو تصنيع أو استيراد أو تداول أي نوع أو صنف من المبيدات بصفة دائمة أو مؤقته كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك ومن جهة أخرى خول القانون الوزير اصدار القرارات التنفيذية لأحكامه خاصة مايتعلق منها بشروط واجراءات الترخيص والتسجيل ومواصفات المبيدات والأنواع الممنوع استيرادها منها.

كما صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن انتاج واستيراد وتداول البذور والتقاوى وكسابقه يخول القانون السلطات المختصة بتحديد أنواع وأصناف البذور والتقاوى المسموح بها ومواصفاتها واجراءات تكاثرها وانتاجها واستيرادها وتداولها وتجهيزها واستخدامها والاعلان عنها.

٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

تم التوقيع خلال العام على الاتفاقيات والترتيبات الثنائية والجماعية التالية:

١٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

– وافق مجلس الوزراء بدولة الامارات العربية المتحدة على ممارسة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكافة الأنشطة الأقتصادية وتملكهم للعقار في دولة الأمارات العربية المتحدة.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/٤ على أول اتفاقية لتنظيم النقل الجوي المدني بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وتنص الاتفاقية على تشغيل خطوط منتظمة بين البلدين بالناقلات الجوية الوطنية الخاصة بهما وتحديد الأطر الخاصة بذلك، على أن يبقى الباب مفتوحا بالنسبة لعدد الرحلات الأسبوعية بين الطرفين.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ على انضمام دولة الامارات العربية المتحدة كعضو في مجلس وزراء

الاتصالات العرب.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ على اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة، وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة في مدينة أبو ظبي بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٥.

٢٠٢٠٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ على اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وأصبحت دولة الامارات العربية المتحدة العضو الـ ٦١ في الوكالة، ووفرت بذلك للمستثمرين من أبناء الامارات والمؤسسات الوطنية الحماية لاستثماراتهم في الدول الأعضاء بالوكالة ضد المخاطر غير التجارية.

– تم التوقيع بين دولة الامارات العربية المتحدة والبنك الدولي للانشاء والتعمير على اتفاقية للتعاون الفني بين الجانبين، تغطي مجالات المعونة الفنية التي يقدمها البنك الدولي للوزارات والدوائر المحلية بحيث تتم وفق برامج محددة تحقق الاستفادة القصوى من تلك المعونة.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ على الاتفاقية المبرمة بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة، وحكومة جمهورية البرازيل الاتحادية في مجال التعاون الأقتصادي والتجاري والصناعي والتقني والمالي الموقعة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١١.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ على اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة ماليزيا الموقع عليها بتاريخ ١٩٩١/١٠/١١.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ على اتفاقية ضمان الاستثمارات بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية الموقع عليها في مدينة أبو ظبي بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٩.

– عقدت اللجنة العليا المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية باكستان الإسلامية خلال الفترة ١٢–١٩٩٢/٤/١٧، وبحثت أسس انشاء شركة استثمارية مشتركة بين البلدين، وتنمية التبادل التجاري، ومتابعة تنفيذ اتفاقية منع الأزدواج الضريبي الموقعة بين البلدين، كما بحثت مجالات التعاون في قطاعات الصناعات الثقيلة والعمل والقوى العاملة والزراعة والثروة الحيوانية والإسكان والنفط والطاقة وغيرها من القطاعات الأقتصادية.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين حكومة دولة الأمارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية، التي تم توقيعها بين البلدين بتاريخ ١٩٩١/٩/٩.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ على اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة اليونان بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ على اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٩٩١/٩/٩.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ على اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة تشيكوسلوفاكيا بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٣.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ على اتفاقية تجنب الأزدواج الضريبي على الدخل الناتج عن عمليات النقل الجوي بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة، وحكومة الأتحاد السويسري الموقعة في أبو ظبي بتاريخ ١٩٩٢/١/٨.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ على اتفاقية تجنب الأزدواج الضريبي على الدخل الناتج عن عمليات النقل

الجوي بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة المملكة الهولندية، الموقعة بتاريخ ١٩٩٢/١/١٩.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/١ على اتفاقية للتعاون الأقتصادي بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند تنص على منح المستثمرين من دولة الامارات العربية المتحدة تخفيضات ضريبية على استثماراتهم في الهند.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ على اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة.

٣٠٢ وقائع وأحداث :

شهدت دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام العديد من الوقائع والأحداث، فيما يلي أبرزها:

الأداء الأقتصادي :

– بينت دوائر اقتصادية مسؤولة في دولة الامارات أن الأستقرار الذي ساد منطقة الخليج العربي في عام ١٩٩٢ أتاح ظروفا مواتية لتطور القطاعات الاقتصادية في الامارات، لتواصل بذلك زخم النمو الذي تحقق في عام ١٩٩١، وذلك على الرغم من انخفاض العائدات النفطية الناجم عن تراجع متوسط أسعار النفط في عام ١٩٩٢ مقارنة بمتوسط الأسعار في العام السابق.

– أشار تقرير أعده مصرف الامارات الصناعي خلال العام الى أن الناتج المحلي الاجمالي، بتكلفة عوامل الانتاج قد بلغ ١٢٥ مليار درهم* في عام ١٩٩٢ وهو نفس ما بلغة في عام ١٩٩١.

– أضاف المصرف في تقريره السابق ذكره أن التركيبة الهيكلية للناتج المحلي الاجمالي في الامارات قد تأثرت في عام ١٩٩٢، بانخفاض عائدات النفط بنسبة ٦ في المئة من جهة، وبنمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة ٥ في المئة من جهة أخرى، حيث ساهمت عملية التوازن في المحافظة على القيمة الاجمالية للناتج المحلي في العامين الماضيين.

– وأشارت البيانات الأولية التي أوردها المصرف في هذا السياق الى ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية من ٧١ مليار درهم في عام ١٩٩١ الى ٧٤٫٥ مليار درهم في عام ١٩٩٢، وانخفضت مساهمة القطاع النفطي بسبب تراجع عائدات النفط من ٥٣٫٥ مليار درهم الى ٥٠٫٥ مليار درهم في العامين السابقين على التوالي، وذلك مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام ١٩٩٢ مقارنة مع ١٩٩١، ويعتبر هذا التراجع في العائدات النفطية الثاني على التوالي منذ عام ١٩٩٠، عندما بلغ اجمالي العائدات النفطية في الامارات ٥٨ مليار درهم تقريبا.

– وتبعا لذلك انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي من ٤٣ بالمئة في عام ١٩٩١ الى ٤٠ بالمئة في عام ١٩٩٢، في الوقت الذي أرتفعت فيه نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية من ٥٧ بالمئة الى ٦٠ بالمئة خلال الفترة نفسها، واذا ما استثنينا مجالات التضخم فإن الأرقام التي حققها الناتج المحلي الاجمالي في العامين الماضيين، تعتبر أعلى أرقام مطلقة تحققت منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١.

– وفي مايتعلق بمساهمة مختلف القطاعات الأقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، تبين متابعة التطورات في القطاعات الرئيسية ارتفاع القيمة المضافة في هذه القطاعات ونموها بشكل جيد خلال عام ١٩٩٢، حيث حقق قطاع الصناعات التحويلية زيادة بنسبة ٢٫١ بالمئة لتصل مساهمته الى ٩٫٧ مليار درهم، أي نسبة ٧٫٨ بالمئة من

---

* الدرهم يعادل ٠٫٢٧٢ دولار أمريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١

اجمالي قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العام ١٩٩٢.

– حقق قطاع البناء والتشييد زيادة بنسبة ٨ر٥ بالمئة لترتفع مساهمته من ٤ر١٠ مليار درهم الى ١١ مليار درهم في الفترة نفسها، حيث تشكل المساهمة الأخيرة نسبة ٨ر٨ بالمئة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية وبتكلفة عوامل الانتاج، ويأتي ارتفاع قيمة هذا القطاع في ظل تنامي نشاطات الأعمار من أبنية سكنية وفنادق ومدارس وعيادات طبية في مختلف امارات الدولة.

– أما قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق فقد أنخفضت قيمته من ٥ر١٣ مليار درهم الى ٣ر١٣ مليار درهم، أي بنسبة ٦ر٤ في المئة لتشكل مساهمته ٦ر١٠ في المئة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، حيث يأتي هذا القطاع المتطور في مستوى الخدمات التي يقدمها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد قطاع النفط.

الميزانية العامة :

– قدرت المصروفات العامة في الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٢ بمبلغ ١٧ مليار و٣٧٦ مليونا و ٩٠٠ ألف درهم، وقدرت الايرادات بمبلغ ١٥ مليار و ٩١٤ مليونا و ٩٠٠ ألف درهم، وذلك بعجز قدره مليار و ٤٦٢ مليون درهم.

– أما مصروفات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة فقد قدرت بمبلغ ٧١٨ مليون و ٤٤٤ ألف درهم، وبهذا تزيد ميزانية العام بنحو ٩٦٣ مليون درهم عن ميزانية العام الماضي أي زيادة بنسبة ٩ر٥٪، وقد تركزت زيادة المصروفات في وزارات الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، دون أجراء أي زيادة في الرسوم أو أعباء مالية جديدة على المنتفعين بخدمات الوزارات.

– تم خلال العام تخصيص ٥ مليارات و ٥٧٨ مليونا و ٤٠٠ ألف درهم للباب الأول الخاص بالرواتب والأجور، وتخصيص مليارين و ٨٥٨ مليون درهم للباب الثاني الخاص بالمصروفات الجارية، كما تم تخصيص مليار و٧٨ مليون درهم للمشروعات، وبذلك يكون قد تم اعتماد زيادة قدرها ٢ر٢٦٥ مليون درهم في الباب الأول عن العام الماضي، وزيادة قدرها ٣٣٨ مليون درهم للمشروعات عن العام الماضي، والزيادة المتبقية وزعت على وزارات الخدمات.

البرنامج الاستثماري :

– حقق البرنامج الاستثماري لعام ١٩٩٢ ارتفاعا كبيرا في حجم الاعتمادات المخصصة لمشروعات البرنامج، حيث بلغت مليار و٧٨ مليون درهم، وأكدت وزارة التخطيط أن برامج التنمية الاستثمارية تهتم بكافة المناطق بالامارات، غير أن تفاوت الموارد أدى الى توجيه الاهتمام بشكل أكبر الى الامارات الشمالية الخمس.

– وفي هذا الاطار أوضحت وزارة التخطيط أن أرقام البرنامج الاستثماري لعام ١٩٩٢ تشير الى أن نصيب الامارات الشمالية من الاعتمادات المدرجة قد بلغ نحو ١ر٧٢٨ مليون درهم، تمثل نحو ٥ر٦٧٪ من اجمالي الاعتمادات المخصصة لمشروعات البرنامج السابق ذكرها، ولاشك أن هذه النسبة سترتفع أكثر لو أضفنا اليها نصيب هذه الامارات من المشروعات المشتركة التي تخدم جميع الامارات والتي تبلغ تكاليفها ٦ر١٢١٠ مليون درهم، وتبلغ اعتماداتها لعام ١٩٩٢ نحو ٢ر٢٤٨ مليون درهم.

– يلاحظ من مصادر وزارة التخطيط ادراج مشروعات جديدة لأول مرة بلغت تكاليفها ١ر٨٢٧ مليون درهم، أدرج لها كاعتمادات لتنفيذها في هذا العام مبلغ ٦ر٩٣ مليون درهم، كما يلاحظ تراجع الاهمية النسبية لاعتمادات المشروعات في كل من امارتي ابو ظبي وامارة رأس الخيمة، وكذلك تراجع الأهمية النسبية لاعتمادات المشروعات المشتركة بين الامارات حيث وصلت الى ٢٣٪ في هذا العام مقابل ٩ر٣٥٪ في عام ١٩٩١، حيث أدرج لها

اعتمادات قيمتها ٢ر٢٤٨ مليون درهم، مقابل ٩ر٢٦٥ مليون درهم في عام ١٩٩١. ويلاحظ بشكل خاص ارتفاع ملحوظ في حجم الاعتمادات المدرجة لبعض الوزارات مثل الخارجية والكهرباء والماء والمواصلات.

القطاع المصرفي :

- تم خلال العام اعتماد عدة خطط جديدة لإعادة هيكلة مصرف الامارات المركزي، وتهدف هذه الخطط الى تشديد الرقابة على القطاع المصرفي في البلاد، وتوسيع مهام قسم الرقابة على البنوك، ليشمل أعمال فحص البنوك، والتأكيد على الشروط الواجب توافرها في من يتسلم الوظائف الرئيسية في البنوك التجارية، والبالغ عددها ١٩ بنكا محليا و٢٨ فرعا لبنوك أجنبية.
- تم خلال العام تشكيل لجنة لدراسة سبل معالجة أوضاع بعض البنوك المحلية التي تواجه مشاكل مالية ناجمة أساسا عن ديون داخلية وخارجية معدومة.
- أكد مصرف الامارات المركزي أن الأوضاع المالية والاقتصادية في الدولة تأثرت خلال عام ١٩٩١ والنصف الأول من عام ١٩٩٢ بجملة من العوامل والمتغيرات المالية والنقدية والاقتصادية والسياسية سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو العالمي، وأشار المصرف في نشرته الاقتصادية في هذا الشأن أن معدلات النمو في السيولة المحلية على المستوى الداخلي تأثرت بالتذبذب في حجم العوائد النفطية التي تم تحديدها وفقا لقرارات منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، والتي تنعكس مباشرة على حجم الانفاق الحكومي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي المحلي، الى جانب العوامل الدولية الناجمة عن عدم استقرار معدلات صرف العديد من العملات الرئيسية، والتذبذب الذي طرأ على معدلات الفائدة على تلك العملات.
- بين مصرف الامارات المركزي في نشرته الصادرة في عام ١٩٩٢ أن حجم أصوله في نهاية النصف الأول من العام قد بلغت ١٩٨٤٥ مليون درهم وممتلكاته من النقد الأجنبي والذهب ١٨٧٣٤ مليون درهم واصداره من العملات الورقية والمعدنية ٥٦٣٤ مليون درهم، وعرض النقد بمفهومه الضيق (م١) ١٤٢٨٤ مليون درهم، وعرض النقد بمفهومة الواسع (م٢) ٦٦٦٩٦ مليون درهم والسيولة المحلية الاجمالية ٨٢٣٥١ مليون درهم.

كذلك بين مصرف الامارات المركزي في المصدر السابق ذكره أن اجمالي الأصول والخصوم للمصارف التجارية والمصرف محدود التراخيص في الدولة بلغ في نهاية النصف الأول من العام ١٤٨٠٩٧ مليون درهم، منها أصول أجنبية بمقدار ٦٨٨٦٩ مليون درهم، أو ما نسبته ٥ر٤٦٪ من اجمالي الأصول، فيما بلغت الخصوم الأجنبية ٢٦٧٦٠ مليون درهم، وبلغت قيمة ودائع المقيمين خلال نفس الفترة ٧١٥٤٧ مليون درهم، ولغير المقيمين ١٣١٢ مليون درهم، فيما بلغ الائتمان المصرفي للمقيمين خلال الفترة نفسها ٦٤٠٨٣ مليون درهم، ولغير المقيمين ١٠٠٨١ مليون درهم.

- أعلن خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر / كانون أول من العام عن بدء تشغيل نظام شبكة سويفت في دولة الامارات العربية المتحدة من قبل ١٣ مصرفا تجاريا في الدولة من أصل ١٧ مصرفا وشبكة سويفت هذه هي جمعية التحويلات المالية المصرفية عبر العالم، وأحد أهم المؤسسات التي تخدم وسائل الاتصال والتحويل المالي، والتي تمكن المستفيد من خدماتها من خلال تحويل واستقبال كافة التحويلات المالية من كافة أنحاء العالم خلال ٢٤ ساعة، ضمن شروط تتوفر فيها السرعة التامة والسرية الكاملة، وتوفير النفقات، ويستعمل الأعضاء نماذج موحدة من خلال الشبكة، مما يقلل من مشاكل وصعوبات تعدد اللغات، وكذلك تقلل من المخاطر والأخطاء، ويتم تخزين كافة الرسائل الصادرة والواردة بموجب هذا النظام، مما يؤدي الى سهولة عملية التدقيق، ويؤمن تقارير يومية عن العمليات المختلفة لضبط حركة الرسائل.

– قدمت الحكومة خلال العام دعما يتراوح بين ٢ر١ و ٥ر١ مليار درهم لبعض من البنوك المعنية تعاني من مشكلة مديونيات صعبة، وكانت المديونيات الصعبة قد حالت دون قيام البنوك الثلاثة بنشر عملياتها المالية عن السنتين الماضيتين، نظرا لعدم موافقة المصرف المركزي على تلك الميزانيات، التي تظهر أرقاما نظرية.

– أصدر وزير الاقتصاد والتجارة بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢ قرارا وزاريا يقضي بزيادة رأسمال بنك الشرق الأوسط الى ٥٠٠ مليون درهم وهو الذي أصبح منذ العام الماضي مملوكا بما نسبته ٩ر٩٨٪ لبنك الامارات الدولي، وجاء قرار الزيادة بمثابة استكمال للاطار القانوني لاجراءات نقل ملكية البنك.

– وقع حاكم الشارقة اتفاقا مع مصارف الشارقة الأربعة، وهي بنك الشارقة الوطني، وبنك الشارقة المحدود، وبنك الاستثمار، والبنك العربي المتحد، يقضي باعادة جدولة حوالي ١٩٧٠ مليون درهم من ديون الامارة مع بنوكها لمدة عشر سنوات، وجاءت تسوية المديونيات بين حكومة امارة الشارقة مع بنوكها الوطنية كخطوة ايجابية لتعزيز الوضع المصرفي في دولة الامارات، وكانت هذه الخطوة موضع ترحيب من المصرف المركزي والعديد من الفعاليات الأقتصادية والمصرفية الذي أشار الى أن هذه التسوية تمكن البنوك الوطنية الأربعة، من أخذ مكانتها المصرفية والقيام بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

– ومن جهة أخرى أقر مجلس ادارة مصرف الامارات المركزي نظاما جديدا لمهنة الصيرفة في الدولة على ضوء التطورات التنظيمية في هذا المجال واشتمل القرار الجديد على مايلي:

• النص على عدم جواز ممارسة أعمال الصرافة من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري إلا بناء على ترخيص من المصرف المركزي.

• تحديد شروط مفصلة يلزم استيفائها لاصدار الترخيص شاملة المتطلبات الضرورية للأهلية الشخصية، والمؤهلات المهنية الواجب توفرها في مقدم الطلب أي من الأعضاء المؤسسين أو في المديرين المرشحين لإدارة المؤسسة.

• زيادة رأس المال المدفوع من خمسمائة ألف درهم الى مليون درهم، اذا كان الترخيص بشأن شراء أو بيع العملات والشيكات السياحية، ومن مليون درهم الى مليوني درهم اذا كان الترخيص شاملا لجميع أعمال الصرافة، بما فيها اصدار الحوالات المصرفية وتنفيذ عمليات التحويل الأخرى بالعملات المحلية والأجنبية.

• أحكام رقابة المصرف المركزي على أعمال الصرافة، والنص على سلطة المصرف في التفتيش على أعمال الصرافة للتأكد من تطبيق أحكام القرار، وكذلك النص على سلطة المصرف في أن يغير أو يفرض أو يسحب أي شرط مفروض على الترخيص أو الغائه.

• النص على عدد من الالتزامات المستمرة التي يتعين على الشخص المرخص له بمزاولة مهنة الصرافة التقيد بها على الدوام، وتشمل حجم موجوداته مقارنة مع رأسماله المدفوع، وكيفية ادارة أعماله، وأن يعين مدقق حسابات مقبول لدى المصرف، والتعامل مع عملائه بموجب ايصالات، والالتزام بالقوانين السارية لاسيما تلك المتعلقة بتزوير العملة.

• اعطاء مهلة لمحال الصرافة القائمة قدرها سنة كاملة من تاريخ اصدار النظام الجديد وذلك لتوفيق أوضاعها مع النظام الجديد.

سوق الأسهم المحلية :

– استمر العمل خلال العام في تداول أسهم ٢٦ شركة مساهمة، تبلغ قيمتها السوقية نحو ٣٠ مليار درهم عن طريق مكاتب للسمسرة.

– أدى انخفاض نسبة الفوائد في السوق المصرفي، وزيادة السيولة المحلية، وضيق المنافذ الاستثمارية المنافسة، الى زيادة الطلب على أسهم الشركات المتداولة، وزيادة أسعارها، فقد سجلت أسعار الأسهم زيادة متفاوتة خلال العام حيث ارتفعت أسعار أسهم قطاع البنوك بنسبة ٥٪ وأسهم قطاع الخدمات ٥ر١٢٪ وقطاع التأمين ١٣٪.

– بين بعض الخبراء والاقتصاديين العاملين في دولة الامارات أن الظروف أصبحت مهيأة لانشاء سوق للأوراق المالية في الامارات، بسبب دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتشجيع عمليات الادخار والاستثمار، حيث تساعد السوق في توفير البيانات عن أوضاع الشركات المساهمة العامة، وحالات العرض والطلب بالنسبة للاوراق المالية المتداولة، كما أنها تلعب دورا هاما في توزيع المدخرات على مختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وتعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة في حالتي الرواج والكساد الاقتصادي.

– كما تساعد سوق الأوراق المالية المقترحة السلطات في تخطيط السياسات الأقتصادية الملائمة، وتوفر الاطار القانوني والقواعد المنظمة لعمليات التعامل، وتمنع الاحتيال، بالاضافة الى استقطاب المستثمرين، والتوسع في انشاء الشركات المساهمة العامة، التي تطرح أسهمها في السوق. ومن بين المبررات الأساسية لانشاء هذه السوق وجود مدخرات كبيرة لدى القطاعين العام والخاص، ووجود عدد كبير من الشركات المساهمة، وتعامل فعلي بالأسهم في سوق تفتقر الى النظم والأسس السليمة، مما قد يلحق ضررا بالمتعاملين.

قطاع النفط :

– أكدت مصادر المجلس الأعلى للبترول في امارة أبو ظبي أن متوسط انتاج دولة الامارات خلال العام قد بلغ نحو ٢ر٢٧ مليون برميل يوميا، بانخفاض عن معدل الانتاج في عام ١٩٩١، حيث بلغ بالمتوسط ٥ر٢ مليون برميل يوميا.

– تراجع قطاع النفط خلال العام لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى بعد هيمنته لسنوات عديدة وذلك بسبب الاستثمارات الحكومية الضخمة في القطاعات غير النفطية.

– على الرغم من أن قطاع النفط لايزال المصدر الرئيسي للعملة الصعبة إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وصلت الى أقل من النصف (كما سبق ذكره) بعد أن زادت على الثلثين منذ عشرين عاما.

– أوضح تقرير لوزارة التخطيط أن متوسط النمو السنوي في قطاع النفط قد بلغ ٩ر١٦٪ سنويا في المتوسط، في حين وصل الى ٣ر٢٣٪ في القطاع الصناعي، و١٧٪ في القطاع الزراعي، و٦ر١٩٪ في قطاع الماء والكهرباء، و٦ر٢٩٪ في قطاع التحويل والتأمين، و٦ر١٩٪ في قطاع العقارات، و٦ر١٨٪ في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق.

– اهتمت امارة أبو ظبي خلال هذا العام بتكثيف جهودها الخاصة بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط الخام، حيث وصل عدد الحفارات العاملة لشركة أدنوك ومجموعة شركاتها الى عشرين حفارة مقارنة بـ ١٢ حفارة في العام السابق ١٩٩١، كما تم تركيب مرافق جديدة لتجميع النفط ومعالجته في حقل باب وتوسعة مرافق الانتاج في حقل زاكوم العلوي.

– واصلت خلال العام شركة نفط دبي عمليات التطوير في الحقول البحرية المنتجة التي يبلغ المعدل المتوسط لانتاجها حوالي ٤٠٠ ألف برميل يوميا.

– كذلك عملت امارة الشارقة خلال العام على توسيع النشاط الاستكشافي في الامارة، كما بدأت في امارة رأس الخيمة شركتان للبترول، بريطانية وسويدية، أعمال الحفر والتنقيب عن النفط في منطقة امتياز لهما.

– بلغ احتياطي دولة الامارات من النفط الخام في خلال العام ٢٠٠ مليار برميل، وأصبحت بذلك ثاني أكبر دولة

في العالم من حيث الاحتياطي النفطي بعد المملكة العربية السعودية.

– بلغ احتياطي الغاز الطبيعي ٥٦٦٤ مليار متر مكعب، واحتلت دولة الامارات بذلك المرتبة الخامسة في العالم من حيث احتياطي الغاز.

– وضعت دولة الامارات العربية المتحدة خططا لتوسيع البنية الأساسية لصناعة النفط وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه الشرب لتلبية احتياجات التنمية الشاملة في عام ٢٠٢٠ بتكاليف اجمالية تصل الى ٩ مليارات دولار أمريكي.

– جرى خلال العام الاعداد لتنفيذ مشروع تسييل الغاز الطبيعي بجزيرة داس بتكلفة نحو ٢ مليار دولار، وتطوير حقل غاز أم الشيف بتكلفة ٣٥٠ مليون دولار، وتوسيع حقل بترول باب بتكلفة ١٥٠ مليون دولار، وذلك ضمن مشاريع حكومة أبو ظبي، كما بدأت حكومة دبي الاجراءات التنفيذية لمشروع انشاء مصفاة نفط بمنطقة جبل علي بطاقة تكرير تصل الى ١٥٠ ألف برميل يوميا، وبتكلفة اجمالية تصل الى ٢ مليار دولار، وتعتزم حكومة دبي تنفيذ مشروع انشاء محطة لانتاج الطاقة الكهربائية بالتوربينات الغازية اضافة الى ٨ وحدات لتحلية مياه البحر بتكاليف اجمالية تصل الى ٨١٥ مليون دولار.

– ومن جهة أخرى أعدت حكومة دبي مشروعا تطويريا لضخ امدادات الغاز الطبيعي من حقل «مرغم» بدبي، الى منطقة جبل علي بواقع ١٥٠ مليون قدم مكعب يوميا، وذلك لزيادة طاقة الضخ على نفس الخط من ٤٥ مليون قدم مكعب يوميا في الوقت الحالي.

– أعلنت خلال العام شركة أموكو الشارقة عن اكتشاف كمية كبيرة من الغاز في حقل استكشافي تم حفره حديثا في امارة الشارقة، وبينت الشركة أن الكشف الجديد تم في حقل كحيف ٢ الاستكشافي الواقع على مسافة ٣٠ كيلو مترا من مدينة الشارقة، وأن انتاجه يصل الى ٧٣ مليون قدم مكعب من الغاز ونحو ١٦١٥ برميلا من المكثفات البترولية يوميا.

قطاع الصناعة :

– بلغ خلال العام عدد المنشآت الصناعية المسجلة في السجل الصناعي بالدائرة الصناعية بوزارة المالية والصناعة ٨٥٢ منشأة يزيد عدد العاملين في كل منها على ١٠ عمال، أي بزيادة قدرها ١١٠ منشآت بالمقارنة مع عام ١٩٩١، علما بأن الدلائل تشير الى وجود عدد ضخم من المنشآت الصناعية التي يعمل في كل منها أقل من ١٠ عمال.

– شملت المنشآت الصناعية الجديدة في عام ١٩٩٢ على مصانع لسبائك الالمنيوم والمفروشات والأسمنت والأزياء وزيوت المحركات وأكياس الورق والحلوى والبلاط والمطابخ المعدنية وتجهيزات المطاعم، والبيوت الجاهزة وهياكل المصابيح الكهربائية وأرفف وطاولات العرض بالمحلات وكماليات السيارات والهياكل الحديدية وصناديق التغليف ولفات الكرتون والأثاث وورق الكمبيوتر وخزانات المياه والمجاري وأحواض السباحة والطابوق والزجاج المقوى ولوحات التوزيع الكهربائية والانشاءات المعدنية والحقن الطبية والكيماويات والحلي الذهبية وتشكيل الألمنيوم والخرسانه الجاهزة.

كما شملت على مصانع للشراشف ورقائق الألمنيوم والألواح المعدنية والملابس الجاهزة والأبواب الجرارة وغرف الكهرباء والمحولات والأحذية والحقائب والبطاريات والديكور وأشرطة الكاسيت ولافتات النيون والرخام ومستلزمات البناء والخزائن الخشبية والأثاث والثلج والثلاجات والشوايات وأثاث المختبرات والأبواب والشبابيك الألمنيوم والمناهل والعلب الكرتونية والزجاج المقوى وصحون الطعام وحديد التسليح والكيماويات وورق الفاكس والتلكس

والمياه المعدنية ومساحيق طلاء المباني والمشغولات الحديدية.

– كذلك شملت على مصانع شباك الصيد والبلاط والطابوق والكراسي المعدنية وتنقية وتعبئة مياه الشرب، وخزانات المياه والقوارب والخيام والصابون والمياه الغازية والمعدنية والعصائر.

– لعب مصرف الامارات الصناعي خلال العام دورا رائدا في مجال دعم وتشجيع القطاع الصناعي، من خلال عقد دورات تدريبية في اعداد البحوث والدراسات، والتوسع في منح القروض والتسهيلات المالية للشركات والمؤسسات المشمولة بنشاطه، وقد بلغ عدد الطلبات التي درسها البنك حتى شهر أكتوبر / تشرين ثاني من العام ٢٣٠ طلبا وافق على ١٤٠ طلبا منها وبلغت قيمة القروض التي قدمها نحو ٦٨٠ مليون درهم، نال قطاع المواد الغذائية والمشروبات ٢٧٪ منها وقطاع المعادن ٥ر٢٢٪، والكيماويات ومنتجات البلاستيك ٢ر١٣٪، والورق ومنتجاته والطباعة ١٣٪، وقطاع المعادن غير الحديدية ١٤٪. وقد لجأ مصرف الامارات الصناعي الى تبسيط اجراءات الحصول على القروض والتي تتم عادة بعد الحصول على الترخيص الصناعي أو الموافقة المبدئية من وزارة المالية والصناعة.

وبهدف دعم الصناعيين الرافضين التعامل بالقروض التجارية بدأ مصرف الامارات الصناعي العمل بنظام المرابحة الاسلامية وذلك ضمن نشاطاته المتعددة لخدمة القطاع الصناعي بالدولة، وبهدف الوصول الى شريحة واسعة من مهن الصناعيين.

– وعلى صعيد آخر انتهت اللجنة العليا للتشريعات من مراجعة مشروع قانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، وبعتبر هذا القانون استكمالا لقانون حماية المؤلف والعلامات التجارية، وهما يسيران في نفس الاتجاه الذي يؤدي الى تعزيز ودعم المكانة الاقتصادية للصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة.

– بدأت خلال العام دائرة بلدية مدينة العين لأول مرة في تنفيذ مشروع كبير للمرافق والخدمات بالمنطقة الصناعية تقدر تكلفته الاجمالية حوالي ٢٨٠ مليون درهم، ومن المقرر الانتهاء منه قبل نهاية العام القادم ١٩٩٣، ويتضمن انشاء شبكات متكاملة للصرف الصحي، وصرف مياه الأمطار، والطرق الداخلية والجسور ومواقف السيارات، بالاضافة الى تزويد المنطقة بأعمدة انارة الشوارع والهواتف والكهرباء، وتشير دراسات المشروع الذي سيتم تنفيذه على مرحلتين الى أهميته الاستراتيجية وما سيترتب عليه من أحداث نهضة حقيقية في القطاع الصناعي داخل مدينة العين وتطوير المرافق الحيوية بهذا القطاع.

– تلقت وزارة الاقتصاد والتجارة مذكرة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تفيد بأن وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية قررت أعفاء ١٣ مصنعا من دولة الامارات العربية المتحدة من الرسوم الجمركية، وأوضحت المذكرة أن هذه الخطوة تأتي في اطار الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة لمجلس التعاون لاعفاء المنشآت الصناعية الوطنية بدول المجلس من الرسوم الجمركية، وذلك بناء على قرار سابق للجنة التعاون المالي والأقتصادي.

– أعلن خلال العام أن مشروعا للحديد والصلب قد دخل مرحلة التأسيس، وأنه يتوقع له أن ينتج في المرحلة الأولى ٤٠٠ ألف طن سنويا، وبطاقة قصوى تصل الى ٦٠٠ ألف طن قابلة للزيادة، وذلك وفقا للمواصفات العالمية المعتمدة، وهذه الكمية تغطي احتياجات دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

– كذلك أعلن خلال العام عن امكانية تأسيس مصنع لتجميع السيارات بالمنطقة الحرة في جبل علي بهدف تصدير انتاجه للخارج وتلبية الطلب المتنامي على السيارات في منطقة الخليج وآسيا، وقد قدر حجم الاستثمار المطلوب لهذا المصنع بنحو ٨٠ مليون دولار.

قطاع التجارة :

– تشير التقارير الرسمية التي صدرت في نهاية العام الى أن الميزان التجاري قد حقق في عام ١٩٩١ فائضا قدره ٢ر٣٠ مليار درهم مقابل فائض قدره ٣٧ مليار درهم في عام ١٩٩٠ مسجلا بذلك تراجعا في الفائض قدره ٨ر٦ مليار درهم، ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض قيمة الصادرات النفطية الذي نجم عن هبوط أسعار النفط عالميا، كما سبق ذكره من قبل.

– تشير نفس التقارير الى ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة ٤ر١٠٪ في عام ١٩٩١ لتصل الى ٥ر٨ مليار درهم بالمقارنة مع ٧ر٧ مليار درهم عام ١٩٩٠، وارتفاع قيمة تجارة اعادة التصدير بنسبة ٩ر٢١٪ لتصل الى ٥ر١٢ مليار درهم في عام ١٩٩١ مقابل ٢ر١٠ مليار درهم عام ١٩٩٠، حيث اكتسبت موانيء ومطارات الدولة أثناء أزمة الخليج المزيد من الأهمية في التجارة الاقليمية لمنطقة الخليج، وقد جاءت دولة الكويت في المرتبة الأولى في قائمة الدول المعاد التصدير لها من دولة الامارات العربية المتحدة.

– كما ارتفعت قيمة الواردات خلال عام ١٩٩١ لتصل الى ٥ر٥٠ مليار درهم بالمقارنة مع ١ر٤٢ مليار درهم في عام ١٩٩٠، وتشكل هذه الأرقام واردات امارات أبو ظبي ودبي والشارقة فقط. وقد نجمت الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات عن عدة عوامل أهمها زيادة النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وزيادة الطلب الناشيء عن زيادة عدد السكان، والزيادة الكبيرة في الطلب على السلع المعاد تصديرها من قبل دول المنطقة وخاصة دولة الكويت، بالاضافة الى الارتفاع في أسعار السلع المستوردة. أما في هذا العام ١٩٩٢ فتشير البيانات المتوفرة الى أن اجمالي قيمة تجارة الامارات عبر امارة أبو ظبي خلال العشر شهور الأولى من هذا العام ١٣ مليارا و٩٦٣ مليونا و ٧٨٣ ألفا و ٨٥٤ درهما مقابل ١١ مليارا و ٢٣٦ مليونا و٧٦٦ ألفا و٥٠٦ درهما لنفس الفترة في العام الماضي وقد احتلت الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى بقيمة ٦ مليارات و٢٠٦ ملايين و٤٠٠ ألف درهم.

– وافق مجلس الوزراء خلال العام على مشروع قانون المعاملات التجارية، وبهذا تكون دولة الامارات قد استكملت بناء ركيزة تشريعية مهمة وأساسية للحياة التجارية فيها، واستقرار العلاقات التجارية الناشئة عنها، حيث ينظم قانون المعاملات التجارية كافة نواحي الحياة التجارية في الدولة، كما فرضت الحكومة عقوبات مشددة على مزوري ومقلدي العلامات التجارية أو استخدامها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور بسوء نية، وذلك لوضع حد للمخالفات التجارية التي انتشرت أخيرا في أسواق الامارات، في اطار قيام التجار بتسويق بضائع تحمل علامات تجارية مزورة لبضائع تصنعها شركات ووكالات عالمية مشهورة، بقصد الربح مستغلين في ذلك انفتاح أسواق الامارات أمام مختلف البضائع من جنسيات متعددة.

– وفي اطار دعم الصادرات الوطنية وافق المجلس الأعلى للجمارك على سريان التعرفة الجمركية بواقع ٤٪ على المواد والبضائع الواردة الى الدولة عدا تلك المعفاة من الرسوم، كما وافق على فرض رسوم جمركية بنسبة ٣٤٪ على التبغ والدخان، و٣٠٪ على المشروبات الروحية.

– ومن جهة أخرى بدأ مصرف الامارات الصناعي منذ النصف الأول من هذا العام تقديم تسهيلات ائتمانية للصادرات الصناعية المحلية الصغيرة والمتوسطة وذلك في خطوة لدعم الصناعات الوطنية حتى يتم انشاء مؤسسة خاصة لدعم الصادرات.

قطاع الزراعة :

– بين تقرير لوزارة الزراعة والثروة السمكية صدر في نهاية العام أن الانتاج الزراعي في الامارات قد تضاعف أكثر من عشرة مرات منذ عام ١٩٨٠ ليصل الى نحو مليون طن سنويا من مختلف المنتجات الزراعية والحيوانية،

تبلغ قيمتها حوالي ٢ر١ مليار درهم.

– بين التقرير السابق في هذا الاطار ارتفاع الانتاج من الخضروات والفاكهة عام ١٩٩٢ الى ٣٨٠ ألف طن، ومن الحبوب والمحاصيل الحقلية الى ٤٨٥ ألف طن، كما ارتفع الانتاج الحيوانى والسمكي الى أكثر من ٢٠٠ ألف طن في حين ازداد عدد المزارع الى عشرين ألف مزرعة، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة نحو ٦٠٠ كلم مربع، مقابل أقل من ٢٠ كلم مربع عام ١٩٧١ تاريخ تأسيس الاتحاد.

– أعلن وزير الزراعة والثروة السمكية في نهاية العام أن التوسع السابق في القطاع الزراعي أدى الى تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة ٦٠٪ مقابل اعتماد شبه كلي قبل عشرين سنة على الاستيراد الخارجي.

قطاع النقل :

– ارتفع اجمالي حجم الشحن الجوي خلال عام ١٩٩٢ عبر قرية الشحن الجوي بمطار دبي بنسبة ٣٣٪ مقارنة بعام ١٩٩١، حيث بلغ ١ر١٨٦ ألف طن عام ١٩٩٢، مقابل ٣ر١٤٠ ألف طن في عام ١٩٩١.

– أعلنت سلطة موانيء دبي أنها ستنفق نحو ٤٠ مليون دولار كاستثمارات جديدة لشراء ستة رافعات لنقل الحاويات في كل من ميناء راشد وميناء جبل علي.

– بدأ تشغيل أول خط جوي داخلي منتظم بدولة الامارات العربية المتحدة بين أبو ظبي ودبي بمعدل خمس رحلات يوميا، تستغرق الرحلة ٢٨ دقيقة، وتستوعب الطائرات المستخدمة ٤٤ راكبا.

– احتفلت دائرة الطيران المدني في أبو ظبي وشركة طيران الخليج في مطلع شهر ديسمبر/ كانون أول بتشغيل الرحلة الأولى لطيران الخليج في خطها الجوي الجديد المنتظم بين أبو ظبي وجوهانسبرج في جنوب أفريقيا، وجاء افتتاح هذا الخط بهدف تحقيق أغراض متعددة سياحيا وتجاريا واستثماريا.

– وقعت شركة طيران الامارات اتفاقية مع الخطوط الجوية القبرصية لترويج الشحن بين قبرص والشرق الأقصى وشبه القارة الهندية، وبموجب هذه الاتفاقية ستتولى الخطوط الجوية القبرصية المرحلة الأولى من عملية تصدير حمولات الشحن من قبرص الى الشرق حيث تنقلها من لارنكا الى دبي، ثم يتولى طيران الامارات نقلها الى كل من بومباي ودلهي وكراتشي وكولومبو ودكا ومالي وهونج كونج وسنغافورة وبانكوك ومانيلا وجاكرتا، أما الشحن الذي يتم تصديره من الشرق الأقصى وشبه القارة الهندية الى قبرص فسينقل الى دبي على متن طيران الامارات ثم تنقله القبرصية الى لارنكا على الرحلتين اللتين تسيرهما كل أسبوع.

– وقعت احدى الشركات العالمية العاملة في مجال الشحن اتفاقا مع احدى الوكالات الملاحية العاملة في دبي للتعاون في مجال الشحن البحري عبر دبي من الشرق الأقصى الى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بهدف الاستفادة من موقع دبي.

المناطق الحرة :

– في العام الأول من تأسيس المنطقة الحرة في جبل علي في العام ١٩٨٥ تم تسجيل ١٦ شركة فقط في حين زاد عدد هذه الشركات حتي نهاية شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٢ عن ٤٨٠ شركة من ٥٦ دولة، ٣٥٪ من هذه الشركات تعمل في مجال الصناعة في حين تعمل الشركات الباقية في مجال التجارة والتوزيع والخدمات ويزيد مجمل استثمار هذه الشركات عن المليار دولار أمريكي.

– تستقبل منطقة جبل علي مابين ١٠ و ١٢ شركة جديدة شهريا، حيث تجتذب مزاياها الشركات العالمية خاصة وأنها تتيح حرية الاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠٪، وحرية كاملة لتحويل الأرباح ورأس المال، واعفاء من الضرائب

لمدة لاتقل عن ١٥ سنة، وعدم فرض رسوم على الاستيراد، أو ضرائب على التصدير، وتوفير الطاقة بتكلفة معقولة، فضلا عن وجود بنية أساسية متكاملة كانت حكومة دبي قد أنفقت ٢ر٥ مليار دولار لأجل أقامتها مع استمرار أعمال التطوير والتنمية لمواكبة الزيادة المستمرة في عدد الشركات التي يتم تأسيسها في جبل علي.

– صدر قانون خلال العام أصبح بموجبه من الممكن انشاء شركات من كل انحاء العالم في منطقة جبل علي، دون أن يتعين عليها تسجيل نفسها في مكان آخر.

– أخذت المنطقة الحرة في الفجيرة تجتذب مزيدا من الاستثمارات خاصة وأنها فتحت المجال أمام المشروعات التجارية، ومكاتب التمثيل، وعدم حصرها بالشؤون الصناعية، حيث بالامكان افتتاح مكاتب تجارية فيها تبدأ أعمالها على نطاق صغير وتتوسع اعتمادا على ماتقدمه ادارة المنطقة الحرة من تسهيلات.

– بدأت ادارة المنطقة الحرة في الفجيرة خدمة جديدة خلال العام تتمثل في تأمين الرخص التجارية وتأشيرات الدخول لموظفي وعمال المنشآت القائمة فيها.

– تحولت امارة الشارقة بأكملها الى منطقة حرة حيث تتيح للمستثمرين التحرك بحرية مطلقة في التعامل التجاري دون أي قيود أو اشتراطات، وعدم وجود أي نوع من أنواع الضرائب، سواء كانت ضرائب انتاج مباشرة، أو أية ضرائب على الدخل، أو أية ضرائب غير مباشرة، وتوفير عملية التخزين التي تتيح للمستثمر أن يقوم بتخزين بضائعه بالمجان في مخازن الموانيء لفترة تصل الى أكثر من شهرين، ومن بين التسهيلات الأخرى التي توفرها الامارة اقامة منطقة صناعية مستقلة تشكل ٤٠٪ من المساحة الكلية لامارة الشارقة، ومنح المستثمرين أراض في هذه المنطقة الصناعية مقابل قيمة ايجارية رمزية ولآجال طويلة، ودعم المشروعات الاستثمارية بتوفير الطاقة الكهربائية والماء بأسعار تقل بنسبة ٧٠٪ عن تكلفتها الأساسية، كما تتمتع المنطقة الصناعية بوجود شبكة من الطرق الحديثة الواسعة تربطها بالموانيء البحرية والجوية.

وقائع وأحداث أخرى :

– قدر حجم التعامل في سوق العقارات بالدولة خلال العام بأكثر من ٤ مليارات درهم وتشهد امارات أبو ظبي ودبي والشارقة نشاطا مكثفا في البناء.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٢ على بروتوكول انشاء لجنة التجارة والأعمال الايطالية الاماراتية بين كل من اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الايطالية، بهدف ايجاد تعاون اقتصادي وثيق بين الشركات والمؤسسات العامة في كلا البلدين.

– أصدرت غرفة تجارة وصناعة دبي الدليل التجاري لعام ١٩٩٢ في طبعتين احداهما عربية والأخرى انجليزية في حوالي ألف صفحة من القطع الكبير، شملتا معلومات كافية عن القوانين والأنظمة ومعلومات عن حوالي ١٩ ألف مؤسسة عضو في غرفة تجارة وصناعة دبي.

– كما أصدرت غرفة تجارة وصناعة دبي الطبعة الرابعة من دليل دبي الصناعي لعام ١٩٩٣ باللغتين العربية والانجليزية، ويحتوى الدليل على معلومات تفصيلية عن قوائم بأنواع السلع والبضائع القابلة للتصدير مصنفة في أكثر من ٣٣٠ فئة وفقا لمعايير التصنيف الدولية.

– بدأت دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام بتطبيق نظام الصفقات المتبادلة، ويتعين بموجبه على الشركات الأجنبية التي تتعاقد معها دولة الامارات باعادة استثمار ما نسبته ٦٠٪ من قيمة عقود المشتريات العسكرية كمرحلة أولى في مرحلة تالية محليا، وذلك بالنسبة للعقود التي لاتقل قيمتها عن ٣٥ مليون دولار.

– ووفق الخطوط العريضة التي تضمنتها الأنظمة والتعليمات الخاصة بالبرنامج السابق، فإن هدفه يتلخص بايجاد

فرص عمل للمواطنين بدولة الامارات، والحصول على التكنولوجيا المناسبة من المصادر الأجنبية لاستخدامها في الصناعة المحلية، ولايجاد مناخ اقتصادي يفضي الى تحقيق نمو واستقرار حقيقيين.

– أعتمد وزير العمل والشؤون الاجتماعية دليل اجراءات اصدار رخص العمل لفئات المستثمر والمهني والحرفي وفقا للنظام الصادر بهذا الخصوص، كما أصدر وكيل وزارة العمل تعميما بالعمل بالدليل بديواني الوزارة في أبو ظبي ودبي ومكاتب العمل بالامارات واعتماد نموذج تقديم طلبات المستثمرين والمهنيين والحرفيين الصادر عن الوزير، وأشار التعميم الى أنه في حالة ظهور حالات غير واردة في الدليل فعلى لجان المتابعة النظر والبت في الأمر على ضوء قرار التنظيم، فإذا تعذر ذلك يجوز أن ترفع اللجنة الأمر الى وزير العمل.

– أعلنت وزارة التخطيط أن عدد سكان الامارات بلغ في نهاية هذا العام حوالي ٢ر٠١١ مليون نسمة، مقابل ١ر٩٠٨ مليون نسمة في عام ١٩٩١، ١ر٨٤٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٠، فيما ارتفع عدد العاملين فيها في نهاية العام الى نحو ٥ر٧٣٣ ألف عامل مقابل ٩ر٧١٧ ألف عامل في العام السابق.

– وافقت لجنة المتابعة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اجتماعها بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٠ على تعديل أوضاع المقيمين في الدولة على كفالة ذويهم وغير مصرح لهم بالعمل بمنحهم تأشيرة عمل في حالة حصولهم على فرصة عمل جادة.

– ومن جهة أخرى أكد وزير العمل والشوون الاجتماعية على ضرورة التزام الشركات التي يسند اليها تنفيذ أحد المشروعات الحكومية، الرسم البياني الذي يحدد عدد العمال اللازمين لتنفيذ المشروع وفقا لمراحل التنفيذ المختلفة مع طلب التأشيرة الجماعية، وبذلك يمكن انجاز معاملات التأشيرات الجماعية خلال أسبوع واحد فقط.

– أعتمدت حكومة امارة أبو ظبي مخططات مشروع جزيرة اللؤلؤ الترفيهية التي ستقام على أرض تبلغ مساحتها عشرة كيلو مترات مربعة بتكلفة تصل الى ٥ر٢ مليار دولار، تضم الفنادق والمطاعم والأبراج والحدائق المغلقة والهضاب المليئة بالأشجار والبساتين والحيوانات والطيور النادرة ومراكز للتسلية للكبار والصغار ومراكز للأحياء المائية والبيئية مما يتيح لها استقطاب حوالي مليوني زائر كل عام وذلك في خطوة لتطوير السياحة في البلاد.

– تقرر خلال العام تخصيص ٥ر١ مليار دولار أمريكي للانفاق على مشاريع توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وتحلية وتوزيع مياه الشرب بالامارات الشمالية.

أحداث سياسية :

– استضافت دولة الامارات في شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ القمة الخليجية الثالثة عشرة، وأصبحت الرئيسة للدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– توصلت اللجنة العليا المشتركة بين سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة الى نقاط تفاهم جديدة بشأن جوانب مهمة في العلاقات الثنائية، وقد شكلت اللجنة العليا لجانا فرعية تختص كل لجنة منها بأحد جوانب التعاون الأمني والسياسي والعسكري والاقتصادي بين الدولتين.

– رفعت دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما الى درجة سفراء، كما قررتا بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥ اعتماد البطاقة الشخصية كوثيقة مرور معتمدة لمواطني البلدين عبر جميع المنافذ البرية والبحرية والجوية، وهذا هو الاجراء الأول من نوعه الذي يتخذ بين دولتين من أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– استقبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام عددا كبيرا من الملوك والأمراء والرؤساء والوفود السياسية من الدول العربية والأجنبية، وتم خلال مقابلته لهم استعراض مختلف الأوضاع

العربيةوالدولية.

– أكدت دولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٩٢/١٠/١ حرصها على تسوية النزاع مع ايران حول جزر طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى بالوسائل السلمية، طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

القروض :

– تم التوقيع في دمشق على اتفاقيتين خاصتين بقرضين لتمويل مشروعين هامين في الجمهورية العربية السورية يقدم بموجبها صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي والاجتماعي قرضين قيمتهما نحو ٩١٠ مليون درهم أي نحو ٢٤٨ مليون دولار لمدة ٢٠ سنة منها خمس سنوات سماح.

٤٠٢ فرص الاستثمار :

١٠٤٠٢ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تتمثل أهم فرص الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة فيما يلي:

– الصناعات البتروكيماوية المعتمدة على مشتقات الغاز الطبيعي كمصدر للمادة الخام والطاقة.

– الصناعات المكملة للصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي.

– الصناعات الغذائية لامتصاص الفائض من الانتاج النباتي والحيواني والسمكي.

– الصناعات التصديرية في جبل علي.

– شركات خدمات وشركات مالية مكملة للصناعات التصديرية في منطقة جبل علي.

٢٠٤٠٢ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها، غير أن المصادر المطلعة بدولة الامارات العربية المتحدة تشير الى أنه يتوفر لدى المؤسسة العامة للصناعة بأبو ظبي عدد من دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية لمشاريع صناعية في المجالات التالية:

– تصنيع التمور.

– انتاج البسكويت.

– علف السمك.

– ورق المحارم.

– انتاج السدادات.

– السخانات الشمسية.

– الفنيل أستير.

– سحب الأسلاك.

– الجبس.

– أجهزة انذار الحرائق.

– صناديق الكرتون للتعبئة.

– الطابوق الاسمنتي الخفيف.

- بطاريات السيارات.
- زيت الطعام.
- الأمونيا.
- معدات لوازم المباني (الأبواب، الأقفال، وغيرها).
- حقائب السفر.
- تجميع الثلاجات والطباخات.

٥٠٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نـــوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف درهم اماراتي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف درهم اماراتي)
٣٠٩	تجارة،	١٩٩٢	٥٤٦٩٣١	سعوديون	٢٥٣٩١
	مقاولات،			كويتيون	١١٥٩٩
	صناعة،			قطريون	٧٦٢٤
	زراعة،			بحرينيون	٤٩٧٨
	نقل،			لبنانيون	٣٧٦٣
	خدمات،			عمانيون	٣٢٩٠
	سياحة،			سوريون	٣١٠٦
				أردنيون	٢٢٨٨
				مصريون	٩١١
				فلسطينيون	٨٩١
				مغاربة	٥٠٠
				صوماليون	٥٠٠
				عراقيون	١٩٩
				سودانيون	١٥٠

(٣)
تقرير مناخ الاستثمـار
في دولة البحرين
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة البحرين
لعام ١٩٩٢

اتسم العام بجملة من الوقائع والأحداث العامة على الصعيدين السياسي والأقتصادي، كان أهمها على المستوى السياسي، الاعلان عن تشكيل مجلس الشورى، وعلى الصعيد الأقتصادي، حقق العام نتائج ملحوظة في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبدأ بنك التنمية البحريني نشاطه التمويلي للمشروعات التنموية، وتم الاعلان عن حوافز استثمارية جديدة اشتملت على عدد من الاعفاءات والحوافز المالية الضرورية لجذب الاستثمارات الجديدة، اضافة الى اهتمام الحكومة الملحوظ في التخصيص، وتعظيم دور القطاع الخاص.
وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٣ تشريعات واجراءات حكومية:

صدر خلال هذا العام العديد من التشريعات وأتخذ العديد من الاجراءات الحكومية التي تنظم اوجه مختلفة من النشاط الاقتصادي، وفيما يلي موجز بأهمها:

– في قطاع الكهرباء والماء أصدر وزير الاشغال والكهرباء والماء قراره رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد تعرفة الكهرباء والماء، وذلك بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢١ وقد حدد القرار شرائح التعرفة المختلفة للاستهلاك المنزلي وغير المنزلي، كما حدد تعرفة مياه التحلية بالاضافة الى تعرفة المياه الجوفية.

– وفي اطار تنظيم الأحكام المتعلقة بالمواصفات القياسية صدرت قرارات وزير التجارة والزراعة ذات الأرقام ٢و٤ لسنة ١٩٩٢ في شأن اعتماد مواصفات قياسية خليجية كمواصفات وطنية، وقد أعتبر القرار المواصفات القياسية الخليجية الصادرة من هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمرفقة به، بمثابة مواصفات وطنية.

كما صدر المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ بتحديد اختصاص جهاز المواصفات والمقاييس وذلك في وضع وتعديل ونشر المواصفات القياسية الوطنية والتوصية باعتماد المواصفات القياسية الخليجية والعربية والدولية لتكون مواصفات قياسية وطنية.

– أما فيما يتعلق بالميزانية العامة للدولة فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ والمرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بفتح اعتمادات اضافية بمبالغ مختلفة، وقد تم توزيعها على مختلف بنود الميزانية العامة.

– أما فيما يخص قطاع التجارة فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل المادة ١٢٩ من قانون الشركات التجارية، ويجيز التعديل لشركات، باستثناء الشركات المقفلة وتلك التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تقل عن ٥١٪، الاقتراض عن طريق اصدار سندات قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة، وذلك عن طريق دعوة الجمهور للاكتتاب العام، كما يقضي المرسوم بالقانون بأن يكون اصدار السندات بالدينار البحريني أو بعملات أجنبية متي وافق وزير التجارة والزراعة ومؤسسة نقد البحرين على ذلك، ومن ناحية أخرى ترك أمر تحديد القيمة الاجمالية للقرض لهاتين الجهتين وفقا لاحتياجات الشركة مع مراعاة قيمة القرض المطلوب بالنسبة لرأس المال الصادر، كما يجيز المرسوم للشركات اصدار سندات تفضيل وفقا للشروط التي يضعها الوزير بالتنسيق مع المؤسسة. استثناء من كل ماتقدم يخضع المرسوم المؤسسات المصرفية في اصدار سنداتها للتراخيص الصادرة بانشائها.

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٣ صدر المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بتعديل المادة ٨١ من قانون التجارة الصادر سنة

١٩٨٧ ويقضي التعديل بأن تستحق فوائد التأخير عن الوفاء بالديون التجارية بمجرد حلول آجالها، كما يحظر ان يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من مبلغ الدين الذي حسبت عليه وذلك فيما يتعلق بالديون التي لا تتجاوز فترة سدادها سبع سنوات مع اعتبار أي اتفاق على خلاف ذلك باطلا، غير ان هذا الحكم لايسري على فوائد الديون المستحقة عن المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية، ومن ناحية أخرى اعطى المرسوم للدائن الحق في المطالبة بتعويض تكميلي يضاف الى فوائد التأخير دون حاجة الى اثبات ان الضرر الذي يجاوز هذه الفوائد قد تسبب فيه المدين بغش أو خطأ جسيم.

كما صدر قرار وزير التجارة والزراعة رئيس مجلس ادارة سوق البحرين للأوراق المالية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل لجنة التحكيم في السوق وخولها الاختصاص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالمعاملات التي تتم في السوق.

وصدر كذلك قرار الوزير رئيس مجلس ادارة السوق رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل مجلس التأديب في السوق واناط به الاختصاص بالفصل فيما يقع من مخالفات لأحكام قانون السوق ولائحته الداخلية والقرارات والتعليمات المنظمة له بالاضافة الى الفصل في المخالفات التي تمس حسن سير العمل والنظام فيه.

واصدر الوزير رئيس مجلس ادارة السوق القرار رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل مجلس التأديب الاستئنافي بالسوق، وأسند له الاختصاص بنظر الطعون التي ترفع اليه.

كما صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد متطلبات نشرة اصدار الأوراق المالية للشركات المساهمة، وقد اوجب هذا القرار على مؤسسي الشركات المساهمة قبل طرح اسهمها للاكتتاب العام بهدف التأسيس والشركات المساهمة القائمة التي ترغب في زيادة رأسمالها أو تحويل جزء منه الى الاكتتاب العام أو تغيير شكلها القانوني وطرح أسهمها للاكتتاب العام، أوجب تقديم طلب لسوق البحرين للأوراق المالية.

وبتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٩ صدر قرار رئيس مجلس ادارة السوق رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ بتحديد عمولة الدلالين في سوق البحرين للأوراق المالية، بالتفصيل الوارد في القرار.

كما صدر المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن الوكالة التجارية بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ متضمنا نصوصا عامة تتعلق بالتعريف بعقد الوكالة ومحتوياته، وحظرا على الاستعانة بخدمات أكثر من وكيل واحد في منطقة نشاط معينة لنفس الأعمال التجارية التي تشملها الوكالة، كما خول المرسوم وزير التجارة والزراعة الحق في تحديد فئات العمولة التي يستحقها الوكيل بشرط ألا تزيد على ٥٪ من الثمن عن قطع الغيار التي تستورد من قبل الغير بقصد الاتجار ولا يكون مصدرها الموكل نفسه، واوجب المرسوم قيد الوكالة التجارية وتعديلاتها في سجل الوكالات وبين شروط ذلك العقد والتي من أهمها شرط ان يكون طالب القيد بحرينيا وكذلك وضح شروط واوضاع نقل الوكالة للغير وواجبات الوكلاء.

– وفيما يخص قطاع السياحة فقد صدر قرار وزير الاعلام رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٧ بتقرير بعض الشروط الواجب توافرها لترخيص الشركات ومكاتب النقل السياحي بمزاولة أعمالها، وقد أوجب القرار على تلك الشركات والمكاتب ان تحصل على موافقة ادارة السياحة والآثار على وسائل النقل التي تستخدمها.

– وفيما يخص قطاع العمل والوظيفة العامة فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤ بزيادة الحد الأدنى للمعاشات.

– أما فيما يتعلق بالصيد البحرى فقد صدر قرار وزير التجارة والزراعة رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بحظر صيد الربيان داخل الحدود البحرية اعتبارا من تاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ وحتى تاريخ افتتاح موسم الصيد لعام ١٩٩٣/٩٢.

٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير مركز السلمانية الطبي بين حكومة دولة البحرين والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الموقعة في دولة البحرين بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٩١.

– كما تم في نفس التاريخ المصادقة على اتفاقية قرض آخر مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تطوير الطرق في البحرين.

٢٠٢٠٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٠ الاعلان عن موافقة البحرين على الانضمام الى اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة المؤرخة في ١٩٤٧/١١/٢١.

– كما تم في نفس التاريخ الاعلان عن موافقة البحرين على الانضمام الى اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة المؤرخة في ١٩٤٦/٢/١٣، والى اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المبرمة في ١٩٦٣/٤/٢٢.

– تم التوقيع والمصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الموقعة في مدينة بازل بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ على البروتوكولات الاضافية المعدلة لاتفاقية توحيد بعض القواعد المتعلقة بالنقل الدولي عن طريق الجو.

– انضمت البحرين بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ الى اتفاقية المنظمة الدولية لتوصيف المياه (الهيدروغرافيا) لعام ١٩٦٧.

٣٠٣ وقائع وأحداث :

شهد عام ١٩٩٢ عددا من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها:

الميزانية العامة للدولة :

– قدرت ايرادات الدولة في ميزانية السنة المالية ١٩٩٢ بمبلغ ٤٩٨ مليون دينار بحريني*، كما قدرت المصروفات العامة بمبلغ ٦٢٣ ميلون دينار بحريني، أي بعجز ١٢٥ مليون دينار بحريني، سيتم تغطيته بالاقتراض.

فى القطاع المالي والمصرفي :

– بدأت مؤسسة نقد البحرين في وضع الخطوط العريضة لخطة ترمي الى حماية الودائع المصرفية بالبنوك الوطنية تضم حدودا دنيا وقصوى، لقيمة الودائع التي سيتم حمايتها وتعويض المتضررين اذا تعرض المصرف لتآكل في رأسماله أو موجوداته أو لهزة مالية عنيفة، ومن بين الخيارات التي طرحت في هذا الشأن، انشاء مؤسسة لحماية ودائع المتعاملين، تقوم المصارف بامتلاكها.

– اعلنت مؤسسة نقد البحرين انها استكملت الاستعدادت اللازمة لاصدار عملات ورقية ومسكوكات معدنية جديدة بمختلف الفئات المطروحة في التداول، بما يلبى حاجة التداول النقدي الحالي وهو نحو ١١٠ ملايين دينار، ومن

---

* الدينار البحريني يعادل ٢٫٦٩٥ دولار أمريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

المقرر سحب العملات القديمة المتداولة في السوق بشكل تدريجي على مدى ٣ سنوات.

– قررت شركة الخدمات المالية العربية في اجتماع غير عادي لجمعيتها العمومية عقد في يوم ١٩٩٢/٥/٢١ زيادة رأسمالها المصرح به من ٥٠ الى ١٠٠ مليون دولار امريكي، ورأسمالها المدفوع من ٣٠ الى ٦٠ مليون دولار أمريكي.

– نظم بنك البحرين للتنمية بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٢ أول ندوة له حول دور البنك في دعم المشاريع الفردية والصغيرة والمتوسطة في البحرين، وتبين من الندوة ان البنك يشترط في تمويلاته الميسرة الا تقل نسبة القوى العاملة البحرينية في الشركات والمؤسسات المستفيدة من هذه التمويلات عن ٣٠٪ من العمالة الكلية فيها، على ان ترتفع هذه النسبة تدريجيا لتصل الى ٦٠٪، بعد مضي ٥ سنوات.

– استمرت مؤسسة نقد البحرين في اصدار اذونات الخزانة الاسبوعية نيابة عن حكومة دولة البحرين لفترة استحقاق قدرها ٩١ يوما، وقد كانت قيمة الاصدار الاسبوعي ٨ ملايين دينار تم زيادته بعد ذلك الى ٩ ملايين دينار في ١٩٩٢/٥/٢٠ وفي ١٩٩٢/٨/١٩ تم رفعه الى ١٠ ملايين دينار، وبلغت جملة الاصدارات ١٩٩٢/١١/١١ مبلغ ٤٠٧ ملايين دينار، كما أصدرت مؤسسة نقد البحرين ابتداء من تاريخ ١٩٩٢/٦/٦ ست اصدارات شهرية جديدة لاذونات خزانة بمبلغ ٥ ملايين دينار لكل اصدار.

– أصدرت مؤسسة نقد البحرين نيابة عن حكومة البحرين الأصدار العاشر لسندات التنمية الحكومية بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ بمبلغ ٤٠ مليون دينار لفترة استحقاق سبع سنوات، وبسعر فائدة قدرها ٥ر٦٪ ، وقد شاركت البنوك التجارية وبعض المؤسسات شبه الحكومية والشركات في تغطية هذا الاصدار.

– سجل المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية في نهاية يونيو / حزيران ١٩٩٢ زيادة بلغت ١ر١٢ مليون دينار، ليصل الى ٧ر٢٥٩٨ مليون دينار مقابل ٦ر٢٥٨٦ مليون دينار في نهاية ١٩٩١، أي بزيادة ٥ر٠٪.

– وبلغ مجموع الحسابات ذات المقابل ٥٦١ مليون دينار في نهاية يونيو/ حزيران ١٩٩٢، مقابل ٣ر٥٧١ مليون دينار في نهاية ١٩٩١، مسجلة انخفاضا قدره ٣ر١٠ مليون أي بنسبة ٨ر١٪.

– وبلغ بذلك المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية بدون الحسابات ذات المقابل، ٧ر٢٠٣٧ مليون دينار مقابل ٣ر٢٠١٥ مليون دينار في نهاية ١٩٩١، محققا بذلك زيادة قدرها ٤ر٢٢ مليون دينار، أو بنسبة ١ر١٪.

– وبلغ مجموع ودائع القطاع الخاص ٤ر١٠٤٩ مليون دينار مقابل ٧ر١٠٢٢ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩١، محققا زيادة قدرها ٧ر٢٦ مليون دينار، أو بنسبة ٦ر٢٪، حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب بمقدار ٢٩ مليون دينار، بينما انخفضت ودائع الاجل والتوفير بمقدار ٣ر٢ مليون دينار.

– كذلك بلغت الودائع بالدينار البحريني ٧ر١٦٥١ مليون دينار مقابل ٥ر٦٠٥ مليون دينار، أي بزيادة قدرها ٢ر٤٦ مليون دينار أو بنسبه ٦ر٧٪.

– أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغت ٧ر٣٩٧ مليون دينار مقابل ٢ر٤١٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩١ منخفضة بمقدار ٥ر١٩ مليون دينار أو بنسبة ٧ر٤٪.

– وبلغ مجموع ودائع القطاع العام ٩ر٤٣٠ مليون دينار بنهاية شهر يونيو / حزيران ١٩٩٢ مقابل ٤٦١ مليون في نهاية ١٩٩١، مسجلا بذلك انخفاضا قدره ١ر٣٠ مليون دينار، اي بنسبة ٥ر٦٪، حيث بلغت الودائع بالدينار البحريني ٥ر١٧٦ مليون دينار، مقابل ٧ر١٨٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩١، اي بانخفاض قدره ٢ر١١ مليون دينار او بنسبة ٦٪.

– بينما بلغت الودائع بالعملات الأجنبية ٤ر٢٥٤ مليون دينار، مقابل ٣ر٢٧٣ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩١، مسجلة بذلك انخفاضا قدره ٩ر١٨ مليون دينار أو بنسبة ٩ر٦٪.

– وشهدت الوحدات المصرفية الخارجية ازدهارا ملحوظا في نشاطها خلال عام ١٩٩٢ مما يدل على استردادها لعافيتها وتخطيها عقبات مابعد الحرب التي واكبتها اثناء عام ١٩٩١، حيث بلغ اجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية والبالغ عددها ٤٥ مصرفا عاملا ٣ر٦٠ بليون دولار بنهاية يونيو/ حزيران ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٩ر٦ بليون دولار، عما كانت عليه بنهاية عام ١٩٩١ أو بنسبة ٩ر١٢٪.

ويشير تحليل معاملات الوحدات المصرفية الخارجية الى ان القروض للعملاء من غير البنوك شكلت ١ر١٨٪ من اجمالي الموجودات، بينما شكلت الودائع ٣ر٢٨٪ من اجمالي المطلوبات، وبلغت مطلوبات البلدان العربية ٧ر٣١ بليون دولار (٦ر٥٢٪ من المجموع الكلي)، بينما بلغت القروض التي منحت للبلدان العربية ٥ر٢٢ بليون دولار (٣ر٣٧٪ من المجموع الكلي).

– وبلغ مجموع الودائع من أوروبا الغربية ٧ر٩ بليون دولار، أي ١ر١٦٪ من المجموع الكلي، بينما بلغت القروض التي استلمتها اوروبا الغربية ٥ر١٣ بليون دولار، اي ٤ر٢٢٪ من المجموع الكلي، أما مراكز سوق الاوفشور فقد حصلت على ٥ر٤ بليون دولار، أي ٤ر٧٪ من مجموع المطلوبات و٧ر٤ بليون دولار، أي ٨ر٧٪ من مجموع الموجودات.

– وشكلت العملات الخليجية ٤ر٧٪ من مجموع الموجودات و٤ر٩٪ من مجموع المطلوبات بينما بلغت حصة الدولار الامريكي ٧٩٪ من مجموع الموجودات و٥ر٧٥٪ من مجموع المطلوبات، أما العملات الأخرى فقد حصلت على ٦ر١٣٪ من مجموع الموجودات و ١ر١٥٪ من مجموع المطلوبات.

– وفي خطوة تهدف لتطوير البحرين كمركز مالي دولي انتهت مؤسسة نقد البحرين خلال هذا العام من وضع نظام ودائع متكامل لعمل المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تصدرها أو تؤسسها المؤسسات المصرفية والمالية بالبحرين.

– أظهر مسح اجرته مؤسسة نقد البحرين في نهاية العام على حجم تعامل القطاع المصرفي في البحرين في مجال القطع الأجنبي وفقا لتوصيات مصرف التسويات الدولية ان ١ر٨٪ من اجمالي معاملات القطاع المصرفي كانت مع عملاء من خارج البحرين، و١٪ مع عملاء مقيمين داخل البحرين، أما باقي المعاملات والبالغة ٩ر٩٠٪ فقد تمت بين البنوك، أما بشكل مباشر أو عن طريق السماسرة الماليين.

سوق الأوراق المالية (البورصة) :

– بدأ سوق البحرين للأوراق المالية اعتبارا من يوم ١٩٩٢/٥/١٨ بنشر المعلومات الخاصة بمركز التداول اليومي ومؤشر البحرين على نطاق عالمي من خلال تزويد محطة تلفزيون الشرق الأوسط (ام بي سي) ومحطة تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) بهذه المعلومات وذلك لتوصيل نتائج التداول في سوق البحرين للأوراق المالية الى المستثمر العالمي بشكل يومي.

– تميزت حركة تداول الأسهم في سوق البحرين للأوراق المالية خلال الشهور التسعة الأولى من العام، بالأرتفاع من حيث قيمة وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المتممة، مقارنة مع الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩١، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة ٦٧٨ر١٥١ر٤١ دينارا مقارنة مع ٨٣٤ر١٨٣ر٢١ دينارا للشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩١، بارتفاع نسبته ٢٦ر٩٤٪، وبلغت كمية الاسهم المتداولة ٨٩٧ر٠٨٤ر١١٥ سهماً مقارنة مع ٤٥٤ر٩٣٢ر٣٦ سهما للشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩١ بارتفاع نسبته ٦١ر٢١١٪ وبلغ عدد الصفقات المتممة ٧٩٤ ٣ صفقة مقارنة مع ٢٥٨٧ صفقة للشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩١ بارتفاع نسبتة ٦٦ر٤٦٪.

– وبمقارنة نشاط حركة التداول في السوق خلال الربع الثالث من العام الحالي ١٩٩٢ مع حركة التداول خلال

الربع الثاني من العام نفسه أي للفترة من ١٩٩٢/٤/١ حتى ١٩٩٢/٦/٣٠ نجد ان كمية وقيمة الاسهم المتداولة قد حققت ارتفاعا بلغت نسبتة على التوالي ٥٨ر٠٩٪، ٥ر٧٠٪، وبانخفاض في عدد الصفقات المتممة بنسبة ٦٨ر١٢٪ عما كانت عليه في الربع الثاني من عام ١٩٩٢.

– واشار التقرير الفصلي الصادر عن البورصة الى انه باستعراض نشاط حركة التداول فيما يتعلق بالقطاعات المختلفة خلال الفترة المذكورة تبين ان قطاع الخدمات قد احتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الأسهم المتداولة اذ بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٦١٠ر٢٠٩ر١٥ دنانير بنسبة مقدارها ٠ر٣٧٪ من اجمالي قيمة الاسهم لجميع القطاعات، وبلغت كمية اسهمه المتداولة ٠٦٢ر٤٣٨ر٣٧ سهما بنسبة ٥ر٣٢٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة لجميع القطاعات.

– وجاء قطاع البنوك التجارية في المرتبة الثانية من حيث قيمة الاسهم المتداولة حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٣٤٠ر٧٧٦ر١١ دينارا بنسبة مقدارها ٦ر٢٨٪ من اجمالي قيمة الاسهم لجميع القطاعات، وبلغت كمية اسهمه المتداولة ٩٢٦ر٤٢٠ر٣٨ سهما بنسبة ٤ر٣٣٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة.

– اما المرتبة الثالثة من حيث قيمة الاسهم المتداولة فقد احتلها قطاع البنوك والشركات الاستثمارية حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ١٤٥ر٩٦٤ر١٠ دينارا بنسبة مقدارها ٦ر٢٦٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة، وبلغت كمية اسهمه المتداولة ١٢٠ر٨٠٢ر٣٣ سهما بنسبة ٤ر٢٩٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة.

– أما قطاع الفنادق فقد احتل المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٢٩١ر٣٣٣ر٢ دينارا بنسبة ٧ر٥٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة، وبلغت كمية اسهمه المتداولة ٨٦٠ر٧٣٤ر٢ سهما بنسبة ٤ر٢٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة في السوق.

– وجاء قطاع التأمين في المرتبة الخامسة حيث بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٧٠٤ر٤٧٩ دينارا بنسبة ٢ر١٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة، وبلغت كمية اسهمه المتداولة ٩٢٩ر٢٧٥ر٢ سهما بنسبة ٠ر٢٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة لجميع القطاعات.

– واحتل قطاع الصناعة المرتبة السادسة والأخيرة من حيث قيمة الأسهم المتداولة، اذ بلغت قيمة اسهمه المتداولة ٥٨٨ر٣٨٨ دينارا بنسبة ٩ر٠٪ من اجمالي قيمة الاسهم المتداولة وبلغت كمية اسهمه المتداولة ٠٠٠ر٤١٣ سهما بنسبة ٤ر٠٪ من اجمالي كمية الاسهم المتداولة في السوق خلال الفترة.

– امتد نشاط حركة التداول في السوق خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي ١٩٩٢ الى ١٨٧ يوم عمل، وبلغ المتوسط اليومي لاجمالي كمية الاسهم المتداولة ٤٢٧ر٦١٥ سهما، مقارنة مع ٩٢٦ر٢٠٢ سهما للشهور التسعة الأولى من العام السابق ١٩٩١، بارتفاع نسبته ٢٨ر٢٠٣٪، وبلغ المتوسط اليومي لاجمالي قيمة الاسهم المتداولة ٠٦٢ر٢٢٠ دينارا، مقارنة مع ٣٩٥ر١١٦ دينارا للشهور التسعة الأولى من العام السابق ١٩٩١، بارتفاع نسبته ٠٦ر٨٩٪، أما المتوسط اليومي لعدد الصفقات فقد بلغ ٢٠ صفقة متممة لليوم الواحد مقارنة مع ١٤ صفقة متممة بارتفاع نسبته ٨٦ر٤٢٪ عما كانت عليه في الشهور التسعة الأولى من العام السابق ١٩٩١.

– بلغ عدد الشركات التي تم التداول باسهمها خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٢٦ شركة من مجموع الشركات المسجلة في السوق والبالغ عددها ٣٠ شركة، بنسبة تصل الى ٨٧٪، وقد شملت خمس شركات من قطاع البنوك التجارية، وخمس شركات من قطاع البنوك والشركات الاستثمارية، وثلاث شركات من قطاع التأمين، وسبع شركات من قطاع الخدمات، وثلاث شركات من قطاع الصناعة، وثلاث شركات من قطاع الفنادق.

وفي مجال النفط والغاز :

- بلغ انتاج النفط الخام خلال العام حوالي ١٥ر١٢٣ر٢٠٧ برميلا امريكيا بمعدل ٤١ر٤٢٣ برميلا يوميا.
- وبلغ معدل انتاج الغاز الطبيعي ما مقداره ٧٠١ الف قدم مكعب يوميا، مقارنة بنحو ٦١٢ ألف قدم مكعب في عام ١٩٩١، بفارق ٨٩ ألف قدم مكعب يوميا أي بنسبة زيادة ١٤ر٥٪.
- كما بلغ معدل انتاج الغاز المتخلف من مصنع الغاز والعائد لشركة غاز البحرين الوطنية (بنا غاز) حوالي ٢١٢ الف قدم مكعب يوميا، مقارنة بنحو ١٧٩ ألف قدم مكعب يوميا في عام ١٩٩١، محققا زيادة ١٨٪ أي بزيادة يومية بلغت حوالي ٢٣ ألف قدم مكعب يوميا.
- وبلغ معدل انتاج سوائل الغاز والمكثفات خلال النصف الأول من العام حوالي ١٢ر٧٨٧ برميلا يوميا، وبمقارنته بنفس الفترة من عام ١٩٩١ (حيث بلغ حوالي ٩ر٩٣٤ برميلا يوميا) نجد انه قد سجل زيادة قدرها ٢ر٨٥٣ برميلا يوميا، بنسبة ٢٨ر٧٪.
- وبلغ معدل انتاج المصفاة من المنتجات البترولية المكررة خلال النصف الأول من العام حوالي ٢٥٦ ألف برميل يوميا، بزيادة عن نفس الفترة من عام ١٩٩١ بمقدار ٤ ألف برميل يوميا أي بنسبة ١ر٦٪.
- وبلغ المعدل اليومي لواردات النفط الخام خلال النصف الأول من العام حوالي ٢٢١ ألف برميل يوميا مسجلا بذلك زيادة قدرها ٩ آلاف برميل يوميا، بنسبة ٤٪ عن معدلات عام ١٩٩١.
- كما بلغ المعدل اليومي لصادرات المشتقات النفطية حوالي ٢٥٧ر٩٧٤ برميلاً، وسجل بمقارنته بنفس الفترة من عام ١٩٩١ (حيث بلغ حوالي ٢٤٥ر٣٠٤ برميل يوميا) زيادة قدرها ١٢ر٦٧٠ برميلا يوميا بنسبة ٥٪ تقريبا.
- وبلغ معدل صادرات سوائل الغاز المصاحب خلال النصف الأول من العام حوالي ١١ر٨٨١ برميلا يوميا، وسجل بمقارنته بنفس الفترة من عام ١٩٩١، زيادة قدرها ٢ر٤٠٤ برميلا بنسبة ٢٠٪، وتعزى هذه الزيادة الى انتاج مشروع التوسعة لمصنع الغاز المصاحب التابع لشركة (بنا غاز).
- افتتح يوم ١٩٩٢/٦/٢ متحف دار النفط والذي تم بناؤه على أول بئر منتجة للنفط تم اكتشافها في البلاد احتفالا بمرور ٦٠ عاما على اكتشاف النفط في البحرين، وتم ذلك بحضور رؤساء الشركات التي كان لها دور في اكتشاف الحقل، ورؤساء شركة نفط البحرين على مدى الستين عاما الماضية.
- أكد الرئيس التنفيذي لشركة نفط البحرين الوطنية ان ١٥ مليون دولار أمريكي سوف يتم انفاقها لحفر ٤٥ بئر نفط ضحلة على مدى العامين القادمين، في محاولة لاستخراج مزيد من النفط من احتياطياتها المتناقصة، ومن المقرر ان يبدأ الحفر حتى عمق ثلاثة آلاف قدم.
- أعلنت شركة نفط البحرين خلال العام للمرة الأولى عن امكانية استخدام وسائل زيادة استخراج النفط في البحرين كالحفر الأفقي والحقن بثاني أوكسيد الكربون والحقن بالماء، خاصة وان مصادر الشركة قد أكدت أن البحرين قد انتجت خلال الستين عاما الماضية ما نسبته ٢٠٪ فقط من مخزونها النفطي الذي قدر ما تبقى منه بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون برميل.

وفي مجال الصناعة :

- احتفلت شركة المطاحن البحرينية بمرور ٢٠ عاما على انشائها في ١٩٩٢/٣/٣ ويصادف ذلك موافقة الحكومة على مشروع توسعة طاقة الصوامع الخاصة بالشركة لأكثر من النصف.
- وقعت كل من شركة نفط البحرين الوطنية (بنوكو) وشركة الخليج للاستثمار الصناعي في نهاية فبراير / شباط ١٩٩٢ على اتفاقية لتزويد مصنع كريات الحديد بالغاز الطبيعي، تقوم بموجبها بنوكو بتشغيل وصيانة مرافق

وخطوط حمل الغاز الطبيعي المشتركة بين مصنع كريات الحديد ومصنع البتروكيماويات. وتجدر الاشارة الى ان هذه الاتفاقية هي اتفاقية بديلة لاتفاقية سابقة كانت بنوكو تزود بموجبها مصنع كريات الحديد بالغاز، والاتفاقية الجديدة تعكس انتقال ملكية هذا المصنع الى شركة الخليج للاستثمار الصناعي.

– بحثت وزارة التنمية والصناعة خلال العام أمر تنفيذ ٢٧٠ مشروعا صناعيا خلال السنوات الخمس القادمة، ومن المتوقع ان تستخلص من هذه المشاريع مابين ستين الى سبعين مشروعا صالحا للتنفيذ، وفي ندوة تشجيع الاستثمار الصناعي في البحرين التي عقدت يوم ١٩٩٢/٣/١ اعلن وزير التنمية والصناعة ان ما سيمكن تنفيذه من هذه المشروعات في السنوات الخمس القادمة يتراوح بين ٢٥و٣٠ مشروعا بمعدل ٥ الى ٦ مشروعات في العام.

– وقعت الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (أسري) في يوم ١٩٩٢/٢/١٢ عقدا مع شركة (جلال كوستين) لتنفيذ الأعمال الانشائية المدنية والبحرية والكهربائية اللازمة لمشروع توسعة أسري، وتثبيت الحوضين العائمين اللذين اشترتهما مؤخرا، وبلغت قيمة العقد ١١ر٤٧٥ر٠٠٠ دولار امريكي ويستغرق تنفيذه ٣٢ أسبوعا.

– بلغ انتاج مصنع شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات من الأمونيا والميثانول هذا العام ما مقداره ٥٩٤ر٦٤١ طنا متريا مقارنة بنحو ٨٢٣ر٧٣٧ طنا متريا لعام ١٩٩١.

– تواصل العمل خلال العام في تنفيذ التوسعة الجديدة لشركة المنيوم البحرين (البا) لتصبح طاقته الانتاجية ٤٦٠ ألف طن متري مع نهاية ١٩٩٢، مما يجعل مصنع البا أكبر مصهر في العالم خارج دولة روسيا، وقد تم في هذا الاطار افتتاح الخلايا الأولى لخط الصهر الرابع بالشركة بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٨ والذي تبلغ طاقته ٢٣٥ ألف طن متري سنويا، وكلفته ١ر٤٥ مليار دولار امريكي، كما تم في شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٢ افتتاح مشروع التوسعة الجديدة لصهر الالمنيوم حيث تم تشغيل جميع الخلايا الانتاجية حسب الجدول الزمني المقرر لذلك.

– أعلنت عدة شركات صناعية خلال العام عن اهتمامها باجراء توسعات في مصانعها منها شركة الدرفلة التي تعمل على زيادة انتاجها من ٦٥ ألف طن الى ١١٠ ألف طن في العام. وشركة بلكسكو التي بحثت خلال العام امكانية توسعة بطاقة ١٢ ألف طن في العام، وكذلك بحثت شركة ميدال للكابلات زيادة انتاجها من ٢٥ ألف طن الى ٥٠ ألف طن في العام، واستحداث تكنولوجيا متطورة لانتاج انابيب الالمنيوم من المعدن المذاب مباشرة.

– بدأت يوم ١٩٩٢/١٢/١١ الخطوات العلمية لتنفيذ مشروع مشتقات الكبريت المقرر انشائه في منطقة سترة الصناعية حيث اسهمت الشركات الخليجية المساهمة في المشروع وغطت بالكامل رأس المال المدفوع للمشروع والبالغ ٣ر٥ مليون دينار بحريني، وتشكلت لجنة تأسيسية من ٧ أعضاء يمثلون الشركات المساهمة لمتابعة التنفيذ، وتأسست شركة مساهمة بحرينية مقفلة باسم الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (ناسك) برأسمال مصرح به قدره ١٠ ملايين دينار بحريني.

– ذكر تقرير صادر عن ادارة التنمية الصناعية بوزارة التنمية والصناعة ان الادارة أصدرت ٣٧ ترخيصا صناعيا خلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩٢ في مختلف القطاعات الصناعية وفي مقدمتها قطاع الأغذية والمياه والالمنيوم والملابس الجاهزة كما أصدرت ٦ تراخيص بالدراسة اضافة الى ٩٦ ترخيصا بالموافقة المبدئية في شتي القطاعات.

– أبدت ١٢ شركة أوروبية في نهاية العام استعدادها للاستثمار الصناعي في مجال الصناعات التحويلية القائمة على منتج الالمنيوم، وقامت ادارة التنمية الصناعية في هذا الاطار باعداد برنامج لعام ١٩٩٣ سيتم التركيز فيه على ١٦ مشروعا في قطاع الالمنيوم، ويتم الاتصال بالشركات العالمية لدراسة هذه الأفكار المتاحة. وقد سبق لقسم صناعة الالمنيوم بوزارة التنمية والصناعة أن أعد دراسة شاملة واحصائية كاملة، عن استيراد وتصدير مختلف منتجات الالمنيوم للبحرين خلال السنوات الخمس الماضية.

– صرح وزير التنمية والصناعة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ ان البحرين سوف تشهد قريبا انشاء أو ل مركز من نوعه في المنطقة لاعداد الدراسات والبحوث من خلال تطوير استخدام الوسائل التكنولوجية، ومن المقرر أن يقوم المركز بمتابعة بحوث الالمنيوم على المستوى العالمي، ودراسة المنتجات الجديدة واستخداماتها كبدائل للمعادن الأخرى، وسوف يغطي عمل المركز جوانب عديدة في هذا القطاع من ضمنها انتاج قطع غيار السيارات وصناعة هياكل السيارات والطائرات.

– واصل بنك البحرين للتنمية جهوده في دعم القطاع الصناعي في البحرين حيث قدم حتى نهاية العام ٢٠ قرضا بلغ متوسط قيمة القرض ٥٠ ألف دينار بحريني، وأكبر قرض قدمه البنك حتى الآن لشركة (سكراب مولدز) البحرينية التي تعمل في مجال جمع وتحويل الخردة المعدنية وغير المعدنية وبلغ ١٠٥ ألف دينار بحريني، ومما يذكر ان القروض التي يقدمها البنك للإقتصاد الوطني بفائدة لا تزيد عن ٤ الى ٥ بالمائة في السنة تدفع خلال ٨ الى ١٠ سنوات مع فترة سماح مدتها من سنة الى ثلاث سنوات.

– جاء في تقرير لوزارة المالية صدر في نهاية ١٩٩٢ حول مساهمات القطاعات المختلفة في الناتج الاجمالي المحلي، ان قطاع الصناعة التحويلية استطاع ان يحقق نموا بلغت نسبته ٥ر٤٪ خلال عام ١٩٩١، حيث ارتفعت القيمة المضافة في هذا القطاع من حوالي ٧ر٢٥٢ مليون دينار عام ١٩٩٠ الى ١ر٢٦٤ مليون دينار عام ١٩٩١ بينما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مايقارب من ٥ر١٦٪.

– ساهمت الصناعة النفطية – والتي تحوي على أنشطة تكرير النفط وتسييل الغاز – وصناعة البتروكيماويات بنسبة ٢ر٥٥٪ من اجمالي انتاج القطاع، اي يقارب من ١ر٩٪ في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩١، وارتفعت قيمة مساهمة صناعة البتروكيماويات في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ١٩٩١ الى ٣ر٢٩ مليون دينار قياسا مع ٧ر١٢ مليون دينار في عام ١٩٩٠، ويعود ذلك الى الارتفاع الكبير في أسعار منتجات البتروكيماويات في الأسواق العالمية.

– وفيما يتعلق بالصناعة غير النفطية فقد سجلت صناعة الالمنيوم نموا ملموسا خلال عام ١٩٩١ بلغت نسبته ١ر١٤٪، لتصل قيمة مساهمته الى ٧ر٤٥ مليون دينار مقابل ٤٠ مليون دينار في عام ١٩٩٠، وذلك على الرغم من تراجع أسعار المستلزمات الأولية المستخدمة في انتاج الالمنيوم خلال عام ١٩٩١، في حين ارتفعت كمية الانتاج من ٦ر٢٠٨ الف طن متري الى ٣ر٢١٠ الف طن متري على التوالي خلال الفترة المذكورة.

– أما بقية الأنشطة والتي تضم مجموعة الصناعات الغذائية، مواد البناء، الصناعة الورقية، المعدنية الأخرى، الأحواض الجافة والصناعة الزجاجية، فقد تراجعت قيمة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الى ٥ر٥٤ مليون دينار في عام ١٩٩١ مقارنة مع ٩ر٧٩ مليون دينار في عام ١٩٩٠.

وفي مجال التجارة :

– تراجع العجز في الميزان التجاري للبحرين خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٢ بمقدار ٧ر٣٨ مليون دينار بحريني، حيث بلغ العجز خلال هذه الفترة ٨ر٩٢ مليون دينار، مقارنة مع عجز بلغ حجمه ٥ر١٣٣ مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام، مما يشير الى توافر امكانيات التحكم في الفجوة بين الصادرات والواردات بتنشيط الأولى وتحجيم الثانية.

– اشارت النشرة الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين في شهر اكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٢ الى ان هذا العجز قد تحقق في الشهور الستة الأولى من العام، بسبب الفجوة بين اجمالي صادرات البلاد ومجموع وارداتها، حيث بلغت قيمة صادرات البحرين ٢ر٣٠٣ مليون دينار بحريني خلال الشهور الستة الأولى من العام في حين بلغ اجمالي

وارداتها ٣٩٦ مليون دينار بحريني، وقد تمكنت البحرين من زيادة صادراتها من ٧ر٢٨٢ مليون دينار في الربع الأول من عام ١٩٩٢ الى ٢ر٣٠٣ مليون دينار بنهاية شهر يونيو / حزيران من نفس العام، وفي الوقت نفسه تمكنت من تحجيم الواردات التي تراجعت قيمتها من ٢ر٤١٦ مليون دينار في الربع الأول من ١٩٩٢، الى ٣٩٦ مليون دينار في الربع الثاني من نفس العام.

– بلغت الواردات النفطية خلال نفس الفترة ٥ر١٤٤ مليون دينار، والواردات السلعية ٥ر٢٥١ مليون دينار، أما الصادرات النفطية فقد بلغت ٣ر٢٣٦ مليون دينار والصادرات السلعية فقد بلغت ٩ر٦٦ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ٢ر٩ مليون دينار بحريني مقارنة بحجم هذه الصادرات في الربع الأول من العام ١٩٩٢.

– منحت وزارة التجارة والزراعة خلال عام ١٩٩٢ تراخيص لاقامة ١٢ معرضا تجاريا كبيرا، اضافة الى العديد من المعارض التجارية الأخرى اقيم معظمها في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الدولية، كما أشرفت على اقامة عدد من المعارض التجارية المتخصصة لدول شقيقة وصديقة أهمها المعرض الايراني والمعرض الفرنسي والمعرض التركي ومعرض الصين الشعبية والمعرض الأوروبي وآخرها المعرض المصري. وتعاقدت الوزارة ممثلة في ادارة مركز البحرين الدولي للمعارض مع ادارة المعارض العربية لاقامة ٦٠ معرضا دوليا واقليميا ومحليا خلال الخمس سنوات القادمة.

– شاركت دولة البحرين في عدد من المعارض والمؤتمرات الدولية والاقليمية منها معرض طهران الدولي الذي اقيم خلال الفترة ٢ – ١٢/١٠/١٩٩٢، والمعرض المشترك الثامن لدول مجلس التعاون الخليجي الذي أقيم بالكويت خلال الفترة ما بين ١٠ الى ٢٠/١١/١٩٩٢.

– سجل قسم الوكالات التجارية بوزارة التجارة والصناعة منذ بداية العام وحتي نهاية سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ نحو ٤٠٠ وكالة تجارية، وبلغ عدد الوكالات التي تم تسجيلها منذ تأسيس السجل وحتى الآن ٩٠١٥ وكالة تجارية.

– نظم في خلال الفترة ١١ الى ١٣/٥/١٩٩٢ المؤتمر الخليجي الرابع للتسويق تحت شعار (التسويق الخليجي نحو آداء أفضل في ظل المتغيرات الدولية). وناقش المؤتمر عددا من المواضيع، أهمها التخطيط الاستراتيجي في التسويق الخليجي، وسلوكيات الشراء في البيئة الخليجية، وتسويق الصادرات الخليجية في الأسواق الدولية، ودور الغرف التجارية في دعم الصادرات الخليجية.

وفي مجال السياحة :

– بلغ معدل عبور الأشخاص من جسر الملك فهد نحو ٢٥٠ ألف شخصا في الشهر خلال الاشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٩٢. وبلغ معدل بقاء السائح في البحرين في نفس الفترة ليلة ونصف الليلة.

– شاركت البحرين في معرض سوق السفر والسياحة العربية والدولية، الذي نظم في القاهرة مابين ٢٧ الى ٣٠/٤/١٩٩٢، وتم خلال المعرض الترويج لامكانات البحرين السياحية من خلال جناح خاص شاركت فيه العديد من وكالات السفر والفنادق في البحرين.

– قامت ادارة السياحة بوزارة الاعلام خلال النصف الثاني من العام بالعديد من الأنشطة وشاركت في عدد من المعارض والندوات والمؤتمرات السياحية لترويج وتسويق البحرين كمركز سياحي في المنطقة من بينها: معرض بورصة السياحة العالمية ITB في برلين، تنظيم حملة تسويقية في عدد من المدن والفنادق واجراء اتصالات مع المكاتب الكبيرة المختصة بتنظيم الرحلات السياحية، والمشاركة في يوم السياحة العالمي الذي نظمته السياحة العالمية اثناء معرض اشبيلية الدولي في اسبانيا في نهاية شهر سبتمبر / ايلول ١٩٩٢، والمشاركة في ندوة اتجاهات السياحة والاستراتيجيات التسويقية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت في القاهرة في

نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ حيث قدمت ورقة عن الامكانيات السياحية في البحرين والاستراتيجيات المستقبلية لتطويرها. وعلى هامش معرض سوق السفر العالمي في لندن شاركت البحرين في ندوة سوق السفر والسياحة التي نظمتها شركة طيران الخليج.

– أوصت خطة لتطوير قطاع السياحة في البحرين اعدها مركز البحرين للدراسات والبحوث بتكليف من وزارة الاعلام، ونشرت في أواخر يونيو / حزيران ١٩٩٢ بأهمية العمل على ملاءمة العرض للطلب ضمن شروط منح الرخص للفنادق الجديدة وايجاد مناطق سياحية جديدة بعيدة عن المدن وقريبة من البحر، بالاضافة الى ايجاد أنواع سكن جديدة مثل القرى السياحية ومساكن الشباب والموتيلات والشاليهات. وتتوقع الخطة قدوم ١١ مليون و١٤٩ ألف سائح خلال السنوات الخمس القادمة ١٩٩٢ – ١٩٩٦، من بينهم ٦ ملايين و٥٦٨ ألف سائح يقيمون لليلة واحدة فأكثر، وتوقعت الخطة ان ترتفع مدة الاقامة خلال مدة الخطة الى مابين ٢ر٧ الى ٢ر٩ ليلة، كما توقعت ان ترتفع طاقة الايواء في سنة ١٩٩٦ الى مابين ٧٥٣٥ و ٧٩٧٩ غرفة بعد استثمار مابين ١٨ر٦ و٢٠ر٣ مليون دينار بحريني.

وفي مجال الزراعة والثروة السمكية :

– أعدت ادارة الزراعة بوزارة التجارة والزراعة خطة عمل شاملة بالمشاريع والبرامج للأعوام الخمسة القادمة والمتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البحرين، ومن المشاريع التي سوف يركز عليها في اطار هذه الخطة تعميم الزراعة المحمية وأساليب الري الحديثة بهدف التقليل من الهدر في المياه الجوفية.

– على الرغم من صغر القطاع الزراعي في البحرين إلا ان الحكومة توليه اهتماما خاصا حيث أمكن زيادة الرقعة الزراعية من ٢٥٠٠ هكتار لتصل الى ٤٠٠٠ هكتار وذلك بتنفيذ مشروع نقل مياه المجاري المعالجة لري الأراضي الزراعية، وتم بفضل اتباع الأساليب الحديثة الوصول الى درجة من الاكتفاء الذاتي من العديد من المنتجات الزراعية والغذائية كالخضروات والالبان واللحوم البيضاء، ويتم حاليا توفير ٤٠٪ من احتياجات البلاد من الخضروات و٣٥٪ من الألبان، كما ان انتاج اللحوم البيضاء بلغ في العام الحالي ٤٠٠٠ طنا، وبلغ انتاج البيض حوالي ٦٠ مليون بيضة.

– تتجه وزارة التجارة والزراعة نحو اشراك القطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي بحيث يتولى القطاع العام تنفيذ مشاريع البنية الأساسية للزراعة بما في ذلك شق قنوات الصرف واستصلاح الأراضي وتوفير مياه الري ويترك للقطاع الخاص مسئولية توفير المدخلات الزراعية وبعض الخدمات الزراعية.

– قدمت ادارة الزراعة خلال عام ١٩٩٢ قروضا استفاد منها ٤١ مزارعا بلغت قيمتها ١٤١ ألف دينار بحريني في مجالات الزراعة المحمية وتحسين وسائل الري وتطوير زراعة النخيل وانشاء وتطوير مشاريع الدواجن والانتاج الحيواني.

– ركزت الشئون الزراعية على دعم دور البحوث الزراعية وذلك بتنفيذ برنامج للبحوث الزراعية للتوصل الى حلول للمشاكل الزراعية المحلية وتحسين الانتاج عن طريق ادخال السلالات والأصناف عالية الانتاج.

– وفرت الشئون الزراعية خلال العام ١٩٩٢ مدخلات الانتاج الزراعي المختلفة، بأسعار مدعومة، لمساعدة المزارعين على زيادة الانتاج، وبلغت تكاليف المدخلات نحو ٦٧٥ ألف دينار بحريني، اضافة الى الاستمرار في تقديم خدمات توفير الآليات الزراعية وصيانة شبكات الصرف، وتطوير الخدمات البيطرية والارشادية ووقاية النبات.

– تمت بنجاح خلال عام ١٩٩١ تجربة زراعة الروبيان المحلي بعد تجارب عديدة، بالاضافة الى عدد من الأسماك

الأخرى.

– اشتركت دولة البحرين في مؤتمر الشرق الأدني للفاو الذي انهى اعماله في طهران في يوم ١٩٩٢/٥/٢٠ وتم اختيار البحرين مقررا عاما للمؤتمر.

– أكد مدير ادارة الثروة السمكية بوزارة التجارة والزراعة أن نسبة الانخفاض في مصائد الروبيان الخاصة بدولة البحرين تصل الى ما بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة بسبب التلوث النفطي وعوامل أخرى من ضمنها ارتفاع اعداد السفن في مواقع الصيد.

– نظم في البحرين في الفترة مابين ٢٥ و ١٩٩٢/٥/٢٧ ملتقى موسع لمنتجي ومصدري ومستوردي الاسماك تحت اشراف (انفوسمك) وشاركت فيه ٣٥ شركة من ١٣ دولة مثلها ٥٥ مندوبا.

في مجال التأمين :

– تم خلال شهر يونيو / حزيران ١٩٩٢ تسجيل شركة التأمين الاسلامية العالمية كشركة مساهمة بحرينية مقفلة معفاة برأسمال مصرح به قدره ثلاثة ملايين دولار امريكي، ورأسمال مدفوع قدره مليون ونصف المليون دولار امريكي، كما سجلت شركة السلام للتكافل الاسلامي كشركة مساهمة بحرينية مقفلة معفاة برأسمال صادر قدره ١٠٠ ألف دينار بحريني، وبذلك يرتفع عدد شركات التأمين المعفاة التي تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الى خمس شركات من سبع واربعين شركة تأمين معفاة مسجلة في البحرين لممارسة أعمال التأمين خارج البلاد.

– شاركت البحرين في المؤتمر العام للاتحاد العربي للتأمين المنعقد في بيروت خلال الفترة ٤-١٩٩٢/٥/٦ وهو المؤتمر الذي اشتركت فيه أكثر من ٣٠٠ شخصية عربية واجنبية عاملة في مجال التأمين.

– تلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين في منتصف ابريل / نيسان ١٩٩٢ مشروعا بعثت به اليها الأمانة لاتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي بانشاء شركة خليجية عملاقة لاعادة التأمين على غرار شركة لويدز البريطانية. ويهدف المشروع الى القضاء على الاحتكارات في سوق التأمين العالمي وتجنيب المنطقة المؤثرات السلبية الناجمة عن فرض الشركات الكبرى لأسعار تأمينية عالية في الاسواق المحلية، وذكر مصدر مسئول في غرف تجارة وصناعة البحرين ان من بين أهداف الشركة الاحتفاظ بأكبر قدر من الأقساط داخل المنطقة.

– أصدرت وزارة التجارة والزراعة في منتصف يونيو / حزيران ١٩٩٢ التقرير السنوي الخامس لنشاط التأمين في دولة البحرين لعامي ١٩٩٠/٨٩ واوضح التقرير ان صافي الأرباح المجمعة لشركات التأمين الوطنية الثمان لعام ١٩٩٠ قد انخفض بمعدل ١٥٪ ومنذ عام ١٩٨٨ انخفض اجمالي العائدات عن الحد الأدنى بمقدار ١٨ر٤٪.

– بلغ عدد الشركات البحرينية المساهمة العاملة في قطاع التأمين في نهاية ١٩٩٢، ٩ شركات، و ١١ فرعا لشركات تأمين أجنبية، و٤٧ شركة تأمين معفاة، و٩ مكاتب وسطاء تأمين أجنبية، و٦ مكاتب لخبراء معاينة وتقدير الأضرار وبين تقرير صدر خلال العام عن وزارة التجارة والزراعة ان قسم التأمين بالوزارة يقوم بدراسة عدة طلبات لتسجيل شركات تأمين جديدة ومكاتب وساطة وخبراء معاينة وتقدير الأضرار.

– صدر خلال العام عن السلطات المختصة ٢٠ اجازة لممارسة عمليات التأمين المباشر وغير المباشر داخل البحرين و٩ اجازات لمزاولة اعمال وساطة التأمين و٦ اجازات لممارسة اعمال معاينة وتقدير الأضرار.

وفي مجال الاستثمار :

– استكملت وزارة التنمية والصناعة دراسات الجدوى لعدد من المشاريع الاستثمارية خلال النصف الثاني من العام، كما قررت المضي قدما في تنفيذ المشاريع التي كانت في أواخر مراحل انشائها، والتي كان العمل قد

توقف بها خلال بداية العام الماضي نتيجة للظروف التي مرت بها المنطقة، ومن بين هذه المشاريع مشروع دراسة الحقائب البلاستيكية، ومشروع انابيب الري، بالاضافة الى مشروع اليوريا، وغيرها من المشاريع التحويلية التي يدخل الالمنيوم في صناعتها، للاستفادة من تحديث وتوسيع مصنع البا السابق ذكره.

– شارك مكتب البحرين للترويج والتسويق في اليوم البحريني الذي أقيم في لندن خلال الفترة من ١-١٩٩٢/١٢/٣ الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة البحرين، وعدد من الأجهزة الحكومية ووزارات الدولة والغرفة العربية البريطانية، بالتنسيق مع السفارة البحرينية في لندن، وطرحت خلال فعاليات اليوم البحريني العديد من فرص الاستثمار.

– طرحت حكومة البحرين برنامجا للحوافز الصناعية سوف يبدأ العمل به ابتداء من عام ١٩٩٣، ويهدف الى جذب الاستثمارات الصناعية الى البلاد، وتشجيع التصنيع، ويركز البرنامج على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يبلغ رأسمالها ١٠ ملايين دينار بحريني أو أقل، ويهدف الى زيادة مساهمة المواطنين البحرينيين في الأقتصاد الوطني، وتشجيع التصدير، وتحسين المنافسة وجذب الصناعات الجديدة الى البلاد.

– ويقسم هذا البرنامج الحوافز الصناعية الى فئتين، الفئة الأولى تخص الصناعات القائمة، والثانية الصناعات الجديدة، ويشترط في الصناعات القائمة ان تكون نسبة العمالة البحرينية فيها، ٣٠٪ من العاملين لديها، وسوف تحصل الشركة التي تنضم الى البرنامج على ألف دينار بحريني سنويا مقابل توظيف كل مواطن بحريني جديد، ولمدة ثلاث سنوات، ويمكن تجديد البرنامج لمدة سنتين اضافيتين، وستعاد للشركة قيمة ٥٠ بالمائة من فواتير الطاقة التي تسددها، ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أيضا لسنتين اضافيتين، كما تعاد اليها الرسوم الجمركية التي دفعتها عن استيراد مواد استعملت في صناعة منتجات تم تصديرها، اضافة الى اعادة قيمة استئجار الأراضي لمدة ثلاثة سنوات، وتستفيد الشركات القائمة من الدعم في الحصول على خطوط الاعتماد للصادرات، وضمانات عدم الدفع التي يقوم بادارتها بنك البحرين للتنمية، وتتولى تنفيذها المصارف التجارية المحلية في البحرين.

– وبالنسبة لفئة الشركات الجديدة التي تنوي التأهل لبرنامج الحوافز الصناعية فهي أما أن تبدأ بصناعة منتج جديد في السنة الثالثة، أو أن تبلغ نسبة صادراتها ١٥٪ على الأقل من اجمالي المبيعات السنوية، ويصنف البرنامج الشركات الجديدة في ثلاث فئات، الأولى تشمل الصناعات الرائدة التي تصنع منتجات جديدة في البحرين لا تعتمد أساسا على الالمنيوم والكيماويات، والثانية تشمل الصناعات المكملة التي تعتمد على الالمنيوم والكيماويات، والثالثة تشمل الصناعات التي تتوسع أفقيا وتشمل الشركات التي تنوي التوسع في صناعة منتجات يجري حاليا انتاجها في البحرين.

– يمنح البرنامج للصناعات الجديدة تسهيلات ضريبية تراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتاج مع إعادة ٥٠٪ من أقساط الطاقة المسددة لمدة ٥ سنوات وإعادة ايجارات الأراضي المدفوعة بالكامل لمدة ثلاث سنوات بالاضافة الى اعادة الرسوم الجمركية التي دفعتها عن استيراد مواد استعملت في صناعة منتجات تم تصديرها وتسهيلات في الحصول على خطوط الاعتماد للصادرات.

التخصيص :

– في اطار خطة التخصيص التي اعتمدتها الحكومة لطرح مشاريعها أو التي تساهم فيها على القطاع الخاص، تقرر في نهاية العام طرح حصة الحكومة في شركة البحرين لسحب الالمنيوم (بلكسكو) للاكتتاب في خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٣.

وقائع وأحداث أخرى :

– افتتح في يوم ١٥ ابريل مركز التموين الجوي الجديد التابع لشركة خدمات مطار البحرين (باس)، وقد بلغت كلفته الاجمالية ٢٠ مليون دولار واستغرق العمل به عامين متتاليين، ومن بين شركات الطيران الدولية التي تتعامل مع مطار البحرين والبالغ عددها ٣٥ شركة تستفيد ٢٢ شركة من خدمات المركز الذي تبلغ طاقته ٢٠ ألف وجبة في اليوم.

– قررت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) تخصيص أكثر من ١١ مليون دينار بحريني لتنفيذ عدد من المشاريع خلال هذا العام والعام القادم تهدف الى رفع مستوى خدمات الهاتف الدولي وهاتف السيارات وتطوير الشبكة الهاتفية الدولية.

– اضافت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية خمس دول جديدة الى خط الاتصال المباشر مع البحرين اعتبارا من يوم ١٩٩٢/٤/٢٥ هي ليبيا وروسيا وبولندا وجنوب افريقيا وتشيكوسلوفاكيا ليصبح عدد الدول المرتبطة بخط اتصال مباشر مع البحرين ١٦٢ دولة.

– أعلنت بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠ تفاصيل النتائج التحليلية للتعداد العام لدولة البحرين للفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٩١، وذلك في بيان اصدره وزير التنمية والصناعة في مؤتمر صحفي عقد بهذه المناسبة، ومن أهم ملامح الاحصاء السكاني لفترة العشر سنوات الماضية ان عدد السكان في ١٩٩١/١١/١٦ بلغ ٥٠٨ر٠٣٧ نسمة منهم ٣٠٥ر٣٢٣ بحرينيون، و ٧٣٢ر١٨٤ اجانب، اي بنسبة ٦ر٦٣٪ و٤ر٣٦٪ على التوالي، وبلغ معدل النمو السنوي للسكان البحرينيين بين عامي ٨١ و١٩٩١ نحو ٩ر٢٪ وبلغت نسبة غير العاملين من جميع السكان ٦٪، وبلغت هذه النسبة بين من هم في سن العمل ٥ر١٪ فقط. وبلغ عدد السكان الفعال اقتصاديا ٤٤٨ر٢٢٦ منهم ٦٦٢ر٩٠ بحرينيا و٧٨٦ر١٣٥ اجنبيا. ومثلت العمالة الأسيوية ٨٠٪ من اجمالي العمالة الأجنبية.

– وكشفت نتائج التعداد السابق ان تعداد المنشآت العاملة في البحرين بلغ ٤٤٩ر٢٠ منشأة، يخص القطاع الخاص منها ٥٢٥ر١٨، بواقع ٦ر٩٠٪، من اجمالي المنشآت، وان النشاط الرئيسي لما يقرب من نصف المنشآت (٢ر٤٩٪) هو التجارة وتتبعه مباشرة الصناعات التحويلية بنسبة ٧ر١٥٪، ثم الأنشطة المجتمعية، والخدمات الشخصية الأخرى بنسبة ٧ر١٢٪.

أحداث سياسية :

– ترأس صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين وفد بلاده الى قمة مجلس التعاون الخليجي الثالثة عشرة المنعقدة في ابو ظبي بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢١.

– كان أهم تطور سياسي تشهده البحرين خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ هو الاعلان عن قيام مجلس الشورى من ثلاثين عضوا معينا وسوف تبدأ دورة انعقاد المجلس الأولى في يوم ١٩٩٣/١/١٦ وتستمر حتى ١٩٩٣/١/٣١.

وفي اطار تدعيم أواصر العلاقات الثنائية المتميزة بين دول مجلس التعاون، قررت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة فتح سفارة لها في دولة البحرين واوفدت قائما بأعمال السفارة في أوائل سبتمبر / ايلول ١٩٩٢، وفي ١٩٩٢/٨/١٥ قررت حكومة دولة البحرين فتح سفارة لها في دولة الامارات واوفدت سفيرا.

– كما زار البحرين رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي يصحبه وفد رفيع المستوى في الفترة مابين ١٩ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ بدعوة من سمو رئيس الوزراء البحريني جرت خلالها محادثات تناولت العلاقات بين البلدين والأوضاع الراهنة على المستوى الخليجي والعربي والدولي.

– قررت دولة البحرين وجمهوريات آسيا الوسطى اقامة علاقات دبلوماسية بينها على مستوى السفراء وهي جمهورية كازخستان، وجمهورية اوزبكستان، وجمهورية تركمانستان وجمهورية اوكرانيا.

كما تم الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء بين دولة البحرين وحكومة بليز بامريكا الوسطى اعتبارا من ١٩٩٢/٧/٢٠.

– كذلك تم خلال شهر مايو / آيار ١٩٩٢ افتتاح سفارة لدولة الفلبين في المنامة.

– شهد النصف الأول من عام ١٩٩٢ بروز النزاع الحدودى مجددا بين قطر والبحرين، وبذلت خلال العام جهود دبلوماسية على الصعيدين العربي والدولي لايجاد تسوية نهائية للنزاع بين البلدين حول السيادة على جزر حوار.

– زار عدد من الزعماء والسياسيين العرب والأجانب دولة البحرين حيث اجروا مباحثات مع أمير البلاد تناولت مختلف القضايا العربية والدولية منهم الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد، ورئيس وزراء بنجلاديش.

– زار عدد من المسئولين العرب والأجانب دولة البحرين اجروا مباحثات مع نظرائهم البحرينيين تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، منهم وزير خارجية الكويت، ونائب رئيس الوزراء للشئون القانونية في سلطنة عمان، وزير خارجية فرنسا، وزير الخارجية الروسي ووزير الدولة الهندي.

– شاركت البحرين في مؤتمر القمة العاشر لدول عدم الانحياز المنعقد في جاكرتا خلال الفترة ١ – ١٩٩٢/٩/٦، كما شاركت خلال الفترة ٢٣ – ١٩٩٢/٥/٢٤ في مؤتمر لشبونة لمساعدة الدول حديثة الاستقلال، وخلال الفترة ٢٨ – ١٩٩٢/١٠/٢٩ مؤتمر طوكيو لمواصلة الجهود الدولية في مساعدة الدول حديثة الاستقلال.

القروض :

لم يتم خلال العام الاعلان عن قروض منحت لدولة البحرين.

٤٠٣ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٣ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تتمثل فرص الاستثمار المتاحة في دولة البحرين فيما يلي :

– انتاج الالمونيا باستخدام البوكسيت السعودي أو المستورد.

– انتاج الفحم البترولي.

– انتاج قطع غيار المصانع.

– صناعات قائمة على البتروكيماويات.

– صناعة البلاستيك.

– صناعة الادوية.

– انتاج المكرونة.

– تعليب البقول.

– تعبئة المياه الصحية.

– تجهيز اللحوم.

٢٠٤٠٣ المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع
مصنع للاسمنت والاسمنت الحراري	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٥ مليون دولار امريكي
مصانع لانتاج الأدوات المدرسية (٨ مصانع)	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٣٣ مليون دولار أمريكي
مصنع للضمادات الطبية	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	١ مليون دولار أمريكي
مصنع لمنتجات الماغنيسيوم	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	١٤ مليون دولار أمريكي
مصنع لتعليب الفاصوليا والحمص	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٦ر٠١ مليون دولار أمريكي
مصنع للمكرونة	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٧٧ر١ مليون دولار أمريكي
مصنع للأدوات المنزلية من التيفال	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٣٨ر٥ مليون دولار أمريكي
مصنع لانتاج عجلات الحديد للسيارات	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٩ مليون دولار أمريكي
مصنع لأنظمة التخزين المعدنية	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	١٢ر٢ مليون دولار أمريكي
مركز وورشة لصيانة المصانع	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	١٨ر٢ مليون دولار أمريكي
مصنع لاكياس البلاستيك	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	٢ر١ مليون دولار أمريكي
مصنع للشباك البلاستيكية	وزارة التنمية والصناعة	المنامة	دراسة أولية	١ر٢ مليون دولار أمريكي

٥٠٣ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف دينار بحريني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار بحريني)
٢٦	مقاولات،	١٩٩٢	٦٩٦٣	سعوديون	٤٥٨٨
	سياحة،			اردنيون	٩٣٠
	صناعة،			سودانيون	٥٩٤
	خدمات،			لبنانيون	٣٠٢
	تجارة،			كويتيون	٢٧٠
	زراعة،			اماراتيون	٩
	تأمين،			قطريون	٨
	استثمار.				

(٤)
تقرير منـاخ الاستثمــار في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٢

واصلت الحكومة التونسية خلال العام جهودها على طريق الاصلاح الاقتصادي الشامل، وعم الاقتصاد الوطني انتعاش ملحوظ على مستوى النمو المسجل في الانتاج والتشغيل والسيطرة على تضخم الأسعار والتوازنات الداخلية، رغم تواصل بعض الضغوط على المدفوعات الخارجية وتأخر انطلاق الاستثمار في قطاع الصناعات المعملية.

وعلى الصعيد السياسي، شهد العام الحالي اتخاذ عدة اجراءات من شأنها تدعيم ركائز اتحاد المغرب العربي، وتسهيل اندماج أفضل للجمهورية التونسية في محيطها المغاربي والعربي وكذلك على المستوى الدولي.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٤ تشريعات واجراءات حكومية:

صدرت خلال هذا العام العديد من التشريعات والاجراءات التنظيمية المتعلقة بمختلف أوجه النشاطات الاقتصادية في البلاد، وفيما يلي ملخص بأهم ما صدر منها:

– ففيما يتعلق بالتنظيم الاداري والمالى وأساليب سير وكالة النهوض بالصناعة صدر الأمر رقم (١٢٦) لسنة ١٩٩٢ الذي ينظم صلاحيات اللجان المركزية واللجان الجهوية لمنح الامتيازات وأحداث «الشباك الموحد» المكلف بتقديم الخدمات اللازمة لتكوين المؤسسات من قبل أصحاب المشاريع. كما ينظم الأمر التنظيم المالي لوكالة النهوض بالصناعة.

كما صدر الأمر رقم (١٢٧) المتعلق بالتنظيم الادراي والمالي وأساليب سير الوكالة العقارية الصناعية ويحدد أهداف هذه الوكالة المحدثة بمقتضى القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩١ كما يحدد التنظيم الاداري والمالي للوكالة وينظم اشراف الدولة على نشاطها.

كما صدر الأمر رقم (٢٤٩) المتعلق بتنقيح واتمام الأمر رقم (١٤١٣) لسنه ١٩٨٨ والمتعلق بتنظيم وزارة التجهيز والاسكان وجاء هذا الأمر لضبط دور الادارة العامة للجسور والطرقات التي كلفت بتصور وتطبيق السياسة القومية الخاصة بصيانة واستغلال شبكة طرقات الدولة وكذلك ضبط دور ادارة المقاطع والمتفجرات.

– وعلى صعيد التجارة، صدر اعلان للموردين والمصدرين تعلن فيه وزارة الاقتصاد الوطني أنه تم التوقيع في ١٩٩١/٦/١٩ على اتفاق اضافي للاتفاقية التجارية والجمركية المؤرخة في ١٩٨٩/٤/٣٠. ومن أهم ما ورد في هذا الاتفاق الاضافي أن المبادلات التجارية بين تونس والمغرب تخضع للمقتضيات التالية:

أولا: اعفاء كل من الطرفين المتعاقدين على البضائع ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة مباشرة بين البلدين من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد باستثناء الرسوم والضرائب المفروضة على الانتاج المحلي في كل من البلدين.

وثانيا: اخضاع عمليات تبادل البضائع بين البلدين لقوانين التجارة الخارجية والصرف المعمول بها في كل منهما.

كما صدر الأمر رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/١/١٣ المتعلق بتشكيل وسير اعمال المجلس الوطني للتجارة. وقد كلف هذا المجلس بالنظر بصفة دورية في وضعية قطاع تجارة التوزيع.

– وصدر الأمر رقم (١٠٢) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/١/١٣ المتعلق بضبط رقم المعاملات السنوي الأدني يعفي تجار التوزيع من التسمية التجارية والثاني يشمل الأشخاص الطبيعيين من تجار التوزيع الذين يخضع رقم معاملاتهم الى النظام التقديري للضريبة على الدخل المنصوص عليه في القانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٩ المتعلق بجملة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

– وفي مجال الطاقة، صدر قرار من وزير الاقتصاد الوطني مؤرخ في ١٩٩٢/١/١٤ يتعلق بالمخزونات الاحتياطية لمنتوجات النفط والذي قدر بمقتضاه ان يكون مستواه بالنسبة للمكررين والموردين مساويا للمعدل الشهري الذي تم تعديله والمتعلق ببيوعاتهم في السوق الداخلي من الوقود الرفيع والبنزين العادي وبترول الانارة والغاز والفيول الثقيل وغاز البترول المسيل و«كيروزان الطيران». أما بالنسبة للمكررين، فقد حدد مستواه بمائة وخمس بالمائة من النفط الخام من المعدل الشهري الذي تم تعديله والمتعلق ببيوعاتهم بالسوق الداخلي من المنتوجات المكررة عند خروجها من معامل التكرير.

– كما صدر قرار من وزيري الاقتصاد الوطني والمالية مؤرخ في ١٩٩٢/٢/١٣ يتعلق بتشكيل سير أعمال اللجنة المكلفة بتحديد أسعار بيع النفط الخام المملوك للدولة لمعامل التكرير، وأسعار بيع منتوجات النفط الجاهزة من قبل الموردين وعند خروجها من معامل التكرير. وتتولى اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩١ مهمة تحديد هذه الأسعار.

– وفيما يتعلق بقطاع التأمين فقد صدر القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٣/٩ المتعلق باصدار مجلة التأمين، والتي تتضمن التزامات المؤمن له والمؤمن وأحكام التقادم والتأمينات ذات الصبغة التعويضة والتأمين على الأشخاص وتنظيم المهن الخاصة بقطاع التأمين ومؤسساته بمختلف أشكالها والوسطاء وخبراء التأمين ومعاينو الأضرار والمراقبة والعقوبات.

– وفى المجال الضرائبي، صدر قرار من وزير المالية مؤرخ في ١٩٩٢/٣/٤ يتعلق بشروط القبول بموجب نظام الاعفاء من المعاليم والأداءات عند توريد العربات السيارة من قبل الأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الأجنبية المستثمرين بتونس في نطاق مشروع صناعى موجة للتصدير. ويمكن لهؤلاء ان ينتفعوا بهذا الاعفاء وذلك بسبب مزاولتهم لنشاطهم لأوّل مرة في البلاد أو خلال اقامتهم بها لهذا الغرض وذلك بعد التسجيل لدى الديوانه عند التصريح بالتوريد.

كما صدر الأمر رقم (٤١٤) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٢/٢٤ المتعلق بتخفيض المعاليم الديوانية الى ١٧ بالمائة حسب أدنى تعريفه على لحوم الأبقار الطازجة أو المبردة.

وكذلك صدر الأمر رقم ٢٠٤٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٦ بتوقيف الأداء على القيمة المضافة عند توريد لحوم الأبقار والضأن الطازجة أو المبردة خلال سنة ١٩٩٢.

وصدر الأمر رقم (٥٤٨) المؤرخ في ١٩٩٢/٣/١٣ المتعلق بقائمة المواد والافصال المؤهلة للانتفاع بتخفيض المعاليم الديوانية الى ١٠ بالمائة المنصوص عليها بالأحكام التمهيدية لتعريفة المعاليم الديوانية وبتوقيف العمل بالمعلوم على الاستهلاك والاداء على القيمة المضافة عند التوريد وفي النظام الداخلي على قطع الغيار والأجزاء المعدة للفلاحة والصيد البحري والانشاءات البحرية وعلى مبيدات الحشرات والمواد المماثلة وكذلك وسائل التعليب المعدة للاستعمال الخاص بالفلاحة.

وصدر الأمر عدد (٦٠٠) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٣/١٩ والمتعلق بتخفيض المعاليم الديوانية الى نسبة ١٥٪ وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعلوم على الاستهلاك عند توريد المواد الأولية والمنتجات المعدة للصناعات التقليدية ويخص هذا الاجراء المواد الأولية والمنتجات المستوردة خلال سنة ١٩٩١.

وصدر الأمر رقم (٤٠٧) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٣/٢٥ والمتعلق بتخفيض المعاليم الديوانية المفروضة على معدات التجهيز السياحية الى ١٠ بالمائة.

وصدر قرار عن وزراء المالية والاقتصاد الوطني والسياحة والصناعات التقليدية بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٨ يتعلق بتنظيم قائمة معدات التجهيز والمؤهلة للانتفاع بتخفيض المعاليم الديوانية الى الحد الأدنى القانوني وبتوقيف الأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك المنصوص عليهما بالفصل ١٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/٣/١٦ والمتعلق باصدار مجلة الاستثمارات السياحية.

كما صدرت عن الجهات المختصة عدة قرارات بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية والغاء بعض الرسوم التكميلية المؤقتة بالنسبة للعديد من السلع والبضائع، وتوقيف تلك الرسوم على القيمة المضافة عند توريد تلك السلع والخدمات.

– وعلى صعيد السياسة المصرفية والنقدية، فقد صدر قرار من وزير المالية مؤرخ في ١٩٩٢/٢/٢١ يتعلق بشروط فتح حسابات ادخار القروض الرقاعية وغلقها والتراتيب الخاصة بتسييرها.

– كما صدر القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٤/٧ المتعلق بتنقيح القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ١٩٨٩/٢/٢٢ المتعلق بتنقيح واتمام قانون سنة ١٩٧٣ المتعلق باحداث نظام للادخار السكني، وبمقتضى هذا التنقيح، يرخص لوزير المالية القائم في حق الدولة المساهمة في رأس مال بنك الاسكان وذلك في حدود مبلغ أقصاه عشرون مليون دينار عن طريق تحويل أملاك الصندوق القومي للادخار السكني لفائدة هذا البنك. كما يتولى البنك المذكور تنفيذ الالتزامات التي أبرمها الصندوق القومي للادخار السكني.

– وصدر الأمر رقم (١٧١١) لسنة ١٩٩٢ مؤرخ في ١٩٩٢/١٢/٢١ ويتعلق بالمصادقة على مداولة مجلس ادارة البنك المركزي القاضي باصدار أوراق نقدية جديدة من فئة الخمسة دنانير والعشرة دنانير والعشرين دينارا. وقد تم تداول الأوراق النقدية الجديدة من فئة العشرين ديناراً* بداية من الاثنين ١٩٩٢/١١/٩.

كما صدر عن رئيس الجمهورية أمر رقم (٦٨٨) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٦ يتعلق بضبط التنظيم الادارى والمالي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وطرق تسييره. وفيما يتعلق بالتنظيم الاداري، يخضع هذا الصندوق للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والمتعلقة بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية ويديره مجلس ادارة يترأسه وزير الداخلية أو من ينوبه.

– وصدر القانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٦ المتعلق باحداث أدوات مالية جديدة لتوظيف الادخار في الصناديق المشتركة للتوظيف في الأوراق المالية وبالأسهم ذات الأولوية في الربح دون حق الاقتراع والسندات المساهمة.

– شكل مجلس وزاري مصغر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٤ وآخر بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٢ للنظر في ملف القطاع البنكي لدرس مشروع تنقيح القانون المتعلق بتنظيم مهنة البنوك والرامي الى توفير المزيد من شروط النجاعة للنشاط البنكي.

– وفي مجال الأحكام المنظمة للاستثمار، صدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم ١٧٢١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢١ بضبط مشمولات وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي المحدثة في شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٢.

---

* الدينار التونسي يعادل ١٫٠٩٢ دولار كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

وبمقتضى هذا الأمر، كلفت هذه الوزارة باعداد واقتراح المشاركة في تنفيذ استراتيجية شاملة ومتناسقة لدفع التعاون الدولي مع البلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية في الميادين الاقتصادية والمالية والفنية وهي مكلفة أيضا بالنهوض بالشراكة ودعم الاستثمار الخارجي.

وتتولى هذه الوزارة تقديم الملفات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والفني مع الخارج واعداد المفاوضات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي بالتعاون مع الوزارات المعنية والمشاركة في المفاوضات الثنائية في الميادين المختصة لها بالنظر والاشراف على تيسير المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الدولي والاستثمار الخارجي، وابرام الاتفاقيات الناشئة عنها ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات في مجالي التعاون الدولي والاستثمار الخارجي.

كما كلفت هذه الوزارة بتنمية عمليات النهوض بفرص الشراكة والاستثمار الخارجي وبمساندة ومساعدة عمليات الاستثمار الخارجي بالبلاد. وتعمل هذه الوزارة من ناحية أخرى على تكثيف فرص العمل بالخارج للخبرات والقدرات الوطنية. كما تتولى هذه الوزارة تمثيل البلاد في الاجتماعات الدورية للهيئات الدولية والاقليمية ذات الصبغة المالية وفي الندوات الدولية والاقليمية ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والفنية وذلك بالتعاون مع الوزارات الأخرى. وتشرف وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي على لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية تعني بدراسة كل المسائل المتعلقة بالتعاون الثنائي والاقليمي والدولي بهدف زيادة التنسيق بينها وضمان متابعتها.

– وصدر عن رئيس الجمهورية الأمر رقم (١٩١٩) لسنة ١٩٩٢ المؤرخ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢ المتعلق بتنظيم وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي.

وبمقتضى هذا الأمر، تشتمل هذه الوزارات على الديوان والكتابة العامة وادارة مركزية.

– كما ينص الأمر على أن الوزارة تشتمل على وحدات وظيفية تتمثل مهامها في تكثيف فرص التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات الاقتصادية والمالية والفنية والاستثمار الخارجي مع مجموعة متناسقة من البلدان والمنظمات الاقليمية والدولية وتنشيط هذه الفرص والتنسيق بينها ومتابعتها. وتشتمل الوحدات الوظيفية على وحدة التعاون مع مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الافريقي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووحدة التعاون مع الوكالات المختصة للأمم المتحدة والهيئات الدولية ووحدة التعاون مع أوروبا ووحدة التعاون مع اتحاد المغرب العربي ومع البلدان والمنظمات العربية والاسلامية ووحدة التعاون مع أمريكا وآسيا وأفريقيا ووحدة الدراسات والمتابعة. وينظم الأمر التعامل بين الوزارة وكل هذه الوحدات.

– وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٢ المؤرخ ١٩٩٢/٨/٣ المتعلق بضبط شروط انشاء المناطق الاقتصادية الحرة والتصرف فيها ونظام التشجيع الذي يطبق على الاستثمارات التي تتم في هذه المناطق.

– كما صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٣ بتنقيح القانون رقم ١٩٩٢ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ ١٩٨٨/٨/٢ والمتعلق بشركات الاستثمار والرامي الى ادخال مزيد من المرونة عند انشاء شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت وتشجيع تأسيس هذه الشركات في الجهات الداخلية للبلاد.

– وفي مجال اعادة الهيكلة وتطوير الصناعة صدر عن رئيس الجمهورية أمر رقم (١٤١١) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣ يتعلق باحداث مجلس لاعادة الهيكلة وتطوير الصناعة وبضبط مهام وتركيبة وطرق تسيير هذا المجلس، ويبدى هذا المجلس الاستشاري رأيه في السياسة والتوجهات العامة وقواعد تسيير الاصلاح واعادة الهيكلة الصناعية وفي برنامج التحرير الاقتصادي الداخلي والخارجي وفي مخططات اعادة هيكلة الصناعة وفي تطوير ووضع الاستراتيجيات القطاعية وذلك بتحديد الفروع والأسواق الواجب النهوض بها وفي تركيز وتهيئة فضاءات

٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات عربية:

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع سلطنة عمان.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣ على اتفاقية المقر الخاص بالاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي.

– تم التوقيع خلال شهر فبراير/ شباط ١٩٩٢ على بروتوكول تجاري مع الجمهورية العربية السورية يهدف الى دفع التبادل التجاري بين البلدين.

– تم الاتفاق مع الحكومة الجزائرية بتاريخ ١٩٩٢/٤/١ على سحب مقتضيات الاتفاقية الخاصة بالعمال الحدوديين. وتم كذلك ضبط مسألة انخراط هؤلاء العمال بمؤسسة الضمان الاجتماعي للبلد الذي تقع فيه ممارسة النشاط المؤجر.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ عل اتفاقية التعاون المبرمة مع جمهورية مصر العربية والخاصة بمجالات الشؤون الاجتماعية والتكوين والتدريب المهني والاستخدام.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/١١ على اتفاقية تعاون خلال زيارة الرئيس المصري لتونس تتعلق بتأسيس مجمع تنفيذي يضم شركات مقاولات تونسية ومصرية لاقامة مشروعات كبرى في البلدين وفي البلدان الأخرى، وكذلك انشاء شركة ترويج سياحي مشترك فى أوروبا بهدف تسويق سياحة المؤتمرات، وتأسيس شركة للتجارة الخارجية برأسمال ميلون دولار بين القطا ع الخاص من البلدين، وتأسيس شركة مشتركة بين القطا ع الخاص التونسي والمصري تعمل في ميدان النسيج.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١ على اتفاقية تعاون مع المملكة المغربية تنص على تدعيم العمل المشترك في المجالات التي تخص وزارة التجهيز والاسكان في كلا البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣ على اتفاقية تعاون مع الجهورية اليمنية تنص على تدعيم التعاون في مجالات الوظيفة العمومية والاصلاح الادراي وتبادل الخبرات الخاصة بتخطيط التنمية الادارية واعداد الهياكل التنظيمية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٧ على الاتفاقية المبرمة مع الحكومة السورية والمتعلقة بالحجر الزراعي ووقاية النباتات والتي تم توقيعها بدمشق بتاريخ ١٩٩٢/٢/٧.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٦ على اتفاقية مع الجمهورية اليمنية تنص على تبادل برامج التكوين المهني والخبرات في مجال الهندسة البيداغوجية.

– تم التوقيع بمسقط بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧ على اتفاق تجاري واقتصادي يسمح بتنمية المبادلات التجارية بين تونس وسلطنة عمان، والمشاركة في المعارض وتنشيط الحركة الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٨ على محضر اتفاق مع المملكة المغربية ينص على رفع مستوى المبادلات التجارية، والعمل على ازالة جميع الحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات المحددة في الاتفاقية التجارية والتعريفية بين البلدين.

٢٠٢٠٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات غير عربية:

– تم التوقيع عل اتفاق تعاون مع بولندا خلال شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ ينص على تكثيف التدفق السياحي بين البلدين وتبادل المعلومات والتشريعات الخاصة بالاستثمار والتنمية السياحية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ على اتفاق التعاون المالي المبرم مع ألمانيا، وكذلك على الاتفاق التجاري المبرم مع الأرجنتين، والاتفاق المالي المبرم مع ايطاليا.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٥ على اتفاق مع تشيلي ينص على تطوير الاتصالات اللاسلكية والخدمات البريدية بين البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ على اتفاق مع ماليزيا يتعلق بانشاء مشروع مشترك في مجال انتاج الأسمدة الفوسفاتية بطاقة انتاجية تبلغ ٣٠٠ ألف طن، يتم تسويق ٥٠٪ منها في ماليزيا والباقي في الأسواق المجاوره لها.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/١١ على ثلاث اتفاقيات للتعاون مع البرتغال تهتم بتطوير الاستثمارات بين البلدين وحمايتها، والتعاون في المجال السياحي وفي المجالات العلمية والفنية.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٣ على ثلاث اتفاقيات مع أندونيسيا تتعلق بعدم الازدواج الضريبى، وضمان وحماية الاستثمارات، والتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بين البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/١ على ثلاث اتفاقيات مع حكومة مالي تتعلق بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي والرياضي.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٥ على اتفاق مع الباكستان يقضي بتأسيس مجلس أعمال بين البلدين يهتم ببحث سبل التعاون الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧ على اتفاقية مع الأرجنتين حول ضمان وحماية الاستثمارات.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٩ على بروتوكول تعاون مع البرازيل ينص على تبادل التجارب والخبرات الخاصة بزراعة واستغلال القطن، وتطوير أساليب تربية الماشية، وانتاج الحبوب، وتوسيع الصناعات الغذائية وتحديث أساليبها.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ على اتفاقية تعاون مع كوبا تقضي بتطوير التبادل التجارى بين البلدين.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٦ على اتفاقية مع المانيا للتعاون فى المجال المهني لقطاع النسيج.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ على ثلاث اتفاقيات مع اليونان تتعلق بحماية وتطوير الاستثمارات، والغاء الازدواج الضريبي والتعاون في ميدان النقل الجوي.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٠ على اتفاق مبدئى مع كوريا الشمالية يقضي بتنفيذ برنامج متكامل لانتاج الحرير الطبيعي بكميات تجارية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٦ على الاتفاق المبرم مع جمهورية النيجر لتشجيع وحماية الاستثمارات.

٣٠٤ وقائع وأحداث:

فيما يلي عرض لأهم الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية المسجلة خلال العام:

الأداء الاقتصادي:

– سجل العام نتائج ايجابية على مستوى الانتاج والتشغيل والسيطرة على تضخم الأسعار والتوازنات الداخلية رغم تواصل بعض الضغوطات المسلطة على المدفوعات الخارجية وتأخر انطلاق الاستثمار في قطاع الصناعات المعملية.

– بلغت نسبة نمو الناتج القومي الاجمالي خلال العام ٨ر٦ بالمائة مقابل ٦ر٥ بالمائة كانت متوقعة، و ٣ر٥ بالمائة

تم تسجيلها في العام الماضي، ويرجع هذا المستوى من النمو أساسا الى الموسم الزراعي الممتاز، ونمو قطاع الخدمات، خاصة السياحة والنقل.

- شهدت الاحد عشر شهرا الأولى من العام أدنى نسبة زيادة في الأسعار منذ خمس سنوات حيث انحصرت الزيادة في حدود ٦ر٥ بالمائة مقابل ٩ر٧ بالمائة خلال نفس الفترة من العام الماضي.

- تم احداث فرص عمل جديدة خلال العام تقدر بـ ٥١ ألف وظيفة عمل في القطاعات غير الزراعية، وستمكن من تغطية ٨٦ بالمائة من مجموع طلبات العمل الأساسية لهذا العام.

- تراجعت مؤشرات الدين الخارجي المسجلة في السنوات الأخيرة. فقد تحسنت نسبة الاقتراض التي بلغت ٦ر٤٨ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، وذلك مقابل ٣ر٥٢ بالمائة لعام ١٩٩١ و ٩ر٥١ بالمائة لعام ١٩٩٠، كما سجل مؤشر خدمة الدين تحسنا أيضا حيث بلغ ٢٠ بالمائة من المقابيض (الايرادات) الجارية مقابل ٢ر٢١ بالمائة للعام الماضي.

- بلغ الحجم الاجمالي للاستثمار نحو ٣٤٦٠ مليون دينار تونسي مقابل ٢٨٠٠ مليون دينار تونسي في العام ١٩٩١. أما نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الاجمالي فقد ارتفعت الى ٢٠ بالمائة، بينما بلغت ١ر٢٣ بالمائة في العام الماضي.

- بلغ العجز في ميزان المدفوعات نحو ٥٠٠ مليون دينار أي ما يعادل ٥ر٣ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، مقابل ٥٩٤ مليون دينار عام ١٩٩١.

- سجلت الكتلة النقدية نموا بلغت نسبته ٥ر١٠ بالمائة، مما مكن من مواجهة احتياجات النمو والزيادة المنتظرة في الاستثمار، مع المساهمة في الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

- بلغ احتياطي العملات الأجنبية خلال النصف الأول من العام نحو ٥٠٥ مليون دينار، مقابل ٣٤٠ مليون دينار لذات الفترة من عام ١٩٩١.

الميزانية العامة للدولة:

- حدد الميزان الاقتصادي لعام ١٩٩٢ حجم الميزانية العامة للدولة بمبلغ ٤٤٥٠ مليون دينار، وذلك بزيادة قدرها ٤ر١١ بالمائة عن العام ١٩٩١، أي بنسبة نمو تقل عن النمو المنتظر للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والمحددة بـ ٣ر١٣ بالمائة.

- وتفترض هذه التقديرات من ناحية، الحفاظ على نسبة الضغط الجبائي في مستوى يناهز ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ومن ناحية اخرى تحسين مردودية الجباية المباشرة، والزيادة في حجم بعض الموارد غير الجبائية (مرابيح البنك المركزي) واستخلاص القروض والهبات، وبيع بعض الأصول الراجعة للدولة، كما تفترض هذه التقديرات أيضا زيادة معقولة في حجم الاقتراض بحوالي ٧٠ مليون دينار (من ٨٨٠ مليون دينار في قانون المالية الاضافي لسنة ١٩٩١ الى ٩٥٠ مليون دينار سنة ١٩٩٢).

- ويسمح هذا الحجم من الموارد بعد طرح تسديد الدين العمومي أصلا وفائدة من توفير مجال للانفاق بحوالي ٣٢٨٥ مليون دينار، وهو ما يمكن نسبيا من تغطية الأولويات الملحة.

- وفي نفس السياق يفترض أن تساهم السياسة النقدية والمالية في تجسيم السيطرة على تضخم الأسعار. وفي تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات، وتعتمد التقديرات المرسومة في هذا المجال على نمو للكتلة النقدية بنسبة ١١٪ اي بنسق أقل من نمو الناتج المحلي الاجمالي المشار اليه أعلاه.

- هذا وقد بلغ مجموع الايرادات العامة الفعلية للدولة في نهاية ١٩٩٢ نحو ٤٨٤٠ مليون دينار، بزيادة بلغت ٢٥

مليون دينار عن التقديرات الأولية. وتعزى هذه الزيادة الى المقابيض الجبائية (الايرادات الضرائبية) التي بلغت ٢٧٤٠ مليون دينار، وخاصة المباشرة منها التي حققت زيادة هامة تربو عن ١٨ بالمائة. والى تطورات حققتها الايرادات غير الضرائبية وفق التقديرات الأولية، وذلك بسبب استقرار ايرادات النفط والغاز، حيث بلغ الانتاج ٥٣٥٠ مليون طن، وعليه أمكن التخفيف من حدة الضغوط التي واجهتها المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، حيث انحصر عجز الميزانية في خلال العام في حدود ٣٦٠ مليون دينار.

تحرير الاقتصاد الوطني:

– واصلت الحكومة خلال العام جهودها لتحرير الاقتصاد، حيث وصلت نسبة تحرير التجارة الخارجية في منتصف العام الى ٨٥ بالمائة، كما تم تحرير ما نسبته ٨٥ بالمائة من أسعار السلع في السوق الداخلية.

– كما تواصل العمل في تقوية القطاع الخاص، حيث جرى بالفعل اطلاق المبادرة أمامه في كل القطاعات، وتم بيع ٤٠ مؤسسة عامة ضمن عملية التخصيص، وأصبحت ملكية ٨٠ بالمائة من الاستثمارات في الصناعة للقطاع الخاص.

– كذلك تواصل خلال العام فتح الاقتصاد التونسي على الخارج وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وهو ما تحقق في وجود ٧٠٠ مؤسسة اجنبية عاملة في تونس واستثمارات مهمة من بعض الدول الأوروبية.

– أكد وزير الاقتصاد التونسي أن نية الحكومة لا تتجه الى تحرير كل أسعار المواد بصفة كاملة، بل بشكل تدريجي، وسيقتصر دور الحكومة على مراقبة أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الكبير، وذلك للمحافظة على استقرار هذه الأسعار، كما ستتدخل الحكومة باستمرار لضمان المعادلة بين العرض والطلب.

– أكد وزير الاقتصاد الوطني على أهمية تحرير واعادة هيكلة الاقتصاد والتي من شأنها أن تبين قدرة المؤسسات على المنافسة وتحملها مسؤولية تحسين نوعية المنتوج، وأبرز أن مراجعة قوانين قطاع التجارة بعد تحريره من شأنها المحافظة على اختيارات تونس الاجتماعية وتدعيم النجاعة الاقتصادية، ملاحظا أن تحرير الأسعار يستثني بعض المواد الحساسة التي تبقى خاضعة لاشراف الدولة.

– كذلك أكد الوزير أن برنامج هيكلة الصناعة التي شرعت الحكومة في تنفيذه خلال العام سيتواصل حتى عام ١٩٩٥ وذلك للوصول الى اقتصاد تلعب فيه قوى السوق دورا هاما في تعديل الانتاج.

التخطيطي الاقتصادي:

بدأت الحكومة التونسية خلال العام في تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٢ – ١٩٩٦) وذلك بعد المصادقة عليها من مجلس النواب في منتصف العام، وقد تعرض تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية لعام ١٩٩١، لأهداف هذه الخطة وأهم اتجاهاتها.

وفي مجال التخصيص (الخصخصة):

– بلغ عدد المنشآت التي شملتها عملية التخصيص خلال العام ٤٠ منشأة، منها ١٦ تم تخصيصها جزئيا، مع تحويل الباقي الى الملكية الخاصة بصفة كلية.

– بلغ عدد العمال الذين تم الاستغناء عنهم نتيجة الخصخصة ١٦٥١ عاملا من أصل ١١٠١٣ عاملا، منهم ١٠٠٢ عاملا غادروا تلقائيا مقابل الحصول على مكافآت مالية، و ٤٦٣ عاملا أحيلوا على التقاعد المبكر، و ١١١ عاملا تم الاستغناء عنهم لأسباب مختلفة، و ٧٥ عاملا غادروا مؤسساتهم بطرق أخرى.

– دفع صندوق اعادة هيكلة المنشآت العمومية مبلغ ٢٨ مليون دينار كتعويضات للعمال الذين تم الاستغناء عنهم.
– بلغت مداخيل بيع المؤسسات العمومية ١١٥ر٤ مليون دينار، ٦٢ر٧ مليون دينار من قطاع السياحة والصناعات التقليدية، ١٣ر٥ مليون دينار من قطاع التعدين والميكانيك والعجلات المطاطية، ١٢ر٣ مليون دينار من قطاع النسيج، ٩ر٦ مليون دينار من صناعات مواد البناء، ٦ر٢ مليون دينار من الصناعات الغذائية، ٥ر٧ مليون دينار من قطاع الصيد البحري ٢ر٥ مليون دينار من قطاع التجارة، و٢ر٩ مليون دينار من قطاعات أخرى.
– أعلن وزير الاقتصاد أن مرحلة جديدة من برنامج التخصيص سيبدأ تنفيذها وتتمثل في الانتقال من تخصيص المؤسسات العامة ذات العجز المالي الكبير التي استغرق تنفيذها السنوات الأربع الماضية، الى مرحلة جديدة ترتكز على رفع وتيرة التخصيص والتركيز عل قطاع الصناعة والصناعات الغذائية والفلاحية، اضافة للميدان التجاري، وسيتم تيسير الاجراءات لصغار المستثمرين التونسيين والمستثمرين الأجانب.

الاصلاح الاداري:

سعيا لمواصلة الاصلاح ودعمه في اطار الاصلاحات الهيكلية التي أقدمت عليها تونس في جميع الميادين تم وضع برنامج للاصلاح الاداري خلال العام يتضمن ثلاثين نقطة، كل نقطة تشكل محورا بذاتها، ويتطلب هذا البرنامج تشكيل فرق عمل من مهامها القيام بتحليل نقدي للمحاور المكلفة بدراستها وتقديم المقترحات في شكل تصور شامل وعملي وواقعي قابل للتنفيذ، ويتم متابعة أعمال هذه الفرق من خلال تقارير ترفعها كل ثلاثة أشهر حسب برنامج متابعة يتم الاتفاق عليه مسبقا مع كتابة الدولة والفرق المذكورة، وعند تقديم الفرق لمشاريعها في صيغتها النهائية يتم عرضها على المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري للمصادقة عليه. وكلما حصلت المصادقة يحال المشروع على الوزارات والهياكل المعنية لابداء الرأي بشأنه. وعند الموافقة عليه من قبل وزارة الاشراف المعنية يرفع الى رئيس الدولة ليصدر أوامره قبل العرض على مجلس النواب.
– وتجدر الاشارة الى إنه تمت الموافقة خلال العام على خمسة مشاريع تمثل المجموعة الأولى من الاصلاحات المقترحة، تم عرضها على المصادقة النهائية مع نهاية العام ويتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في بداية ١٩٩٣، وتهتم هذه المشاريع بتقليص الرخص الادارية المسبقة وتعريب الادارة ومراقبة الادارة من طرف المواطن ومراجعة النظام العام للوظيفة العمومية ونظام التغطية الاجتماعية في الوظيفة العمومية.

السياسة النقدية والمالية:

– على الرغم من الاصلاحات الجوهرية التي أدخلت على القطاع المصرفي، واعادة تنظيم السوق المالية، والغاء الترخيص المسبق من البنك المركزي في عملية اسناد القروض وابتكار أدوات مالية جديدة للتداول، فقد برزت بعض النقائص التي تشكل عوائق أمام تطور الجهاز النقدي والمالي وتحد من فاعليته. وعلى هذا، تم خلال العام رسم خطة تهدف الى اعادة النظر في السياسة النقدية واصلاح الجهاز المصرفي وتعزيز انفتاحه على الخارج.
– وفي هذا الاطار شهد العام أول دفعة من الاجراءات الهادفة الى ارساء جهاز مالي حديث قادر على مواجهة المزاحمة الأجنبية اشتملت على:

- اعتماد مقاييس التصرف الحذر في المصارف ومراجعة أساليب الرقابة التي يمارسها البنك المركزي.
- مواصلة التدرج نحو تمويل الأنشطة ذات الأولوية بشروط السوق.
- تعديل شروط الجباية على الايداعات من خلال اخضاع كل أشكال الايداعات الى الضريبة على الدخل مع خصم من المورد بنسبة ١٥ بالمائة وطرح سنوي في حدود ١٠٠٠ دينار.

• السماح للعملاء المرخص لهم باستعمال حسابات جارية بالعملة الصعبة لتمويل عمليات التجارة الخارجية.

– وتدل المؤشرات على أن الجهاز المصرفي قد تمكن من انجاز دوره بشكل فعال نتيجة هذه الاجراءات، حيث تم خلال العام تسجيل النتائج التالية:

• الحد من تطور الكتلة النقدية على الرغم من انتعاش الحركة الاقتصادية، حيث يقدر أن لاتتجاوز السيولة في نهاية العام نسبة ٤٦ر٨ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ٤٨ر٩ بالمائة في ١٩٩١.

• السيطرة على تضخم الأسعار في حدود ٧ر٥ بالمائة، مقابل ٧ر٩ بالمائدة في ١٩٩١، وذلك على الرغم من المضي في سياسة تحرير الواردات والأسعار.

• بداية انتعاش السوق المالية من خلال تنشيط بورصة الأوراق المالية، وذلك نتيجة تنويع العرض من جانب المصارف بعد فتح رؤوس أموالها للمساهمات.

• ارتفاع حجم المساهمات الموجهة للاقتصاد لتبلغ ٦٦٧٤ مليون دينار في الأشهر الثمانية الأولى من العام، بزيادة قدرها ١٣ر٣ بالمائة عن الفترة ذاتها من العام ١٩٩١.

– أعلن في تونس أن الدينار التونسي سيصبح قابلا للتحويل ابتداء من العام ١٩٩٣، وأنه سيتم تخفيف اجراءات مراقبة عمليات الصرف، واقرار حوافز مختلفة للقطاع الاستثماري بهدف زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد ومساعدة الصادرات التونسية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

– وفيما يتعلق بموضوع الشيك بدون رصيد، تم خلال العام تشكيل لجنتين تهتم الأولى بمراجعة وتطوير التشريع على مستوى الصكوك البنكية والبريدية والكمبيالات وضبط قواعد الاختصاص للهياكل القضائية، في حين تهتم اللجنة الثانية باستنباط الاجراءات العملية بهدف تطوير وسائل الدفع والاستخلاص واستنباط طرق معاملة جديدة.

وفي مجال الاستثمار:

– قامت السلطات المختصة خلال العام بمراجعة قوانين الاستثمار، وهي بصدد اصدار مجلة موحدة تبسط الاجراءات وتقدم الحوافز الملائمة للتوجهات الجديدة في مجال التنمية.

– أسند المخطط الثامن للتنمية دورا مميزا للقطاع الخاص وللمبادرة الفردية في جهود الاستثمار خلال التسعينات، حيث خص المخطط مساهمة القطاع الخاص بنسبة ٥٢ بالمائة من الحجم الاجمالي للاستثمار، في حين أسند النسبة الباقية للدولة والقطاع العام.

– أعلنت الجهات المختصة خلال العام بأنها بصدد مضاعفة حجم الاستثمارات بنحو ثلاث مرات، وذلك باستثناء الاستثمار في قطاع النفط نظرا لخصوصيات هذا القطاع، ولتحقيق ذلك، تم تحديد ثلاثة توجهات رئيسية:

• الاهتمام بالمستثمرين الحاليين والعناية بهم ومعالجة أية عراقيل قد يواجهونها، مما يعتبر وسيلة للترويج لمناخ الاستثمار عن طريق هؤلاء المستثمرين.

• مضاعفة الندوات والتظاهرات والزيارات في تونس وخارجها من أجل الترويج لمناخ الاستثمار والتعريف بالفرص الاستثمارية.

• تكثيف الاتصالات بالمؤسسات الدولية المتخصصة في مجالات الاستثمار، خاصة الشركات متعددة الجنسيات، من أجل جذبها واستخدام استثماراتها في مشاريع مختلفة في البلاد.

– سجل حجم الاستثمار في القطاع الفلاحي خلال العام انخفاضا بقيمة ٥٤ مليون دينار، وفي القطاع الصناعي بقيمة ٣٠ مليون دينار، أما قطاع الخدمات وخاصة النقل فقد شهد زيادة في حجم الاستثمار بلغت ٢٠ مليون دينار، وبلغت الزيادة في قطاع السياحة ٥ر٥٢ مليون دينار.

– وافق بنك تونس والامارات للاستثمار خلال اجتماع مجلسه المنعقد في مايو/ ايار ١٩٩٢ على تمويل ١٩ مشروعا جديدا تبلغ تكلفتها الاستثمارية ٥ر٩٧ مليون دينار، ويساهم البنك فيها بنحو ٤ر١٧ مليون دينار، من بينها ١٦ مليون في صيغة قروض و ٤ر١ مليون في شكل مساهمات مباشرة.

– قرر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة تشكيل لجنة تأسيسة لمتابعة انشاء شركة استثمارية مشتركة بين الجانبين برأس مال يتراوح بين ٥ و ٢٠ مليون دولار أمريكي، ستحدد اللجنة مجالات عمل الشركة، ورأس مالها والخطوات التنفيذية اللازمة لها.

– قررت وكالة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي تمويل استغلال وتطوير منجمين للزنك والرصاص بالاشتراك مع البنك التونسي الكويتي للتنمية والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي، وتبلغ مساهمة الوكالة في المشروع ١٤ مليون دولار أمريكي.

– وافقت الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي في اجتماعها المنعقد بالرياض خلال شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٢ على تمويل أحد عشر مشروعا في تونس، بمبلغ عشرين مليون دينار تونسي، وتشمل هذه المشاريع ستة مشاريع سياحية، ومشروعين زراعيين، وآخرين صناعيين، ومشروع خدمات. وقد قررت الشركة خلال الاجتماع زيادة رأس مال الشركة العقارية التونسية السعودية، المتفرعة عنها، من ٥ مليون دينار الى ٨ مليون دينار.

– أوضحت الاحصاءات الرسمية أن فرنسا تأتي في المركز الأول بين المستثمرين الأجانب في تونس. فقد أنشأ المستثمرون الفرنسيون ٣٠١ مؤسسة تصديرية في تونس، بينما أنشأ الألمان ١٦٩ مؤسسة والبلجيكيون ١١٠ مؤسسات تصديرية.

قطاع الفلاحة:

– حقق قطاع الفلاحة في عام ١٩٩٢ نسبة نمو بلغت ٧ر٦ بالمائة مقابل ٧ر١٤ بالمائة لعام ١٩٩١. وشهد القطاع وللسنة الثالثة على التوالي موسما جيدا وذلك بفضل التطور الكبير في انتاج الحبوب الذي بلغ نحو ٢٢ مليون قنطار مقابل ٤ر١٣ مليون قنطار لعام ١٩٩١. وزيادة الطاقة التخزينية لأكثر من ١٢ مليون قنطار مقابل أقل من ٨ مليون قناطر للعام الماضي، وكذلك زيادة انتاج الزيتون الى ١٣٢٥ ألف طن مقابل ٨٥٠ ألف طن للموسم الماضي.

– أعلنت وزارة الفلاحة عن تحرير عملية تصدير زيت الزيتون وفتحها أمام القطاع الخاص، في اطار شروط معينة، بعد أن كان التصدير محصورا بالديوان القومي للزيت.

– شرعت الحكومة التونسية في تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف لادخال اصلاحات شاملة على السياسة الزراعية المعتمدة سابقا. وتتضمن هذه الاستراتيجية برنامجا متكاملا يشجع قيام شراكة بين رجال الأعمال التونسيين والأجانب وذلك كوسيلة ناجحة لتنمية التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الدول الأخرى، بحيث يؤمن هذا التعاون التمويلات المالية والاستثمارية التي تحتاج اليها البلاد، مما يجنبها الاقتراض ويمكنها من نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة.

– سعت وزارة الفلاحة خلال العام لتنمية زراعات القطن بهدف الحد من استيراد المواد الأولية في قطاع النسيج والتي تقدر بنحو ٤٠ مليون دينار. وتنحصر زراعة القطن في تونس في الأراضي المروية وبمساحات لا تتعدى ٤٠٠٠ دونم حاليا تنتج نحو ٤٠٠ طن، وقد أعدت الوزارة خطة لزيادة مساحة الأراضي الى ٤٠ ألف دونم من الآن وحتى العام ٢٠٠٠، ترمي الى تأمين ٣٠ بالمائة من احتياجات القطن.

– تراجع انتاج التمور خلال موسم ١٩٩٢ الى ٧٥ ألف طن مقابل ٨١ ألف طن للموسم السابق. ورغم ذلك، فقد ارتفع التصدير الى ٢٢ ألف طن مقابل ١٩ ألف طن في الموسم الماضي.

– قدر انتاج زيت الزيتون بـ ٢٥٠ ألف طن، وهو إنتاج قياسي يعزى لاعتدال المناخ وتحسين نوعيات الأشجار. ولم تستطع معاصر الزيت من استيعاب هذه الكميات القياسية رغم انشاء ٦٨ معصرة جديدة قدرت طاقتها الانتاجية بـ ١٧٥ ألف طن.

– حقق انتاج الفواكة للموسم الحالي زيادة بنسبة ٢٠ بالمائة عن العام ١٩٩١، أما قطاعات تربية الماشية والصيد البحري وانتاج الخضار فحققت زيادة معتدلة بلغت ٣ بالمائة.

– تطورت قيمة الاستثمارات في القطاع الفلاحي حيث تضاعفت المشاريع المستفيدة من امتيازات قانون الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري لتبلغ تكلفتها الاجمالية ١٤٣ مليون دينار خلال عام ١٩٩٢، مقابل ٧١ مليون دينار خلال عام ١٩٩١.

– لم يؤثر انتعاش الانتاج الفلاحي بشكل ايجابي على الميزان التجاري الغذائى الذي حقق عجزا بعد الفائض الكبير الذي شهده في عام ١٩٩١ والبالغ ٢٢٣ مليون دينار، فقد تراجعت الصادرات الفلاحية والغذائية بنسبة ٣٨ بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام مقابل ارتفاع الواردات الغذائية (السكر والحليب والقمح اللين) خلال الفترة ذاتها بنسبة ١٩ بالمائة.

– وبمناسبة الاحتفال بعيد الفلاحة، تم انشاء «المجلس الوطني للفلاحة» وهو مجلس استشاري يتكون من ٣٦ عضوا يقع تعيينهم من طرف الوزير الأول باقتراح من وزير الفلاحة لمدة ٣ سنوات.

ويشارك في هذا المجلس كل من وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد والمحيط والتكوين المهني وممثلين عن أهم الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الفلاحة.

قطاع السياحة:

– تشير المصادر الرسمية الى أن عدد الليالي السياحية خلال العام قد زادت عن ٢١ مليون ليلة، ووفرت دخلا من العملة الصعبة يبلغ نحو ١٠٠٠ مليون دينار، وهذه النتائج تقل عن توقعات الميزان الاقتصادي لعام ١٩٩٢ المحدد بـ ٢ر٢٢ مليون ليلة، ودخلا نحو ١٠٦٥ مليون دينار. الا أن هذه النتائج تبقى ايجابية، وتشير الى بداية استرجاع النشاط السياحي لحيويته بعد النكسة التي ألمت به في عام ١٩٩١ أثر حرب الخليج.

– شهد النصف الأول من العام حركة سياحية أقل من التوقعات، وذلك بسبب الأحداث في منطقة المغرب العربي، وانشغال الأوروبيين بمعاهدة ماستريخت، الا أن النشاط السياحي سرعان ما تطور في النصف الثاني من العام، مما ساعد على تسجيل رقم قياسي في عدد الوافدين خلال العام تم تقديره بنحو ٤ ملايين سائح. وساعد أيضا على زيادة عائدات السياحة حيث قدرت بنحو ٨ر١٦ بالمائة من الموارد الجارية لميزان المدفوعات، وقدرت أيضا أن تبلغ نسبة الاشغال خلال العام ٥ر٥٠ بالمائة، وهي نسبة جيدة مقارنة بنسبة ١٥ بالمائة في عام ١٩٩١.

– سجل السياح الوافدون من أوروبا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام نسبة زيادة مهمة، لا سيما من البلدان الاسكندنافية واللوكسمبورج، ونسبة أقل من فرنسا، ألمانيا، اسبانيا، والبرتغال. في حين تراجع عدد السياح الجزائريين بنسبة ٢ر٩ بالمائة والليبيين بنسبة ٣ر٢٢ بالمائة.

– وسجل الاستثمار في قطاع السياحة، خلال العام نسبة نمو ملحوظة، سواء من خلال تمويلات مصارف التنمية، أو من خلال عدد الاسرة المنجزة أو التي في طور الانجاز والدراسة. وقد ارتفعت تعهدات مصارف التنمية لهذا القطاع بنحو ٧ر٢٦ بالمائة.

– كما سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع خلال العام ارتفاعا قدره ٤ر٥٥ بالمائة بالقيمة الحقيقية، مقابل انخفاض ٦ر٢٩ بالمائة في عام ١٩٩١.

– استكملت الشركة التونسية للفنادق والسياحة وهي من شركات القطاع العام، اجراءات بيع آخر فنادقها وهو فندق البحيرة وسط العاصمة الذي اشترته احدى شركات القطاع الخاص التونسي بمبلغ ٤ر٢ مليون دينار.

قطاع الصناعة:

– ساهم القطاع الصناعي بشكل فعال في تسارع نسق النمو الاقتصادي لعام ١٩٩٢ حيث سجلت القيمة المضافة لقطاع الصناعات غير المعملية زيادة بلغت ٩ر٦ بالمائة بالأسعار الثابتة، مقابل تقديرات أولية بنسبة ٤ر٢ بالمائة، كما حققت الصناعات الفلاحية والغذائية نمواً بنسبة ٤ر١٤ بالمائة، أي أكثر من التقديرات الأولية التي حددت في بداية العام بنسبة ١٠ بالمائة.

– وعلى صعيد الاستثمار في الصناعات المعملية، بلغ حجم الاستثمار فيها نحو ٧١٢ مليون دينار بالأسعار الجارية، مقابل ٨٥٩ مليون دينار في عام ١٩٩١، وقد اتخذت خلال العام عدة اجراءات من أجل تحسين المناخ الصناعي ودعم المبادرات الخاصة اشتملت على انشاء مجلس اعادة هيكلة الصناعة وتطويرها، وتحرير توريد دفعة جديدة من المواد الصناعية وتنظيم عمل صندوق النهوض والسيطرة على التكنولوجيا الصناعية، ودعم دور هذا الصندوق وتدخله في الصناعات الصغرى والمتوسطة، وانشاء المركز الفني للنسيج ومنحه التمويلات اللازمة لتقديم العون للمؤسسات العاملة في هذا القطاع من أجل تحسين انتاجيتها وقدرتها على المنافسة، وكذلك تركيز المناطق الحرة، وتشجيع القطاع الخاص على الخوض في مشاريع تهيئة الأراضي الصناعية.

– أعدت الحكومة خلال العام برنامجا لاعادة هيكلة القطاع الصناعي ليصبح قادرا على منافسة المنتجات الأجنبية في السوق الداخلية بعد تحرير الاقتصاد من جهة، ولزيادة القدرات التصديرية من جهة أخرى في ظل الاستحقاقات المقبلة وفي مقدمتها السوق الأوروبية الموحدة واتفاقات الغات.

– ويدور هذا البرنامج حول خمسة محاور أساسية تتعلق بالدعم التقني، وتوفير المعلومات الصناعية، وتعزيز الاشراف على حركة الاستيراد والتصدير وتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصناعية، وتقديم القروض لاعادة هيكلة القطاع الصناعي.

– يستهدف البرنامج في اطار الدعم التقني، تحسين نوعية الانتاج الصناعي، وفق أهداف المخطط التنموي الثامن، والانفتاح على الخارج، مع ضرورة انشاء مجالس علمية لربط الصلة بين المصنع والجامعة، وخلق شبكة من المراكز التقنية وتنمية التعاون مع الاتحاد الأوروبي للمراكز التقنية.

– وفي اطار المعلومات الصناعية يستهدف البرنامج خلق مركز معلومات وتوثيق صناعي والاستفادة من بنوك المعطيات الموجودة، مع اعداد الدراسات القطاعية الصناعية التي تعلب دورا أساسيا في توجية الاستثمار وفي اعادة الهيكلة وتعزيز المنافسة بين المؤسسات.

– وفى اطار الاشراف على حركة الاستيراد والتصدير يستهدف البرنامج مراقبة أسعار البضائع المستوردة لمحاربة المنافسة غير المشروعة (الاغراق – الدعم) وذلك وفق قواعد اتفاقية الغات، مع الاشراف التقني على الاستيراد والتصدير للتأكد من أن المنتجات تتناسب مع المواصفات والمقاييس المعتمدة.

– توصلت شركة تونسية – ايطالية مشتركة لتصنيع الطائرات الخفيفة مركزها في مدينة سوسة الساحلية الى بناء عشر طائرات خفيفة تستخدم في المجالات السياحية والزراعية.

– بداية من منتصف شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢، أصبح بامكان رجال الصناعة التونسيين والأجانب الاستفادة من بنك المعلومات الصناعية التابع لوكالة النهوض بالصناعة، ويحتوي هذا البنك على بيانات عن ٨٠٠٠ مؤسسة صناعية مصنفة حسب القطاع، والاستثمار والتشغيل، وطاقة الانتاج.

– وضعت الحكومة خلال العام مشروعا لتعديل صلاحيات «صندوق النهوض بالصناعة واللامركزية الاقتصادية» في ضوء الاتجاه الى اقتصاد السوق واجراءات التخصيص، حيث سيشهد الصندوق الذي تأسس عام ١٩٧٦ انطلاقة جديدة تعطي الأولوية للنجاعة والنوعية عند ترشيح المشاريع التي تحظى بمساعدة الصندوق، مع التركيز على تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في شكل قروض ميسرة.

التجارة الخارجية:

– اتسم العام بعدم مواكبة الصادرات للانتعاش الذي شهده الناتج المحلي الاجمالي، فلم تسجل الصادرات سوى نسبة نمو ضعيفة تناهز ٢ بالمائة، أي أقل من التقديرات الأولية، مما يعني استمرار العجز في الميزان التجاري. وتشير التوقعات الرسمية الى أن قيمة الواردات في العام ١٩٩٢ بلغت نحو ٥٦٥٠ر٧ مليون دينار، مقابل ٤٧٨٩ مليون للعام الماضي، وأن قيمة الصادرات قد بلغت ٣٥١٩ مليون دينار مقابل ٣٤٢٩ر٩ مليون للعام الماضي. وعليه، فان قيمة عجز الميزان التجاري في العام ١٩٩٢ تبلغ نحو ٢١٣٢ مليون دينار.

– هذا وقد تراجعت الصادرات من المواد الفلاحية بنسبة ٣٨ بالمائة، والفوسفات ومشتقاته بنسبة ٩ بالمائة بسبب المشاكل الهيكلية لصناعة الفوسفات وانهيار أسعاره في السوق الدولية. وبالمقابل، فقد سجلت صادرات النسيج والجلود نموا بنسبة ١٣ر٣ بالمائة، والمواد الميكانيكية والكهربائية بنسبة ٨ بالمائة.

– بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات ما يقارب ٦٤ بالمائة، وذلك انخفاضا من ٧١ بالمائة في العام ١٩٩١. ويعزى ذلك الى تراجع بعض الصادرات، وتقلص الانتاج في العديد من القطاعات التصديرية، وارتفاع الاستهلاك الداخلي بنسبة ٥ر٥ بالمائة للعديد من السلع.

– تم خلال العام تحرير ٥٨ بالمائة من المواد غير المصنعة اضافة الى ٤٨ بالمائة من المواد التي لها مثيل محلي. ومن المنتظر أن تبلغ هذه النسبة في العام ١٩٩٣ نحو ٦٠ بالمائة.

قطاع الطاقة:

– تفيد المعطيات الرسمية التقديرية أن انتاج النفط في عام ١٩٩٢ قد بلغ ٢٣ر٥ مليون طن، بينما بلغ ٥ ملايين طن في عام ١٩٩١، غير أن مداخيل الصادرات النفطية لم تحقق أية زيادة نظرا لانخفاض أسعار النفط خلال العام.

– وضعت الحكومة التونسية خطة لاصلاح قطاع الطاقة يستمر تنفيذها الى العام ٢٠٠١، ترتكز على المحاور التالية:

* تطوير عمليات التنقيب عن النفط وحفر ٦٠ بئرا جديدة في أعوام الخطة الثامنة ١٩٩٢ – ١٩٩٦.
* زيادة الانتاج المحلي من النفط والغاز، خاصة في الحقول الكبرى: البرمة، عشتار، والصومعة.
* الاقتصاد في استهلاك الطاقة، حيث أثبتت الدراسات الفنية امكانية توفير الاستهلاك في القطاعات ذات الاستهلاك العالي مثل قطاع صناعة مواد البناء، والمناجم والنقل، والصناعات الكيماوية .
* تطوير مصافي التكرير وتوسعة مخازن الطاقة بهدف تزويد السوق المحلية بحاجاتها الحالية والمستقبلية، وقد رصدت الخطة في هذا الاطار استثمارات قيمتها ١٢٢ مليون دينار يخصص الجزء الأكبر منها لبناء مصفاة جديدة واصلاح المصفاة الحالية في بنزرت، وانشاء مخازن جديدة.

– تواصل خلال العام انجاز أنبوب الغاز الذي يربط بين «حسي رمال» في الجزائر (وهو أحد اكبر حقول الغاز في العالم)، وبين مدينة بولونيا في شمال ايطاليا عبر تونس، ويبلغ طول الأنبوب ٢٥٠٠ كم من بينها ٣٧٠ كم في

الأراضي التونسية، وينقل ١٢ مليار متر مكعب من الغاز سنويا بداية من عام ١٩٩٤.

– قدرت وزارة الاقتصاد الوطني مخزون حقل ميسكار للغاز الطبيعي الذي سيبدأ الانتاج قريبا بنحو ٣٠ مليار متر مكعب ويتوقع أن يصل انتاج الحقل الى ١ر٦٥ مليار متر مكعب سنويا. هذا وتبلغ تكلفة المشروع الذي تعهدت شركة «بريتش غاز» بانجازه بنحو ٦٠٠ مليون دولار أمريكي.

– اكتشفت شركة تكساكو الأميركية بئرا للنفط والغاز في منطقة الجم في الوسط التونسي. قدرت طاقة انتاجه بنحو ٣٦٠٠ برميل من النفط و ١١١ ألف متر مكعب من الغاز يوميا.

– اكتشفت شركة «كوفبيك» المنبثقة عن موسسة البترول الوطنية الكويتية نفطا بكميات تجارية في حقل سيدي الكيلاني في تونس. ولم تكشف الشركة عن حجم الاحتياطي أو عن معدل الانتاج المتوقع من الحقل، الا أنها ذكرت ان الانتاج سيبدأ في نهاية العام ١٩٩٢.

– حصلت شركة «موسباشر» الأمريكية على ترخيص للتنقيب عن النفط والغاز في أربع ولايات (محافظات) في الشمال الغربي هي باجة وجندوبة والكاف وسليانة.

وقائع وأحداث أخرى:

– التأم بتاريخ ١٩٩٢/٧/٦ ملتقى مالي ونقابي بتنظيم من الجامعة العامة للبنوك التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل والمجلس المركزي للاتحاد العربي للعاملين بالمصارف والتأمينات والأعمال المالية. ودرس المجلس خلال هذا الملتقى تقرير الأمانة العامة حول نشاط الفترة الماضية على المستوى المهني والثقافي عربيا ودوليا والخطة المستقبلية للاتحاد.

كما ناقش المجلس اعداد دراسة عن الأوضاع المعيشية للعاملين في القطاع اضافة الى مناقشة ميثاق الحقوق والحريات النقابية.

– تم انشاء شركة خفية الاسم بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٤ أطلق عليها اسم «دار المؤسسة» ويبلغ رأس مالها مليونا و٣٠٠ ألف دينار. يهدف انشاء هذه المؤسسة الى تدعيم خدمات المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وإحكام تكوين رؤساء المؤسسات في مجالات التخطيط والتيسير وادارة الأعمال وتنظيم ملتقيات وندوات ودورات تدريبية تتلاءم مع متطلبات المؤسسة العصرية وأهدافها.

– بدأت الحكومة في تنفيذ خطة للمحافظة على الموارد المائية تساعد في مواجهة الطلبات المتزايدة للسكان. وتهدف الخطة الى زيادة الموارد المائية لنحو ٤ مليارات متر مكعب، منها ٢ر٢ مليار من المياه السطحية و ٧ر١ مليار من المياه الجوفية. ويذكر أن الموارد المائية لا تتجاوز حاليا ٧ر٢ مليار متر مكعب.

– تقرر خلال العام احداث هيئة عليا للبحث العلمي والتكنولوجيا تتمثل مهامها في تقديم الاقتراحات بشأن الاختيارات وضبط الأولويات وابداء الرأي بخصوص أهداف سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

– تمت زيادة الأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام ٤٠ ساعة بـ ٦٥٨٧ مليما شهريا ونظام ٤٨ ساعة بـ ٨ دينارات في حين تمت الزيادة في الأجر الأدنى الفلاحي بـ ٣٠٠ مليم في اليوم الواحد.

– سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم في السوق المالية (وهو عبارة عن مؤشر يبين اتجاه السوق ومعدل تطور الأسعار للأسهم المدرجة بالتسعيرة القارة بقاعدة ١٠٠ في ١٩٩٠/١٢/٣١) ارتفاعا ملحوظا حيث تعدى مستوى ٢٠٠ نقطة في بعض الفترات.

أحداث سياسية:

– تم استبدال المجلس الأعلى للميثاق الوطني بالهيئة العليا للميثاق الوطني التي تمثل الاطار الذي سينظم فيه الحوار خلال الفترة القادمة بين سبعة أحزاب سياسية وأربع منظمات وطنية، وتتشكل هذه الهيئة من أحد عشر عضوا يرأسهم الوزير الأول وتجتمع على الأقل ثلاث مرات في السنه بالاضافة الى اجتماع دورى سنوي يوم ٩ يناير/ كانون الثاني وهو يوم الميثاق، تجتمع به الهيئة مع بقية الأطراف الموقعة عليه.

– عقدت الهيئة العليا للميثاق الوطني اجتماعا بتاريخ ١٩٩٢/٥/٤ حضره كل الأمناء العامون لأحزاب المعارضة ورؤساء المنظمات الوطنية، وتم به مناقشة تطوير الاعلام على أساس ضوابط مهنية وأخلاقية تساعده على مواكبه التحولات العميقة التي تعيشها البلاد في كل الميادين.

– عقدت الهيئة مرة ثانية اجتماعاً بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٩ تم به النظر في المجلة الانتخابية وأعدت تقريرا في هذا الشأن تم رفعه الى رئيس الجمهورية.

– كذلك عقدت اجتماعا بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢ حول موضوع الاعلام ومجلة الصحافة وتم اعداد تقرير في هذا الشأن رفع الى رئيس الجمهورية.

– كذلك عقدت الهيئة اجتماعا بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ تم به النظر في تقرير حول تطوير طريقة الاقتراع بالمجلة الانتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية، وتم اعداد تقرير في هذا الشأن رفع الى رئيس الجمهورية.

كذلك عقدت الهيئة اجتماعا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١١ لمواصلة النظر في تطوير طريقة الاقتراع بالمجلة الانتخابية وترأس هذه الجلسة الوزير الأول الذي بين أن النظر في تطوير طريقة الاقتراع بالنسبة للانتخابات التشريعية ينطلق من الحرص على تكريس التعددية في المؤسسات الدستورية وخاصة منها مجلس النواب حتى تكون الأحزاب السياسية ممثلة فيه حسب اشعاعها وقواعدها الشعبية.

– شرعت المحكمة العسكرية بداية من تاريخ ١٩٩٢/٧/٩ في النظر في قضية الاعتداء على الأمن الداخلي للدولة وذلك بحضور عدد هام من الملاحظين والمراقبين العرب والأجانب وممثلي الهيئات الانسانية والاتحادات المهنية والصحافة الوطنية وعدد من المراسلين والمبعوثين الخاصين لوسائل الاعلام الأجنبية.

– ساهمت تونس في مؤتمر القمة الثامن والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت بداكار في مطلع شهر يوليو/ تموز ١٩٩٢ وألقى رئيس الجمهورية خطابا نادى فيه باعتماد الواقعية والصراحة لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجهها القارة الأفريقية، وأكد أن حقوق الانسان هي ممارسة يوميه وأن تونس تعمل على التوفيق بين كل حقوق الانسان الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية.

– أعلن رئيس الجمهورية بمناسبة ذكرى عيد المرأة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٣ عن جملة من الاجراءات تهدف تعزيز مكاسب المرأة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

– أعلن رئيس التجمع الدستورى الديمقراطي عن اعادة هيكلة التجمع بتاريخ ١٩٩٢/٩/٣٠ وتنظيم هياكله على شكل خمس أمانات قارة.

– أعلن بيان رئاسي صدر في تونس عن اجراء تعديل في الحكومة التونسية شمل عدة وزارات، أهمها وزارتي المالية والعدل، وانشاء وزارة جديدة للتعاون الدولي والاستثمار الخارجي.

القروض

حصلت تونس خلال العام على قروض تنموية وسلعية يبينها الجدول التالي:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: مؤسسات تمويل عربية:				
صندوق النقد العربي	١٩٩٢/٣/١٣	١٥مليون	دولارأمريكي	ميزان المدفوعات
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٢/١٢/٣	٢٠مليون	دينار كويتي	انجاز سد سيدى البراق
ثانيا: مؤسسات التمويل الأخرى:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٢/٣/٢٧	٣ر١١مليون	دولارأمريكي	استيراد مادة عجينة الورق
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٢/٣/٣٠	٦ ر ٣ مليون	دولارأمريكي	تمويل استيراد قطن من سورية
البنك الأفريقي للتنمية	١٩٩٢/٥/١٤	١٣٥مليون	دولارأمريكي	تمويل مشاريع سياحية
البنك العالمي	١٩٩٢/٤/١٠	٧٥مليون	دولارأمريكي	تمويل مشاريع في ميدان التعليم والتربية
البنك العالمي	١٩٩٢/٥/٥	٦٠مليون	دولارأمريكي	تنمية البنية الاساسية الخاصة بالغاز الطبيعى
الحكومة البلجيكية	١٩٩٢/٤/١٣	٣٠مليون	فرنك بلجيكي	تمويل مشاريع شراكة بين البلدين خاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة
الحكومة الألمانية	١٩٩٢/٢/٣	٤٥مليون	مارك ألماني	تعاون مالي
الحكومة الألمانية	١٩٩٢/٣/٣	١٥مليون	مارك ألماني	تعاون فني
الحكومة الفرنسية	١٩٩٢/٣/١٧	٥٠٠مليون	فرنك فرنسي	تعاون فني
الحكومة الفرنسية	١٩٩٢/٣/١٧	١٠٠مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع مشتركة
المجموعة الأوروبية المشتركة	١٩٩٢/٣/٢	٤٠مليون	وحدة حسابية أوروبية	تعاون فني
المجموعة الأوروبية المشتركة	١٩٩٢/٣/٢	٤٥مليون	وحدة حسابية أوروبية	تمويل مشاريع في ميدان المياه والتربة
برنامج التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢/٣/١١	٣٧٠ .٠مليون	دولارأمريكي	هبة في اطار اتفاقية تعاون لفائدة الشركة القومية للسكك الحديدية
الحكومة البلجيكية	١٩٩٢	١٠٠مليون	فرنك بلجيكي	تمويل عقود مشاركة
الحكومة الاسبانية	١٩٩٢	٨٠مليون	دولارأمريكي	تمويل استيراد تجهيزات اسبانية
الحكومة الاسبانية	١٩٩٢	٣٠مليون	دولارأمريكي	تمويل عقود مشاركة
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٢	١٥مليون	وحدة حسابية أوروبية	تدعيم رأس مال المجازف
البنك الأفريقي للتنمية	١٩٩٢	٧٥مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشاريع فلاحية
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي: قسط ثالث	١٩٩٢/٤/٢٥	١٠٠مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع تخص المؤسسات الصغرى والمتوسطة

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مجمع بنوك منها ١١ بنكا أوروبيا و٤ بنوك عربية، وبنكا امريكياً	١٩٩٢/٤/٣٠	١١٠مليون	دولار أمريكي	تمويل مشاريع مدرجة في المخطط الثامن
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٢/٤/٢٧	٢٨مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشروع ري بسيدي اسماعيل وقربه
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٢/٤/٢٧	٧مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشروع تطهير المدن بخليج قابس
مديرية الفلاحة بالولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢/٦/١٥	٢٠مليون	دولار أمريكي	شراء قطن ومواد خشبية
حكومة جمهورية الصين الشعبية	١٩٩٢/٦/٢٥	١٠٠مليون	فرنك فرنسي	تمويل حاجيات المؤسسات المشتركة
المجموعة الأوروبية المشتركة	١٩٩٢/٦/٣٠	٢٥ مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مؤسسات صغرى ومتوسطة وصناعية
المجموعة الأوروبية المشتركة	١٩٩٢/٦/٣٠	٧مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشاريع مشتركة
المجموعة الأوروبية المشتركة	١٩٩٢/٧/٣	٣٢مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشاريع صغرى ومتوسطة وصناعية
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٢/٧/٤	٥٤مليون	دولار أمريكي	تطوير المؤسسات والصناعات الصغرى والمتوسطة
حكومة جمهورية الصين الشعبية	١٩٩٢/٧/٤	٥ره مليون	دولار أمريكي	مشاريع مشتركة
حكومة جمهورية الصين الشعبية	١٩٩٢/٧/٤	٥٥٥ر٠مليون	دولار أمريكي	هبة لاقتناء أدوات وتجهيزات من الصين
حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٩٩٢/٧/١٣	٦مليون	مارك ألماني	تمويل مشروع محطة البث الاذاعي على الموجات المتوسطة بتونس
البنك الأفريقي للتنمية	١٩٩٢/٧/١٣	١٢٠مليون	وحدة حسابية	البنك القومي للتنمية السياحية
البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية	١٩٩٢/٧/١٣	٦٠مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع تطوير البنية الأساسية للغاز الطبيعي
البنك الأوروبي للاستثمار	١٩٩٢/٧/١٣	٣٥ مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشروع الحد من التلوث بقابس
مجمع بنوك أجنبية	١٩٩٢/٧/٢٧	١١٠مليون	دولار أمريكي	تمويل مشاريع مختلفة
البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية	١٩٩٢/٧/٢٧	٧٥ مليون	دولار أمريكي	تمويل مشروع اصلاح التعليم العالي
شركة بيفكو وبنك افزيمبنك	١٩٩٢/٩/٥	٥٢ر٨مليون	دولار أمريكي	شراء طائرتين من نوع بوينغ ٧٣٧
حكومة اللكسمبورغ	١٩٩٢/٩/٧	١٠٠مليون	فرنك لكسمبورغي	هبة لتمويل مشاريع تنمية
حكومة لكسمبورغ	١٩٩٢/٩/٨	١٠٠ ملايين	فرنك لكسمبورغي	تمويل مشاريع في مجال التنمية الريفيه وتطهير المياه والتكوين المهني
الحكومة الأمريكية	١٩٩٢/٩/١١	١٠ ملايين	دولار امريكي	هبة لخصخصة المؤسسة العمومية وتدعيم اللامركزية وتعديل الاقتصاد التونسي
حكومة اليابان	١٩٩٢/٩/٢٦	٤٥ مليون	ين ياباني	هبة لتجهيزات رياضية

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مجمع بنوك أجنبية	١٩٩٢/٩/٢٨	٣٥ر٧مليون	دولارأمريكي	شراء طائرة من نوع الأيرباص
البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية	١٩٩٢/١٠/١١	٧٥مليون	دولارأمريكي	تمويل مشروع للتنمية البلدية
منطقة فالون ببلجيكا	١٩٩٢/١٠/١٣	٣٠مليون	فرنك بلجيكي	تمويل مشاريع شراكة
حكومة المملكة البلجيكية	١٩٢٢/١٠/٢٢	١٠٠مليون	فرنك بلجيكي	تمويل حاجيات المؤسسات المختلطة
حكومة المملكة البلجيكية	١٩٢٢/١٠/٢٢	٣٣٣مليون	فرنك بلجيكي	تمويل مشاريع مشتركة في الفلاحة والتكوين المهني والنقل
بنك الاستثمار الأوروبي	١٩٢٢/١١/٢٠	١٩مليون	وحدة نقد أوروبية	تمويل مشروع تطهير مدن ساحلية
الحكومة الايطالية	١٩٩٢/١١/٢٠	٨ ملايين	ليرة ايطالية	هبة لتمويل شراء معدات وآليات فلاحية
الصندوق الفرنسي للتنمية	١٩٩٢/١٢/٩	٢٠٠مليون	فرنك فرنسي	اعانة برامج
الصندوق الفرنسي للتنمية	١٩٩٢/١٢/٩	٢٣٠مليون	فرنك فرنسي	اعانة برامج

٤٠٤ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٤ امكانات الاستثمار فى القطاعات المختلفة:

تبرز الجهات المسؤولة أولوية خاصة للفرص الاستثمارية التالية:

القطاع الصناعي:

- الصناعات التصديرية.
- الصناعات التي يحل منتجها محل الواردات.
- الصناعات التي تنقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد.
- الصناعات الزراعية (تصنيع التمور – الحليب ومشتقاته – الزيوت النباتية).
- انتاج الآلات والمعدات الزراعية وورش صيانتها.
- صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية الاخرى.
- صناعة المواد الانشائية.

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

- توسيع وتطوير الأراضي الزراعية.
- تطوير زراعة الحبوب.
- انتاج الخضر والفاكهة للتصدير.
- زراعة الأشجار المثمرة (التفاح – الأجاص – اللوز).
- تربية الماشية والدواجن.
- تربية الأسماك.

القطاع السياحي:

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية التونسية نظرا لدوره في توفير العملة الأجنبية، وقد عمدت الحكومة التونسية الى تكثيف برامج للتعريف بالسياحة التونسية وتطورها وبخاصة لدى البلاد العربية وأمريكا، كما تقوم بانجاز العديد من مشروعات البنية الأساسية بهدف تطوير السياحة في مناطق جديدة في البلاد، وكذلك زيادة امكانات المؤسسات السياحية القائمة حاليا وانشاء مؤسسات سياحية جديدة.

٢٠٤٠٤ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح		اجمالى التكلفة	
		الموقع	الولاية	مليون دينار تونسي	مليون دولار أمريكي
شركة الاستغلال الفلاحي بشاره	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	نعسان	بن عروس	٠ر٤	٠ر٣٨٠
شركة البرج ٢	البنك القومي الفلاحي	بوعراده	سليانه	٠ر٤	٠ر٣٧٠
مؤسسة السنبلة الذهبية	البنك القومي الفلاحي	قعفور	سليانه	١ر٨	١ر٦٦٤
مشروع ورد الحقل	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	بني خيار	نابل	١ر٧	١ر٥٧١
مؤسسة الهلال	البنك القومي الفلاحي	بو عراده	سليانه	١ر٥	١ر٣٨٦
شركة المسيد	البنك التونسي الاماراتي للاستثمار	قعفور	سليانه	٠ر٥	٠ر٤٦٢
مؤسسة المجان ٢	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	بوعراده	سليانه	٠ر٥	٠ر٤٦٢
شركة قاضي	البنك القومي الفلاحي	اريانه	اريانه	٠ر٣	٠ر٢٧٧
مؤسسة بئر بوهامي	الاتحاد البنكي للصناعة والتجاره	بوعراده	سليانه	٢ر١	١ر٩٤١
شركة مطامر قرطاجنة	البنك القومى الفلاحي	قعفور	سليانه	١ر٤	١ر٢٩٤
مؤسسة التنمية الفلاحية بوادي بوزيد	الشركة التونسية للبنك	لعروسة	سليانه	٠ر٧	٠ر٦٤٧
مشروع الجمال	البنك القومى الفلاحي والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائى	زغوان	زغوان	١ر٣	١ر٢٤١
حقول وزرة	البنك العربي التونسي	مرناق	بن عروس	١ر١	١ر٠١٧
مشروع «بسافريماي»	المصرف العقاري والتجاري التونسي	ودرفه	قابس	٠ر٤	٠ر٣٧٠
مؤسسة منقوكوكي	الشركة التونسية للبنك	بوسالم	جندوبه	٠ر٢	٠ر١٨٥
شركة فلاحة ٢٠٠٠	تمويل ذاتي	اريانه	اريانه	٠ر٢	٠ر١٨٥

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح		اجمالى التكلفة	
		الموقع	الولاية	مليون دينار تونسي	مليون دولار أمريكي
مؤسسة البرج الصناعي	شركة التنمية للاقتصاد التونسي والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	بو عرادة	سليانه	٢ر٨	٢ر٥٨٨
شركة عين ببوش	البنك القومي الفلاحي	الغريبه	زغوان	١ر٢	١ر١٠٩
مؤسسة المبروكة	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	السرس	الكاف	١ر٦	١ر٤٧٩
مشروع السوينيات ٢	البنك القومي الفلاحي والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	وادرمل	زغوان	١ر٠	٠ر٩٢٤
حديقة تاقواري ١	الشركة التونسية للبنك	مجاز الباب	باجه	٠ر٥	٠ر٤٦٢
شركة الاخوة بشيوو	البنك العربى الدولى بتونس	حمامات	نابل	٠ر٤	٠ر٣٧٠
شركة بوكر بن صالح	البنك القومي الفلاحي	منزل شاكر	صفاقس	٠ر٤	٠ر٣٧٠
مؤسسة البعث	البنك القومى الفلاحى والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائى	قعفور	سليانه	٠ر٧	٠ر٦٤٧
شركة التنمية الفلاحية خدمات حشاو	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	قليبية	نابل	٠ر٥	٠ر٤٦٤
شركة بوحجبه	البنك القومي الفلاحي	سمينجه	زغوان	٠ر٣	٠ر٢٧٧
مؤسسة أفريقيا للكيميا	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	مرناف	بن عروس	٠ر٣	٠ر٢٧٧
مؤسسة خزن الحبوب ببرج السدريه	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	برج السدريه	بن عروس	٢ر٦	٢ر٤٠٣
مؤسسة التنمية الفلاحية بالعالية	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائى	العاليه	بنزرت	٢ر٥	٢ر٣١١
الشركة الفلاحية الحمد	البنك العربي التونسي	طبربه	اريانه	١ر٠	٠ر٩٢٤
مؤسسة أفون شعباني	الشركة التونسية للبنك	رأس الغيت	قليبيه	٠ر٨	٠ر٧٣٩
شركة التنمية الاقتصادية الدخله	تمويل ذاتي	قربه	نابل	٠ر٦	٠ر٥٥٥
شركة داود	البنك القومي الفلاحي	فوشانه	بن عروس	٠ر٣	٠ر٢٧٧
مؤسسة التنمية الفلاحية الفرحه	تمويل ذاتي	الفرحه	زغوان	٣ر٣	٣ر٠٥٠
شركة الشريف	البنك القومي الفلاحي	الخليدية	بن عروس	٠ر٥	٠ر٤٦٢
مؤسسة السهل الذهبي	بنك التنمية للاقتصاد التونسي وبنك تونس والامارات للاستثمار والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	طبربه	اريانه	١ر٦	١ر٤٧٩

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح		اجمالى التكلفة	
		الموقع	الولاية	مليون دينار تونسي	مليون دولار أمريكي
شركة الدخلة	تمويل ذاتي	قربه	نابل	٠ر٨	٠ر٧٣٩
مؤسسة كشباطي	تمويل ذاتي	أوتيك	بنزرت	٠ر٥	٠ر٤٦٢
مؤسسة كريشات	البنك العربي الدولي بتونس	بوعراده	سليانه	٠ر٤	٠ر٣٧٠
شركة البرج	تمويل ذاتي	بوعراده	سليانه	٠ر٤	٠ر٣٧٠
شركة الطرابلسي	البنك القومي الفلاحي	الجديده	اريانه	٠ر٢	٠ر١٨٥
شركة الشتيوي	البنك القومي الفلاحي	طبربه	اريانه	٠ر٢	٠ر١٨٥
شركة تعليب مواد فلاحية	البنك العربي الدولي بتونس	صفاقس	صفاقس	٠ر٥	٠ر٤٦٢
مشروع الحدائق	الشركة التونسية للاستثمار الانمائي والبنك القومي الفلاحي	قربه	نابل	٢ر٥	٢ر٣١١
مشروع بئر دحومه	الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة البنك القومي الفلاحي	بوعراده	سليانه	١ر٩	١ر٧٥٦
مشروع قصر العفلة	تمويل ذاتي	الحواف	زغوان	١ر٤	١ر٢٩٤
غراسة الاشجار وتربية الماشية	بنك التنمية للاقتصاد التونسي والشركة التونسية السعودية	أوتيك	بنزرت	١ر٠٧٣	١ر٣٠٦
تربية الدواجن	البنك الدولي العربي بتونس والبنك التونسي	صفاقس	صفاقس	٠ر٩٦٠	١ر٠٧٩
شركة الخنفات	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	طبربه	اريانه	٠ر٥٠٠	٠ر٥٦٣
انتاج زيت الزيتون	البنك القومي الفلاحي	صفاقس	صفاقس	٠ر٤٩٠	٠ر٥٥١
تربية الدواجن	الشركة التونسية للبنك	صفاقس	صفاقس	٠ر١٧٦	٠ر١٩٨
نزل البرازقة	بنك تونس والامارات للاستثمار	البرازقه	الحمامات	٣ر٠٠٠	٣ر٣٧١
نزل الشاطىء الأزرق	بنك تونس والامارات للاستثمار	جربه	جربه	١٢ر٠٠٠	١٣ر٤٨٣
نزل حواء	بنك تونس والامارات للاستثمار	المنستير	المنستير	٤ر٠٠٠	٤ر٤٩٤
نزل ريفاريا	بنك تونس والامارات للاستثمار	القنطاوي	سوسة	١٢ر٠٠٠	١٤ر٦٠٧
وحدة انتاج حقن ذات استعمال واحد	بنك تونس والامارات للاستثمار	تونس	تونس	٣ر٦٠٠	٤ر٠٤٥
شركة تنمية فلاحية شواط	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٢ر٣٠٠	٢ر٥٨٤
شركة تنمية فلاحية مرنافية	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	١ر٨٨٥	٢ر١١٨

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح		اجمالي التكلفة	
		الموقع	الولاية	مليون دينار تونسي	مليون دولار أمريكي
مؤسسة سوداس	البنك القومي الفلاحي	العامة	قابس	٠ر٤٣٤	٠ر٤٨٨
غراسة اشجار العنب	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	الصمعة	نابل	٢ر٧	٣ر٠٣٤
شركة محمد علي بن سدرين	بنك التنمية الاقتصادية التونسي	الجديدة	اريانه	٢ر٥	٢ر٨٠٩
غراسة اشجار تفاح	الشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	مجاز الباب	باجه	٠ر٩٠٨	١ر٠٢٠
شركة السباسب	البنك القومي الفلاحي	أولاد غيده	القصرين	٠ر٤٩٨	٠ر٥٥٩
غراسة اشجار العنب	البنك التونسي	سليمان	نابل	٠ر٤٢٢	٠ر٤٧٤
شركة تربية القواقع	الشركة التونسية للبنك	بقالطة	منستير	٠ر٢٦٨	٠ر٣٠١
شركة برج قوقة	البنك التنمية للاقتصاد التونسي	طبربه	اريانه	١ر٤٨٠	١ر٦٦٣
شركة التطور	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	مجاز الباب	باجه	٠ر٥٠٠	٠ر٥٦٢
مؤسسة سليم القياش	المصرف العقاري والتجاري التونسي	تونس	تونس	٠ر٤١٣	٠ر٤٦٤
مؤسسة رانيه	البنك القومي الفلاحي	طبرقه	جندوبه	٠ر٣٧٥	٠ر٤٢١
صيد بحري بالمهديه	البنك القومي الفلاحي	المهديه	المهديه	٠ر٣٦٩	٠ر٤١٥
شركة تهيئة مائية	البنك القومي الفلاحي	توزر	توزر	٠ر٣٤٠	٠ر٣٨٢
شركة تربية الماشية	البنك القومي الفلاحي	منزل بوزلفه	نابل	٠ر٣٥٠	٠ر٣٩٣
شركة الرسالة	المصرف العقاري والتجاري التونسي	مرناق	بن عروس	٥ر٨٠٠	٦ر٥١٧
شركة تربية الحيوانات والنباتات المائية	بنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك التونسي الكويتي للاستثمار والشركة التونسية السعودية للاستثمار الانمائي	قلعة الأندلس	اريانه	٥ر٤٠٠	٦ر٠٦٧
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٤٧٢	٠ر٥٣٠
التعاضدية المركزية للقمح	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٥٠٠	٠ر٥٦٣
التعاضيدية المركزية للقمح	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٥٠٠	٠ر٥٦٢
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٤٥٢	٠ر٥٠٨
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٤٨٤	٠ر٥٤٤
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٤٢٢	٠ر٤٧٤
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٤٩٢	٠ر٥٥٣

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح		اجمالى التكلفة	
		الموقع	الولاية	مليون دينار تونسي	مليون دولار أمريكي
التعاضدية المركزية للقمح	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٥٠٠	٠ر٦٢٥
التعاضدية المركزية للزراعات الكبرى	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٠ر٥١٧	٠ر٨١٥
شركة خدمات الأزهر	البنك العربي الدولي بتونس	جبنيانه	صفاقس	٠ر٠٣٠	٠ر٠٣٤
ديوان الزيت	البنك القومي الفلاحي	تونس	تونس	٣ر٣٠٨	٣ر٧١٧
مؤسسة طبقة	البنك القومي الفلاحي	الفلاحه	زغوان	٣ر٣٢٥	
شركة لزدين	بنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك القومي الفلاحي	باش حانبه	بنزرت	١ر٣٥٠	
مؤسسة فلاوز	قطاع خاص	هنشير حباس	أريانه	٠ر٦٧٠	
شركة اشغال عامة	البنك القومي الفلاحي	الزهراء	بن عروس	٠ر٤٩٥	
مؤسسة منصف بوفايد	البنك الدولي العربي لتونس	قربـة	بنزرت	٠ر٤٥٠	
مؤسسة رحموني رفيق	البنك القومي الفلاحي	بنزرت	بنزرت	٠ر٣٧١	
مؤسسة قاطوسي	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	معمورة	نابل	٠ر٣٦١	
مؤسسة حفصه	بنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك القومي الفلاحي	مرناق	بن عروس	٠ر٩٧٠	
مؤسسة الزيدي	قطاع خاص	قطيس	قفصه	٠ر٥٣٠	
مؤسسة النجار	البنك القومي الفلاحي	الشبيكة	القيروان	٠ر٤٤٣	
مؤسسة بلمين	البنك القومي الفلاحي	طبربه	أريانه	٠ر٣٨٠	
شركة تعليب المنتوجات الفلاحية	البنك الدولي العربي لتونس	صفاقس	صفاقس	٠ر٤٩٥	
مؤسسة حرز الله	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	خنيس	المنستير	٠ر٣٩٩	
مؤسسة الغزالي	بنك التنمية للاقتصاد التونسي	العالية	بنزرت	٠ر٣٨٥	
الشركة الفلاحية الحمد	البنك العربي التونسي	طبربه	أريانه	٠ر٣٦٨	

٥٠٤ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	مجموع رؤوس الأموال	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (دينار تونسي)
٢٦	صناعي	١٩٩٢	———	سعوديون	٥٢١٤٠٠٠
	زراعي			جزائريون	٣٠٨١٥٠٠
	سياحي ومالي			ليبيـــون	٧٠٤٥٠٠
				لبنانيـــون	٤٨٠٠٠٠
				سوريـون	٣٠٠٠٠٠
				عراقيـون	١٧٠٠٠٠
				مصريـون	١٥٠٠٠٠
				مغاربـــة	٦٥٠٠٠

(٥)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٢

شهد العام جملة من الوقائع والاحداث السياسية ، والاقتصادية ، حيث سجلت حركة النشاط السياسي تغيرات رئاسية وحكومية ، وتفاقم اضطرابات ، وازمة حادة بدأت في العام الماضي ، واستمرت خلال العام ، وافرزت تغيرات كثيرة على اكثر من مستوى . وفي المجال الاقتصادي سجلت بعض القطاعات نتائجا مشجعة ، واداء حسنا ، كما تم البدء في تنفيذ برنامج انعاش لعملية التصحيح الاقتصادي ، في شتى المجالات وبخاصة في مجال توسيع وتنشيط السوق النقدية ، ومواصلة اجراءات تحرير التجارة الخارجية ، وتشجيع الاستثمار ، وزيادة الاحتياطات من وسائل الدفع الدولية ، وهيكلة الديون الخارجية ، وتوسيع آفاق القطاع الخاص .
وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٥ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال هذه الفترة عدة مراسيم تنفيذية وانظمة وتعليمات تتعلق ببعض اوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي والتي يمكن حصرها في الآتي :
ففي مجال تنظيم التجارة والاسعار صدرت المراسيم التالية :
– المرسوم التنفيذي رقم ٩٢/٦٨ المؤرخ في ١٩٩٢/٢/١٨ والمتضمن القانون الاساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه .
– المرسوم التنفيذي رقم ٩٢/١٢٢ المؤرخ في ١٩٩٢/٣/٢٣ والمحدد لكيفيات تطبيق الاحكام المتعلقة بحقوق حماية السوق أو الحقوق التعويضية المنصوص عليها في المادة ٨ مكرر ٢ من القانون رقم ٧٩/٠٧ الصادر في ١٩٧٩/٧/٢١ والمتضمن قانون الجمارك .
– المرسوم التنفيذي ٩٢/١٢٣ الصادر في ١٩٩٢/٣/٢٣ والمحدد لنسب الحقوق التعويضية ، أو حقوق حماية السوق ، المطبقة على بعض البضائع المذكورة في الجدول المرفق بهذا المرسوم في حدود نسبة قصوى قدرها ٤٠٪ .
– المرسوم التنفيذي رقم ٩٢/١٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢١ والمتضمن تحديد سعر البيع عند دخول النفط الخام المصفاة وعند خروجه منها ، وكذا هوامش الربح القصوى المحققة عند التوزيع بالجملة للمنتوجات المكررة المخصصة للسوق الوطنية .
– كما صدر قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ بشأن البضائع التي تم وقف تصديرها وتشمل تلك البضائع الجلود والفولاذ المسترجع ، وصدرت عدة قرارات عن وزير الاقتصاد بتحديد حدود الاسعار والارباح القصوى لبعض المواد والسلع فى مختلف مراحل انتاجها وتوزيعها .
– كما صدر القرار الوزاري المشترك بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ والذي يتضمن وقف استيراد بعض السلع (المنتمية لقطاع النسيج والجلود) والملحقة قائمتها بالقرار :
– صدرت في القطاع المالي الانظمة والتعليمات التالية عن بنك الجزائر بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ :
– النظام رقم ٩٢/٠١ المؤرخ ١٩٩٢/٣/٢٢ والمتضمن انشاء وتنظيم وعمل «مركزية للمخاطر» على مستوى هياكل بنك الجزائر هدفها التحكم فى عملية جمع وتوزيع مخاطر الائتمان المصرفي .

– النظام رقم ٩٢/٠٢ والمتضمن انشاء وتنظيم وعمل «مركزية للادوات المالية غير المدفوعة» على مستوى هياكل بنك الجزائر تكلف بالنسبة لكل اداة دفع و / أو إئتمان بما يلي :

• تنظيم وتسيير مركز معلوماتي حول آثار عدم التسديد وما يتخذ من اجراءات في هذا الشأن .

• تزويد مؤسسات الوساطة المالية وكل سلطة معينة بشكل دوري بقائمة لحالات عدم التسديد وما يمكن أن يتخذ من اجراءات لمتابعتها .

– النظام رقم ٩٢/٠٣ المتعلق بمحاربة ووضع الترتيبات الوقائية ضد اصدار شيكات بدون رصيد .

– النظام رقم ٩٢/٠٤ والمتعلق بمراقبة الصرف وهو نظام يندرج في اطار تحرير التجارة والاستثمار ، وتحويل الدينار وانشاء سوق للصرف . ويتميز بتعديل نظام مصادر العملة الصعبة عن طريق الغاء مبدأ مركزية تسييرها والسماح للوسطاء المعتمدين بالإحتفاظ وبتسيير الودائع الموجودة لديها بالعملة الصعبة على أن تتحمل عواقب مثل هذا التسيير في ظل معطيات هذا التنظيم الجديد للصرف .

– النظام رقم ٩٢/٠٥ والمتضمن تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في مؤسسي ومسيري وممثلي البنوك والمؤسسات المالية .

– وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم صدر قرار وزاري مشترك بتاريخ ١٩٩٢/٧/٧ يتمم قائمة المنتجات الخاضعة للحقوق التعويضية وتتضمن القائمة الجديدة الزيوت المصفاة والمياه المعدنية والمشروبات الغازية وانواع الجعة والخمور والكحول الخاضعة للتعريفة الجمركية .

كما صدر المرسوم التنفيذي رقم ٢٦٣/٩٢ و ٣٦٤ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣ بتعديل الرسوم الخاصة بالخدمات البريدية في النظام الداخلي وبتعديل الرسوم الخاصة بالخدمات البريدية في النظام الدولي على التوالي وفي نفس التاريخ صدرت المراسيم التنفيذية ارقام ٣٦٥/٩٢ و ٣٦٦ و ٣٦٧ بتعديل تعريفات خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية ورسوم الخدمات البريدية الخاصة بالنظام الداخلي والدولي .

– اما في مجال الزراعة والثروة الحيوانية فقد صدر قرار وزير الفلاحة بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧ بتحديد تواريخ افتتاح الصيد البري وانتهائه في موسم ١٩٩٣/١٩٩٢ ، ويتضمن هذا القرار تفصيلاً بأنواع الطرائد المرخص بصيدها وتاريخ بدء وانتهاء ايام صيد كل منها خلال العام .

– وفيما يتعلق بقطاع النفط فقد صدرت عدة مراسيم تنفيذية بالموافقة على عقود البحث عن المحروقات التي ابرمتها المؤسسة الوطنية سوناطراك مع اطراف اخرى ، ومن جهة اخرى صدرت عدة مراسيم تنفيذية ، كذلك بمنح سوناطراك الرخص اللازمة للبحث عن المحروقات بشكل مستقل في مناطق متفرقة من الدولة .

٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ على الاتفاقية التجارية والتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ ٩ و ١٩٩١/٣/١٠ .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ ٩ و ١٩٩١/٣/١٠ .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ على الملحق المتعلق بتعديل المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين اتحاد المغرب العربي .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧ على بروتوكول اتفاق اضافي للاتفاقية التجارية والتعريفية المبرمة بين الجزائر وتونس في ١٩٨١/١/٩ والموقع عليه بالجزائر في ١٩٩٢/٥/١٥ .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧ على اتفاق التعاون الاداري المتبادل بين الجزائر وموريتانيا لاجل تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها والموقع عليه في نواكشوط بتاريخ ١٩٩١/٢/١٤ .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨ على اتفاق حوالات البريد بين دول اتحاد المغرب العربي الموقع عليه بالدار البيضاء في ١٩٩١/٩/١٦ .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/٤ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي مع دولة الامارات العربية المتحدة وتسيير رحلات اسبوعية منتظمة بين البلدين .

– تم التوقيع على بروتوكول مع الجمهورية التونسية بخصوص العمال الحدوديين وتنظيم انخراطهم بمؤسسات الضمان الاجتماعي للبلد الذي يمارسون فيه نشاطهم المؤجر وشبه المؤجر .

٢٠٢٠٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ على بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية للتعاون الاداري المتبادل قصد تدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها والمحرر في بروكسل بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ .

٣٠٥ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات ، وفيما يلي اهمها :

الاداء الاقتصادى :

– تشير البيانات المعلنة الى أن النشاط الاقتصادي خلال العام قد تميز بتحسن في ادائه حيث سجل الناتج المحلي الاجتماعي معدلا للنمو بنسبة ٢,٧٪ في عام ١٩٩٢ مقارنة مع -٠,٣٪ في عام ١٩٩١ ، كذلك تشير إلى أن الناتج المحلي الاجمالي من غير المحروقات والفلاحة قد حقق زيادة فعلية تقدر بنسبة ٢,٣ ٪ .

– تشير التقديرات الاولية للحسابات الختامية للسنة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١ ان الانتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات قد سجل ارتفاعا يقدر بنسبة ٠,٦٪ ، وقد ساعد على تحقيق ذلك بعض الفروع الصناعية التي سجلت نتائج مشجعة ، مثل الطاقة والمياه ، والمناجم ، وصناعات الحديد والميكانيك والتعدين ، وصناعات مواد البناء ، والصناعات النسيجية .

– وهذا الاداء لا يحجب بعض النتائج السلبية التي مازالت تسجلها بعض الفروع الصناعية مثل الكيمياء والجلود والخشب والورق ، وهي فروع تتميز بضعف معدل التكامل ، واعتمادها الكبير على الاستيراد ، اضافة الى ضعف استعمال الطاقة الانتاجية القائمة خاصة في القطاع العام .

– تحسن الحجم الاجمالي للقيمة المضافة في قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة نموه خلال العام ٢,٦ ٪ إلا أن انخفاض اسعار التصدير ادى الى تحقيق نمو معتدل للقيمة المضافة بالاسعار الجارية .

– ارتفع الانتاج الزراعي خلال العام بنسبة ٤,٨ ٪ مقارنة بالموسم الفلاحي السابق ، ويعود هذا التحسن في الانتاج الى التدابير التشجيعية التي اتخذت لصالح هذا القطاع ، اضافة إلى تحسن الظروف المناخية .

– وفقا للتقديرات الاولية للحسابات الختامية للسنة المنتهية في ١٩٩٢/١٢/٣١ بلغ اجمالي النفقات الاستثمارية ١١٧ مليار دينار جزائري* ، وهذا يمثل نسبة انجاز للبرنامج الاستثماري تقدر بنسبة ٩٥٪ ، وتطورا بالقيمة

الحقيقية تعادل ٩ ٪ .

– بينت المصادر الرسمية في هذا الاطار أن قطاع المحروقات قد سجل زيادة كبيرة في نفقاته الاستثمارية ، وان قطاعات انتاجية اخرى كالفلاحة والصناعة على الخصوص قد شهدت انخفاضا في استثماراتها نتيجة شح الموارد المالية ، وضعف استعمال الطاقات الانتاجية القائمة فيها الامر الذي لم يشجع المؤسسات على توسيعها .

– من المظاهر السلبية التي رافقت الاداء الاقتصادي خلال العام ، ظاهرة انتشار البطالة حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ١,٢ مليون شخص ، كما بلغ معدل التضخم السنوي ٣٣,٦ ٪ .

الميزانية العامة للدولة :

– قدرت الإيرادات بالميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٢ بحوالي ٣١٢,٥ مليار دينار جزائري (منها ١٩٦ مليار دينار جزائري من قطاع النفط) ، والنفقات العامة بحوالي ٢٦٥ مليار دينار جزائري اي بزيادة في الإيرادات نسبتها ٢٢,١ ٪ ، وفي الانفاق ٢٥,٦٪ بالمقارنة مع ميزانية ١٩٩١ ، وتحقيق فائض مقداره ٤٧,٥ مليار دينار جزائري ، مقابل فائض ايضا قدره ٥٤ مليار دينار جزائري في عام ١٩٩١ .

– بلغت مخصصات الانفاق الاستثماري (ذات الطابع النهائي) في الميزانية العامة نحو ٧٥,٩ مليار دينار جزائري (مقابل ٥٤,٢ مليار دينار جزائري فقط خلال عام ١٩٩١) منها ١٦,٥ مليار دينار جزائري للمنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية ، ١٢,٥ مليار دينار جزائري للفلاحة والري و ١١ مليار دينار جزائري للتربية والتكوين .

برنامج الانعاش الاقتصادي :

– استكمالا وتعميقا لجهود التصحيح الاقتصادي الشامل التي بدأت منذ بداية عام ١٩٨٨ والتي سبق ذكرها في التقارير السابقة ، قامت الحكومة خلال العام في تنفيذ برنامج انعاش استعجالي لعملية التصحيح الاقتصادي الجارية ، يستهدف تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي قدره ٦٪ ، وكذلك تحقيق الاهداف الاساسية الآتية .

• انعاش النمو الحقيقي للاستثمار المنتج (خاصة في القطاع الصناعي المهيكل وقطاع الزراعة) ليصل الى ١١٪.

• مواصلة جهود التطهير الشامل للاقتصاد (كتطهير المؤسسات العمومية) وفتحها لمشاركة رأس المال غير المقيم ، واعادة هيكلة القطاعين الصناعي والزراعي ، ومحاربة اسباب التضخم من اجل استعادة التوازنات المالية الداخلية.

• العمل على استعادة التوازنات المالية الخارجية بصورة دائمة ، وذلك من خلال اعادة تكوين احتياطات الصرف ، وتحسين بنية الديون الخارجية ، وفتح القطاعين العام والخاص لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية .

– ولتحقيق كل هذه الاهداف قررت الحكومة اتخاذ الاجراءات الآتية :

١ – تحقيق معدل نمو حقيقي للاستثمار في مجال القطاع العيني يتراوح بين ٧٪ و ٨٪ وذلك عن طريق :

• اتمام انجاز المشاريع القائمة والتي بلغت في ١٩٩١/١٢/٣١ نحو ٣٠٠ مليار دينار جزائري خارج استثمارات المؤسسات العمومية .

• الغاء الضريبة التعويضية الموحدة على الواردات واصلاح نظام التعريفة الجمركية ، بهدف توحيد التعريفة الجمركية ضمن دول الاتحاد المغاربي ، وتخفيض وتبسيط المعدلات المطبقة ، وتطبيق معدل موحد على الواردات

---

* الدولار الامريكي يعادل ٢١,٨٨٠ دينار جزائري كما في ١٩٩٢/١٢/٣١ .

من السلع الكمالية أو السلع المنتجة محليا .

٢ – توسيع وتنشيط السوق النقدية ، وتطبيق نظام اسعار الفائدة المتغيرة ، مع اجراء تحكم اكثر في معدل التوسع النقدي والائتمان بحيث يتضمن البرنامج بالنسبة لسنة ١٩٩٢ تخفيض نسبة السيولة المحلية الى ٥٠٪ مقابل ٥٥٪ عام ١٩٩١ ، وتخفيض نسبة الائتمان المحلي الى اجمالي الانفاق المحلي من ٥٧,٥٪ عام ١٩٩١ الى ٥٢٪ في آخر سنة ١٩٩٢ .

٣ – استعادة التوازنات المالية الخارجية بصورة دائمة وذلك عن طريق ما يلي :

• مواصلة اجراءات تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار المباشر والمختلط في الجزائر (دون تمييز بين القطاعين العام والخاص) والتي انطلقت مع نهاية الربع الاخير من عام ١٩٩٠ .

• مواصلة الغاء نظام رخص الاستيراد وقيود التوزيع الكمي لوسائل الدفع الدولية ، التي ابتدأ تنفيذها منذ شهر ابريل / نيسان ١٩٩١ والغاء الضريبة التعويضية الموحدة على الواردات واصلاح التعريفة الجمركية قصد توحيدها ضمن دول الاتحاد المغاربي وتخفيض وتبسيط المعدلات المطبقة .

٤ – تشجيع مؤسسات القطاعين العام والخاص على رفع الصادرات غير النفطية وتنويعها ، مع السماح لها بالإحتفاظ بجزء من حصيلة صادراتها من وسائل الدفع الدولية ، مع انتهاج سياسة واقعية وعقلانية لاسعار التصدير ، وسياسة تجارية فعالة في مجال التسويق الخارجي ، لإستعادة اسواق التصدير القديمة وفتح اسواق جديدة ، وتشجيع الصادرات في اتجاه البلدان العربية ، من خلال دعم استخدام قنوات التمويل العربية المشتركة ، وخلق منطقة تجارية حرة قائمة على اساس تجانس التسعيرة الجمركية ، وقابلية العملات للتحويل فيما بينها على مستوى الاتحاد المغاربي .

٥ – رفع مستوى الاحتياطات الرسمية من وسائل الدفع الدولية لدى بنك الجزائر حتى تصل مع نهاية السنة ، وكحد ادنى ، إلى ما يعادل شهرين من قيمة الواردات ، ذلك مع اتساع سياسة صرف مرنة تعكس الاوضاع الحقيقية للاقتصاد القومي من حيث الانتاجية ، وتساعد على استعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، وتقليص الفجوة تدريجيا بين سعري الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري قصد الوصول ، في اقرب وقت إلى قابلية الدينار الجزائري للتحويل .

٦ – الانتهاء خلال عام ١٩٩٢ من اعادة هيكلة الديون الخارجية قصد تخفيض صافي الديون قصيرة الاجل ونسبة خدمة الديون الخارجية إلى ٦٥,٥ ٪ (مقابل ٧٢٪ خلال العام الماضي) ، والعمل على تغطية عجز التمويل المتوقع في ميزان المدفوعات لسنة ١٩٩٢ وذلك عن طريق تطبيق القانون المتعلق بالمحروقات مع مواصلة جهود تشجيع الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، والبحث عن موارد مالية جديدة اضافة إلى استكمال المفاوضات الجارية حالياً في هذا الشأن .

برنامج عمل الحكومة التصحيحي :

– صدر هذا البرنامج بشكل رسمي خلال منتصف شهر سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ ، وذلك بعد مشاورات واسعة ومكثفة مع اهم الشرائح والطاقات العاملة والفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي جعل محتوياته تتميز بالشمولية ووضوح الاهداف .

– يتضمن هذا البرنامج مراجعة واثراء المنظومة الاقتصادية المسيرة للاقتصاد الوطني ، بشكل يضمن توجيهه وفق حاجيات المجتمع مع توسيع آليات عمل اقتصاد السوق القائمة على الشفافية في الممارسة الميدانية .

– تتمحور الاهداف الاستراتيجية العامة لهذا البرنامج في مجال السياسة العامة حول ما يلي :

• اعادة الاعتبار للدولة ، ولهيبتها ، ومصداقيتها ، من خلال ارساء قواعد ادارة ذات هياكل محددة فعالة وحديثة ، وخلق الظروف الملائمة للعودة إلى المسار الانتخابي .

• تحكم اكثر في مراقبة الثروات وذلك لمنع الانسياب والضياع والتقليل من حدة الفجوة الموجودة بين ضخامة الحاجات الاجتماعية المتزايدة من جهة ، وشحة الموارد اللازمة خاصة المالية منها في الوقت الراهن لاشباع هذه الحاجات من جهة اخرى ، وذلك ضمن تحكم امثل بين المعطيات الرشاد الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

• تجنيد كل الطاقات البشرية والاقتصادية اللازمة للتخفيف من حدة الضغوط القائمة عن طريق تطهير وتصحيح مسار الاقتصاد القومي وبعث عملية نموه .

– ويتركز برنامج الحكومة في المجال الاقتصادي والمالي على ثلاثة محاور اساسية هي ، تعظيم الجهود على المستوى الداخلي ، وفتح وتنويع الاقتصاد القومي ، والتمسك بالتزامات الجزائر الخارجية .

المديونية الخارجية :

– قدر نائب محافظ بنك الجزائر في بداية العام ديون الجزائر الخارجية بنحو ٢٤ مليار دولار امريكي ، وبين في الوقت نفسه ان الايرادات تصل إلى نحو ١٢ مليار دولار يخصص الجزء الاكبر منها لسداد الديون .

– وتتلخص مشكلة الديون في أن معظم قروضها قصيرة متوسطة الاجل ، وتركز فترة سدادها بشكل خاص على ثلاثة اعوام هي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

– وقعت مجموعة من البنوك الجزائرية (في اطار الخطة المتفق عليها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) مع بنك كريدي ليونيه الفرنسي على خطة لاعادة جدولة ديون مستحقة على الجزائر تبلغ قيمتها ١,٤٥٧ مليار دولار ، وتشتمل الخطة على جزئين ، الاول ويتناول اعادة جدولة تسديد اصول الديون المستحقة خلال الفترة ١٩٩١/١٠/١ – ١٩٩٣/٣/٣١ وتتعلق بمبلغ قيمته ١,٢٣٤ مليار دولار ، اعيدت جدولة تسديده على امتداد ثمان سنوات ، والثاني يتعلق بمبلغ ٢٢٣ مليون دولار اعيدت جدولة تسديده لفترة خمس سنوات .

وفي مجال الخصخصة :

– صرح وزير الصناعة والمناجم خلال العام بان المستثمرين الاجانب سيدعون لتملك حصص في مؤسسات عامة جزائرية ، وان عقودا ابرمت مع شركاء اجانب في هذا الخصوص .

– وذكر الوزير بأن الحكومة بصدد دراسة مشروع لطرح المجمعات الصناعية الكبرى للمشاركة الاجنبية ، وذلك بهدف انقاذ القطاع الصناعي من خلال دعم المؤسسات العامة المنتجة والمربحة ، واعادة النظر في المؤسسات التي لا تحقق عائدا اقتصاديا حيث سيتم بيعها أو ادخال شركاء اجانب فيها .

– وتهدف الحكومة الجزائرية من وراء هذا كله الحصول على عائدات واستثمارات جديدة ، وادخال التكنولوجيا الحديثة ، وضمان اسواق خارجية لمنتجات هذه المجمعات الصناعية ، خاصة وان شركات الدولة الاربعمائة تشهد منذ عدة سنوات ازمة مالية ، ويقدر عجزها باكثر من ٤٠٠ مليار دينار جزائري .

– عبرت شركات البترول العالمية عن اهتمامها للمشاركة في صناعة الهيدروكربونات الجزائرية ، واعلنت وزارة البترول أن اكثر من ٢٠ شركة حصلت على المعلومات الخاصة بالدخول في المشروعات والمشاركة في حقول النفط الجزائرية ، ومن بينها شركات اكسون ، اتلانتيك ريتشفيلد ، صن اويل شيفرون ، تكساكو ، وموبيل اويل .

تشجيع الاستثمار :

– وضعت الحكومة الجزائرية قبل نهاية العام مشروعا لقانون تشجيع الاستثمار ، وذلك في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي السابق ذكره ، لا يميز بين رأس المال الخاص والعام والاجنبي ، ويسمح بان تكون هناك استثمارات اجنبية بالمشاركة مع القطاع العام أو الخاص الجزائري ، ويمكن لهذه الاستثمارات أن تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة والدخول في العديد من الانشطة التي لم يذكر رسميا انها مخصصة للدولة .

– ويؤكد مشروع القانون الجديد على وجود ضمانات لم تكن موجودة من قبل ، وهي ضمان التعاقد في اطار القانون الدولي الذي يؤكد على حماية الاستثمارات الاجنبية من مخاطر التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية ، ويسمح باللجوء الى اتفاقية واشنطن الصادرة في ١٩٦٥/٣/١٨ بشأن حل النزاعات بين الدولة ومستثمرين اجانب. ووفقا للمشروع المقترح ، يحصل المستثمرون على قروض مصرفية مع ضمانات لتحويل رأس المال المستثمر بالعملات الاجنبية .

– نص برنامج عمل الحكومة خلال العام على عدد من الاجراءات بهدف تشجيع الاستثمارات الاجنبية منها :

• السماح لغير المقيمين القيام باستثمارات مباشرة ، أو بالاشتراك مع متعاملين جزائريين تابعين للقطاع الخاص أو العام دون وجود حدود قصوى لنسبة الاستثمار أو المشاركة (ما عدا القطاعات الاستراتيجية التي يجب أن لا تتجاوز فيها نسبة المشاركة ٤٩٪) .

• اعطاء الاستثمار الاجنبي الحق في المساهمة بخلق مؤسسات جديدة أو شراء حصص لرأسمال مؤسسات قائمة فعلاً .

• انشاء مناطق حرة لتطوير نشاطات الانتاج والخدمات .

فى القطاع المالي والنقدي :

– بدأت الحكومة الجزائرية خلال العام حملة واسعة لمكافحة التهرب من دفع الضرائب ، حيث تقدر الضرائب غير المدفوعة سنوياً بين ٤٠ و ٦٠ مليار دينار جزائري ولا تحصل الجهات المختصة سوى نسبة ٣٠ ٪ من المبالغ الضريبية المستحقة .

– انفقت الحكومة خلال العام حوالي ٦٨ مليار دينار جزائري لمساعدة المؤسسات العامة التي تعاني من العجز المالي ، و٨٠ مليار دينار جزائري لدعم اسعار المواد الغذائية الاساسية ، و٣١ مليار دينار جزائري لمقابلة زيادة رواتب واجور الموظفين والمستخدمين في القطاع العام .

– اعلنت السلطات المالية المختصة خلال العام أنه تم تعيين رئيس ومدير عام لبورصة الاوراق المالية التي يتوقع بدء العمل فيها خلال عام ١٩٩٣ .

– اعلنت الحكومة خلال العام عن نيتها بإنشاء سوق حرة للعملات الاجنبية ، تختلف عن سوق القطع الموجهة ، وانشاء نظام يشمل اسعار صرف متعددة ، وانشاء وكالات رسمية أو خاصة مهمتها ادارة السوق الحرة التي ستعمل وفقا لقانون العرض والطلب وسيتم اقرار نظام اسعار صرف متعددة لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، وذلك بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وبالتطابق مع توجيهاته .

قطاع الفلاحة :

– اعطى خلال العام برنامج الانعاش الاقتصادي التصحيحي السابق ذكره اهمية خاصة لقطاع الفلاحة للاهمية التي يلعبها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ، حيث نص البرنامج على :

• وضع وتنفيذ مخطط لتنمية المساحات الصالحة للزراعة ورفع الانتاج عن طريق توفير افضل لعوامل الانتاج

(سلع وخدمات) وتعبئة قصوى للموارد المالية وتعميم تقنيات الري والانتاج .

• تشجيع العاملين بالقطاع الفلاحي عن طريق اتباع سياسة تحفيزية في مجال الجباية والاسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف) .

• ضمان الاستقرار للمزارعين عن طريق الاسراع في اقصر وقت ممكن الى تسوية المنازعات العقارية القائمة ووضع نظام عقاري مستقر على المدى البعيد ، يضمن الامن لاستثمارات الفلاحين (بما فيهم المستثمرون التابعين للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية) .

قطاع النفط والغاز :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٥ على عقد بحث وتنقيب على النفط بين مؤسسة سوناطراك والشركة الامريكية انادراكو لمدة ١٥ شهرا يتعلق بقطاع (اهارة) الذي تقدر مساحته بـ ٣٣٧٧ كم مربع ، ويقع شمال غرب (عين امنة).

– تواصل خلال العام تنفيذ مشروع انبوب المغرب العربي – اوروبا للغاز الذي سينقل الغاز الجزائري عبر انبوب يمتد من حقل حاسي مسعود في الصحراء الكبرى ، عبر المغرب ومضيق جبل طارق الى اوروبا ، وقد وقعت المملكة المغربية (كما بينا سابقا) في بداية العام على اتفاقية المشروع الذي سيدخل مرحلة التشغيل في اواخر عام ١٩٩٥.

– اكتشف خلال العام حقل جديد للنفط على بعد ٣٢٠ كيلو مترا جنوب شرق حقل حاسي مسعود ، وهذا هو الاكتشاف الرابع في تلك المنطقة ، حيث سيتم حفر عدة آبار لتحديد القدرة الانتاجية للحقل الجديد .

– تقرر بناء خط انابيب ثان لنقل الغاز الجزائري الى ايطاليا عبر تونس والبحر المتوسط ، ومن المقرر ان ينقل الخط الجديد الذي يبلغ طوله ٢٥٠٠ كيلو متر ، منها ٣٧٠ كيلو متر في الاراضي التونسية كميات من الغاز تقدر بـ ١٢ مليار متر مكعب سنويا ، وينتظر ان تنتهي اعمال بنائه في اكتوبر / تشرين اول ١٩٩٤ .

– اعلنت شركة سوناطراك ان العطاءات التي تلقتها من الشركات الدولية لشراء حصص في حقول النفط المنتجة قد فاقت التقديرات ، وأن الشركات التي قدمت العطاءات ، وعددها ١٥ شركة ، توفر برنامجا متعدد المراحل باستثمارات تتراوح قيمتها الاجمالية بين ٣,٧ و ٤,٢ مليار دولار ، وتقترح هذه الشركات في عطاءاتها استخدام اساليب جديدة لتحسين الانتاج بدلا من الاساليب الحالية التي تستخدمها سوناطراك ، والقيام بمزيد من عمليات التنقيب في الحقول القائمة بالفعل أو في المناطق المحيطة بها .

– بينت شركة سوناطراك خلال العام أنه بحلول نهاية القرن الحالي ستتم اضافة ٢٠٠ ألف برميل جديدة يوميا الى انتاج الحقول الستة التي ستجري المزايدة عليها ، علما بأن انتاج الشركة حاليا يقدر بنحو ٨٠٠ ألف برميل يوميا .

– يقدر انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر بنحو ٤٤,١ مليار متر مكعب سنويا (٢,٤٪ من الانتاج العالمي) ، تصدر منه ٣٥ مليار متر مكعب ، في حين يستهلك الباقي محليا ، وهناك خطة لزيادة الصادرات السنوية الى ٦٠ مليار متر مكعب بنهاية القرن الحالي .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣ على عقدين للبحث عن البترول لمدة ١٠ سنوات ، وبتكلفة تقدر بنحو ٦٥ مليون دولار امريكي بين المؤسسة الوطنية سوناطراك والشركة الامريكية اتلانتيك ريتشفيلد (اركو) ، يتعلقان بالبحث في قطاعين ، الاول بقرارة (شرق حقل حاسي الرمل) والثاني بحاسي بير رقايز (شرق حقل حاسي مسعود) .

– وقعت شركة سوناطراك في يوليو / تموز ١٩٩٢ على اتفاقية مع شركة فيليبس الامريكية للبحث والتنقيب عن

النفط في منطقة امتياز تقع جنوب حاسي مسعود ومساحتها ٦ آلاف كيلو متر مربع ، وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، على أن تستثمر الشركة الامريكية مبلغ ٦٧,٧ مليون دولار امريكي .

– كما وقعت الشركة خلال العام على اتفاقية اخرى مع شركة موبيل الامريكية للتنقيب ، وحفر خمس آبار شمالي حقل حاسي مسعود ، في منطقة تبلغ مساحتها ١٢٧٧٠ كيلو متر مربع ، على أن تستثمر الشركة الامريكية مبلغ ٥٨ مليون دولار .

– اعلنت شركة سوناطراك خلال العام انها اكتشفت بالاشتراك مع شركة النفط الاسبانية حقلا للنفط والغاز في منطقة حوض غدامس على الحدود الجزائرية الليبية ، وأن دراسات فنية قيد الاجراء حاليا لتقدير اهمية هذا الاكتشاف .

– وقعت شركة سوناطراك بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٥ اتفاقا مع شركة (ليوزيانا لاند) يسمح لها بالتنقيب عن النفط في منطقة جنوب حقل حاسي مسعود تبلغ مساحتها ٣ آلاف كيلو متر مربع ، على أن تستثمر الشركة الامريكية مبلغ ٣٣ مليون دولار في عمليات التنقيب .

– كذلك وقعت شركة سوناطراك بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٧ على اربعة عقود مع شركات امريكية وكندية وبريطانية للتنقيب عن النفط في الجنوب الجزائري بتكاليف اجمالية حددت بمبلغ ٣٥ مليون دولار امريكي .

– وقعت شركة سوناطراك على اتفاق مع البرتغال لتصدير ٢,١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنويا، ولمدة ٢٠ عاما ، وذلك من خلال صفقة تقدر قيمتها الاولية بنحو ٧٣٠ مليون دولار امريكي .

– وقعت شركة سوناطراك خلال العام على اتفاقية مع شركة ابي بي (ABB) الفرع الايطالي (ABB SAE-TADELMI) بقيمة ١٩٠ مليون دولار امريكي تتكلف بموجبه شركه ابي بي بتمديد محطتي حاسي الرمل وواد صاف صاف (بما في ذلك وحدة ضغط) على الحدود التونسية ، وذلك في اطار تحديث انبوب الغاز الطبيعي المار عبر تونس والبحر الابيض المتوسط الى اوروبا ، ورفع طاقته من ١٦ الى ٢٤ مليون متر مكعب وذلك على مدار ٢٦ شهرا .

– وقعت شركة سوناطراك خلال العام على اتفاقية مع مجموعة متكونة من اربع مؤسسات بترولية اجنبية من جنسيات مختلفة هي شركة ساسكويل الكندية (SASKOIL) ، وشركة اوريس انرجي الامريكية (ORYSENERGY) ، وشركة هاردي أويل اند غاز بيك البريطانية (HARDY OIL AND GAS PIC) ، وشركة رانجر اويل ليمتد الكندية (RANGER OIL LIMITED) ، للتنقيب عن المحروقات ، واستغلالها بالمنطقة المسماة حاسي تزاياف جنوب حاسي مسعود ، عبر مساحة تقدر بـ ٦٢٧٦ كيلو متر مربع ، وينص الاتفاق على التنقيب والاستغلال المشترك للحقول البترولية بين هذه الاطراف بحيث يشارك كل طرف اجنبي بنسبة ٢٥ ٪ من تكاليف العملية ، ويعود ضمن هذا الاتفاق ٥٠٪ على الاقل من الانتاج الحالي للطرف الجزائري ، في حين يستفيد الطرف الاجنبي من نسبة ٤٩ ٪ على الاكثر تماشيا مع قانون المحروقات.

– خصص بموجب الاتفاقيات الاربع السابق ذكرها ، مبلغ ٣٤ مليون دولار امريكي للانجاز والاستغلال على مدار خمس سنوات ، يتم فيها على الخصوص حفر ثلاثة ابار لاستغلال برنامج خاص بالزلازل ، اضافة الى استفادة اطارات سوناطراك من تكوين في ميدان البحث واستخراج المحروقات حيث خصصت لهذا الغرض ميزانية خاصة.

– وقعت شركة سوناطراك خلال العام على عقد انتاج مشترك مع شركة البترول الارجنتينية (بلوسبترول) "PLUSPETROL» لمدة خمس سنوات يمول كلية من طرف الشركة الارجنتينية بحيث لا تساهم سوناطراك الا في حالة اكتشاف قابل للتسويق ، وتقدر التكلفة الاستثمارية التي تتحملها الشركة الارجنتينية مبلغ ٢٣,٢٥ مليون

دولار امريكي .

وفى مجال التجارة :

– رفعت الحكومة الجزائرية خلال العام الدعم عن نحو ٢٠ سلعة اساسية ، وهو اجراء نص عليه الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي في يوليو / تموز ١٩٩١ وقد كلف دعم الدولة للسلع في العام الماضي ٥٢,١ مليار دينار جزائري ، في حين يبلغ حجم اعانات الرعاية الاجتماعية المباشرة في ميزانية العام الجاري ٢٤,٢ مليار دينار جزائري .

– اعلنت وزارة التجارة في بداية العام انها تخطط لانفاق ثمانية مليارات دولار على استيراد مواد غذائية وادوية وامدادات صناعية ، وهو ما يوازي نحو ضعفي حجم الانفاق في ١٩٩٠ ، والذي تقدره ارقام الجمارك بنحو اربعة مليارات دولار امريكي .

– اعلنت الحكومة في سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ عن لوائح تقيد تحرير التجارة الخارجية ، وذلك في اجراء يعتبر عودة الى الادارة المركزية للاقتصاد. وقد اعطت توجيهات اقتصادية صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء ، لجنة حكومية سلطة السيطرة على الواردات ، كما اعطت الاولوية لواردات الادوية والاطعمة ومواد البناء أو قطع الغيار الضرورية ، ودعت الى عدم استيراد بعض السلع الاستهلاكية كالسيارات الفاخرة أو معدات الاتصال المتطورة .

– قررت الحكومة الجزائرية وقف عمليات العبور الدولي للسلع التي تمر عبر الاراضي الجزائرية ، وذلك حماية للاقتصاد الوطني من عمليات التحايل وتهريب البضائع عبر الحدود وذكر بيان لادارة الجمارك انه يمكن استئناف عمليات العبور الدولي فور تقييم ومراجعة الترتيب التنظيمي للعبور ، وخاصة فيما يتعلق بالضمانات الكافية لتفادي التدفق المكثف للسلع والبضائع عبر الحدود .

– ومن جهة ثانية ، اعلنت الحكومة خلال العام في برنامجها التصحيحي السابق ذكره عن حق كل مصدر جزائري بالاحتفاظ بقسم من العملات الاجنبية المترتبة عن صادراته غير النفطية ، كما اعلنت الحد المؤقت من استيراد بعض السلع التي يكون لها انعكاس سلبي على الانتاج الوطني .

– اعلنت السلطات الجزائرية خلال العام انها تعمل على اصدار قانون جديد للتجارة من المتوقع أن يصدر خلال عام ١٩٩٣ ، سوف يسمح بوضع تنظيم دقيق للتجارة بشكل عام ، وتجارة الجملة بشكل خاص مما يضمن حسن توزيع المواد الاساسية ، وذلك بالاضافة الى وضع الشروط القانونية اللازمة لترقية نشاط المؤسسات الاقتصادية ، بما فيها انشاء بورصة الاوراق المالية .

– اصدرت الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٨ التعليمات المنظمة للتجارة الخارجية وتمويلها ، ونصت التعليمات على :

• انشاء لجنة وزارية خاصة مشتركة من الوزير المنتدب للتجارة كرئيس ومن محافظ بنك الجزائر ومن الوزراء المنتدبين للخزينة وللميزانية والتخطيط كأعضاء ، تتمثل مهمتها الاساسية في اتخاذ كل الاجراءات والتدابير التي من شأنها ان تساعد على البت في العمليات التجارية المهمة التي تعادل أو تتجاوز قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دولار امريكي، ومتابعة تنفيذ العمليات الاخرى (المفوضة للبنوك التجارية) والتي تقل قيمتها عن ١٠٠,٠٠٠ دولار امريكي بشكل يضمن انسجامها مع اولويات برنامج الحكومة ، وكذلك تصحيح سلوك المتعاملين الاقتصاديين العاملين في القطاع العام والخاص على السواء ، وتوجيهه بشكل يجعله منسجما مع ترقية اداء المؤسسة الاقتصادية وتحقيق اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي للحكومة .

• وضع الاطار التوجيهي العام الذي يسمح للجنة الوزارية المشتركة بالمتابعة واعداد نصوص تنفيذية للتعليمة تحدد فيها اساسا الاولويات المتعلقة بالوظائف والنشاطات والمنتجات المنسجمة مع اهداف البرنامج الحكومي ، كما

وتحدد معايير استخدام الموارد المتوفرة أو الممكن توفيرها من وسائل الدفع الدولية (في شكل نقد أو قروض) .

– صدرت عن اللجنة الوزارية المشتركة السابق ذكرها خلال شهر نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٢ قوائم تحديد اولويات الاستيراد ومعايير التمويل ، تم فيها التمييز بين ثلاثة انواع من المنتجات ، هي منتجات استراتيجية ، ومنتجات مرتبطة اساسا بالانتاج والاستثمار ، ومنتجات غير اساسية .

– شهدت الواردات من السلع والخدمات خلال عام ١٩٩٢ زيادة تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار امريكي بالمقارنة مع عام ١٩٩١ ، وهي تتعلق بكل السلع بإستثناء مستلزمات الاستهلاك الصناعي التي سجلت بعض الانخفاض الذي يعود اساسا الى تعليق الواردات غير الرسمية وواردات اخرى .

– ومن جهة اخرى ، انخفضت القيمة الاجمالية للصادرات بحوالي مليار دولار امريكي . رغم تحقيق زيادة من حيث الحجم بنسبة ٢,٦٪ ، فإن الصادرات من المحروقات (التي تمثل ٥٦٪ من اجمالي الصادرات) لم تبلغ قيمتها سوى ١١,١ مليار دولار امريكي عام ١٩٩٢ مقابل ١٢ مليار دولار امريكي عام ١٩٩٠ ، ويعود ذلك لكون الاسعار بالدولار قد انخفضت خلال ١٩٩٢ باكثر من ٩ ٪ مقارنة بعام ١٩٩١ .

أحداث سياسية :

– اعلن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في بداية العام استقالته من منصبه «حماية لمصالح البلاد والامة» وقد قبل المجلس الدستوري ، وهو اعلى هيئة قانونية في البلاد ، الاستقالة . وكان الرئيس الجزائري يواجه مطالب متعارضة ، اما الغاء اول انتخابات عامة متعددة الاحزاب التي جرت في البلاد واستدعاء الجيش ، وأما المضي قدما بإجراء الجولة الثانية منها كما كان مقرراً يوم ١٩٩٢/١/١٦ .

– وفقا للدستور تولى البرلمان مهام رئيس الجمهورية لفترة مؤقتة ، أعلن خلالها انتخاب السيد محمد بوضياف ، رئيسا للمجلس الاعلى للدولة .

– اعلنت الرئاسة الجزائرية في فبراير / شباط ١٩٩٢ حالة الطوارىء في البلاد لمدة اثني عشر شهرا ، تبدأ من يوم ١٩٩٢/٢/٩ .

– صادق الرئيس الجزائري يوم ١٩٩٢/٢/٢٢ على تشكيل حكومة جديدة برئاسة سيد احمد غزالي .

– اصدرت الغرفة الادارية في محكمة الجزائر يوم ١٩٩٢/٣/٤ قرارا بحل الجبهة الاسلامية للانقاذ .

– اغتيل السيد محمد بوضياف يوم ١٩٩٢/٦/٢٩ ، وذلك بعد نحو خمسة شهور من توليه المنصب الرئاسي .

– اعلن يوم ١٩٩٢/٧/٢ عن تعيين السيد علي كافي عضو المجلس الاعلى ، رئيسا للبلاد خلفا للرئيس الراحل . وقد اعرب قادة الاحزاب والتجمعات السياسية الجزائرية عن تأييدهم للرئيس الجديد واكدوا دعمهم لسياسته ، وجددوا دعوتهم للحوار الوطني لمواجهة الازمة السياسية التي تواجه الجزائر .

– استقالت الحكومة الجزائرية بعد تسعة ايام من اغتيال الرئيس الجزائري ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة السيد بلعيد عبد السلام ، وقد اعتبرت اوساط المراقبين ان تغيير الحكومة يعتبر مؤشرا واضحا عن رغبة المجلس الاعلى للدولة في انتهاج سياسة جديدة تدعو الى المصالحة الوطنية .

– قام رئيس جمهورية مالي بزيارة عمل وصداقة الى الجزائر خلال شهر اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٢ ، وذلك بدعوة من الرئيس الجزائري . وقد بحث الرئيسان مختلف القضايا التي تهم البلدين خصوصا مسألة الطوارق .

القروض :

حصلت الجزائر خلال العام على القروض والاعتمادات التالية وذلك حسب الجدول المبين ادناه .

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات مالية عربية				
برنامج تمويل التجارة العربية	٩٢/٨/٢٥	١١,١ مليون	دولار امريكي	اعادة تمويل صفقات تجارية
ثانياً : جهات تمويل اخرى				
البنك الاسلامي للتنمية	فبراير ٩٢	١٣,٥ مليون	دولار امريكي	تمويل تجارة
بنك ناشيونال دو باري	١٩٩٢	١,٥ مليون	فرنك فرنسي	تجديد مجمع سكيكدا للغاز .
حكومة ايطاليا	١٩٩٢	٣٠٠ مليون	دولار امريكي	استيراد سلع ايطالية
حكومة ايطاليا	١٩٩٢	١٨ مليار	ليرة ايطالية	استيراد سلع ايطالية
حكومة اليابان	١٩٩٢	٨٠ مليون	دولار امريكي	مشاريع نفطية
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٩٢	٧٠ مليون	ايكيو	بناء مساكن اجتماعية
البنك الدولي	١٩٩٢	٧٥ مليون	دولار امريكي	محطة توليد كهرباء وشق طرق .
البنك الدولي	١٩٩٢	٥٨ مليون	دولار امريكي	مشروع حماية الغابات
حكومة الولايات المتحدة	١٩٩٢	٥٦٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشتريات مواد غذائية
حكومة الولايات المتحدة	١٩٩٢	١٠٠ مليون	دولار امريكي	مواد غذائية .
حكومة الولايات المتحدة	١٩٩٢	٤٨٥ مليون	دولار امريكي	تطوير منشآت الغاز الطبيعي .
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٩٢	٥٣ مليون	ايكيو	بناء سدفي تيزي اوزو
البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢	١٥٠ مليون	وحدة حسابية	دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي .
البنك الياباني للتصدير والاستيراد	١٩٩٢	٣٠٠ مليون	دولار امريكي	هيكلة المؤسسات الاقتصادية .
حكومة بلجيكا	١٩٩٢	١٠٠ مليون	فرنك بلجيكي	قرض سلعي .
حكومة المانيا	١٩٩٢	٣٠ مليون	مارك المانى	قرض سلعي .
بنك الشمال للاستثمارات	١٩٩٢	٦٥ مليون	دولار امريكي	قرض سلعي .

١٠٤٠٥ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

اعطى المخطط الوطني لعام ١٩٩٢ الفرص الاستثمارية التالية اولوية خاصة .

- استصلاح الاراضي (تصريف المياه ، التطهير ، إستئصال الجذور ، رفع الحجارة ، تسميد الارض ، وضع مقاومات الريح ، المماسك التلية ، شبكات المباني) .
- الانشطة الفلاحية وتربية المواشي في الاراضي الجديدة المستصلحة حديثا .
- التنقيب عن المياه .
- زراعة الحبوب ، البقول الجافة وزراعة العلف .
- زراعات صناعية ، كالحبوب الزيتية والطماطم الصناعية والتبغ والقطن .
- المنشأت الاساسية وبنايات التجهيز الريفي المرتبطة بالانتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحظائر الحيوانات وشبكة تجزئة الاراضي) .
- زراعة النباتات المقاومة للمناخات وزراعة النخيل .
- نشاط تربية الاسماك .
- انتاج الكهرباء وتوزيعها العمومي .
- التوزيع العمومي للغاز الطبيعي .
- البحث والتنقيب في ميادين المناجم والطاقة بما فيها المحروقات والانشطة ذات الأولوية .
- الصناعة القاعدية للصلب والحديد والمعادن (الفولاذ ومحص المعادن غير الحديدية والتصفيح والسباكة وقنوات السدود والانابيب غير الملحمة) .
- انتاج الاسمدة والاطر المطاطية ، والمنتجات البتروكيماوية القاعدية ، والالياف التركيبية والحبر (الاسمدة الفوسفاطية الآزوتية والعضوية والاطر المطاطية وغرف الهواء والراتنج والبوليمو والخيوط التركيبية والحبر والغازات الصناعية ونشاط الاكياس المنتوجة بالبوليبروبيلان) .
- استخراج خام المعادن بإستثناء مواد الملاط والرخام .
- صناعة الزجاج (الزجاج المسطح ، الانابيب الكاتودية والمصابيح المتأججة ، وزجاج السيارات ، والقارورات الصغيرة والاوانى الزجاجية المخبرية ، والزجاج البصري) .
- صناعة الادوات والادوات الطبية الثقيلة (مواد بيولوجية ، مصل ، ومواد التلقيح ، ومواد منع الحمل ، ومنتوجات بيطرية ، والادوات الطبية الثقيلة) .
- صناعة مواد التجهيز (محركات ، وعناصر المحركات ، وعلب السرعة ، ومضاغط مسكية ، وآليات اشغال ، ومحولات القوة ، وتجهيزات انتاج الصناعات التحويلية ، وادوات آلية ، وتجهيزات انتاج الصناعة التقليدية ، ومضخات وسكور ، وقطع السباكة ، والتنقيب ، وعتاد السكك الحديدية ، وآليات الرفع والميادات ، وزوارق الصيد) .
- انتاج السيارات الصناعية والسيارات الخاصة .
- صناعة اجهزة وادوات القياس والمراقبة .
- النقل بالسكك الحديدية .
- الصيانة والتجديد الصناعي .
- الترميم البحري .

- الصناعة التقليدية للانتاج والخدمات بما فيها الصناعة التقليدية الفنية .
- بناء السكن الجماعي ذو الطابع الاجتماعي .
- المواصلات السلكية واللاسلكية .
- صناعة العتاد المدرسي والتربوي ، وادوات مخبرية وادوات مدرسية وتربوية صغيرة .
- الانتاج ذو الطابع الثقافي أو الفني بما فيه النشر (طبع كتب اطفال ، كتب مدرسية وجامعية واستوديوهات الانتاج السينمائي والتلفزي) .
- صناعة السياحة (الفنادق والمركبات السياحية) .
- انتاج الآلات الموسيقية والمعدات الرياضية .
- الصناعة الصغيرة والمتوسطة في المناطق الواجب ترقيتها .
- انشطة البحث الاساسي والبحث التطبيقي والبحث في التنمية .
- تعاونيات الشباب التي تقام في اطار الادماج المهني للشباب .
- نشاط قرض الإيجار .
- ترميم المواقع التاريخية والاثرية واشغال حمايتها .

٢٠٤٠٥ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يعلن خلال العام عن مشروعات معروضة للاستثمار غير الفرص والمجالات الاستثمارية التي ذكرت في سياق التقرير .

٥٠٥ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب ، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الاموال	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم
٢	صناعي	١٩٩٢	–	اردنيون موريتانيون	٨ مليون دولار امريكي ٠,٥١٩ مليون دولار امريكي ٢٨ مليون دينار جزائري

(٦)
تقرير مناخ الاستثمـــار
في جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٢

استمرت المعارضة المسلحة في مناطق متعددة من البلاد، ودخل الاقتصاد الجيبوتي دائرة الانفاق العسكري وزيادة حجم القوات المسلحة، وتركت أحداث النزاع المسلح آثارا سلبية واضحة على الاقتصاد بشكل عام، كما تركت آثارا ضارة على الدخل القومي، وخاصة الدخل المتصل بالاستثمار والتبادلات التجارية التي هي عماد اقتصاديات الميناء البحري، الذي يشكل مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل في جيبوتي.

ومن جانب آخر شهد العام استفتاء على دستور جديد ينص على احترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والتعددية الحزبية وحرية الصحافة.

وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠٦ تشريعات واجراءات حكومية :

تم خلال هذا العام تبني العديد من التشريعات والاجراءات الحكومية التي تمس مختلف اوجه النشاطات الاقتصادية في البلاد، وفيما يلي موجز بأهمها:

- في اطار الضرائب والرسوم قرر مجلس الوزراء في ١٩٩٢/٦/٩ تخفيض الضرائب على تصدير الماشية بحرا بنسبة ٥٠٪ وذلك وفقا للشروط المحددة في القرار.

وفي نفس التاريخ اصدر المجلس قرارا آخر بتخفيض رسوم التخزين في المخازن العمومية في ميناء جيبوتي وذلك بعد انتشار استعمال الحاويات بدلا من المخازن.

- وفيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢١ على قانون يسمح بتسجيل السفن الأجنبية في جيبوتي والترخيص باستخدام الملاحين فيها.

وبتاريخ ١٩٩٢/١/٢١ وافق المجلس على زيادة سعر المياه المباعة للسفن في ميناء جيبوتي بنسبة ٢٥٪.

- أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد قرر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٩٩٢/٥/٥ تعديل المادة ١٣ من قانون الاستثمار وذلك بمد فترة الاعفاء الضريبي على المواد الخام المستوردة لمدة عشر سنوات بهدف تشجيع الوحدات الصناعية الصغيرة.

- وعلى صعيد التجارة الخارجية وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٧ على الغاء قانون حظر التعامل مع جنوب افريقيا، كما الحق ذلك بقرارات خاصة بصلاحية جواز السفر الجيبوتي لدخول جنوب افريقيا ورفع المقاطعة عن جنوب افريقيا في مجالات التصدير والاستيراد والنقل.

- وفيما يخص النقد والمصارف فقد وافق مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ على سحب العملات المعدنية التي تحمل اسم وشعار جمهورية فرنسا من التداول وهي العملات التي كانت قد صدرت قبل سنة ١٩٧٨.

كما وافق المجلس على قرار بالزام المصارف باطلاع البنك المركزي على جميع الاحصائيات النقدية.

٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢١ على اتفاقية قرض بين جيبوتي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، يمول الصندوق بموجبها مشروع اسلاك الاتصالات الهاتفية الممتدة في قاع البحار.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢١ على اتفاقية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات).

٢٠٢٠٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت الموافقة خلال العام على اتفاقية انضمام جيبوتي للهيئة الدولية الخاصة بأمن الطيران المدني.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ على اتفاقية النقل الجوي مع حكومة كوريا الجنوبية.

تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ على اتفاقية النقل الجوي مع حكومة روسيا.

٣٠٦ وقائع وأحداث :

– شهد العام عددا من الوقائع والأحداث فيما يلي أبرزها:

الميزانية العامة :

– أعتمدت الجمعية الوطنية (البرلمان) الميزانية العامة للدولة (بعد مناقشات حادة وجادة تجاوزت الشهر) والتي بلغت نحو ٢٧ مليار فرنك جيبوتي(*)، اي بزيادة تبلغ نحو ٤ر٢ بالمائة عن موازنة العام الماضي.

– تعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة هي المصادر الأساسية للدخل، وتبلغ نسبة الاسهام الضريبي فيه بنحو ٧٠ بالمائة، وتشكل الضرائب المباشرة النسبة الأعلى، وتليها الضرائب غير المباشرة.

الناتج القومي الاجمالي :

– أوضحت المذكرات المرفقة بمشروع الميزانية ان الناتج القومي للبلاد يقدر بنحو ٣٤٣ مليون دولار امريكي سنويا، كما ان معدل دخل الفرد يبلغ نحو ٢١٤ دولارا سنويا، وهو رقم يبقي جيبوتي ضمن الدول الأقل نموا في العالم، والتي لا سبيل للخروج من اطارها إلا بارتفاع دخل الفرد الى مايزيد على ٤٥٠ دولارا سنويا، وفق المؤشر الدولي لمعدلات الدخل الفردي في العالم.

الأداء الاقتصادي :

– أدى النزاع المسلح الذي يعم بعض مناطق البلاد الى أحداث انعكاسات سلبية على الاقتصاد بوجه عام، أدت الى هبوط واضح في أنشطة الميناء الذي يشكل مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل في جيبوتي، وأهمها على الاطلاق، بعد الدعم الفرنسي، والضرائب.

– كما تدنت أعمال السياحة، حيث أشارت المصادر الصحفية بأن المناطق السياحية في الشمال والجنوب وفي وسط البلاد شبه خاليه من السياح.

– كذلك عم الأسواق الكساد.

---

* الدولار الامريكي يعادل ١٧٦ر٨١٥ فرنك جيبوتي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١

– وتشير بعض المصادر الى أن اخطر الانعكاسات السلبية على الاقتصاد ينبع من قرار غير معلن، تم على اساسه سحب مبلغ مليار ومائتي مليون فرنك جيبوتي من احتياطي الدولة الأجنبي لشراء معدات عسكرية للقوات المسلحة الجيبوتية التي كان تعدادها الى ماقبل حوادث الشمال في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ لايتعدى الألفين وخمسمائه جندي، ويعتقد ان عددها قد بلغ نحو الستة آلاف جندي في عام ١٩٢٢، اذ ادى هذا التزايد الكمي في عدد القوات الى زيادة نوعية وكمية في الأسلحة.

– بين السيد رئيس الجمهورية في تصريح صحفي بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٦ ان تدهور الأوضاع في القرن الافريقي له انعكاساته السلبية على اقتصاد جيبوتي، وبين ان اقتصاد بلاده يتحمل اعباء مليون ونصف مليون لاجيء من بعض دول القرن الافريقي بسبب الحروب والصراعات الدائرة فيها، في وقت لا يتلقى فيه الاقتصاد الجيبوتي اي دعم أو مساعدة من اية جهة كانت.

وفي مجال الزراعة :

– اجرى وفد علمي من جامعة طوكيو بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣ تجارب لاعادة تشجير المناطق التي تعرضت للتصحر في جيبوتي.

– أهدت الامارات العربية المتحدة خلال العام ٣٠٠ نخلة لوزارة الزراعة الجيبوتية لزراعتها في مختلف مناطق البلاد.

العلاقات الاقتصادية والتجارية :

– تشكو جيبوتي في هذا الاطار من عدم حصولها على الدعم المطلوب من العالم العربي، وكذلك من الدول الأوروبية وصناديقها المتخصصة، باستثناء فرنسا على اعتبار ان الدعم الفرنسي لجيبوتي يساهم بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبا من الناتج القومي الاجمالي، بما في ذلك عائدات الوجود الفرنسي العسكري والمدني والذي يمد الأسواق في مختلف قطاعاتها، وخصوصا العقارية والتجارية، والسلعية بقدر وافر من السيولة، تعود اجزاء منها الى الدولة على شكل عوائد مباشرة وغير مباشرة.

المديونية :

– بالرغم من وضع جيبوتي الحرج من الناحيتين السياسية والاقتصادية فهي من الدول الافريقية القليلة التي لا تثقل كاهل اقتصادها بديون خارجية تذكر، إذ تبلغ جملة ديونها الخارجية في الوقت الحاضر، أقل من مائة مليون دولار امريكي.

– قامت فرنسا بالغاء ديونها المستحقة على جيبوتى والتى يبلغ مقدارها ١٥ مليون دولار أمريكي.

وقائع وأحداث أخرى :

– اعلن خلال العام ان عدد سكان جيبوتي قد بلغ ٥٢٠ ألف نسمة.

– وافق مجلس الوزراء على تأسيس شركة لصناعة الأدوية وشركة أخرى لتحلية المياه.

– قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ سحب ترخيص العمل في جمهورية جيبوتي من شركة التأمين الصومالية الحكومية، وذلك نتيجة للصعوبات المالية التي واجهتها ولعدم وفائها بالتزاماتها.

– في اطار اتفاقية لومي ٤ تم عقد اجتماع في جيبوتي خلال الفترة من ١٧ – ١٩٩٢/١٠/٢٢ ضم وفود من

المجموعة الأوروبية ودول شرق افريقيا، وتقدمت جيبوتي اثناء الاجتماع بطلب خاص بتمويل عدة مشاريع من ضمنها مشروع تصليح السكة الحديد التي تربط جيبوتي بأديس ابابا، ومشروع بناء طريق بري يربط جيبوتي بميناء بربرة في الصومال.

– أسس خلال العام الصندوق الفرنسي للتنمية* فرعا له في جيبوتي باسم PROPARCO، يعمل كمؤسسة استثمارية متخصصة في تمويل وتنمية القطاع الخاص في جمهورية جيبوتي، وصرح بهذه المناسبة مدير الفرع بأن سياسة الصندوق الفرنسي للتنمية بالنسبة لجيبوتي تستهدف تحقيق التوازن المالي في البلاد، وتقوية السوق المالية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بمده بدراسات الجدوى والتمويل اللازم، وكذلك استحداث المرافق العامة لمواجهة متطلبات المواطنين.

أحداث سياسية :

– زار خلال العام رئيس جيبوتي جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية، واثيوبيا، حيث اجرى محادثات فيها تناولت مختلف القضايا العربية والافريقية، والعلاقات الثنائية.

زار رئيس الوزراء خلال شهر شباط / فبراير ١٩٩٢ دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة.

– جرى خلال العام تعديل وزاري شمل اثنين من الوزراء.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١/٢١ تشكيل لجنة لاعداد دستور جديد للبلاد، وقد اعد الدستور الجديد وتم تسليمه الى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣.

– زار جيبوتي بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في السودان.

– تواصلت الازمة السياسية في البلاد وتصاعد النشاط المسلح للمعارضة بين الحين والآخر في أكثر من منطقة، وتدخلت قوات فرنسية للفصل مابين قوات المعارضة والقوات الحكومية.

– تمكنت الوساطة الفرنسية من اقناع قادة التجمع الشعبي للتقدم (الحزب الحاكم) في جيبوتي الذي يرأسه رئيس الجمهورية بضرورة اجراء اصلاحات ديمقراطية في بنية النظام السياسي، عبر التخلي عن نظام الحزب الواحد واعتماد التعدديه السياسية.

– أعلنت المعارضة المسلحة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨ وقف النار مع القوات الحكومية من جانب واحد، ثم أعلنت بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣٠ ان وقف النار لم يعد ساريا بسبب شراء الحكومة لمعدات حربية من الخارج وخرقها وقف اطلاق النار ومهاجمة قوات المعارضة في بعض مواقعها.

– ابرمت ثمانية فصائل جيبوتية معارضة في باريس في شهر حزيران / يونيو ١٩٩٢ اتفاق (حد أدنى) فيما بينها وطرحت نفسها كبديل سياسي ديمقراطي للحزب الحاكم.

– جرى بتاريخ ١٩٩٢/٩/٤ استفتاء على دستور جديد للبلاد ينص على احترام حقوق الانسان، وحرية التعبير، والتعدديه الحزبية، وحرية الصحافة. وبينت اللجنة الدولية(**) التي راقبت الاستفتاء انه جرى في جو طبيعي، وان الاقبال على الاقتراع كان ملحوظا، حيث بلغ الذين شاركوا في الآداء باصواتهم ايجابا أو سلبا نحو ٧٦ بالمائة من السكان، والذين قالوا نعم للدستور كانوا نحو ٩٦ر٧٥ بالمائة، بينما قال نحو ٦ بالمائة لا للدستور.

– فضت فصائل المعارضة بعد الاستفتاء على الدستور اتفاق باريس السابق ذكره، وطلب بعضها من الحكومة

---

* الاسم الجديد للصندوق الفرنسي للتعاون الاقتصادي.

** تكونت هذه اللجنة من ستة أعضاء يمثلون الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية.

الحصول على ترخيص ليصبح حزبا شرعيا في اطار الدستور الجديد، وفي المقابل قاطعت المعارضة العفرية المسلحة الاستفتاء، واعلنت عن استمرار نشاطها المسلح في اطار جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية التي تؤيدها غالبية عفر جيبوتي.

- اعلن رئيس جيبوتي في نهاية العام عن اجراء انتخابات برلمانية في البلاد في ظل الدستور الجديد.
- بلغ عدد اللاجئين الصوماليين الذين توافدوا الى جمهورية جيبوتي خلال العام ٨٠ ألف لاجيء.

القروض :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية :				
-	-	-	-	-
ثانيا : جهات التمويل الأخرى :				
حكومة فرنسا	١٩٩٢	٤٥ مليون	فرنك فرنسي	لدراسة واعداد المشاريع الانمائية.
حكومة فرنسا	١٩٩٢	٥٠٠ ألف	فرنك فرنسي	منحة لوزارة الصحة
حكومة فرنسا	١٩٩٢	٢٠ مليون	فرنك فرنسي	منحة لوزارة الصحة
حكومة فرنسا	١٩٩٢	١٠ مليون	فرنك فرنسي	تعويض لآثار حرب الخليج
الصندوق الفرنسي للتنمية	١٩٩٢	٦ مليون	فرنك فرنسي	تنمية المشاريع الحرفية الصغيرة
حكومة الولايات المتحدة	١٩٩٢	٢٠٠ ألف	دولار امريكي	منحة على شكل معدات طبية
المجموعة الاقتصادية الأوروبية*	١٩٩٢	٨ر٨ مليون	وحدة حسابية أوربية	هبه لقطاع الاسكان
برنامج الانماء التابع للأمم المتحدة	١٩٩٢	٥٠٠ ألف	دولار امريكي	تأهيل المؤسسات التجارية والصناعية
حكومة اليابان	١٩٩٢	٥٠٦ مليون	ين ياباني	تمويل مشروع خاص بمياه الشرب وتجهيزات رياضية

٤٠٦ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٦ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تتوفر فرص الاستثمار في القطاع الصناعي، نورد فيما يلي أهمها:

- انتاج المعجنات.
- انتاج الزيوت النباتية.
- انتاج مغلفات بلاستيكية.
- صناعة دباغة الجلود.

* في اطار اتفاقية لومي.

- تكرير الملح.
- صناعة المواد الانشائية (الاسمنت والطابوق).
- صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية.
- صناعة الصابون ومساحيق الغسيل.
- صناعة السجائر.
- صناعة الاخشاب.
- صناعة تجميع الثلاجات والمعدات الكهربائية.
- تصنيع الاسماك.
- صناعة الملابس والاحذية.
- صناعة المبردات لانتاج الآيس كريم.
- صناعة الأبواب والشبابيك الخشبية.
- انتاج المناشف الورقية.
- انتاج الحفاظات القطنية للنساء والأطفال.
- صناعة الثلج.
- صناعة الثلاجات والمكيفات.

٢٠٤٠٦ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يتم خلال العام عرض مشروعات قابلة للاستثمار.

٥٠٦ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام ترخيص مشاريع يساهم فيها مستثمرون عرب.

(٧)
تقريـــر منـــاخ الاستثمـــار فـــي
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٢

استمر خلال العام الانتعاش الاقتصادي ونموه المتواصل للسنة الرابعة على التوالي، وتمتعت القطاعات الاقتصادية بمعدلات نمو عالية، تؤكد على قوة ومتانة القاعدة الاقتصادية للمملكة، كما انخفضت تكاليف المعيشة، واستمر التحسن في اداء البنوك المحلية، والسوق المالية، وتدفقت الى المملكة مبالغ مالية ضخمة كانت مستثمرة في الخارج، مما ساعد على انتعاش السوق المحلية، واعمال القطاع الخاص.

ومن جانب آخر واصلت الحكومة السعودية اداء دورها الفعال على كل المستويات العربية والاسلامية والدولية، بما في ذلك تقديم القروض والمساعدات المالية والفنية.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها العام:

١٠٧ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد عام ١٩٩٢ سلسلة من التشريعات والاجراءات التي تبنتها الحكومة لتنظيم ومعالجة مختلف اوجه النشاطات العامة في الدولة، وفيما يلي ملخص بأهمها:

– ففي قطاع التجارة صدر القرار الوزاري رقم ٤١ باصدار اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية وقد اجازت اللائحة للاشخاص المرخص لهم بمزاولة المهن الحرة ان يكونوا فيما بينهم شركات مدنية وذلك بناء على طلب يقدم من احدهم الى الادارة العامة للشركات، كما اجازت تكوين شركات مهنية بين سعوديين وشركات مهنية اجنبية شريطة ان تتمتع تلك الشركات بسمعة متميزة في مجال مهنتها وان يكون قد مضى على تأسيسها مدة عشر سنوات متصلة وان يكون لها ممثل دائم في البلاد ومقيم لمدة لا تقل عن تسعة اشهر وان تسهم في نقل التقنية والخبرة الى البلاد وتدريب السعوديين والا يترتب على نقل حصة اي شريك سعودي للغير نقص حصص الشركاء السعوديين عن ٢٥٪ من رأس المال، وتوجب اللائحة ان تحمل جميع عقود ومخالصات الشركة واعلاناتها واوراقها اسم الشركة ورقم سجلها التجاري ومركزها الرئيسي.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٣١٢/٣٢ بشأن ضوابط فحص حسابات المنشآت التي تمسك حساباتها بالحاسب الآلي، وقد اشترط القرار لقبول تلك الحسابات بالنسبة للشركات والمؤسسات العامة لاغراض الفحص والتدقيق وربط الشركات او الضريبة ان يكون مقر الحاسب الآلي بالدولة، غير انه يجيز لفروع الشركات الاجنبية ان يكون الحساب الآلي المركزي في الخارج على ان تزود فروع الشركة بالدولة بوحدة محلية يمكن الحصول عن طريقها على البيانات والقيود المتعلقة بالفروع، كما اوجب القرار مسك الدفاتر التجارية محليا وباللغة العربية مع حفظ المستندات الاصلية محليا كذلك وبما يمكن من الاطلاع عليها وان تستخرج الحسابات الختامية والميزانية العمومية من الحاسب الآلي مباشرة، وان توفر وسائل الامن اللازمة لتفادي التلاعب في تلك الحسابات. ومن جهة اخرى اوجب القرار ان تكون الحسابات المقدمة عن طريق محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة.

وصدر القرار الوزاري رقم ٥٤٦ بتعديل بعض احكام قرار وزارة التجارة رقم ٨٥٩ ويقضي بتعديل نص المادة ٢ من القرار الاخير بحيث تعتبر الخصومة حضورية في الحالات التالية: اذا تم ابلاغ المدعى عليه شخصيا او ابلاغ وكيله او تابعيه او احد القاطنين معه من الازواج والاقارب والاصهار، اما بالنسبة للشركات والمؤسسات فتعتبر الخصومة كذلك اذا تم التبليغ في مقر العمل الى احد العاملين فيها، اما في حالة عدم امكان اتمام التبليغ وفقا لما

تقدم فانه يجوز للجنة القانونية التبليغ عن طريق النشر في صحيفة يومية شريطة ان يتضمن التبليغ ملخصا للورقة، واخيرا اعتبر القرار ان الخصومة حضورية اذا ما حضر المدعى عليه اية جلسة من جلسات نظر الدعوى او ادع مذكرة بوفاته ولو تخلف بعد ذلك لاي سبب من الاسباب.

– وفيما يتعلق بالضرائب والرسوم فقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٦٤/٣٢ باعادة تشكيل لجان الاعتراض الابتدائية في مصلحة الزكاة والدخل في الرياض، واسند اليها مهمة النظر في اعتراضات المكلفين بربط الضريبة والفصل في الخلافات التي تعرض عليه.

– كما صدر القرار الوزاري رقم ١٢٠٨/٣ بتشكيل لجنة في مصلحة الزكاة والدخل تختص بالنظر في الاعتراضات المذكورة، واشترط القرار ان يقدم المكلف اعتراضه على الربط الزكوي الى المصلحة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه به، وتصدر اللجنه قراراها برفض الاعتراض او قبوله وتعديل الربط الزكوي على ان ترفع قرارات اللجنة الى وزير المالية والاقتصاد الوطني لاعتمادها.

– وصدر القرار رقم ١٣٨٢/٣ الذي عين بموجبه نواب رؤساء لجان الاعتراض الابتدائية المشكلة في مصلحة الزكاة والدخل وخولهم النظر في الاعتراضات الضريبية.

– وفي اطار اعادة تنظيم بعض الجهات الحكومية وتحديد مهامها ومسئولياتها فقد صدر القرار رقم ١٢/ح/و/١/ رف بشأن وزارة الاشغال العامة والاسكان فيما يتعلق باعمال الدفاع المدني والقرار رقم ١٠/ ح/ و/١ / رف بشأن الهيئة الملكية للجبيل وينبع ومصلحة المياه والصرف الصحي والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، ووزارات الصناعة والكهرباء والزراعة والمياه والتجارة والبرق والبريد والهاتف والمواصلات والصحة.

٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/١/١٣ على تجديد الاتفاق التجاري والاقتصادي بين المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية لمدة سنة ابتداء من ١٤١٣/٧/٢٦هـ.

– تم في الرياض بتاريخ ١٩٩٢/١/١٨ تبادل وثيقتي التصديق على اتفاقية المقر بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين المملكة العربية السعودية التي تم التوقيع عليها في عام١٩٩٠.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٠ على تجديد الاتفاق التجاري والاقتصادي المبرم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية اللبنانية عام ١٣٩١هـ لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ ١٤١٣/١/٢٦هـ.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/١/٣٠ على الاتفاق الجوي الثنائي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٠ على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي والجمركي على نشاطات مؤسسات النقل الجوي ومستلزمات تشغيلها بين المملكة العربية السعودية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، التي تم توقيعها في الرياض بتاريخ ١٩٩١/٧/١٥.

– تمت الموافقة على بروتوكول لاضافة بعض السلع السعودية والمصرية الى الجداول المرفقة باتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، واعتبار يوم ١٤١٣/٣/١٨هـ، الموافق ١٩٩٢/٩/١٥ تاريخ تنفيذ البروتوكول والقائمتين المرفقتين به.

٢٠٢٠٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

- اصبحت اتفاقية الاعفاء الضريبي لشركات النقل الجوي في كل من المملكة العربية السعودية وهولندا موضع التنفيذ اعتبارا من ١٩٩٢/١/١.
- دخلت اتفاقية النقل الجوي بين المملكة العربية السعودية واليونان حيز التنفيذ اعتبارا من ١٩٩٢/١/٢٩.
- تم التوقيع النهائي على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة المملكة العربية السعودية.
- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦ على انضمام المملكة العربية السعودية الى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الاوزون والتعديلات الملحقة به.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٤ على اتفاقية انشاء المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، كما تم التصديق عليها بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥ بتاريخ ١٤١٣/٤/٢٥هـ.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع الباكستان.
- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٠ على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وحكومة سلطنة بروناي دار السلام لتغطية خدمات النقل الجوي بينهما وفيما وراء اقليميهما.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٠ على اتفاقية الاطار العام لنظام الافضليات التجارية بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامية.
- تمت الموافقة بتاريخ ١٤١٣/٦/٣٠هـ على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية.
- تمت الموافقة بتاريخ ١٤١٢/١١/٢٤هـ على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الهند لتفادي الازدواج الضريبي على الدخل المستمد من نشاطات موسسات النقل الجوي بين البلدين.
- تمت الموافقة بتاريخ ١٤١٢/١١/٢٤هـ على انضمام المملكة للاتفاقية الدولية بشأن المسئولية المدنية بتاريخ ١١ جمادي الاولى ١٤١٢هـ
- تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢ على مذكرة تفاهم في التعاون الفني بين وزارة المواصلات بالمملكة العربية السعودية وادارة النقل والمواصلات في استراليا في مجالات الطرق والنقل والسكك الحديدية.

٣٠٧ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات على النحو التالي:

الاداء الاقتصادي:

- تشير البيانات التي اعلنتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني* في نهاية العام الى استمرار الانتعاش الاقتصادي ونموه المتواصل للسنه الرابعة على التوالي، فقد اظهرت نتائج التقديرات ان الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الوطني بفرعيه الحكومي والاهلي قد سجل نموا بالاسعار الجارية يقدر بـ ٥٪، اما القطاع الاهلي فقد

---

* في بيانها الذي عرضت به الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٤١٣/١٤١٤هـ.

حقق نموا يقدر بمعدل ٦٪ حسب البيانات الاولية.

– وتوضح نفس البيانات ان بعض قطاعات الاقتصاد الاهلي نمت بمعدلات عالية حيث يقدر ان يحقق القطاع الزراعي نموا بمعدل ٥ر٧٪، وان يكون معدل نمو القطاع الصناعي ٤ر٦٪.

– وفي جانب تكاليف المعيشة اوضحت نفس البيانات السابق ذكرها ان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد انخفض بمعدل نصف بالمائة عما كان عليه في عام ١٤١٢/١٤١١هـ.

– وفي جانب القطاع المالي والمصرفي استمر التحسن في اداء البنوك المحليه، فقد ارتفع حجم السلف والقروض المقدمة في الشهور السبعة الاولى من العام بنسبة ٢٧٪ مقارنة بالفترة المماثلة في العام السابق، كما ارتفع اجمالي الودائع، وكذلك حققت حركة تداول الاسهم في السوق المالية في اجمالها على مدار السنة انتعاشا بالمقارنة مع العام السابق كما سيجيء ذكره لاحقا.

الميزانية العامة:

– تم بتاريخ ١٤١٢/٦/٢٧هـ اقرار الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤١٣/١٤١٢هـ، وقد قدرت نفقاتها بنحو ١٨١ مليار ريال سعودي* بزيادة قدرها ٢٧٪ عن الانفاق الذي كان مقدرا بميزانية ١٤١١/١٤١٠هـ** والذي حدد بنحو ١٤٣ مليار ريال سعودي، كما قدرت ايراداتها بنحو ١٥١ مليار ريال سعودي، ولموازنة الواردات بالمنصرفات اقترضت المملكة مبلغ ٣٠ مليار ريال سعودي.

– حدد الهدف الاساسي للميزانية بانه استمرار لسياسة الدولة الرامية الى اعطاء الاولوية للتنمية الاقتصادية، واستمرار الاهتمام بدعم وتعزيز قدرات القوات المسلحة بما يمكنها من القيام بواجب الدفاع عن البلاد، مع التركيز على توفير الخدمات والمرافق العامة للمواطنين في جميع المجالات.

– اشتملت الاعتمادات الرئيسية لمصروفات قطاعات التنمية والخدمات على ٣١١١٨ مليون ريال سعودي لقطاع التعليم، ١٢٢٤٧ مليون ريال سعودي لقطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، ٦٢٩٦ مليون ريال سعودي لقطاع الخدمات البلدية ومصالح المياه، ٨٢٥٠ مليون ريال سعودي لقطاع النقل والاتصالات، ٧٩٩٠ مليون ريال سعودي لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية، ٢٠٩٠ مليون ريال سعودي لقطاع تجهيزات البنية الاساسية، ٥٤٢٧٠ مليون ريال سعودي للقطاعات العسكرية والامنية، ٧١٠٠ مليون ريال سعودي اعانات محلية مخصصة لدعم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ٤٦٣٦ مليون ريال سعودي قيمة قروض سوف تقدمها صناديق التنمية المتخصصة.

التخطيط الاقتصادي والاجتماعي:

– تواصل العمل خلال العام في تنفيذ خطة التنمية الخامسة (٩٠ – ١٩٩٥) وتجدر الاشارة الى ان اجمالي الانفاق الحكومي في المملكة خلال سنوات هذه الخطة قد قدرت بمبلغ ٧٥٣ مليار ريال سعودي، خصص منها مبلغ

---

* الريال السعودي يعادل ٢٦٧ر٠ دولار امريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

** كما هو معلوم تم تمديد العمل بالميزانية التي اقرت للسنة المالية ١٤١١/١٤١٠هـ والتي قدرت مصروفاتها آنذاك بمبلغ ١٤٣ مليار ريال سعودي، فشملت السنة المالية ١٤١٢/١٤١١هـ بنفس المصروفات المقدرة في السنة السابقة، اما ما تم انفاقه فعلا خلال السنتين الماضيتين فقد بلغ ٤٧٢ مليار ريال سعودي، ويعود سبب الارتفاع الملحوظ في النفقات خلال تلك الفترة الى ما استلزمته متطلبات حرب تحرير الكويت من نفقات اضافية.

٤٩٨ مليار ريال سعودي للانفاق المدني، في حين خصص مبلغ ٢٥٥ مليار ريال سعودي للانفاق غير المدنى، كما خصص من اجمالى الانفاق المدنى ٣٥٨ مليار ريال سعودى للانفاق على قطاعات التنمية، بالاضافة الى ٣٧ مليار ريال سعودي ستقرضها الصناديق السعودية الحكومية المتخصصة ليصبح مجموع الانفاق غير المدنى، كما خصص من اجمالى الانفاق المدنى ٣٥٨ مليار ريال سعودى للانفاق على قطاعات التنمية ٣٩٥ مليار ريال سعودي، ومن هذا المبلغ ستحصل قطاعات الموارد الاقتصادية على ٧٣ مليار ريال سعودى، وقطاعات الموارد البشرية على ٦٦ مليار ريال سعودي، وقطاع النقل والاتصالات ٥٣ مليار ريال سعودي، وقطاع البلديات والاسكان نحو ٦٣ مليار ريال سعودي.

– تهدف خطة التنمية الخامسة الى نمو اجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي نسبته ٢ر٣٪ في حين حدد معدل النمو في القطاع النفطي بـ ٧ر٢٪ وفي القطاعات غير النفطية بمعدل ٦ر٣٪.

– وتهدف الخطة ايضا الى زيادة مساهمات القطاعات الانتاجية غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي من ٥ر٣٨٪ عام ١٩٩٠ الى ٣ر٤٣٪ عام ١٩٩٥، كما تهدف الى ان يشكل قطاع النفط والغاز الطبيعي نحو خمس اجمالي الناتج المحلي بعدما كان يمثل في بداية خطة التنمية الرابعة اكثر من ثلث اجمالي هذا الناتج، وذلك بسبب زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في خطة التنمية الجديدة.

– اصدرت وزارة التخطيط خلال العام كتابا حول منجزات خطط التنمية في المملكة خلال اثنين وعشرين عاما، يظهر منه ان اجمالي المصروفات الحكومية على مدى تلك الفترة قد بلغ حتى نهاية السنة الماليه ١٤١١/١٤١٢ هـ ما مقداره ٣٢١٠ مليار ريال سعودي، وبلغت الاستثمارات في المعدات والمكائن والمباني نحو ١١٩٨ مليار ريال سعودي، وازداد عدد المصانع العاملة المرخصة من ١٩٩ عام ١٣٩٠هـ الى اكثر من ٢٠٠٠ عام ١٤١٢هـ، بلغت الاستثمارات فيها اكثر من ١٠٠ مليار ريال سعودي، كما بلغت مبيعات الصناعات الوطنية ٤٠ مليار ريال سعودي.

قطاع الصناعة:

– اكدت البيانات التي اعلنتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني – في بيانها الذي عرضت به الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٤١٣/١٤١٤هـ – ان القطاع الصناعي قد حقق خلال العام نموا بلغ ٤ر٦٪ مما يؤكد قوة ومتانة هذا القطاع، ونموه المتواصل.

– اعلن وزير الصناعة والكهرباء بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ – عقب زيارة تفقدية قام بها لعدة مصانع جديدة بدأت الانتاج في المدينة الصناعية بالرياض – ان اجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة بالمملكة خلال العامين الماضيين قد بلغ ٢٤ مليار ريال سعودي، وذلك من واقع التراخيص التي صدرت في انحاء المملكة خلال هذين العامين، حيث بلغ عددها ٢٥٦ ترخيصا لاستثمارات قدرها ١١ مليار ريال سعودي خلال عام ١٤١١هـ و ٣٠٠ ترخيصا لاستثمارات بلغت ١٣ مليار ريال سعودي خلال عام ١٤١٢هـ.

– اعلن وكيل وزارة الصناعة والكهرباء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٩ ان مجموع الاستثمارات الصناعية السعودية وصل الى اكثر من ٤ر٩٨ مليار ريال سعودي، وبلغ عدد المصانع المنتجة فعليا حوالي ٢٠٢٩ مصنعا، واشار الى ان القطاع الخاص السعودي يقوم بدور مهم في تحريك هذه الاستثمارات.

– اعلن وكيل وزارة الصناعة والكهرباء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥ ان عدد المشاريع المنتجة والعاملة التي تم الترخيص لها وفقا لنظام استثمار رأس المال الاجنبي في المملكة، قد بلغ ١٢٦١ مشروعا حتى نهاية عام ١٩٩١، بتمويل يبلغ ٧٥ مليار ريال سعودي، وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية فيها ٣٦١ مشروعا صناعيا بتمويل اجمالي يبلغ

نحو ٦٨ مليار ريال سعودي، اضافة الى حوالي ١١٥ مشروعا صناعيا تحت التنفيذ لم تبدأ الانتاج بعد.

– اوضح تقرير اعده صندوق التنمية الصناعية ان عدد المشاريع الصناعية التي يشترك فيها رأسمال اجنبي ومولها الصندوق حتى نهاية العام ١٤١١/١٤١٢هـ قد بلغ ٣٤٤ مشروعا، بلغ اجمالي قيمة الاستثمارات الاجنبية فيها نحو ملياري ريال سعودي، وبلغت مساهمة الولايات المتحدة فيها ما نسبته ٧ر٢٨٪ ومجموعة الدول العربية ٥ر١٥٪ وسويسرا ٤ر١١٪ والمملكة المتحدة ٧ر٦٪، وفرنسا ٨ر٥٪ والمانيا ٩ر٤٪.

– قدم صندوق التنمية السعودي خلال العام قروضا الى ٩٠ مشروعا بلغت قيمتها ١١٧٢ مليون ريال سعودي بزيادة ١٢٪ عما قدم في عام ١٩٩١.

– بلغت الارباح التي حققتها الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) في الاشهر التسعة الاولى من العام نحو ١٫٥٩٠٫٤٩٠٫٠٠٠ ريال سعودي، مقابل ١٫٩٥٢٫٢٧٢٫٠٠٠ ريال سعودي في نفس الفترة من عام ١٩٩١، وقد بين نائب رئيس مجلس الشركة وعضوها المنتدب ان هذا الانخفاض يعزى الى الركود الاقتصادي العالمي، وتأثيره على اوضاع الصناعات البتروكيماوية، وانخفاض الاسعار العالمية لمعظم منتجاتها بنسب تراوحت بين ١٠ – ٣٠٪ عن معدلاتها في نفس الفترة من العام الماضي، مما ادى الى انخفاض ارباح معظم الشركات الدولية التي سبقت سابك في عالم التصنيع.

– بين وزير الصناعة والكهرباء بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٣ ان قيمة مبيعات المصانع الوطنية داخل المملكة قد بلغت في عام ١٩٩٢ نحو ٤٠ مليار ريال سعودي، في الوقت الذي ارتفعت صادراتها الى اكثر من ١٠ مليارات ريال سعودي غطت ٧٥ دولة.

– بلغ اجمالي حجم الاستثمارالصناعية في مدينة ينبع الصناعية حوالي ٣٠ مليار ريال سعودي، تشمل شركات ومصانع للصناعات الاساسية والثانوية، ومواد الانشاءات والصناعات الخفيفة، يعمل فيها ٧٨٥٥ فرداً.

– بلغ اجمالي حجم الاستثمارات في المشاريع الصناعية المقامة في مدينة الجبيل الصناعية ٥٦ مليار ريال سعودي، ومن المتوقع زيادة حجم هذه الاستثمارات بحلول العام الفين الى ٨٥ مليار ريال سعودي، وتضم هذه المنطقة ١٦ مجمعا للبتروكيماويات والاسمدة ومصفاة للتكرير ومعملا لتحبيب الكبريت، وآخر لخلط الزيوت ومصنعا للحديد، بالاضافة الى عدد كبير من المصانع في منطقة الصناعات الثانوية، والصناعات الخفيفة المساندة.

– اصدرت خلال العام الغرف التجارية الصناعية في الرياض دليلا متكاملا يشتمل على ٢٥٢ فرصة استثمارية صناعية في المملكة، تم اعدادها من قبل هيئات ومؤسسات سعودية، تبلغ قيمة تكاليفها الاستثمارية ١١ مليار ريال سعودى، وتتناول ١١ فرعا صناعيا من الفروع الحيوية والهامة التى تحتاجها المملكة، وسوف يجيء ذكر هذه الفرص الاستثمارية في جزء لاحق من هذا التقرير.

– نفذت شركة الكابلات السعودية خلال العام خطة تقدر قيمتها بحوالي ٨٠ مليون ريال سعودي لانتاج كابلات الالياف البصرية كاملة من مصانعها، بطاقة انتاجية تقارب ٨ آلاف كيلومتر من كابلات الالياف البصرية سنويا.

– بدأت خلال العام الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) التشغيل التجريبي لمشروع توسعة مجمع الشركة السعودية للميثانول (الرازي) في مدينة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية، وسوف تساعد هذه التوسعة على رفع الطاقة الانتاجية السنوية لمجمع الرازي الى ١ر٢ مليون طن من الميثانول الكيماوي مقابل ٦٤٠ ألف طن قبل التوسعة.

– اعلنت شركة التصنيع الوطنية عن تحقيق صافي ارباح عن الربع الثالث لعام ١٩٩٢ بلغت ٣٥ر٧٦٩ مليون ريال سعودي مقارنة بارباح الربع المماثل من العام الماضي التي بلغت ١٩ر٨٩١ مليون ريال سعودي.

– تم خلال العام تأسيس الشركة العربية للاستثمارات الكيماوية، برأسمال قدره ٦١٨ر٧٥ مليون ريال سعودي،

وتشتمل اهدافها على اقامة مصانع في مجال المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، ومشتقاتها وادارة وتشغيل المصانع الخاصة بها وتجارة الجملة والتجزئة في المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية.

- اعلنت في نهاية العام الشركة العربية للاستثمارات الكيماوية عن البدء في تنفيذ مشروع تصنيع مادة MTBE التي تضاف الى وقود السيارات لترفع من نسبة الاوكسجين وتقلل من نسبة غاز ثاني اكسيد الكربون الناتج عن احتراق الوقود، وتبلغ استثمارات هذا المشروع ثلاثة مليارات ريال سعودي، ويتوقع ان يبدأ الانتاج في عام ١٩٩٥ بطاقة تبلغ ٨٨٠ ألف طن سنويا.

- يعمل في مجال الصناعات التحويلية احدى عشرة شركة مساهمة صناعية تبلغ قيمة رؤوس اموالها ١٢ر١٤ مليار ريال سعودي.

- بدأت الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) برنامج توسعات خلال العام تصل تكلفته الاجمالية الى حوالي مليارى دولار امريكي لكي تصل طاقة مصانعها السبعة الانتاجية الى حوالي ٢٠ مليون طن متري من مختلف مواد البتروكيماويات.

- زادت الشركة السعودية للصناعات الدوائية خلال العام رأسمالها من ٣٠٠ مليون ريال سعودي الى ٦٠٠ مليون ريال سعودي من الاحتياطي الانفاقي، وذلك في شكل اسهم مجانية توزع بواقع سهم واحد لكل ستة اسهم يملكها المساهم الحالي بقيمة اسمية ١٠٠ ريال، وتخصيص ٣٢٥ ألف سهم لشركة اكديما، وطرح ٢ر١٧٥ر٠٠٠ سهم للاكتتاب العام.

- تم خلال العام انشاء مصنع ضخم لانتاج تيل فرامل السيارات بجميع انواعها الامريكية والالمانية واليابانية والايطالية والفرنسية، وتقدر تكاليفه ٧٥ مليون ريال سعودي، وطاقته ٢٥ مليون طقم من الفرامل يتم تسويق خمسة ملايين منها محليا، ويصدر الباقي الى الدول العربية.

- قامت شركة صافولا خلال العام بانشاء مصنع للعلف من فول الصويا في مدينة ينبع بتكلفة تبلغ نحو ٤٠٠ مليون ريال سعودي، وطاقة انتاجية تبلغ ٤١٠ ألف طن من البروتين الخاص بتغذية الدواجن والمواشي، كما ينتج المصنع ايضا حوالي ٩٥ ألف طن من زيت الطعام.

- بدأت خلال العام شركة الخزف السعودية بانشاء اكبر مصنع لانتاج سخانات المياه الكهربائية في مدينة الرياض بطاقة انتاجية تبلغ ٣٠٠ ألف سخان في العام.

- بدأت خلال العام الاجراءات التنفيذية في انشاء مصنع للزجاج المسطح، تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو ١١٠ مليون دولار امريكي، وطاقته الانتاجية ١٣١ ألف طن سنويا.

- اشرف على الانتهاء، في نهاية العام، العمل في المرحلة الثالثة بالمدينة الصناعية الثانية بالرياض حيث اصبحت بذلك المساحة الاجمالية للمدينه بمراحلها الثلاث ١٥ مليونا و ٧٨٦ ألف متر مربع، بتكلفة اجمالية قدرها ٥٠٠ مليون ريال سعودي، ويبلغ عدد المصانع القائمة والمنتجة بالمدينة الصناعية بالرياض ٣٩٥ مصنعا.

- طرحت الدار السعودية للخدمات الاستشارية خلال العام ثمانى فرص استثمارية في الصناعات الكيماوية في السعودية بتكلفة حوالي ٤ر٩٦٦ مليار ريال سعودي، تختص بانتاج حامض الترفتليك، والاكريلونيتريك والاكريليك، والمطاط الصناعي، واسود الكربون، والكيومين، والفينول والاسيتون، والبولي اميد، وخيوط البولي اميد.

- صرح في خلال العام العضو المنتدب لشركة التصنيع الوطنية السعودية بان الشركة تعكف على دراسة ٢٠ فرصة استثمارية ثبتت جدواها الاقتصادية، تبلغ اجمالي استثماراتها المقدرة حوالي ٤ مليارات ريال سعودي، في حين يقدر رأس المال المطلوب لها بحوالي مليار و ١٥٠ مليون ريال سعودي، وتقدر حصة شركة التصنيع الوطنية في هذه المشاريع بحوالي ٢٥٦ مليون و ٦٠٠ ألف ريال سعودي.

– بلغ اجمالي استثمارات شركة التصنيع الوطنية السعودية، في رؤوس أموال ٢٣ شركة صناعية واستثمارية وتجارية حوالي ٩ر٣٤٢ مليون ريال سعودي.

– تم في ١٩٩٢/١٢/٢٢ توقيع اتفاقية تفاهم لبناء مجمع صناعي للالياف بطاقة سنوية ١٤٠ ألف طن مترى من خيوط البوليستر، والياف البوليستر للسجاد، وحبيبات البوليستر للعبوات، وتشترك في تأسيسة ٦ شركات من القطاع الخاص مع شركة سابك.

– عرضت خلال العام الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) قائمة بفرص استثمارية تتيحها للقطاع الخاص السعودي، تضمنت العديد من المنتجات بلغت تكاليفها اكثر من ٦٠٠ مليون ريال سعودي، وشملت هذه الفرص اقامة مصنع للخشب البلاستيكي، ومكاتب الاستعلامات، وانابيب الري ذات البوابات، واعمدة اسوار، وحافظات بلاستيكية للمياه المبردة، وصناديق نقل، وشباك صيد وغيرها.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧ افتتاح اول مصنع لصهر الرصاص في الرياض وهو الاول من نوعه في السعودية، وتقوم فكرته على استخلاص مادة الرصاص من خلال اعادة صهر البطاريات السائلة الخردة، بالاضافة الى المواد الخردة الاخرى التي يدخل الرصاص في مكوناتها، وقد صمم هذا المصنع لانتاج ١٨ ألف طن سنويا من الرصاص النقي، كما يستوعب سنويا ما يعادل ٢٥ ألف طن من البطاريات المستهلكة الخردة.

– تم في الجبيل بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٨ افتتاح فعاليات المؤتمر الثالث لتسويق المنتجات البتروكيماوية والاسمدة الكيماوية بدول مجلس التعاون الخليجي.

– اعلن في الرياض بتاريخ ١٩٩٢/٤/٣ عن تأسيس شركة الشرق الاوسط لمحركات الطائرات برأسمال ٦٥٠ مليون دولار امريكي، وذلك للقيام بمشروعات صيانة وعمرة واصلاح اجهزة الطائرات، ويأتي هذا المشروع في اطار برنامج التوازن الاقتصادي. كذلك اعلن في نفس الوقت عن اعداد دراسات جدوى في اطار هذا البرنامج لـ ١٥ مشروعا تقدر استثماراتها بحوالي ٢٦٦ر٧٤٠ مليون دولار امريكي بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا، وتغطي هذه المشروعات صناعة العربات، والعتاد العسكري والادويه والمنتجات البتروكيماوية والمعدنية.

– اختتمت بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٣ ندوة المستثمرين الصناعيين الاولى التي عقدت في مدينة ينبع الصناعية واستمرت يومين، واوصت بضرورة مراجعة وتطوير استراتيجيات التنمية الصناعية في المملكة على مدى العشرين سنة المقبلة، على ان تكون مستمدة ومتسقة مع الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعرضت التوصيات من بين اشياء اخرى كثيرة الى اهمية بناء استراتيجية لتسعير المنتجات الخام والوسيطة المحلية وذلك على اساس التكلفة الفعلية وليس الفرصة البديلة او الاسعار العالمية المثيلة، وذلك حتى تكتسب المنتجات المحلية ميزات تنافسية سعرية ونوعية تمكنها من الصمود في الاسواق المحلية واختراق الاسواق العالمية.

في قطاع النفط والثروة المعدنية:

– بلغ انتاج المملكة من الزيت الخام خلال العام ١٩٩٢ ما مجموعه ٤ر٣٠٤٩ مليون برميل، ويشمل ذلك حصة المملكة في انتاج المنطقة المحايدة التي تتقاسمها المملكة مع الكويت عام ١٩٩٢ البالغ مجموعها ٨ر١٣١ مليون برميل، وقد استأنفت شركة الزيت العربية المحدودة انتاجها من هذه المنطقة بعد الغزو العراقي للكويت بتاريخ ١٩٩١/٦/٢، بينما استأنفت شركة تكساكو العربية السعودية (جيتي سابقا) انتاجها في ١٩٩٢/٢/٢٧. وحسب هذه الارقام فقد اصبحت المملكة العربية السعودية اكبر منتج للزيت الخام في العالم، متخطية بذلك الاتحاد الفيدرالي الروسي، بعد ان تخطت في عام ١٩٩١ الولايات المتحدة الامريكية ثاني اكبر المنتجين.

– بلغ احتياطي المملكة المتبقي من الزيت الخام بنهاية عام ١٩٩٢، ٢ر٢٦١ بليون برميل وهو بذلك يعتبر اكبر

احتياط للنفط قابل للاستغلال في العالم، كما بلغ احتياط الغاز الطبيعي في المملكة بنهاية عام ١٩٩٢ حوالي ٥ر١٨٥ ترليون قدم مكعب.

– سوف تزداد الطاقة القصوى الثابتة لارامكو السعودية من حوالي ٧ر٨ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٩٢، الى حوالي ٥ر٩ ملايين برميل في اليوم بنهاية ١٩٩٣، وستتحقق هذه الزيادة بانجاز مشاريع الزيت الخام العربي الخفيف والمتوسط، وبنهاية ١٩٩٤ سيتم تحقيق الطاقة القصوى الثابتة المنشودة البالغة ١٠ ملايين برميل في اليوم.

– بحلول عام ١٩٩٢ اصبح لدى ارامكو السعودية منافذ مضمونة لتصريف ما يقارب ٦ر٢ مليون برميل في اليوم من انتاجها من الزيت الخام، منها ٨٥٠ ألف برميل في اليوم عن طريق مشروعيها المشتركين الدوليين في امريكا وكوريا، و ٨٥٠ ألف برميل في اليوم عن طريق مصافي التصدير الثلاث التابعة لسمارك في الجبيل وينبع ورابغ، و٤٠٠ ألف برميل يوميا عن طريق المصافي المحلية الثلاث التابعة لسمارك في جدة والرياض وينبع، و٢٠٠ ألف برميل يوميا عن طريق معمل التكرير في رأس تنورة، و ٢٠٠ ألف برميل في اليوم عن طريق مصفاة البحرين، وتشكل هذه الكمية المقدرة بحوالي ٦ر٢ مليون برميل في اليوم اي ٣١٪ من مجموع انتاج ارامكو السعودية من الزيت الخام في اليوم عام ١٩٩٢.

– يتوقع ان يرتفع عدد موظفي ارامكو السعودية في المملكة العربية السعودية بنسبة ٥ر١٪ ليرتفع من ٤٦٩٠٠ في عام ١٩٩٢ الى ٤٧٦٠٠ موظف في عام ١٩٩٨.

وستزداد الايدي العاملة السعودية من ٣٣٩٠٠ في عام ١٩٩٢، الى ٣٧٢٠٠ في عام ١٩٩٨، اي بنسبة قدرها ١٠٪، بينما سينخفض عدد الموظفين الاجانب من ١٣٠٠٠ موظف الى ١٠٤٠٠ موظف اي بنسبة ٢٠٪ خلال نفس الفترة، وبذلك تصبح نسبة العمالة السعودية الى مجموع العمالة في الشركة عام ١٩٩٨ حوالي ٧٨٪.

– تم في اجتماع مجلس ادارة ارامكو السعودية الذي عقد في ١٠ نوفمبر ١٩٩٢ اعادة تنظيم هيكل الادارة العليا، كما تمت تعيينات جديدة في مناصب تنفيذية، وسيضمن اعادة تنظيم هيكل الادارة العليا استمرار ادارة جميع اعمال الشركة بشكل فعال لمواجهة النشاطات المتنامية والمتنوعة.

– اكتشفت ارامكو السعودية حقلا جديدا للزيت والغاز في منطقة مدين الواقعة على بعد ١٦٠ كيلومترا غرب تبوك، و٥٥٠ كيلومترا شمال غرب ينبع، ويعتبر حقل مدين اول حقل زيت يتم اكتشافه على اليابسة في الجزء الشمالي من ساحل البحر الاحمر في المملكة، وتجري الترتيبات لتنفيذ اعمال مسح وحفر اخرى في منطقة مدين.

– افتتح وزير البترول والثروة المعدنية بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٢، مشروع تحسين الاولفينات التابع لشركة بترومين موبيل المحدودة لمصفاة ينبع «بمرف»، والذي يعتبر الاول من نوعه في السعودية، وتبلغ تكاليفه الاستثمارية ٧٦ مليون دولار امريكي.

– اعلن خلال العام عن اتفاق سعودي ياباني يقضي بدراسة الجدوي لمشاريع مشتركة للتكرير في اليابان.

– بدأت الشركة العربية السعودية للتسويق والتكرير (سمارك) في تنفيذ مشروع تحديث مصافي المملكة المحلية وهي الرياض وجدة وينبع لأجل استكماله عام ١٩٩٨.

– وفي هذا الاطار ستزيد الطاقة الانتاجية لمصفاة ينبع من ١٧٠ ألف برميل يوميا الى ٣٠٠ ألف برميل يوميا، مع انتاج منتجات اكثر جودة وكميات اقل من زيت الوقود الثقيل الذي يشكل ٤٤٪ من طاقتها، والمصفاتان الأخريتان اللتان يشملهما برنامج التطوير وهما مصفاة الرياض التي ستصبح طاقتها الانتاجية ١٥٣ ألف برميل يوميا بدلا من ١٢٠ ألف برميل يوميا، ومصفاة جدة التي ستصبح طاقتها الانتاجية ٩٩ ألف برميل يوميا بدلا من ٩٠ ألف برميل يوميا.

– كما بينت مصادر شركة ارامكو السعودية خلال العام ان ثمة برنامج للتطوير سينفذ ايضا في مصفاة ارامكو التي تديرها في رأس تنورة، ضمن برنامج تطوير مصافي المملكة.

– تعتبر شركة بترومين لزيوت التشحيم المعروفة باسم بترولوب اول واكبر شركة لانتاج وتسويق زيوت التشحيم والشحوم في المملكة العربية السعودية.

– تمتلك وتشغل بترولوب التي تأسست في عام ١٩٦٨ كمشروع مشترك فيما بين المؤسسة العامة للبترول والمعادن – بترومين (٧١٪) وشركة موبيل الامريكية (٢٩٪) ثلاثة مصانع لخلط الزيوت في جدة والرياض والجبيل بطاقة اجمالية تقارب ٦ مليون برميل سنويا اضافة الى طاقة انتاجية للشحوم تبلغ ١٥ ألف طن سنويا.

– بلغ انتاج بترولوب خلال عام ١٩٩٢ حوالي ١ر١٧ مليون برميل، وتسوق معظم هذه الكمية تحت علامة «زيوت بترومين» التي تكون مبيعاتها ٤٠٪ من استهلاك السوق السعودي بينما يكون مجموع ما تنتجه الشركة ٦٦٪ من استهلاك السوق المحلية اذا اخذ بعين الاعتبار ما تخلطة للشركات المحلية والعالمية الاخرى.

– تقوم بترولوب بالتصدير الى والانتاج في اكثر من ٣٠ دولة حول العالم، وتعتبر الشركة العربية الوحيدة التي تقوم بهذا الجهد التسويقي في مجال زيوت التشحيم والشحوم، ويتم الانتاج خارج المملكة في كل من مصر والمغرب وروتردام، وسيبدأ الانتاج خلال عام ١٩٩٣ في كل من باكستان وماليزيا.

– وتجدر الاشارة الى أن الجودة التي تتمتع بها «زيوت بترومين» سمحت لبترولوب ان تكون اول شركة تحصل على علامة الجودة من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وتتخذ بترولوب حاليا الاجراءات اللازمة للحصول على شهادة الجودة العالمية (ISO 9000) وذلك بتطبيقها لاساليب الجودة الشاملة في كافة عملياتها والانظمة المتبعة لديها.

– بلغ انتاج شركة بترومين لتكرير زيت التشحيم (مصفاة الزيوت) من زيوت التشحيم الاساسية خلال عام ١٩٩٢، ١ر٨٨٨ر٩٢٨ برميل، وهذا أعلى انتاج حققته المصفاة منذ بداية تشغيلها في اول عام ١٩٧٨ بزيادة قدرها ٨٨ر٩٢٨ ألف برميل عن الطاقة الانتاجية للمصفاة، وذلك بفضل التحسينات والتعديلات الهندسية التي ادخلت على المصفاة خلال فترة تشغيلها.

– حققت مصفاة الزيوت خلال الخمسة عشر عاما من التشغيل المتواصل ما يقارب ٧ ملايين ساعة عمل بدون اصابة صناعة لاحد من العاملين بها.

– نظرا للتزايد على طلبات زيوت التشحيم الاساسية فقد قامت مصفاة الزيوت بدراسة مشروع انشاء مصفاة زيوت ثانية بمدينة ينبع الصناعية بطاقة انتاجية تبلغ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ برميل سنويا، حيث ستكون هذه المصفاة جاهزة للتشغيل والانتاج بنهاية عام ١٩٩٥. هذا وسوف تفي المصفاتان باحتياجات المملكة المحلية ويصدر الفائض الى دول العالم.

– انطلاقا من حرص شركة بترومين لتكرير زيت التشحيم على رفع كفاءة السلامة الصناعية بالمصفاة فقد قامت الشركة في شهر نوفمبر من عام ١٩٩٢ ببدء تنفيذ مشروع نظام الشعلة الخاص بتصريف الغازات القابلة للاشتعال في حالة حدوث حريق.

– كذلك قامت الشركة بتطوير ورفع مستوى اداء وكفاءة العمالة السعودية عن طريق اشراك منسوبيها فى دورات تدريبية مختلفة داخل وخارج المملكة، وقد ارتفعت نسبة العمالة السعودية بالشركة الى ٨٤٪ بنهاية عام ١٩٩٢.

– بينت مصادر منجم مهد الذهب – احد مشاريع المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في المملكة العربية السعودية انه قد زاد الانتاج السنوي فيه بمعدل ٣٣٪ عن معدل الجدوى الاقتصادية، حيث بلغت كمية الخام المعالج في عام ١٩٩٢ اكثر من ٦٠٠ر١٥٩ طن، في حين ان دراسة الجدوى قد حددت تلك الكميه بـ ٠٠٠ر١٢٠ طن، كما

انه تم وضع الخطط المستقبلية للمحافظة على معدلات النمو والارباح للسنوات القادمة.

– كما بينت المصادر بان حجم الاحتياطي في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يقدر بـ ١٫٢١٥٫٠٠٠ طن بتركيز يبلغ ٢٦ جرام/ الطن للذهب، و٩٢ جرام/ الطن للفضة حيث تم معالجة ٦٥٥٫٦٢٦ طن من الخام خلال الخمس سنوات الماضية، ومازال احتياطي الخام حتى نهاية ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٢ يقدر بحوالي ١٫١٤٠٫٠٠٠ طن، بتركيز بلغ ٢٨٫٥ جرام/ طن للذهب اي بزيادة قدرها ٧٧٪ عن دراسة الجدوى الاقتصادية.

– كما بينت المصادر بانه قد تم تأسيس ادارة للاستكشاف بمنجم مهد الذهب في عام ١٩٩١ لتنفيذ العديد من برامج الاستكشاف، والتي اثمرت عن وجود موشرات تمعدن للذهب والفضة لاكثر من (١٤) منطقة تابعة لرخصتي الاستكشاف الممنوحة لمنجم مهد الذهب والتي تقدر مساحتها بحوالي ٢٠٫٠٠٠ كيلومتر مربع (منها زرغط، جبل الرخام، حبل عبت، منطقة الامار)، كما تم تطوير المنجم السطحي واستخراج اكثر من ١٥٨ الف طن من الخام بلغ تركيز الذهب نسبة ٥٠/١ جرام / طن و ١٦١ جرام/ طن فضة.

– كذلك تم استخدام المياه الجوفيه من داخل المنجم في جزء كبير من عمليات تصنيع ومعالجة الخام بالاضافة لعمليات الانتاج داخل المنجم، كما تتم معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في سقي الحدائق والمسطحات الخضراء، وتم التركيز على الترشيد فى استهلاك مياه الشرب والاستعمال الادمى وتخفيض الاستهلاك العام للمياه للحد الادنى .

– اثبتت الدراسات الاولية لمنطقة الامار ان كمية احتياطى الخام من الذهب تقدر بحوالى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ وبنسبة تركيز تزيد عن ٢٠ جرام/ طن ذهب، كما تجري اعمال الاستكشاف في المناطق المجاورة من منطقة الامار، ومن المتوقع البدء في دراسات الجدوى الاقتصادية لتطوير واستثمار المنجم في نهاية العام ١٩٩٣.

– يسعي منجم مهد الذهب الى زيادة نسبة السعوديين عن طريق سعودة الوظائف الى اكبر نسبة ممكنة، وقد درج المنجم على استقدام المدربين لاقامة دورات تدريبية على رأس العمل في جميع المجالات والتخصصات.

– والجدير بالذكر ان منجم مهد الذهب قد بدأ الانتاج في يونيو ١٩٨٨ حيث وصل الى طاقة انتاجية كاملة بعد ستة شهور من ذلك التاريخ، وظل المنجم يعمل كوحدة انتاجية رابحة منذ بداية الانتاج، وهو يعتبر منافسا لمناجم العالم من حيث الكفاءة والتكلفة.

– انتجت الشركة السعودية للمعادن النفيسة (التابعة لبترومين) ٩٧٨ كلغم من سبائك الذهب من منجم الصخيرات للذهب بمنطقة القصيم خلال سبعة شهور من عامه الاول ١٩٩١، واوضح وزير النفط والثروة المعدنية في تقرير رفعه خلال العام الى خادم الحرمين الشريفين ان الشركة حققت ارباحا قدرها ١٠ ملايين ريال سعودي في العام الماضي، وافضل من التوقعات التي كانت تشير الى ان الارباح ستكون ٦٠٠ ألف ريال سعودي فقط.

– قدرت مصادر الشركة السعودية للمعادن النفيسة ان مخزون الذهب القابل للاستخلاص في منجم الصخيرات للذهب بمنطقة القصيم بـ ٨٫٤ مليون طن نسبة الذهب فيه ٢٫٥ جرام للطن، وتشير اعمال الاستكشاف التي اجريت الى امكانية انتاج ١٥٠٠ كغم ذهب سنويا، كما تشير الدراسات الى احتمال اكتشاف كميات اخرى من خام الذهب في المنطقة.

– حققت الشركة السعودية للمعادن النفيسة للعام الثاني على التوالي ارباحا جيدة مقارنة بالمتوقع والنتائج المالية لعام ١٩٩٢ اثبتت ان الشركة تمكنت من خفض تكلفة الانتاج من ٣٠٥ الي ٢٤٨ دولار للاونصة، واظهرت ارباحا مقدراها ١٧٫٣٨٣ مليون ريال في حين كان الربح المتوقع ١٢٫٨٥٥ مليون ريال، كما استطاعت ان تخفض التكلفة بمقدار ١٩٪ عما هو مخطط له، وتبعا لذلك ارتفعت نسبة الارباح الى ٣٥٪ تقريبا بالرغم من تدني اسعار الذهب العالمية، وبهذا تكون الشركة قد انتجت ٣٠٢٢ كجم من سبائك الذهب منذ بداية التشغيل وحتي نهاية ١٩٩٢.

– اشار احدث تقرير اصدرته المديرية العامة للثروة المعدنية في خلال العام الى ان احتياطي الذهب في تسعة مواقع تم اكتشاف الخام بها يصل الى ٢٥ مليون طن بدرجة تركيز ونقاوة تتفاوت من موقع لآخر.

– اشار نفس التقرير الى ان المديرية العامة للثروة المعدنية قد حددت حتى الآن ما يزيد على ٨٠٠ موقع بها مؤشرات تدل على وجود نسب مختلفة من الذهب، وتم طبع ما يزيد على ٤٠٠ تقرير جيولوجي لاهم هذه المواقع تمهيدا لتحديد فرص الاستثمار فيها، كما اعدت دراسات جدوى اقتصادية لبعض هذه المواقع انتهت الى نتائج مشجعة.

– اصدرت المديرية العامة للثروة المعدنية خلال العام تعريفات اعلامية عن المعادن في المملكة وجاء في الحلقة التاسعة تعريف شامل عن مواقع وخصائص واستخدامات الرمل الزجاجي، ورمل السليكا في الصناعة، وبين التعريف عن تواجد ٢٥٦ موقعا تحتوي على خامات الرمل الزجاجي والاحجار الرملية الملائمة لصناعة الانواع المختلفة من الزجاج، وقد تم طباعة ما يزيد على ٥٣ تقريرا جيولوجيا وخريطة لاهم هذه المواقع، التي تشمل منطقة الرياض، ومنطقة بريدة، ومنطقة تبوك، ومنطقة الجوف، ومنطقة حائل، ومنطقة الجبيل.

– استكملت المديرية العامة للثروة المعدنية دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لخامات الحديد في وادي الصواوين لانتاج كريات حديد ذات جودة عالية يبلغ نسبة الحديد بها ٥ر٦٧٪، ولا تزيد نسبة الشوائب عن ٠٣ر٢٪، ويبلغ حجم الاحتياطي المؤكد ٨٤ مليون طن، كما يبلغ حجم الاحتياطي المتوفر حوالي ٤٠٠ مليون طن من الخام.

– استكملت المديرية العامة للثروة المعدنية دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لخام الفوسفات الجلاميد لانتاج ثنائي امونيوم الفوسفات (DAP) المخصبات، ويبلغ حجم الاحتياطي المؤكد ٢١٣ مليون طن، بنسبة ٢١٪ طن خامس اكسيد الفوسفات، كما يبلغ الاحتياطي المتوفر ٤ بليون طن بنسبة ٣ر١٩٪ خامس اكسيد الفسفور.

– استكملت المديرية العامة للثروة المعدنية دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لخام البوكسايت في منطقة الزبيرة لانتاج الالومينا، ويبلغ الاحتياطي المؤكد ١٧٦ مليون طن بنسبة ٥٨٪ من ثاني اكسيد الالومنيوم، وبنسبة سيلكا حوالي ٧ر٥٪، كما يبلغ الاحتياطي المتوفر في المنطقة حوالي ٢٥٠ مليون طن.

– منحت وزارة البترول والثروة المعدنية خلال العام رخصة كشف لدراسات الخامات اللازمة لصناعة رماد الصودا التي تقوم احدى الشركات الوطنية باقامة صناعة لها في الجبيل.

– منحت وزارة البترول والثروة المعدنية خلال العام ترخيصين لمناجم صغيرة الاول لاستخراج خام السيلكا لانتاج وتصنيع سليكات الصوديوم، والثاني لانتاج وتصنيع الباريت.

– قامت المؤسسة العامة للبترول والمعادن (منجم مهد الذهب) خلال العام بموجب اتفاقيتي كشف عن تقييم رواسب الذهب في منطقتين، الاولى الى الجنوب من الرياض في منطقة الامار، والثاني الي الشمال من مهد الذهب في منطقة الدفينة.

– قامت الشركة السعودية للمعادن النفيسة خلال العام بموجب اتفاقية كشف لتقييم رواسب الذهب في منطقة موان والحبلة.

– استكملت المديرية العامة للثروة المعدنية خلال العام الدراسات الفنية والاقتصادية لاستخلاص الذهب في منطقة حمضة والحجار بالمنطقة الجنوبية من المملكة.

القطاع الزراعي:

– واصل القطاع الزراعي نموه خلال هذا العام، ومن المتوقع ان يسجل نموا بمعدل ٧٪، بنفس معدل نموه في عام ١٩٩١، وان تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٧ر٦٪ مقارنة مع ٥ر٢٪ في عام ١٩٨٣.

– اتسعت الرقعة الزراعية في المملكة بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة، حيث زادت مساحة الاراضي الزراعية (مساحات الحيازات) من ٢٫٨٥ مليون هتكار عام ١٩٨٦ لتصل الى ٣٫٦٧ مليون هكتار عام ١٩٩١، وادى ذلك الى زيادة المساحة المحصولية لتصل الى ١٫٥ مليون هكتار عام ١٩٩١ (منها ١٫٠٤ مليون هكتار لزراعة الحبوب) مقابل ٩٤٧ ألف هكتار فقط عام ١٩٨٦، كما ادى النمو في القطاع الزراعي الى ارتفاع قيمة المنتجات الزراعية السعودية الى حوالي ١٩٫٥ مليار ريال سعودي عام ١٩٩١، اي ما يقارب ضعف قيمة واردات المملكة من السلع الزراعية في ذلك العام والتي كانت في حدود ١١٫١ مليار ريال سعودي.

– يعمل في نشاط الانتاج الزراعي ٨ شركات مساهمة عامة يبلغ اجمالي رؤوس اموالها ١٫٥ مليار ريال سعودي، كما تبلغ جملة حقوق المساهمين بها ٢٫٦ مليار ريال سعودي، وقد بلغت ارباحها في عام ١٩٩١ نحو ٢٦٩٫٨ مليون ريال سعودي، كما اسست خلال العام شركة اخرى للصناعات الغذائية برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال ستعمل على استغلال الفوائض الانتاجية من المنتجات المحلية بتصنيعها، كذلك طرحت اسهم شركة جازان للتنمية الزراعية والتي سيكون لها اثر تنموي على الزراعة بهذه المنطقة.

– سجل انتاج المملكة من القمح لموسم ١٩٩٢ رقما قياسيا يقترب من ٤٫١ مليون طن مقابل ٤ مليون طن في عام ١٩٩١، وتتوقع مصادر مجلس القمح الدولي ان تصدر السعودية خلال السنة ١٩٩٢/١٩٩٣ نحو ٢٫٥ مليون طن من القمح مقابل ٢٫٤ مليون طن خلال ١٩٩١/١٩٩٢.

– بلغت الطاقة الاستيعابية لصوامع الغلال الخاصة بالقمح ٢٫٣٨ مليون طن في عشرة مراكز بالمملكة، وبلغت طاقة مستودعات الشعير ٢٠٠ ألف طن.

– تم خلال العام صرف اكثر من ستة مليارات ريال سعودي كمستحقات لمزارعي القمح والشعير بمختلف مناطق المملكة مقابل قيمة محصولهم لموسم ١٤١٢هـ.

– انتجت المملكة في عام ١٩٩١، ٢٫٣ مليون طن من الخضروات و ٨٧٧ ألف طن من الفواكة اي ما يلبي اكثر من ٨٣٪ من الطلب المحلي على الخضروات و ٥٩٪ من الطلب المحلي على الفواكة.

– بلغ انتاج بيض المائدة في عام ١٩٩١، ٢٫١ مليار بيضة (١١٣ ألف طن) صدر منها للخارج ١٦٪ فيما بلغ انتاج الدجاج اللاحم نحو ٢٠٨ مليون فروج في ذلك العام، وبلغ انتاج الحليب في نفس العام ٥٢٠ مليون لتر (منها ٢٨٤ مليون لتر من انتاج المزارع المتخصصة عرضت في الاسواق بشكل تجاري تمثل حوالي ٥٥٪ من اجمالي الانتاج) ، كما بلغ انتاج الاسماك من المصائد المحلية ٥٢ ألف طن، وبلغ الانتاج المحلي من اللحوم الحمراء ١٤٠ ألف طن وتبلغ الاعداد الاجمالية للحيوانات بالمزارع التقليدية والمتخصصة ٤١٢ ألف رأس من الابل، و ٢٠٠ ألف رأس من الابقار (منها ٤٤ ألف رأس بالمشاريع المتخصصة لانتاج الألبان و ٩٫٣ آلاف رأس بالمشاريع المتخصصة لتسمين العجول)، و ٦٫٨ مليون رأس من الضأن (منها ٩٩٦ ألف رأس بمشاريع تربية وتسمين الاغنام)، بينما بلغت اعداد الماعز ٣٫٣ مليون رأس.

– تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من بين دول العالم في انتاج التمور، اذ بلغ انتاجها في عام ١٩٩١، حوالي ٥٤٤ ألف طن، كما بلغ اعداد النخيل فيها ١٣ مليون نخلة، وقد ترتب على ذلك انشاء العديد من مصانع التمور التي تقوم بتصنيعه وتعبئته على احدث مستوى.

– عقد في الرياض المعرض الزراعي السعودي الحادي عشر للزراعة والري والصناعة خلال الفترة ٤ – ١٩٩٢/١٠/٨، واشترك به اكثر من ٥٠٠ شركة من كبرى الشركات من ٢٠ دولة، شملت معروضاتها مختلف آلالات والمعدات والبذور، والمنتجات البيطرية، والمحركات والمضخات والاسمدة، وانظمة الزراعة المحميه، وانظمة الطاقة الشمسية وغيرها.

– يصل حجم استخدام المكنة الزراعية بالمملكة الى نحو ٩٥٪ من اجمالي العمليات الزراعية والتخزينية، ولهذا اتجهت خلال العام بعض شركات المعدات الزراعية الى التصنيع الداخلي لبعض المعدات الزراعية، من خلال التصنيع النصفي للاجهزة المحورية، والتجميع كما في الحراثات الزراعية، وتصنيع بعض الملحقات والآت رش المبيدات وخلافة.

– جاء في احدث الاحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة والمياه ان عدد السدود التي اقيمت بالمملكة بلغ ١٨٣ سدا مختلفة الاحجام، وجرى خلال العام ١٩٩٢ مواصلة انشاء اكبر سد في البلاد هو سد وادي بيشة الذي تقدر طاقته التخزينية بحوالي ٣٢٥ مليون متر مكعب.

– بين مدير عام المؤسسة العامة للموانيء السعودية ان الصادرات الزراعية السعودية حققت خلال الاشهر التسعة الاولى من العام زيادة نسبتها ١٤٪، واوضح ان من ابرز الصادرات التي شهدت زيادة القمح بنسبة ٢٢٪.

في القطاع المالي والمصرفي:

– بلغ حجم السيولة في المملكة حسب التقرير الفصلي لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) الصادر في نهاية العام ٢٢٠ مليار ريال سعودي، بالمقارنة مع ٢١٦ مليار ريال سعودي في عام ١٩٩١.

– اظهرت نتائج الربع الثالث من العام، ان نتائج عشرة من المصارف المساهمة العامة الاحد عشر التي اعلنت عن نتائجها قد حققت تحسنا واضحا بالمقارنة مع نتائج الربع الثالث من العام الماضي، حيث حققت مجتمعة ارباحا صافية بنهاية سبتمبر/ ايلول ١٩٩٢ مقدراها ٢ر٦ مليار ريال سعودي بزيادة ٨ر٨٪ عن الفترة المماثلة من العام الماضي والتي بلغت ٢ر٤ مليار ريال سعودي.

– ومن خلال ارقام ميزانيات البنوك المختلفة يتضح ان البنك السعودي الامريكي (سامبا) قد نجح خلال الربع الثالث من العام في زيادة ارباحه بنسبة ٣٣٪، وبنك الرياض بنسبة ٣٠٪، والبنك العربي بنسبة ٢٨٪، والبنك السعودي الفرنسي بنسبة ٢٣٪، والبنك السعودي البريطاني بنسبة ١٠٪، والبنك السعودي التجاري المتحد بنسبة ٢٠٪، وبنك الاستثمار بنسبة ١٧٧٪، وبنك الجزيرة، اعلن عن تحقيق ارباح صافية بلغت ١ر١٤ مليون ريال سعودي مقارنة بخسائر في نفس الفترة المماثلة من عام ١٩٩١ بلغت ٦ر٣٥ مليون ريال سعودي.

– سجل اجمالي الموجودات لدى البنوك العشرة التي اعلنت عن نتائجها في الربع الثالث من العام زيادة مقدارها ١٦٪ لتصل الى ٢ر٢١٧ مليار ريال سعودي مقابل ١ر١٨٣ مليار ريال سعودي في الفترة المماثلة من عام ١٩٩١، كذلك زادت ودائع العملاء بنسبة ٢٦٪ في الربع الثالث من العام لتصل الى ٦ر١٤٩ مليار ريال سعودي مقارنة بنحو ٩ر١١٧ مليار ريال سعودي في الفترة المماثلة من العام الماضي، وتعود الزيادة الى حد كبير الى عودة الكثير من الاموال التي كانت مهاجرة وتزايد الثقة في الوضع الاقتصادي عموما، وتدني عوائد فرص الاستثمار في الخارج بسبب هبوط معدلات الفائدة، اضافة الى دخول معظم المستثمرين سوق الاسهم بالبيع والشراء عن طريق الوحدات المركزية للبنوك.

– كذلك شهدت القروض والسلف زيادة كبيرة بلغت ٢٩٪ خلال الربع الثالث من العام لتصل الى ٩ر٨٩ مليار ريال سعودي مقابل ٤ر٦٩ مليار ريال سعودي في العام الماضي، وترجع هذه الزيادة – كما بينتها المصادر المصرفية – الى ان البنوك السعودية بدأت تستخدم سياسة اقراض طويلة الاجل، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الداخلي في المملكة من خلال تمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة، وتشجيع صغار رجال الاعمال، وتقديم القروض الشخصية بالاضافة الى تمويل المشتريات الشخصية للمواطن، وتمويل قطاعات حكومية وشبه حكومية مثل شركة الكهرباء والهاتف.

- بلغ اجمالي رؤوس أموال البنوك التجارية السعودية المساهمة العامة الاحد عشر في بداية عام ١٩٩٢، ٣٩٠٠ مليون ريال سعودي، ارتفعت بعدها خلال العام بنسبة ٥ر٨٢٪ لتصل الى ٧١٠٠ مليون ريال سعودي بزيادة قدرها ٣٢٠٠ مليون ريال سعودي.

- بدأ بنك الرياض، (وهو اقدم البنوك السعودية، واكبرها من حيث رأس المال وحجم الايداعات) زيادة رأسماله خلال العام من ٢٠٠ مليون ريال سعودي الى ٢٠٠٠ مليون ريال سعودى، كما زاد بنك الجزيرة رأسماله من ١٠٠ مليون ريال سعودي الى ٤٠٠ مليون ريال سعودي، ثم تم زيادة رأسمال بنك القاهرة السعودي من ٦٠٠ مليون ريال سعودي الى ١٢٠٠ مليون ريال سعودي، والبنك السعودي الفرنسي من ٤٠٠ مليون ريال سعودي الى ٩٠٠ مليون ريال سعودي، والبنك السعودي البريطاني من ٤٠٠ مليون ريال سعودي الى ١٠٠٠ مليون ريال سعودي، والبنك السعودي الامريكي من ٦٠٠ مليون ريال سعودي الى ١٢٠٠ مليون ريال سعودي.

- بلغ خلال العام عدد صناديق الاستثمار في البنوك السعودية ٥٩ صندوقا، وبلغ عدد المشتركين فيها ٤٨ ألف مشترك، وبلغت اصولها ١٧ مليار ريال سعودي، وايراداتها ١٨٤ مليون ريال سعودي.

- واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال العام في اصدار سندات الخزينة السعودية كل اسبوعين، وقد بدأ طرحها بالريال السعودي في الاسواق المالية السعودية تدريجيا اعتبارا من العام ١٩٨٩ عند دخول الحكومة مقترضا اساسيا في السوق بقرض داخلي مقداره ٢٥ مليار ريال سعودي.

- استمرت سندات الخزينة في السعودية في الحفاظ على معدل عوائدها المتميز، حيث بلغت هذه العوائد في نهاية العام ٩٢ر٤٪ للسندات ذات العامين، ٣٠ر٥٪ لثلاث سنوات، ٠٢ر٦٪ لاربع سنوات، ٧٥ر٦٪ لخمس سنوات، وتصرف هذه العوائد مرتين في كل عام.

سوق الاسهم المالية:

- اشار التقرير السنوي لنشاط تداول الاسهم المحلية للعام ١٩٩٢ الذي اصدرته مؤسسة النقد العربي السعودي، الى ان هناك نموا في حركة تداول الاسهم العام الثامن على التوالي، فقد بلغت القيمة الاجمالية للاسهم المتداولة في عام ١٩٩٢ نحو ٧ر١٣ مليار ريال سعودي مقابل ٥ر٨ مليار ريال سعودي عام ١٩٩١، محققة بذلك نسبة زيادة بلغت ٦١٪، فيما بلغ عدد الاسهم المتداولة في عام ١٩٩٢ نحو ٢ر٣٥ مليون سهم مقابل ٨ر٣٠ مليون سهم في عام ١٩٩١، اي بنسبة زيادة بلغت ١٤٪، اما اجمالي عدد الصفقات المنفذة في عام ١٩٩٢ فقد بلغت نحو ٢٧٢ ألف صفقة، نظير ٥ر٩٠ الف صفقة لعام ١٩٩١، محققة بذلك نسبة زيادة بلغت ٢٠٠٪.

- بالنسبة لنشاط القطاعات في عام ١٩٩٢، فقد كان قطاع الخدمات هو انشطها تداولا من حيث عدد الاسهم، حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة لشركات قطاع الخدمات نحو ١٢ مليون سهم، اي ما نسبته ٣٤٪ من اجمالي عدد الاسهم المتداولة خلال عام ١٩٩٢.

- اما بالنسبة لانشطة القطاعات من حيث قيمة الاسهم المتداولة فهو قطاع البنوك الذي حافظ على مركزه الاول من حيث القيمة المتداولة، فقد بلغت قيمة الاسهم المتداولة لقطاع البنوك نحو ٠٩٦ر٧ مليون ريال سعودي مشكلة بذلك نسبة ٨ر٥١ من اجمالي القيمة المتداولة في عام ١٩٩٢.

- أما فيما يتعلق بانشطة القطاعات من حيث عدد الصفقات المنفذة فى عام ١٩٩٢ فهو قطاع الصناعة الذى بلغ عدد الصفقات المنفذة لشركاته نحو ٧ر٩٥ ألف صفقة اى ما نسبته ٢ر٣٥٪ من اجمالى عدد الصفقات المنفذة فى عام ١٩٩٢.

- اما بخصوص نشاط الشركات المساهمة في عام ١٩٩٢ فقد احتلت شركة سابك المركز الاول من بين الشركات

المساهمة من حيث قيمة الاسهم المتداولة خلال العام، حيث بلغت القيمة المتداولة لاسهم شركة سابك نحو ١٤٤١ مليون ريال سعودي اي ما نسبته ١١٪ من اجمالي القيمة المتداولة في عام ١٩٩٢ يليها بنك القاهرة السعودي ثم البنك السعودي الامريكي.

– ومن حيث عدد الاسهم المتداولة حققت شركة طيبة المركز الاول حيث بلغ عدد الاسهم المتداولة لهذه الشركة في عام ١٩٩٢ نحو ٤ر٦ مليون سهم اي ما نسبته ١٣٪ من اجمالي عدد الاسهم المتداولة خلال العام، يليها شركة سابك، ثم شركة كهرباء الوسطى.

– ومن حيث عدد الصفقات المنفذة فقد احتلت شركة صافولا المركز الاول بعدد صفقات بلغ نحو ٤٧ ألف صفقة اي ما نسبته ١٧٪ من اجمالي عدد الصفقات المنفذة في عام ١٩٩٢، يليها بنك الرياض، ثم شركة مكة للانشاء والتعمير.

– قررت وزارة التجارة خلال العام السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتداول في اسهم بعض الشركات السعودية، والشركات السعودية المشتركة، وذلك لدعم التوجه لقيام سوق مالية خليجية مشتركة، وهذه الشركات هي: شركة الاسمنت السعودي البحريني، شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف، الشركة العربية للانابيب، الشركة الخليجية المتحدة لصناعة الالياف الزجاجية، شركة الكابلات السعودية، الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت، الشركة الوطنية لتصنيع وسبك المعادن (معدنية)، شركة المشروعات السياحية (شمس) الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك)، شركة المنتجات الغذائية، شركة الصناعات الزجاجية الوطنية.

وفي قطاع التجارة:

– قدرت البيانات الاولية المتوفرة عن احصاءات التجارة الخارجية القيمة الاجمالية للصادرات خلال عام ١٩٩٢ بحوالي ١٧٣٦٨٨ مليون ريال سعودي، كما قدرت اجمالي الواردات من السلع بمبلغ ١٢٤٥٣٧ مليون ريال سعودي.

– حقق الميزان التجاري للمملكة فائضا في خلال العام، استمرارا لمسيرة الارتفاع الكبير منذ عام ١٩٨٩، ومن المؤكد ان هذا الفائض يشكل اساسا قويا لدعم الريال السعودي، كما يشكل ايضا عنصرا اساسيا في تمويل الانفاق المحلي، وبالذات الجانب الاكثر حيوية منه وهو الانفاق الاستثماري الذي يؤدي الى تطوير القطاعات غير النفطية.

– في طفرة زراعية ملحوظة بلغت قيمة صادرات المملكة من القمح والمنتجات الزراعية الاخرى اكثر من ٩ر٠ مليار ريال سعودي، وبلغ حجم تلك الصادرات الى الاسواق العالمية اكثر من مليون واربعمائة وواحد واربعين ألف طن.

– بلغت الصادرات السعودية من الصناعات التحويلية للعام ١٩٩١ حوالي ٢ر١٢ مليار ريال سعودي، في حين بلغت صادرات الشركة الاساسية (سابك) من المواد البتروكيماوية قرابة ٥ر٧ مليار ريال سعودي.

– قدرت الشركة السعودية للصادرات الصناعية ايراداتها من تصدير سلع صناعية سعودية في عام ١٩٩٢ بما قيمته ٢٠٠ مليون ريال سعودي، مقارنة بايرادات العام الماضي التي بلغت ١٦٥ مليون ريال سعودي.

– بلغ اجمالي الصادرات الصناعية لعام ١٩٩١ مبلغ ٢٦٩٩٤ مليون ريال سعودي بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي منها مبلغ ٤٨٧٤ مليون ريال سعودي، تمثل ١٨٪، وحصة بقية الدول العربية مبلغ ١٠٩١ مليون ريال سعودي، تمثل ٤٪، وحصة ٥١ دولة عدا الدول العربية مبلغ ٢١٠٢٤ مليون ريال سعودي، تمثل ٧٨٪ من اجمالي الصادرات الصناعية، وقد احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى في قائمة الصادرات الصناعية السعودية الى دول المجلس بما قيمته ٢٤٦٠ مليون ريال سعودي، ودولة الكويت المركز الثاني بمبلغ ١٩٣١ مليون

ريال سعودي، ودولة البحرين ٢٥٠ مليون ريال سعودي، ودولة قطر ١٥٣ مليون ريال سعودي، ثم سلطنة عمان ٨٠ مليون ريال سعودي.

– وعلى صعيد الصادرات الى دول العالم الاخرى لعام ١٩٩١، احتلت الولايات المتحدة الامريكية القائمة بواقع ٤١ مليار ريال سعودي، تلتها اليابان ٢٩ مليار ريال سعودي، ثم هولندا ١١ مليار ريال سعودي.

– بلغت الصادرات السعودية الى الولايات المتحدة الامريكية ٢ر١٠ مليار دولار امريكي، كما بلغ حجم الواردات السعودية من امريكا ٥ر٧ مليار دولار امريكي.

– اشارت الصحافة المحلية السعودية في نهاية عام ١٩٩٢، ان قيمة مبيعات اكبر ١٠٠ شركة سعودية، قد بلغت في عام ١٩٩١ نحو ٧ر٣٧٣ مليار ريال سعودي، منها ٤ر١٩٨ مليار ريال سعودي خاص بمبيعات شركة ارامكو السعودية.

– عقد في مدينة الجبيل بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٨ المؤتمر الثالث لتسويق منتجات البتروكيماويات والاسمدة الكيماوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد نظمته شركة سابك، بالتعاون مع الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف المؤتمر الى تنسيق العمليات التصديرية للاسواق الدولية وتنميتها والتعاون في شأن وسائل النقل الحديثة، واتاحة مجال اكبر للبنوك الوطنية، والصناديق الاستثمارية والمؤسسات العامة لتمويل الصادرات.

– شاركت المملكة في المعرض المشترك الثامن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في دولة الكويت خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٢، وبلغت مساحة الجناح السعودي ١٩٠٠ متر مربع شارك فيه ٧٥ شركة تجارية بالاضافة الى خمس مؤسسات حكومية، عرضت منتجات نفطية، ومواد اساسية لصناعة البلاستيك ومواد زراعية، واجهزة منزلية والكترونيات.

– شاركت اكثر من ٦٠ شركة سعودية بـ ٣٥٠ منتجا في معرض الصناعات والمنتجات السعودية الاول بالقاهرة في شهر اكتوبر/ تشرين اول ١٩٩٢، وقد تم تنظيم المعرض ضمن فعاليات المؤتمر الاول لرجال الاعمال السعوديين والمصريين الذي حضره اكثر من ٦٠٠ رجل اعمال من البلدين.

– بدأ فى شهر سبتمبر/ ايلول ١٩٩٢ تطبيق اعفاءات على قائمة سلع تجارية جديدة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، تشمل القائمة ٢٠ سلعة، منها ١٢ سلعة تستوردها السعودية، و٨ سلع تستوردها مصر، وتشمل قائمة السلع المصرية، الاعلاف الجافة والمصنعة، والاقمشة الصوفية، وسخانات الغاز، واجهزة اطفاء الحرائق، واستنساخ الصور، وادوات المطبخ، والخميرة والبقوليات والبيرة الخالية من الكحول، وتشمل قائمة السلع السعودية المعفاة، زيت الديزل، والجرارات الزراعية، التي تتروح ما بين ٢٠ و٨٥ حصانا، وسماد اليوريا، والصودا الكاوية.

– طالب رجال الاعمال السعوديون في ختام فعاليات الندوة الثالثة لتنمية الصادرات السعودية التي انعقدت في جدة يومي ١٢ و ١٩٩٢/١/١٣ بإنشاء هيئة عليا للتصدير وانشاء بنك او صندوق لتمويل الصادرات، مع ضرورة ان تضم الهيئة ممثلين عن الاجهزة الحكومية المعنية، والقطاع الخاص لرسم السياسات العامة لتشجيع التصدير والتنسيق بين الاجهزة الحكومية.

– ناقشت ندوة نظمتها الغرفة التجارية الصناعية في الرياض بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٤ حول «وقائع وآفاق الصادرات الصناعية السعودية» عددا من الصعوبات التي تواجه هذه الصادرات، واكدت على ضرورة مشاركة البنوك وشركات الخدمات والمصنعين والمنتجين اجهزة الدولة في مسئولية تنمية الصادرات، كما اكدت على ضرورة تأسيس جهاز لتمويل وضمان ائتمان الصادرات تساهم فيه الشركات والمصانع والبنوك المحليه وشركات التصدير والتسويق والنقل والتأمين.

– كما طالبوا ايضا بالنظر في امكانية استفادة القطاع الخاص من برامج القروض والمنح الحكومية التي تقدمها الدولة الى الخارج بما يحقق تنمية الصادرات السلعية والخدمية، وتنفيذ المشاريع من خلال قطاع الاعمال السعودي.

– كما دعوا مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) الى توجيه القطاع المصرفي للقيام بدور اكبر في دعم الصادرات من خلال دراسة منح تسهيلات ائتمانية خاصة بالمصدرين تنفذ من خلال البنوك التجارية، متضمنة تخفيض تكلفة الاقراض، واعطاء فترات سماح اطول، وتحديد آجال السداد لفترات تتناسب وطبيعة العمليات التصديرية.

– وافقت الحكومة السعودية خلال العام على السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمزاولة الانشطة التجارية في مجالي الجملة والتجزئة، وذلك بشرط الحصول على ترخيص من الجهة المختصة، واشترطت الجهات السعودية مشاركة المواطنين السعوديين بنسبة ٥٠٪ في حالة الترخيص لشخص معنوي لممارسة تجارة التجزئة والجملة، كما اشترطت ان يكون الشخص المعنوي شركة تضامنية ليتسنى تنفيذ الاحكام القضائية المدنية على اموال الشركاء المتضامنين في دولهم عند مغادرة المملكة العربية السعودية.

في قطاع النقل والمواصلات:

– بين وزير المواصلات بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٢ ان مجموع اطوال الطرق التي نفذتها الوزارة في المملكة قد بلغ ١٢٢ر٦١٦ كلم منها ٤١ر٦١٥ كلم طرق مسفلته، تشتمل على طرق سريعة ومزدوجة ومفردة وفرعية بالاضافة الى ٨٠ر٩٦٥ كم من الطرق الزراعية الممهدة، بلغت تكاليفها ١٢٠ مليار ريال سعودي، واستطاعت تحقيق الربط البري المباشر بين جميع المناطق والقرى الرئيسية في المملكة وسهلت حركة النقل والمرور.

– دشنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري بتاريخ ١٣/٥/١٩٩٢ خطا ملاحيا جديدا من والى الصين لتصبح بذلك اول شركة ملاحية عالمية تقدم خدماتها من ميناء تشيكو الصيني الذي تم الانتهاء منه خلال العام.

– تم خلال العام صرف ارباح للمساهمين في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري بواقع ٣٠٪ من القيمة المدفوعة للسهم، واستطاعت خلال العام تحقيق خفض مدة الابحار بين الموانيء الرئيسية لخطوط الخدمة الى ١٥ يوما، وتوسيع انشطتها التسويقية وتنفيذ المرحلة الاولى من خطتها الخمسية التي تنتهي في عام ١٩٩٦.

– تم خلال العام الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء ضباء التجاري التي بلغت تكاليف انشائه ١٠٠ مليون ريال سعودي، ويعتبر الميناء الوحيد في المنطقة الشمالية الغربية من المملكة، كما يعتبر حلقة وصل مهمة مع مصر ودول افريقيا، اذ يختصر المسافة بين المملكة وهذه الدول، فضلا عن اختصار الوقت اذ تقدر المسافة بين ميناء ضباء وميناء سفاجا المصري اربع ساعات فقط.

وقائع واحداث اخرى:

– اعلنت مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن الذي اجري يوم ٢٧/٩/١٩٩٢، وبلغ العدد الاجمالي للسكان بالمملكة على ضوء هذه النتائج ١٦ر٩٢٩ر٢٩٤ نسمة، وبلغ عدد المواطنين السعوديين ١٢ر٣٠٤ر٨٣٥ نسمة، يمثلون ما نسبته ٧٢ر٧٪ من العدد الاجمالي للسكان.

– بين مدير ادارة الفنادق في وزارة التجارة ان الرساميل المستثمرة في الفنادق العاملة بالمملكة حتى منتصف العام تجاوزت ٤ مليارات ريال سعودي، وان عدد غرف واجنحة هذه الفنادق وصل الى ٣٤ ألف غرفة، وان عدد مشاريع الفنادق الجديدة تحت التأسيس يبلغ ٤٣ مشروعا تحتوي على ٣٥٨٥ غرفة.

– توقع مدير عام الشركة التعاونية للتأمين نمو قيمة الاشتراكات التأمينية في السوق السعودية في عام ١٦٦١ بنسبة ١٦٪ مقارنة بالعام الماضي عندما بلغت نحو ١٫٦٥ مليار ريال سعودي، يمثل الاشتراكات الحكومية منها ٤٠٠ مليون ريال سعودي.

– تم خلال العام اجراء تخفيضات كبيرة في اسعار البنزين والغاز والمياه والكهرباء والهاتف والسجل التجاري ورسوم اصدار الجوازات والغاء رسوم المكالمات المحلية، ورسوم تأشيره الخروج النهائي واعادة رسوم خدمات الموانيء الى ما كانت عليه من قبل.

– بلغ عدد المشروعات المشتركة التي نفذت بين المملكة والدول الاخرى ١١٦١ مشروعا، باجمالي استثمارات تقدر بـ ٧٥ مليار ريال سعودي، منها ٦٨ مليار ريال سعودي في مشاريع صناعية، و٧ مليارات في مشاريع غير صناعية، وتعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر المستثمرين من بين مجموعة الدول الصناعية في المشاريع المشتركة في المملكة حيث تشترك في مشاريع يصل اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة فيها في عام ١٩٩٠ نحو ١٠٫٦ مليار ريال سعودي مستثمرة في ٦٢ مشروعا صناعيا و ١٢٤ مشروعا في قطاعات غير صناعية.

– تم خلال العام اكمال الجزء الثاني من المرحلة الثانية للتوسعة والتطوير لمحطة كهرباء رابغ، وتشمل هذه المرحلة اضافة قدرات توليد بخارية جديدة وانشاء رصيف بحري محلي لتفريغ الوقود يتسع لناقلات نفط تصل حمولتها الى ٨٠ ألف طن بغرض مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية.

أحداث سياسية:

– اصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ امرا ملكيا بانشاء مجلس للشورى يتكون من رئيس وستين عضوا يختارهم الملك من اهل العلم والخبرة والاختصاص، وتحدد حقوق الاعضاء وواجباتهم وكافة شئونهم بامر ملكي.

– عقد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود اجتماعا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩ مع كل من الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر، وذلك للتباحث والتشاور حول القضايا التي تخدم دولهم.

– اتفقت المملكة العربية السعودية، ودولة قطر على حل النزاع الحدودي بينهما كما جاء ذكره في الجزء الاول من هذا التقرير.

– استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود خلال العام عددا كبيرا من الملوك والرؤساء والوزراء والوفود السياسية من الدول العربية والاجنبية، وتم خلال مقابلته لهم استعراض مختلف الاوضاع العربية والاسلامية والدولية.

– شارك خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في اعمال القمة الثالثة عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت بابوظبي، وقد سبق الحديث عنها في الجزء الاول من هذا التقرير.

– قررت المملكة العربية السعودية خلال العام اقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية اذربيجان، والبانيا، وارمينيا.

– عقدت خلال العام لجنة خبراء الحدود السعودية اليمنية المشتركة عدة جولات تم بها استعراض وجهات نظر الطرفين بشأن حقوق ومصالح كل منهما.

القـروض:

– بينت مصادر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ان الصندوق السعودي للتنمية قد التزم خلال العام بستة قروض

لجمهورية مصر العربية وأربعة دول اسلامية اخرى، وقد بلغت قيمة قرضين تم تقديمهما لمصر، ١٥٨ مليون ريال سعودي.

٤٠٧ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠٧ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

وفيما يلي أهمها:

الصناعات الغذائية:

- تحضير وتعبئة الشاي.
- تحضير وتعبئة البن.
- حفظ وتعليب الخضروات.
- صناعة الوجبات الغذائية الخفيفة.
- صناعة المكرونة والشعيرية.
- صناعة صلصة ومشتقات الطماطم.
- صناعة الكيك والجاتوه.
- صناعة حفظ وتعليب الاسماك.
- صناعة تغليف وتبريد وتجميد الدواجن.
- صناعة الشوكولاته.
- صناعة المخللات.
- صناعة الخضروات المحفوظة والمعلبة.
- صناعة اغذية الحيوان والطيور.
- صناعة المصبرات.
- صناعة الكورن فلكس والشيبس.
- صناعة مستحضرات تغذية الأطفال.
- صناعة البروتين احادي الخلية.
- صناعة الاجبان.
- صناعة البسكويت.
- صناعة الحلويات والسكاكر.
- صناعة انتاج البودرة.
- تعبئة وتجميد اللحوم.
- انتاج السجق والبسطرمة.
- انتاج قمر الدين.

الصناعات الجلدية:

- صناعة الاحذية.
- صناعة المنتجات الجلديه (حقائب ولوازم السفر).

صناعات الأثاث:

- صناعة الأثاث المكتبي الخشبي.
- صناعة الخشب الصناعي.
- صناعة غرف الجلوس المتنجدة.
- صناعةغرف النوم الخشبية.

الصناعات البلاستيكية.

- صناعة الاحذية.
- صناعة الحقائب البلاستيكية.
- صناعة الاكياس والصناديق البلاستيكية.
- صناعة الزهور والنباتات الصناعية.
- صناعة الأزرار والأمشاط.
- صناعة العبوات المعقمة.
- صناعة ترامس الشاي.
- صناعة اطواق منع التسرب.
- صناعة الشباك البلاستيكية.

الصناعات الكيماوية:

- صناعة ورق التغليف.
- صناعة الورنيش والمواد اللاصقة.
- صناعة الشامبو.
- صناعة الادوية.
- صناعة مستحضرات التجميل والعطور.
- صناعة ورق الحائط.
- صناعة الشريط اللاصق.
- صناعة مستحضرات تلميع الأحذية والأثاث.
- صناعة افلام والواح حساسة للتصوير.
- صناعة السجاد.
- صناعة الاطارات والاطواق من جميع الأنواع.
- صناعة الورق والورق المقوى.
- صناعة القفازات المطاطية ومصاصات الأطفال.

- صناعة المبيدات الحشرية.
- صناعة الايثانول امين.
- صناعة الايثوكسيلات.

الصناعات المعدنية:

- صناعة المراوح الكهربائية.
- صناعة مكيفات الفريون.
- صناعة سخانات المياه.
- صناعة الثلاجات المنزلية الكهربائية.
- صناعة اشرطة الكاسيت.
- صناعة اشرطة الفيديو.
- صناعة الجرارات والمعدات الزراعية.
- صناعة قطع غيار السيارات والجرارات.
- صناعة مصابيح وانابيب كهربائية.
- صناعة مكائن وشفرات حلاقة.
- صناعة ادوات منزلية ومطبخية.
- صناعة مسامير عادية ولولبية متنوعة.
- صناعة حوامل مصابيح الفلورسنت.
- صناعة المدافىء الكهربائية.
- صناعة اجهزة منزلية.
- صناعة المصاعد.
- صناعة اجهزة التكييف.
- صناعة الانابيب النحاسية.
- صناعة وحدات امتصاص الصدمات (مساعدات السيارات).
- صناعة انظمة الري المحوري.
- صناعة صنابير المياه المنزلية.
- صناعة ضواغط (كومبريسرات) البنزين وتكييف الهواء.
- صناعة انظمة عادم السيارات.
- صناعة مرشحات (فلاتر) الهواء الخاصة بانظمة التكييف المركزي.
- صناعة اطقم مكابس السيارات (الفرامل).

الصناعات النسيجية:

- صناعة المناديل واغطية الرأس والشالات.
- صناعة الالبسة الخارجية.
- صناعة الالبسة الداخلية.

- صناعة الجوارب.
- صناعة النسيج من الياف نسيجية تركيبية واصطناعية.
- صناعة السجاد والموكيت.
- صناعة البطانيات.

المجالات السياحية:

- انشاء قرى سياحية على شاطيء البحر الاحمر.
- انشاء موتيلات.
- انشاء مدن ملاهي.
- انشاء مرافيء لتأجير اللنشات البحرية.
- بناء بواخر متوسطة وصغيرة الحجم للنزهات البحرية.

الصناعات القائمة على النخيل والتمور:

النخيل:

- تصنيع الأثاث المنزلي من السعف مثل الكراسي والمناضد.
- تصنيع اوعية نقل التمور من السعف مثل المراحل.
- صناعة الواح الخشب.
- استخدام ليف النخيل في انتاج الحبال.
- استخدام السعف الاخضر في انتاج حشو الأثاث.
- استخدام الخوص في صناعة الحصير.
- استخدام السعف في صناعة الورق.
- استخدام المتبقى من السعف والليف من الصناعات السابقة في تغذية الحيوانات وكسماد عضوي او خلطها مع التربة.

التمور

- صناعة الدبس.
- استخدام الدبس في صناعة الخمائر.
- تصنيع السكر المحلول من الدبس.
- تجفيف الدبس لاستخدامه للتحلية.
- تصنيع مشروبات غازية من الدبس.
- انتاج مربى التمر.

فرص زراعية:

- انتاج نباتات الزينة.
- انتاج محاصيل الخضر من خلال البيوت المحمية.

فرص سمكية:

- تربية الأسماك والقشريات في مزارع سمكية.
- صيد وتربية الأسماك في منطقة ينبع.

فرص اخرى مختلفة:

- انشاء مؤسسات لصيانة المصانع.
- انشاء شركات لصيانة الأجهزة الطبية.
- استثمارات مختلفة قائمة على النفايات.

فرص معتمدة على منتجات شركة سابك:

البولى اثيلين:

- الأكياس البلاستيكية بمختلف انواعها.
- مواد تغطية قنوات الري لمنع تسرب المياه.
- لعب الأطفال.
- القوارير بأنواعها.
- القوارب.
- البراميل والحاويات.
- الانابيب المرنة المقاومة للتآكل.
- صناديق النقل والتعبئة واغطيتها.
- المفروشات المحشوة.
- المواد العازلة للكابلات والتوصيلات الكهربائية.

الامونيا:

- صناعة المطاط.
- صناعة المواد الكيماويه.
- صناعة الورق.
- صناعة الجلود.
- صناعة المبردات.
- صناعة المنظفات.

جلايكون الاثيلين:

- مؤاد التنظيف.
- مستحضرات التجميل ومساحيق الزينة.
- العقاقير.
- الدهانات.

الميثانول:

- مواد دباغة الجلود.
- صناعة المواد العازلة.
- صناعة المواد اللاصقة المقاومة للماء.
- صناعة الخشب الرقائقي والليفي.
- صناعة الاسفنج.
- مواد معالجة وصقل الورق والنسيج.
- صناعة الادوات المنزلية وبخاصة اطباق الطعام.

الستايرين:

- صناعة الأثاث.
- صناعة القطع الكهربائية والالكترونية.
- لعب الأطفال.
- صناعة الأجهزة المنزلية.
- الأدوات الرياضية.
- تركيبات الاضاءة.
- السجاد.
- السيوز.
- عدسات النظارات.
- حقائب السفر.
- الاطارات.

ثاني كلوريد الاثيلين:

- المفروشات.
- الاسلاك والكابلات.
- الانابيب.
- اسطوانات التسجيل.
- القوارير والجالونات.

البروبين ومشتقاته:

- صناعة الحبال.
- صناعة الالياف.
- صناعة الرقائق.
- صناعة اغطية الارضيات.
- صناعة العوازل الانشائية.

- صناعة تجهيزات الانابيب.
- صناعة المعدات الترفيهية.
- صناعة السجاد ومواد التنجيد.
- صناعة المواد اللاصقة للاخشاب والأثاث.
- صناعة المذيبات القوية.
- صناعة النايلون والالياف الأخرى.
- صناعة الراتينج والالياف الزجاجية.

فرص يتيحها برنامج التوازن الاقتصادي:

- مركز الدفع التقني السعودي.
- مركز تطوير الطائرات.
- مركز الالكترونيات الحديثة.
- مركز المعدات المكملة للطائرات.
- اجهزة الاتصالات الرقمية (٣٦٠).
- مركز التقنية التطبيقية.
- هندسة القوى.
- التقنية الحيوية.
- برامج الحاسب الآلي.
- انابيب الصلب ذوات الاقطار الكبيرة.
- المعدات الطبية المتداولة.

قطاع نقل وتوزيع وتوليد الكهرباء:

- مولدات التيار المتناوب.
- قواطع الدائرة الكهربائية.
- مفاتيح العزل.
- محولات التوزيع.

قطاع الصناعات المعدنية:

- انابيب حديد الزهر.
- سحب وتغطيس الاسلاك المعدنية.
- كرات الطحن.
- الابر والدبابيس.

قطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات:

- حامض الفوسفوريك.
- سليكان الصوديوم.
- نترات الامونيوم.
- حامض النتريك.
- حامض الخليك.
- تيومين.
- اسود الكربون.
- حامض الملئيك اللامائي.
- مواد التشحيم التركيبية SYNTHETIC LUBRICANTS .

قطاع الصناعات التعدينية:

- الواح الجرانيت.

٢٠٤٠٧ المشروعات المعروضة للاستثمار*:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج الثلاجات الكهربائية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩٠ مليون
انتاج الغسالات والنشافات الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٠ - ٧٠ مليون
تجميع اجهزة الكومبيوتر وملحقاتها.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٠ مليون
المجمع الكهروميكانيكي لانتاج المحركات الكهربائية ومولدات التيار الكهربائي المتناوب.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥٠ مليون
انتاج المصاعد الكهربائية	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠ مليون
انتاج اسياخ اللحام المعدنية	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ر٩ مليون
انتاج الجرارات الزراعية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٠ مليون
انتاج حبال الصلب.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢ مليون
انتاج العدد اليدوية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٠ مليون
انتاج قطع غيار السيارات.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢-٢٠ مليون**
انتاج المحابس الصحية وملحقاتها.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج المواقد غير الكهربائية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٧ مليون
مجمع الميكانيكا.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨٠ مليون
انتاج اشرطة الفيديو والاشرطة السمعية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١١٠ مليون
انتاج افلام التصوير الحساسة.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج الزهور والفواكه الاصطناعية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ ملايين
انتاج اجزاء قوارير البولي استر النصف مصنعة.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ ملايين
انتاج لعب الاطفال	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ ملايين
انتاج المطاط الصناعي.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٠ مليون

*ذكرت هذه المشروعات في كتاب صدر عن الغرفة التجارية الصناعية في الرياض في شهر ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٢ على شكل ملخصات لـ ٢٥٢ دراسة حديثة من الدراسات المتاحة للفرص الاستثمارية اعدتها عدة جهات سعودية ذكرت في سياق الجدول.

** ٢٠ مليون ريال لانتاج لقم الفرامل، ١٣ مليون ريال لانتاج بطانة الفرامل، ١٢ مليون ريال لانتاج اقراص الكلتش، ١٨ مليون ريال لانتاج شمعات الاشتعال (البواجي).

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج الاقمشة التركيبية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩٠ مليون
انتاج الخيوط التركيبية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠ مليون
انتاج السجاد والموكيت.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢٠ مليون
انتاج الشيكولاته.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٧ مليون
انتاج صلصة الطماطم.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ مليون
انتاج المصبرات.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ ملايين
انتاج المكرونة والشعيرية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٤ مليون
تصنيع منتجات الكساء.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٠ مليون
انتاج الأثاث الخشبي عالي الجودة.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧٥ مليون
انتاج الالواح الخشبية المضغوطة.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١١ مليون
مادة البولي يول.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٠ مليون
استرجاع الرصاص.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ ملايين
انتاج المواد اللاصقة.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣ مليون
انتاج مشمع الارضيات والانسجة المغطاة بمواد كيميائية.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ مليون
انتاج الخضروات المعلبة.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣ مليون
انتاج البطانيات.	وزارة الصناعة والكهرباء	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج حواجز الاسوار	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣ر٠٤٢ مليون بدون الارض
انتاج خراطيم الغسالات والمكانس والمسابح.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثماري	٣ر٧٩٢ مليون بدون الارض
اعادة معالجة خردة البلاستيك.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ر٤٢٥ مليون
انتاج سطحات التقطيع.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢ر٦٣٧ مليون
انتاج السمادات الزراعية البلاستيكية.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ر٤٩٨ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج شباك التعبئة.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣٣ر٤ مليون
انتاج شباك تقوية جوانب الطرق.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٨٣ر٨٦ مليون
انتاج شباك الصيد.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧١٧ر٧مليون
انتاج صناديق النقل.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥٢ر٧مليون
انتاج عبوات الحليب.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٣٢ر٦مليون
انتاج العبوات الدوائية.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٤٥ر١١مليون
انتاج غطاء صحن سيارة النقل الصغيرة.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٥٣ر٧مليون
انتاج لعب الأطفال والدوسيه والكلاسير.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٥٨ر١١مليون
انتاج احواض الزراعة الكبيرة.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٧ر٥مليون
انتاج ارفف مصاحف المساجد.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٣ر٦مليون
انتاج اعمدة الاسوار.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٤٢ر١٣مليون
انتاج انابيب بي.في.سي. قطر ٣م.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧٠٥ر١٣مليون
انتاج انابيب الري ذات البوابات.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩٥٦ر٢مليون
انتاج الحافظات البلاستيكية للمياه المبردة.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٤٤ر٢٥مليون
انتاج حمام خارجي كامل.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠٩ر٧مليون بدون الارض
انتاج خلطات الميلامين	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٨ مليون
انتاج الخشب البلاستيكي.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٤٢ر١٣مليون
تصنيع طاولات الحدائق العامة.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤١٥ر٨مليون
انتاج كراسي الحدائق العامة.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٥٨ر٨مليون
انتاج مكاتب الاستعلامات.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٧٦ر٧مليون
انتاج وحدات البوفيه.	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦١٤ر٨مليون
انتاج الجلد الصناعي	شركة سابك	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٥ر١٥مليون
انتاج اسود الكربون.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١١٦ مليون
انتاج اقطاب الكربون.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٦٨ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج الاكريليك والاكريلونيريل.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٤٤٨ مليون
انتاج البولي ايثلين جلايكول.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠ مليون
انتاج ثلاثي بولي فوسفات الصوديوم.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨٧ر٤مليون
انتاج حامض الترفيثليك النقي.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢١٥ مليون
انتاج حامض الفوسفوريك	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩١٠ مليون
انتاج حبيبات أو خرزبولي أميد ٦.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٣٠ مليون
انتاج خيوط البولي اميد ٦.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٠٥ مليون
انتاج سيانيد الصوديوم.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥٠ مليون
انتاج الصوف الصخري.	الدار السعودية للخدامات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ر٨٤مليون
انتاج الفينول والاسيتون.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٨٠ مليون
انتاج كبريتات الامنيوم.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦ر٢٦مليون
انتاج كربونات الرصاص.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٨ مليون
انتاج كلوريد البوتاسيوم.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٧ مليون
انتاج الكيومين.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٢٢ مليون
معدن المغنيسيوم.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥٠ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج هيبوكلوريد الكالسيوم.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧١٤ مليون
انتاج خيوط الصوف الطبيعي.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢٠ مليون
انتاج الملابس الرياضية والمنزلية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢ر٣٠مليون
انتاج افران الغاز.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ - ٢٠ مليون
صناعة بعض المنتجات الحديدية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩٠٠ - ١١٠٠ ريال للطن الواحد.
انتاج اجهزة اطلاق الحركة والاشعال.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ - ٢٠ مليون
تجميع اجهزة الاستقبال التلفزيونية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢٠ - ١٥٠ مليون
انتاج الثلاجات والفريزرات والبرادات.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠ - ٤٥ مليون
انتاج العازلات الكهربائية من جميع المواد.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٥مليون
انتاج غسالات ونشافات الملابس.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤٠ - ٦٠ مليون
انتاج قواطع الدائرة الكهربائية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ - ١٠ مليون
انتاج المحركات الكهربائية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٠٠ - ١٢٠ مليون
انتاج المرواح المنزلية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ - ٣٠ مليون
انتاج مضخات الاستخدام المنزلي.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ - ٨ مليون
انتاج الواح الجرانيت.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٠٣ر٨مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج ادوات السلامة والارشاد في الطرق.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ر٥٢٣ مليون
انتاج ادوات مدرسية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٣ر٢٥ مليون
انتاج لعب الاطفال البلاستيكية.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٩ر١٣ مليون
انتاج الورق من قش القمح.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج اطارات النوافذ والابواب من مادة ال بي. في. سي.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٩ مليون
انتاج اغذية للاطفال.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢ر٦٣ مليون
تعبئة وحفظ البقول	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٦ مليون
انتاج البيض المجفف والمجمد.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٤ر٢٨ مليون
انتاج الحليب المركز والقشدة المعلبة.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٣ر١٨٩ مليون
انتاج الشيكولاته الفاخرة.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٢ مليون
انتاج عليقة علف متوازنة للحيوانات المجترة.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ مليون
انتاج خلطات كيك جافة وعجائن رقائق هشة.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ر٣٠٥ مليون
انتاج المخللات.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ ملايين
انتاج النشا وبروتين القمح.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢ر٠٩ مليون
انتاج اجزاء الدجاج المجمدة وبروتين الاعلاف.	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٨ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع – ريال سعودي
انتاج الرقاق من القمح والنخالة.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٠ر٩٧ مليون
تعليب الفول المدمس.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٣ر٠٧ مليون
انتاج صناديق التغليف الكرتونية الفاخرة.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٦ر٨٤٧ مليون
تجميع طباخات الغاز المنزلية.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ر٤٨١ مليون
انتاج مراوح الشفط.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ر٤ مليون بدون الارض.
انتاج الواح الخشب المضغوط من التبن.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ر٨٨٣ مليون
انتاج وتعبئة السماد الطبيعي.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣ر٠٧١ مليون
انتاج الحقائب البلاستيكية.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ر٩٨١ مليون
انتاج الشباك البلاستيكية.	منظمة الخليج للاستشارات الصناعي	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧ر٦٦٥ مليون
انتاج الصمامات لمحركات الديزل.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٦ر١١٨ مليون دولار امريكي
انتاج العوازل المسطحة لمحركات الديزل والبنزين.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٤ر٧٧ مليون دولار امريكي
انتاج مضخات الوقود لمحركات الديزل.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٥ مليون دولار امريكي
انتاج الملابس الرياضية.	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٦ مليون
انتاج الملابس الجاهزة.	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ – ١٠ مليون
انتاج سيور السيارات	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٦ر٩٥ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج الادوات والاواني المنزلية	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ - ٦ مليون
انتاج اشرطة الكاسيت.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢١ مليون
انتاج سخانات المياه	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦ر٨ - ٧ مليون
انتاج مكيفات الفريون.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٠ - ٦٨ مليون
انتاج الورنيش والمواد اللاصقة.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧ - ٩ مليون
انتاج الازرار والامشاط.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ - ٧ مليون
انتاج الاحذية البلاستيكية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ - ٦ مليون
انتاج الزهور والنباتات الصناعية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦ - ٨ مليون
انتاج الحقائب البلاستيكية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣ - ٧ مليون
انتاج المماسح والفراجين والمكانس.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ - ٦ مليون
انتاج نباتات الزينة.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥٧٢ر٠ مليون
انتاج محاصيل الخضر من خلال البيوت المحمية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨٠٠ر٠ مليون
انتاج الالبسة الخارجية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ - ١٠ مليون
انتاج الالبسة الداخلية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣ - ٥ مليون
انتاج الشالات والمناديل واغطية الرأس.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ - ٧ مليون

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع – ريال سعودي
انتاج الاشرطة اللاصقة.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ –١١ مليون
انتاج ورق التغليف.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ – ٦ مليون
حفظ وتعليب الاسماك.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ – ٧ مليون
حفظ وتعليب الخضروات.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ – ٦ مليون
تعبئة الشاي.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧مليون
انتاج الشيكولاته.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٢ – ٢٨ مليون
انتاج مشتقات الطماطم.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦ – ٧ مليون
تصنيع منتجات الكيك.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ – ٥ر٥ مليون
تعبئة وتجميد اللحوم.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢ – ٦٥ مليون
انتاج محضرات تغذية الاطفال.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥ – ٣٠ مليون
انتاج المخللات.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٥ – ١٦ مليون
انتاج المكرونة والشعيرية.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤ – ٥ر٤ مليون
انتاج الوجبات الغذائية الخفيفة.	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٥ر٣ – ٤ مليون
تربية الديوك الرومية ومعالجة لحومها.	الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧٤ر٤٧مليون
انتاج فحمات وقماشات كابح السرعة وصحن القابض (الكلتش) للسيارات.	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض		فرصة استثمارية	٧٣٤ر١١مليون بدون الارض

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة الاستثمارية للمشروع - ريال سعودي
انتاج ماصات الاهتزازات (المساعدات) للسيارات.	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧ر٣٥١مليون
تجميع سيارات نقل صغيرة (وانيت)	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٣٠مليون
انتاج سيور السيارات.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٦ر٩٥ مليون
انتاج النشا من القمح.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٤ر٤٥٨ مليون
انتاج الاحذية الرياضية.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٤ر٨مليون
انتاج اقلام الحبر الجاف.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٠ر٨٨١مليون
انتاج علف الحيوان من مخلفات المسالخ.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	١٢ر٤١مليون
انتاج الملابس الرياضية.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٦٦مليون
انتاج الملابس الداخلية للرجال.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٤١ر٤٧مليون
انتاج الواح المرايا.	مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٨ر٧مليون
انتاج اخشاب واثاث خشبي.	دار الدراسات الاقتصادية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٠مليون
انتاج الواح الصاج المعرج والمفرود وانابيب الاثاث المعدني.	دار الدراسات الاقتصادية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٢٥مليون
انتاج اكياس وادوات منزلية.	دار الدارسات الاقتصادية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧مليون
انتاج الفلاتر.	دار الدارسات الاقتصادية بالرياض	مناطق المملكة	فرصة استثمارية	٧مليون

٥٠٧ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (ألف ريال سعودي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف ريال سعودي)
١٠	صناعة	١٩٩٢	٢٣٦٥٠٠	سوريون	٥٦٧٣٥
				فلسطينيون	١٠٤٠٠
				تونسيون	٢٩٢٠
				اردنيون	٢٥٦٠
				لبنانيون	١٨٦٢
				مصريون	١٢٧٥

(٨)
تقرير مناخ الاستثمـــار
في جمهورية السودان
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان
لعام ١٩٩٢

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث الهامة في المجالات السياسية والاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي كان من أبرز الأحداث الداخلية، بدء تطبيق النظام السياسي الجديد (نظام المؤتمرات الشعبية)، وتكوين المجلس الوطني الانتقالي، واستئناف الجهود الرامية لايجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، وتمتين علاقات السودان مع الدول والمؤسسات الدولية. وفي المجال الاقتصادي، تم اجازة خطة الاستراتيجية القومية الشاملة التي تغطي فترة عشرة أعوام (٩٢ - ٢٠٠٢)، وتشمل كافة المجالات الانتاجية والخدمية الحيوية للمجتمع السوداني. كما تم في اطار البرنامج الثلاثي للاصلاح، تحرير سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، وتحرير التجارة، والمضي قدما في عملية التخصيص وانشاء سوق للاوراق المالية.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٨ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت سنة التقرير صدور العديد من التشريعات والاجراءات الحكومية التي تناولت عدة أوجه للنشاط الاقتصادي في الدولة، وفيما يلي ملخص بأهمها:

- ففيما يتعلق بالموازنة العامة أصدر المجلس الوطني الانتقالي بموافقة رأس الدولة قانون الاعتماد المالي لسنة ١٩٩٢ والذي تتعلق أحكامه بتخصيص جملة الايرادات العامة الكلية للعام المالي ٩٢/١٩٩٣ لتمويل الانفاق الحكومي البالغ قدره ١٥٦ر٤(*) ألف مليون جنيه سوداني عن الفترة المنتهية في آخر شهر يونيه / حزيران ١٩٩٣.

- وفيما يخص الضرائب والتعريفة الجمركية فقد أجاز المجلس الوطني الانتقالي بموافقة رأس الدولة قانون الجمارك تعديل ١٩٩٢ ليتماشى مع عضوية السودان في اتفاقية دول منطقة التجارة التفضيلية واتفاقية تنمية وتيسير تبادل التجارة البينية للدول العربية، وقد تم بموجب هذا القانون الغاء التعريفة الجمركية المرفقة بالقانون والاستعاضة عنها بتعريفة جديدة لتتسق مع أحكام الاتفاقية الدولية فيما يتعلق بتصنيف وتبويب السلع المبرمة في بروكسيل سنة ١٩٨٣ والتى انضم اليها السودان فى شهر سبتمبر / ايلول ١٩٩١.

كما تم تعديل قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٨٦ على المرتبات والأجور وذلك برفع الحد الأدنى المعفي من الضريبة الى ٣٠ ألف جنيه سوداني في العام بدلا من ٤٨٠٠ جنيه في العام.

وأجاز مجلس الوزراء مشروع قانون دمغة اتحاد عام أصحاب العمل السوداني تعديل ١٩٩٢، الذي يهدف الى زيادة موارد اتحادات أصحاب العمل. وتم تعديل ضريبة صادرات القطن والصمغ العربي لتصبح ١٠٪ والضريبة على الصادرات من السلع الأخرى لتصبح ٥٪.

- وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي والمالي أجاز المجلس الوطني الانتقالي مشروع قانون تنظيم التعامل بالنقد لسنة ١٩٩٢.

كما أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون بنك السودان تعديل سنة ١٩٩٢ بالاستعاضة من المادة ٢٣ منه بنص جديد يقضي بأن تكون وحدة العملة في السودان الدينار السوداني وأن يقسم الى عشرة وحدات تساوي كل منها

---

* الدولار الامريكي يعادل ٣٦٥ر٩٠ جنيه كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

جنيها ويقسم الجنيه الى ١٠٠ وحدة متساوية تسمى كل منها قرشا.

وأصدر وزير المالية والتخطيط الاقتصادي لائحة الاجراءات المالية تعديل ١٩٩٢ والتي تقضي بتفويض سلطات الوزارة فيما يتعلق بالشراء والتعاقد الى حكومات الولايات والهيئات والمؤسسات العامة وشراء القطاع العام في حدود المبالغ الموضحة باللائحة.

وتقرر تعديل وتوسيع نظام الدفع ضد المستندات بالنسبة للواردات لتشمل مدخلات صناعة النسيج والجلود والغذائيات والأدوية الى جانب السلع الرأسمالية.

كما تقرر تفويض الولاة والوزراء الاتحاديين ومحافظ بنك السودان والوزراء المشرفين على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة بالتخلص من الفائض وفقا لما هو محدد في لائحة الاجراءات المالية لسنة ١٩٧٨ والمنشورات الصادرة بموجبها.

– وفي اطار تنظيم الاجراءات النقدية أتخذت في شهر يونيه / حزيران عدة اجراءات حكومية تمثلت فيما يلي:

- الغاء الاقرار الجمركي الذي يقضي بالاعلان عن العملات الصعبة عند الدخول للبلاد أو الخروج منها.
- السماح بحيازة النقد الأجنبي مع تبادله فقط داخل الجهاز المصرفي.
- السماح بالتحويل من حساب نقد أجنبي الى حساب نقد أجنبي في البنوك السودانية.
- السماح بالاستيراد عن طريق التسهيلات للسلع الرأسمالية بنظامي الاعتمادات غير المعززة والقبول.
- قصر تعامل مؤسسة الأسواق الحرة بالدولار على المسافرين في الصالات والدبلوماسيين فقط.
- رفع تكلفة التمويل لاستقطاب المدخرات بعوائد أعلى للمودعين.
- السماح بخروج ودخول الدينار والجنيه السوداني من والى السودان بدون أية قيود وبأية كمية.

– وفيما يتعلق بقطاع التأمين أجاز مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني قانون الاشراف والرقابة على أعمال التأمين لسنة ١٩٩٢ والذي تم بموجبه الغاء قانون الرقابة على المؤمنين لسنة ١٩٦٠ على ان تظل اللوائح الصادرة بموجب قانون ١٩٦٠ ساريه المفعول كما لو كانت قد صدرت بموجب أحكام هذا القانون الى ان تلغى أو تعدل.

– وفي اطار تنظيم علاقات العمل فقد أصدر ديوان شئون الخدمة منشورات التعديلات الجديدة الخاصة بمعالجة الأجور في القطاع العام – فقد بلغ الحد الأدنى للأجور وفق المعالجة الجديدة ألف جنيه سوداني اضافة الـ ٥٠٠ جنيه علاوة غلاء معيشة و٥٠٠ جنيه علاوة بدل انتقال بولاية الخرطوم. فيما يبلغ الحد الأعلى للأجور ٧ ألف جنيه اضافة الى ألف جنيه علاوة غلاء معيشة و٥٠٠ جنيه علاوة انتقال بولاية الخرطوم فيما يبلغ بدل الانتقال بالولايات الأخرى ٣٠٠ جنيه مع علاوة اجتماعية لجميع القطاعات بواقع ٤٠٠ جنيه. وتجدر الاشرة الى ان جميع العلاوات قد دمجت داخل المرتب ليبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف بحد أدني للمعاش يبلغ ١٦٠٠ جنيه سوداني.

– وفيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد أصدر مجلس الوزراء في شهر ديسمبر ١٩٩٢ قرارا باعادة هيكلة مشروع الجزيرة والمشاريع المروية الكبرى في الرهد وحلفا الجديدة بهدف تحويل المزارعين الى منتجين بتحملهم مسئولية الانتاج كاملة دون دعم من الدولة.

– وفي اطار توجه الدولة نحو الخصخصة فقد اجاز مجلس الوزراء برنامج التصرف المقترح في مؤسسات القطاع العام للثلاث سنوات القادمة. وسيتم التصرف في المؤسسات بعدة أوجه منها تحويل جزء معين منها الى شركات مساهمة عامة من خلال استقرارية المؤسسة واضافة مساهمين جدد وموارد جديدة وخبرات جديدة لمجالس اداراتها. وسيتم التصرف في المؤسسات الصغيرة من خلال البيع.

٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت حكومة السودان خلال العام عددا من الاتفاقيات مع بعض الدول العربية وغير العربيةتفصيلها فيما يلي:

١٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

– تمت الموافقة بالخرطوم على الاتفاق الختامي لاجتماعات لجنة متابعة سير تنفيذ البروتوكول التجاري مع جمهورية مصر العربية، والذي تم بموجبه توسيع حجم البروتوكول ليصبح ٣٧٥ مليون دولار حسابي بدلا من ٣٥٠ مليون دولار حسابي باضافة سلع جديدة شملت الفول المصري، والسمسم، وحب البطيخ.

– تمت الموافقة على مذكرة التفاهم الموقعة مع جمهورية العراق في المجال الزراعي، وتشمل التعاون في مجال تنمية أصناف التمور وتنويع وتبادل السلالات الجديدة، وبحث انتاج الدواجن اللاحمة واللحوم الحمراء، وتبادل الخبرات في مجالات البحوث الزراعية المختلفة.

– تمت الموافقة في بداية العام على البروتوكول التجاري مع المملكة الاردنية الهاشمية الذي تم توقيعه في شهر ديسمبر / كانون الأول ١٩٩١، والذي تبلغ قيمته ٨٠ مليون دولار امريكي، وينص على اقامة معارض تجارية في البلدين في حدود مليوني دولار امريكي لكل معرض، ومركزين تجاريين في حدود ٦ ملايين دولار امريكي.

٢٠٢٠٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– تم التوقيع على بروتوكول تجاري مع جمهورية الصين الشعبية يبدأ تنفيذه اعتبارا من شهر تموز / يوليو ١٩٩٢، ويتضمن افتتاح مركز تجاري صيني بالسودان، ومشاركة الصين في انشاء المنطقة التجارية الحرة في بورتسودان.

– تم التوقيع على اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي مع ماليزيا لتشجيع الاستثمار، وحركة رؤوس الأموال وإزالة العقبات الضريبية، وتركز الاتفاقية على منح تسهيلات ماليزية للسودان في عمليات التنقيب عن البترول، وتقديم تجهيزات لمشروع استخراج البترول السوداني في حقلي شارف وأبو جابرة في غرب السودان، وكذلك تقوية السكك الحديدية.

– تم التوقيع على اتفاقية مع اندونيسيا لشراء ٥٥ ألف طن سماد يوريا مقابل تصدير سلع سودانية لأندونيسيا.

– تم التوقيع بالخرطوم بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٦ على بروتوكول تجاري مع جمهورية كرواتيا، يبلغ حجمه ٤٠ مليون دولار، ويتضمن ٢٦ سلعة سودانية منها الغزول القطنية، والسكر، والفول السوداني، والسمسم، و٥١ سلعة كرواتية منها، زيوت الوقود، والأسمدة الكيماوية، والحاصلات الزراعية.

– تم التوقيع بالخرطوم بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٦ على اتفاقية مع جمهورية كرواتيا للتبادل الدبلوماسي، وأخرى للترتيبات المصرفية بين البلدين.

– تم التوقيع بالخرطوم على بروتوكول تجاري مع كينيا، تشمل السلع السودانية فيه على الزيوت النباتية، والقطن، والصمغ العربي، والمنسوجات والملح والذرة، وتشمل السلع الكينية على الشاي والقهوة، والأسمنت والورق والمبيدات وسلع أخرى.

الأداء الاقتصادي :

– تشير احصاءات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الى أن الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٢/٩١ بالأسعار الثابتة قد بلغ ٧٤٤٧ مليون جنيه مقارنة مع ٦٦٩١ مليون جنيه للعام ١٩٩١/٩٠. كذلك بلغ الناتج المحلي الاجمالي

بالأسعار الجارية للعام ١٩٩٢/٩١ نحو ٤٠١ر٨ مليار جنيه سوداني بينما كان نحو ١٩٠ر٨ مليار جنيه سوداني عام ١٩٩١/٩٠.

– وتشير تلك الاحصاءات الى ان البلاد حققت نموا اقتصاديا بنسبة ١١٪ خلال السنة المالية ١٩٩٢/٩١، رغم قلة المساعدات الخارجية ومع الظروف السيئة لتجارة القطن والجفاف الذي أصاب الجزء الغربي من البلاد، مما أدى الى انخفاض انتاج الصمغ العربي – وهو من محاصيل التصدير الرئيسية الى ٦٠٪ من معدل الانتاج في العام السابق.

– بلغت ايرادات الضرائب للعام المالي ١٩٩٢/٩١ حتى شهر آيار / مايو ١٩٩٢ حسب احصاءات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي نحو ٦ر١ مليار جنيه سوداني، وبلغت نسبة التحصيل ٩٤ر١٪ كما تشير نفس الاحصاءات الى أن المتحصل من الضرائب المباشرة خلال شهري تموز / يوليو، وأيلول / سبتمبر ١٩٩٢ بلغ نحو ٣ر٧ مليار جنيه سوداني.

– بلغت جملة ايرادات الجمارك ورسوم الانتاج خلال العام المالي ١٩٩٢/٩١ حسب احصاءات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي حوالي ٢١ مليار جنيه سوداني، بزيادة قدرها مليارا جنيه عن الربط المقدر لها عن نفس الفترة، كما بلغت هذه الايرادات خلال الربع الأول من العام المالي ١٩٩٣/٩٢ نحو ٤ر٧ مليار جنيه سوداني، بزيادة قدرها نحو ٩ر١ مليار جنيه سوداني عن الربط الكلي المقدر للفترة، وتعزى هذه الزيادة في تحصيل الرسوم الجمركية الى انسياب حركة الواردات.

الاصلاحات الاقتصادية :

– تم اجازة الاستراتيجية القومية الشاملة للفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٠ التي تغطي جميع المجالات الانتاجية والخدمية الحيوية، وتركز على أهمية استقطاب القروض والعون الخارجي، وتوجيهها للانفاق على مشروعات الاستثمار في كل القطاعات، كذلك الاستمرار في سياسة التخصيص والانفتاح على العالم الخارجي بهدف استعادة ثقة المستثمر الأجنبي، بالاضافة الى تشجيع الصناعات الحرفية والريفية، وتعزيز قدرة القطاع الخاص بانتهاج سياسة تسعيرية وتمويلية مشجعة للاستثمار الصناعي، مع التأكيد على أهمية الاسراع في اعداد الخطة الاستثمارية.

– قرر مجلس الوزراء تكوين مجلس قومي للتخطيط الاقتصادي يضم وزراء القطاع الاقتصادي والاجتماعي للاشراف على تنفيذ البرنامج الثلاثي الأول للاستراتيجية القومية الشاملة للفترة ١٩٩٤/٩٣ – ١٩٩٦/٩٥، والذي حددت بموجبه الصيغة التخطيطية للمرحلة الأولى التي تتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وحددت أيضا أهداف كلية للاقتصاد تضمن شمولية المعالجة، كما حددت اطر مالية ونقدية وتجارية واستثمارية لتحقيق هذه الأهداف الكلية.

– ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج الثلاثي الأول للاستراتيجية القومية، ان يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢٥٪ في السنة الأولى من البرنامج، و٣٠٪ في السنة الثانية، و٣٥٪ في السنة الثالثة، وان يرتفع الناتج القومي الى ثلاثة اضعاف تقريبا اي من ٨٨٨ مليار جنيه في العام الأول الى ٢٧٠٦ مليار جنيه في العام الثالث.

– كما يهدف البرنامج الى خفض معدل التضخم الى ٣٠٪ في السنة الأولى و ٢٠٪ في السنة الثانية و ١٠٪ في السنة الثالثة، مع تحقيق معدلات نمو عالية في الادخار والاستثمار، وخفض في الانفاق، وتحقيق معدلات نمو في الصناعة من ١١٪ في السنة الأولى، الى ١٥٪ في السنة الثانية.

– كذلك استهدف البرنامج اعطاء وزن متزايد للبعد الاجتماعي لامتصاص التأثيرات الاجتماعية الناتجة من تفاعل الاقتصاد.

– اشارت مصادر صندوق النقد الدولي الى أن اجراءات الاصلاح الاقتصادي التي ينفذها السودان، وما تضمنته من تحرير كبير في نظام سعر صرف الجنيه، وتحرير اسعار السلع، وخفض حجم الدعم بنسبة كبيرة، وزيادة فئات ورسوم الجمارك، وخفض الانفاق في الميزانية، تمثل بداية ايجابية لمواجهة مشاكل الاقتصاد السوداني، وأن تدعيمها وتواصلها يساهم في تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي الكلي.

– وافق صندوق النقد الدولي خلال العام على تقديم مساعدات فنية للسودان للمساهمة في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، رغم استمرار نفاذ قرار عدم أحقية السودان في الحصول على أموال من الصندوق الذى صدر في فبراير ١٩٨٦، ورغم قرار الصندوق في عام ١٩٩٠ بوقف العون الفني للسودان، واشارت مصادر الصندوق الى ان استئناف المساعدات الأجنبية للسودان يمكن أن يعزز هذه الاصلاحات ويدعمها.

– أدت التصريحات السابقة الصادرة عن صندوق النقد الدولي حول الاصلاحات الاقتصادية بالسودان الى تحركات ايجابية بالساحة الدولية في اتجاه ازالة القيود والعوائق التي تحد من نشاط السودان في ساحة التعاون الدولي والاقليمي، والتي نشأت بسبب سوء العلاقة بين السودان ومؤسسات التمويل الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي طيلة السنوات الماضية وأبدت فرنسا استعدادها لمزيد من التعاون في المجالات الاقتصادية مع السودان.

– واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ البرنامج الثلاثي للاصلاح الاقتصادي (١٩٩١/٩٠ – ١٩٩٣/٩٢) كبرنامج متوسط المدى في اطار التوجه نحو الاعتماد على الذات، وتم في مجاله مايلي:

• الاستمرار في ازالة المعوقات الفنية والادارية والاجراءات الهيكلية، بالاضافة الى تعديل القوانين واللوائح التي تعيق انطلاق الاستثمار في القطاع الخاص، وتشجيعه من خلال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

• تطبيع وتحرير الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية في شباط / فبراير ١٩٩٢، وأعطاء القطاع المصرفي الحق في تحرير السعر الذي يحكم كافة المعاملات في الدولة.

• تحرير التجارة، والغاء رخص الاستيراد، والغاء سياسة التجنيب، والزام المصدرين ببيع عوائد صادراتهم من العملات الصعبة للبنوك التجارية التي تقوم بدورها بتلبية طلبات عملائها حسب القواعد المصرفية.

• رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الهامة التي كانت تمثل عبئا على ميزانية الدولة، وتحرير كافة الأسعار، تشجيعا للانتاج وتحفيزا للاستثمار مما يتيح فوائض للتصدير، فيما استمر دعم الطاقة بنسبة ٥٠٪، ودعم الأدوية والخبز، وينتظر سحب هذا الدعم خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢.

• زيادة المرتبات والأجور بصورة تخلق التوازن بين زيادة الانتاج ومعدلات النمو الاقتصادي، وبين مستوى المعيشة وفي اطار الموارد المالية الحقيقية المتاحة، كما تقرر منح العاملين بالدولة منحة جديدة تبدأ بحد أدنى ٦٠٠ جنيه، وتتدرج الى ١٥٠٠ جنيه، مع اعطاء بدل الترحيل وعلاوة غلاء المعيشة من الضرائب، ومنح علاوة طفل قدرها مائة جنيه شهريا لكل طفل بالاسرة بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تقرر زيادة المعاشات، ومنح خمسمائة جنيه شهريا لنصف مليون أسرة من غير العاملين بالدولة، تدفع عن طريق ديوان الزكاة، وتقرر في هذا الاطار ان تقوم الحكومة بمراجعة دورية للأجور كل ستة أشهر لتتماشي مع الغلاء.

• خفض الأنفاق الحكومي الذي يشكل نسبة ٥٠٪ من التضخم بحيث يكون في حدود ٩٨ بليون جنيه، بدلا من ١٥٦ بليون جنيه، كما تحدده الميزانية العامة، ومن المتوقع ان تنخفض نسبة التضخم نتيجة ذلك من ١٣٠٪ عام ١٩٩٢/٩١ الى ٥٥٪ بنهاية العام المالي ١٩٩٣/٩٢.

• ايداع ارصدة الهيئات والمؤسسات والشركات العامة المملوكة للدولة بالعملات الحرة لدى بنك السودان.

• تخفيض المبلغ المسموح لاستيراد الامتعة والمنقولات الشخصية للمغتربين الى ١٠٠٠ دولار أمريكي فقط بدلا من ١٠٫٠٠٠ دولار أمريكي.

الميزانية العامة :

– بلغت تقديرات الايرادات العامة الذاتية في الميزانية العامة ١٩٩٢/١٩٩٣، ٧٣٫٧ مليار جنيه سوداني، بزيادة قدرها ٤١ مليار جنيه عن العام الماضي، بينما بلغت تقديرات اجمالي الانفاق العام ١٥٦٫٤ مليار جنيه سوداني، بزيادة ١١٣٫٤ مليار عن الميزانية المصدقة للعام المالي ١٩٩٢/٩١، ويلاحظ ان المصروفات قد انعكست عليها آثار الاجراءات التي صاحبت تحرير الاقتصاد، وأدت الى زيادة الأسعار، بينما لم تواكب الايرادات العامة الذاتية بنفس المعدل والسرعة آثار الاجراءات الاقتصادية الأخيرة.

– أظهرت الميزانية العامة عجزا اجماليا مقداره ٨٢٫٧ مليار جنيه سوداني مقارنا بعجز الموازنة العامة للعام ١٩٩٢/٩١ البالغ واحد مليار فقط، وعجز الموازنة المعدلة والبالغ ٩ مليار جنيها سودانيا، وقد ساهم التمويل المتاح في امتصاص جزء من هذا العجز ليصبح صافي موقف الموازنة العامة عجزا مقداره ٣٤ مليار جنيه.

– تجدر الاشارة الى ان ميزانية ١٩٩٣/٩٢ قد وضعت لتحقيق هدف رئيسي هو خفض التضخم، وتخفيض عجز الميزانية أو بعبارة أخرى الاحتفاظ بعجز في مستوى معقول يمكن السيطرة عليه سيطرة لا تضر بأهداف الميزانية الأخرى، والتي تتمثل في الآتي:

• استمرار الصرف بمعدل عال على الانتاج الزراعي كأداة أساسية للتنمية، وقد تم رصد مبلغ ١٧٤٦١ مليون جنيه سوداني للزراعة والري مقارنة بـ ٤٢٠٠ مليون في العام الماضي ١٩٩٢/٩١، أي اربعة أضعاف ما نالته في العام الماضي، هذا أضافة الى البرنامج الاسعافي الخاص بالجفاف والتصحر والذي يرفع اعتمادات الزراعة الى ٢٢ مليار جنيه سوداني.

• معالجة الاختناقات التي افرزها تحرك الاقتصاد خاصة في مجال النقل والترحيل والاتصال، ويشمل هذا البند اعتمادات كبيرة للطرق البرية والصرف على السكة الحديد والبريد وكل المؤسسات المتعلقة بمجال النقل والمواصلات والاتصال.

• استمرار الصرف على الدفاع.

• استيعاب آثار تحرير الاقتصاد الذي انعكس في ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات، بحيث لا تؤثر الأسعار العالية على أداء الدولة، ولا على الخدمات الأساسية.

• استيعاب آثار التحول الى الحكم الاتحادي.

• استمرار الصرف على الجانب الاجتماعي بمعدلات عالية.

• زيادة الايرادات بدون فرض ضرائب، وتخفيض معدلات الضرائب والرسوم القائمة تخفيضا واضحا في عدة مجالات، والتركيز على تحسين التحصيل ليؤدي في النهاية الى زيادة الايرادات.

مشروعات التنمية :

– تم خلال العام تخصيص ٥٠٫٧ مليار جنيه سوداني لمشروعات التنمية، يخص القطاع الزراعي ١١٫٧ مليار جنيه، وقطاع النقل ١٤٫٤ مليار جنيه، وقطاع الطاقة والتعدين ٥٫٤ مليار جنيه، وقطاع المياه ٤٫٣ مليار جنيه، وقطاع التنمية الاجتماعية ٨٫٣ مليار جنيه، والقطاع الصناعي الحكومي ١٫٥ مليار جنيه، كما تم تخصيص ٢٫٤ مليار جنيه لتنمية الولايات، و٢٫٧ مليار جنيه للاحتياطي وبرامج اعادة التعمير.

– تم خلال العام اعداد مشروع درء آثار الجفاف والتصحر بالولاية الشرقية الذي يتم تمويله من مؤسسة التنمية الدولية بقرض يبلغ حجمه حوالي ٥ مليون دولار أمريكي، ومكون محلي يبلغ ١١ مليون جنيه سوداني، وسوف يتم به تنفيذ ١٣١ مصدر مائي بالولاية الشرقية.

في مجال الاستثمار :

– وافقت الهيئة العامة للاستثمار على ٢٠٠ مشروع جديد في المجالات الصناعية والخدمية خلال الفترة من كانون ثاني / يناير الى آب / أغسطس ١٩٩٢، منها ١٢٤ مشروعا صناعيا في مجال انتاج الأعلاف وصناعات الألنيوم والأحذية والمنتجات الجلدية والمياه الغازية والغزل والنسيج والصناعات الطبية والغذائية والعطور والتعدين والانشاءات والمدابغ وصناعة البلاستيك، و٧٦ مشروعا في المجالات الخدمية.

– يحق بموجب القرارات النقدية المعلنة في حزيران / يونيو ١٩٩٢ للمستثمر (المحلي والأجنبي) تحريك أمواله من والى السودان دون شروط، كما يحق له الحصول من البنوك (حسب سعر الشراء المعلن يوميا)، على العملة الصعبة مقابل العملة المحلية، وأن يحول ارباحة الى الخارج بالعملة الصعبة دون قيود وفق الاتفاقات الموقعة مع الهيئة العامة للاستثمار حول نسب الأرباح المسموح بتحويلها.

– كذلك يحق للمستثمرين المحليين والأجانب في الخارج ادارة أوسع للأنشطة التجارية من خلال نظام التسهيلات في الاستيراد، بما يتيح لهم الامتداد والتوسع في السوق السوداني دون حدود، هذا اضافة الى تمتعهم بكل الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار المعدل والذي يسمح للمستثمر الأجنبي بالعمل في السودان دون شريك محلي ويساوي القانون بينه وبين المستثمر المحلي من كافة الأوجه.

– في اطار توفير المناخ المشجع والمحفز للاستثمار تم خلال العام تكوين لجنة لمراجعة قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٠ (تعديل ٩١) ليستوعب الاجراءات الاقتصادية الجديدة وحتى يكون أكثر تشجيعا وتسهيلا للنشاط الاستثماري.

– وضعت الهيئة العامة للاستثمار تصورا لاصدار دليل للمستثمر في مائتي صفحة، وتم الاتفاق على اصدار الدليل باللغتين الفرنسية والالمانية لاحقا، وسوف يكون الدليل بالصورة المتعارف عليها عالميا بحيث يحوي البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية عن فرص ومجالات ومناخ الاستثمار، بالاضافة الى معلومات عامة رئيسية عن السودان بولاياته ومحافظاته المختلفة.

– اصدرت الهيئة العامة للاستثمار قرارا يقضي باعفاء المستثمرين من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

– فرغت اللجنة المكلفة بدراسة وتحديد منطقة حرة بين مدينة بورتسودان وسواكن من أعمالها، واوصت بقيام المنطقة الحرة على مرحلتين، على ان تشمل المرحلة الأولى المنطقة الحرة التجارية وبعض الصناعات الخفيفة، وان يتم التمويل ذاتيا مع تقديم التسهيلات للمستثمرين.

– اعلنت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام بأنها تخطط لإنشاء عدة مناطق حرة بالجنينة ووادي حلفا وجوبا ومليط.

– وافق مجلس ادارة مؤسسة التنمية السودانية خلال العام على المساهمة في تمويل عدد من المشاريع الانتاجية بالبلاد، والمساهمة بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في البنك الذي تقرر انشاؤه لتمويل المشاريع الاستثمارية بالجنوب في اطار السياسة المعلنة للسلام والتنمية هناك.

– كما وافق مجلس ادارة مؤسسة التنمية السودانية خلال العام على انتاج محصول القوار بالنيل الأزرق وشمال اعالي النيل، والمساهمة بمبلغ ١٤ مليون جنيه لانتاج هذا المحصول بجانب توفير المكون الأجنبي للمشروع بما

يعادل ٧٥٠ ألف دولار.

– كذلك وافق مجلس ادارة مؤسسة التنمية السودانية خلال العام على تمويل شراء ١٠٠ شاحنة كبيرة لفك ضائقة النقل التي تعاني منها البلاد.

– زار عدد من الباحثين اليابانيين في مجال الطاقة وبدائلها الهيئة العامة للاستثمار وتم معهم بحث مجالات الاستثمار في قطاع الطاقة بالسودان، اضافة الى فرص الاستثمار الأخرى.

– وافق بنك التنمية الاسلامي بجدة على تمويل مشروع صناعة الورق بالسودان بتكلفة تبلغ ٣٠ مليون دولار.

– تم التوقيع خلال العام على اتفاق مشروع استثمار مشترك بين حكومة السودان وشركة داوو الكورية شمل مدبغة الجزيرة، وفندق قصر الصداقة بحري، ومصنع غزل بورتسودان، وقد تم هذا الاتفاق مقابل جزء من ديون الشركة على حكومة السودان، واعفاء الدين المتبقي، مع التزام الشركة بتوفير التمويل اللازم بالنقد الأجنبي لتحديث وتأهيل المشروعات موضوع الاتفاق.

– وقد نص الاتفاق السابق على مشاركة الحكومة السودانية والشركة الكورية في ملكية مدبغة الجزيرة، وفندق قصر الصداقة بنسبة ٤٠٪ ، ٦٠٪ لكل طرف على التوالي، بينما تؤول ملكية مصنع غزل بورتسودان بكامله للشركة الكورية.

في القطاع المالي والمصرفي :

– تم انشاء سوق الأوراق المالية كخطوة فعالة في سبيل دفع الحركة الاقتصادية والقرارات الاقتصادية والمالية الأخيرة بالبلاد.

– تم رفع رأسمال بنك المزارع الى ثلاثة مليارات جنيه لمقابلة شراء البنك التجاري السوداني الذي وافق بنك السودان على بيعة لبنك المزارع بمليار و ٢٠٠ مليون جنيه. كما تم رفع رأسمال البنك المصدق به من ٥٠٠ مليون جنيه الى ٢ مليار لتوسيع قاعدة المزارعين المساهمين في البنك.

– أعلن في ١٩٩٢/٦/٦ عن اجراءات نقدية جديدة تهدف الى تقوية العملة السودانية، وتشجيع تدفقات العملات الصعبة الى داخل البلاد بازالة القيود عن حركة العملات، مع تقليل الضغط على سعر الصرف، وتعزيز قيمة الدينار السوداني أمام العملات الأخرى، وذلك من خلال : –

- الغاء الاقرار الجمركي الذي يقضي بالاعلان عن العملات الصعبة عند الدخول للسودان.
- السماح بالتحويل من حساب نقد أجنبي الى حساب نقد أجنبي آخر.
- السماح بحيازة النقد الأجنبي مع تبادله فقط داخل الجهاز المصرفي.
- السماح بالاستيراد عن طريق التسهيلات للسلع الرأسمالية بواسطة الاعتمادات غير المعززة ونظام القبول.
- حصر نشاط مؤسسة الاسواق الحرة على المسافرين والدبلوماسيين فقط، وايقاف تعاملها بالعملات الحرة مع السوق المحلي، مع اتاحة الفرصة لها للتعامل مع المستوردين بالدولار عن طريق اعتمادات داخلية.
- رفع تكلفة التمويل لاستقطاب المدخرات بفوائد أعلى.
- السماح بخروج ودخول الدولار والجنيه السوداني بدون اية قيود وبأية كمية.

– نتيجة لتحرير أسعار الصرف بلغ حجم التدفقات النقدية للسوق معدل ١ر٥ مليون دولار يوميا ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل على انتعاش حركة الصادرات.

– ارتفع حجم الائتمان والتمويل الذي قدمته البنوك التجارية خلال عام ١٩٩١ الى ٤٣ مليار جنيه مقابل ٢٣ مليار جنيه عام ١٩٩٠، وبلغ اجمالي رأس مال البنوك التجارية ٣٣٢ مليون جنيه، بالاضافة الى ٢٠٢ مليون دولار

آمريكي، كما ارتفع حجم الودائع في البنوك الحكومية الى ١٩ مليار جنيه عام ١٩٩١ مقابل ١٣ مليار جنيه في عام ١٩٩٠.

– يقدر حجم المدخرات المحلية خارج الجهاز المصرفي بنحو ٢٨ مليار جنيه سوداني، اضافة الى ودائع للسودانيين في البنوك المصرية تقدر بنحو ٣ر٦ مليار دولار.

– تم خلال العام اتخاذ قرار لدمج خمسة بنوك حكومية في مصرفين، وذلك بهدف خلق مؤسسات مصرفية قوية تتحمل عبء الاحتياجات التمويلية، واستيعاب سياسات التحرير، التي تتطلب وجود مؤسسات مالية كبيرة، بالاضافة الى تحفيز البنوك لطرح اسهمها للجمهور لتتماشي مع سياسة تخصيص القطاع العام.

الديون الخارجية :

– بلغت جملة الديون الخارجية نحو ١٥ مليار دولار تشتمل ديون الدول والمؤسسات المالية العالمية والاقليمية، وأعلن السودان أنه يعمل على سداد هذه الديون وفق امكانياته المتاحة.

– عمل السودان خلال العام على تحسين علاقاته مع صندوق النقد الدولي ليتمكن من معالجة ديونه مع الحكومات الخارجية عبر التفاوض مع مجموعة «نادي باريس».

– أعلن السودان عن التزامه بسداد الديون الجديدة المستغلة في تنفيذ المشروعات وعلى رأسها ديون البنك الدولي حيث سدد خلال العام ٢١ مليون دلاور من ديونه للبنك الدولي.

القطاع الزراعي :

– زاد الناتج القومي للقطاع الزراعي خلال العام حسب تقديرات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بنسبة ٣ر١١٪ كما تم تحقيق فائض في المحاصيل الزراعية، ادى الى هبوط أسعارها الى الثلث في بعض الأحيان.

– بلغت المساحة المزروعة خلال العام حوالي ٣٠ مليون فدان للقطاع الزراعي المروي والآلي والتقليدي، منها حوالي ٣ر٣٨ مليون فدان للقطاع المروي، و٣٢ر١٥ مليون فدان للزراعة الآلية، و ٩ر١١ مليون فدان للزراعة التقليدية.

– سيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية الزراعية الشاملة للعشرة أعوام المقبلة ٢٠٠٢/٩٢ على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى ومدتها ثلاثة أعوام، وتهدف الى زيادة انتاج الذرة بنسبة ١١٥٪، مع تقليص المساحة المزروعة من ٦٠٠ ألف فدان، الى ٤٠٠ ألف فدان، وزياة مساحة القطن من ٢٠٠ ألف فدان، الى ٣٥٠ ألف فدان، في مشروع الجزيرة الرئيسي بالاقليم الأوسط، وزيادة مساحة القمح من ٥٠٠ ألف فدان الى ٥٥٠ ألف فدان، بالاضافة الى التوسع في مساحة زراعة الموالح للتصدير، كما تتضمن الاستراتيجية أيضا زراعة ٦٠ ألف فدان بالغابات بمشروع الرهد الزراعي.

– وافقت محفظة البنوك التجارية على تمويل الموسم الزراعي خلال العام بمبلغ ٥ر١٠ مليار جنيه مقابل ٦ مليار جنيه للموسم السابق.

– اكتملت الدراسات لانشاء شركة عامة لاكثار البذور مقرها الخرطوم، بغرض تعميم زراعة التقاوي المحسنة في كل موقع من مواقع الانتاج خاصة في القطاع المروي الحديث والتقليدي.

– اكتملت الدراسات لقيام مشروع لانتاج البذور المحسنة من قبل احدى المؤسسات الدولية بتكلفة مقدارها نصف مليون دولار تمول من قبل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي.

– تم افتتاح مشروع الأمن الغذائي بالسليت بمحافظة شرق النيل بولاية الخرطوم والذي يموله البنك الزراعي بحوالي ٢٤ مليون جنيه.

– وجه السيد وزير الزراعة بوضع برنامج متكامل لزراعة الذرة الشامية بجميع ولايات السودان مع توجيه البنك الزراعي السوداني لايجاد التمويل اللازم لمناطق الزراعة التقليدية في مساحة تقدر بحوالي ١٠٠ ألف فدان في الولايات الشمالية والوسطي والشرقية.

– رصد البنك الزراعي مبلغ ٢٢ مليون جنيه لتمويل زراعة حوالي ٧٠٠ ألف فدان خلال الموسم الزراعي الجديد ١٩٩٣/٩٢ بمحافظة القلابات.

– تدنى عائد انتاج الصمغ العربي في السودان هذا الموسم بشكل كبير بسبب قلة الانتاج وانخفاض الأسعار العالمية للصمغ، ويشكل انتاج السودان من الصمغ ٨٠٪ من الانتاج العالمي.

– تم التوقيع على اتفاقية انشاء شركة اسماك بحيرة النوبة كشركة مساهمة يشارك فيها القطاعان العام والخاص برأسمال قدره ٧٧ مليون جنيه سوداني، تساهم فيها الحكومة بـ ٢٥٪، وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذه الشركة ١٥٠٠ طنا من الاسماك الطازجة، ٥٠٠ طنا من الأسماك المملحة، اضافة الى ٢٠٠ طنا من مركزات الاعلاف.

– قدمت شركة الحبوب الزيتية لمشروع الجزيرة مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه لزراعة ٥٠ ألف فدان بالفول السوداني، وتجدر الاشارة الى ان الشركة قامت بتمويل مشروع تجريبي في مؤسسة النيل الأزرق لزراعة الفول السوداني في مساحة ١٦ ألف فدان.

– تشمل استراتيجية مؤسسة التنمية السودانية التوسع في انتاج الحبوب الزيتية والاهتمام بتنمية الصادر منها، والتوسع في انتاج الموز بزراعة مساحات كبيرة على أسس علمية، ودعم قطاع الثروة الحيوانية بانشاء مزارع حديثة للتحسين والتسمين، وتطوير السلخانات ودعم الذبيح المحلي وتصدير اللحوم المذبوحة، وتدعيم برنامج التصنيع في البلاد في مجالي الجلود والنسيج.

– تشير تقارير المؤسسة العامة للزراعة الآلية ان جملة المساحات المزروعة هذا العام بمشاريع الزراعة الآلية داخل وخارج التخطيط قد بلغت ١٦ مليون فدان، منها ١٣ر٧ مليون فدان ذرة، ١ر٦ مليون فدان سمسم وما تبقى خصص للمحاصيل الأخرى ومن بينها القطن وعباد الشمس. كما تم الاعداد للموسم الحالي ١٩٩٣/٩٢ بصورة جيدة حيث وفرت جميع مدخلات الانتاج الى جانب توفير المواد البترولية.

– أعلن المدير العام للشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي ان المساحة المتوقع زراعتها بالري القطري في الموسم الحالي ١٩٩٣/٩٢ تبلغ ٨٠ ألف فدان بشرق الروصيرص، وان الخطة الموقعة بين البلدين تهدف لرفع المساحة الى ٢٥٠ ألف فدان تدريجيا، وتجدر الاشارة الى انه قد تم التصديق للشركة بستة آلاف فدان مروي في الولاية الشمالية ستزرع في الموسم القادم.

– بدأت الحملة القومية الشاملة لمشروع الزحف الأخضر لاعادة الغطاء النباتي والشجري لمساحة ٢٠ مليون فدان.

– بدأت الحملة القومية لحفر ترعتي الرهد وكنانه بحشد الطاقات البشرية والمادية، وتجدر الاشارة الى ان ترعتي كنانة والرهد ستوفران للسودان ١ر٨ مليون فدان من الاراضي المروية الشيء الذي سيحقق للسودان الاكتفاء الذاتي من الحبوب. وتقدر تكلفة حفر الترعتين حوالي ٢٥ مليار جنيه سوداني يتم التمويل بالعون الذاتي السوداني.

– تنفذ ادارة المراعي بالولاية الوسطى بالتعاون مع منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) عملية استزراع كبرى للمراعي الطبيعية بالولاية في مساحة ١٢٠٠٠٠ فدان بمحافظة البطانة، ١٢٠٠٠٠ فدان أخرى بمحافظة الدويم، وذلك في اطار المشروع القومي لاعادة الغطاء النباتي.

– وقع البنك الزراعي السوداني عقدا تبلغ قيمته ٨ مليون دولار مع احدى الشركات الايطالية المصنعة للجرارات الزراعية، ويشمل العقد استيراد آليات زراعية وقطع غيار يسدد خلال عامين.

– اشار تقرير منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) الصادر في نهاية شهر يونيو / حزيران ١٩٩٢ الى أن السودان قد حقق فائضا كبيرا في انتاج الغذاء في العام ١٩٩٢/٩١، والى ان انتاج القمح في نفس الموسم ١٩٩٢/٩١ قد حقق رقما قياسيا وصل الى حوالي ٨٨٦ ألف طن، بزيادة قدرها ٤٢٪ عن محصول ١٩٩١/٩٠، كذلك أشار التقرير الى ان السودان سيصل مرحلة الاكتفاء الذاتي من القمح في موسم ١٩٩٣/٩٢.

– صرح السيد الامين العام للمجلس الاعلى للحبوب بالسودان بأن تقديرات انتاج الحبوب للعام ١٩٩٢/٩١ بلغت ٤ر١ مليون طن وهي تغطي كل الاحتياجات الاستهلاكية للمواطنين ويفوق هذا الانتاج ماتم انتاجة في العام السابق بنسبه ١٥٪ ويزيد عن متوسط الخمس سنوات الأخيرة بحوالي ٨٠٪.

– اشاد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) بالنجاح الذي حققه السودان في المجال الزراعي خاصة في المشاريع التي يمولها الصندوق بالسودان وذلك من حيث تجاوب الدولة والجهات المنفذة.

– تم تخصيص ٢١٢ مشروعا للأمن الغذائي بمنطقة غرب ام درمان بولاية الخرطوم، وتم حفر ٥٣ بئرا بتكلفة بلغت ١٦٠ مليون جنيه، وسوف يتم تشجير المنطقة بالتعاون مع الهيئة القومية للغابات، وافتتاح فرع للبنك الزراعي واقامة شركة للخدمات الزراعية بمنطقة المشروع.

– تم خلال العام بحث أمر انشاء مصنع للالات الزراعية، بالاشتراك بين السودان والشركات الكندية، وقد تم تعيين موقعه بالولاية الوسطى وتسجيل الشركة المصنعة لدى السلطات السودانية، ومن المتوقع افتتاح المصنع في بداية عام ١٩٩٣، وان يتم بيع الدفعة الأولى من انتاجة وعددها ألف زراعة بالسودان.

– صرح وزير الري بأن خطة وزارته للعام الأول من الاستراتيجية القومية الشاملة تشمل تنفيذ وتصميم الخرائط التفصيلية لمشروع حفر ترعتي الرهد وكنانة، مع حفر عشرة مليون متر مكعب بترعة كنانة، ومليون متر مكعب بترعة الرهد، وتشمل الخطة أيضا استصلاح ٥٠ ألف فدان بالنيل الأبيض، ٥٠ ألف فدان بالنيل الأزرق، ٢٠ ألف فدان بالشمالية واقامة السدود بكردفان ودارفور، كما تشمل بداية العمل في تعلية خزان الروصيرص بتكليف بيوت خبرة اجنبية لوضع التصميمات، وتصنيع بوابات الري محليا في عام ١٩٩٣/٩٢، والبدء في مشروع الانذار المبكر والالتزام بمعالجة الهدام بمناطق نوري ومروي وقنتي ومقاصر، كما تشمل أيضا انشاء وحدة استشارية لمتابعة بنيات الري الأساسية، وتحديد المشاريع وكيفية التمويل والمقدرة الذاتية، والمكون الأجنبي، وتجميع المعلومات، ومتابعة برنامج تنفيذ مشاريع الري داخل الاستراتيجية القومية الشاملة.

– اعلن خلال العام انه سيتم في بداية العام القادم تنفيذ أول مصنع لطلمبات الري بالسودان، تمشيا مع النهضة الزراعية والسياسات الرامية الى توفير الآليات ومدخلات الانتاج المختلفة محليا. وسيقوم المصنع بمشاركة البنك الزراعي والمسبك المركزي والبنك الصناعي وشركة البرير وشركة بانيك بوي الهندية التي تعمل في مجال تصنيع طلمبات الري.

– تم في شهر اغسطس ١٩٩٢ التوقيع على ثلاث اتفاقيات مع منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية العالمية (الفاو) بلغت جملتها ٦٩٢٠٠٠ دولار، ستوظف في رصد ومتابعة وتقييم مشروعات القطاع الزراعي، وفي مكافحة الطاعون البقري، وفي تطوير وتكملة مشروع أنظمة الانذار المبكر، بهدف تطوير قدرات البلاد في ادارة مجال الأمن الغذائي.

– تم توقيع اتفاقية مشروع مركز الخدمة الزراعية الايراني السوداني لمنطقة ودرملي بتكلفة قدرها ٧ر٢ مليون دولار اضافة الى حوالي ٢٣ مليون جنيه مكون محلي.

– وافق البنك الدولي خلال العام على مد فترة اعادة تعمير وتحديث مشروع الجزيرة حتى نهاية عام ١٩٩٣، وذلك على ضوء ماتم انجازه من أعمال وماتم تقييمه من اعمال متبقية، وقد بلغ الصرف على عمليات اعادة التعمير هذه

حتى نهاية العام ٧٠٪ من المبلغ المنصوص عليه والبالغ ٣٠٣ مليون دولار.

القطاع الصناعي :

- بلغ حجم استثمارات البنك الصناعي خلال الفترة من ١٩٩١/٧/١ الى ١٩٩٢/٦/٣٠، ١ر٣ مليار جنيه سوداني، وشملت هذه الاستثمارات ٤٢١ مشروعا تركزت في اعادة تأهيل مطاحن الغلال والتغليف، والمخازن المبردة، والصناعات الغذائية، ومعدات الرش.

- تحتاج خطة الحكومة لاعادة تأهيل وتشغيل مصانع النسيج والملابس الجاهزة الى تمويل يبلغ حوالي ٥٤ مليون دولار بالاضافة الى ١٠ مليار جنيه سوداني، وتشمل الخطة تشغيل هذه المصانع بكامل طاقتها المصممة لها حيث تعمل حاليا بنسبة ١٥٪ من هذه الطاقة، وينتظر أن يرتفع الانتاج في المرحلة الأولي من ٤٥ مليون ياردة الى ٢٠٠ مليون ياردة تزيد في عام ١٩٩٣ الى ٣٣٠ مليون ياردة.

- نفذ بنك التنمية الصناعي في اطار خطته في عام الاساس من الاستراتيجية القومية الشاملة ٦٦٩ مشروعا في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتمويل قدره حوالي ٣٤٦ر١٥٥ر٠٠٠ جنيه سوداني، كما سيقوم البنك بتنفيذ مصانع للأدوية، وثلاجات تبريد للفواكه والخضروات بتمويل من خط الاعتماد المقدم من البنك الأفريقي للتنمية.

- أوصى مؤتمر بنك التنمية الصناعي، المنعقد خلال الفترة ١٠-١٢/١٠/١٩٩٢ بضرورة دعم البنك من خلال زيادة رأسماله الى ٢ مليار جنيه سوداني، حتى يحقق اهدافه المنشودة في مجال التنمية الصناعية في شتى مجالاتها.

- استأنف مصنع النسيج السوداني انتاجه في يونيو / حزيران ١٩٩٢ ويتوقع ان يسهم في توفير الأقمشة للاستهلاك المحلي والتصدير، عقب توفر القطن له، كذلك استأنف مصنع الخرطوم للغزل والنسيج عمله خلال العام بطاقة انتاجية تبلغ ٤٠ مليون متر في العام قابلة للزيادة.

- تحققت طفرة في انتاج قطاع السكر، حيث بلغ الانتاج في موسم ١٩٩٠/٨٩، ١٥٢ ألف طن بزيادة قدرها ٢٥٪ عن موسم ١٩٨٩/٨٨، وبلغ في موسم ١٩٩١/٩٠، ١٨٠ ألف طن بزيادة قدرها ٢٢٪ عن الموسم السابق، كما يتوقع ان يبلغ ٢٣٧ ألف طن خلال موسم ١٩٩٢/٩١.

- تم خلال العام تكوين وحدة تصنيع مخلفات السكر لسد حاجة البلاد، وتم في هذا الجانب اعداد الدراسات الخاصة لصناعة خميرة الخبز الجافة من المولاس، وصناعة الخشب المضغوط من البقاس، وصناعة ورق الطباعة من البقاس، وصناعة الكحول من المولاس والبقاس.

- تم خلال العام ايضا تنفيذ مشروع العلف من البقاس والمولاس ومكونات أخرى بطاقة انتاجية قدرها ١٦ ألف طن سنويا، وسوف يلحق هذا المصنع بسكر سنار الذي يتم تصنيع معداته محليا.

قطاع الطاقة والثروة المعدنية :

- قامت الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية خلال العام بتنفيذ أربعة مشاريع في اطار خطة عام الاساس من الاستراتيجية القومية الشاملة في مجالي التعدين والأبحاث الجيولوجية، وتشمل هذه المشاريع على تأهيل المعامل المركزية بالمعدات والأجهزة الحديثة (بما فيها المعمل الكيميائي، ومعمل قطاعات الصخور، ومعمل البصريات)، اضافة الى انشاء معمل متكامل لمعالجة وفرز المعادن الهامة من خاماتها، ومشروع خاص بالتقييم الاقتصادي للذهب بمنطقة بلقوا جنوب مدينة الروصيرص، وبمنجم الدويشات جنوب وادي حلفا، ومشروع آخر للتقييم

الاقتصادي للرمال السوداء المنتشرة على طول ٢٥ كيلو مترا على امتداد ساحل شرق مدينة طوكر.

– تم خلال العام اعداد استراتيجية شاملة للتعدين تستهدف مايلي :

• انجاز وتحديث الخرائط الجيولوجية وخرائط المعادن الاقتصادية للوقوف على امكانيات البلاد من المعادن.

• انجاز عمليات استكشاف المعادن واعداد خارطة تعدينية استثمارية.

• استثمار خامات المعادن المكتشفة في الصناعات المحلية بما يحقق الاكتفاء الذاتي في صناعة الأسمنت والزجاج والخزف والصيني، والأسمدة والكيماويات وغيرها بما يحقق الأزدهار الصناعي.

• اعداد الدراسات وتوفير المعلومات اللازمة لتحديد الاحتياطي الكلي من المعادن.

• تنمية مواقع المايكا والجبص والرخام والجرانيت وذلك بتأهيلها وتحديثها، بالاضافة الى تنمية مواقع معادن أخرى مثل الحديد والذهب والنحاس والنيكل، ومضاعفة الانتاجية الحالية من المعادن مثل الكروم والمايكا والذهب والجبص.

– تم خلال العام تأهيل خط انابيب البترول، حيث بلغت طاقة ترحيله ٦٥٠ ألف طن سنويا بعد ان كانت في السابق ٤٥٠ ألف طن.

– تم الاتفاق خلال العام بين المؤسسة العامة للبترول ومحفظة البنوك لتوفير ١٢ مليون دولار شهريا لتوفير استيراد الجازولين.

– أكد وزير الطاقة والتعدين بأن الاحتياطي الكلي من خام البترول المكتشف بحقل أبو جابرة، يقدر بحوالي ١٨ مليون برميل، فيما تبلغ الكمية التي من المقرر استخراجها حوالي ٣ر٦ مليون برميل، اي مايساوي ٢٠٪ من الاحتياطي الكلي، وبين ان المكتشف من البترول يغطي احتياجات مصانع السكر والأسمنت ومحطات الكهرباء في دارفور وكردفان، وان العمل جار في حقل شارف لحفر آبار جديدة لمعرفة المخزون الكلي للحقل بهدف اعداد الخطة الكاملة لاستغلاله.

– بلغت جملة المبالغ التي تقرر الاكتتاب بها لتأسيس الشركة الوطنية للبترول ٥ مليار جنيه سوداني، اضافة الى أكثر من ٣ مليون دولار من مستثمرين محليين وأجانب، وتهدف الشركة الى التعامل في كل الأنشطة المرتبطة بالنفط والتي تتمثل في اسيتراد المواد البترولية وفق سياسات الدولة الرامية الى تحرير الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار الخاص، بالاضافة الى استيراد وتصنيع وتوزيع زيوت وشحوم المحركات بأنواعها المختلفة، وانشاء مستودعات لتخزين المواد البترولية، كما تسعى الشركة لانشاء اسطول نقل بري وبحري وانابيب لنقل البترول للمساعدة في انسياب تدفق المواد البترولية داخل البلاد، اضافة الى انشاء مصافي لتكرير البترول، والعمل على تطوير التقنيات السودانية بالدخول في عمليات التنقيب في كافة انحاء البلاد، ويتوقع ان يتم ذلك بالتعاون مع الشركات الأجنبية التي تمتلك التقنيات والخبرات في هذا المجال.

– يبلغ استهلاك السودان من البترول سنويا حوالي ٢ مليون طن، وافقت ايران على توريد ٢ر١ مليون طن منها، ووافقت ليبيا على مد السودان بمائة ألف طن من النفط الخام شهريا.

– وافقت شركة شيفرون الأمريكية على بيع امتيازها النفطي في السودان والذي يغطي مساحة ١٧٠ ألف كيلو متر مربع الى شركة «كونكوري» السودانية.

– تم استيراد ثلاث مصافي لتكرير النفط بطاقة اجمالية قدرها ٢٧ ألف برميل يوميا، بدأت المصفاة الأولى في الانتاج في حقل أبو جابرة بطاقة يومية قدرها ٢٠٠٠ برميل.

– وافقت السلطات السودانية على منح شركة رومانية حق التنقيب عن البترول في اشرف بالقرب من بابنوسة.

– اتفق السودان وايران على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة امكانيات التنقيب عن النفط في السودان وانتاجه

بمساعدة الخبراء الايرانيين.

– بدأت بالسودان تجربة جديدة لانتاج الطاقة من الفول السوداني في اطار جهود الاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية في تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة. ويتم ذلك بانتاج مكعبات مضغوطة من قشر الفول السوداني بمصنع (النهود) التجريبي «للبايوغاز».

– تم خلال العام رصد مبلغ ١ر٥ مليون دولار من العون الفني كمنحة من بنك التنمية الافريقي لعمل المسوحات الميدانية والتصميمات التفصيلية للخط الرابط بين الشبكة الكهربائية القومية السودانية بالشبكة الاثيوبية.

– تم خلال العام وضع برنامج شامل للتنقيب داخل مناجم جبال الانقسنا (تحت سطح الأرض) وذلك بعد دراسات استمرت لفترة ستة أشهر، وتم في هذا البرنامج تحديد مواقع الحفر داخل المناجم (حفر مجسات) بواسطة الماكينة التي استوردت لهذا الغرض، كما تم رصد السيولة اللازمة لذلك ومواد التشغيل.

– تم خلال العام ايضا فتح مناجم جديدة (مناجم مفتوحة) وانتاج ٤٥٠٠ طن من خام الكروم بمعدل يزيد عن المتوقع، ومن المخطط الوصول الى معدل انتاج ٢٥ ألف طن خلال ٣ سنوات بدلا من ١٢ ألف طن حاليا.

– قام السودان بتصدير شحنة من الذهب المستخرج من منجم الأرباب في جبال البحر الأحمر وزنها ٤٧ كيلو جرام.

وفي مجال التجارة :

– أعلنت اللجنة العليا للصادرات بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٣ سياسة جديدة للصادرات، تضمنت قائمة صادرات رئيسية تشمل ٨ سلع مسموح بتصديرها، هي الذرة والحبوب الزيتية والسمسم والفول السوداني، وزهرة عباد الشمس، وزيوت الطعام، الامباز (ماعدا الاعلاف المصنعة) والماشية، والجمال، واللحوم المذبوحة، والجلود، وحب البطيخ.

– اشتملت سياسة الصادرات الجديدة السابق ذكرها على تحديد أسعار دنيا للصادرات، حيث تم تحديد ٩٠ دولار لطن الذرة الشامية، ١٠٠ دولار للطن معبأ في جوالات خيش، ٥٠٠ دولار لطن السمسم الأبيض، ٤٥٠ دولار لطن السمسم المخلوط والأحمر، ٣٨٠ دولار لطن الفول العصير، ٥٠٠ دولار لطن الفول النقاوة، ٥٥٠ دولار لطن زيت الفول، ٨٥٠ دولار لطن زيت السمسم، ٤٠٠ دولار لطن زيت زهرة عباد الشمس، ١١٠ دولار للطن من امباز الفول وبذرة القطن، ١٦٠ دولار للطن من امباز السمسم، ٨٠ دولار للطن من امباز بذرة زهرة عباد الشمس، ١٧٠ دولار للطن من بذرة عباد الشمس.

– كما تقرر ايضا تحديد ٣٠٠ دولار للطن من حب البطيخ، ١٠٠ دولار للرأس من الضأن والماعز الوزن الكبير، ٤٥ دولار للرأس من الوزن الصغير، ٤٠٠ دولار لرأس البقر، ٣٠٠ دولار لرأس العجول، ٧٠٠ دولار لرأس الابل تجاري، ٥ ألف دولار لرأس الأبل سابق. وتقرر أن يكون سعر الطن للصادر من اللحوم المذبوحة ٣٥٠٠ دولار للضأن، ٢٥٠٠ دولار للطن من البقر.

– واشتملت السياسة الجيدة ايضا لدفع الصادرات على منح حوافز للمصدرين عند تصدير كميات أكبر، كما ان للمصدر الحق في التصرف في الأسعار الأعلى، من الأسعار الدنيا المعلنة، كما تعفى هذه الأسعار العليا التي يحصل عليها من ضريبة الصادر.

– كذلك تقرر في اطار هذه السياسة ان يستمر العمل في تصدير سلعتي القطن والصمغ العربي وسلعة السكر وفقا لما هو سائد، على ان يستمر الحظر المفروض على تصدير سلعة الفحم وحطب الحريق وبذرة القطن الخام، وان يتم التصدير لكل السلع وفقا لخطابات اعتماد مستندية عن طريق البنوك التجارية، مما يعني الغاء شروط ختم العقد بواسطة وزارة التجارة، وتستثنى من ذلك سلعتا الجلود والخضر والفاكهة.

– كذلك نصت السياسة الجديدة على استمرار العمل في تصدير الجمال، والاستمرار في تنفيذ بروتوكولات وتجارة الحدود وفقا لما هو سائد في هذا المجال.

– بلغ اجمالي صادرات السكر خلال العام ٣٠ ألف طن، بالاضافة الى ٣٠ ألف طن أخرى اشترتها مؤسسة الأسواق الحرة لبيعها داخل السودان.

– ارتفعت قيمة صادرات السودان من اللحوم الحية خلال العام الى ١٣٠ مليون دولار.

– فرضت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ضريبة جديدة على الصادرات بنسبة ١٠ الى ٢٠٪ بعد تحرير أسعار الصرف، بهدف امتصاص جزء من الأرباح العرضية الكبيرة التي حصل عليها المصدرون، كما الغت القرار السابق بالسماح بتجنيب جزء من حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة.

– رصد بنك السودان ٩٠٨ مليون دولار للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ لزيادة رخص الاستيراد عن طريق الاستثمار التجاري دعما لتوجه الدولة في فك الاختناقات، وتوفير السلع الضرورية، وتحرير الأسعار وتحريك الاقتصاد، وذلك مقارنة بمبلغ ٨٦٣ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢/٩١ ومبلغ ٥٤٨ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩١/٩٠.

– أصدر وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ووزير التجارة والتعاون والتموين أمرا بمنع استيراد ١٥ سلعة، تشمل الأقمشة والمنسوجات، والملابس الجاهزة، والسجاد والموكيت، والأثاث المنزلي، والأبواب والشبابيك، والمعلبات عدا الصلصة، والحلويات، والبسكويت والمكرونة ولبن البودرة، واللحوم بأنواعها، والبيض، والدجاج عدا الفراريج، والأحذية والصابون، والمياه المعدنية والغازية، والفواكه والخضروات، والسكر والأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي السلع المستثناه من قرار الغاء رخص الاستيراد.

– قررت الحكومة رفع الحظر عن استيراد كافة أنواع السيارات اعتبارا من أول تموز / يوليو ١٩٩٢، بعد أن كان ذلك محظورا على السودانيين العاملين بالخارج، والدبلوماسيين والمبعوثين رسميا من قبل الدولة.

– بدأت خلال العام وزارة التجارة والتعاون والتموين في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الرامية لرفع صادرات الخضر والفاكهة الى ١ر٢٥ مليون طن في العام.

– تم تحديد قوائم سلع التبادل الحدودي بين السودان واثيوبيا في اطار الاتفاقية التجارية بين البلدين، وسوف يتم التبادل عبر الحدود الشرقية المتاخمة لاثيوبيا، والولاية الشرقية والوسطى وما يقابلها من المدن الاثيوبية.

– صرح وزير التجارة والتعاون والتموين بأن السودان قد بدأ العمل لاستعادة ما فقدة من اسواق تقليدية معروفة لصادرات السمسم والذرة التي فقدت بسبب تدني الانتاج في الاعوام السابقة لظروف الجفاف والتصحر، واشار الى انه نتيجة لتصاعد الانتاج الزراعي خاصة في القطاع المروي، فقد تم فتح باب التصدير لبعض المحاصيل الاستراتيجية مثل الذرة والقمح والسكر حتى يتم ايجاد الحافز المحلي للمزارع، مع ضمان توفير الذرة للمستهلك بخلق مخزون استراتيجي من الحبوب.

– أوضح وزير التجارة والتعاون والتموين بأن اتفاقية التجارة التفضيلية بشرق ووسط افريقيا تمكن السودان من تصدير كميات كبيرة من حبوب الذرة الشامية والزيوت للدول الاعضاء، اضافة الى تصدير الجلود والاقطان، واشار الى أن قدرات السودان وموارده لا تتعارض مع قدرات المنطقة، وان السودان سوف يحقق فائدة من العملات والعلاقات التي تعود عليه من خلال انضمامه للاتفاقية.

– أعلنت وزارة التجارة والتعاون والتموين أسعار الصمغ لموسم ١٩٩٣/٩٢ في جميع أسواق المزادات، حيث حدد سعر القنطار بـ ٤٥٠ دينار اي مايعادل ٤٥٠٠ جنيه سوداني، علما بأن آخر سعر للقنطار كان ١٣٠٠ جنيه في الموسم الماضي، وقد حددت الأسعار الدنيا لشراء الصمغ الهشاب من المنتجين بالاسواق الفرعية بـ ٤٤٠ دينار أي ما يعادل ٤٤٠٠ جنيه سوداني.

وفي قطاع النقل والمواصلات :

– اشاد وفد البنك الدولي الذي زار السودان بسير تنفيذ مشروع تأهيل السكك الحديدية، والتقدم الملحوظ الذى طرأ على كل اجزاء السكك الحديدية، كالقوة الساحبة والناقلة والبنيات الأساسية للخطوط، والاتصالات خاصة الخط الرئيسي الخرطوم بورتسودان لادخال نظام التحكم المركزي.

– تم خلال العام افتتاح كوبري سنجه الذي يربط ضفتي النيل الأزرق ويبلغ طوله ٤٩٥ متر وعرضه ٩ أمتار أضافة الى ١٠٠ متر امتداد للكوبري. هذا وقد بدأ العمل في تشييد الكوبري في عام ١٩٨٨ وتم تنفيذه بتمويل من القرض الصيني الرابع الذي يبلغ ٨٥ مليون يوان خصص جانب منه لطريق مدني القضارف.

– تهدف الاستراتيجية القومية الشاملة في مجال النقل والمواصلات في السودان خلال السنوات العشر المقبلة الى رفع طاقة الشبكة الحالية للسكك الحديدية ثلاثة أضعاف، وزيادة طاقتها الناقلة عشرين ضعفا، كذلك يهدف الى انشاء العديد من الجسور العابرة للنيل، وروافده الرئيسية في مناطق الانتاج والكثافة السكانية العالية، وربط كل انحاء السودان بالمواصلات الجوية، وتطوير المطارات، وزيادة الأسطول البحري الحالي بمقدار خمسة أضعاف، وقد تم ترتيب أولويات هذه الخطة في ثلاثة مراحل استراتيجية كالآتي : –

• المرحلة الأولى من ١٩٩٢ الى ١٩٩٥، ويتم التركيز فيها على تأهيل واعادة تأهيل مختلف وحدات قطاع النقل والمواصلات.

• المرحلة الثانية من ١٩٩٥ الى ١٩٩٩ وسوف يتم فيها التركيز على الاستفادة القصوى من الخطوط والشبكات الرئيسية القائمة وتلك التي ستضاف في المرحلة الأولى.

• المرحلة الثالثة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢ والتي سوف تركز على توسيع شبكات النقل الرئيسية والفرعية بين الولايات السودانية وداخلها، وبانتهاء هذه المرحلة تكتمل الشبكة القومية السودانية في مجال النقل والمواصلات.

– شرعت المؤسسة العامة للطرق والكباري في اجراء الدراسات الخاصة بعدة طرق مقترحة لربط السودان بدول الجوار منها طريق الفاشر / العوينات / الكفرة، طريق نيالا / ام دافوق / يداو / لربط السودان بافريقيا الوسطى، وكذلك ربط السودان باثيوبيا.

بحث وزير النقل والمواصلات مع وزير النقل والمواصلات التشادي اثناء زيارته البلاد خلال شهر سبتمبر / أيلول ١٩٩٢ امكانية ربط البلدين بالطرق البرية والاتصالات السلكية، اضافة الى تنشيط حركة الطيران بين الفاشر وبعض المدن التشادية، خاصة في موسمي الحج والعمرة، وتناولت المباحثات ايضا امكانية استخدام الخطوط البحرية السودانية لنقل البضائع الخاصة بتشاد.

– تسعى هيئة السكة الحديد لرفع طاقة النقل الى مليوني ونصف المليون طن في نهاية العام المالي ١٩٩٣/٩٢.

– تم اعادة تشغيل الميناء النهري لمدينة جوبا والذي يكتسب أهمية استراتيجية كبرى لخدمة برامج التنمية والتعمير ونقل البضائع والمواد التموينية، مما يساهم في دعم الأمن والاستقرار بجنوب البلاد، وقد شرعت ادارة النقل النهري في الاعداد لتلبية احتياجات حركة النقل النهري المكثفة في الفترة القادمة حيث تم دعم اسطول الهيئة لتصل طاقته الشهرية الى حوالي ٣٧ ألف و ٥٠٠ طن.

– تم افتتاح مطار بورتسودان الدولي والذي صمم على مستوى عال من التقنية وتركيب أجهزة للملاحة الجوية الحديثة، والذي شهد تحديثا في بناء صالات الركاب مغادرة ووصول والتي تخدم حوالي ٢٢٠ ألف راكب في العام بالنسبة للسفريات الخارجية والداخلية.

– تم التوقيع على عقد بين محافظة كسلا بالولاية الشرقية وشركة حاشو الصينية لرصف عدد من الطرق الداخلية للمدينة بطول ١٧ كيلو متر كمرحلة أولى يبدأ تنفيذها في يونيو / حزيران ١٩٩٢، تكتمل خلال ١٧ شهرا، وتبلغ

التكلفة الكلية للمشروع ٢٠٨ ملايين جنيه، يتم سدادها بالأقساط للشركة في اطار دعم الصداقة السودانية الصينية، وسيتم تمويل هذا المشروع من ميزانية التنمية بالولاية، ودعم محافظة وبلدية كسلا اضافة الى الجهد الشعبي، والحكومة السودانية.

تم خلال العام اعادة تأهيل طريق بورتسودان القضارف والذي يبلغ طوله ٧٦٠ كيلو متراً، وتبلغ تكلفة تأهيله ٢٤٨ مليون جنيه ساهم في تمويله البنك الدولي بمبلغ ٦٥ر٧ مليون دولار، وبنك الاعمار الانمائي بمبلغ ٣٠ مليون مارك، وحكومة النرويج بمبلغ ستة ملايين كرونة، وقامت الحكومة السودانية بتوفير المكون المحلي البالغ ٣٦ مليون جنيه.

وفي مجال التخصيص :

- أشارت المصادر المسئولة الى انه من المتوقع أن يبلغ عائد بيع المؤسسات الحكومية لعام ١٩٩٣/٩٢ نحو أربعة مليارات جنيه سوداني، وتشمل الخطة التصرف في ١٤٣ مؤسسة ومنشأة حكومية خلال الثلاثة أعوام القادمة.
- قررت اللجنة الوزارية العليا للتصرف في مرافق القطاع العام تحويل ملكية شركة الأقطان السودانية لبنك المزارع، لكونه ممثلا للمزارعين والمنتجين الحقيقيين للقطن، وأوصت اللجنة استمرار الشركة في تسويق القطن لموسم ١٩٩٢ على أن يقرر المزارعون اعتبارا من الموسم القادم ما يشاؤون فيما يتعلق بالشركة.
- تم خلال العام تحويل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة عامة باسم «شركة الاتصالات السودانية»، التي ستدار بواسطة شركة أجنبية على أسس تجارية، وتتعهد بتنفيذ ما ورد ذكره سابقا في الاستراتيجية القومية الشاملة في مجال الاتصالات، وقد وقعت الحكومة اتفاقية مع هذه الشركة، تلزم الشركة بالاتفاقيات العالمية المبرمة مع المؤسسة، كما منحت الشركة حق امتياز الاتصالات لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترتين اخريين.

ومن الجدير بالذكر أنه قد صدر قرار بتصفية بنك النيلين وضم أصوله الى بنك التنمية الصناعية.

- في اطار سياسة الدولة الرامية للتخلص من المؤسسات أو تحويلها للقطاع الخاص تم بيع فندق السودان، للصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية مقابل ٢٧٥ مليون جنيه، كما تم بيع فندق البحر الأحمر ببورتسودان لشركة الفنادق السودانية(*) الكويتية مقابل ٥ر١٢٦ مليون جنيه سوداني، شاملة لضريبة المبيعات، والخطوة تأتي اتساقا مع سياسة الدولة للخروج من ملكية الفنادق.
- أكد وزير الصناعة ان القطاع الصناعي قابل للتحويل للقطاع الخاص من خلال خطة تركز على الجدوى الاقتصادية ومرتبطة بالقدرة الاستيعابية للقطاع الخاص، وقد تمكنت لجنة التصرف في مرافق القطاع العام حتى الآن من التصرف بعدة منشآت في القطاع الصناعي، هي مصنع حلويات كريكاب الذي قطع شوطا كبيرا من التأهيل، وادخل صناعات جديدة ومحسنة في صناعة الحلويات، الى جانب مدبغة النيل الأبيض التي أخذت تعمل بطاقة أكبر من قبل، وكذلك مصنع صناعة الكناف وتطوير الزراعة المساعدة لهذا النوع من التصنيع، ومصنع غزل بورتسودان ومدبغة الجزيرة، وتجدر الاشارة الى ان الدراسات اكتملت بشأن العديد من المرافق التي سيتم عرضها للقطاع الخاص في الداخل والخارج، وفي حالة العروض غير المجزية يعاد طرحها مرات أخرى وفق المتغيرات الاقتصادية.
- قررت اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام تحويل شركتي الخطوط البحرية، والخطوط الجوية السودانية، الى شركتي مساهمة عامة، كما قررت تحويل الادارات الهندسية بكل من مشاريع الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة لشركات مساهمة عامة.

(*) هذه الشركة شراكة بين حكومتي السودان والكويت بنسبة ٥١٪ و ٤٩٪ على التوالي.

– عكفت اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام خلال العام على اعداد المشروعات التي تقرر التصرف الفوري فيها خلال العام المالي ١٩٩٣/٩٢، وتشمل على مشروعات في القطاع الزراعي والصناعي والنقل والمواصلات الى جانب القطاع المتنوع، منها مشروع البان كوكو، ومصنع الاعلاف، ومشروع انتاج الكتاكيت، وشركة البان شمال الجزيرة، ومدبغة البحر الأحمر وشركة ساتا، واسماك بحيرة النوبة، ومصنع النيل الأزرق للتغليف، ومدبغة الخرطوم، ومصانع الغزل والنسيج.

– تم خلال العام تكوين لجنة لتصفية مؤسسة النيل الأبيض الزراعية، كما تم تكوين لجنة فنية متخصصة لدراسة مساهمات الحكومة واستثماراتها في عدد من المشروعات المختلفة بين القطاعين العام والخاص والمحلي والأجنبي، بهدف تحديد حجم المساهمات وجدواها الاقتصادية، وتحديد ما اذا كان من الأفضل ابقاء مساهمة الحكومة أو خروجها من تلك الشركات.

أحداث ووقائع أخرى :

– عقدت بالقاهرة اجتماعات الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل وتم بحث الخطوات التي تمت بشأن قناة جونقلي، وامكانية التحرك لاستئناف العمل في المشروع، كما تم استعراض التعاون الفني مع دول الحوض والمحاولات المبذولة لجمع الدول النيلية تحت مظلة واحدة لاعداد خطة متكاملة لتنمية النهر واعداد مشروعات على المستوى المحلي والثنائي والاقليمي تعود بالنفع على ابناء وادي النيل.

– أكد وزير الري والموارد المائية في مخاطبته للدورة ٣٣ للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل مساعدة وزارته لكافة دولة حوض النيل في التخطيط لمشروعات الموارد المائية، كما أكد الاهتمام بما تتقدم به أي من دول الحوض من آراء تتعلق بالمطالب والحقوق بشأن المياه في اطار التعاون والتشاور والروح الودية، وذلك استهداء بالأهداف طويلة المدى لمشروع البحيرات الاستوائية.

– تم انتخاب السودان مساعدا للأمين العام للاتحاد البريدي الافريقي لمدة خمسة أعوام.

زار السودان خلال شهر اغسطس ١٩٩٢ خبراء من منظمة الوحدة الافريقية لدراسة قيام معهد الحوط للكوارث بافريقيا والذي سيكون مقرة الخرطوم.

بدأ البنك العقاري السوداني في تنفيذ عدة مشروعات للاسكان طرحها على السودانيين العاملين بالخارج، من بينها مشروع «المعمورة» في الخرطوم الذي بدأ بالفعل بالتعاون مع شركة مصر للأسمنت. كما أن ثمة مشاريع أخرى بدأ البنك في تنفيذها في اطار التعاون مع الهيئة العامة للاستثمار في السودان تشمل انشاء ٤٠٠٠ مسكن.

– تم تكوين لجنة عليا للسياحة بالولاية الوسطى، من محافظ الجزيرة والدندر، وأمين عام حكومة الولاية، ومدير الهيئة القومية للكهرباء، والهيئة القومية للمياه الريفية والغابات، وترقية الخدمات بوزارة التشييد والحياة البرية، وشرطة الولاية وشرطة الدندر والبساتين، وذلك لدراسة الجوانب السياحية بالولاية ووضع برنامج متكامل للعمل السياحي.

– أشار تقرير رسمي خلال العام الى أن عدد اللاجئين الذين وصلوا الى السودان قد ارتفع الى ١ر٠٨٦ر٤١٨ شخصا من اريتريا واثيوبيا وتشاد وأوغندا، ويعاني السودان من مشكلة نزوح سكان الدول المجاورة الى أراضيه بسبب الحروب الأهلية والجفاف.

– أجيز تعديل مشروع قانون للتأمين الاجتماعي ليشمل السودانيين العاملين بالخارج.

– اكتملت الاستعدادات لأجراء التعداد الرابع للسكان، وقد بدأ الجهاز الاحصائي الخطوات التنفيذية لتوفير

المستلزمات للتعداد من وسائل انتقال ومدخلات طباعة ومعدات مكتبية، ويكتسب التعداد الرابع للسكان والذي سيبدأ في منتصف ابريل / نيسان ١٩٩٣ أهمية من انه أول تعداد يتم لا مركزيا، وقد قام الجهاز الاحصائي بتجهيز مكاتب في ولايات السودان المختلفة ودعمها بكوادر مؤهله تأهيلا جيدا، ولديها خبرة طويلة اكتسبتها من خلال مشاركتها في عمليات التعداد التي جرت في عامي ١٩٨٣/١٩٧٣.

أحداث سياسية :

- شارك الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بأعمال اجتماعات الدورة ٢٨ لقمة رؤساء دول وحكومات افريقيا بداكار، وأعمال القمة العاشرة لدول عدم الانحياز بجاكارتا.
- أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء تعديلا وزاريا محدود شمل وزارتي العدل والاعلام.
- صدر في ابوجا بنيجيريا البيان الختامي لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركات الجنوبية التي عقدت من ٥/٢٦ - ١٩٩٢/٦/٤ تحت رعاية الرئيس النيجيري، وقد وافق الطرفان على الاجتماع مرة أخرى في وقت يحدده الرئيس النيجيري لبحث موضوع الترتيبات الخاصة بحل الصراع الجاري في السودان عن طريق المفاوضات السلمية.
- تم اكتمال النظام السياسي خلال العام على المستويين الاساسي والمحلي، حيث تقدر المؤتمرات الاساسية، بحوالي ٩ آلاف مؤتمر على نطاق القطر، وقد أعدت العدة لتأهيل وتدريب قادة العمل السياسي، وامانات المؤتمرات واللجان الشعبية.
- توترت العلاقات السياسية بين السودان وتونس بسبب اتهام الأخيرة للسودان بانشاء علاقات مع الجماعات المتطرفة بتونس، وانتهى الأمر باغلاق كل منهما لسفارته لدى الدولة الأخرى.
- تسبب الخلاف الحدودي حول مثلث حلايب في توتر العلاقات بين السودان ومصر، وتراوحت الجهود المبذولة لأحتواء الخلاف بين النجاح والفشل، وقد شملت الجهود اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين التي كونت لهذا الغرض ووساطات بين الدولتين قامت بها الدول العربية واستمرت الأزمة مخيمة على العلاقات بين الدولتين طوال العام.

نتيجة للخلاف الحدودي حول منطقة حلايب توقفت شركة نفط كندية تعمل في المنطقة عن أعمال التنقيب انتظارا لحسم الخلاف بين الدولتين.

٣٠٨ القروض :

حصلت جمهورية السودان خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:	-	-	-	
ثانيا : جهات التمويل الأخرى:				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٢	٥ر٩ مليون	دولار أمريكي	للتنمية
بنك التنمية الأفريقي	١٩٩٢	٠ ر ٤ مليون	دولار أمريكي	قطع غيار للمحالج والسكك الحديدية.

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
بنك التنمية الأفريقي	١٩٩٢	٦٣ مليون	دولار أمريكي	مشروع الرعاية الصحية الأولى
حكومة بنغلاديش	١٩٩٢	٢٥ مليون	دولار أمريكي	البنك الزراعي
حكومة الدنمارك	١٩٩٢	٤ر٨ مليون	دولار أمريكي	منحة صيانة محطات حرارية
حكومة باكستان	١٩٩٢	١٠ مليون	دولار أمريكي	تمويل استيراد جرارات زراعية وقطع غيار للمصانع
جمهورية كوريا الجنوبية	١٩٩٢	٤ر٥ مليون	دولار أمريكي	منحة لانشاء مركز تدريب مهني.
بنك التسليف الالماني	١٩٩٢	٣ر٢ مليون	دولار أمريكي	منحة لخدمات مياة اللاجئين
بنك التسليف الالماني	١٩٩٢	٦ر٧ مليون	دولار أمريكي	منحة لاستيراد الأدوية
بنك التسليف الالماني	١٩٩٢	١ مليون	دولار أمريكي	منحة لكهرباء كريمة مروي
حكومة هولندا	١٩٩٢	٣ مليون	جلدر هولندي	منحة برنامج العون الاسعافي
حكومة هولندا	١٩٩٢	٣ر٢ مليون	جلدر هولندي	منحة برنامج اليونيسيف التعليمي
حكومة هولندا	١٩٩٢	١ر٥ مليون	جلدر هولندي	منحة العمليات الجوية لوحدة الأمم المتحدة الاسعافية
حكومة هولندا	١٩٩٢	٢ر- مليون	جلدر هولندي	منحة نقل الغذاء جوا من نيروبي الى جوبا
حكومة اليابان	١٩٩٢	١ر١ مليون	ين ياباني	منحة لزيادة انتاج الغذاء
الحكومة الصينية	١٩٩٢	١٠ مليون	دولار أمريكي	الري والكهرباء والطرق
صندوق ايفاد	١٩٩٢	٢ر٣٢ مليون	دولار أمريكي	اعادة تأهيل القطاع الزراعي بالولاية الشمالية
منظمة الفاو	١٩٩٢	٦ر٠ مليون	دولار أمريكي	منحة لمشروع الانذار المبكر
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	١٩٩٢	١ر١ مليون	دولار أمريكي	مشروع الاحصاء السكاني
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية	١٩٩٢	٢ر٠ مليون	دولار أمريكي	دعم جامعة الجزيرة

٤٠٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٨ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

وفيما يلي مجمل هذه الفرص :

القطاع الزراعي :

الزراعة المروية :

وتختص بانتاج عدد من المحصولات مثل القطن والفول السوداني وقصب السكر والتوابل والقمح والبقوليات، بالاضافة الى الخضر كالبامية والباذنجان والطماطم والفاكهة كالموز والمانجو والنخيل.

وتشتمل المجالات المتاحة للاستثمار في هذا المجال على ما يلي:

- الاستثمار المباشر في المجال المروي عن طريق قنوات الري من النيل وروافده، ومشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية، وذلك عن طريق حفر آبار جوفية وعمل طلمبات لمياه الري.
- الاستثمار في مجال خدمات الري، خاصة شركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه السطحية.
- الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.
- الاستثمار في مجال ادخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية لمشروعات القطاع المروي الحديث.

الزراعة المطرية :

وتختص بانتاج السمسم والذرة والفول السوداني وزهرة عباد الشمس والقطن المطري والذرة الشامي والدخن والكركدي، وزراعة أشجار الهشاب لانتاج الصمغ العربي، والقوار الذي يستخدم كمادة صمغية، وكعلف للدواجن نسبة لما يحتويه من نسبة عالية من البروتين، وفيما يلي أهم المجالات الاستثمارية في هذا المجال:

- التوسع الرأسي بزيادة انتاج الغلة في المشاريع القائمة حاليا بتأهيلها واعادة تصميمها مع ادخال الحيوان في بعضها للاستفادة من مخلفات الزراعة كعلف للحيوان.
- التوسع الأفقي بانشاء مشاريع جديدة في المناطق غير المستغلة حاليا للتوسع في زراعة المحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن وأنواع الذرة الأخرى.
- العمل في مجال وقاية المحاصيل من الاوبئة ومخاطر الحشرات والآفات وذلك بأنشاء شركات رش المشاريع بالمبيدات من الجو.

الزراعة البستانية :

التى تجعل للسودان ميزة تفضيلية في انتاج الخضر والفاكهة في غير موسم انتاجها في اوروبا، وخاصة المانجو والليمون والقريب فروت. بالاضافة الى الخضر كالبصل والباذنجان والشطة والبامية والعجور وغيرها.

الثروة الحيوانية والمراعي الطبيعية :

حيث توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاه بالنباتات والشجيرات والمراعي الطبيعية، تقدر بنحو ٢٠ مليون فدان. وقد ساعدت هذه المراعي على تربية ثروة حيوانية متنوعة تقدر بنحو ٦٧ مليون رأس حسب احصائية ١٩٩٢/٩١. وفيما يلي أهم المجالات الاستثمارية في هذا القطاع:

- انتاج الفحم النباتي.
- انتاج الصمغ العربي.
- انتاج المكعبات المضغوطة.
- انتاج الصناعات الريفية من منتجات الغابات كالحبال.
- انتاج فلنكات السكة حديد.
- انتاج المواد الدابغة.

النباتات الطبية والعطرية :

وتشتمل على أنواع عديدة من النباتات الطبية والعطرية كالحنة والسنمكه والحرجل والكمون واليانسون والحلبه

وغيرها.

الانتاج الحيواني :

وتتمثل فرصه الاستثمارية فيما يلي:

- اقامة المزارع لتربية الماشية والضأن لانتاج اللحوم.
- خدمات النقل البري للماشية واللحوم.
- مجال التبريد للحوم.
- انشاء السلخانات الحديثة للاستفادة من مخلفات الذبيح لصناعة المركزات والاعلاف والاسمدة والفراء وغيرها.
- تربية الضأن والماشية لانتاج الالبان ومستخرجاتها.
- تربية الدواجن لانتاج البيض واللحوم.
- انتاج الاسماك وانشاء مزارع الاسماك، بالاضافة الى انتاج الاصداف والكوكيان وبدرة السمك بالبحر الاحمر والمياه العذبة.
- صناعة الاسماك المجففة.
- زراعة الاعلاف الخضراء لانتاج الاعلاف.
- تصنيع الاعلاف من مخلفات الزراعة مثل قصب الذرة والقمح والسمسم وقشر الفول وغيرها.
- تصنيع الاعلاف من مخلفات الصناعة مثل البقاس والمولاس والامباز وغيرها.
- انتاج الأدوية البيطرية.
- خدمات الانتاج الحيواني، مثل استيراد السلالات المحسنة والمهجنة من الحيوانات، وانتاج امهات الدواجن المتخصصة، وانتاج الكتاكيت، بالاضافة الى ادخال المعدات الحديثة مثل الفقاسات الكهربائية، والمكونات المركزة للاعلاف والآلات والمعدات المستخدمة لصناعة انتاج الدواجن، وبدرة الاسماك والأدوات المستعملة في مصائد الاسماك. كالشباك والسنارات وغيرها، وأدوات التعبئة لجميع أنواع المنتجات الحيوانية.

فرص ومجالات الاستثمار في قطاع السكر :

وتشتمل على ما يلي :

- قيام مزارع صغيرة لزراعة القصب والبنجر فى ولايات السودان المختلفة، مع قيام مصانع للسكر صغيرة مصاحبة لها لانتاج السكر الشعبى.
- قيام مزارع كبيرة لزراعة قصب السكر ومصانع سكر للتصدير.
- تطوير وتشجيع للصناعة المتفرعة من صناعة السكر مثل صناعة العسل الصناعي، والجلوكوز.
- قيام مصانع للاستفادة من مخلفات صناعة السكر ومن ذلك:

* **المولاس** : والذي تعتمد عليه صناعات أخرى منها:

• انتاج الكحول الصناعي والكحول للطاقة بالمزج مع البنزين.
• انتاج خميرة الخبز وخميرة العلف.
• الاستخدام في صناعة الاعلاف.
• المنتجات الكيمائية كحامض الخليك وحامض الستريك وخلافه.

* **البقاس** : والذي يستخدم في :

- الحرق في الافران لتوليد البخار الذي يستعمل في أغراض الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية.
- انتاج المذيبات الكيمائية كالفورفورال وبعض المواد الكيمائية الأخرى.
- انتاج لب الورق والخشب المضغوط.
- انتاج سماد عضوي.
- الاستخدام في صناعة الأعلاف.

فرص ومجالات الاستخدام في قطاع الغزل والنسيج :

وتشتمل على ما يلي :

– المشاركة في اعادة تأهيل مصانع الغزل والنسيج القائمة حاليا، والتي تعمل بطاقات انتاجية متدنية، وذلك عن طريق المشاركة أو شراء هذه المصانع أو تمويلها، أو توفير مدخلات انتاجها، ويساعد في هذا سياسة التخصيص التي انتهجتها الدولة والتي تقوم بموجبها بتحويل مجموعة من مصانع ومنشآت القطاع العام الى الملكية الخاصة.

– انشاء مصانع جديدة لانتاج الأقمشة والغزول للاستهلاك المحلي والتصدير.

– انشاء مصانع لانتاج الثياب النسائية الفاخرة عن طريق انتاج اقمشة رفيعة المستوى.

– انشاء مصانع لانتاج الملابس الجاهزة والتريكو والصناعات النسيجية الأخرى المشابهة لمقابلة الطلب المحلي والخارجي.

– انشاء مصانع الجوالات والخيش من خامة القطن.

– انشاء مصانع للشاش والقطن الطبي.

– اقامة صناعات هندسية ذات صلة بصناعة الغزل والنسيج كصناعة قطع الغيار ومدخلات انتاج صناعة الملابس الجاهزة، السست، الزراير، خيوط الحياكة.

– تقديم خدمات فنية في مجال تدريب العاملين في هذا القطاع وضبط الجودة والخدمات الفنية الأخرى.

فرص ومجالات الاستثمار لصناعة مواد البناء والحراريات :

وتتمتع هذه الصناعة بميزة تفضيلية من حيث :

– وجود الخامات المحلية بكميات وفيرة.

– وجود العناصر البشرية المؤهله للعمل في مجال صناعة مواد البناء والحراريات.

– وجود الأسواق الكبيرة لاستيعاب المنتجات بكميات كبيرة.

فرص ومجالات الاستثمار لصناعة الأسمنت :

وتشتمل على ما يلي:

– انشاء مصانع كبيرة للاسمنت في انحاء القطر المختلفة حيثما تتوفر المادة الخام.

– انشاء مصانع صغيرة للاسمنت لسد الحاجة المحلية.

– انشاء مصانع لصناعة أكياس تعبئة الاسمنت.

– انشاء مصانع لطحن الكلنكر (المادة الخام الاساسية) لتكون النواة لمصانع الاسمنت.

– انشاء ورش هندسية لتصنيع الاسبيرات تكون مصاحبة لتلك المصانع.

فرص ومجالات الاستثمار في التعدين :

وتشتمل على ما يلي :

– الاستثمار المشترك في مجالات الاستكشاف والتنقيب عن المعادن، وتقييم المكتشف، واقتسام المنفعة المشتركة مع المستثمر على ضوء الاتفاقيات الثنائية التي يتم التوصل اليها.

– الاستثمار المباشر لمواقع معدنية متاحة ومعروفة والتي يتم منحها حسب اتفاقيات الشراكة او اتفاقيات الاستغلال التي يتم التوصل اليها.

– استثمارات صغيرة متاحة لاتحتاج الى تكنولوجيا معقدة ورأس مال كبير وهي مثل مجالات مواد البناء، وأزينة واستثمارات في مجال خامات الصناعات مثل الاسبستوس والمايكا والتلك والماغنسيت والرمال السوداء الخ..

فرص الاستثمار في قطاع التخزين بالسودان :

وتشتمل على ما يلي :

– رفع الطاقة التخزينية لموانيء التصدير بتأهيل صومعة بورتسودان ورفع طاقتها التخزينية الى ١٠٠ ألف طن وانشاء صومعة جديدة أخرى بطاقة مماثلة.

– انشاء المخازن الحديثة الجافة والمبردة في مناطق الانتاج والاستهلاك بولايات السودان المختلفة.

فرص ومجالات الاستثمار في الخدمات الصحية :

وتشتمل على ما يلي :

– انشاء مستشفيات ذات التخصصات الرئيسية وخاصة في الولاية الشرقية وولاية كردفان والولاية الشمالية.

– انشاء مستشفيات ذات تخصص وقيام مراكز علاجية تخصصية ودور تمريض متخصصة في ولاية الخرطوم، والولاية الوسطى، والولاية الشمالية والولاية الشرقية.

– التوسع في زراعة النباتات الطبية والعطرية.

– قيام مصانع للأدوية وصناعة المستلزمات الطبية وتوفير صناعة المضادات الحيوية والأدوية الأساسية المنقذة للحياة، وأنتاج الأدوية من النباتات الطبية والأعشاب المحلية.

– قيام صناعات جديدة في مجال انتاج الكيماويات وانتاج المبيدات.

فرص ومجالات الاستثمار في المجال السياحي :

وتشتمل على ما يلي : –

– استغلال ساحل البحر الأحمر سياحيا لما يتميز به من عوامل طبيعية مشجعة لأنواع معينة من السواح خاصة في مجال الغطس والتصوير تحت الماء والشعب المرجانية البكر التي لم تستغل حتى الآن بالاضافة الى وجود آثار بمدينة سواكن.

– اقامة الفنادق والنزل والمخيمات والقرى السياحية في مناطق الجذب السياحي مثل منطقة جميزا بالولاية الاستوائية.

– انشاء المزيد من وكالات السفر والسياحة.

– استغلال نهر النيل سياحيا لتشجيع رياضة السباحة والانزلاق فوق الماء. وتوفير بصات ولنشات نيلية على طول نهر النيل وروافدة، وتجهيز بواخر سياحية بين مدن الولاية الواحدة وبين والولايات.

– قيام شركات نقل وترحيل سياحية داخل الولايات سواء اكانت برية أو بحرية أو جوية.

– قيام منشآت خدمية على جانبي الطرق المسفلته كالموتيلات والكافتيريات مجهزة بمعدات حديثة.

- استغلال الحرف اليدوية والصناعات التقليدية وترويجها وتسويقها في الداخل والخارج.
- تنظيم الأفواج السياحية المختلفة.
- اصدار الادلة والنشرات السياحية للترويج.

٢٠٤٠٨ المشروعات المعروضة للاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الحبوب الزيتية	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	١٤٤٠ ألف جنيه ٢٤ مليون دولار
مشروع زراعي مروي (١)	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الشمالية	دراسة أولية	٢ر٤ مليون جنيه ٦ مليون دولار
مشروع زراعي مطري (٢)	الهيئة العامة للأستثمار	ولاية دارفور	دراسة أولية	١٨٩ر٩ الف جنيه ٢٨٥ الف دولار
مشروع انتاج فاكهة	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الوسطى	دراسة أولية	١ر٨ مليون جنيه ٨ر٤ مليون دولار
مشروع انتاج خضر وفاكهة	الهيئة العامة للأستثمار	الجزيرة	دراسة أولية	٤٠٩ الف جنيه ٢٥٢ الف دولار
مشروع لانتاج القمح	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الشمالية	دراسة أولية	١ر٥٦ مليون جنيه ٩١ر٢ مليون دولار
مشروع انتاج لحوم	الهيئة العامة للأستثمار	ولاية كردفان	دراسة أولية	١ر١٨ مليون جنيه ٩ر٦ مليون دولار
مشروع اسمنت	الهيئة العامة للأستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٢ر٥٢ مليون جنيه ٣ر٩ مليون دولار
مشروع صناعة الأدوية (٣)	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الوسطى	دراسة أولية	١ر٦ مليون جنيه ٣ر٥ مليون دولار
مشروع صناعة سكر	الهيئة العامة للأستثمار	منقلا	دراسة أولية	٣ر٥ مليون جنيه ٢ر٢ مليون دولار
مشروع انتاج قصب السكر والعسل	الهيئة العامة للأستثمار	حلفا الجديدة	دراسة أولية	٧١٤ الف جنيه ٤٣٨ الف دولار

(١) لزراعة الخضر والفاكهة والعلف والقمح.
(٢) لزراعة ذرة، وذرة شامي، وعباد الشمس والسمسم.
(٣) لانتاج حبوب وكبسولات وادوية سائلة.

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع مصنع خميرة	الهيئة العامة للأستثمار	غير محدد	دراسة أولية	٩٠٠ الف جنيه ٢٤ مليون دولار
مشروع تجفيف بصل	الهيئة العامة للأستثمار	كسلا	دراسة أولية	٢٨٤ الف جنيه ٢٧١ الف دولار
مشروع منتجات غذائية (مرق الدجاج)	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الوسطي	دراسة أولية	١٣٣٢ الف جنيه ٥٦٤ الف دولار
مشروع انتاج ادوات كهربائية	الهيئة العامة للأستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٤١٠ الف جنيه ٤٨٠ الف دولار
مشروع صناعة بطاريات	الهيئة العامة للأستثمار	الخرطوم	دراسة أولية	١٦٣٢ الف جنيه ٢٥٢٠ الف دولار
مشروع صناعة الخزف	الهيئة العامة للأستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٥١٦ الف جنيه ٣٤٢ الف دولار
مشروع صناعة منتجات جلدية	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الوسطى	دراسة أولية	١٤٣٣ الف جنيه ١٧٦٦ الف دولار
مشروع مصنع نسيج	الهيئة العامة للأستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٧٦ر٨ مليون دولار
مشروع مصنع لانتاج القطن الطبي والشاش والحفاضات	الهيئة العامة للأستثمار	الخرطوم	دراسة أولية	١٢٥ الف جنيه ٣ر٣ مليون دولار
مشروع ملابس اطفال	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الشرقية	دراسة أولية	١٧٨ الف جنيه ٤٦٣ الف دولار
مشروع مصنع خشب مضغوط	الهيئة العامة للأستثمار	حلفا الجديدة	دراسة أولية	٣٢٠ الف جنيه ٤٨٠ الف دولار
مشروع تصنيع الحاويات والصناديق	الهيئة العامة للأستثمار	الخرطوم	دراسة أولية	٦٩٥٥ الف جنيه ٧٩٥٩ الف دولار
مشروع صناعة قطع غيار ماكينات النسيج من البلاستيك	الهيئة العامة للأستثمار	ولاية الخرطوم	دراسة أولية	١٦٥٤ الف جنيه ٨٣٣٢ الف دولار
مشروع معدات زراعية وقطع غيار	الهيئة العامة للأستثمار	القضارف	دراسة أولية	١٦٨٠ الف جنيه ٨٤٠ الف دولار
مشروع صناعة يايات العربات	الهيئة العامة للأستثمار	عطبرة	دراسة أولية	١٦٤٨ الف جنيه ١٠٩٢ الف دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع تصنيع اسبيرات	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الشمالية	دراسة أولية	٣٩٥ الف جنيه ٢٢٥ الف دولار
مشروع تجهيز وتعبئة للخضروات والفاكهة	الهيئة العامة للأستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	٩ر١١ مليون جنيه ٢ر٢ مليون دولار
مشروع مصنع تعبئة شاي	الهيئة العامة للأستثمار	الجديد الثورة	دراسة أولية	١٦٤٤ الف جنيه ١٢٢٠ الف دولار
مشروع مصنع الاعلاف	الهيئة العامة للأستثمار	شندي	دراسة أولية	٢٣٢ الف جنيه ٢٤٤ الف دولار
مشروع صناعة العلف	الهيئة العامة للأستثمار	الولاية الشرقية	دراسة أولية	٣٨٥٢ الف جنيه ٧٢٠ الف دولار
مشروع حفر آبار جوفيه	الهيئة العامة للأستثمار	ولاية الخرطوم	دراسة أولية	١١٦٦ الف جنيه ٦٩٧٦ الف دولار
مشروع رش جوي بالمبيدات الحشرية	الهيئة العامة للأستثمار	مناطق عديدة	دراسة أولية	٢٥ مليون جنيه ٣٥ مليون دولار
مشروع صوامع لتنظيف الذرة والقمح والسمسم(١) وعباد الشمس	الهيئة العامة للأستثمار	مدينة كوستي	دراسة أولية	٢٤٨ مليون جنيه ١ر٣٦ مليون دولار

٥٠٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها.

(٩)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٩٢

واصلت الحكومة السورية خلال العام جهودها التي بدأتها من قبل على طريق تنفيذ الخطة الاقتصادية القائمة على مبدأ ترسيخ وتدعيم التعددية الاقتصادية، بافساح المجال أمام القطاع العام والخاص والمشترك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما حقق العام تقدماً ملموساً في مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة في مجال إنتاج النفط والغاز، والقمح، وتنفيذ المشاريع الصناعية.

ومن جانب آخر واصلت الحكومة السورية جهودها الرامية إلى تعزيز التضامن العربي بما يؤدي إلى إزالة الظواهر السلبية التي تعيق العمل العربي المشترك، كما استمرت في دعم لبنان انطلاقاً من معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون المبرمة بين البلدين، وواصلت جهودها نحو رأب الصدع وتجاوز الأزمات التي أفرزتها حرب الخليج، واتخذت مواقف صلبة في وجه الشعارات المنادية بتجزئة التراب العراقي.

وفي مسار المساعي السلمية تابعت الحكومة السورية خلال العام سياستها المبدئية في العمل على تحقيق سلام عادل يستند على حتمية انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار لهذا العام :

١٠٩ تشريعات وإجراءات حكومية :

تم خلال هذا العام اصدار العديد من التشريعات وتبني العديد من الإجراءات الحكومية التي تناولت كافة أوجه النشاطات، وفيما يلي ملخص بأهمها :

- أصدر رئيس الجمهورية بموجب المرسوم رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٤/٢ عفواً عاماً يقضي بالعفو عن العقوبات المرتكبة قبل ١٩٩٢/٣/١٣ وجاء المرسوم شاملاً لعقوبات العملات وترك العمل، وبعض الجنايات الاقتصادية وغيرها من الجنح والمخالفات .
- صدر بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٧ القانون رقم (٧) المتضمن قانون الموازنة العامة للدولة.
- صدر بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٥ القانون الخاص برفع سقف القروض للوحدات الإدارية والبلديات من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مليون ليرة سورية* وذلك من أجل تنفيذ المشاريع الضرورية والهامة.

ومن ضمن الإجراءات الحكومية التي تم تبنيها خلال هذا العام مايلي :

- تم إعداد مشروع لتعديل قانون الجمارك .
- عكفت الجهات المعنية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على إعداد مشروع قانون للتجارة الخارجية يحل محل المرسوم التشريعي رقم (٦٠) لعام ١٩٥٢ وتعديلاته مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية الجارية في الدولة ودور كل من القطاع العام والخاص والمشترك في التجارة. ومن المتوقع أن تصدر خلال السنة القادمة مجموعة من أحكام التجارة الخارجية الجديدة المبوبة حسب البنود الجمركية ومجموعة أحكام التصدير وتوزيعها على كافة الجهات المعنية بشئون الإستيراد والتصدير.
- اتخذت الإجراءات اللازمة لحصر تسديد قيمة المستوردات بموجب اعتمادات مستندية أو بوالص برسم

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٤٢ ليرة سورية كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

التحصيل عن طريق المصرف التجاري السوري وذلك بالنسبة للمستوردات التي يتم تسديد قيمتها بتسهيلات ائتمانية عن غير طريق المصرف التجاري السوري.

– وفيما يتعلق بالتصدير فقد أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عدداً من القرارات والتعليمات التي جاء بعضها بتخفيف القيود على الصادرات في حين جاء بعضها الآخر بتشديد تلك القيود وذلك وفقاً للضوابط والشروط التي تضمنتها تلك القرارات والتعليمات .

– كما صدرت تعليمات الوزارة بالسماح لكافة المصدرين المشمولين بأحكام القرار رقم (٨٠٣) لعام ١٩٨٧ باستيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي بكافة أنواعها وبدون إبراز وثيقة من وزارة الصناعة أو مديرياتها.

وفي مجال الإستيراد صدرت قرارات وتعليمات يمكن تلخيصها في الآتي :

– صدر بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٥ عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار (٥٠٨) القاضي بالإعفاء من شرط تأدية المؤونة والسلفة النقدية وبمعدل (٥٠٪) من قيمة المواد المطلوب استيرادها على كافة مستوردات القطاع الخاص من المواد المسموح باستيرادها أصولاً.

– كما صدر القرار رقم (٥١٢) القاضي بحذف المواد المدرجة في القائمة المرفقة من قوائم المواد المسموح باستيرادها بموجب تسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوم ويتم السماح باستيراد هذه المواد من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير.

وتعتبر بضائع إجازات وموافقات الإستيراد الممنوحة أصولاً من قبل صدور هذا القرار مستثناة من أحكامه وتطبق أنظمة التصحيح النافذة على البضائع الواصلة إلى القطر قبل صدوره وذلك بموجب تعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/٣٣٢٦ تاريخ ١٩٩٢/٤/٢٣.

وبموجب تعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/٢٩٦٣ تاريخ ١٩٩٢/٤/١١ تمت الموافقة على شمول بضائع الشركات العربية والأجنبية المشاركة في المعارض المتخصصة المقامة خلال الفترة الواقعة بين معرضين دوليين في مدينة معرض دمشق الدولي والمسموح باستيرادها فقط بموجب تسهيلات ائتمانية.

كما حددت وزارة الاقتصاد بموجب تعليماتها رقم ٩/٤/٤٠٦٣ تاريخ ١٩٩٢/٥/١٢ طريقة منح أجازات البضائع الواصلة إلى الدولة والمشحونة خلال فترة تمديد أجازات الإستيراد الممنوحة أصولاً وذلك وفقاً للتفاصيل الواردة في التعليمات .

– وصدر القرار رقم (٢٢٢٤) تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٣ الذي سمح للمصدرين من القطاع المشترك أو الخاص سواء من الصناعيين أو الحرفيين أو غيرهم من المصدرين باستيراد كافة المواد والسلع المسموح باستيرادها من القطع الأجنبي الناجم عن التصدير ووفق القرار رقم (٢٧٩) لعام ١٩٨٧ وتعديلاته. ويتم تسديد قيم المواد والمنتجات المراد استيرادها من القطع الأجنبي المحتفظ به لدى المصرف التجاري السوري والناجم عن حصيلة الصادرات أو من حصيلة القطع الأجنبي المحتفظ به لدى المصرف التجاري السوري الناتج عن تصدير نسبة ٢٠٪ إلى دول القطع الحر.

كما حددت تعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/٩٢٦٥ تاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٥ تسجيل العلامات الفارقة لدى مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية والغذائية المنتجة أو المستوردة من قبل مؤسساتها حتى لاتكون محلاً لاستخدامها من قبل القطاع الخاص.

– وفي مجال المناطق الحرة، صدر عن المديرية العامة للمناطق الحرة القرار رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٢/٢/٣ المتضمن تحديد بدلات الأشغال التجاري والصناعي والمكاتب التجارية لعام ١٩٩٢ في المناطق الحرة.

– حدد قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٧٢٨) تاريخ ١٩٩٢/٥/٧ البدلات المستحقة على بضائع

المستثمرين في المناطق الحرة السورية الواردة عن طريق المرافىء السورية لإحدى المناطق الحرة.

- أصدرت وزارة الاقتصاد التعليمات رقم ٩/٤/٩٠٧٩ تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٨ بالموافقة على السماح بتصدير السلع والمنتجات السورية المنشأ إلى مستودعات المستثمرين في المناطق الحرة السورية بقصد اعادة تصديرها خارج المناطق الحرة وذلك بموجب تعهدات اعادة القطع لدى المصرف التجاري السوري.

- أصدرت المؤسسة العامة للمناطق الحرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٧ التعليمات التنفيذية حول الاجراءات الواجب اتباعها عند ورود البضائع عن طريق المرافىء السورية الى المناطق الحرة تنفيذاً للقرار رقم (٧٢٨) تاريخ ١٩٩٢/٥/٧.

وفي إطار تنظيم الدولة للقطاع المالي والنقدي والمصرفي فقد صدرت عدة قرارات من أهمها الأنظمة الخاصة في مجال القطع ومجال المصارف والمال، قرار وزارة الاقتصاد رقم (٢٧٩) لعام ١٩٨٧ بتعديل سعر شراء القطع الأجنبي الناجم عن تصدير منتجات سورية ليصبح على أساس سعر القطع في البلاد المجاورة وبعد أن كان احتساب سعر قطع التصدير على أساس السعر التشجيعي للقطع.

وكذلك الحال بالنسبة للقطع الأجنبي الناجم عن أجور تصنيع المواد المدخلة إلى القطر على سبيل الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير والقطع الأجنبي الواجب التخلي عنه من قبل الشركات الزراعية المشتركة المحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ إلى المصرف التجاري السوري وبنسبة (٣٠٪) من حصيلة فعالياتها بالقطع الأجنبي.

كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات الحكومية بالنسبة لهذه القطاعات كان من أهمها :

- زيادة عدد فروع المصارف المتخصصة القائمة وتحديث آلية العمل لديها وتزويدها بوسائل الخدمة المصرفية الحديثة، وتشجيع أقنية الإدخار المصرفي وتسهيل عمليات السحب والإيداع كما تم تخصيص فرعين من فروع المصرف التجاري السوري للعمليات الناجمة عن قانون الإستثمار أحدهما في مدينة دمشق والآخر في مدينة حلب.

- تطوير نشاطات المؤسسة العامة السورية للتأمين واحداث شركات عامة متخصصة متفرعة عنها تتولى فروعاً اختصاصية كالتأمين على السيارات - والتأمين على الحياة.

- التركيز على دور المصرف الزراعي التعاوني ورفع سقوف التسليف بما يؤدي إلى تخديم أوسع لعمليات التمويل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

- رفع مشروع احداث مصرف للاستثمار ومصرف لتنمية الصادرات.

وفيما يلي بعض القرارات الهامة التي صدرت في مجال النقد :

- أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (١٨١٤) تاريخ ١٩٩١/١٢/١٩ باعفاء القادمين والمغادرين ومن العرب والأجانب من غير المقيمين من الالتزام بالإقرار الجمركي عما يحملونه من العملات الأجنبية ووسائل الدفع إذا لم تتجاوز قيمتها (٥٠٠٠) خمسة آلاف دولار أمريكي أو مايعادلها بالعملات الأجنبية دون السؤال عند الدخول والمغادرة عن الإقرار وفي حدود المبلغ المذكور.

- كما أعفى القرار الأجانب القادمين إلى القطر من تبديل عملات أجنبية لدى المصارف المحلية المأذونة بما يعادل ١٠٠ دولار أمريكي بالعملة المحلية.

- وزاد الحد الأقصى المسموح باخراجه من قبل المقيمين في الجمهورية العربية السورية السوريين والعرب والأجانب إلى ٢٠٠٠ دولار أو مايعادلها من العملات الأجنبية والعربية - كما تمت زيادة الحد الأقصى المسموح باخراجه من قبل المقيمين في الجمهورية العربية السورية من السوريين والعرب والأجانب المسافرين إلى لبنان والأردن إلى مبلغ ٥٠٠٠ ليرة سورية ولاتحتسب مخصصات السفر التي تمنح لهم بالعملات السورية ولا الأجنبية من

قبل المصارف المأذونة العاملة في القطر من أصل المبلغ المذكور.

– هذا وقد قام مصرف سورية المركزي باصدار التعليمات التنفيذية رقم (٣٤٠) تاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

– أصدر مصرف سورية المركزي – إدارة مكتب القطع التعليمات رقم ٣٤١ تاريخ ١٩٩٢/٢/٥ بتحديد أسعار الخدمات التي يستفيد منها النزلاء في جميع الفنادق وضمن غرف النوم حسب النشرة التي يصدرها المصرف التجاري السوري لأسعار القطع في البلدان المجاورة.

– صدر عن إدارة مكتب القطع لدى مصرف سورية المركزي بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٧ التعليمات الخاصة بطريقة التعامل ببطاقات الإئتمان الصادرة عن المؤسسات المالية والمصرفية والعربية والأجنبية وذلك عن طريق وكلائها المعتمدين في القطر العربي السوري والمسجلين لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمرخصين أصولاً من قبل مكتب القطع. كما سمحت التعليمات لغير المقيم في القطر باستعمال بطاقات الإئتمان وللمقيمين الذين يحق لهم بموجب الأنظمة النافذة فتح حسابات جارية قابلة للتحويل إلى الخارج دون موافقة مسبقة ومغذاة أصولاً بالقطع الأجنبي لدى المصرف التجاري السوري.

– بموجب تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٩/٤/٢٢٠٦ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ تم تثبيت سعر الدولار التصديري لمادة الصوف وفق أسعار الدول المجاورة على أجازات التصدير المنظمة باسم المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ولحساب المصدرين من القطاع الخاص.

– أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٥٥٥) تاريخ ١٩٩٢/٣/٣٠ المتضمن كيفية استيفاء أجور نقل البضائع بواسطة الخطوط الحديدية والنفقات الإضافية ورسوم التعطيل وتستوفى رسوم ارساليات الإستيراد والتصدير من السوريين أو من في حكمهم من كافة الجهات والقطاعات بالليرات السورية وبالعملات الأجنبية عن كامل المسافة المسيرة – الواقعة خارج أراضي القطر العربي السوري.

كما تستوفى الرسوم من غير المقيمين من السوريين أو من في حكمهم وكذلك الجهات والشركات الأجنبية أو وكلائها في القطع بالعملات الأجنبية وفق نموذج محدد عن كامل المسافة المسيرة داخل وخارج القطر.

أما إرساليات الترانزيت – النقل العابر فتستوفى بالعملات الأجنبية جميع الأجور والنفقات الإضافية ورسوم تعطيل واستبقاء الشاحنات التي تدفع في سورية عن البضائع المارة عبر سورية برسم الأقطار المجاورة أو الأجنبية سواء اجتازت القطر كله بواسطة القطار أو عبرت جزءاً من القطر.

– أقر مكتب القطع بموجب تعليماته رقم (٣٤٨) تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ بتطبيق سعر الصرف بالأسواق المجاورة وفقاً للنشرة الصادرة عن المصرف التجاري السوري على المبالغ التي تتخلى عنها الجهات غير المقيمة من أجل تسديد ضريبة الدخل المترتبة عليها لمصلحة الخزينة العامة.

– أصدر مكتب القطع التعليمات رقم (٣٤٩) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ بتعديل التعليمات رقم (٣١٦) لعام ١٩٩٠ والخاصة بالمبادلات الجارية مع الأردن ضمن الحساب الخاص وذلك بالسماح للمصدرين من القطاع العام والخاص والمشترك للمنتجات السورية إلى الأردن عن طريق الترتيبات المصرفية بالاحتفاظ بنسبة (٧٥٪) من حصيلة صادراتهم للإستيراد من الأردن والتخلي عن نسبة الـ (٢٥٪) المتبقية إلي المصرف التجاري السوري بالسعر السائد في الدول المجاورة.

– أصدر مكتب القطع القرار رقم (٥٦٠) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ المتضمن قبول تسديد قيم تعهدات القطع من غير بلد المصدر إليه البضاعة بحوالات أو شيكات مصرفية بالعملات الأجنبية.

– سمح القرار رقم (٢٢٢٥) تاريخ ١٩٩٢/٨/٢٣ للمستورد من القطاع الخاص بتسديد قيم كلفة المواد والسلع

المسموح باستيرادها بموجب تسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً والمحددة في القوائم المرفقة بتعليمات وزارة الاقتصاد رقم ٩/٤/٦٩٧٥ تاريخ ١٩٨٩/١٠/١٤ وذلك بموجب اعتمادات مستندية أو بوالص برسم التحصيل. ويعتمد سعر الصرف في الدول المجاورة على الأرصدة غير المستعملة عند التخلي عنها كلياً أو جزئياً لصالح المصرف التجاري السوري.

٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

أبرمت الحكومة السورية خلال فترة التقرير الإتفاقيات والترتيبات الاقتصادية والتجارية التالية :

- تم تجديد العمل بالاتفاق التجاري والاقتصادي المبرم مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢ لمدة سنة أخرى.
- تم التوقيع في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ على البرنامج التنفيذي لاتفاقية الدفاع والأمن المبرم مع الجمهورية اللبنانية.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٩ على اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي مع دولة الكويت وعلى بروتوكول انشاء مركز تجاري لكل دولة لدى الدولة الأخرى.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢ على بروتوكول تجاري مع الجمهورية التونسية، يهدف إلى تطوير حجم التبادل التجاري بين البلدين في حدود ٤٠ مليون دولار لكل جانب، وعقد صفقة متكافئة في حدود ١٢٠ ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية التونسية مقابل مايعادلها من النفط السوري.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧ على اتفاقية مع الجمهورية التونسية خاصة بالحجر الزراعي ووقاية النباتات.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨ على محضر اجتماع مشترك مع وزارة المواصلات اللبنانية يتضمن استكمال تنفيذ بعض المشاريع المشتركة في مجال الإتصالات بين البلدين والخارج.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢ على اتفاقية إنشاء كابل بحري بالألياف البصرية بين المؤسسات العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية في كل من سورية ولبنان، وجمهورية قبرص.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٥/٤ على اتفاق مع حكومة سلطنة عمان بشأن تنظيم الخدمات الجوية بين البلدين.
- تم الاتفاق على إنشاء مجلس مشترك لرجال الأعمال السوريين والتونسيين يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري والمنتجات الصناعية وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣٠ على اتفاق مبدئي انبثق عن اجتماع اللجنة السورية – الأردنية المشتركة يقضي بتحرير التبادل التجاري بين البلدين وفق أحكام التجارة الخارجية النافذة في كل منهما، على أن يتم تسديد قيمة المبادلات بينهما بالعملات الحرة، كما ينص على إقامة مراكز تجارية وسوق لمنتجات كل من البلدين في البلد الآخر.
- تم التوقيع على اتفاقية مشروع الربط الإقليمي مع المملكة الأردنية الهاشمية في مجال تسهيل حركة الاتصالات بين البلدين.
- تم التوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٣ بين وزارتي الداخلية السورية والعمانية بشأن تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل الوفود والخبرات البشرية والتقنية، إضافة إلى مكافحة المخدرات وتسهيل دخول مواطني البلدين إلى البلد الآخر.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩ على اتفاق صحي مع سلطنة عمان يتناول مجالات التعاون في صناعة الدواء

والرقابة الدوائية والتدريب في المختبرات وتبادل المعلومات والخبرات الفنية.

٢٠٢٠٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١/١٨ على اتفاقية مع تايلند لتنظيم الطرق الجوية التي تستخدمها شركات الطيران في البلدين.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ على اتفاقية مع باكستان بشأن التعاون السياحي.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ على محضر اجتماعات اللجنة السورية القبرصية المشتركة، وعلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاق للتعاون والتنسيق الإعلامي والسياحي.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/١١ على الاتفاق المبرم مع كوريا الديمقراطية بشأن تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/١١ على بروتوكول للتعاون في مجال الري مع جمهورية الصين الشعبية .
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٦ على اتفاق مع جمهورية أرمينيا للتعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري والعلمي والفني بين البلدين.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣ على اتفاق التعاون التجاري مع أرمينيا المبرم بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣٠.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣ على اتفاق التعاون التجاري مع طاجيكستان المبرم بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٩.
- تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣ على اتفاق التعاون التجاري مع أذربيجان المبرم بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨.
- تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٩/١ على البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون السياحي المبرم مع قبرص.

٣٠٩ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان بأهمها :

الأداء الاقتصادي :

- وفقاً لتقارير رسمية ارتفعت قيمة الإنتاج المحلي الاجمالي خلال العام إلى ٦٥٧ مليار ليرة سورية بزيادة تعادل ٢٥ بالمائة عن العام السابق، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى ٣٠٧٧١ ليرة سورية في حين كانت حصته ٨٨٨ ليرة سورية عام ١٩٦٣.

التعددية الاقتصادية :

- أعلنت الحكومة السورية في بداية العام أنها بدأت بإعداد دراسة شاملة عن نشاط القطاع العام الاقتصادي من أجل إيجاد السبل لتطوير عمله وإدارته، وذلك بهدف دعم هذا القطاع بما يضمن التكيف مع متطلبات الاقتصاد الحديث، وقد تناولت الدراسة بالبحث موضوع رأس مال شركات القطاع العام ومدى انسجامه مع حاجاتها وطرق تأمين رأس المال الثابت، وعلاقة هذه الشركات مع صندوق الدين العام، الذي هو مصدر تسديد العجز الذي يواجهه كثير من الشركات العامة بسبب تراجع إنتاجها نتيجة سياسات التوظيف والتسعير والتسويق التي تمارسها، وقد درست الحكومة السورية خلال العام فكرة تحويل صندوق الدين العام إلى هيئة استثمار تقرض شركات القطاع العام على أسس اقتصادية وتجارية، مما يحتم عليها تحسين أدائها بشكل جذري أو مواجهة الإفلاس والإغلاق.
- بينت الحكومة السورية أن السبب في إعداد الدراسة السابق ذكرها أساسه تراجع حصة القطاع العام

السوري، باستثناء النفط، في اجمالي الناتج المحلي، وفي الصادرات، مع استمراره كعبء كبير على الموازنة العامة، بسبب عدم استغلال الطاقات الكبيرة المتوفرة له بشكل فعال.

– أكد الرئيس السوري خلال العام أن التعددية الاقتصادية تعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها السياسة السورية الداخلية وأن القطاعين الخاص والمشترك يلعبان دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني إلى جانب القطاع العام، كما أن سورية تشهد استقراراً اقتصادياً ونشاطاً متصاعداً حصنها من التأثر بالهزات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها دول العالم.

– ذكرت مصادر سورية مختصة أن الحكومة السورية تلتزم بأسلوبها الخاص بها في التعددية الاقتصادية، التي تتيح لجميع المواطنين مجال المشاركة في النشاط الاقتصادي، ضمن الإطار العام للإحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية، وتعتمد على التحرر التدريجي المنظم والمخطط الذي يمنع الصدمات التضخمية، كما وتعتمد أيضاً على التعويض التدريجي لأسعار الصرف عند الاقتراب من مرحلة التوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

الموازنة العامة للدولة :

– حددت اعتمادات الموازنة العامة للدولة لهذا العام بمبلغ ٩٣,٠٤٣ مليار ليرة سورية، أي بزيادة قدرها ٨,٣٥٢ مليار ليرة سورية وبنسبة قدرها ٩,٨٦٪ عن اعتمادات موازنة عام ١٩٩١ منها مبلغ ٥٦,٧٩٣ مليار ليرة سورية للإنفاق الجاري ومبلغ ٣٦,٢٥٠ مليار ليرة سورية للإنفاق الاستثماري.

– تضمنت الموازنة العامة للدولة لهذا العام، من خلال سياسة الاعتماد على الذات الاعتمادات اللازمة لتلبية متطلبات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ودعم السلع التموينية الأساسية، وبرامج وخطط مشاريع التنمية في مجالات الري والزراعة واستصلاح الأراضي والصناعة ومشاريع الماء والكهرباء والصرف الصحي ومشاريع الخدمات وتلبية متطلبات الأمن الغذائي وتأمين فرص العمل.

– كان لتوجه الحكومة الاقتصادي والخطوات التي قطعتها، أثرها في خلق القاعدة الاقتصادية الصلبة، من خلال تحقيق التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات، والتوسع في المشروعات، ضمن برنامج زمني لتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود، وامتصاص السيولة الداخلية الزائدة، عن طريق تنويع وتوسيع فرص الاستثمار المنتج بجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ودعم عملية التصدير لتأمين مستلزمات تنفيذ خطط التنمية وتأمين المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين.

– أصدر السيد وزير المالية التعليمات التنفيذية للموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢، والتي قضت باعتبار الموازنة العامة لهذا العام نافذة اعتباراً من ١٩٩٢/١/١، وأوقف العمل بالموازنة الاثني عشرية الشهرية.

– أعلنت مصادر وزارة المالية أن الموازنة الجديدة سوف توفر ٧٦٢٠١ فرصة عمل جديدة، منها ٢٦٥٢٤ فرصة في القطاع الزراعي والباقي في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

في المجالات المالية والنقدية :

– تسعى سورية للحفاظ على مركزها الإئتماني الجيد من خلال اتباع سياسة اقتراضية محافظة تعتمد على تمويل المشاريع والابتعاد عن اقتراض أي أموال سائلة من أجل دعم ميزان المدفوعات أو سداد أي عجز فيه.

– على الرغم من عدم وجود أرقام رسمية معلنة عن الديون الخارجية السورية إلا أن بعض التقارير الاقتصادية

تشير إلى أن هذه الديون لاتتجاوز ٣ مليارات دولار، ولاتتجاوز نسبة خدمة الدين إلى الدخل القومي ١٥ بالمائة.

– تعتزم الحكومة السورية اصدار عملات معدنية ذات قيمة أعلى لتسهيل التعامل بين المواطنين، وتقليل استهلاك أوراق البنكنوت ذات الفئات الصغيرة، ويتوقع اصدار هذه العملات من فئة ليرتين، وخمس ليرات، وعشر ليرات، و٢٥ ليرة، بالإضافة إلى الفئات المتداولة في الوقت الحاضر وهي من فئة ٥ ، ٢٥ ، ٥٠ و١٠٠ قرشاً.

– ناقش مجلس الشعب في أوائل إبريل/ نيسان ١٩٩٢ مسألة ادخال تعديلات جذرية على القانون ٢٤ بما يتلاءم مع تطور التنمية الاقتصادية في سورية.

وكان القانون قد صدر عام ١٩٨٧ لمكافحة التدهور في سعر صرف الليرة الناتج عن تهريب كميات كبيرة من العملات إلى الخارج لشراء عملات أجنبية، وهو يحظر التداول بالعملات الصعبة في سورية.

– تم خلال العام تعديل معدلات الفوائد على الإيداعات لدى المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد من ٨.٥٪ للإيداع لمدة ٦ أشهر و٩٪ للإيداع لمدة سنة، كما رفعت الفوائد الممنوحة لحسابات توفير الأطفال لتصبح ١٠٪ سنوياً بدلاً من ٨٪ وكذلك تم تعديل الحد الأقصى لحسابات توفير الأطفال بحيث أصبح ٣٥٠٠٠ ليرة سورية بدلاً من ٢٥٠٠٠ ليرة سورية.

– أقر مجلس الشعب خلال العام مشروع القانون المتضمن تكليف صندوق الدين العام السابق ذكره تسديد العجز في تغطية تكاليف الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع الغذائية الأساسية، إضافة إلى تغطية العجز المالي للمؤسسة العامة لحلج وتسويق القطن، وتقدر بعض المصادر قيمة العجز بحوالي ١٥ مليار ليرة سورية، وتعود أسباب العجز التمويني إلى تثبيت أسعار المواد التموينية المدعومة من الدولة، وتزايد عدد السكان، وسياسة الدولة بتشجيع القطاع الزراعي من خلال اتباع سياسة سعرية مجزية للمنتجات الزراعية.

وفي مجال الاستثمار :

– بلغ عدد المشاريع التي تم ترخيصها بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ منذ صدوره في ١٩٩١/٥/٤ وحتى نهاية العام ١٩٩٢، ٧٣٨ مشروعاً، بلغت تكاليفها الاستثمارية ٣ر٩٣ مليار ليرة سورية منها ٧٢ مليار بالقطع الأجنبي، أي بنسبة ٧٧ بالمائة وسوف توفر هذه المشاريع عند اكتمال انجازها ومباشرتها للإنتاج ٥٦٣٨٢ فرصة عمل مباشرة، وقد يزيد هذا الرقم بمقدار الثلث بالنسبة لفرص العمل غير المباشرة.

– اشتملت المشاريع السابق ذكرها على ٧ مشاريع خاصة بوزارة الزراعة، و٣٢٨ مشروعاً خاصة بوزارة الصناعة و٣٩٧ مشروعاً خاصة بوزارة النقل، و٦مشاريع خاصة بوزارة الري.

– وعلى صعيد تنفيذ المشاريع السابقة، بدأت عشرات الشركات المرخصة خلال العام باستيراد الآلات والتجهيزات اللازمة للإنتاج كما أن بعضها بدأ بالإنتاج الفعلي وطرح سلعه المنتجة في السوق المحلية والأسواق الخارجية.

– بهدف تسهيل الإجراءات المصرفية للمشاريع الاستثمارية، وبالنظر لقصور طاقة المصرف التجاري السوري عن استيعاب هذا التدفق النقدي الجديد، ولضرورة تأمين احتياجات المستثمرين المصرفية بشكل سهل وميسر، فقد رأت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال العام أنه لابد من احداث مصرف خاص لأعمال الاستثمار يعمل في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها، ويتولى بصورة أساسية جميع العمليات المصرفية الناجمة عن تطبيق قوانين الاستثمار، بما في ذلك مختلف العمليات المصرفية الأخرى التي تتطلبها نشاطات المستثمرين الداخلية والخارجية.

– وفي هذا الصدد، تم خلال العام اعداد مشروع قانون باحداث مصرف للاستثمار انطلق في صياغته من مبدأ التخصص المصرفي القائم حتى الآن في سورية، ومن الأنظمة والقوانين السارية فيها، ومن الطبيعة الخاصة بشئون الاستثمار والعمل المصرفي الخاص به، وما تقتضيه هذه الطبيعة من سرعة في الإنجاز، ودقة في العمل،

ومواكبة للتطورات والأساليب العلمية والإدارية الحديثة في التعامل المصرفي، بالإضافة إلى ما يتيحه المصرف المختص من اشراف ومراقبة على حركة الأموال الأجنبية وحسن استخدامها.

– تشير المصادر المطلعة إلى أن هذا المصرف سوف يتمتع بشخصية اعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري، ويرتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويكون مركزه الرئيسي مدينة دمشق، ويجوز له المساهمة برأس مال مصارف عربية وأجنبية كما يتوقع أن يكون رأسماله بحدود المليار ليرة سورية ونواته في فرع المصرف التجاري السوري رقم ١٤ بدمشق، وأن يقدم بعض الخدمات المصرفية لغير المستثمرين أيضاً.

– تابعت الحكومة السورية خلال العام العمل على اعداد مشروع نظام لاحداث سوق الأوراق المالية التي يتم فيهاتداول الأسهم والأوراق المالية.

– اتفقت خلال العام شركة الصناعات الصيدلانية السورية والشركة العربية للصناعات الدوائية «أكديما» على إنشاء شركة مشتركة للأدوية في دمشق تهدف إلى استكمال حاجة السوق الدوائية السورية، والتركيز على صناعة الأدوية النوعية التي تحتاج إلى خبرة وتقنية متطورة. ويبلغ رأس مال هذه الشركة نحو مليار ليرة سورية، تساهم الدولة بـ ٢٥ بالمائة منه.

– أسفرت اجتماعات رجال الأعمال السوريين والسعوديين المنعقدة بحلب خلال الفترة ٤-١٩٩٢/٧/٦ عن اتفاق لدراسة عدد من المشاريع مثل مشروع لإقامة شركة للنقل البحري ومصنع للأسمدة السائلة ومصنع للمطاط وآخر للنسيج.

– أعلن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال العام عن إنشاء شركة كويتية – سورية قابضة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، تهدف إلى الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء التأمين والمصارف، وبين أنها ستباشر أعمالها في بداية عام ١٩٩٣.

وفي مجال التجارة :

– واصلت الحكومة السورية خلال العام سعيها نحو السماح للقطاع الخاص باستيراد مواد كثيرة من الخارج، مما انعكس إيجابياً على تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في شتى المجالات حيث توفرت لها التجهيزات والمواد اللازمة الضرورية للتنفيذ.

– وفي نفس الوقت واصلت الحكومة السورية العمل على تحقيق التوازن بين الإستيراد والتصدير، وبين الإنتاج والاستهلاك والإيرادات والنفقات، وذلك عن طريق الحد من استيراد بعض المنتجات التي يمكن للإنتاج المحلي المماثل أن يحل محل المستورد منها.

– وصلت قيمة الصادرات السورية خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٩٢ حسب تصريحات لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تناقلتها الصحافة العربية إلى ٢٢,٨ مليار ليرة سورية، بينما وصلت الواردات إلى ٢٤,٧ مليار ليرة سورية، بما يحقق عجزاً في الميزان التجاري خلال هذه الفترة بنحو ١,٩ مليار ليرة سورية، وقد عزت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التحول من الفائض في العام الماضي إلى العجز في العام الحالي إلى قيام الشركات التي تأسست في إطار القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ باستيراد سلع رأسمالية مثل السيارات والشاحنات، وذلك بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية الكبيرة في مجال البنية الأساسية والتي تقوم الحكومة بتنفيذها، كمشاريع الصرف الصحي ومشاريع الاتصالات، بالإضافة إلى مساهمة انخفاض أسعار النفط في انخفاض قيمة الصادرات، حيث يشكل النفط المورد الرئيسي للعملات الصعبة في سورية.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٨ افتتاح معرض دمشق الدولي التاسع والثلاثون، بمشاركة ٢٧ دولة عربية وأجنبية،

بالإضافة إلى أجنحة سورية تم بها عرض منتجات القطاعات الثلاثة، العام، والخاص والمشترك.

– تابعت مديرية التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وبالتعاون مع مديريات الاقتصاد في المحافظات والجهات المعنية، دراسة امكانية تعديل أنظمة التجارة الخارجية، واصدار قانون خاص بالتجارة الخارجية بدلاً من المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ١٩٥٢، وتهدف هذه الخطوة إلى مواكبة الأنظمة الاقتصادية الجديدة في البلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار دور القطاعات الاقتصادية العام والخاص والمشترك لعمليات التنمية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية.

– أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية للمواد الكيماوية والغذائية، لاستيراد ١٧٧ ألف طن من الأسمدة الزراعية للموسم الزراعي ١٩٩٢ – ١٩٩٣.

القطاع الزراعي :

– رسم الرئيس السوري سياسة سورية الزراعية في خطاب ألقاه يوم ١٩٩٢/٣/١٢، ركز فيه على ضرورة «تطوير وسائل الإنتاج وتصنيع مستلزماته واستمرار استصلاح الأراضي وتسريع الإنجاز برفع وتيرته والاستمرار في عملية التشجير الحرجي والثمري» وذلك إضافة إلى ضرورة «تسريع عملية تشييد السدود كي لاتبقى في البلاد مياه مهدورة سواء كانت نهرية أو مطرية، والاهتمام بالثروة الحيوانية وتوفير متطلباتها».

– ناقش المجلس الزراعي الأعلى بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٢ سبل تنفيذ الخطة الإنتاجية لموسم ١٩٩٢، وواقع الاستثمار الراهن للأراضي الزراعية، بما يؤدي إلى وضع أسس وقواعد أكثر تنظيماً وتطويراً لأساليب الاستثمار الزراعي، انطلاقاً من الحسابات الاقتصادية، التي تشمل الكلفة والمستلزمات والتسعير والتمويل وزيادة الإنتاج وتنويعه والتسويق المنظم لتعزيز التوجه الأساسي للدولة.

– أعلنت الحكومة السورية في منتصف العام أنه سيتم انجاز ١٠ سدود مائية خلال العام ١٩٩٢، و١٦ سداً حتى نهاية العام ١٩٩٤، وأنها بصدد دراسة إقامة ٢٢ سداً في المحافظات السورية في إطار جهودها الرامية لدعم القطاع الزراعي .

– تعمل الحكومة السورية على تعزيز دور المصرف الزراعي التعاوني، ورفع سقوف التسليف بما يؤدي إلى تخديم أوسع لعمليات التمويل الزراعي. وتوقعت الحكومة في بداية العام أن يرتفع حجم التوظيف في المصرف إلي حوالي ٢٦ مليار ليرة في عام ١٩٩٢، بالمقارنة مع ٢٠,٤ مليار ليرة في عام ١٩٩١، كما توقعت أن يرتفع حجم اقراضه السنوي من ١١,٦ مليار ليرة في عام ١٩٩١ إلى ١٤,٢ مليار في عام ١٩٩٢.

– نجحت جهود الحكومة السورية خلال العام في التخلص إلى حد كبير من تأثير الظروف الطبيعية المتمثلة بالجفاف واعتماد الزراعة على الأمطار، خاصة بالنسبة لمحصول القمح الذي بلغت كميات إنتاجه من كل الأنواع – طري وقاسي، بعلاً وسقياً – مايزيد عن ٣ مليون طن، وهو أكبر رقم تنتجه سورية عبر تاريخ زراعة القمح، وقد بلغت المساحات المروية والمزروعة بالقمح خلال العام ١,١ مليون هكتار.

– توقعت المصادر المسئولة أن يزيد إنتاج القطن خلال العام من ٥٣٧ ألف طن في عام ١٩٩١ إلى ٦٨٨ ألف طن في نهاية موسم ١٩٩٢ الذي بلغت المساحات المزروعة بالقطن خلاله ٢١١,٨٤٣ هكتار.

– بلغ إنتاج الشمندر السكري خلال العام ١,٢٦٩ مليون طن، والبطاطا ٤٠٠ ألف طن بفائض للتصدير يبلغ ١٣٠ ألف طن، كما يتوقع إنتاج حوالي ٥٠٠ ألف طن من الزيتون، والحمضيات بنحو ٤٠٠ ألف طن، علماً بأنه قد تم الاستغناء نهائياً عن استيراد كل أنواع الحمضيات وأصبحت سورية من الدول المصدرة لهذا النوع من المحاصيل.

– قررت الحكومة السورية رفع سعر شراء القمح من المزارعين في موسم ١٩٩٢ بقيمة نصف ليرة ليصل سعر

الكيلو غرام الواحد إلى ٩ر٥ ليرة مقابل ٩ ليرات في الموسم السابق.

– أعلنت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أنها حققت نتائج طيبة في تجارب زيادة الهاطل المطري عن طريق زراعة الغيوم، وحققت أرقاماً مشجعة من حيث كمية الأمطار الزائدة وكلفتها. وقد تم وضع تقويم تقريبي لزيادة الهاطل والذي اعتمد ٢,٤٥ مليار متر مكعب كحد أدنى، هذا وقد تبين من خلال الأعمال البحثية والإنتاجية التي نفذت خلال فترة التجربة أن الغيوم المتواجدة فوق الأراضي السورية خلال فترة الشتاء والفصول الإنتقالية تعتبر صالحة بدرجة عالية لأعمال الزرع بهدف زيادة الهاطل المطري، وبالنظر لأن كمية المياه الناتجة عن التجربة زادت عن الكميات الهاطلة بشكل طبيعي بلغت ٢,٥ مليار متر مكعب. وبعد حساب التكاليف الفنية والإدارية تبين أن كلفة كل ٥٠٠ متر مكعب من المطر المستزرع تبلغ ليرة سورية واحدة فقط.

القطاع الصناعي :

– شهد القطاع الخاص الصناعي خلال عام ١٩٩٢ تطوراً كبيراً في عدد المشاريع المنفذة والمطلوب الترخيص بتنفيذها، وذلك بفضل التشريعات والإجراءات المتخذة لدعم نشاط القطاع الخاص والاستثمار في مجال الصناعة، فقد ارتفع عدد المشاريع إلى ٥٠٢١ مشروعاً، وبلغت نسبة الزيادة في قيمة الآلات والتجهيزات ١٧١ بالمائة حتى غاية الشهر التاسع من العام، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩١، كما زاد رأس المال المستثمر في هذه المشاريع بنسبة ١٤١ بالمائة خلال ذات الفترة، كما زاد عدد فرص العمل التي وفرتها هذه المشاريع بنسبة زيادة ١٨٤ بالمائة.

– ارتفعت وتيرة تنفيذ المشاريع السابقة خلال النصف الأول من العام ارتفاعاً ملحوظاً بالمقارنة بذات الفترة من العام الفائت، نتيجة الإجراءات الجادة لتنظيم شئون القطاع الخاص فقد ارتفع عدد المشاريع المنفذة من ٩٣٨ مشروعاً إلى ١٠١٨ مشروعاً، أي بنسبة زيادة قدرها ١٠٩ بالمائة، كما ارتفع رأس المال المستثمر بنسبة ١٠٢ بالمائة.

– أدى ضعف الكثافة الرأسمالية في الصناعات السورية القائمة، وعدم توجيه المستثمرين إلى إقامة صناعات أساسية تحقق إنتاجاً ضخماً يغطي احتياجات السوق المحلي ويوفر فائضاً للتصدير، إضافة إلى تدني جودة بعض المنتجات الصناعية المصدرة، أدى كل ذلك إلى تراجع صادرات القطاع الخاص بنسبة ١٨ بالمائة بالمقارنة مع مستوردات خاصة في العام ١٩٩١.

– يواجه القطاع الخاص الصناعي عدداً من المشاكل والصعوبات تعيق انطلاقته منها على الخصوص : ضعف البنية التحتية للصناعة، عدم توفر المدن والمناطق الصناعية المنظمة والمزودة بكافة المرافق الأساسية، والاقتصار إلى تشريع يعنى باجتذاب الأنشطة الاقتصادية إلى خارج مناطق التمركز والجذب السكاني وتشجيع بعض الصناعات على الانتقال إلى المناطق الأقل نمواً لتحقيق مبدأ العدالة في توزيع التنمية.

قطاع النفط والغاز :

– أعلن وزير النفط والثروة المعدنية خلال العام أن الإنتاج النفطي يغطي كافة احتياجات الاستهلاك من المشتقات النفطية الرئيسية، ولايتم إلا استيراد كميات محدودة جداً من الغاز والمازوت، ويتم تصدير فائض من بعض المنتجات مثل النافتا والكبريت.

– اقترب الإنتاج النفطي خلال العام من الحدود المرسومة وهي ٥٠٠ ألف برميل يومياً، فيما بلغ معدل الإنتاج اليومي في العام الماضي ٤٧٦ ألف برميل.

– أعلنت وزارة النفط في مارس/آذار ١٩٩٢ عن انتهاء احتراق الغاز على الشعلة في حقل الهول التابع لحقول الجبسة شرق البلاد وذلك بعد انجاز مشروع يعتمد على ثلاثة ضواغط، اثنان يعملان بطاقة ١٣ ألف متر مكعب غاز في الساعة، والثالث يتكون من ضاغط صغير لغاز المرحلة الثانية ووحدة التحلية لتنقية الغاز من الشوائب بغرض استخدامه وقوداً للضواغط.

– أشارت بعض المصادر إلى أن احتياط الغاز في سورية يصل إلى ٦٠٠ مليار متر مكعب، وأن الطاقة الإنتاجية السنوية قد تصل إلي ٧ مليارات متر مكعب في العام ٢٠٠٠، وهو مايقارب الاحتياجات المتوقعة من الغاز الطبيعي لذات العام والتي تقدر بنحو ٧,٦ مليار متر مكعب توزع في مجالات استهلاك مختلفة كتوليد الطاقة الكهربائية، وتوليد الطاقة اللازمة لإدارة مصنع الأسمدة والحديد والأسمنت والبورسلان وفي صناعة تكرير النفط.

قطاع السياحة :

– أعلنت وزارة السياحة أن عدد السياح الذين زاروا البلاد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام قد بلغ ٩٣٥٩٠٦ سياح عرب و٣٧٢٠٢٧ سائحاً أجنبياً، وتتوقع الوزارة أن يرتفع اجمالي عدد السياح حتى نهاية العام إلى ١,٧ مليون سائح مقابل ١,٥٧ مليون في العام ١٩٩١، كذلك تتوقع أن تبلغ عائدات قطاع السياحة خلال العام نحو ٦,٥ مليار ليرة سورية مقابل ٦ مليارات ليرة في العام الماضي.

– وضعت وزارة السياحة خطة لتشجيع الاستثمارات السياحية على كافة المستويات، تشمل تشجيع اقامة فنادق من فئة ٢و٣ نجوم، وتشجيع التسويق السياحي ودعم مكاتب السفر والسياحة.

– أجرت وزارة السياحة خلال العام الاتصالات اللازمة لتوسعة مطارات اللاذقية وحلب، وإعادة العمل في مطاري القامشلي وتدمر.

وقائع وأحداث أخرى :

– أنهت اللجنة الفنية السورية – العراقية – التركية الخاصة بالمياه اجتماعها الدوري السادس عشر المنعقد بدمشق في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢ من دون التوصل إلى توقيع محضر مشترك، وذلك بسبب مماطلة الجانب التركي الذي يهدف إلى الإنتهاء من تنفيذ مشاريعه المقامة على نهري دجلة والفرات. وقد قدمت سورية خلال الاجتماع ورقة عمل لتسريع عمل اللجنة في التوصل إلى قسمة عادلة لمياه النهرين، ارتكزت على :

- ضرورة الاتفاق على الوارد المائي الطبيعي في النهرين .
- تحديد الاحتياجات المائية للمشاريع القائمة وقيد التنفيذ والمخطط لها على النهرين في البلدان الثلاثة.
- تحديد الأسس القانونية الدولية التي ستستند عليها عملية قسمة المياه.

– أقرت المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية اعتباراً من ١٩٩٢/٧/١ التعرفات الهاتفية الجديدة والتي تم بموجبها مضاعفة رسوم التركيب وزيادة رسوم الخدمات الهاتفية.

– أنهت الدورة الثامنة لمجلس رجال الأعمال السوري السعودي أعمالها وناقش المجتمعون خلالها المشاريع المعروضة على جدول الأعمال، وتم الاتفاق على تشكيل مجموعات عمل مشتركة لبلورة المشروعات ذات الاهتمام المشترك، والتي تشمل عدداً من المشروعات في مجال الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والسياحة والزراعة.

– تم خلال العام التوقيع على عدد من عقود الإستيراد تنفيذاً للصفقة المتكافئة بين سورية ومصر، حيث تم التعاقد بين وزارة النقل السورية وترسانة الأسكندرية في مصر لبناء سفينتين تجاريتين لصالح شركة الملاحة البحرية السورية بقيمة وقدرها ٤١ مليون مارك ألماني.

أحداث سياسية :

- عقد الرئيسان السوري واللبناني في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٦ عدة اجتماعات جرى خلالها استعراض وتقويم مراحل المحادثات الثنائية التي جرت في مدريد وواشنطن، والعقبات التي تضعها اسرائيل في وجه عملية السلام.

- أدى السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ القسم الدستورى لولاية دستورية رابعة وذلك أمام مجلس الشعب.

- جرت في القاهرة يوم ١٩٩٢/٣/١٧ محادثات بين الرئيسين السوري والمصري في اجتماع مغلق وآخر موسع استعرضا خلالها الأوضاع والتطورات فى المنطقة، وفي المقدمة عملية السلام والمراحل التي قطعتها وتم الاتفاق على متابعة الاتصالات.

- عقد الرئيسان السوري واللبناني في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢١ جلسة محادثات دار الحديث خلالها حول مواضيع تهم البلدين والأوضاع في المنطقة بصورة عامة بما في ذلك عملية السلام.

- قام السيد رئيس الجمهورية خلال الفترة من ٢٠-١٩٩٢/٤/٢٣ بجولة إلى دول الخليج العربي زار خلالها السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وسلطنة عمان والبحرين وقطر، أجرى خلالها محادثات مع ملوك ورؤساء وأمراء هذه الدول حول مستجدات الساحة العربية والدولية والعلاقات الثنائية بين كل من هذه الدول وسورية.

- أجرى الرئيسان السوري والمصري في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣ محادثات تناولت سبل تعزيز التضامن العربي في مواجهة الأخطار الماثلة أمام الأمة العربية وبحث عملية السلام والوضع العربي الراهن كما تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها.

- أجرى الرئيسان السوري والسوداني في النصف الأول من شهر مايو/آيار محادثات تم بها استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وكذلك الوضع العربي وعملية السلام في المنطقة.

- أصدر السيد رئيس الجمهورية مرسوماً بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٩ تضمن تشكيل الوزارة السورية برئاسة رئيس الوزراء في الوزارة المستقيلة، السيد/ محمود الزعبي، وقد ضمت الوزارة ٣٦ وزيراً، منهم ١٨ وزيراً يدخلون الوزارة لأول مرة.

- وأعلنت الوزارة الجديدة أنها ستركز برنامجها خلال المرحلة القادمة على الوضع الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار واستمرار حشد الطاقات المادية والبشرية لوضعها في خدمة التنمية، وذلك بالإضافة إلى ترسيخ اتجاهات التضامن العربي ومواصلة تعزيز العمل العربي المشترك، والتأكيد على الاستمرار في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

- عقدت اللجنة العليا السورية المصرية برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين اجتماعها الختامي بدمشق يوم ١٩٩٢/٧/٧ واتخذت العديد من القرارات لتعزيز العلاقات المشتركة في مجالات التعاون الاقتصادي والفني وتطوير آلية التبادل التجاري، التعمير والإسكان، الشئون المالية والجمركية ، السياحة والصحة والدواء، والتعاون الإعلامي.

- عقدت اللجنة العليا السورية التونسية برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين اجتماعاً في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦ ركز على مسائل التعاون الثنائي والقضايا ذات الاهتمام المشترك. وتم خلال الاجتماع التوقيع على عدد من الاتفاقيات في المجالات التجارية الزراعية، الإعلامية، الصناعية، اضافة الى تنظيم النقل بين البلدين.

القروض :

حصلت الجمهورية العربية السورية خلال العام على القروض المبينة في الجدول التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا : جهات التمويل العربية:				
صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي	١٩٩٢/٣/٣	٩١١ مليون	درهم امارات	– مشروع محطة توليد الكهرباء – مشروع أسمنت عدرا – مشروع الغزول القطنية
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٢/٤	٣٠ مليون	دينار كويتي	مشروع معمل السماد
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢/٤/٧	١٤ مليون	دينار كويتي	مشروع الاتصالات الهاتفية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢/١٢/١٥	١٦,٢٥٢مليون	دينار كويتي	مشروع غزل أدلب
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢/٦/١٦	٠,٢٥٠مليون	دينار كويتي	– منحة لمعمل أسمنت حماة
ثانياً : جهات التمويل الأخرى :				
صندوق الأوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٢/٥/٢٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي	خط ائتمان للمصرف الزراعي التعاوني
برنامج الغذاء العالمي	١٩٩٢/٧/٢٦	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي	مشروع الزامية التعليم
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٩٢/١١/٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي	مشروع ا لتنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية
جمهورية الصين الشعبية	١٩٩٢/٣	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار أمريكي	مشاريع اقتصادية وتقنية

٤٠٩ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٩ فرص الاستثمار المتناحة في القطاعات المختلفة :

القطاع الصناعى :

أولاً : المشاريع المطروحة للقطاع الخاص :

١. الصناعات الكيماوية :

- البطاريات الجافة
- البطاريات السائلة
- الخزف والأدوات الخزفية
- تصنيع فحم كربيد
- ورق الجدران لأعمال الديكور
- الجلود الصناعية (بولي أرويتان وغيره)
- العوازل المستخدمة في البناء والجدران والأسطحة
- الشحوم المعدنية
- تلبيس المعادن – صفائح وغيرها (كهروكيميائياً أو بالبلاستيك وغيره)
- الورق المقوى والكرتون
- الكراسات والدفاتر آلياً
- مواد الدباغة بأنواعها (أملاح الكروم والمواد الدابغة النباتية)
- المواد الأولية للمنظفات والمبيضات (حمض السلفونيك – ماء الأوكسجين – ماء جافيل)
- الغازات السائلة (أوكسجين، استيلين، فريون، كربون، ثاني أكسيد الأزوت).
- سيليكات الصوديوم
- الفيبر الجلدي
- ورق الكربون، ورق الحرير
- تصنيع أشرطة الكاسيت والفيديو
- الحقن الطبية البلاستيكية وغيرها من الأدوات الطبية
- ورق الزجاج (السمبادح)
- المواد اللاصقة بدءاً من الفينيل (ألمونومير)
- حمض الكوستيك، حمض كلور الماء والكلور
- الأثاث المنزلي البلاستيكي.
- البلاستيك المقوى بالألياف الزجاجية (الفيبرجلاس)
- اللواصق (ورقية – بلاستيكية قماشية).
- القفازات المنزلية والصناعية والطبية
- الأنابيب البلاستيكية (المرنة والمقواة بالنسيج ذو الألياف الزجاجية)

- المفاتيح الكهربائية والقواطع.
- مواد التعبئة والتغليف الورقية.
- زجاج الكريستال الرصاصي.
- العوازل الكهربائية.
- النظارات الشمسية والعدسات.
- السيور والجلود للأغراض الصناعية.
- الخيوط الجراحية من أمعاء الحيوانات.
- مواد الصباغة.
- الفخار ومشتقاته آلياً.
- صناعة الغلسرين.
- مضادات التجمد.
- المبيدات الحشرية المنزلية والزراعية.
- صناعة علب البطاريات السائلة المطاطية.
- الدهانات الحرارية والمقاومة.
- المنتجات المطاطية.
- الجير الجبصيني والجير المطفأ.
- ثنائي فوسفات الكالسيوم.
- الرخام الصناعي.

٢. الصناعات الغذائية :

- الزيت النباتي والسمن النباتي (الزيوت المهدرجة باستثناء زيت بذر القطن).
- الأعلاف والمركزات العلفية.
- تعبئة وتصنيع الأعشاب الطبية ومستحضراتها
- حمض الليمون
- النشا والقطر الصناعي
- تعليب اللحوم ومشتقاتها والأطعمة الجاهزة.
- السمن الحيواني.
- النقانق والبسطرمة والمرتديلا.
- صناعة منتجات الألبان.
- تعبئة وحفظ الفواكه والخضروات والبقول (كونسروة)
- صناعة رب البندورة المجفف والشوربات.
- الشرابات وتشمل شراب الفواكه بأنواعها.
- تجفيف الفواكه (التين - الزبيب - قمر الدين - وغيرها).
- حفظ الخضار والفواكه بالتبريد العميق.
- تعبئة وحفظ الأسماك.

- صناعة مكثفات الفواكه والخضار للمياه الغازية وغير الغازية .
- صناعة أغذية الأطفال.
- صناعة الحليب المجفف الخاص بالأطفال .

٣. الصناعات الهندسية :

- صناعة الفورمايكا .
- صناعة تيوبات الألمنيوم لتعبئة المراهم والمعاجين وغيرها .
- صناعة تشكيل المعادن بالسكب والحقن .
- صناعة الأدوات اليدوية للقطع .
- صناعة الحنفيات والأكواع وغيرها
- صناعة البراغي المعدنية.
- صناعة القوالب المعدنية.
- صناعة آلات ورش النجارة مثل : شلة، مجموعة، مثقب، مكبس لاتية مقشرة، آلات تنعيم وغيرها .
- صناعة آلات تشغيل المعادن مثل : المخارط، المثاقب، المقاشط الفارزات، مقصات المعادن، مكابس الهيدروليك والأكسفتريك وغيرها .
- صناعة الآلات المستخدمة في إنتاج الأغذية مثل آلات عصر الزيتون آلات الجرش والطحن للحبوب.
- صناعة الآلات الخاصة بالنسيج مثل الأنوال، آلات الحلج، آلات التريكو، آلات الصر، آلات الغزل، وصناعة القطع التبديلية لها .
- صناعة آلات الطباعة.
- صناعة آلات البناء مثل : الجبالات، الدنابر، آلات كسر وطحن الأحجار وتصنيع البلاط والبلوك.
- صناعة آلات الصناعات الكيماوية مثل : صناعة آلات المنتجات البلاستيكية (حقن، سحب، نفخ وغيرها).
- صناعة الآلات الخاصة بشحن البضائع وتفريغها ومعدات النقل داخل المصانع.
- صناعة آلات التعبئة والتغليف (السوائل، البودرة، الأدوية الكونسروة، الكاسات، البسكويت، الشوكولاتة، السكاكر وغيرها .
- الآلات الكاتبة والحاسبة مثل صناعة الكومبيوتر
- صناعة آلات النسخ .
- صناعة ضواغط البرادات والمكيفات.
- صناعة الأوناش والمصاعد الكهربائية والسلالم المتحركة.
- صناعة الحفارات .
- صناعة آلات الخياطة .
- صناعة أجهزة اللحام الكهربائية النفطية، المدوزة.
- صناعة أنصاف النواقل مثل : الترانزستورات، والدارات التكاملية.
- صناعة الخلايا الكهروضوئية (محولات الطاقة الشمسية للطاقة الكهربائية).
- صناعة قطع التبديل والغيار للسيارات مثل: المحركات، الفرامل، الدبرياج، الكرنك وغيرها.
- صناعة أجهزة القياس والتحكم وتشمل جميع أجهزة القياس الكهربائية مثل : أجهزة القياس الغيار والجهد

والاستطاعة والتردد والضجيج وغيرها.

– صناعة أجهزة القياس الكيماوية مثل : أجهزة التحليل النوعي والكمي وتحليل السوائل والمغاطس الحرارية، الخلاطات المغناطيسية والمثقلات ومقاييس الحموضة والتشرد والصبغة والطيف اللواثي وتحليل الدم، والتحليل المتكامل وغيرها.

– صناعة أجهزة القياسات الكيمائية والبترولية.

– صناعة أجهزة القياسات التكنولوجية المعدنية.

– صناعة الأجهزة الطبية ومعدات الجراحة وطب الأسنان والعيون مثل أجهزة التصوير فوق الصوتية، أجهزة التصوير الشعاعية التصوير الطبقي المحوري، أجهزة التخطيط العام قلب وأعصاب أجهزة الليزر الطبية والراديوية والجلدية، أجهزة الموجات فوق الصوتية الصدمية لتحطيم الحصيات الكلوية، أجهزة الإنعاش والإسعاف المحمولة وغيرها.

– صناعة آلات التصوير

– صناعة قطع الساعات وخاصة القسم المتحرك الإلكتروني.

– صناعة أجهزة تنقية المياه.

– صناعة الطابوق الجيري الرملي (الأجر).

– صناعة الطابوق الخلوي.

– صناعة الأحجار الصناعية (من فضلات الطحن).

٤. الصناعات النسيجية :

– النسيج الآلي بآلات متطورة.

– التريكو بآلات حديثة.

– غزل العوادم القطنية ونسجها.

– الحرامات والأغطية الصوفية من الخيوط التركيبية.

– نسيج الجوت لعبوات التعبئة.

– الألبسة الجلدية النسائية والولادية والرجالية.

– كلف الألبسة الجاهزة (أكمار، حشوات، سحابات... الخ).

ثانياً : المشاريع المتاحة للقطاع العام أو المشترك :

١. الصناعات الكيمائية:

– مشروع تصنيع زيوت الأساس المعدنية .

– مزج الزيوت المعدنية المستخدمة في الآليات والآلات .

– الحبيبات البلاستيكية من المشتقات النفطية.

– حمض الكبريت ومشتقاته .

– كربونات الصوديوم ومشتقاتها .

– اطارات السيارات .

– المنتجات البتروكيماوية (من الغاز الطبيعي أو من المشتقات النفطية) .

- البورسلان والسيراميك والأدوات الصحية .
- صناعة زجاج السيارات.
- الأسمدة والمخصبات للتربة .

٢. الصناعات الغذائية :

- تصنيع الكحول الإثيلي.

٣. الصناعات الهندسية :

- صناعة الأنابيب المعدنية المغلفنة لنقل المياه .
- صناعة الأنابيب وقطع الوصل من الفونت .
- صناعة المحركات وخاصة ذات الاستطاعة أكبر من ٢ حصان .
- صناعة المولدات ومجموعات التوليد الكهربائية.
- صناعة محولات القدرة الكهربائية .
- صناعة أجهزة الراديو والتليفزيون والمسجلات والهاتف .
- صناعة شاشات التليفزيون الملونة .
- صناعة المحركات الانفجارية .
- صناعة عدادات الكهرباء .
- صناعة عدادات الماء .
- صناعة الأسلاك بأنواعها .
- المراجل التجارية .
- الخيوط الصوفية .

ثالثا : المشاريع المتاحة للقطاع العام :

- البيرة الكحولية.
- بروفيلات الألمنيوم والصفائح على الحامي .
- اسطوانات الغاز .
- المصابيح الكهربائية والنيون .
- الكابلات .
- الموكيت .
- غزل الخيوط بأنواعها القطنية الطبيعية والتركيبية .

رابعاً : المشاريع المتاحة للقطاع الخاص أو المشترك :

- تنقية فحم الكوك للاستخدام الصناعي والتدفئة .
- السيروم الطبي .

القطاع الزراعي :

أولا : المشاريع المطروحة للقطاع الخاص أو المشترك :

١. مشاريع الإنتاج الحيواني :

- إقامة محطة لتربية الأبقار وإنتاج الحليب واللحوم .
- تسمين العجول .
- محطة لتربية الأغنام وتسمين الخراف في الأراضي الصحراوية المجاورة للأنهار.
- إقامة مزارع لإنتاج الأصبعيات وتسمين الأسماك
- إقامة محطات ساحلية لإنتاج الأسماك من مياه البحر .

٢. مشاريع الإنتاج النباتي :

- زراعة النخيل في البادية السورية
- إنتاج الحبوب بالرعي الشتوي
- استصلاح الأراضي الجبلية وغرسها بالأشجار المثمرة

٣. مشاريع مستلزمات الإنتاج الزراعي :

- تصنيع مخلفات المذابح والمسالخ .
- إقامة خمس وحدات لتصنيع كبسولات القش لتربية وتحسين الأغنام .
- إنتاج المخصبات المركزة للنباتات .
- إنتاج مستلزمات الري .
- إنتاج متطلبات البيوت البلاستيكية.
- إنتاج البذور المحسنة.
- إنتاج مستلزمات النحل.

ثانياً : المشاريع المطروحة للقطاع الخاص :

- إنتاج الفروج والبيض .
- تربية النحل .
- إنتاج البيوت البلاستيكية المدفأة لزراعة الخضروات بالساحل .

القطاع السياحي :

المشاريع المطروحة للاستثمار العربي والأجنبي بتنفيذ مشترك :

- تجمع سياحي وترفيهي بموقع طارق بن زياد، حلب، منشآت مبيت فنادق، فيلات، منشآت رياضية .
- تجمع سياحي وترفيهي على ضفاف بحيرة الأسد، منشآت مبيت متنوعة، مطاعم، منتزهات، مخيمات .
- منشآت سياحية في رأس البسيط شمال اللاذقية، فنادق، متنزهات، شاليهات، ملاعب رياضية.
- تجمع سياحي، في رأس عين هاني باللاذقية، فنادق، موتيلات ، ملاعب، ألعاب مائية، فعاليات ترفيهية وخدمية.

- تجمع سياحي في منطقة عمريت جنوب طرطوس، عمريت الجنوبي، فنادق، شاليهات، مطاعم، نوادي، خدمات شاطيء، فعاليات تجارية سياحية.
- تجمع سياحي في وادي قديل شمال اللاذقية، فنادق وشاليهات
- مشروع منطقة الصنوبر، جنوب اللاذقية، توظيفات سياحية مختلفة، مرفأ النزهة.
- تجمع سياحي بمنطقة الباص بطرطوس، موتيلات، شاليهات مطاعم .
- مشروع فندق حمص، فندق سياحي من الدرجة الممتازة .
- مشاريع سياحية في نهر الفرات، فنادق عائمة، مطاعم محطات* .
- تجمعات سياحية في المناطق الجبلية، وحدات مبيت، مطعم مخيمات سياحية* .

قطاع النفط والثروة المعدنية :

المشاريع المطروحة عن طريق القطاع الخاص والمشترك :

- مشروع المقلع المركزي لإنتاج الرمل البحص في محافظة اللاذقية.
- مشروع المقلع المركزي لإنتاج البحص والرمل في محافظة طرطوس.
- مشروع الطف البركاني في محافظة السويداء – شهبا لصناعة البلوك الخفيف المفرغ.
- مشروع قطع ونشر البازلت في محافظة السويداء .
- مشروع تركيز وتهيئة الرمال (رمال المساكب) في القريتين .
- مشروع تصنيع خامات أسفلت كفرية في منطقة كفرية التي تبعد ٣٥ كم إلى الشرق من مدينة اللاذقية .
- مشروع تصنيع حراريات الدوليت من الحجر الدولينى فى منطقة حسية – جرجرة.
- مشروع تصنيع الأنابيب وبلاط المصانع من صخور البازلت في جنوب القطر.
- استثمار القار في منطقة البشري.
- فحم الطورب في منطقة العتيبة
- مشروع البنتونايت في منطقة تل حجار قرب حلب
- مشروع السيراميك والبورسلان والأجر في منطقة التياس ووادي الرخيم.
- صناعة بودرة الكلس والجير الحي في منطقة دمشق.
- مشروع أكاسيد الحديد.

---

* بتنفيذ مشترك أو خاص

٢٠٤٠٩ المشروعات المعروضة للاستثمار :

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار* من قبل المؤسسة العامة للجيولوجيا والشركات التابعة لها، ويمكن تنفيذها للقطاع العام والخاص أو المشترك، وقد تم نشرها في تقرير العام الماضي :

المشـــروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة على المشروع	اجمالى الكلفة التقديرية
مشروع المقلع المركزي لانتاج الرمل والبحص في محافظة اللاذقية	المؤسسة العامة للجيولوجيا	القرداحة	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٤)	٢٣,٧ مليون ل.س
مشروع المقلع المركزي لإنتاج الرمل والبحص في محافظة طرطوس	المؤسسة العامة للجيولوجيا	بيت الجبل	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٦)	١٦,٩ مليون ل.س
مشروع الطف البركاني في محافظة السويداء لصناعة البلوك الخفيف المفرغ	المؤسسة العامة للجيولوجيا	محافظة السويداء	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٤)	١٠,٧ مليون ل.س
مشروع قطع ونشر البازلت في محافظة السويداء	المؤسسة العامة للجيولوجيا	محافظة السويداء	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٣)	١٦,٢ مليون ل.س
مشروع تركيز وتهيئة الرمال (رمال المساكب).	المؤسسة العامة للجيولوجيا	القريتين	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٦)	١١,٢ مليون ل.س
مشروع تصنيع خامات أسفلت كفرية	المؤسسة العامة للجيولوجيا	منطقة كفريه	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٥)	١٥,٠ ** مليون ل.س ٤٦,٢ مليون م. ألماني
مشروع تصنيع حراريات الدوليت من الحجر الدوليتي	المؤسسة العامة للجيولوجيا	حسية	دراسة فنية اقتصادية (عام١٩٨٥)	غير محدد
مشروع فحم الطورب	المؤسسة العامة للجيولوجيا	منطقة العتيبة	دراسة أولية	غير محدد
مشروع استثمار القار في منطقة البشري	المؤسسة العامة للجيولوجيا	البشري	دراسة متكاملة	غير محدد
مشروع النتوتايت	المؤسسة العامة للجيولوجيا	تل حجار	دراسة أولية	غير محدد
مشروع السيراميك والبورسلان والأجر	المؤسسة العامة للجيولوجيا	منطقة التياس ووادي الرخيم	دراسة أولية	غير محدد

* ١١,٧ مليون ل.س للأعمال المدينة، ٣,٢ مليون ل.س رأس المال العامل، ٣١,٩ مليون مارك ألماني للآلات والمعدات في المعمل، ١٤,٣ مليون مارك ألماني للآلات والمعدات المنجمية .

** هناك دراسات أولية لمشاريع أخرى متوفرة في وزارات السياحة، والزراعة والصناعة يمكن الحصول عليها من هذه الجهات .

المشـــــروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة على المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية
مشروع صناعة بودرة الكلس والجير الحي	المؤسسة العامة للجيولوجيا	منطقة دمشق	دراسة أولية	غير محدد
مشروع أكاسيد الحديد	المؤسسة العامة للجيولوجيا	غير محدد	دراسة أولية	غير محدد

٥٠٩ الاستثمارات العربية الوافدة :

لاتتوفر الأرقام الرسمية عن قيمة مساهمة المستثمرين العرب في المشاريع المحدثة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

(١٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٢

استمر عدم الاستقرار طيلة العام في كل الصومال ، وانقسم الشعب الصومالي الى فرق وجماعات واحزاب تحاربت فيما بينها في مختلف اطراف البلاد ، وحتى العاصمة قسمت بين حزبين متصارعين ، وخارجها ترك لكل قبيلة تحكم كيف شاءت .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، تؤكد التقارير الدولية انهيار الاقتصاد الصومالي بما في ذلك كامل البنية الاساسية فلا زراعة ، ولا ثروة حيوانية ، ولا ماء ولا كهرباء ، كما انهارت العلاقات التجارية مع الخارج ، وانهارت المؤسسات الرسمية ، وتفشت المجاعة وسوء التغذية في البلاد ، وزادت معدلات الهجرة من السكان الى خارج البلاد طلبا للامن والغذاء والمرعى ، لا سيما بعد موجة الجفاف التي ضربت المنطقة وتفشي الامراض بين اللاجئين وكثرة الموتى بين الاطفال .

وفي ظل هذه الظروف المأساوية ليس هناك مجال للحديث عن مناخ الاستثمار في الصومال ، وعليه لن نتمكن في هذا الجزء من التقرير للعام الثاني على التوالي التقيد بالبنود النمطية التي يتم سردها في كل عام حول وقائع واحداث ومستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية ، وسوف نكتفي بسرد ما يلي من اهم مستجدات المناخ السياسي في الصومال خلال عام ١٩٩٢ .

– اجرت منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي وجامعة الدولة العربية ، مباحثات عديدة خلال العام مع اطراف الصراع الصوماليين لوقف الاعمال العدائية واجراء مصالحة وطنية في البلاد ، كما اجرت الامم المتحدة مثل هذه المباحثات ، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل .

– عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا استثنائيا في خلال شهر مايو / ايار ١٩٩٢ لمناقشة الازمة الصومالية ، وتم في اطار الاجتماع تشكيل لجنة وزارية عربية تعنى بالصومال ، وقد اجتمعت هذه اللجنة في اطار الجامعة العربية ، واتصلت بالفصائل الصومالية في محاولة منها لوقف مأساة الصومال وصيانة مصالحه ووحدته الوطنية والاقليمية .

– اجرى امين عام الجامعة العربية اتصالات مستمرة مع الامين العام للامم المتحدة والامانة العامة لمنظمتي المؤتمر الاسلامي والوحدة الافريقية للتشاور في شأن حل الازمة الصومالية وتأمين وصول المساعدات الانسانية الى كل انحاء الصومال .

– تواصلت خلال العام عمليات الاغاثة الدولية جوا وبحرا الى الصومال المنكوبة بالمجاعة ، وقامت دول كثيرة وهيئات خيرية ، ومنظمات دولية بتنفيذ رحلات جوية مباشرة لنقل الغذاء الى الصومال ، والى اللاجئين الصوماليين في كينيا .

– اصدر مجلس الامن قرارا في بداية شهر ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٢ (٧٩٤) هو الاول من نوعه في تاريخ الامم المتحدة للتدخل العسكري في الصومال لوضع حد لاعمال القتل والسلب والنهب والمجاعة التي اودت بحياة عشرات الآلاف من الصوماليين .

– بدأت الامم المتحدة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٩ بتنفيذ عملية «استعادة الامل» في الصومال بانزال ونشر قوات من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ودول اخرى لحماية الامدادات الغذائية ، ووقف عمليات التخريب والنهب والفوضى المسلحة في الصومال .

– رحبت الفصائل الصومالية المتناحرة بالقوات الدولية ، كما اكد عمر عرتة غالب رئيس وزراء الحكومة الصومالية المؤقتة ، ان الحكومة ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع القوات الدولية وتحقيق السلام في البلاد .

– اعلن بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١١ ان الرئيس الصومالي المؤقت علي مهدي محمد وخصمه رئيس المؤتمر الصومالي الموحد محمد فارح عيديد قد اتفقا على خطة من ست نقاط لوقف اعمال العنف ، وتشمل هذه الخطة وقف اطلاق النار على الفور ، وانسحاب رجال الميليشيات من مقديشو ، ووقف الاعمال العدائية ، والدعايات المعادية بين الجانبين .

– كما اعلن الرئيس الصومالي المؤقت ورئيس المؤتمر الصومالي الموحد ايضا بنفس التاريخ السابق ذكره أن هناك حاجة للاسراع باستئناف انعقاد لجنة الوحدة ، وازالة الخط الاخضر الفاصل بين شطري مقديشو .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ التوقيع على اتفاق من قبل علي مهدي محمد ومحمد فارح عيديد يقضي بانهاء تقسيم العاصمة مقديشو ، وانهاء المعارك حولها واستعادة الامن والسلام فيها .

– اجرت في نهاية العام الاطراف الاربعة عشر المتحاربة في الصومال مفاوضات سلام في اديس ابابا دامت ١٢ يوما ، وتم على اساسها توقيع اتفاق يقضي بوقف اطلاق النار في كافة ارجاء البلاد ، ونزع اسلحة الميليشيات ، والافراج عن اسرى الحرب ، واعادة الممتلكات الى اصحابها الشرعيين ، وتشكيل لجنة مختصة من سبعة مسئولين صوماليين مكلفة بالتحضير لمؤتمر المصالحة الوطنية في ١٩٩٣/٣/١٥ في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة في اديس ابابا .

– تم في اطار الاتفاق السابق ذكره تشكيل لجنة للاشراف على تطبيق وقف اطلاق النار مؤلفة من قوة من الامم المتحدة ومن ممثلين لكل الفصائل الصومالية .

(١١)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية العراق
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية العراق
لعام ١٩٩٢

واصلت الحكومة العراقية خلال العام جهودها الرامية الى تشجيع الاستثمار المحلي لغرض النهوض بجهود التنمية والبناء من جهة ، ولاعادة بناء ما دمرته الحرب من جهة اخرى ، حيث تم اصلاح معظم المنشآت الانتاجية والنفطية والمصافي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، والجسور والسدود ، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من المنشآت والمعامل والمزارع التى تعرضت للتدمير والخراب .

كما استمرت الدولة في جهودها الرامية الى تشجيع الاستثمار المحلي خاصة في القطاع الزراعي وتشجيع وتوسيع دور القطاع الخاص بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة ، التي سمحت له بتأسيس المصارف التجارية ، وتوسيع حدود التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصناعية الاهلية.

وفيما يلي تفصيل لاهم المستجدات التي شهدها هذا العام :

١٠١١ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام ١٩٩٢ صدور العديد من التشريعات والاجراءات التي استهدفت تنظيم بعض القطاعات الاقتصادية ، وفيما يلي ملخص بأهمها :

– فعلى صعيد القطاع الزراعي ، فقد اصدر رئيس الجمهورية عدة اوامر خلال عام ١٩٩٢ بزيادة اسعار شراء بعض المحاصيل الزراعية من المزارعين وذلك بهدف زيادة الناتج الزراعي لا سيما المحاصيل الاستراتيجية وتشجيع الفلاحين على تسويق اكبر كمية ممكنة من انتاجهم للدولة وضمان حصولهم على دخول مجزية . وامر كذلك بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٣ بتخصيص جوائز مالية لموظفي الدولة والمسئولين عن جمع حبوب الحنطة والشعير في المحافظات .

كما اصدر مجلس قيادة الثورة قراره رقم ١٤ في ١٩٩٢/١/١١ الذي يقضي بان تزرع الاراضي المحددة لها استعمالات زراعية بموجب التصميم الاساسي لمدينة بغداد وضمن حدوده بالاشجار ولا يمنع ذلك من زراعة تلك الاراضي بالمحاصيل الموسمية على أن يباشر بزراعة الاشجار وفق الكثافة المقررة لها بعد مرور سنة من تاريخ نفاذ هذا القرار . ومن ناحية اخرى يقضي القرار بتعديل عقود الايجار السارية والتي لا تؤمن تنفيذ احكام البند اعلاه من هذا القرار طبقا لاحكامه .

– كما وافق مجلس الوزراء على زيادة رأس مال المصرف الزراعي التعاوني من ٣٠٠ مليون دينار عراقي* الى ٦٠٠ مليون دينار عراقي ، مع رفع سقف الاقراض بالمصرف بحيث يكون ٥٠٠ ألف دينار للافراد ومليون دينار للشركات الزراعية .

– اما فيما يتعلق بالقطاع التجاري فقد اصدرت رئاسة الجمهورية قانون التعاون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ الذي يهدف الى تطوير العلاقات الاقتصادية في المجتمع من النمط الفردي الى النمط الجماعي بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وبما يحقق افضل الاداء للحركة التعاونية . كما اصدر مجلس الوزراء بجلسته (٢٣) المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ النظام الداخلي لسوق بغداد للاوراق المالية رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ وذلك استنادا الى احكام المادة

---

* الدينار العراقي يعادل ٣,٢١٦٩ دولار امريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١ .

(٢٦) من قانون السوق .

– وفيما يخص القطاع النفطي ، قرر مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم ١٠٦ في ١٩٩٢/٤/٨ ايقاف العمل بالمادة (٣٧) من قانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية ذي الرقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ .

– وعلى صعيد القطاع المصرفي ، قرر مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم ٧١ في ١٩٩٢/٣/١٨ زيادة رأسمال المصرف العقاري من (١٠٠٠) مليون دينار عراقي الى (١١٠٠) مليون دينار عراقي وتخصيص هذه الزيادة لاقراض موظفي الدولة والعسكريين وتسديد الزيادة من الخزينة العامة للدولة ، كما قرر بقراره رقم (١٤١) في ١٩٩٢/٥/١٠ سحب الورقة النقدية من فئة (١٠٠) دينار الصادرة عن البنك المركزي العراقي من التداول واعطى الحق للمواطنين الذين بحوزتهم مبالغ من تلك الورقة استبدالها بفئات نقدية اخرى خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار ، كما اصدرت المراسيم الجمهورية رقم ٧٢ و٢٤٦ و ٢٥٦ في ٢/١ و٦/١١ و ١٩٩٢/٦/٢٠ بخصوص اصدار البنك المركزي العراقي اوراقا نقدية جديدة من فئة خمسة دنانير وعشرة دنانير وفئة الدينار الواحد على التوالي .

– واصدر البنك المركزي العراقي التعميم رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ والذي يحظر على الافراد ادخال عملات عراقية تتجاوز مبلغ الالف دينار للعراق ، كما يحظر على الأشخاص في العراق أن يتسلموا من خارجه اوراقا نقدية عراقية بأي مبلغ أو واسطة باستثناء المبالغ التي ترد ضمن الرسائل البريدية وبما لا يتجاوز الالف دينار عراقي للشخص الواحد .

– كما تمت اضافة مصرفي بغداد والتجاري الى قائمة المصارف التجارية المصرح لها بالتعامل بالصيرفة .

٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت الحكومة العراقية خلال العام الاتفاقيات التالية :

١٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ على محضر مشترك للتعاون الثنائي مع جمهورية السودان في المجالات الصناعية والاروائية ونص المحضر على استعداد العراق لتقديم خبراته في مجالات تصميم ودراسة وانشاء مختلف اجزاء المنظومة الكهربائية ، اضافة الى تدريب الفنيين والمختصين السودانيين بشئون الطاقة الكهربائية في مراكز التدريب في المنشآت العراقية .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١١/٣ على بروتوكول للتعاون المشترك مع وزارتي الصناعة والمعادن والكهرباء والمياه في الجمهورية اليمنية ، بهدف توسيع آفاق التعاون بين البلدين ، وتبادل الخبرة خاصة في الافادة من الخبرات العراقية في مجالات دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وانشاء مشاريع الكهرباء وتشغيل وصيانة هذه المشاريع.

٢٠٢٠١١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٧ مع جمهورية اذربيجان على محضر للتعاون المشترك في المجال النفطي ، نص على تعزيز التعاون في مجال الدراسات والبحوث والاستكشافات النفطية ، وتبادل الخبرات وتصفية النفط وتصنيع الغاز وتشييد المشاريع النفطية .

– تمت المصادقة من قبل مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٦ على بروتوكول التعاون الاقتصادي بين جمهورية العراق وحكومة المملكة الاسبانية وذلك لتعزيز وتطوير وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين .

٣٠١١ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية يتلخص اهمها فيما يلي :

القطاع الصناعي :

- تم بتاريخ ١٩٩٢/١/٨ الانتهاء من مرحلة الاعمار الاولى في المنشأة العامة للفوسفات في عكاشات ، وبدأ انتاجها التجريبي من الاسمدة الفوسفاتية التي يعتمدها الفلاحون والمزارعون في تنمية الثروة الزراعية وزيادة انتاج المحاصيل ، بما يسهم في كسر طوق الحصار المفروض على العراق .
- كما حققت الملاكات الفنية العاملة في المنشأة العامة للفوسفات تشغيل الخط الثاني لمعمل السماد الفوسفاتي المركز الذي تعرض للتدمير من قبل العدوان ، وتمكنت المنشأة بذلك من انتاج مادة كلوريد سليكات الصوديوم التي تدخل في صناعة المونا الحرارية لانتاج الاسمنت الحراري ، وانواع خاصة من الطابوق الذي يقاوم الاحماض والحرارة .
- بدأت المنشأة العامة للزجاج والسيراميك بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ ولأول مرة في القطر بانتاج الالواح الزجاجية الملونة .
- كذلك انجزت نفس المنشأة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١ مشروع السيراميك في محافظة الانبار ، كما افتتح السيد وزير الصناعة والمعادن بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ المرحلة الاولى من معمل السيراميك وقسم النقش والزخرفة الذي يضم ثلاثة مكابس تبلغ الطاقة الانتاجية لكل منها الف متر مربع في اليوم ، بثلاثة قياسات تكفي للوصول بمعمل السيراميك الى طاقته التصميمية البالغة ٦٠٠ ألف متر مربع سنويا ، كما تكفي المرحلة اللاحقة من التطوير الى رفع الطاقة الانتاجية الى ١,١ مليون متر مربع خلال العام ، وقد تم انجاز كل هذه الاعمال من قبل الملاكات الفنية العراقية .
- باشرت بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ اربع فرق فنية في اعادة الفرن الثاني لمعمل اسمنت الكوفة الذي كان متوقعا اكماله منذ عام ١٩٨٧ .
- افتتح السيد وزير الصناعة والمعادن بتاريخ ١٩٩٢/١/٢١ خمسة مشاريع انتاجية وخدمية تابعة للمنشأة العامة لمنتوجات الالبان شملت مصنع ٨ آب لانتاج الاجبان المطبوخة بطاقة تبلغ ٣٠ طنا يوميا .
- حققت المنشأة العامة للصناعات المطاطية نجاحا كبيرا في الحصول على عجنات مطاطية لانتاج صفيح تبطين الخزانات بمواصفات مقبولة ، وكذلك انتاج اللواصق المناسبة لها ، وباشر معمل المنتجات المطاطية بتشغيل خط جوينات المياه للسيارات بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ حيث وصلت الطاقة التصميمية الى ٣,٦ ألف قطعة في اليوم .
- انجزت ملاكات الشركة الوطنية للكيماويات الزراعية بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٤ تصنيع زيت الموقف (دهن بريك) من المواد المحلية .
- انجزت الملاكات الفنية التابعة للمنشأة العامة للصناعات الحريرية في محافظة بابل اعمار اقسام مصانع نسيج الحلة التي تعرضت الى القصف الجوي المعادي اثناء الحرب ، وانجزت الملاكات الفنية والهندسية في معمل الغزل والنسيج القطني في الكوت تنفيذ مشروع استبدال وتطوير مكائن ومعدات المعمل ، حيث تمكنت تلك الملاكات من نصب ٤٩٢ ماكينة نسيجية لانتاج الانسجة بعرض ٣٣٠ سم بعد ان كانت المكائن القديمة تنتج بعرض ٩٢ سم ، ويهدف هذا المشروع الجديد الى انتاج ٦٠ مليون متر من الانسجة ، كما تم انجاز ٩٥ ٪ من معمل نسيج رقم (١) و ١٠٪ من معمل نسيج رقم (٢) بتاريخ ١٩٩٢/٥/١١ اللذين تضررا خلال الحرب .
- افتتح السيد وزير الصناعة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ المرحلتين الاولى والثانية من حملة اعمار محطة كهرباء المسيب التي تعد من اضخم محطات الطاقة الكهربائية في العراق بسعة ١٢٨٠ ميجاواط ، وتتألف من ٤ وحدات سعة كل

منها ٣٢٠ ميجاواط ، وكانت قد تعرضت منذ اليوم الاول للعدوان الى ٦ غارات جوية نتجت عنها اضرار كبيرة تقدر بنسبة ٩٠ ٪ ، وتقدر ماديا بـ ٥٧ مليون دينار بتقديرات عام ١٩٨٤ للمواد .

– كما افتتح السيد الوزير المخزن المبرد في مصنع حليب الاطفال بعد اعادة اعماره ، كذلك افتتح السيد وكيل وزارة الصناعة والمعادن بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ مركز المدائن لجمع وتبريد الحليب الخام في قضاء المدائن بطاقة ٣٠ طنا في اليوم .

– نجحت الملاكات الفنية لمصانع المعتصم للزيوت النباتية في محافظة ميسان في اعادة اعمار واصلاح الاجهزة والمعدات التي تعرضت للتخريب والتدمير خلال الحرب ، كما نجحت نفس الملاكات خلال شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ من اقامة وحدة جديدة لتصفية الدهون بطاقة ٦٣ – ٦٥ طنا يوميا .

– تمكنت الشركة العربية المشتركة لصناعة المنظفات بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٦ من انتاج (الالكيل بنزين) التي تدخل في صناعة المنظفات والصوابين بعد اعادة اعمارها .

– كما تمكنت الملاكات الفنية في ورش تصنيع واعادة الحياة والادوات الاحتياطية في منشآت وزارة الصناعة والمعادن التي تشرف عليها اللجنة العليا للتصنيع في ديوان الوزارة من تحقيق وفورات مادية بالعملة الصعبة خلال النصف الاول من العام الحالي مقداره ٢١,٤ مليون دولار .

– وانجزت ملاكات الشركة العامة للاسواق المركزية في ميسان بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٤ اعمار المرحلتين الاولى والثانية من مجمع مخازن الانتصار في العمارة .

– نجحت الملاكات الفنية في منشأة اور للصناعات الفنية بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٠ في تصنيع آلات كهربائية قياس ٦٥/٣٠٧ ضغط عال بطاقة ١٣٢ فولت لاستخدامها في المشاريع الكهربائية الكبرى لربط المدن بدلا من الاسلاك التي كانت تستورد من الخارج .

– انجزت هيئة التصنيع العسكري خلال شهر اغسطس / آ ب ١٩٩٢ اعمال سايفون الفرات في منطقة الناصرية في اطار مشروع لنقل المياه العذبة من البدعة الى محافظة البصرة .

– كما انجزت المنشأة العامة للصناعات الميكانيكية معملين لانتاج الطابوق بطاقة ٣٠ مليون طابوقة للاول ، و١٥ مليون طابوقة للثاني .

– افتتح السيد امين بغداد بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٠ مشروع مجاري جنينة وغزالية في بغداد ، والذي يتضمن انشاء سبع محطات ضخ رئيسية وشبكة فرعية لتصريف المياه الثقيلة بطول ٢٥ كم وباقطار تتراوح بين ١/٢ – ٤,٢ متر وبأعماق ٤ – ١٠ مترا .

– كذلك افتتح بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٠ السيد محافظ ديالى محطة تحويل كهرباء قضاء الخالص التي تغذيها شركة المشاريع الكهربائية ، وقد بلغت تكلفتها ٥ مليون دينار وسعتها ١٢٦ ام في اي .

– انجزت المنشأة العامة لصناعة الاسمدة في محافظة البصرة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠ مشروع قناني الشرب للمواطنين الذي تبلغ طاقته الانتاجية ٦ ملايين قنينة سنويا .

القطاع الزراعي :

– جنى العراق خلال الموسم الزراعي لعام ١٩٩٢ محصولا وفيرا من الحبوب رغم المصاعب التي نجمت عن الحصار الاقتصادي وعقوبات الامم المتحدة ، وبينت المصادر المسئولة ان منطقة الموصل التي يزرع فيها نحو نصف محصول العراق من القمح والشعير ، قد زادت فيها المساحة المزروعة خلال العام الى المثلين ، كما استخدم فيها حوالي ١٥٠٠ آلة من آلات الحصاد .

- خصصت الحكومة العراقية خلال العام مبلغ ٤٠ مليون دينار عراقي بهدف معالجة التضحر في اراضي السهل الرسوبي المحصورة بين نهري دجلة والفرات .

- انجزت الاجهزة الزراعية والفلاحون والمزارعون في محافظة القادسية بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ عمليات الحراثة لجميع المساحات المخصصة لزراعة محصولي الحنطة والشعير للموسم الشتوي والبالغة ٥٣٨,٦ ألف دونما .

- انتهت في محافظة ذي قار بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ عمليات تسويق الشلب للعام ١٩٩٢ حيث بلغت الكميات المسوقة الى مراكز التسلم اكثر من اربعة آلاف طن كما تم تطهير الانهر والجداول في المحافظة ، حيث تم تطهير ٦٥ جدولا بطول ٤٨٦ كم وبمساحة ٤١١ متر مكعب ، وتم توزيع ١,١ ألف طن من النايلون على الفلاحين والمزارعين لاستخدامها في زراعة الطماطم المغطاة التي شهدت توسعا كبيرا في زراعتها خلال الموسم الزراعي في ١٩٩٢ ، الى جانب توزيع ٦ آلاف طن من اليوريا والاسمدة المركبة .

- كما انجز العاملون في دائرة زراعة وري محافظة ديالى تطهير وري عدد من المبازل والجداول بلغت اطوالها ١,٩٥٨ ألف كيلو متر ، وبكلفة ٢,٧٣٥ ألف دينار .

- انجزت دائرة فرع زراعة وري محافظة الانبار خلال العام اعمال التطهير لعدد من المبازل الرئيسية والجداول بطول ٢٧٠ كم في عموم المحافظة ، وتضمنت المشاريع المنجزة تطهير وتنظيف مبازل مدينة الرمادي البالغة اطوالها ١١٥ كم وكذلك تطهير ٣٠ كم في جداول الكرمة ، ومبزل مدينة القائم بطول عشرة كيلو مترات .

- انجزت شركة المثنى لصيانة مشاريع الري اعمال تطهير وتهذيب ورصف الجوانب بالبلاط لشط الديوانية داخل مدينة الديوانية .

- انجز مركز صيانة الآبار بتاريخ ١٩٩٢/٢/٤ (١٤٥) بئرا في محافظة ديالى تعطلت بسبب العدوان .

- كما انجزت الملاكات الهندسية والفنية لشركة الرافدين في وزارة الزراعة والري بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢ ، ٩٧٪ من الاعمال التحضيرية الخاصة بمشروع سد العظيم .

- تمكنت الملاكات الهندسية والفنية التابعة للهيئة العامة لمشاريع تشغيل الري ولاول مرة في القطر من تصنيع وتركيب الابواب والابراج واثقال الموازنة ومنظومات رفع وتشغيل البوابات المستخدمة في السدود ونواظم المياه التي تعرضت للعدوان .

- انجزت الملاكات الفنية التابعة لشركة حفر الآبار المائية في وزارة الزراعة والري بتاريخ ١٩٩٢/٥/١١ حفر ١١٠ آبار ، حيث قامت الشركة بنصب ٨ طواقم ضخ خلال العام الحالي .

- افتتح السيد وزير الزراعة والري بتاريخ ١٩٩٢/٨/٧ مشروع اعادة اعمار سد الرمادي الذي تعرض للعدوان ، وينظم هذا المشروع توزيع المياه في محافظة الانبار ، ومناطق الفرات الاوسط ، ويعمل على درء الفيضانات عن طريق تحويل المياه الى بحيرتي الحبانية والرزازة .

- قامت الملاكات العراقية الفنية بحملة مكثفة لحفر الآبار في محافظة صلاح الدين نتيجة لكثرة الطلبات المقدمة للشركة ، ولكون المياه الجوفية في المحافظة ذات انتاجية ونوعية صالحة للاغراض الزراعية .

- تم خلال العام لاول مرة تحقيق اعلى نسبة خزن مائي في سد صدام ، بكامل طاقته التصميمية والبالغة ١١,١١ مليار متر مكعب ، وسوف تؤمن هذه الكمية المخزونة من المياه ، الاحتياجات المطلوبة للزراعة ، والمنازل ، وتوليد الطاقة الكهربائية .

- حققت الملاكات الهندسية في فرع زراعة وري محافظة ميسان نسبة ٨٠ ٪ من مشروع انشاء طاقم ضخم مساعد لمحطة بزل مشروع نهر سعد في محافظة ميسان .

- جري خلال العام تنفيذ نهر صدام من قبل منشأة الفاو العامة ، وبمشاركة مجموعة من الشركات الاهلية ، وقد

بلغت اعمال الحفريات المنفذة في القسم الوسطي للنهر حتى تاريخ ١٩٩٢/٧/٣ نحو ١٦٢٠٠ ألف متر مكعب من أصل ٣٣ مليون متر مكعب ، كما بلغت اعمال الحفريات في الجزأين الوسطي والشمالي بتاريخ ١٩٩٢/٧/١١ اكثر من ٤٠ مليون متر مكعب من اصل ٦٤ مليون متر مكعب .

– بلغت مجموعة القروض التي صرفت للمزارعين خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٢ نحو ٣٥ مليون دينار ، وذلك لتمويل مختلف المشاريع الزراعية ، وان هذا المبلغ يمثل زيادة بنسبة ٥٠٠ ٪ على ما كان عليه في الاعوام السابقة .

القطاع النفطي :

– افتتح رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١/٢ مصفى الدهون رقم ٣ في الدورة بعد اعادة اعماره من قبل الملاكات الفنية العراقية ، وعودة مصفى الدورة الى كامل طاقته الانتاجية التي كان عليها قبل العدوان .

– تمكنت شركة نفط الشمال في يوليو / تموز ١٩٩٢ من السيطرة على معظم الاضرار الناجمة عن العدوان على المنشآت النفطية التابعة لها واكمال اعمارها وتشغيلها فعليا بحيث اصبحت جاهزة لتصدير النفط العراقي .

– انجزت الملاكات الفنية والهندسية في شركة توزيع المنتجات الفنية والهندسية في شركة توزيع المنتجات النفطية بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٧ ، ٨٠٪ من اعمالها لاعادة اعمار شبكات الانابيب الناقلة للمنتوجات النفطية في مستودع الكوت الجديد الذي تعرض الى تدمير شامل جراء العدوان .

– تمكنت ملاكات قسم حقول نفط ميسان بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٦ من انجاز اعمار السخان الاول الخاص بعزل الماء والملح من النفط الخام في محطات عزل الغاز بموقع حقول البزركان بميسان ، وتبلغ طاقته الانتاجية في اليوم ١٠ آلاف متر مكعب من النفط الخام ، فيما يتواصل العمل لانجاز اعمار السخان الثاني من اجل زيادة الطاقة الانتاجية في محطات عزل الغاز .

– افتتح السيد محافظ المثنى بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ وحدة تعبئة الغاز السائل في مدينة السماوة بطاقة ٤٠٠٠ اسطوانة غاز في اليوم ، وتضم هذه الوحدة عشر مضخات لتعبئة الغاز وخزانين بطاقة ٤٠ طنا لكل منهما لخزن الغاز السائل ، ومضخات لوحدة السلامة والاطفاء ولكبس الهواء ، وتجدر الاشارة الى ان هذه الوحدة قد نفذت تنفيذا مباشرا من قبل ملاكات شركة توزيع المنتجات النفطية بكلفة ٢٠٠ ألف دينار وخلال ٣٠ يوما .

– حققت الوحدة الغازية التابعة لشركة توزيع المنتجات النفطية في محافظة ميسان بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٠ زيادة عالية في انتاجية الغاز السائل بلغت نسبتها ٢٠ ٪ .

– افتتحت وزارة النفط بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٧ اخر محطة للضخ ضمن الخط الاستراتيجي ، وبافتتاح هذه المحطة يصبح الخط الاستراتيجي جاهزا لضخ النفط من الشمال الى الجنوب وبالعكس .

– تمكنت شركة المشاريع النفطية التابعة لوزارة النفط من انجاز المشاريع الخاصة بها الى جانب المشاريع الخدمية والانتاجية المكلفة بها خارج القطاع النفطي وعددها ٢٥ مشروعاً ، بكلفة اجمالية ٤٠مليون دينار ، إلى جانب اسهامها في انجاز ٧ مشاريع خارج هذا القطاع بكلفة ٨ ملايين دينار ، كما قطعت الشركة شوطا كبيرا في انجاز العديد من المشاريع التي هي قيد التنفيذ ، والتي في عهدة الشركة ، وتبلغ تكاليفها ٢٢ مليون دينار ، وتشتمل على اعمار مشاريع منشآت النفط الخام الجنوبية ، المرحلة الرابعة ، واعمار مصفى بيجي المرحلة الثالثة وخزان الغاز الثالث في الديوانية .

– انجزت الملاكات الفنية والهندسية في شركة نفط الجنوب وشركة المشاريع النفطية بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٩ ثلاثة ارصفة من اصل اربعة في ميناء البكر العائم ليصبح جاهزا لتزويد ناقلات النفط الخام المعد للتصدير .

– كما تم ايضاً انجاز الرصيف رقم ٤ لميناء البكر بطاقة ٤٠٠ ألف برميل في اليوم .

– اكد وزير النفط العراقي بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٩ ان مصافي تكرير النفط العراقية التي تضررت بشدة في حرب الخليج ، قد استعادت ٨٤٪ من طاقتها الانتاجية قبل الحرب ، وانه يمكنها بذلك تكرير ٥٨٠ ألف برميل نفط يوميا .

– كما تمكنت الملاكات الهندسية في المنشأة العامة لصناعة الغاز في المنطقة الشمالية بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٨ من انجاز جميع اعمال الصيانة السنوية لوحدات مجمع غاز الشمال .

– تواصل العمل خلال العام في اعادة اعمار قطاع النفط ، وخاصة صهاريج التخزين التي دمرتها الحرب ، وشبكات نقل النفط وخطوط الانابيب ، ومحطات الضخ .

– بين مصدر مسئول في وزارة النفط ان الخسائر التي مني بها العراق نتيجة وقف صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية منذ آ ب / اغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية حزيران / يونيو ١٩٩٢ قد بلغت ٤٤ مليار دولار امريكي .

– اكد وزير النفط ان العراق يمكنه انتاج ثلاثة ملايين برميل نفط يوميا في خلال العام ، كما يمكنه مضاعفة قدرته الانتاجية بحلول العام ٢٠٠٠ .

– تم خلال العام اصلاح خط انابيب تحت الماء يبلغ طوله ٥٠ كيلومتر ويبدأ من ميناء الفاو الجنوبي ، ويصل الى ميناء البكر .

– اعاد العراق خلال العام فتح ميناء البكر النفطي ، منفذه النفطي البحري الوحيد على ساحل الخليج العربي ، والذي اصيب باضرار كبيرة خلال حرب الخليج ، وبينت مصادر مسئولة ان هذا الميناء مستعد لتحميل ناقلات بمعدل يتجاوز مليون برميل يوميا .

– تم خلال العام افتتاح ثلاثة مشاريع لانتاج الدهون في مصانع بيجي ، كما تم ايضا افتتاح معمل متكامل لتصنيع العلب المعدنية بسعة ٣,٩ لترا لتعبئة الدهون بطاقة ١٣٥ طن .

قطاع الانشاءات :

– افتتح بتاريخ ١٩٩٢/١/٨ جسر عائم في ناحية الدواية في محافظة ذي قار يبلغ طوله ٤٠ م وعرضه ٤ م .

– كما افتتح جسر غليوبين العائم في اهوار سوق الشيوخ الذي يبلغ طوله ٧٠ م وعرضه ٤ م .

– افتتح ايضا جسر الشنافية بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦ الذي نفذته شركة التحرير للمقاولات احدى تشكيلات وزارة الاسكان والتعمير بعد أن تعرض للعدوان اثناء الحرب ، ويبلغ طوله باكمله ٢٥٢ م وحمولته ١٢٠ طنا ، وقد استبدلت الفضاءات التي تعرضت للتدمير بروافد حديدية بطول ٧٨ م وبحمولة ٥٠ طنا .

– كما افتتح بتاريخ ١٩٩٢/٢/٩ جسر الفضلية في محافظة ذي قار الذي يربط قرى وارياف الناحية على جانبي نهر الفرات ويبلغ طوله ١٣٠ م وعرضه ٤,٥ م وكلفته ٦١٠٠ ألف دينار ، وحمولته ١٠ اطنان ، الى جانب تبليط طريق بطول ٧٠٠ م يربط مركز الناحية بالجسر .

– افتتح بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ جسر الشافي الكونكريتي في محافظة البصرة الذي قامت بتنفيذه شركة الفاروق للمقاولات .

– افتتح السيد رئيس الوزراء في خلال شهر ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٢ جسر السماوة الكونكريتي الذي يتكون من ٦ دعامات و ٧ فضاءات كونكريتية .

– افتتح السيد وزير الداخلية بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣١ طريق سامراء – ابو حجيرة – ثرثار بطول ٥٢ كم وبكلفة ٣

ملايين دينار .

– افتتح السيد وزير الصناعة والمعادن جسر الزبير ذي الفتحة الملاحية الدوارة الذي اعادت اعماره بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥ الشركة الهندسية العامة للتصميم والانشاء التابعة لوزارة الصناعة والمعادن .

– افتتح السيد وزير الاسكان والتعمير جسرا فوق قناة الثرثار في قضاء سامراء يبلغ طوله ٤٠٠ مترا ، كما افتتح ايضا بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ جسري المدينة الكونكريتيين .

– كما افتتح بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢ الجسر الوقتي الاول بجانب موقع جسر ١٤ تموز المعلق الذي انشيء لخدمة اعمال وتصليح الجسر الدائمي الذي تعرض للدمار ، ويبلغ طول هذا الجسر الوقتي ٢٢٠ م وعرضه ٨ أمتار ، مع مقتربات بطول ١٥٠ م على جانبي الجسر .

– كما افتتح بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥ عدد من مشاريع الاعمار بكلفة ٢٠ مليون دينار شملت جسر الرمادي على طريق المرور السريع ، وتقاطع باب سنجار في نينوى ، وجسر المدينة العائم فى البصرة ، وجسر الرمادي العائم في الانبار ، وجسر الخضر العائم في المثنى ، اضافة الى اعمال تطوير ناحية الامام في بابل ، وطريق المحمودية ، وجسر العمارة الكونكريتي الثاني .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٤/٦ افتتاح باب تقاطع باب سنجار الذي يربط مقتربي جسر القادسية بجسر صدام ، تضمن المشروع نفقا رئيسيا بطول ١٥٤٠ م وبعرض ٢٧,٥ م ، وتقاطع مع هذا النفق اربعة جسور ثلاثة منها للسيارات ، والرابع جسر سكة حديد لمرور القطارات ، وبلغت الكلفة الكلية لهذا المشروع بما فيها الاعمال الاضافية حوالي ١٦ مليون دينار .

– انهت منشأة الفاو بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ حملتها لاعمار جسر الشهداء الذي دمرته الحرب .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢ انجاز ٧٠ ٪ من اعمال اعادة اعمار جسر زعيدان ، و ٥٠ من اعمال اعادة اعمار جسر حوران ، وبمدة استثنائية بلغت شهرين ، وذلك بتنفيذ دعامات هذه الجسور بطريقة القوالب المنزلقة لاول مرة في القطر .

– استطاعت ملاكات شركة الحفر العراقية من انجاز المرحلة الاولى من حملة اعمار المنشآت المدنية وشهدت اعمار ٥ ابراج للحفر ، وتأهيل ثلاثة مخيمات حفر بسعة ٥٥٠ شخصا ، الى جانب تصليح ١٦ واسطة نقل ومعدة ، بالاضافة الى اعادة تشغيل عدة ورش ودوائر بكلفة تتجاوز ٥ ملايين دولار ، في حالة تصليحها في الخارج ، بينما انجزت بكلفة ١,١ مليون دينار فقط خلال سبعة اشهر وبأعلى المواصفات العالمية .

– افتتح المركز القومي للمختبرات الانشائية التابع لوزارة الاسكان والتعمير خمسة مختبرات حقلية في كل من البصرة ، ذي قار ، القادسية ، واسط ، وذلك للقيام باعمال السيطرة النوعية للمواد الانشائية وتقديم الخدمة المختبرية لمشروع نهر صدام السابق ذكره .

– انجزت شركة التحرير بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٠ ، ٢٢ جسراً ضمن حملة الاعمار التى تقوم بها شركات الوزارة ، وشملت تلك الجسور ٥ جسور كونكريتية و ٥ جسور حديدية و ١٦ جسراً عائماً .

– انجزت شركة الانفال للمقاولات التابعة لوزارة الاسكان والتعمير بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ اعمار اربعة جسور غرب مدينة القرنة في محافظة البصرة ، وبذلك يصبح عدد الجسور التي انجزتها هذه الشركة ٣١ جسرا .

– انجزت الملاكات الهندسية والفنية في شركة الانفال بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣٠ ، ٣٢ جسرا ضمن حملة الاعمار ، وتضمنت تلك الجسور ١٦ جسرا عائماً و ١٠ جسور حديدية و ٦ جسور كونكريتية ثابتة .

– انجزت الشركة الهندسية للتصميم والانشاء الصناعي بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣٠ اعمار الفضاءات التسعة الكونكريتية لجسر كرمة علي في محافظة البصرة ، الذي يضم احد عشر فضاء ، حيث تمت المباشرة بتركيب الجزء الحديدي

الدوار للفضاءين السادس والخامس الذي تم تصنيعه في الورشة الميكانيكية التابعة للشركة في موقع الجسر .
– كما انجزت نفس الشركة صيانة طريق بطول ١٦٠ كم يمتد من شط العرب الى القرنة ، وصولا الى العزير ، وبكلفة تقدر بمليوني دينار .
– حققت شركة الفاروق اكثر من ٤٢٪ من اصلاح جسر الفهود الخرساني في محافظة ذي قار ، ويتكون من ثلاثة فضاءات بطول ١٠١ م وبحمولة ٧٥ طنا بعد تعرضه للعدوان .
– تم خلال شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ تثبيت جميع الركائز الاساسية لجسر الصرافية في بغداد والبالغ عددها ٣٥ ركيزة لجهتي الكرخ والرصافة ، كما تم الانتهاء من تسليح كل سطح الجسر وصب ثمانية مقاطع بطول ٣٥ مترا وبعرض ٩,٧٥ مترا لكل مقطع .
– تم خلال العام انجاز جسر البطحاء الجديد الكونكريتي بطول ١١٢ مترا وبعرض ١١ مترا وبكلفة ١,٢٥٠ مليون دينار.

قطاع النقل والمواصلات :

– افتتح السيد وزير النقل والمواصلات بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ المرحلة الثانية لتشغيل محطة الدجيل للاتصالات الفضائية العاملة مع الاقمار الصناعية (لانتل سان) .
– انهت بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ الملاكات الهندسية والفنية لمنشأة الفاو اعمال اعادة بناء محطة تلفاز البصرة التي تعرضت للدمار ابان العدوان .
– افتتحت بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ بدالة ابي تمام الالكترونية في محافظة نينوى ، البالغة سعتها ١٢ ألف خط هاتفي.
– بدأت بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ بدالة الاعظمية بتقديم خدماتها الهاتفية للمواطنين بعد أن انجزت الملاكات الفنية في المنشأة العامة للاتصالات والبريد اعادة اعمارها ونصبها وتشغيلها ، ونجاح الفحوصات التي اجريت عليها ، بكامل سعتها السابقة قبل العدوان ، والبالغة ٢٠ ألف خط هاتفي .
– باشرت المنشأة العامة للنقل المائي في خلال شهر اغسطس / آ ب ١٩٩٢ بتشغيل اسطول النقل النهري لنقل الحمولات بين محافظتي واسط وبغداد بعد توقف دام سنتين بسبب العدوان .
– انجزت المنشأة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات اعادة اعمار بناية المسافرين الاولى في مطار المثنى ببغداد بوقت قياسي ، وتم افتتاحها بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ .
– افتتح بتاريخ ١٩٩٢/١/١٧ مجمع اتصالات المأمون بعد اعادة اعماره من قبل المنشأة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات .
– كما انجزت الملاكات الهندسية والفنية التابعة للمنشأة العامة لتنفيذ مشاريع النقل والمواصلات ، اعادة اعمار مشروع مأوى القطارات والعربات السياحية في محطة قطار كركوك .
– كما باشرت بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ المنشأة العامة للإتصالات والبريد بالتعاون مع مجاهدي التصنيع العسكري اعمالها لانجاز المرحلة الثالثة لمحطة الدجيل للاتصالات الفضائية .
– تم خلال شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ تشغيل ١٠٠٠ خط هاتفي من ناحية الاسكندرية ، تعمل ضمن بدالة المحمودية ، وتم توزيعها على المشتركين ، كما تم خلال نفس الشهر ايضا تشغيل بدالة الراشدية الالكترونية بسعة ١٠٠٠ رقم هاتفي .
– قامت المنشأة العامة للإتصالات والبريد خلال شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ بانجاز وتشغيل مشروع مايكروويف القاطع الغربي الذي تعرض للعدوان بكلفة ٧ ملايين دينار ، والذي يؤمن الاتصالات الهاتفية والتلفازية والاذاعية

للمناطق الغربية من القطر مع الاردن .

– نفذت وزارة النقل والمواصلات حملة واسعة لاصلاح ١٤٢ حافلة في قطاع ٨ بالتاجي من التى تضررت بالعدوان.

– تمكنت الملاكات الهندسية والفنية للمنشأة العامة للاتصالات والبريد في محافظة ميسان خلال شهر نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٩٢ من انجاز اعمار نصب وتشغيل محطة الميكروويف الخاصة بالمحافظة بعد أن تعرضت للقصف الشامل اثناء العدوان .

وقائع وأحداث أخرى :

– تم خلال العام انجاز ٨٥ ٪ من المشاريع التجارية المتضررة بالعدوان يبلغ عددها ١٤١ مشروعا موزعة في عموم العراق ، وتضم مخازن ، وسايلوات ، ومطاحن واسواق مركزية ، وتقدر قيمتها الاجمالية بنحو ٨٥٠ مليون دولار .

– تم في شهر نيسان / ابريل ١٩٩٢ افتتاح بورصة بغداد للاوراق المالية ، وبلغ عدد الشركات التي تتداول فيها اسهمها ٧٠ شركة .

– افتتح السيد محافظ ديالى بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ مجمع ماء الغالبية بناحية هبهب والبالغة طاقته ١,٢ ألف متر مكعب في اليوم ، ويضم المشروع الذي يخدم الحي العسكري في المنطقة خط انابيب بطول ١,٨ م وخزان للترسيب بسعة ١٧ ألف لتر ، وخزانين آخرين للتعقيم سعة كل منهما ٧٥٠ لتر .

افتتح السيد محافظ ذي قار بتاريخ ١٩٩٢/١/٧ ، المجمع المائي في منطقة آل كاظم بطاقة تصل الى ربع مليون غالون يوميا .

– كذلك افتتح السيد محافظ القادسية بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ مجمعين لمياه الشرب في قريتي الخيط والدرعية في قضاء عفك نفذتهما مديرية الماء والمجاري في المحافظة ، وتبلغ الطاقة الانتاجية لكل من هذين المجمعين ٧٢ ألف غالون يوميا ويستفيد منها اكثر من ٥٠٠ عائلة فلاحية .

أحداث سياسية :

– زار عدد من السياسيين العرب والاجانب بغداد خلال العام حيث اجروا مباحثات مع المسئولين العراقيين تناولت مختلف القضايا العربية والدولية .

– استؤنفت خلال العام العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر بعد أن نقطعت ابان حرب الخليج .

– اتفق العراق وايران بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥ على اعادة اسرى الحرب بينهما .

– شارك العراق خلال العام في اعمال اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، واجتماعات المنظمات العربية التي انعقدت خلال العام .

– شارك العراق خلال العام في اعمال قمة دول عدم الانحياز العاشرة ، وقمة منظمة المؤتمر الاسلامي .

القروض :

لم يتم الاعلان خلال العام عن اية قروض قدمت للعراق .

٤٠١١ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١١ امكانيات الاستثمار فى القطاعات المختلفة :

بموجب الخطة الاسترشادية للاستثمار العربي في جمهورية العراق وبموجب قانون الاستثمارات العربية رقم ٤٦ الصادر في عام ١٩٨٨ تتوفر فرص الاستثمار في القطاع الصناعي في المجالات التالية :

في مجال الصناعات الانشائية :

- صناعة احجار الحلى .
- صناعة الرخام .
- صناعة الطابوق الناري .
- صناعة الزجاج الكريستال .
- صناعة عوازل شمعات القدح .
- صناعة اواني منزلية فرفوري .

في مجال الصناعات الكيماوية :

- انتاج الاطارات الزراعية .
- انتاج اسمدة في خور الزبير .
- انتاج المواد السليكونية .
- انتاج الكراتين الورقية .
- انتاج ثاني اكسيد الكربون .
- انتاج الاسمدة الفوسفاتية :

في مجال الصناعات الهندسية :

- انتاج وحدات تصفية المياه .
- اقامة غرف مبردة .
- اقامة وحدة «الديسكات» .
- اقامة مصهر للالنيوم .
- انتاج الكابلات .
- انتاج الانابيب .

في مجال الصناعات الغذائية :

- مركزات محلية .
- انتاج زيت الزيتون .
- انتاج الاعلاف المركزة .
- انتاج المياه المعدنية .

في مجال الصناعات الجلدية :

- انتاج الاحذية الجلدية .

في مجال الصناعات النسيجية :

- تصنيع الغزول القطنية والصوفية .
- تصنيع الغزول التركيبية .
- تصنيع الغزول القطنية المسرجة .
- تصنيع الغزول القطنية والمخلوطة الممشطة .
- تصنيع ابازيم ويوكات ولوازم السراجة .

في مجال الصناعات المعدنية :

- تصنيع ملحقات الهياكل والابواب والشبابيك «الالمنيوم والحديد» وتتضمن اجزاء لربط الزمادات ، يدات ، كايسات، معدات ، براكيتات وغيرها .
- علب معدنية .
- انتاج المكثفات الكهربائية (Condensers) .
- ادوات احتياطية متنوعة للسيارات والماكنات .
- تصنيع العدد اليدوية الزراعية .
- تصنيع الماكنات الانتاجية .
- انتاج الاقفال والكوالين المنزلية .
- تصنيع منتجات امنية وفولاذية وحديدية للتأسيسات الصحية ، (منهولات ، عكوس ، تقاسيم ، صمامات) وغيرها .
- انتاج حنفيات المياه ولوازمها .
- مستلزمات المائدة ، المطبخ (الملاعق ، الشوكات ، السكاكين) .
- تراكيب انارة الشوارع .
- مضخات المياه .
- ماكنات قص الثيل .
- ساحبات ونافخات الهواء الكهربائية .
- منظمات ومشاعل للسخانات .
- صناعة الانابيب الحديدية الهندسية ومكملاتها (الفلنجات الحديدية ، والتقاسيم ، والصمامات) .
- انتاج العدد والقوالب والتراكيب .

في مجال الصناعات المغذية لصناعة السيارات :

- صناعة النوابض الحلزونية .
- صناعة النوابض الورقية .
- صناعة احزمة نقل القدرة بمختلف انواعها .
- صناعة كراسي الركاب .

- صناعة مكابس المحركات .
- صناعة بطانات اسطوانات المكابس .
- صناعة الصمامات .
- صناعة المسننات .
- صناعة المولدات والمحركات .
- صناعة مقابض اقفال ابواب المركبات .
- صناعة اجزاء منظمة الموقف الفاصل الميكانيكية .
- صناعة الدواليب .
- صناعة الكاردن .
- صناعة التسليك الكهربائي والموصلات الكهربائية .
- صناعة الراديترات .
- صناعة المنقيات .
- صناعة بطانات الموقفات للمركبات .
- صناعة الكاتم (الصلنصات) .
- صناعة الرافعات الهيدروليكية وملحقاتها .

في مجال الصناعات الاخرى :

- صناعة انتاج الزوارق .
- صناعة الرابط القيدي .

٢٠٤٠١١ المشروعات المعروضة للإستثمار :

وهي نفسها التي عرضت في تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٩١ .

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
منتجات الالبان	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٢٠,٩١ مليون دولار
جوارب للرجال والاطفال	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٥,٠٢ مليون دولار
الاحذية الرجالية عالية الجودة	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١١,٣٤ مليون دولار
المنظفات المنزلية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٥,١٧ مليون دولار
المستحضرات المطهرة	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	٣,٦٦ مليون دولار
اغطية المانهولات (فتحات المجاري)	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١١,٤٩ مليون دولار
الرقائق البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١٦,٥٥ مليون دولار
الصناديق الكرتونية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسة أولية	١٤,٨٢ مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
القوارير والاوعية البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسةأولية	٢٦,٣٣مليون دولار
السقائف البلاستيكية	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسةأولية	٧,٢٣مليون دولار
مستحلب استيتات البولي فينيل لصناعة الاصباغ	اتحاد الصناعات العراقية	العراق	دراسةأولية	٧,٧٠مليون دولار
مشروع صناعة مقابض وأقفال أبواب المركبات	المصرف الصناعي	العراق	دراسةأولية	٥,٩٦مليون دولار
مشروع مكننة عمليات التجميع في انتاج التلفزيون	المصرف الصناعي	العراق	دراسةأولية	٢,٦٩مليون دولار
مشروع انتاج السلال والمشبكات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسةأولية	٨,١مليون دولار
مشروع انتاج الحبيبات PVC للاغراض الغذائية .	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسةأولية	١٠,١مليون دولار
مشروع انتاج الاصباغ المتخصصة للسيارات	المصرف الصناعي	المنطقة الصناعية	دراسةأولية	٣٦,٧١مليون دولار
مصنع لمعالجة وتخزين التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسةجدوى نهائية	١,٥مليون دولار
مصنع لتعبئة وتغليف انواع اللحوم المنتجة من الدجاج المسمن	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسةجدوى نهائية	٢,٥مليون دولار
مصنع لانتاج المنظفات ومساحيق الغسيل	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسةجدوى نهائية	١٦ مليون دينار عراقي
إقامة محطات لانتاج الاغنام .	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العراق	دراسةجدوى نهائية	١٥,٨ مليون دولار

٥٠١١ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم الاعلان خلال العام عن اية تراخيص منحت لمستثمرين عرب في جمهورية العراق .

(١٢)
تقرير مناخ الاستثمار في
سلطنة عمان
لعام ١٩٩٢

حقق العام نتائج مميزة في الاداء الاقتصادي ، وانجازات اقتصادية ملحوظة في شتى القطاعات ، خاصة في القطاع الصناعي ، وقطاع الزراعة والثروة السمكية ، كما تم خلال العام مواصلة اصدار سندات التنمية ، وزيادة انتاج النفط ، وبلورة مجموعة من الفرص الاستثمارية ، ومواصلة الجهود المبذولة لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية .

وعلى المستوى السياسي حقق العام نتائج مهمة ، اشتملت على توقيع اتفاقية الحدود مع الجمهورية اليمنية ، وتعليم الحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة ، وتمتين العلاقات مع دول الجوار الجغرافي .

وفيما يلي اهم ما سجله العام من مستجدات :

١٠١٢ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد هذا العام تبني العديد من التشريعات والاجراءات التي تناولت مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية في السلطنة ، والتي يمكن ايجازها فيما يلي :

– ففيما يتعلق بالتجارة صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٩٢/٧١ بتعديل أحكام القرار الوزاري بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري يقضي هذا التعديل بان تجديد القيد في السجل يتم كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو تاريخ آخر تجديد ، ويستثنى من ذلك من يمارس نشاطه بموجب معاهدات أو عقود خاصة مع الدولة والشركات الخاضعة لقانون الحرف الأجنبية واستثمار رأس المال الأجنبي والشركات المهنية الاستشارية وشركات المحاسبين والمراجعين وفي هاتين الحالتين تكون مدة القيد وتجديدها وفقا للعقد أو الترخيص حسب الأحوال .

كما أصدر الوزير قراره رقم ٩٢/٨٣ الذي سمح بموجبه للمؤسسات والوحدات الانتاجية المسجلة في دول مجلس التعاون بفتح مكاتب تمثيل تجارية لها في السلطنة وقد اشترط القرار أن يكون فتح تلك المكاتب لاغراض اجراء الاتصالات بالعملاء والتعريف بالمنتجات وباقي أوجه التمثيل القانونية .

وبتاريخ ١٩٩٢/٩/٢ أصدر وزير التجارية والصناعة القرار رقم ٩٢/١٢٧ بشأن تنظيم اقامة المعارض بالسلطنة وقد أوجب هذا القرار على الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تقيم معارض في السلطنة بتقديم اسم الكفيل العماني واشترط أن يكون هذا الكفيل ممارساً لعمل يشابه نشاط تلك الشركات وأن يكون مرخصا له بمزاولة نشاط اقامة وتنظيم المعارض .

– أما في مجال العمل والتدريب المهني فقد صدر قرار هيئة التدريب المهني رقم ٩٢/٤ بإصدار لائحة تنظيم أحكام التعويض من مساهمات التدريب المهني وتبين هذه اللائحة شروط واجراءات الانتفاع بالتعويض وقواعده والتي تقرر بان يشمل التعويض عن تكاليف تدريب الموظفين والعمال العمانيين في القطاع الخاص التدريب خارج البلاد ويتضمن اداء بدل الرسوم الفعلية للدورات التدريبية أو أربعون ريالاً يوميا أيهما أقل ، وبدل تذاكر سفر بالدرجة السياحية بالإضافة الى بدل السفر عن كل ليلة وذلك حسب المرتب ومكان التدريب . أما بالنسبة للتدريب الداخلي فيتضمن التعويض بدل رسوم الدورات التدريبية بحد أقصى خمسة ريالات عن كل ساعة تدريب وبدل مخصصات المدربين وبدل تذاكر السفر للمدربين والمتدربين وبدل سفر وبالإضافة إلى ما تقدم تعالج اللائحة

تعويض المرتبات وعلاوات المتدربين وتكاليف الاستشارات التدريبية ، وفي جميع الاحوال تشترط اللائحة ألا يزيد اجمالي التعويض عن تكاليف التدريب سنويا على اجمالي قيمة المساهمات المستحقة على المنشأة لنفس السنة ، كما تعتبر اللائحة موافقة السلطة المختصة على الدورات التدريبية شرطاً مسبقاً لعقدها .

– وفيما يخص قطاع النقل والمواصلات فقد أصدر وزير البريد والبرق والهاتف القرار رقم ٩٢/٥٤ في شأن تنظيم خدمة الحقائب البريدية الخاصة ، ويجيز القرار قبول ذلك النوع من البريد بالنسبة للعملاء الذين يتعاقدون على هذه الخدمة مع الوزارة وقد حدد القرار مواصفات الحقيبة البريدية وشروط قبولها واجراءات تسليمها وتصديرها .

٢٠١٢ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت وصادقت سلطنة عمان خلال العام عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع بعض الدول العربية تفصيلها فيما يلي :

١٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات عربية :

– تم التوقيع في مسقط بتاريخ ١٩٩٢/٥/٥ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي مع الجمهورية العربية السورية ، كما تمت المصادقة عليها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ .

– تم التوقيع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١ على اتفاقية الحدود بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية ، كما تمت المصادقة عليها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ .

– تم التوقيع في مسقط على اتفاق اقتصادي وتجاري مع الجمهورية التونسية يهدف الى تعزيز المبادلات التجارية بين البلدين .

٢٠٢٠١٢ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول وهيئات غير عربية :

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١/١ على زيادة حصة السلطنة في صندوق النقد الدولي من ٦٣,١ مليون الى ١١٩,٤ مليون وحدة من حقوق السحب الخاص .

– تم التوقيع في مسقط بتاريخ ١٩٩٢/١/١١ على اتفاقية تنظيم خدمات النقل الجوي مع حكومة الجمهورية البلغارية .

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ على انضمام السلطنة الى معاهدة الاعتراف الدولي بالحقوق في الطائرات الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٩ .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٦ على التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي الموقع عليها في ١٩٤٤/٧/٢٢ .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٢ على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي مع جمهورية الفلبين .

– تمت المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناشىء عن نشاط النقل الجوي الدولي مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧ على اتفاقيتين مع حكومة جمهورية كازاخستان تتعلق الاتفاقية الأولى بالعمل سويا على تكوين مجموعة مؤسسات مالية لتمويل مشروع يهدف الى انشاء خط انابيب يمكن جمهورية كازاخستان من نقل نفطها الى الاسواق العالمية ، بينما تعطي الاتفاقية الثانية سلطنة عمان حقوق الاستكشاف وتطوير

المنتجات النفطية في الاقليم الغربي من جمهورية كازاخستان .

٣٠١٢ وقائع واحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان بأهمها :

الاداء الاقتصادي :

– تشير التقديرات الأولية للنشرة الاحصائية الصادرة عن مجلس التنمية العماني بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٨ الى ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للقطاعات النفطية وغير النفطية قد بلغ ٤٢٩٤,٨ مليون ريال عماني(*) خلال عام ١٩٩٢ مقابل ٣٩٣٥,٨ مليون ريال عماني خلال عام ١٩٩١ ، بنسبة نمو قدرها ٩ بالمائة .

– وتوضح النشرة نفسها أن الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات النفطية بمفردها قد بلغ ١٨٠٩,٠ مليون ريال عماني لعام ١٩٩٢ مقابل ١٦٥٨,٤ مليون ريال عماني لعام ١٩٩١ بنسبة زيادة بلغت ٩,١ بالمائة .

– وسجل الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية لعام ١٩٩٢ ، ٢٥٤٢,٧ مليون ريال عماني مقابل ٢٣٣٠,٤ مليون ريال عماني لعام ١٩٩١ بنسبة زيادة قدرها ٩,١ بالمائة .

– ومما يلفت النظر أن قطاع التعدين قد سجل خلال عام ١٩٩٢ نسبة نمو بلغت ٣٢,١ بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي ، وجاء بعده من حيث الأهمية النسبية قطاع تكرير النفط ٣٨,٨ بالمائة ، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة ١٢,٢ بالمائة ، ومنتجو الخدمات الحكومية ٦,٥ بالمائة ، وقطاع التشييد ١٣,٨ بالمائة ، والكهرباء والمياه ٥,١ بالمائة .

الموازنة العامة :

– قدرت الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٩٢ بحوالي ١٦٥٤,٤ مليون ريال عماني مقارنة بـــ ١٥٧٧,٣ مليون ريال عماني للعام السابق ، وقدر الانفاق العام بحوالي ١٩٥٩,٤ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ١٤٥,٤ مليون ريال عماني عن العام السابق .

– تشير تقديرات الموازنة العامة ان اجمالي العجز الجاري المتوقع ٢٤٨ مليون ريال عماني ، وسوف يتم سد جزء من هذا العجز من خلال اصدار سندات محلية قيمتها ١٣٢ مليون ريال عماني ، واستخدام ارصدة الدولة .

– قدرت جملة الإيرادات النفطية ان تصل في غضون عام ١٩٩٢ الى ١٢٧٥,٤ مليون ريال عماني اي ما يساوي ٧٧ بالمائة من اجمالي الإيرادات المقدرة ، وهو ما يزيد قليلاً عن الإيرادات النفطية التي كانت متوقعة في العام الماضي وهي ١٢١٨ مليون ريال عماني أو ٧٨,٧ بالمائة من اجمالي الإيرادات المتوقعة في ذلك العام .

الخطة الاقتصادية :

– تم خلال العام تطبيق الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٩١–١٩٩٥ ، للعام الثاني على التوالي ، وقد سبق في التقرير السابق تسليط الاضواء على مرتكزاتها الأساسية كما جاء في المرسوم السلطاني رقم ٩١/١ الخاص بإعتماد الخطة والصادر بتاريخ ١٩٩١/١/١ .

– تم خلال العام في اطار الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩١/١٩٩٥ اعداد خطط اقليمية طويلة الأجل للمناطق

---

* الريال العماني يعادل ٢,٦٣٨ دولار أمريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١ .

التخطيطية السبع للسلطنة (مسقط ، والجنوبية ، والداخلية ، والشرقية ، والباطنة ، والظاهرة ، ومسندم) بالاضافة الى مجموعة من المخططات الهيكلية لعدد من المدن الرئيسية .

– وتتضمن هذه الخطط تصورات مستقبلية لكل منطقة من هذه المناطق وحيزها الجغرافي وامكاناتها وطاقاتها وقدرتها الاستيعابية ومواردها الطبيعية والبشرية والتسلسل الهرمي المناسب لتنميتها ، اضافة الى تجديد احتياجاتها من المرافق والخدمات والبنية الاساسية وامكانات النمو فيها في ضوء الموارد المتاحة وذلك بهدف تحقيق تنمية متوازنة وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق .

– اكد تقرير اصدرته غرفة تجارة وصناعة عمان ان الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٩١–١٩٩٥ تستهدف تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاع الصناعي ١٢,٨ بالمائة سنويا ، اي بزيادة قدرها ٨٢ بالمائة على مدى سنوات الخطة، وأوضح التقرير أن الخطة تتضمن اقامة منشآت صناعية كبرى ، تقوم بها الدولة كمشروع الصناعات البتروكيماوية ، ومشاريع تصنيع الماغنسيوم والكروم ، وتصنيع انابيب النحاس ، وصناعات هندسية معدنية لانتاج القضبان والاسلاك النحاسية ، وكوابل التلفونات والقوارب اللازمة لاغراض الصيد .

– تواصل خلال العام تنفيذ الخطة بعيدة المدى للمدة القادمة حتى عام ٢٠٠٦ التي تطبقها السلطنة ، وتعتمد هذه الخطة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاستغلال الكامل للمواد الخام ، وتحديد درجة الاستراتيجية للمنشآت الصناعية ، وفقا لمدى مساهمتها في الاقتصاد القومي ، وتمنح هذه الاستراتيجية الأولوية للصناعات التصديرية ، والصناعات التي تعتمد على مواد خام محلية ، والصناعات الخدمية اي التي تقدم خدمات فنية للصناعات القائمة ، والصناعات البديلة للواردات ، والصناعات التي تخدم قطاعي الصحة والدفاع لما لهما من حساسية خاصة في الأوقات الحرجة التي تتطلب حدا ادنى من الاكتفاء الذاتي ، والصناعات المغذية أو التي تتكامل مع صناعات اخرى ، والصناعات التي تخدم منتجا جديدا أو تستخدم تقنية حديثة ، والصناعات الحرفية والتقليدية الخاصة بالتراث الشعبي على ان تكون قائمة على اسس تجارية واقتصادية .

في المجالات المالية والمصرفية :

– بلغت القيمة الاجمالية للنقد المتداول في السلطنة في نهاية عام ١٩٩٢ – حسب ما جاء في النشرة الاحصائية الصادرة عن مجلس التنمية العماني السابق ذكرها – ٢٤٥,٨ مليون ريال عماني ، بزيادة قدرها ٤,٦ بالمائة عن العام السابق ، وبلغ عرض النقد ٤٣١,٦ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ٧ بالمائة عن العام السابق ، وبلغت السيولة المحلية ١٢٧٤,١ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ٣,١ بالمائة عن العام السابق .

– انخفض اجمالي الموجودات الأجنبية في البنك المركزي العماني – حسب المصدر السابق ذكره – من ١٠٠٢,٥ مليون ريال عماني في نهاية ١٩٩١ الى ٩٢٠,٤ مليون ريال عماني في نهاية عام ١٩٩٢ .

– ارتفع اجمالي ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية – حسب المصدر السابق ذكره – من ٩٤٥,٤ مليون ريال عماني في نهاية ١٩٩١ الى ٩٨٨,٥ مليون ريال عماني في نهاية ١٩٩٢ ، كذلك سجل مجموع القروض التي قدمتها البنوك التجارية حتى نهاية ١٩٩٢ ارتفاعا بنسبة ١٠,٣ بالمائة ، مقارنة بعام ١٩٩١ حيث بلغ اجمالي القروض التي قدمت ١٠٤٦,٧ مليون ريال عماني .

– تم خلال العام تطبيق المرسوم السلطاني ٩١/١٠ الذي ينص على اجراء تعديلات في قانون الدعم المالي بحيث يتيح لكافة انواع المؤسسات والشركات الحصول على القروض الحكومية بعد ان كانت مقصورة على الشركات العامة فقط .

– طالب البنك المركزي العماني في بداية العام البنوك التجارية البالغ عددها ٢١ بنكا بالاندماج فيما بينها وتكوين

وحدات مصرفية اكبر واقوى تتمتع بملاءة مالية عالية تمكنها من مواجهة التحديات المحلية والدولية ، وأعلن في هذا الاطار عن حوافز مجزية لتشجيع البنوك على القيام بالاندماج ، من ابرزها تقديم ودائع طويلة الأجل قيمتها ١٠ ملايين ريال عماني ، بلا فائدة أو بفائدة مخفضة لا تتجاوز ٣ بالمائة لأي بنكين مندمجين ، وكذلك اعفاء البنك الجديد الناجم عن الاندماج من الضرائب على الارباح التجارية لمدة خمسة اعوام .

– اصدر البنك المركزي العماني قرارا خلال العام يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية الى ١٠ ملايين ريال عماني ، ومنح المصارف مهلة تنتهي في نهاية عام ١٩٩٣ لزيادة رؤوس اموالها .

– تلبية لقرار البنك المركزي السابق ذكره الخاص بإندماج البنوك العمانية ، اعلن في نهاية العام المصرفان العمانيان مسقط ، والاهلي العماني ، عن اندماجهما ، مما سيؤدي الى بروز بنك جديد برأسمال مقداره ١٥ مليون ريال عماني .

– قرر خلال العام بنك عمان العربي برفع رأسماله المدفوع الى عشرة ملايين ريال عماني بدلا من ستة ملايين ريال عماني .

– تم خلال العام بيع موجودات والتزامات بنك الاعتماد والتجارة الدولي بسلطنة عمان الى بنك ظفار العماني الفرنسي ، وعليه قرر ان يحصل المودعون على حقوقهم كاملة ١٠٠ بالمائة ودفعة واحدة حسب ما كان عليه وضع الحسابات في ١٩٩١/٧/٥ وهو تاريخ تعليق اعمال بنك الاعتماد والتجارة في السلطنة وفي كثير من دول العالم .

– استمر البنك المركزي العماني في طرح اصدارات جديدة من سندات التنمية التي بدأها في العام الماضي ، وقد حقق الاصدار السادس الذي طرح في ١٩٩٢/٨/١٥ اقبالا منقطع النظير من المستثمرين المحليين والاجانب ، حيث بلغ اجمالي قيمة الاكتتاب في هذه السندات نحو ٥٤,٩٧ مليون ريال عماني بينما كان رقم الاصدار ٢٠ مليون ريال عماني ، وقد تميز هذا الاصدار بأنه قدم للمستثمرين مجموعتين من السندات في وقت واحد ، معطيا بذلك الفرصة للاختيار ، فكانت المجموعة الأولى من السندات بسعر فائدة ٨,٥ بالمائة سنويا ولفترة استحقاق تبلغ خمس سنوات ، بينما عرضت المجموعة الثانية من السندات بفترة استحقاق قدرها سنتان وبسعر فائدة ٨ بالمائة سنويا .

– اعلن مدير عام بنك تنمية عمان في نهاية العام ان عدد المشاريع التي مولها البنك ٣٧٤ مشروعا في مجالات الصناعة والزراعة والاسماك ، تقدر تكاليفها الاجمالية بحوالي ١٩٤ مليون ريال عماني ، ويبلغ اجمالي القروض الممنوحة لها من البنك ما يتجاوز ٦٧ مليون ريال عماني .

– اشارت الاحصاءات التي نشرتها مجلة المركزي السابق ذكرها ان مسار التعمين في القطاع المصرفي في خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢ قد ارتفع الى نسبة ٧٧ بالمائة حيث بلغت نسبة التعمين – على سبيل المثال لا الحصر – في البنك الاهلي العماني ٧٦ بالمائة ، وبنك ملي ايران ٧٠ بالمائة ، وبنك صادرات ايران ٧٠ بالمائة ، وبنك بروادا ٧٥ ٪ ، ومؤسسة المصرف العماني ٣٠ بالمائة ، وبنك الشرق العربي والمهجر بانوراب ٦٤ بالمائة ، وبنك عمان والبحرين والكويت ٨١ بالمائة ، وبنك تنمية عمان ٩٢ بالمائة ، وبنك عمان العربي ٨٤ بالمائة ، وبنك الاسكان العماني ٩١ بالمائة ، وبنك عمان الدولي ٧٩ بالمائة .

السوق المالي :

– بينت النشرة الاحصائية الصادرة عن مجلس التنمية العماني بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٨ ان عدد الاسهم المتداولة في سوق مسقط للاوراق المالية خلال عام ١٩٩٢ قد بلغ ١٤,٩ مليون سهم مقارنة بـ ٢٢,١ مليون سهم في عام ١٩٩١ ، وبلغ حجم التداول ٣٦,٨ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٥٣,٩ مليون ريال عماني عام ١٩٩١ ، اي

بإنخفاض قدره ٣١,٧ ٪ .

– قرر مجلس ادارة سوق مسقط للاوراق المالية في نهاية العام تشكيل فريق استشاري يضم مجموعة من الخبراء العالميين في الاسواق المالية للمساعدة في تنشيط عمليات الاستثمار في الاوراق المالية ، وتخطي العقبات الفنية والقانونية التى تحد من انطلاقة السوق ، ويأتي هذا القرار في اطار مجموعة اخرى من القرارات قصد بها احداث تغيير عميق في هيكلة السوق ودفعه مجددا الى النشاط بعد ان اجتذبت الأنشطة الاقتصادية الأخرى فى السلطنة رؤوس أموال كبيرة من اوعية السوق مما ادى الى تراجع نشاطه ، ومن بين هذه القرارات الموافقة على انشاء شركتي وساطة جديدتين صانعة للاسواق كل منها برأسمال ثلاثة ملايين ريال عماني ، مما سيكون له اثر فعال في تنشيط السوق .

– كما اتخذت الحكومة العمانية خلال العام قرارات وسياسات اخرى استهدفت تنمية سوق الاوراق والادوات المالية العمانية ، منها تشجيع تحويل بعض المنشآت الى شركات مساهمة عامة ، ومعاملة الشركات الأجنبية والمختلطة التي تؤسس على شكل شركات مساهمة ، أو الشركات المختلطة القائمة التي يتم تحويلها الى شركات مساهمة ، معاملة الشركات المملوكة بالكامل للعمانيين من حيث الاعفاءات الضريبية والحوافز الأخرى .

– كذلك اتخذت الحكومة العمانية خلال العام قرارات وسياسات اخرى استهدفت تشجيع الطلب على الأدوات المالية مثل حث شركات التأمين العاملة في عمان على استثمار جانب من ارصدتها المتاحة في اصول مالية عمانية ضمن محافظها ، والاكتتاب في السوق الاولية ، أو الشراء من السوق الثانوية ، وكذلك حث صناديق التقاعد والادخار والشركات التي تساهم فيها الحكومة على الاستثمار داخل نطاق الاقتصاد العماني ، والنظر في وضع حد اعلى للاستثمارات الخارجية لهذه الجهات ، وكذلك تشجيع انشاء صناديق الاستثمار (Mutual Funds) لتشجيع صغار المستثمرين ، ومنهم غير العمانيين على الاستفادة من المساهمة في محفظة متنوعة من الاوراق المالية ، مع تمتع هذه الصناديق ، بالمزايا الممنوحة للشركات المساهمة العمانية ، بما فيها الاعفاءات الضريبية بدون ان يكون للمساهمة الأجنبية في هذه الصناديق تأثير على الأوضاع الضريبية للشركات التي تساهم فيها على ان لا تتجاوز حصة الاجانب في هذه الصناديق ٤٩ بالمائة من اجمالي رأسمالها .

– ابلغت وزارة التجارة والصناعة الى الدوائر الاقتصادية وغرف التجارة الخليجية اسماء الشركات المساهمة العامة وعددها عشر شركات ، المسموح لمواطني مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بتملك اسهمها ونقل ملكيتها ، طبقا لقرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومن بين هذه الشركات ، شركة عمان للمرطبات ، وشركة محاجر الروضة ، وشركة فنادق الخليج (عمان) المحدودة ، وشركة صناعة مواد البناء ، وشركة ريسوت للأسمنت ، والشركة الوطنية لمنتجات الالمنيوم ، والشركة العمانية للاوراق المالية .

– سعى خلال العام المسؤولون في كل من سوق مسقط وسوق البحرين للاوراق المالية الى التوصل لاتفاقية لتبادل تسجيل الشركات بين السوقين ، وتم تشكيل لجنة فنية لدراسة متطلبات هذا العمل المشترك في مختلف المجالات .

– اعلنت مصادر اقتصادية في نهاية العام انه سيعلن في بداية عام ١٩٩٣ عن قيام شركة أماراتية عمانية استثمارية مشتركة ، ستسجل في سوق مسقط للاوراق المالية ، ويطرح جزء من اسهمها للاكتتاب العام ، وهي جزء من حركة اصدارات جديدة او زيادة رؤوس اموال الشركات ، أو تحويل شركات مساهمة مقفلة الى مساهمة عامة ستشهدها سوق مسقط للاوراق المالية في العام القادم .

وفي مجال النفط والغاز :

– بلغ متوسط الانتاج النفطي في الربع الأخير من العام – حسب احصاءات وزارة النفط والمعادن – ٧٢٠ الف

برميل يوميا ، ويتوقع ان يبلغ ٧٥٠ الف برميل يوميا في بداية عام ١٩٩٣ .

– اعلنت وزارة النفط والمعادن في الربع الأخير من العام ان الاحتياطات النفطية المؤكدة قد اصبحت ٤,٥ بليون برميل بالمقارنة بـ ٤,٣ بليون في العام الماضي ، وقد تحققت هذه الزيادة بفضل اكتشافات نفطية جديدة خصوصا في مناطق استكشاف شركة تنمية نفط عمان التي تنتج نحو ٩٥ بالمائة من نفط السلطنة .

– قدرت وزارة النفط والمعادن ان تصل الاحتياطات النفطية بنهاية عام ١٩٩٢ الى خمسة بلايين برميل اي بزيادة تفوق ثلاثة اضعاف الاحتياطي المؤكد عام ١٩٧٠ ، وبمقدار الانتاج الحالي السابق ذكره تستطيع السلطنة بإحتياطاتها الجديدة الاستمرار في انتاج النفط لمدة ٢٠ سنة قادمة .

– اعلن وزير النفط والمعادن في الربع الأخير من العام ان اكتشافات نفطية كثيرة تحققت في عامي ١٩٩١ ، ١٩٩٢ في ١٤ موقعا بعضها اكتشافات جديدة مثل الحقل الذي اكتشفته اوكسيدنتال الامريكية ويبعد ٤٠ كيلو مترا من حقل الصفا النفطي ، وبعضها امتداد لحقول منتجة كحقل الخوير الذي ينتج حاليا ٥٠ ألف برميل يوميا وسوف يتم رفع الانتاج فيه إلى نحو ١٥٠ الف برميل بعد الانتهاء من برنامج التطوير الذي يتكلف ٥٠٠ مليون دولار .

– بين وزير النفط والمعادن في نهاية العام بأنه تم في العامين السابقين اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تساوي كل كميات الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها خلال العشرين سنة الماضية ، مما رفع احتياطي السلطنة من الغاز الطبيعي من حوالي ٩ تريليون قدم مكعب الى ١٧ تريليون قدم مكعب .

– اعلن وزير النفط والمعادن ان تكاليف مشروع اسالة الغاز الطبيعي المنوي اقامته في السلطنة تبلغ ٩ مليار دولار امريكي ، ويتوقع ان تبدأ عمليات التصدير منه في منتصف عام ١٩٩٩ بكميات تصل الي ٥ ملايين طن متري سنويا .

– كما اعلن وزير النفط والمعادن في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ عن انشاء شركة تتحمل مسئولية ادارة مشروع اسالة الغاز السابق ذكره وهي شركة تبلغ حصة الحكومة العمانية بها ٥١ بالمائة ، وحصة الشركات الأجنبية فيها ٤٩ بالمائة .

– بلغ خلال عام ١٩٩٢ انتاج شبكة الغاز التي توفر جميع احتياجات المنطقة الشمالية من السلطنة من الغاز الطبيعي ٧,٥ مليون متر مكعب في اليوم ، اي بمقدار ١١ مرة عما كان عليه في عام ١٩٧٨ ، وتتكون هذه الشبكة من ١٢ بئرا تنتج الغاز غير المصاحب من حقل يبال .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٢ اجازة تنازل شركة انترناشونال بتروليم كوربوريشن عن كامل حصتها في الاتفاقية الموقعة في ١٩٨٤/٣/١٨ لكل من شركتي بي اتش بي بتروليوم (عمان) انك وثيتز اكسبلوريشن ليمتد .

– تم خلال العام توقيع اتفاقية مع شركة كومباكت للتنقيب عن النفط (وهي احدى الوحدات الفرعية لشركة اميركان ترانس وورلد اويل الامريكية) تقوم بموجبه بالتنقيب عن النفط في منطقة قريبة من العاصمة مسقط على مساحة تقدر بحوالي ١٩ الف ميل مربع .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٨ على اتفاقية مع شركة يابانية لاجراء تعديلات في مصفاة نفط عمان ، تبلغ تكاليفها ٣٥,٩ مليون دولار امريكي ، وينتظر الانتهاء منها في نهاية عام ١٩٩٣ .

وفي مجال التعدين :

– بلغ اجمالي كمية النحاس الكاثودي في نهاية العام – حسب ما جاء في النشرة الاحصائية الصادرة عن مجلس التنمية العماني السابق ذكرها – ١١٣٨٢ طن بإنخفاض قدره ٣ ٪ عما كان عليه الحال في نهاية عام ١٩٩١ ،

وبلغت قيمة المبيعات من النحاس ١٠٤١١٠٠٠ ريال عماني بزيادة قدرها ٠,٠٤ ٪ عن العام السابق .

– اكدت دراسات فنية قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في السلطنة وجود ما يقرب من ٣٦ مليون طن من خام الفحم في ولاية الكامل والوافي احدى ولايات المنطقة الشرقية .

– تم خلال العام البدء في تنفيذ مشروع «المناجم الصغيرة» لانتاج الكروم حيث يقوم المواطنون بالاشتراك في تعدين الكروم بانفسهم تحت اشراف شركة الكروم العمانية ، التي تتولى ايضا تسويق انتاج المواطنين الى الاسواق العالمية .

– بلغ عدد مناجم الكروم بالسلطنة خلال العام ٧٠٠ منجم يقدر حجم الاحتياطي فيها باكثر من ٢ مليون طن .

– اعلن مدير المساحة الجيولوجية بوزارة البترول والمعادن انه تم خلال العام تحديد اكثر من ١٥ منطقة للبحث عن الذهب ، حيث تشير الكثير من الدلائل على امكانية العثور على كميات تشكل مصدرا اقتصاديا بدرجة معقولة في العديد من المناطق .

– اوضح تقرير صادر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية عن تواجد صناعة نحاس متطورة في السلطنة بلغت تكاليف انشائها ١٥٠ مليون دولار امريكي حيث تم استخراج الخام الخاص بها من المناجم الواقعة في عرجاء والبيضاء على بعد ٢٥٠ كم شمال غربي مسقط بمدينة صحار ، وأوضح التقرير ان انتاج السلطنة من النحاس النقي بطريقة التحليل يقدر بحوالي ١٥ الف طن سنويا يتم تصدير ٨٠ بالمائة من انتاجه .

في مجال الصناعة :

– حددت نسبة النمو المستهدفة لقطاع الصناعة في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١ – ١٩٩٥) بـ ١٢,٩ بالمائة ، وبذلك من المنتظر ان تصل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بنهاية الخطة حوالي ٢٧٥ مليون ريال عماني ، بالمقارنة بـ ١٥١,١ مليون ريال عماني في نهاية الخطة الخمسية الثالثة عام ١٩٩٠ .

– اقر مجلس الوزراء خلال العام خطة التنمية الصناعية ، التي تهدف الى ايجاد صناعات قابلة للنمو ماليا واقتصاديا بغية تقليل الاعتماد على العائدات النفطية ، الى جانب صدور تعميم خاص بتطبيق مبدأ الافضلية للمشتريات الحكومية من المنتجات الوطنية .

– تضمنت الخطة الصناعية الشاملة للصناعة التي اعدتها وزارة الصناعة والتجارة تنفيذ عدد من المشروعات من بينها انشاء مجمع للبتروكيماويات ، تم استكمال دراساته الفنية والتسويقية ، وجرى خلال العام استكمال بقية جوانبه الاخرى .

– نظراً لأهمية الصناعة تم تخصيص عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ عامين للصناعة وتسمية ٩ فبراير يوما للصناعة في السلطنة .

– وصل عدد المنشآت الصناعية في السلطنة – حسب تقرير اصدرته غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان – الى ٣٧٤٢ منشأة مجموع تكاليفها الاستثمارية ٤١٤ مليون ريال .

– تدعيما للقطاع الصناعي خلال عامي الصناعة قام بنك تنمية عمان بتمويل ٤٧ مشروعا صناعيا في مختلف ولايات السلطنة منها مصنع جديد للعدسات اللاصقة يعتبر الأول من نوعه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

– احتفل بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٢ بمحافظة ظفار بافتتاح المرحلة الأولى لمنطقة ريسوت الصناعية ، التي توفر مساحات من الاراضي الصناعية المخططة بما يتيح اقامة ٥٦ مشروعا صناعيا ، من بينها ستة مصانع جاهزة على مساحات تتراوح ما بين ١٣٠٠ – ٦٣٠٠ متر مربع ، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى لهذه المنطقة ٣,٩ مليون ريالا

عمانيا شاملة تكاليف الخدمات الاستشارية .

– تم خلال العام العمل بنظام المنح الرأسمالية ، وذلك بناء على ما جاء في المرسوم السلطاني رقم ٩١/٩٩ الخاص بالمنح الرأسمالية للمشروعات الصغيرة التي لا تزيد رؤوس اموالها على مائة الف ريال عماني ، حيث حصلت ٩ منشآت على منح رأسمالية بقيمة ٥١٣,٠٠٠ ريال عماني .

– احتفل بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٨ بافتتاح المرحلة الأولى من منطقة صحار الصناعية ، التي توفر مساحات من الاراضي الصناعية المخططة بما يتيح اقامة ٥٠ مشروعا صناعيا على مساحات تتراوح ما بين ١٢٠٠ – ١٢٨٠٠ متر مربع ، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى لهذه المنطقة نحو ٤ ملايين ريال عماني شاملا تكاليف الخدمات الاستشارية.

– اكد وزير التجارة والصناعة ان الحكومة قدمت في عامي الصناعة حتى سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ دعما للصناعة العمانية قيمته ١٨,٨ مليون ريال عماني ، يتمثل بالقروض الميسرة التي تقدمها الحكومة ، وكذلك القروض التي يقدمها بنك تنمية عمان بالاضافة الى كل من المنح الرأسمالية والمشروعات الصغيرة ودعم الاعلان الصناعي ، حيث منحت الحكومة ٣٨ منشأة صناعية قروضا حكومية بلغت قيمتها نحو ٩ مليون ريال عماني ، وكذلك قدمت الحكومة ايضا دعما للاعلان الصناعي بلغت قيمته ٤٠٩,٤٠٥ ريالا عمانيا .

– اعلن وزير التجارة والصناعة ان اجمالي الانفاق الحكومي في عامي الصناعة ١٩٩١ ، ١٩٩٢ في مشروعات المناطق الصناعية في ريسوت وصحار قد بلغ ١١,٥ مليون ريال عماني ، كما بلغت تكاليف دراسات الجدوى لاقامة مناطق صناعية في نزوي وصور ومسندم والبريمي حوالي ٨٨٦,٠٠٠ ريال عماني .

– تنفيذا لاعطاء الشباب العماني فرصة الدخول في النشاط الصناعي ، طرحت وزارة التجارة والصناعة ٤٠ دراسة جدوى مبدئية بتكلفة قدرها ٤٩٢٨٠ ريالا عمانيا لمشروعات صناعية صغيرة يمكن ان ينفذها صغار المستثمرين .

– بلغ اجمالي تكلفة التوسعات والخدمات التي تم تنفيذها خلال عامي الصناعة في منطقة الرسيل الصناعية ١,٧ مليون ريال عماني ويشمل ذلك خدمات بنية اساسية وبناء ١١ مصنعا جاهزاً بالإضافة الى تخصيص مبلغ ١,٩ مليون ريال عماني تستخدم في انشاء ١٣ مصنعا جاهزاً واعمال استشارية لخدمات اخرى مستقبلية .

– استكملت وزارة التجارة والصناعة خلال العام الدراسات الأولية لأحد اكبر المشروعات الصناعية في السلطنة وهو مشروع انتاج البتروكيماويات من الغاز الطبيعي ، وقد قدرت تكلفته بنحو ٦٠٠ مليون دولار .

– قررت خلال العام المملكة العربية السعودية اعفاء منتجات ثمانية مصانع عمانية من الرسوم الجمركية وذلك تنفيذا لما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

في مجال الزراعة والثروة السمكية :

– تم خلال العام تعديل اسم وزارة الزراعة والاسماك لتصبح وزارة الزراعة والثروة السمكية .

– نظرا للاهتمام المتواصل بالزراعة والثروة السمكية تم تخصيص شهرين للزراعة سنويا (فبراير / شباط و أغسطس / آب) باعتبارهما بداية لفصل ونهاية لفصل آخر .

– تشغل الرقعة الزراعية في السلطنة مساحة قدرها ٥٦ ألف هكتار ، تزرع فيها محاصيل الفاكهة والخضروات والاعلاف والحبوب .

– قدم بنك عمان للزراعة والاسماك خلال الاحد عشر شهرا من عام ١٩٩٢ ما قيمته ٤,٦ مليون ريال عماني موزعة على ١٠٧٦ قرضا .

– بدأ خلال العام التعداد الزراعي في السلطنة لسنة زراعية تغطي الفترة الواقعة بين سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ الى

أغسطس / آب ١٩٩٣ يتم بها جمع البيانات والمعلومات الاحصائية الزراعية وفق العد الشامل لجميع الحيازات الزراعية داخل الحدود الدولية للسلطنة .

– تم خلال العام انشاء وزارة متخصصة بموارد المياه ، نظرا لإهتمام السلطنة بالثروة المائية .

– استمر العمل خلال العام في اقامة التجمعات الزراعية حيث بلغت مساحة الحاصلات الزراعية فيها ١٠ آلاف فدان ، وبلغت اعداد اصناف الخضر والحاصلات التي تم نشرها بين المزارعين ٨٤ صنفا ، بجانب توزيع ٣٢ الف شتلة عليهم من اصناف الفاكهة المختلفة .

– تم خلال العام توزيع ٥ آلاف طن من الاسمدة الكيماوية و ٣٠ الف كيس من الأسمدة العضوية التي تساهم في تخصيب التربة ، كما تم انجاز ١٦٠ الف ساعة حراثة لمختلف مناطق السلطنة .

– حول الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية ، بين مدير عام المديرية العامة للشئون الزراعية والثروة الحيوانية انه تم توزيع ٣٤٦ حظيرة على المزارعين المشاركين في مشروع تربية واكثار الماعز اضافة الى ٧٩ حظيرة لتربية الضأن و ١٣٤ حظيرة لتربية الدجاج ، واستفاد ١٠٧ مزارعين من مشروع تربية الدواجن البياضة .

– وفي مجال التصنيع الزراعي تم خلال العام انتاج ١٥٢٩ طنا من التمور العمانية بلغت قيمتها ٧٣٦ الف ريال عماني ، تم تصديرها الى بريطانيا واليابان واليمن والامارات وزينجبار .

– تم بمناسبة شهر الزراعة الثاني اقامة ٦ معارض متنقلة حول أنظمة الري الحديث وذلك في نزوي وصلاله وابرا وصحار وعبري وبدكاء .

– تم خلال العام اصدار اوامر تشغيل ٣٠٠ فلج ، وتم الانتهاء من اصلاح ٢٢٠ فلجا ، كما استمر العمل خلال العام لانجاز مواصفات اصلاح ٤٠٠ فلج ، كما تم ايضا حفر ٢٩ بئرا لمساعدة الافلاج .

– وفي مجال تنمية وتغذية الخزان الجوفي قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بانشاء ١٠ سدود للتغذية الجوفية ، بالإضافة الى ٤ سدود استمر العمل بها في نهاية العام .

– وفي مجال المشاريع المستقبلية يتواصل العمل لاعداد التصميمات التنفيذية والمواصفات الفنية لانشاء ٩ سدود اخرى خلال الخطة الخمسية الرابعة حتى عام ١٩٩٥ ، من ضمنها مشروع يتضمن دراسات لمنشآت صغيرة في ٦٥ قرية بالجبل الأخضر لتجميع المياه ، اضافة الى دراسات فنية لـ ٥٨ مشروعا آخر على مختلف اودية السلطنة.

فى مجال التجارة :

– بلغت قيمة الواردات العمانية في نهاية نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ – طبقا للنشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن مجلس التنمية في ١٩٩٣/٢/١٨ السابق ذكرها – ما قيمته ١٣٠٨,٨ مليون ريال عماني بنسبة زيادة قدرها ١٧,٩ بالمائة بالنسبة لنفس الفترة من العام الماضي ، وبلغت قيمة الصادرات العمانية بنفس الفترة ١٩٠٩,٨ مليون ريال عماني بنسبة زيادة قدرها ١٤,٠ بالمائة .

– بلغت الصادرات العمانية غير النفطية واعادة التصدير – حسب المصدر السابق ذكره – في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ٣٠٢,١ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ٢١٨,٦ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة في عام ١٩٩١ .

– بلغت الصادرات العمانية من النفط – حسب المصدر السابق ذكره – في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢ ، ١٦٠٧,٧ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ١٤٥٦,١ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة في عام ١٩٩١ بزيادة نسبتها ١٠,٤٪ .

– بهدف تشجيع الصادرات الوطنية والترويج لها في الأسواق الدولية عبر المراكز التجارية العالمية والمجلات التسويقية المتخصصة ، وفي اطار تقديم المزيد من خدمات غرفة تجارة وصناعة عمان ، اعلنت الغرفة عن افتتاح برنامج للتسويق الدولى ، حيث ارتبطت الغرفة الكترونيا بمركز التجارة العالمي في نيويورك وفروعه في جميع انحاء العالم .

– تواصل خلال العام تنفيذ نظام ضمان ائتمان الصادرات العمانية من خلال بنك تنمية عمان ، وذلك في اطار الدعم والحوافز والتسهيلات المقدمة للقطاع الصناعي في السلطنة ، حيث تم تخصيص ٧ ملايين ريال عماني لتمويل الصادرات خلال الخطة الخمسية الحالية ١٩٩١–١٩٩٥ ، ويتعين على المصدرين الذين يرغبون في الاستفادة من هذا النظام دفع قسط ضمان تتراوح نسبته بين ٠,٢٥٪ و ٠,٣٪ من القيمة الاجمالية للصادرات وتتحدد هذه النسبة طبقا لقائمة تتضمن الدول المصدر اليها مصنفة حسب درجة المخاطرة .

– ويشير تقرير صادر عن البنك المركزي العماني نشر في مجلة المركزي في بداية العام ، أنه طبقا للنظام السابق ذكره يقوم بنك تنمية عمان بتقديم ضمانات للشركات العمانية المصدرة بحصولها على قيم صادراتها في حدود ٨٥ بالمائة من قيمة صادرات السلع المصنعة كليا أو جزئيا في السلطنة ، أو الخدمات التي تؤديها للمؤسسات الأجنبية في الخارج ، مشيرا إلى أنه يتعين ألا يقل المكون العماني في السلعة المصدرة عن ٤٠ بالمائة من قيمة السلعة .

– والغرض من الضمانات المقدمة للمصدرين هو توفير حماية كافية لصادراتهم من الاخطار الاقتصادية أو السياسية التي تكون خارج ارادة الشركة والتي من المحتمل أن تحدث وتحول دون دفع قيمة الصادرات من قبل الدولة الأجنبية المستوردة .

– تم خلال العام كما سبق ذكره السماح للشركات والمؤسسات والوحدات الانتاجية المسجلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في سلطنة عمان لرعاية مصالح تلك المؤسسات فتكون تابعة لها وخاضعة لرقابتها واشرافها ، وتتمثل مهمة هذه المكاتب في اجراء الاتصالات بالعملاء من القطاعين العام والخاص في السلطنة بهدف التعريف بمنتجات المؤسسات التي تتبعها ، وتوسيع دائرة هذه المنتجات وتسويقها ، وزيادة عدد العملاء والمستهلكين لها ، كما تعمل على الاتصال بالمصدرين العمانيين وبائعي المواد الأولية ونصف المصنعة التي تحتاج اليها المؤسسات الخليجية والعمل على تسهيل ومعالجة كل ما يعترض سرعة وصول هذه المواد اليها .

– شاركت السلطنة للمرة الثالثة على التوالي في معرض دمشق الدولي خلال الفترة ٨/٢٨ – ١٩٩٢/٩/١٠ ، وكذلك للمرة الثالثة في معرض طهران الدولي خلال الفترة ١–١٢/١٠/١٩٩٢ .

– شاركت السلطنة في المعرض المشترك الثامن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد بالكويت ، وبلغت مساحة الجناح العماني ١٠٦٠ مترا مربعا شاركت به ٤٥ جهة عمانية من بينها شركات واربع مؤسسات حكومية ووزارات من بينها هيئة الرسيل الصناعية وهيئة تسويق منتجات الزراعة ، وكانت ابرز المعروضات التي عرضت لأول مرة في الجناح العماني خلايا الطاقة الشمسية .

– انعقد معرض مسقط الدولي خلال الفترة ١٠–١٦/١٠/١٩٩٢ واشترك فيه عدد من الدول الأجنبية والعربية بالإضافة إلى جناح سلطنة عمان .

في مجال تشجيع الاستثمار :

– تركز الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩١ – ١٩٩٥ على فتح مجال اوسع للقطاع الخاص ، للقيام بدور اكثر أهمية في مجمل النشاط الاقتصادي ، من خلال تبني مجموعة من السياسات والاجراءات تستهدف تعزيز آليات السوق التي تساهم في توفير المناخ الاستثماري الملائم بما يكفل تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية .

– اعلنت مصادر رسمية في الربع الأول من العام ، أن الحكومة العمانية اتخذت خطوات هامة لمراجعة قوانين الاستثمار في السلطنة بما يحفز عمليات الاستثمار المحلي والأجنبي للمشاركة في عمليات التنمية ، كما بينت هذه المصادر ان لجنة قد تم تشكيلها في هذا الاطار من خبراء متخصصين من البنك المركزي العماني ، ووزارة المالية والاقتصاد ووزارة التجارة والصناعة ، لبحث تطوير نظم الاستثمار الأجنبي ، بزيادة الحوافز والتيسيرات اللازمة لتشجيع المستثمر الأجنبي للمساهمة في مجالات الاستثمار العماني ، وكذلك اتخذت الحكومة خطوات هامة لمراجعة القوانين التجارية في السلطنة وتكوين وحدة تشجيع الاستثمار بالتعاون مع البنك الدولي للانشاء والتعمير .

– في اطار الجهود المبذولة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، تم خلال العام تنفيذ سلسلة من التيسيرات والحوافز الصناعية لجذب رؤوس الأموال ، وابرز هذه التيسيرات المتاحة تقرير حق الشركات التي بها رأس مال أجنبي بحد أقصى ٢٥ بالمائة من جملة رأس المال ، في الحصول على قروض ميسرة من وزارة التجارة والصناعة ، وتقرير حقها ايضا في الحصول على قرض ميسر آخر من بنك تنمية عمان بكفالة من الوزارة وبسعر فائدة اقل من السعر السائد .

– اعلن خلال العام أنه يسمح للشركات الاستثمارية المشتركة بين رأس المال المحلي والاجنبي في الحصول على مصانع جاهزة أو بناء مصانع لها في المناطق الصناعية التي اقامتها الدولة أو التي يجرى اقامتها في عدة مناطق بالسلطنة وهي مناطق مكتملة المرافق والخدمات ويمكن للمستثمرين الاستفادة منها فورا وبدون تكاليف اضافية .

– وحول فرص الاستثمار المحلية المتاحة اعلنت وزارة التجارة والصناعة خلال العام ان هناك العديد من المشروعات الصغيرة والكبيرة ، المتاحة للقطاع الخاص ، وكلها تتوفر لها دراسات جدوى خاصة بها ، ويمكن للمستثمرين استغلالها ، منها مشاريع الصناعات السمكية ، ومشاريع تهيئة اللحوم وانتاجها ، وحقائب السفر والحقائب اليدوية وغيرها من المشروعات التي ثبت جدواها . وإلى جانب هذه المشاريع هناك مشروع ضخم للبتروكيماويات يعتمد على الغاز الطبيعي وقد سبق ذكره .

– وفي اطار دعم وتشجيع المستثمرين للاستثمار في المشاريع الصناعية ، نظمت وزارة التجارة والصناعة بتاريخ ١٩ و ١٩٩٢/١٠/٢٠ ، ، ندوة «الدراسات وفرص الاستثمار» وتم فيها مناقشة عشرين مشروعا ، اعد لها دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لها بواسطة استشاريين متخصصين في مجال الصناعة ، واغلب هذه المشاريع صغيرة ومتوسطة (سوف يتم ذكرها لاحقا في هذا التقرير في الجزء الخاص بالمشاريع المعروضة للاستثمار) حيث لا تتعدى التكلفة الاجمالية للمشروع الواحد مائة ألف ريال عماني ، وقد روعي في اختيارها ، توفر المواد الخام ، والتقارب بين المدخلات (اي كل مشروع يكمل الآخر بأخذ ما يحتاجه من مشروع آخر) والتقليل من المواد الخام غير المرغوب فيها ، وعدم ازدواجية المشاريع والصناعات .

– بدأت وزارة التجارة والصناعة خلال العام بتنفيذ برنامج واسع لتشجيع قيام المشروعات الصغيرة التي يديرها اصحابها ، وبدأت بالفعل في تقديم المنح والقروض لها ، بعد ان كانت هذه المنح مخصصة فقط للشركات المساهمة ، وتقدم الوزارة منحا تصل إلى ٤٠ بالمائة من جملة تكاليف المشروع ، وقد تصل إلى ٦٠ بالمائة في حالة المشاريع الصناعية التي تقام خارج العاصمة .

– اقرت الحكومة العمانية خلال العام سلسلة من القرارات لاجتذاب المستثمرين الخليجيين ، وتتجاوز هذه القرارات من حيث الحوافز ، والضوابط والقطاعات التي تحددت في الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة التي لم تنفذ كاملة حتى العام الحالي ، على رغم مرور عقد من السنوات : وتشمل الحوافز ، على الاعفاءات الضريبية ، ومعاملة رأس المال الخليجي معاملة رأس المال الوطني ، والحصول على قروض البنوك العمانية .

وقائع واحداث اخرى :

- تم خلال العام اعتماد خطة القوى العاملة في السلطنة حتى عام ٢٠٠٠ كمنهج اساسي لعمل الجهات ذات العلاقة على ان يتم تطوير الخطة وتحديثها بالمعلومات التي تستجد بشأنها .

- بدأ خلال العام تشغيل خطوط بحرية منتظمة لنقل الركاب والبضائع بين موانىء السلطنة وايران للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩ .

- اعلن خلال العام انه سوف يتم انشاء ميناء كبير في السلطنة ، خطط له ان يكون ميناء ما بعد عام ٢٠٠٠ ، وسوف يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات ، وسوف يكون لديه الاستعداد الكامل لاستقبال السفن ذات الاعماق والحمولات الكبيرة .

- تم في نهاية العام افتتاح المرحلة الثالثة لتوسيع محطة الغبرة للكهرباء وتحلية المياه البالغة تكلفتها ٦٦,٢ مليون ريال عماني ، وتقدر انتاجيتها بستة ملايين جالون يوميا اضافة الى مولد توربيني بخاري قدرته ٣٠ الف كيلو واط وبذلك تصبح القدرة الكلية لمحطة الغبرة للكهرباء وتحلية المياه ٢٩ مليون جالون من المياه في اليوم و ٣١,٨ الف كيلو واط .

- ارتفع اجمالي الاقساط المدفوعة للشهور الستة الأولى من العام ١٩٩٢ - حسب المعلومات المنشورة في مجلة التجاري خلال شهر يناير / كانون الثاني ١٩٩٣ - لشركة التأمين الوطنية العمانية الى ١٠,٩ مليون ريال عماني، مقارنة بمبلغ ٩,٨ مليون ريال عماني .

احداث سياسية :

- ساهم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بأعمال مؤتمر القمة الثالثة عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - التي سبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير - كما قام بزيارة لكل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية .

- زار عدد من الزعماء والسياسيين العرب والأجانب عمان من بينهم رئيس الجمهورية الفرنسية ، والرئيس البرتغالي ورئيس وزراء اذربيجان .

- كان لتوقيع اتفاقية الحدود مع الجمهورية اليمنية أصداء سياسية واعلامية لها تأثيرها الايجابي الكبير على العلاقات بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية .

- تم على صعيد توثيق العلاقات مع دول الجوار الجغرافي تعليم الحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة ، وتشكيل لجنة عليا بين السلطنة ودولة الامارات ، والسماح لمواطني البلدين بالتنقل بالبطاقات الشخصية منذ ١٩٩٢/٤/١٥ وهي خطوة سياسية مهمة ، والأولى من نوعها على مستوى منطقة الخليج العربي .

- تم بتاريخ ١٩٩٢/٥/٦ تعيين سفير للسلطنة في دولة الامارات العربية المتحدة .

- قررت سلطنة عمان وجمهورية اوكرانيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما اعتباراً من ١١٩٢/٥/١٩ ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء .

- قررت سلطنة عمان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اقامة علاقات دبلوماسية بينهما وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء اعتبارا من ١٩٩٢/٥/٢٦ .

القروض :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : جهات التمويل العربية :				
الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية	٩ / ٥ / ١٩٩٢	٦ مليون	دينار كويتي	تطوير وتحسين ميناء قابوس
برنامج تمويل التجارة العربية	١٩٩٢	١٠ مليون	دولار امريكي	بنك تنمية عمان
ثانياً : جهات التمويل الأخرى:				
–	–	–	–	–

٤٠١٢ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٢ امكانات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

وفقاً للمصادر الرسمية في السلطنة تتوفر فرص الاستثمار التالية :

القطاع الصناعي :

- تصنيع الليمون : مركز الليمون للمنظفات الآلية وعصير الليمون .
- تصنيع التمور : الكحول الطبى والزيت ، الخل الطبيعي ، الحلويات والمشروبات .
- تصنيع جوز الهند : الآيس كريم .
- تصنيع الموز : صناعة النشا والوجبات الغذائية .
- تصنيع جلود الحيوانات .
- تصنيع العلف البروتيني : مخلفات الاسماك ومخلفات اللحوم .
- تصنيع العلف النباتي : العلف الجاف والعلف الأخضر ومخلفات الفواكه كالموز والبلح .
- تصنيع زيت السمك .
- تصنيع الوجبات السمكية الجاهزة .
- تعليب الاسماك .
- العبوات : البلاستيكية والزجاجية والقصديرية .
- تصنيع غذاء الاطفال .
- صناعة المكرونة والمعجنات المختلفة .
- صناعة وجبات الافطار الكورن فلكس .
- صناعة المصابيح الكهربائية .
- صناعة قضبان النحاس .

- صناعة الانابيب النحاسية .
- صناعة اسلاك الهاتف .
- الصناعة الهندسية لقطع الغيار .
- صناعة المواد الكيماوية : حامض الهيدروكلوريك ، غاز الكلور ، الصودا الكاوية .
- مجمع للبتروكيماويات .
- مستلزمات طبية .

القطاع الزراعي والثروة السمكية :

- انتاج اللحوم الحمراء .
- انتاج الالبان .
- انتاج اعلاف الحيوانات .
- زراعة القمح والفواكة والنخيل .
- تربية الدواجن .
- استصلاح الاراضي الزراعية .
- تربية الماشية وتسمينها .
- صيد وتصنيع الاسماك .
- انشاء مراكز تبريد خاصة للاسماك .
- انتاج عسل النحل .

قطاع المعادن والمحاجر :

- التنقيب عن المعادن .
- انتاج الرخام .

قطاع السياحة :

- اقامة فنادق ومرافق سياحية في المنطقة الجنوبية بالسلطنة لما تتميز به من اعتدال في مناخها وخضرة في جبالها وما تنعم به من معالم سياحية اخرى مثل الآثار التاريخية .. الخ .
- مراكز تخييم بالمناطق الوعرة .
- مرسى للقوارب .
- فنادق ريفية .

٢٠٤٠١٢ المشروعات المعروضة للاستثمار :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقريبية (ريال عماني)
مشروع مراوح السقف	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٨٧,١ألف
مشروع مراوح الشفط	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٥٠,٠ألف
مشروع تصنيع المسامير البرغية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٤١,٠ألف
مشروع اسياخ اللحام	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١١٢,٣ألف
مشروع الملفات الصندوقية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٧٢,٠ألف
مشروع القطن الطبي والضمادات	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٢٥,٣ألف
مشروع صناعة الدمى(لعب العرايس)	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٦٢,٠ألف
مشروع كلوريد الكالسيوم	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٥٥,٠ألف
مشروع افران الطبخ	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٧٧,٨ألف
مشروع هوائي التلفزيون	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٨٥,٠ألف
مشروع قفازات الامان	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٧٢,٩ألف
مشروع الموازين الالكترونية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٠٢,٠ألف
مشروع سليكات الصوديوم	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٦١,٦ألف
مشروع اطارات النظارات	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٥٣,٦ألف
مشروع راتنجات الالكيد	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١١٣,٨ألف
مشروع الاوعية الفخارية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٤٧,٧ألف
مشروع عيدان البخور	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	٨٤,٩ألف
مشروع مسبك المعادن اللافلزيه	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٤١,٨ألف
مشروع مسبك المعادن الفلزية	وزارة التجارة والصناعة	–	دراسة جدوى اقتصادية	١٨١,٠ألف

٥٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لمشروع واحد يساهم فيه مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف ريال عماني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف ريال عماني)
١	مقاولات	١٩٩٢	١٥٠	اردنيون	٧٤ (*)

(*) هناك مشاركة غير محددة في هذا المبلغ لمستثمر امريكي من اصل عربي .

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة فلسطين
لعام ١٩٩٢

استمرت ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التعسفية ضد الشعب الفلسطيني مستهدفة السيطرة على المزيد من موارده الطبيعية والبشرية ، وواصلت اجراءاتها القمعية لاي محاولات أو مبادرات لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال فرض الضرائب وتشديد القيود على التجارة الداخلية والعزل والاغلاق المتكرر للمناطق المحتلة .
وعلى الرغم مما يبدو من تحسن في مناخ الاستثمار في الاراضي المحتلة وذلك بعد تراجع السلطات الاسرائيلية عن بعض اجراءاتها المتعلقة بالضرائب ومنح التراخيص والاعفاءات إلا أن السلام العادل والشامل في الاراضي المحتلة يبقى العامل الرئيسي الذي يحفز على اي نشاط استثماري هناك .
وفي الجانب الآخر واصلت الانتفاضة الفلسطينية مسيرتها للعام الخامس مؤكدة ولادتها المتجددة ، وقدرتها على ارساء دعائم نمط من الاقتصاد معتمد قدر الامكان على الذات ، ومستقل عن سيطرة اقتصاد الاحتلال الاسرائيلي .

١٠١٣ تشريعات واجراءات حكومية :

لم يتم الاعلان خلال العام عن مثل هذه التشريعات والاجراءات التي لها اثرها على مناخ الاستثمار .

٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية :

لم يتم خلال العام الاعلان عن مثل هذه الاتفاقيات .

٢٠٢٠١٣ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية :

لم يتم خلال العام الاعلان عن مثل هذه الاتفاقيات .

٣٠١٣ وقائع وأحداث :

الاداء الاقتصادي :

– اشار تقرير اصدره مجلس التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة (أونكتاد) بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ عن التطورات الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة ، إلى أن الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي المحتلة قد ظل في المستويات المنخفضة التي بلغها في عام ١٩٩٠ ، نتيجة لهبوط هذا الناتج في الفترة الاولى من عام ١٩٩١ ، وللركود في النشاط الاقتصادي بعد ذلك .
كما ادى الهبوط في النشاط الاقتصادي متزامنا مع تقلص التحويلات الصافية من الخارج والتي تشكل دخل عوامل الانتاج من العمالة الفلسطينية في اسرائيل والخارج الجزء الاكبر منها ، إلى تراجع الناتج القومي الاجمالي للفرد وبالتالي هبوط مستوى الدخل والاستهلاك الخاص واستمرار المستوى السلبي للمدخرات المحلية.

– اتخذت السلطات الاسرائيلية خلال عام ١٩٩٢ بعض الخطوات الملموسة من اجل تحسين بعض جوانب السياسة الاقتصادية المتبعة في الاراضي المحتلة ، وتوفير حوافز جديدة للاستثمار شملت بعض الانظمة الضريبية والتراخيص التجارية ، إلا أن هذه الخطوات من جهة اخرى سوف تؤدي على المدى القصير إلى زيادة الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي إذا لم تتبع بخطوات اخرى تحد من اجراءات اغلاق المناطق والعقوبات الجماعية والحصار الشامل على السلع والافراد وما يسفر عن ذلك من خسائر في النشاط الاقتصادي . وقد تأخر تسليم الاموال المتعلقة ببرنامج معونة الطوارىء الذي اعلنت عنه لجنة الاتحادات الاوروبية خلال اذار ١٩٩١ كتعويض عن الخسائر المتكبدة خلال عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١ . وكانت المشكلة الرئيسية في تسليم المعونة تتعلق بإصرار اسرائيل على أن يكون لها القرار النهائي في كيفية توزيع الاموال ، إلا أنه قد تم وضع الترتيبات النهائية في منتصف عام ١٩٩٢ ليتم دفع المعونة إلى مؤسسات فلسطينية محلية وتوزع على النحو التالي :

٣٨ مليون دولار لمشاريع الاسكان التعاونية وغيرها .

١٩ مليون دولار لقروض تعزيز الصناعة والزراعة والسياحة والتصدير .

٥ مليون دولار للتعليم .

١٥ مليون دولار لبناء المستشفيات .

الاعتماد على الذات :

– انتهج الشعب الفلسطيني بعد قيام الانتفاضة سياسة اقتصادية جديدة ، تبلورت في زيادة الاعتماد على موارده البشرية والمادية وعلى قدرات افراده الخلاقة ، كرد فعل على الاجراءات الاسرائيلية ضده ، وتصميما على بناء كيانه الاقتصادي المستقل ، يتجلى هذا في ظاهرة الاقتصاد المنزلي أو الاسري ، وفك الارتباط بين قوة العمل الفلسطينية والعمل في اسرائيل ، والحد من استهلاك الواردات الاسرائيلية والاستعاضة عنها بالمحلية وعلى الرغم من المحاولات الجادة في انجاح هذه السياسة إلا أنها غالبا ما تصطدم بالمعوقات التي تفرضها التدابير والقيود الاسرائيلية والتي تتسبب في فشلها في بعض الاحيان .

الصناعة :

– تفيد الدراسات والمسوحات أن دور ومكانة قطاع الصناعة ما زال محدودا نتيجة المعوقات الذاتية والموضوعية المحيطة ، واستمرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لا تتجاوز ١٠٪ ، كما يتركز معظم النشاط الصناعي في فروع النسيج والملابس والجلود ومواد البناء والاغذية ، وهي الفروع التي تقوم بإنتاج سلع وسيطة للصناعات الاسرائيلية أو ما يسمى بالتعاقد من الباطن ، وما زالت معظم الصادرات الصناعية تتجه الى اسرائيل بينما نسبة صغيرة نحو الاردن وغيرها من الاسواق وذلك على الرغم من المعوقات التي واجهت حركة التبادل التجاري في الاراضي المحتلة بعد الانتفاضة .

– ويبدو الاثر الايجابي لسياسة الاعتماد على الذات بعد قيام الانتفاضة في زيادة الطلب على المنتجات الفلسطينية على حساب المنتجات الاسرائيلية مما ادى الى تطوير نشاط الكثير من المؤسسات الصناعية وتمكنت فروع معينة (الاغذية ، المنسوجات ، الاحذية) من ازاحة المنتجات الاسرائيلية وتمكنت من تصدير ٤٠ ٪ من انتاجها لاسرائيل حسب تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٩٢ .

– هذا وأن التدابير الاسرائيلية الجديدة خلقت حوافز جديدة للاستثمار الجديد في الصناعة المحلية ، وقد شملت هذه التدابير : الاعفاء من الضرائب لمدة تصل الى ٦ سنوات للاستثمارات الصناعية الجديدة ، واصدار تراخيص

تجارية لـ ٧٢ شركة جديدة وبأثر رجعي لـ ٣٣٧ شركة قائمة ، واصلاح بعض عناصر من نظام ضرائب الدخل الفردي وتخفيف القيود الصارمة التي ظلت مفروضة لعدة سنوات عل تدفق رأس المال الى الاراضي المحتلة ، والسماح بفتح فرعين آخرين لمصرف القاهرة – عمان . هذه الخطوات اتخذتها اسرائيل ادراكا منها بأن تشجيع التنمية الاقتصادية قد اصبح امرا ضروريا لاحتواء الانتفاضة ، وحلا لمشكلة الارتفاع النسبي بتكلفة تشغيل الفلسطينيين في اسرائيل .

– وتجدر الاشارة الى دور المساعدات الدولية التي تقدم ضمن برامج المعونة للشعب الفلسطيني حيث تم الشروع بتنفيذ مصنع عصير الحمضيات في غزة من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) في حزيران / يونيو ١٩٩٢ بناء على قرار وزارة الخارجية الايطالية عام ١٩٨٨ ، ومن المفترض أن يتم انجازه ويبدأ العمل الفعلي فيه في ابريل / نيسان ١٩٩٣ .

الزراعة :

– ساعدت المبادرات الفلسطينية بعد عام ١٩٨٧ في انعاش قطاع الزراعة حيث ارتفع الناتج الزراعي عام ١٩٩٠ بنسبة ١٣ ٪ عنه عام ١٩٨٧ ، إلا أن سوء الاحوال الجوية في الاشهر الاولى من عام ١٩٩٢ اثر سلبيا واهلك الكثير من المحاصيل الزراعية . ويذكر أن صادرات الحمضيات من قطاع غزة الى الجماعة الاوروبية لم تتعد ١٠ ٪ من اجمالي عام ١٩٩١ ، كما قدرت الخسائر عام ١٩٩٢ بـ ٥٥ مليون دولار في الضفة الغربية و ٢٢ مليون دولار في قطاع غزة ، ويعتبر استمرار الممارسات الاسرائيلية الرامية الى انقاص المساحات المروية والاستيلاء على موارد المياه الجوفية والسطحية ، وانعدام الدعم والمعرفة للمزارعين الفلسطينيين عاملا اضافيا لانخفاض معدلات انتاجية هذا القطاع .

– شاركت دولة فلسطين في اعمال الدورة الحادية والعشرين لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية المنعقدة في مدينة الخرطوم خلال الفترة من ٧–١٩٩٢/٩ ، وقد اتخذ المجلس قرارين متعلقين بدعم القطاع الزراعي الفلسطيني : الاول بشأن دعم التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، والثاني بشأن دعم المزارعين الفلسطينيين .

– شاركت دولة فلسطين في دورة ادارة التنمية الريفية الدائمة التي عقدت في بريطانيا خلال شهر ايار / مايو ١٩٩٢ . وقد تركزت الدورة على التقنيات الحديثة في التنمية للمشاريع الصناعية والزراعية في ارياف الدول النامية .

– صدرت خلال العام دراسة عن الاتحاد العام للمهندسين الزراعيين الفلسطينيين ، حول انتاج وتسويق الحمضيات في قطاع غزة ، حذرت من خطر القضاء على ثروة قطاع غزة من الحمضيات ، نتيجة السياسات الاسرائيلية التي تستهدف تخريب الدور الاقتصادي للقطاع ، ومن بينها اغلاق سلطات الاحتلال الاسرائيلي منافذ التسويق ، ومنع تجديد اشجار الحمضيات الهرمة ، ومنع زراعة اشجار جديدة .

– اشارت نفس الدراسة الى تدهور المساحات المزروعة بالحمضيات ، وتدهور الانتاجية في السنوات القليلة الماضية ، حيث انخفضت مساحة الزراعات الحمضية بحوالي ١٠٠٠ دونم ، كما انخفض اجمالي الانتاجية من ٣,٥ طن للدونم الى ٢,٤ طن للدونم .

– اكد نقيب المهندسين الزراعيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، أن المنتجات الزراعية تضررت في موسم العام نتيجة للثلوج التي سقطت في الشتاء ، وقدر الاضرار التي لحقت بالزراعة بـ ٧٥ مليون دولار امريكي ، وذكر ان المزارعين قد حصلوا على مساعدات قليلة نتيجة هذه الاضرار لا تزيد على ١,١ مليون دولار امريكي ، قدمتها

الدول الاوروبية على شكل مساعدات عينية مثل البلاستيك والاعلاف .

– شاركت دولة فلسطين في اعمال ورشة عمل انعقدت في تونس في الفترة من ١٣-١٥/٤/١٩٩٢ حول تجربة الاحزمة الخضراء ودورها في مكافحة التصحر .

التجارة :

– لم تتمكن التوجهات الفلسطينية بعد عام ١٩٨٧ للحد من الاعتماد على الواردات الاسرائيلية من الاستغناء كليا عن المنتجات الاسرائيلية ، حيث بقيت الحاجة إلى استيراد الكثير من السلع الانتاجية والمواد الخام ، وظلت الواردات الاسرائيلية الى فلسطين تشكل قرابة ٢٠٪ من واردات الاراضي المحتلة . أما بالنسبة للصادرات الفلسطينية فإن الاندماج القسري للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي جعل هذا الاخير اهم شريك تجاري يستوعب ٦٥ ٪ من هذه الصادرات رغما عن القيود التي تضعها اسرائيل في مواجهة الصادرات الفلسطينية المنافسة لمنتجاتها المحلية ولم يتمكن المصدرون الفلسطينيون من الوصول الى اسواق جديدة بسبب الكثير من العقبات منها : انعدام تسهيلات التسويق الكافية ، وعدم كفاية شبكة النقل والاتصال على الصعيدين المحلي والدولي ، اضافة الى اللوائح والاجراءات المربكة التي تفرضها اسرائيل ، وعدم توفر الدعم المالي بما فيه من ائتمانات وضمانات .

– لم تتح انظمة المقاطعة العربية للتجارة مع اسرائيل امكانية التوسع في العلاقات التجارية مع بقية البلدان وقد بلغ العجز الشامل في التجارة الفلسطينية مع الاردن وبقية انحاء العالم عام ١٩٩١ نحو ٩٥,٥ مليون دولار مقارنة مع ٦٦ مليون دولار عام ١٩٨٩ .

– قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية الخمسين التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة ٢-١٩٩٢/٢/٥ ، تكليف الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بالتعاون مع دولة فلسطين بالإسراع في اعداد قائمة بالفوائض السلعية الفلسطينية المستوفية لشروط شهادة المنشأ العربية وتعميمها على الأقطار العربية ، وكذلك اعداد قوائم بالمصدرين الفلسطينيين ودعوة الاقطار العربية الى الاسراع بموافاتها بالشروط والاجراءات التي تحكم استيراد تلك المنتجات وبالتسهيلات والاعفاءات الممكن ان تمنحها لها . كما دعا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وبرنامج تمويل التجارة العربية لتقديم كل التسهيلات الممكنة للصادرات الفلسطينية للاسواق العربية وفق لوائحهما وقوانينهما .

– اكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في ختام اعمال دورته الحادية والخمسين التي عقدت في تونس خلال الفترة ١٤-١٩٩٢/٩/١٧ على اهمية مواصلة الجهود لتذليل المشاكل التي تواجه تسويق الفوائض السلعية الفلسطينية وتوفير كل اشكال الدعم لتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني الانتاجية والتشغيلية .

– طالبت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة في قرارها رقم ١٩٩٢ E – ٣٥ L بمعاملة الصادرات والواردات الفلسطينية المارة عن طريق الموانيء المجاورة ونقاط الخروج والدخول المجاورة بإعتبارها سلعاً محايدة ، ودعى الى منح الصادرات الفلسطينية امتيازات تجارية وتدابير تفضيلية ملموسة على اساس شهادات المنشأ الفلسطينية .

– دعا البرلمان الاوروبي خلال العام – في قرار له حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة – الى توسيع التجارة مع الاراضي الفلسطينية المحتلة في حالات التصدير والاستيراد الحر بدون تدخل سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

– عقدت ندوة في عمان حول غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية ، في اعقاب الدورة السادسة والسبعين

لمجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بتاريخ ١٠ - ١٩٩٢/١١/١٢ ، وقد اكدت هذه الندوة على اهمية الغرف الفلسطينية في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع الصادرات الفلسطينية الى الدول العربية والعالم الخارجي .

- قام في نهاية العام وفد من رؤساء واعضاء مجالس ادارة غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية بجولة زاروا فيها الاردن ومصر وقبرص والنمسا وفرنسا ، بهدف الاطلاع على تجارب نظرائها من الغرف في هذه الدول والاستفادة من نظمها في تطوير اداء الغرف الفلسطينية التي تعاني من صعوبات فنية واجرائية ناتجة عن ظروف الاحتلال .

- بذلت جهود ايجابية في عام ١٩٩٢ من اجل تنشيط الترويج للمنتجات الفلسطينية وذلك من خلال تنظيم المعارض التجارية المحلية المشاركة في المعارض الدولية .

- شاركت دولة فلسطين في معرض نانت الدولي الذي اقيم في فرنسا خلال الفترة من ٣ - ١٣ /١٩٩٢/٤ ، وتم به عرض للصدفيات من انتاج الاراضي المحتلة اضافة الى المطرزات والمنتجات الزراعية والصناعية .

- شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في معرض بولدفيف الدولي الذي اقيم خلال العام ، ومن بين ٧٠ ميدالية وزعت في المعرض ، نال جناح صامد ميدالية ذهبية للصناعات الخشبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

- شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين لاول مرة في معرض دبلن الدولي الذي اقيم خلال الفترة ٦-١٩٩٢/٥/١٠ ، تم به عرض نماذج عديدة من منتجات الأراضي الفلسطينية المحتلة .

- شاركت مؤسسة صامد ممثلة لدولة فلسطين في معرض مالطا الدولي الخامس والثلاثين ، الذي تم افتتاحه في ١٩٩٢/٦/٢٨ ، وتم به عرض العديد من المنتجات الفلسطينية .

- شاركت دولة فلسطين في معرض الصناعات الغذائية العربية الاول الذي اقيم في ساحة معرض بغداد الدولي خلال الفترة من ٩-١٩٩٢/٥/١٤ حيث عرضت منتوجات مؤسسة صامد ، ومنتوجات الاراضي الفلسطينية المحتلة.

- شاركت دولة فلسطين في معرض الجزائر الدولي الثامن والعشرين الذي اقيم في دمشق خلال الفترة ٨-١٩٩٢/٦/٢٠ ، وشاركت فيه عشرات الدول ، وشملت المعروضات الفلسطينية ، الملابس ، والمواد الغذائية والادوات الحادة ، والاحذية ، والادوية ، والمنظفات ، والصابون ، والدخان ، والحلويات ، والصدف ، والخشب ، والشوايات ، والموازين ، والمشروبات ومواد التجميل .

- شاركت دولة فلسطين في معرض دمشق الدولي التاسع والثلاثين خلال الفترة ٨/٢٨ - ١٩٩٢/٩/٦ ، واشتمل الجناح الفلسطيني على بعض المعروضات التراثية الشعبية الفلسطينية ، ونماذج للصناعات التقليدية من خشب الزيتون والصدف ، والملابس والمطرزات ، ونماذج من الاطراف الصناعية واللوحات الفنية .

- شاركت دولة فلسطين ، ومؤسسة صامد بجناحين في معرض اوساكا التجاري الدولي العشرين خلال الفترة ٢٤-١٩٩٢/٤/٣٠ ، وقد شملت المعروضات الفلسطينية على منتجات التراث الوطني الفلسطيني من الاثواب الوطنية المطرزة ، والصناعات اليدوية التقليدية من تطريز وحفر على خشب الزيتون والصدفيات والنحاسيات والصناعات الزجاجية .

- شاركت دولة فلسطين في اعمال دورة تدريبية لاعداد المكونين في النظام المنسق للتعرفة الجمركية ، تم عقدها في الدار البيضاء خلال النصف الثاني من حزيران/ يونيو ١٩٩٢ تحت اشراف مجلس التعاون الجمركي .

- حصرت دراسة اكاديمية نشرتها جريدة الحياة اليومية بتاريخ ١٩٩٣/٢/٤ أهم المعوقات التي تواجه التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة فيما يلي :

• ارتفاع الرسوم الضريبية على الواردات الفلسطينية إذ هناك اكثر من ٥٠ امرا عسكريا يتناول الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك على كل الصادرات والواردات من الاراضي المحتلة واليها ، مما اثر في توسع أو حتى استمرار نشاطات القطاعات الاقتصادية .

• صعوبة الاستيراد مباشرة والتدابير المتعددة المفروضة على المستوردين الفلسطينيين إذ يجب على المستوردين الفلسطينيين تقديم ترخيص لكل شحنة ويستغرق الحصول على الترخيص بين ٢٥ و ٤٥ يوما ، بالإضافة إلى اجراءات التفتيش والتخليص الجمركي التي تستغرق اكثر من اسبوع .

• الاجراءات الاسرائيلية المتعددة والتعجيزية المتعلقة بانظمة ولوائح التصدير إذ يمنع الفلسطينيون من التصدير والاستيراد مباشرة من الاسواق الدولية واليها ، الا بإستخدام الموانيء الاسرائيلية ، بالإضافة إلى الاجراءات المشددة على طبيعة المنتوجات الفلسطينية ومصدرها .

• الاجراءات والفحوص التي تجريها السلطات الاسرائيلية على صادرات الاراضي المحتلة بهدف عرقلة عملية تصدير المنتجات الفلسطينية الى الخارج مما يؤدي الى عدم التقيد بمواعيد تسليم البضائع أو تلفها اثناء عملية التخزين وما ينجم عن ذلك من خسائر مالية كبيرة بالإضافة الى خسارة السوق .

• تحديد المواد والمنتوجات المسموح التجارة فيها بين الاراضي المحتلة واسرائيل وغالباً ما تفتقد للقدرة التنافسية، كذلك السماح بحرية التجارة سيجعل فرصا اكبر للاستمرار اكثر تحقيقا .

• رسوم التخزين العالية في الموانيء الاسرائيلية نظرا إلى الاجراءات الامنية الطويلة وفترة التخليص الجمركي كذلك .

• عدم منح الصادرات الفلسطينية اي حوافز أو اعفاءات ضريبية لتخفيف تكاليف الانتاج وكلفة الصادرات الفلسطينية .

• صعوبة توصل المنتج والتاجر الفلسطيني الى عقد صفقات مباشرة مع المستوردين والمصدرين في الخارج لضعف وسائل المعلومات والاتصالات في حين يصعب تمويل الصفقات لان البنوك الاسرائيلية تعطي قروضا بفائدة عالية جداً ويقتصر تعاملها على فتح الاعتمادات الخارجية وبعمولة عالية . وهناك مصرفان محليان فقط واحد في غزة وآخر في الضفة رأسمالهما محدود ويحظر عليهما التعامل بالعملة الاجنبية وربحيتها محدودة لا تعطي عوائد تنافسية على المدخرات . ويؤدي هذا إلى بقاء حصيلة الصادرات الفلسطينية في ودائع في بنوك خارج فلسطين كالاردن وفي حال دخولها إلى الاراضي المحتلة عليها ان تخسر ١٥ في المائة من قيمتها كفرق عملة بالمرور عبر البنوك الاسرائيلية الوحيدة المسموح لها بالتعامل بالعملة الاجنبية .

• الى جانب هذه المعوقات هناك مشكلة اخرى تتمثل في عدم وجود شركات تأمين محلية لهذا يقتصر التعامل مع الشركات الاسرائيلية سواء ضد مخاطر الانتاج أو الاستيراد والتصدير بتكلفة اعلى من التكلفة الدولية المنافسة .

المجالات المالية والمصرفية :

– تشير المصادر المطلعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة إلى ضيق الموارد المالية المتوفرة للمؤسسات العامة من بلديات ومجالس وجامعات وجمعيات تعاونية وخيرية ، مما يؤدي الى عدم تمكنها من تنفيذ برامجها التشغيلية والاستثمارية ، يضاف إلى هذا عدم توفر الموارد المالية للقطاعات الانتاجية ، من زراعة وصناعة ، وعدم توفر المدخرات والقروض لبناء المساكن والتي تقدر احتياجاتها السنوية الحالية بحوالي ١٥ ألف وحدة سكنية ، وبتكلفة لا تقل عن ٤٥٠ مليون دولار امريكي سنويا .

– حصل ممثلو الغرف التجارية في قطاع غزة على رخصة انشاء بنك صناعي في القطاع ، يختص بتقديم

القروض اللازمة لانشاء المصانع ، ويكون مستقلا ، ويدار من قبل الصناعيين ، ولا يخضع للبنك المركزي الاسرائيلي .

– حصل خلال العام عدد من رجال الاعمال والصناعيين والتجار في الضفة الغربية على موافقة مبدئية من السلطات الاسرائيلية لتأسيس اول بنك تجاري فلسطيني محلي في الضفة الغربية ، سيطلق عليه اسم «البنك التجاري الفلسطيني» ، وقدر رأسماله بعشرة ملايين دينار اردني .

– واصل بنك فلسطين في غزة محاولاته خلال العام لفتح فرعين له في الضفة الغربية ، وكان هذا البنك قد تأسس عام ١٩٦٠ ، واغلق عام ١٩٦٧ ، وعاد فتحه ثانية عام ١٩٨١ .

– سعت خلال العام مؤسسات مالية اردنية وفلسطينية ومصرية الى افتتاح فروع مصرفية لها في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، منها البنك العربي ، والبنك العقاري العربي ، وبنك الاردن .

– اشارت دراسة اكاديمية سبق ذكرها إلى أن المعوقات المالية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، تتلخص فيما يلي :

• غياب اية رقابة من سلطة حكومية شرعية أو بنك مركزي أو اشراف على الشؤون النقدية المالية .

• غياب السوق النقدية المالية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي تسهل وتساعد في خلق مصدر تمويل للنشاطات الاقتصادية الاخرى ، مثل التسهيلات البنكية والقروض والكفالات والاعتمادات بالإضافة إلى التضييق على مصادر التمويل الخارجية .

• ارتفاع اسعار الفوائد البنكية الاسرائيلية ، وغياب البنوك العربية والمؤسسات التمويلية ومؤسسات الاقراض والتنمية ، لتلبية الحاجات المالية متوسطة الاجل أو الطويلة في مجال الزراعة والصناعة والخدمات .

– طالبت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة في قرارها رقم ٣٥ L – ١٩٩٢ E السابقة ذكره الى تسهيل انشاء مصارف انمائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بغية تشجيع الاستثمار ودعم الانشطة الاقتصادية .

– دعا البرلمان الاوروبي خلال العام في قراره السابق ذكره إلى تنمية هياكل مالية فعالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة لدعم العلاقات التجارية مع الدول الاوروبية .

الاستثمار :

– بينت الدراسة الاكاديمية السابق ذكرها ان معوقات الاستثمار في الاراضي الفلسطينية المحتلة تنحصر بما يلي:

• انخفاض قيمة حجم التمويل من المؤسسات العربية والدولية والاجنبية بشكل عام ، وتوجه هذه التمويلات نحو مجال الخدمات كالصحة والتعليم ، اي عدم مساعدتها بشكل كبير في دعم البنية التحتية اللازمة للاستثمار .

• عدم توافر الحاجات الاساسية لعملية الاستثمار خصوصا ما يتعلق بالحاجات المالية والمواد الاولية والمؤسسات اللازمة لهذه العملية وتبرز هذه المشكلة أو العقبة من خلال مشكلة توفير المستلزمات والتجهيزات الزراعية والصناعية الضرورية لعملية الانتاج (مواد خام أو وسيطة ، والآلات) بالاضافة إلى ضعف البنية التحتية الزراعية والصناعية ومستلزمات التعبئة والتغليف ، عدا عن مشكلة عدم ملائمة بنية المؤسسات الصناعية ، تخلف البنية التحتية في مجال الطاقة والمياه والطرق والمواصلات والاتصالات إذ تسقط اسرائيل كل هذه المجالات بشكل تام ، خصوصا أن وجود بنية تحتية متطورة وحديثة شرط ضروري لعملية الاستثمار الزراعية والصناعية ، ثم التأخير المقصود والعقبات التي توضع امام استصدار رخص وانشاء وتشغيل المؤسسات الصناعية وكذلك شح المواد الاولية المحلية

اللازمة لهذه الصناعات ، أو حتى للمشاريع الزراعية كالبذور والعلف وانظمة الحفظ والتخزين ، واخيرا انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم في الانتاج وعدم قدرة الصناعات الفلسطينية على مواكبة التطورات التكنولوجية ، إذ يعاني بعض قطاعات الانتاج كالصناعة من نقص في الخبرات المدربة ذات الكفاءة العالية خصوصا في مجال العمالة الفنية المتوسطة مما يولد زيادة في التكاليف بسبب تدريب العمال .

• عدم وجود قوانين تشجع الاستثمار والتصدير مثل الاعفاء من الرسوم والضرائب ولو في السنين الاولى من الانتاج والتصدير ، وتسهيلات ائتمانية في فترة تأسيس المشروع ، وحماية الاستثمارات من المنافسة الاجنبية ، وحماية الاستثمارات من ازدواجية ترخيص مشاريع مماثلة اكثر من حجم الطاقة المطلوبة ، وعدم وجود قوانين تشجع الشراكة الاجنبية وحماية رأس المال الاجنبي المستثمر وحرية تحويل الارباح وعدم ازدواجية الضرائب .

– يضاف الى ذلك كثرة الاجراءات البيروقراطية والروتين مما ينتج عنه تأخير وتكاليف عالية في الترخيص والتسجيل ، ثم ان ترخيص بناء المشروع داخل حدود البلدية قد يتأخر إلى سنة ، وترخيص خارج حدود البلدية قد يرفض أو يتطلب سنوات عدة من سلطات التنظيم العسكري .

• محدودية السوق المحلية وتدني قدرتها الاستيعابية نتيجة صغر حجم السكان وضعف قدرتهم الشرائية ، بالاضافة الى تقلص اسواق تصريف المنتوجات الفلسطينية سواء في اسواق الاردن أو الاسواق العربية ، مع عدم توافر اسواق بديلة إلا على نطاق ضيق ، ويضاف إلى ذلك عدم وجود مؤسسة متخصصة للتصدير الخارجي ، اي تنظيم تدفقات الصادرات والخدمات إلى اسواق الدولة المجاورة .

• غياب سلطة وطنية تخطط وتقدم تسهيلات ومعونات وارشادات وتوجيه لاصحاب رؤوس الاموال الذين يرغبون في الاستثمار خصوصا أن نشاط وقرار هؤلاء المستثمرين يتأثر الى حد كبير بالوضع السياسي السائد ومدى استقراره لان غياب سلطة وطنية وعدم حماية المنتوجات الزراعية والصناعية المحلية تجاه السلع المتعددة يجعلان خلق بدائل ضمن اقتصاد محدود غير مجد اقتصاديا لهؤلاء المستثمرين .

• ضخامة العبء الضريبي على الاستثمارات ويمكن تلخيصه بوجود ضرائب ورسوم ما قبل التأسيس وتمثل حوالي ١٠ في المائة من قيمة رأس المال المستثمر ، وضرائب تشغيل المصنع والمؤسسة التجارية وتتوزع بنسبة ٣٨,٥٪ من الدخل ، ١٥٪ قيمة مضافة ، و١٥٪ انتاج ، بالاضافة الى ضرائب متخصصة على المحروقات والاسمنت والاراضي والعقارات ومعاملات البيع والشراء وضرائب امنية متخصصة (سلامة الجليل) وعندها تصل كلها في مجموعها حوالي ٥٠ في المائة من تكلفة الانتاج . وضرائب ورسوم على التصدير تشمل ضرائب ميناء وتفتيش امني وتفريغ وتحميل وعمولات وسيط اسرائيلي وكلها تشكل حوالي ٢٠ في المائة من قيمة التصدير . ورسوم جمارك على مستوردات المعدات والآلات تصل إلى اكثر من ١١٢ في المئة من قيمتها . ورسوم جمارك على مستوردات المواد الخام تصل الى ٩٠ في المائة من قيمتها .

– شاركت دولة فلسطين بالدورة الخامسة عشرة للهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار ، المنعقدة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/١ ، كما شاركت ايضا باعمال الدورة السادسة عشرة المنعقدة في تونس خلال شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ .

– حددت دراسة موسعة اعدتها دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط بعنوان « المعوقات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة » ، الاحتياجات الاستثمارية خلال السنوات الخمس الاولى من عمر الدولة الفلسطينية المستقلة في المجالات التالية :

	مليون دولار امريكي
برامج الاسكان	٣٦٤٠
البنى التحتية من اقتصادية واجتماعية بما في ذلك المتصلة ببرامج الاسكان	٣١٣٥
تنشيط الاقتصاد القائم وتوسيعه وتحديثه	٣٠٠٠
مجموع الاستثمارات المقدرة خلال السنوات الخمس الاولى	٩٧٧٥

العمالة :

– تم خلال العام تعيين ممثل دائم لمنظمة العمل الدولية في الاراضي العربية المحتلة لمتابعة اجراءات تنفيذ مبادىء حماية الحقوق والحريات النقابية وحقوق الانسان للعمال العرب ، واقتراح ومتابعة تنفيذ برامج المعونة الفنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية للعمال وارباب الاعمال العرب في المناطق المحتلة .

– ارسلت منظمة العمل الدولية خلال العام بعثة لتقصي الحقائق حول ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية تجاه العمال واصحاب العمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، واشار تقرير هذه البعثة الى ان نحو ٨٥٪ من العمال العرب في اسرائيل الذين فصلوا من اعمالهم في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ لم يتسلموا حقوقهم وتعويضاتم بعد فصلهم من اعمالهم .

– توحي البيانات الاولية للربع الاخير من عام ١٩٩٢ بأن القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة قد زادت بنسبة ٤,٧ بالمائة لتصل الى ٣٢٢,٠٠٠ فردا وبناء على الاحصاءات الاسرائيلية ، فقد وصل مجموع العاملين في ١٩٩٠ الى ٢٩٦,٥٠٠ فردا ، وفي عام ١٩٩١ بلغ عدد العاملين في المتوسط ٢٧٨,٠٠٠ فردا .

– وفيما يتعلق بالمشتغلين في اسرائيل اعتبر تقرير مجلس التجارة (أونكتاد) السابق ذكره ان عددا اجماليا قدره ١٠٨,٠٠٠ أو ٣٦ بالمائة من جميع الفلسطينيين العاملين في ١٩٩٠ كانوا يشتغلون في اسرائيل ، مما يعكس هبوطا بالمقارنة مع السنوات السابقة واقترن هذا الهبوط بنقص في مدخلات العمل (ساعات العمل) في ١٩٨٨ – ١٩٩٠ ، نتيجة لعدد من العوامل منها القيود الاسرائيلية المطبقة لضبط تنقل العمال الفلسطينيين الى اسرائيل وفي داخلها .

– بناء على البيانات الاسرائيلية وفد ١٢١,٠٠٠ فلسطيني للعمل في اسرائيل حتى نهاية الربع الاخير من عام ١٩٩٢ .

– تتباين الاحصائيات المتعلقة بالبطالة بين المصادر الفلسطينية والاسرائيلية حيث تؤكد الاولى على ان النسبة قد وصلت عام ١٩٩١ بين ٢٥٪ و ٤٠٪ من القوى العاملة ، فيما تكتفي المصادر الاسرائيلية بذكر نسبة ١٠٪ في الضفة الغربية و ٤٪ في قطاع غزة .

– وتظل عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب العرض المحلي من القوى العاملة المتاحة اهم المشكلات التي تواجه تطور ونمو النشاط الاقتصادي وتعتبر سوق العمل الاسرائيلية المنفذ الوحيد لفائض القوى العاملة الفلسطيني حيث انخفضت مستويات البطالة الى الحد الادنى في الوقت الذي بلغ الاستخدام في اسرائيل اعلى نسبة له .

السياحة :

– تعتبر السياحة احد قطاعات الخدمات الرئيسية التي يكبت الاحتلال امكانيات تنميتها في الاراضي المحتلة وهي

تتعرض باستمرار لاجراءات الاحتلال الاسرائيلي ، شأنها شأن بقية الانشطة الاقتصادية ، وذلك على نحو يجعل صناعة السياحة في الاراضي الفلسطينية المحتلة شركات متعاقدة من الباطن للشركات السياحية الاسرائيلية .

– وقد ادت الازمة الاقليمية الاخيرة والاوضاع الامنية المتدهورة بإستمرار في تلك المناطق عاملا سلبيا يؤثر على نشاط قطاع السياحة ويحد من انتاجيته على الرغم من توفر الجانب السياحي وتنوعه من معالم تاريخية ودينية وجمالية .

الاستيطان :

– حتى نهاية عام ١٩٩١ كانت اسرائيل قد نزعت ملكية ما لا يقل عن ٦٧٪ من اراضي الضفة و ٤٠٪ من قطاع غزة ، وتم تخصيص ٦٥٪ من مجموع الاراضي المصادرة لاغراض الاستيطان ، حيث ان السلطات الاسرائيلية كانت انشأت حتى نهاية عام ١٩٩١ ما لا يقل عن ١٦٥ مستوطنة مدنية في الضفة الغربية و ١٨ في قطاع غزة ، اضافة للعديد من المراكز العسكرية وبلغ عدد المستوطنين الاسرائيليين ٢٥٠ ألف مستوطن بزيادة تتراوح ١٣٪ عام ١٩٩١ عن العام الذي قبله ، وتشير البيانات الرسمية الاسرائيلية انه منذ بدء حركة الاستيطان حتى نهاية ١٩٩١ قد تم استثمار ما لا يقل عن ١٤ مليار دولار في بناء وحدات سكنية وبنى تحتية للمستوطنات .

– وتعتبر المستوطنات ممرات تعزل مناطق السكان الفلسطينيين بعضها عن بعض ، وحتى منتصف عام ١٩٩٢ شهد نشاط الاستيطان تطورا ملحوظا حيث تم انشاء مستوطنات جديدة واعطاء الحوافز اللازمة لاستيعاب السكان فيها ، ويهدف برنامج الاستيطان الجديد وهو برنامج (خطة النجوم) الى انشاء اكثر من عشر مستوطنات حضرية متمركزة بشكل اساسي شمال الضفة الغربية ، كما يجري تنفيذ برنامج آخر لتوسيع نطاقة مستوطنة Maaleh Adumim (معالة ادوميم) لتكون اول مدينة اسرائيلية في الاراضي المحتلة ، ومنذ منتصف عام ١٩٩٢ اعلنت اسرائيل تجميد بناء المستوطنات الممولة من القطاعين الخاص والعام باستثناء المشاريع التي يجري بناؤها بالفعل والتي ستستمر معظمها ، وذلك كجهد اولي يتصل بإتمام عملية السلام في الشرق الاوسط ، إلا ان اسرائيل تستمر فعليا في تنفيذ مشاريع بناء المستوطنات الجديدة مستخدمة تفسيرات متباينة لقرار التجميد الذي اعلنت عنه .

المياه :

– تظل حالة الموارد المائية واحدة من اكثر المسائل الحساسة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما وتحتل المياه مكان الصدارة في سلم الاولويات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ولهذا تقوم سلطات الاحتلال بتنظيم جميع جوانب استغلال موارد المياه وتوزيعها وادارتها بواسطة اوامر عسكرية ، وتواصل تطبيق سياسة تمييزية في توزيع المياه تحابي الاحتياجات الاسرائيلية في كل من اسرائيل ومستوطناتها في الاراضي الفلسطينية على حساب الاحتياجات المتزايدة للأسر الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني .

– ولهذا من مجموع توريد المياه السنوي الذي يبلغ قرابة ٧٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية و ٦٠ مليون متر مكعب في قطاع غزة ينقل ما بين ٥١٥ إلى ٥٣٠ مليون متر مكعب لاستخدام اسرائيل ومستوطناتها في الارض الفلسطينية المحتلة .

– ادت هذه السياسة الاسرائيلية في بعض مناطق الارض المحتلة الى حدوث ضغط شديد على المياه الفلسطينية وتوافرها لتلبية الاحتياجات المتزايدة ، ففي قطاع غزة هبطت منلسيب المياه الجوفية الى اقل من منسوب اعادة

التخزين الطبيعي ، كما نتج عن هذا ان ادت المياه الملوثة والملحية الى تردي نوعية المياه المتاحة للاغراض المنزلية والزراعية .

– شددت الفعاليات الاقتصادية خلال العام – كالأعوام السابقة – على ضرورة الضغط على اسرائيل من قبل المجتمع الدولي لوقف عمليات استنزاف الطاقات المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وتوفير ما يحتاجه مزارعو قطاع غزة ، والضفة الغربية من المياه اللازمة للزراعة والشرب ، والسماح للمزارعين بزراعة اشتال الحمضيات والفواكه دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات الاسرائيلية .

انعكاسات أزمة الخليج :

– تركت ازمة الخليج اثرها البالغ مباشرة على المكونات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني وهي :

• انخفاض التحويلات الخاصة الى الاراضي المحتلة من العمال الفلسطينيين المهاجرين في بلدان المنطقة وبصفة خاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية ويقدر تقرير للاونكتاد ان هذه التحويلات قد بلغت قبل الازمة ما بين ١٢٠ – ٣٤٠ مليون دولار امريكي سنويا ، كان يتم تحويلها نقدا عبر جسري نهر الاردن بواسطة الصيارفة وفروع مصرف القاهرة عمان التي اعيد فتحها في السنوات القليلة السابقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

• عودة عدد كبير من العمال الفلسطينيين المهاجرين إلى الاراضي المحتلة بدون مدخراتهم مما اضاف صعوبات جديدة ، وضغوطا على سوق العمالة التي كانت قدرتها متشبعة بالفعل ، علاوة على ذلك فإن حالة الاجهاد التي وصل اليها الاسكان والخدمات الاجتماعية في الاراضي المحتلة لم تسمح بمواجهة زيادة الطلب عليها .

• تقلص حجم المساعدات المالية المباشرة المقدمة من المصادر الثنائية والمتعددة الاطراف في المنطقة الى القطاعين الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني ، مما ادى الى توجيه ضربة جديدة الى قطاع الخدمات الاجتماعية الفلسطينية ، واعتماد العديد من المستشفيات والجامعات ومؤسسات الضمان الاجتماعي على المصادر الخارجية لتغطية نسبة كبيرة من ميزانيات تشغيلها ، علما ان حكومة الاحتلال المركزية لا تقدم اي دعم لهذه الخدمات الحيوية .

• تطبيق السلطات الاسرائيلية لتدابير اجرائية وضوابط امنية على الصادرات الى الاردن .

– اعدت منظمة التحرير الفلسطينية مذكرة حول آثار أزمة الخليج على الاقتصاد الفلسطيني ، والخسائر المباشرة التي تعرض لها الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية من جراء ذلك ، تضمنت شرحا لاوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الاراضي المحتلة والاردن ودول الخليج ، كما قدمت تقديرات حجم الخسائر المادية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني والشعب الفلسطيني من جراء ازمة الخليج .

وقائع وأحداث اخرى :

– اجتمعت خلال العام اللجنة الفرنسية الفلسطينية المشتركة ، وجرى بحث العلاقات الثنائية الفلسطينية الفرنسية وسبل تطويرها ودور فرنسا وتقديمها للدعم الاقتصادي الفني والمالي لبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية .

– شاركت دولة فلسطين في اجتماعات اللجنة العربية الدائمة للبريد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة خلال شهر اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٢ .

– شاركت دولة فلسطين في اعمال الاجتماع السنوي السادس عشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية المنعقد في مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية خلال الفترة من ١٨–١٩٩٢/٢/١٩ تحت شعار « المسجد الاقصى والقدس الشريف » .

– شاركت دوله فلسطين في اجتماع مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئه الذي انعقد في العاصمه الكينية ، نيروبي ، بتاريخ ١٩٩٢/٢/٥ ، واستعرض رئيس وفد دولة فلسطين في مداخلة له امام المؤتمر الجرائم البيئية التي ترتكبها سلطات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

– شاركت دولة فلسطين في اجتماعات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الثامن الذي عقد في مدينة كارتاهينا الكولومبية ، وقد احال المؤتمر بالاجماع مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني الى الجمعية العامة للامم المتحدة .

– شاركت دولة فلسطين في مؤتمر قمة الارض الذي انعقد في مدينة ريو دي جنيرو في البرازيل خلال الفترة من ٢-١٩٩٢/٦/٤ . وتمكنت بعثة فلسطين في الامم المتحدة من تثبيت البند الثالث والعشرين في اعلان ربو الذي ينص على «توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال» .

– شاركت دولة فلسطين في دورة النظام المنسق للتعرفة الجمركية التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية خلال النصف الثاني من حزيران / يونيو ١٩٩٢ ، وقد عقدت تحت اشراف مجلس التعاون الجمركي لاعداد المكونين في النظام المنسق للتعرفة الجمركية .

– طالبت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة في قرارها رقم ٣٥ L – ١٩٩٢ E الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي قدمت المساعدة للشعب الفلسطيني على زيادة وتطوير هذه المساعدة نظرا للقيود الاسرائيلية على المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للفلسطينيين آخذة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال .

– كما طالبت ايضا بالرفع الفوري للقيود والعقبات الاسرائيلية التي تعرقل تنفيذ مشاريع المساعدة التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي وهيئآت الامم المتحدة الاخرى وغير ذلك من الجهات التي تقدم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الى الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

– اكد تقرير نشرته الصحافة العربية في نهاية العام ان سلطات الاحتلال صادرت منذ عام ١٩٦٧ حوالي ٣ ملايين و ٦٧ ألفا و ٨٩٩ دونما من اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

– اشار نفس التقرير الى ان عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا برصاص الجنود الاسرائيليين أو المستوطنين اليهود منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ ، وحتى نهاية العام قد بلغ ألف شهيد .

أحداث سياسية :

– شاركت دولة فلسطين في اعمال كل جولات المفاوضات الثنائية للسلام في الشرق الاوسط .

– شاركت دولة فلسطين في الاجتماعات المنعقدة في اطار جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، كما شاركت في اعمال مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز المنعقد في جاكرتا بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢ .

– قامت الحكومة الاسرائيلية باجراء عملية ترحيل جماعي وطردت ٤١٥ فلسطينيا من ديارهم الى الاراضي اللبنانية بعد اتهامهم بالانتماء الى حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وحركة الجهاد الاسلامي . وكان القرار الاسرائيلي قد اتخذ في جلسة طارئة للحكومة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ وتم تنفيذه في فجر يوم ١٩٩٢/١٢/١٨ بعد ان تجاهلت اسرائيل كل الاحتجاجات الدولية حيث نقل المبعدون في شاحنات الجيش الاسرائيلي الى المنطقة العازلة بين الاراضي المحتلة والجنوب اللبناني .

– اتخذ مجلس الامن قرارا برقم ٧٩٩ يدعو الى عودة المبعدين الى ديارهم كما ادانت معظم دول العالم الحكومة الاسرائيلية بسبب اتخاذها القرار المجحف بحق المبعدين .

– ادان المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربيه في اعمال دورته ١١ السابق ذكرها استمرار اعمال القمع والبطش والتوسع الاسرائيلية وقيام سلطات الاحتلال بابعاد ابناء الارضي المحتلة عن وطنهم مما يتنافى مع كافة المواثيق والاعراف الدولية ويتنافى مع جهدو السلام المبذولة خلال العام ، ويتعارض مع روح النظام العالمي الجديد .

– احتفل الفلسطينيون في الاراضي المحتلة خلال شهر ديسمبر / كانون الاول ١٩٩٢ بالذكرى الخامسة للانتفاضة بعد ان دخلت عامها السادس .

– قرر البرلمان الاوروبي خلال العام تعيين ممثل للمجموعة الاوروبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

القروض :

وفي مجال القروض حصلت دولة فلسطين على المنح والمساعدات التالية :

الجهة المانحة	تاريخ التوقيع	قيمة المنحة	عملة المنحة	المشروع المستفيد
أولا : جهات عربية :				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١ / ٣ / ١٩٩٢	٤٠٠ألف	دينار كويتي	انشاء مشروع التشخيص الطبي.
ثانيا : جهات غير عربية :				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٩٢	٨٧٨ألف	دولار امريكي	مصنع لتعليب الفواكه والخضروات في عزون .
المجموعة الاوروبية	١٩٩٢	٢٩ مليون	وحدة حسابية	المجلس الفلسطيني للسكن
المجموعة الاوروبية	١٩٩٢	١٥ مليون	وحدة حسابية	تمويل مشاريع صناعية وزراعية وسياحية
المجموعة الاوروبية	١٩٩٢	١٢ مليون	وحدة حسابية	مستشفى في خان يونس
صندوق الاوبك	١ / ٣ / ١٩٩٢	٣٠٠ألف	دولار امريكي	تمويل مصنع الاطراف الصناعية ببيت لحم .
صندوق الاوبك	١٩٩٢/٦/١٧	٢٠٠ألف	دولار امريكي	انشاء مدرسة روضة غرة هاشم
صندوق الاوبك	١٩٩٢/٦/٨	٤٠٠ألف	دولار امريكي	مشروع التشخيص الطبي
صندوق الاوبك	١٩٩٢/٦/٨	٤٠٠ألف	دولار امريكي	المركز الطبي في نابلس

٤٠١٣ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٣ امكانات الاستثمار فى القطاعات المختلفة :

وفيما يلي أهمها :

القطاع الزراعي :

– تتركز فرصه حول التوسع باستصلاح اراضي جديدة واستغلالها بزراعة الاشجار المثمرة وزراعة الاعلاف وتربية الاغنام ، وبتنمية مصادر مياه سطحية وجوفية جديدة والاستفادة منها في زراعة الخضروات المبكرة والزهور والاعشاب الطبية تحت البيوت المحمية ، وفي زراعة الاشجار شبه الاستوائية ، وفي زراعة الاعلاف وتربية الابقار الحلوب . هذا بالاضافة الى استغلال الثروة السمكية في شواطيء قطاع غزة وانشاء مشاريع تربية الاسماك في برك داخلية طبيعية او اصطناعية ، كما لا تزال هناك امكانيات كبيرة بانشاء مشاريع الدواجن لتلبية الطلب المحلي على البيض واللحوم .

القطاع الصناعي :

وتتمثل أهم الفرص الاستثمارية فيه بالآتي :

– الصناعات التي تهدف الى التشغيل المكثف للايدي العاملة المحلية .

– الصناعات التي تهدف الى استغلال الفائض من المنتجات الزراعية وتعليب الاسماك .

– الصناعات المتكاملة والمترابطة .

– الصناعات المعتمدة على المواد الاولية والخامات المحلية .

– الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والاسكان .

– الصناعات التعويضية ، اي تلك التي تؤدي الى الاستعاضة عن الاستيراد ، وتنمية القدرة على التصدير .

قطاع السياحة :

وتتمثل فرصه الاستثمارية بالآتي :

– تطوير الانشطة السياحية المرتبطة بمواسم الحج لدى الطوائف المسيحية .

– انشاء الفنادق والشركات السياحية ووكالات الاسفار .

– تطوير الصناعات المتصلة بالسياحة كالصناعات التقليدية التي تعتمد على الصدف وخشب الزيتون وترتبط بالاماكن المقدسة .

قطاع التجارة والخدمات :

وتتمثل فرصه الاستثمارية بما يلي :

– انشاء المرافق الخاصة بالخدمات السابقة للتسويق كالتدريج والتشميع والتعليب .

– انشاء شركات متخصصة بالتجارة المحلية والخارجية .

– انشاء مراكز تسويقية زراعية وصناعية وخدماتية متكاملة .

القطاع المالي :

وتتمثل فرصه بما يلي :

– انشاء مؤسسات مالية كبنك الاسكان ، وبنك صناعي ، وبنك زراعي ، وصندوق تمويل للصادرات وغيرها .

٢٠٤٠١٣ المشروعات المعروضة للاستثمار :

وهى نفسها التي عرضت فى تقرير مناخ الاستثمار في العام الماضي وبيانها كما يلي :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
تصنيع الجفت وتطوير صناعة الصابون	–	نابلس	دراسةجدوى	١,٥٨٨ مليون دينار اردني
صناعة الكبيس	–	رام الله	دراسةجدوى	١,١٣٣ مليون دينار اردني
صناعة مربيات الفواكه	–	الخليل	دراسةجدوى	٤٢٦ ألف دينار اردني
صناعة الالبان والاجبان	–	اريحا / الخليل	دراسةاولية	٢,٩٣٥ مليون دينار اردني
صناعة تجميد الخضروات	–	اريحا	دراسةاولية	١,٦٩٥ مليون دينار اردني
مصنع دهان	–	نابلس / غزة / الخليل	دراسةجدوى	٥٠٠ ألف دينار اردني
صناعة قطع غيار الآلات الزراعية	–	بيت ساحور	دراسةجدوى	٩٧٢ الف دينار اردني
الصناديق الموجة	–	غزة	دراسةاولية	٥,٥٨٠ مليون دينار اردني
صناعة الملابس الجاهزة	–	القدس/ غزة / نابلس	دراسةجدوى	٣٥٤ الف دينار اردني
صناعة الحرامات الصوفية	–	القدس / غزة	دراسةجدوى	٤٦٦ الف دينار اردني
مصنع للعجائن الغذائية (مكرونة)	–	غزة	دراسةاولية	٩,٧٦ مليون مارك المانى
تطوير ورشة صناعية	–	غزة	دراسةاولية	٣٠ الف دولار
مستودع تبريد	–	غزة	دراسةجدوى	٣٠ الف دولار
مصنع للطوب الاسمنتي	–	غزة	دراسةجدوى	٣٠ الف دولار
تطوير ورشة ميكانيك وكهرباء سيارات	–	غزة	دراسةاولية	٩,٢٥٠ الف دولار
مصنع لانتاج المرتديلا وتصنيع اللحوم	–	غزة	دراسةاولية	٣٢٩ الف دولار
مزرعة دجاج ابيض	–	غزة	دراسةاولية	٤٢ الف دولار
مصنع لصناعة الكرتون للصناديق والعلب	–	غزة	دراسةاولية	١,٤ مليون دولار
وحدة صناعية اتوماتيكية للكرتون	–	غزة	دراسةاولية	٤٠ الف دولار
طباعة وتجهيز الملصقات الصغيرة	–	غزة	دراسةاولية	٩٠ الف دولار
مزرعة تسمين خراف	–	غزة	دراسةاولية	٢٧,٣ ألف دولار
تطوير مصنع شركة بلسم للادوية	–	رام الله	دراسةاولية	٥٥٠ الف دولار
مزرعة دجاج وابقار	–	بيت صفافا	دراسةاولية	٤٠ الف دولار
تطوير ورشة ميكانيكية متخصصة	–	غزة	دراسةاولية	٨٧٦ الف دولار
مصنع لانتاج لوحات توزيع كهرباء	–	غزة	دراسةاولية	٨٠ الف دولار
تطوير مصنع شركة الهلال للسمنة	–	غزة	دراسةاولية	٤٥٤ الف دولار
مطحنة	–	رام الله	دراسةاولية	٥٠٠ الف دولار
مصنع جوارب	–	غزة	دراسةاولية	٣١,٥ الف دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
ورشة الكترونية وكهربائية	–	غزة	معلومات اولية	٣٣,٦ الف دولار
مصنع لانتاج بطاطس شيبسي	–	رام الله	دراسة اولية	٣٥٠ الف دولار
مصنع نسيج	–	بيت ساحور	دراسة اولية	٢٠٩ الف دولار
مواد بناء	–	غزة	دراسة اولية	٦٠ الف دولار
تطوير مسبكة	–	غزة	دراسة اولية	٥٠ الف دولار
مزرعة ابقار	–	غزة	دراسة اولية	٤٣ الف دولار
مصنع اعلاف	–	رام الله	دراسة اولية	٥٠ الف دولار
مصنع لرب البندورة	–	رام الله	دراسة اولية	٢٧٢ الف دولار
معمل بلاط	–	البيرة	دراسة اولية	١٤٠ الف دولار
مصنع البان	–	الخليل	دراسة اولية	٥١٤ الف دولار
مصنع دهانات	–	نابلس	دراسة جدوى	١ مليون دينار اردني
مصنع اعلاف	–	غزة	دراسة اولية	١٠٠ الف دولار
ورشة تسنين قطع مواسير / حديد	–	غزة	دراسة اولية	٩٠ الف دولار
مزرعة البان	–	الخليل	دراسة اولية	٧٨,٧ الف دينار اردني
مزرعة دجاج	–	رام الله	دراسة اولية	٨٠,٨ الف دولار
مطحنة حبوب	–	غزة	دراسة اولية	١٠٠ الف دولار
مصنع تطوير اعلاف	–	غزة	دراسة اولية	١١٥ الف دينار اردني
مصنع اعلاف	–	غزة	دراسة اولية	١,١٤٢ مليون دينار اردني
تطوير شركة الغزال	–	بيت ساحور	دراسة جدوى	٢,١١٨ مليون دينار اردني
مصنع لوحات كهربائية	–	رام الله	دراسة اولية	١٦٤ الف دينار اردني
كوابل واسلاك كهربائية	–	نابلس	دراسة اولية	٢٥٧ الف دينار اردني
تطوير مصنع فرشات	–	القدس	دراسة اولية	١٠٠ الف دينار اردني
تطوير شركة حجار جلخ	–	بيت لحم	دراسة اولية	٢٩٠ الف دينار اردني
تطوير منتجات كيماوية	–	بيت ساحور	دراسة اولية	٢٦٣ الف دينار اردني
مصنع للمحاليل الطبية	–	القدس	دراسة اولية	٢,٠٤٦ مليون دولار
مصنع كرتون بيض	–	رام الله	دراسة اولية	٣٩٠ الف دينار اردني
ثلاجة خضار	–	نابلس	دراسة اولية	٢٣٦ الف دينار اردني
مواد تنظيف كيماوية	–	رام الله	دراسة اولية	١٣٧ الف دينار اردني
مصنع للخشب الاسمنتي	–	القدس	دراسة جدوى	٣,٥ مليون دولار
مصنع اعلاف	–	الضفة الغربية	دراسة اولية	٤ مليون دولار
استصلاح اراضي لزراعة اشجار فاكهة		الخليل	معلومات اولية	مليون دولار
مصنع البان	–	الضفة الغربي وغزة	دراسة اولية	مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
تكرير المياه للري	–	البيرة/خان يونس	دراسةاولية	١٠ مليون دولار
تطوير صيد أسماك وتطوير مرفأ الصيد		غزة	دراسةجدوى	٣مليون دولار
ري بطريقة التقطير	–	غزة ووادي الاردن	دراسةاولية	٢,٥ مليون دولار
مركز ابحاث زراعي تطبيقي	–	القدس	دراسةجدوى	٢ مليون دولار
مختبر تحاليل للتربة والمياه والمحاصيل	–	نابلس	دراسةاولية	١,٥ مليون دولار
تطوير مصنع البان	–	عبسان / غزة	دراسةجدوى	٢٦٠ ألف دولار
استصلاح اراضي تعاوني	–	نابلس	دراسةاولية	٢,٧ مليون دولار
مصنع اسمنت	–	الخليل	دراسةجدوى	٥٠ مليون دولار
مصنع لتعبئة وتصدير زيت الزيتون	–	رام الله	دراسةاولية	مليون دولار
مصنع اعلاف	–	القدس	دراسةاولية	٢ مليون دولار
مصنع تعليب خضروات وعصائر	–	طولكرم	دراسةجدوى	١,٥ مليون دولار
انتاج حطب وقود صناعي من مخلفات محلية	–	الخليل	دراسةاولية	٥٠٠ ألف دولار
اغذية اطفال	–	غزة ، الضفة	دراسةاولية	٣٠٠ ألف دولار
مطاحن وصوامع القمح	–	غزة	دراسةاولية	٢٠ مليون دولار
مركز حرف يدوية تقليدية	–	القدس	دراسةاولية	٣٥٠ ألف دولار
تطوير مصنع بسكويت	–	غزة	دراسةجدوى	٢١,١٧٥ ألف دولار
مراكز تسويقية ومشروع تدريبي	–	الضفةوغزة	دراسةاولية	٣مليون دولار
مرفأ غزة التجاري	–	غزة	دراسةاولية	١ مليون دولار
تطوير مصنع معدات زراعية	–	جنين	دراسةاولية	٥٠٠ ألف دولار
صباغة أقمشة	–	غزة	دراسةاولية	٥٠٠ ألف دولار
صناعة الصابون من مخلفات زيت الزيتون	–	الخليل	دراسةجدوى	مليون دولار
مصنع عصير بندورة مركز	–	اريحا	دراسةاولية	مليون دولار
مصنع رب البندورة	–	رام الله	دراسةجدوى	٢,٧١٧ مليون دولار
تطوير مصنع منتجات زراعية	–	القدس	دراسةجدوى	١٠٠ ألف دولار
تطوير مصنع منتجات غذائية	–	بيت ساحور	دراسةاولية	١٠٠ ألف دولار
مصنع لتصنيع الاوكسجين	–	جنين	دراسةاولية	٣٥٠ ألف دولار
مصنع خشب اسمنت	–	القدس	دراسةاولية	٣,٥ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	موقع المشروع	الدراسات المتوفرة للمشروع	اجمالي التكلفة للمشروع
مزرعة ومصنع البان تعاوني	–	رام الله	دراسة جدوى	٧٦٠ ألف دولار
مزرعة مواشي لانتاج الالبان	–	رام الله	دراسة اولية	٣٠ ألف دولار
إنتاج خط جديد لشركة القدس للادوية	–	رام الله	دراسة اولية	١,٥٨٥ مليون دولار
تطوير شركة فلسطين للادوية البيطرية	–	رام الله	دراسة اولية	١٨٠ ألف دولار
انتاج الغازات للاغراض الطبية والصناعية	–	طولكرم	دراسة جدوى	٢ مليون دولار
تطوير مصنع شركة بلسم للادوية	–	رام الله	دراسة اولية	٥٥٠ ألف دولار
تطوير ورشة ميكانيكية متخصصة	–	غزة	دراسة اولية	٨٧٦ ألف دولار
مصنع لوحات كهربائية	–	رام الله	دراسة جدوى	١٦٣ ألف دولار
ورشة كهربائية	–	رام الله	دراسة اولية	٢٣٣,٩٥ ألف دولار
مركز برمجة كمبيوتر متطور	–	رام الله	دراسة اولية	١٠٠ ألف دولار
صيانة معدات كهربائية واليكترونية	–	غزة	دراسة اولية	١٢٠ ألف دولار
مخازن تبريد للمنتجات الزراعية	–	غزة ، الضفة	دراسة اولية	٣٠٠ ألف دولار
تصنيع وتخزين الاعلاف	–	غزة ، الضفة	دراسة اولية	١٠ مليون دولار

٥٠١٣ الاستثمارات العربية الوافدة :

لا توجد استثمارات عربية مباشرة في فلسطين المحتلة .

(١٤)

تقرير مناخ الاستثمار في

دولـــــة قطـــر

لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
دولـــــة قطـــــر
لعـام ١٩٩٢

واصلت الحكومة جهودها الرامية لتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد، وتركز الاهتمام على توسيع قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على مشاركة القطاع الخاص في ادارتها واسهامة بقدر اكبر في الناتج القومي. واستحوذ حقل الشمال البحري للغاز على الاهتمام خاصة بعد التقديرات الاخيرة لاحتياطاته بنحو ٥٠٠ تريليون قدم مكعب. وفيما يلي رصد لأهم مستجدات مناخ الاستثمار لهذا العام:

١٠١٤ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد هذا العام صدور العديد من التشريعات واتخاذ عدة اجراءات حكومية متصلة بكافة اوجه النشاط الاقتصادي، ويمكن ايجاز اهمها فيما يلي:

– في قطاع المواصلات والنقل البحري صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بتحديد الرسوم والاجور في موانيء قطر البحرية ورسوم تسجيل السفر، وقد تضمن هذا القرار الرسوم الجديدة المتعلقة بالارشاد ورسوم الميناء.

وبتاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن توحيد الشروط الخاصة بكل من وثيقتي التأمين الاجباري والاختياري على المركبات الآلية والذي الزم شركات التأمين العاملة في الدولة وفقا للنموذجين المرفقين بالقرار كما الزمها بالتقيد بالشروط والحد الاقصى للتعريفة الواردة بالجداول الملحقة بكل منها.

– وفي اطار علاقات العمل صدر نظام استخدام العمال غير القطريين في الوزارات والاجهزة الحكومية الاخرى، وقد تضمن النظام النصوص المتعلقة بشروط التعيين واجراءاته وحقوق العمال وواجبات العمل والاعمال المحظور عليهم مزاولتها وانتهاء خدماتهم والتعويض عنها.

وصدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ بشأن تنظيم استقدام عمال من الخارج لحساب الغير. وبموجب هذا القانون لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي استقدام عمال من الخارج الى قطر لحساب الغير الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزير العمل والشؤون الاجتماعية والاسكان. ولا يجوز لاصحاب العمل استقدام عمال من الخارج الا عن طريق شخص مرخص له في ذلك.

– اما فيما يتعلق بممارسة النشاطات الاقتصادية، فقد صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٦ بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة انشطة اقتصادية جديدة في الدولة وبموجب هذا القانون اصبح من حق اولئك المواطنين مزاولة اعمال التعهد بالتزويد (التوريد) وخدمات التسويق للغير والوزن والكيل وخدمات النظافة.

– وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد اصدر مجلس الوزراء قراره رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٦ باعفاء بنك قطر الوطني من ضريبة الدخل لمدة سنتين اعتبارا من ٢٣ مارس ١٩٩١.

– وعلى صعيد التخطيط المركزي للدولة فقد اصدر أمير دولة قطر في ديسمبر القرار الاميري رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام القرار الاميرى رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ بانشاء المجلس الاعلى للتخطيط. وبموجب التعديل اصبح المجلس الاعلى للتخطيط يتشكل من ولي العهد رئيسا ومن نائب للرئيس وعضوية عدد من الوزراء ومن ذوي الخبرة على ان يكون من بينهم وزراء المالية والاقتصاد والتجارة، والشؤون البلدية والزراعة، والتربية والتعليم، والعمل

والشؤون الاجتماعية والاسكان، والطاقة والصناعة، ومحافظ مؤسسة النقد القطري، وامين عام المجلس وممثل عن القطاع الخاص ترشحه غرفة تجارة وصناعة قطر. هذا ويحضر الامير جلسات المجلس كلما تطلبت مقتضيات الصالح العام ذلك، وفي حالة حضوره تكون له الرئاسة. هذا وصدر القرار الاميري رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بتعيين وزير الداخلية نائبا لرئيس المجلس الاعلى للتخطيط.

– وفي اطار تنظيم الامور المتعلقة بالمواصفات القياسية في الدولة فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٨ القاضي بتشكيل اللجنة الاستشارية للمواصفات القياسية وتحديد اختصاصاتها وتنظيم اعمالها برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة ووكيل وزارة الاقتصاد والتجارة نائبا للرئيس بالاضافة الى عضوية ثلاثة عشر ممثلا عن الوزارات والاجهزة الرسمية المختلفة.

٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية:

– تمت المصادقة على اتفاقية انشاء لجنة عليا مشتركة لتنمية العلاقات بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية مصر العربية الموقعة في مدينة القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢.

٢٠٢٠١٤ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية:

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١/١٥ على اتفاقية التنمية واقتسام الانتاج لغاز حقل الشمال الموقعة بين حكومة دولة قطر وشركة (توتال قطر للبترول والغاز) الفرنسية بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ على اتفاقية حركة النقل الجوي بين حكومة دولة قطر وحكومة مملكة تايلند الموقعة في مدينة بانكوك بتاريخ ١٩٩١/٨/٩.

– تم التوقيع بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ على اتفاقية نقل جوي بين دولة قطر وجمهورية بولندا.

– تم التوقيع في الدوحة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٣ على اتفاق التعاون الدفاعي بين دولة قطر والولايات المتحدة الامريكية.

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٦ على الاتفاق التكميلي المنقح بشأن تقديم مساعدة تقنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى حكومة دولة قطر الموقع في مدينتي فينا والدوحة بتاريخي ١٩٩١/٣/٢٨ و ١٩٩١/٥/٢٩ على التوالي.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣١ على انضمام دولة قطر الى بروتوكول الامتيازات والحصانات للمنظمات العالمية للاتصالات البحرية (الانمارسات) الموقع في مدينة لندن بتاريخ ١٩٨١/١٢/١.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٥ على انضمام دولة قطر لاتفاقية انشاء مجلس التعاون الجمركي وملحقها الموقعين في مدينة بروكسل بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٥ ويكون لها قوة القانون.

– تمت الموافقة على اعتبار الاعلان المتبادل من الجانبين القطري والسويسري بمثابة اتفاق نهائي على اعفاء طائرات البلدين من الضرائب على الوقود في مطارات كل منهما.

– تمت المصادقة على اتفاقية التنقيب والمشاركة في الانتاج الموقعة في الدوحة بين حكومة دولة قطر وشركة ميرسك قطر للبترول بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٢.

٣٠١٤ وقائع وأحداث:

شهد العام العديد من الوقائع والأحداث على الصعيد الاقتصادي، وفيما يلي بيان بأهمها:

الموازنة العامة للدولة:

- اعتمدت الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٢/١٩٩٣ * وقدرت جملة ايراداتها العامة نحو ٩٦٠٧ مليون ريال قطري**، مقابل ٨٤٣٨ مليون ريال قطري في موازنة عام ١٩٩١/١٩٩٢، اي بزيادة نسبتها ٨ر١٣٪، فيما بلغت المصروفات العامة المقدرة نحو ١٢٣٩٩ مليون ريال قطري، مقابل نحو ١١٧٠٦ مليون ريال قطري في موازنة العام الماضي، بزيادة نسبتها ٩ر٥٪، ونتيجة لذلك فان اجمالي العجز بلغ نحو ٢٧٩٢ مليون ريال قطري، وباضافة التزامات اضافية خارج الموازنة، يصبح اجمالي العجز ٣٠١٢ مليون ريال قطري.
- بلغ نصيب الباب الرابع الذي يمثل المصروفات على المشروعات الرئيسية العامة نحو ٥ر٢٢٨٥ مليون ريال قطري بزيادة مقدارها ٦ر٢٠٪ عما كان عليه الوضع في العام الماضي، وقد روعي عند تخصيص الاعتمادات للمشروعات الرئيسية العامة اعطاء الاولوية لاستكمال المشروعات قيد التنفيذ حاليا، والمشروعات الجديدة المكملة لها للاستفادة من انتاجيتها، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة المشروعات العامة القائمة، حفاظا عليها، بالاضافة الى تخصيص مبالغ للمشروعات الجديدة ذات الاهمية والضرورة القصوى، وقد وزعت اعتمادات المشروعات الرئيسية على: قطاع المباني والخدمات العامة، حيث خصص له ٣ر٩١١ مليون ريال بنسبة ٩ر٣٩٪ من اجمالي الاعتمادات المقررة للمشروعات الرئيسية العامة، وقطاع الخدمات الاقتصادية، ٥ر٨٣٤ مليون ريال قطري بنسبة ٥ر٣٦٪ من اجمالي الاعتمادات المقررة، وقطاع الخدمات الاجتماعية والصحية، ٤ر٤٠١ مليون ريال قطري بنسبة ٥ر١٧٪ من اجمالي الاعتمادات المقررة، وقطاع التعليم ورعاية الشباب، ٣ر١٣٨ مليون ريال بنسبة ١ر٦٪ من اجمالي الاعتمادات المقررة.
- استندت الحكومة في اعداد الموازنة على مجموعة من المبادىء تتمثل فيما يلي:

• اعطاء الاولوية للنفقات المتعلقة بخدمات المجتمع وبالاخص المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين وانشاء مدارس جديدة في الدوحة والقرى وبناء مستشفى جديد متكامل للاطفال وتطوير مباني الخدمات الطبية والمراكز الصحية وتوسيع شبكة توزيع الكهرباء والماء وصيانة وتطوير الطرق الداخلية والخارجية وشبكة المجاري.
• الاستمرار في اعطاء التنمية الصناعية اهتماما متزايدا توسيعا للقاعدة الانتاجية وتنويعا لمصادر الدخل.
• تطوير الموانيء الجوية والبحرية خدمة للتنمية الاقتصادية وتسهيلا لحركة النقل والتبادل التجاري.
• الاستمرار في سياسة تكليف شركات القطاع الخاص للقيام ببعض الخدمات التي تتولاها الحكومة حاليا وذلك على اساس المفاضلة من حيث الاداء المنشود والتكلفة الاقل.

الاداء الاقتصادي:

- تشير التقارير الصادرة خلال عام ١٩٩٢ الى ان اجمالي الناتج المحلي قد انخفض بنسبة ٣ر٩٪ في عام ١٩٩١ ليصل الى ٣ر٢٤ مليار ريال قطري مقارنة بعام ١٩٩٠ حيث بلغ ٨ر٢٦ مليار ريال قطري.

---

* بمقتضى القانون رقم ٥ لعام ١٩٨٩ تبدأ الموازنة من مطلع ابريل/ نيسان من كل عام، وتنتهي في آخر شهر مارس/ آذار من العام الذي يليه.

** الريال القطري يعادل ٢٧٥ر٠ دولار امريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

– كذلك تشير الى ان اجمالي موجودات البنوك التجارية قد انخفضت بدرجة طفيفة في الربع الاول من عام ١٩٩٢ الى ٢٤ر٢ مليار ريال قطري بعد ان كانت ٢٥ر٥ مليار ريال قطري في نهاية ١٩٩١.

– وفي المقابل انتعش قطاع الاعمال انتعاشا ملحوظا حيث تشير احصاءات الربع الاول من العام الى انه قد زاد بنسبة ١١٪ عما كان عليه في العام الماضي.

القطاع المصرفي:

– قررت مؤسسة النقد القطري على ضوء التطورات النقدية الجارية في الاسواق العالمية تعديل هيكل اسعار الفائدة على الريال القطري اعتبارا من ١٩٩٢/٧/١٨، وتعتبر مؤسسة النقد هذا التعديل كخطوة اولى لتحرير اسعار الفائدة على الريال لاحداث نوع من التكيف مع الاوضاع والمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث اعلنت انها ستقوم من وقت لآخر بتحديد اسعار الفائدة على الريال، بعد ان اعتمدت في الماضي على ثبات هذا السعر دون تغيير منذ عام ١٩٧٩.

– اوضحت النشرة الشهرية التي اصدرتها مؤسسة النقد القطري خلال شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ ان اجمالي ميزانية البنوك العاملة في دولة قطر قد بلغت في نهاية شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ حوالي ٢٧ر٣ مليار ريال قطري، وبينت نفس النشرة ان رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك قد بلغ نحو ١٨ر٣ مليار ريال قطري، فيما بلغت الأرصدة النقدية من العملة المحلية والريال نحو ١٥٣ر٩ مليون ريال، وبلغت محفظة الاوراق المالية للبنوك داخل وخارج قطر حوالي ٥٧٨ر٩ مليون ريال، اما الموجودات الثابتة (عقارات واثاث) فقد بلغت ١٩٥ر٨ مليون ريال، وبلغت الموجودات الاخرى ٥٤٠ر٨ مليون ريال.

– كذلك بينت نفس النشرة بالنسبة لجانب المطلوبات، ان ودائع الجمهور قد بلغت ١٩ر٦ مليار ريال، فيما بلغ رأس المال والاحتياطيات ٢ر٧ مليار ريال، وبلغت المخصصات ١ر٨ مليار ريال، فيما بلغت ارصدتها لدى مؤسسة النقد القطري ٩٩ر٨ مليون ريال، اما ارصدتها لدى البنوك والمؤسسات المالية داخل وخارج قطر فقد بلغت ٥٠٤ر٨ مليون ريال، فيما بلغت التأمينات النقدية على الاعتمادات والكفالات ٤٣ر٥ مليون ريال قطري، والمبالغ المقترضة من بنوك ومؤسسات مالية داخل وخارج قطر فقد بلغت ١ر٥ مليار ريال قطري، والمطلوبات الاخرى بلغت ١ر٠٤ مليار ريال.

قطاع النفط والغاز:

– اشارت التقديرات الرسمية خلال العام الى ارتفاع احتياطي حقل غاز الشمال الى ٥٠٠ تريليون قدم مكعب، ويأتي ذلك في اطار ايجاد وسائل دخل بديلة للنفط المتوقع ان تنضب احتياطاته في البلاد خلال الربع الاول من القرن القادم.

– صرح مصدر مسؤول بالمؤسسة العامة القطرية للبترول بأن منشآت المرحل الاولى من مشروع حقل الشمال تعمل بكل كفاءة ونجاح، وان انتاجها قد حقق زيادة بنسبة ١٠٪ عن طاقتها التصميمية القصوى البالغة ٨٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم، كما ارتفع تبعا لذلك انتاج السوائل والمكثفات التي يتم استخلاصها وتصديرها.

– وقع وزير شؤون الديوان الاميرى مع شركة موبيل اويل الامريكية رؤوس اتفاقية تتعلق بمشاركة شركة موبيل في مشاريع الغاز الطبيعي المسال في قطر، وسوف يكون لشركة موبيل اويل بموجب ذلك حصة تبلغ ١٠٪ في مشروع شركة قطر للغاز لانتاج ستة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال في السنة.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ مع شركة موبيل أويل الامريكية على اتفاقية انشاء مشروع مشترك باسم

«شركة راس لفان للغاز الطبيعي المسال المحدودة»، تمتلك المؤسسة العامة القطرية للبترول ٧٠٪ من اسهمها، وتمتلك موبيل اويل النسبة الباقية ٣٠٪، وتهدف الشركة الجديدة الى تطوير عشرة ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال من حقل غاز الشمال البحري.

– كما تم ايضا في ١٩٩٢/٦/٤ ميلاد مشروع مشترك جديد لتطوير احتياجات غاز حقل الشمال، حيث وقع وزير الطاقة والصناعة على اتفاقية تنص على تكوين (الشركة القطرية الاوروبية للغاز المسال المحدودة) التي تمتلك المؤسسة العامة القطرية للبترول فيها ٦٥٪ من المشروع، بينما تملك شركة سنام الايطالية ٣٠٪، وبنكرهنت الامريكية ٥٪.

– نصت اتفاقية انشاء المشروع السابق ذكره الى انه مشروع متكامل ابتداء من رأس البئر وانتهاء ببيع الغاز المسال لايطاليا وعملاء آخرين في اوروبا، وان تكلفته تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار، كما تنص الاتفاقية على ان طاقته الانتاجية الاولية تقدر بحوالي ٦ر١ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا ستباع في السوق الايطالية، مع التوسع الى ١٠ ملايين طن سنويا لتكون متوفرة للمشتركين في اوروبا ايضا. واعلنت شركة سنام الايطالية من جانبها، انها ستشيد محطة لاستلام الغاز المسال في ايطاليا بطاقة انتاجية مقدارها ١٠ ملايين طن تقريبا في السنة، ومن المقرر ان تتم التسليمات الاولى من انتاج المشروع من الغاز المسال في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

– تم في ١٩٩٢/١٢/١ التوقيع بالاحرف الاولى على خطاب نوايا بين المؤسسة العامة القطرية للبترول ومؤسسة كوريا للغاز، ينص على الاسس الرئيسية لاتفاقية بيع وشراء الغاز الطبيعي القطري للسوق الكورية.

– وقعت شركة «قطر غاز» اتفاقا مع شركتي «الف اكتيان» الفرنسية و«سوميتومو تريدنج» اليابانية، لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع تبلغ كلفته خمسة بلايين دولار لانتاج اربعة ملايين طن من الغاز المسال في السنة سيتم توزيعها في الشرقين الاوسط والاقصى، وتشير المصادر المسئولة الى انه من المتوقع ان يبدأ انشاء هذا المصنع في عام ١٩٩٦، على ان يبدأ توزيع الغاز الى كل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية في نهاية العقد الجاري.

– وقعت شركة «قطر للغاز» بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٣ اتفاقا مع شركة «تشوبو» اليابانية للطاقة الكهربائية يعتبر اول اتفاق لبيع غاز حقل الشمال اعتبارا من العام ١٩٩٧، وبمعدل اربعة ملايين طن سنويا ولمدة ٢٥ عاما، مع الخيار لزيادة الكمية بمقدار مليوني طن سنويا.

– وقع وزير شؤون الديوان الاميري بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٢ مع شركة «ميرسك قطر للزيت الدنماركية» في اواخر يونيو/ حزيران ١٩٩٢ على اتفاقية للاستكشاف ومشاركة الانتاج في منطقة استكشاف رقم (٥) في المياه القطرية، وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم الشركة بتنفيذ وتمويل عمليات الاستكشاف والتقييم والحفر والانتاج للزيت الخام والمواد الهيدروكربونية من الطبقات التي تقع فوق طبقة الخف التي تبلغ مساحتها نحو اربعة آلاف كيلومتر.

– توصلت شركة (الف اكتيان قطر) الى اول اكتشاف نفطي جديد منذ عام ١٩٧٨ يمثل احتياطي نفطي قدره ١٢ مليون طن، وينتظر ان يبدأ الانتاج منه في عام ١٩٩٣ بمعدل قدره ٥٠٠٠ برميل يوميا.

– تعاقدت الشركة الوطنية لصيانة آبار النفط القطرية مع شركة ايران الوطنية للنفط على صيانة آبار النفط الايرانية، لمدة عامين قابلة للتجديد في مجالات النفط وصيانة الآبار.

– مساهمة منها في المحافظة على استقرار اسعار النفط قررت دولة قطر خفض انتاجها من النفط الخام بنسبة ١٠٪ وذلك في شهر كانون ثاني/ يناير ١٩٩٢.

قطاع الصناعة:

– تم في اوائل شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ توقيع اتفاقية مشروع مشترك بين المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة بنسبين البريطانية بشأن اقامة مشروع في امسيعيد لانتاج الميثانول بطاقة الفي طن سنويا.

– كما وقع وزير المالية والبترول بالانابة في اواخر فبراير/ شباط ١٩٩٢ على اتفاقية مشروع مشترك بين المؤسسة القطرية العامة للبترول وشركة بنسبين البريطانية خاص باقامة مصنع في امسيعيد لانتاج مادة ام تي بي آي بطاقة نصف مليون طن في السنة.

– كذلك تم التوقيع في خلال شهر ابريل/ نيسان ١٩٩٢ على عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة جديدة باسم شركة قطر للطاقة النظيفة المحدودة (كاسنكو) بين المؤسسة العامة القطرية للبترول وشركة بنسبين البريطانية، وغرضها تصدير الميثانول ومادة ام تي . بي . آي من المشروعين السابق ذكرهما.

– تم خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٢ توقيع عقد بين شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو) وشركة أب.ب لوموس كرست الامريكية، وشركة تكنيب الفرنسية لتوسيع مصنع الايثلين القائم في مجمع البتروكيماويات في امسيعيد وزيادة طاقته من ٢٨٠ ألفا الى ٤٥٠ ألف طن سنويا، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ هذه التوسعات في النصف الاول من عام ١٩٩٥، وان تبلغ تكلفتها حوالي ١٢٠ مليون دولار.

– تم في ١٩٩٢/٩/٣ التوقيع على عقد استخدام رخصة البولي اثيلين منخفض الكثافة، واعداد التصاميم الهندسية لمشروع بطاقة ١٧٥ ألف طن في السنة وذلك بين شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة «قابكو» وشركة «اينيكم» الايطالية.

– قررت شركة قطر للاسمدة انشاء مصنعين جديدين لانتاج الامونيا واليوريا في امسيعيد الصناعية، وقد سعت الشركة خلال العام للحصول على قروض من بنوك اجنبية لتمويل جزء من التكلفة التي يقدر بانها ستصل الى ٤٠٠ مليون دولار لكل مصنع، وستوفر الشركة باقي التمويل من مواردها الخاصة، وينتظر ان يبدأ الانتاج في نهاية عام ١٩٩٥ في مصنع الامونيا الذي ستصل طاقته الى ١٥٠٠ طن متري يوميا، ومصنع اليوريا ٢٠٠٠ طن متري يوميا.

– وقعت شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت عقدا مع شركة استشارية سويسرية لانشاء مصنع اسمنت جديد بتكلفة تصل الى حوالي مائة مليون دولار، ويتوقع ان يتم الانتهاء منه خلال عام ١٩٩٦، وان تبلغ طاقته الانتاجية نحو ٧٠٠ ألف طن سنويا، وبذلك يصل اجمالي انتاج المصنعين (الجديد والقديم) من الاسمنت الى ما يقارب المليون طن سنويا، ومن المتوقع ان يصل الطلب المستقبلي على الاسمنت ما يقارب ٩٠٠ ألف طن سنويا.

– قامت المؤسسة العامة القطرية للبترول خلال العام بدراسة امكانات اقامة معمل لصهر الالومنيوم في قطر بتكلفة قدرها ١٫٥ مليار دولار.

– تم افتتاح مصنع الشركة الحديثة لصناعة المنظفات، ومصنع الشركة الوطنية للصناعات الورقية التابعين للشركة القطرية للصناعات التحويلية.

– اصدرت وزارة الصناعة ١٤ ترخيصا لاقامة مشروعات صناعية جديدة يبلغ اجمالي رأس المال المستثمر فيها نحو ٣٩ مليون ريال قطري، وتشمل هذه المشروعات انتاج المواد الغذائية، وصناعة الاثاث المصرفي، وانتاج الاواني الزجاجية المنزلية، وانتاج الخرسانة الجاهزة، وانتاج مادة لمعالجة الاطارات المثقوبة، وانتاج المواد الكيماوية للاغراض البترولية، وانتاج قرميد الاسقف، وتقطيع الرخام والجرانيت، ومشروعات خاصة بالبولي ايثلين.

– حصلت شركة قطر للحديد والصلب في كانون ثاني/ يناير ١٩٩٢ على علامة الجودة اليابانية «جيه آي.اس» (GIS) وقد اكد وزير الصناعة والاشغال العامة رئيس مجلس ادارة شركة قطر للحديد والصلب ان وضع هذه

العلامة يشكل خطوة هامة على طريق تسويق منتجات الشركة في اليابان وبلدان جنوب شرق اسيا.
- بلغ عدد المنشآت الصناعية في الدولة ٣٤٠ منشأة عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ٢٢١ منشأة في عام ١٩٨٧.
- عقدت غرفة تجارة وصناعة قطر ندوة للقطاع الصناعي يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٢ بمقر الغرفة بالدوحة تناولت عددا من الموضوعات الخاصة بهذا القطاع من بينها بحث المشاكل والعقبات التي تواجهه والسبل الكفيلة بتذليها لدعم دوره في دفع عجلة التنمية والنهضة الشاملة التي تشهدها البلاد.
- عقدت بمدينة الدوحة في ١٩٩٢/٥/١١ الندوة الثانية لفرص الاستثمار الصناعي في قطر حيث تم عرض الدراسات الخاصة بصدد ١٤ مشروعا مستثناة من بين ١٢٠ مشروعا.
- شهدت الدوحة في اواخر نيسان/ ابريل ١٩٩٢ الاجتماع التنسيقي بين مصانع انتاج الادوية واللوازم الطبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي نظمته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

قطاع النقل البحري:

- طرحت خلال العام المؤسسة القطرية العامة للبترول مناقصة لبناء اسطول نقل الغاز القطري المسال الذي سيشمل في المرحلة الاولى بناء سبع ناقلات سعة الواحدة ١٣٥ ألف متر مكعب يبلغ اجمالي تكلفتها نحو ملياري دولار.
- اعلن رسميا خلال العام تأسيس الشركة القطرية للنقل البحري برأس مال قدره مليار ريال قطري، ومن بين المؤسسين: المؤسسة القطرية العامة للبترول، وشركة قطر الوطنية للملاحة ومؤسسات وشركات اخرى، كما ساهم افراد قطريون بحصة تصل الى نحو ٢٣٪ من رأس المال المصدر.

في مجال التجارة:

- اشارت الاحصائيات الرسمية الصادرة في نهاية عام ١٩٩٢ الى ان المستوردات القطرية عام ١٩٩١ قد بلغت نحو ٦ر٢٦ مليار ريال قطري بزيادة نسبتها ٥ر١٪ عن مثيلاتها في عام ١٩٩٠، كما بلغت الصادرات خلال عام ١٩٩١ نحو ٩ر٠ر١١ مليار ريال قطري، وبلغت قيمة السلع المعاد تصديرها عن العام ذاته نحو ٧ر٥ر٣٧ مليون ريال قطري.
- اشارت نفس الاحصاءات الى ان قيمة المستوردات القطرية من الدول العربية قد بلغت عام ١٩٩١ نحو ٥ر٨٢١ مليون ريال قطري، اي ما نسبته ١ر١٣٪ من جملة المستوردات، وقد بلغت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما نسبته ١٠٪ من جملة المستوردات.
- تم الاتفاق خلال العام بين الشركة المصرية القابضة للسلع الاستهلاكية، وشركة التكامل التجاري الخليجي وهي شركة قطرية خاصة، على انشاء فرع لشركة محلات «عمر افندي المصرية» في العاصمة القطرية الدوحة. وتضع الشركة الجديدة في خطتها افتتاح فروع اخرى في كل من الكويت والبحرين والسعودية.
- تقرر بناء على توجيهات امير البلاد اعتباراً من ١٩٩٢/٧/١٩ تخفيض اسعار المواد التموينية والاعلاف التي توفرها الدولة للمواطنين، ويستفيد من هذا القرار نحو ١٦ ألف اسرة قطرية، وقد شملت التخفيضات المواد التالية: الارز البسمتي والسكر الناعم والارز الامريكي وزيت الذرة النقي والحليب السائل المكثف والشعير والشوار.

في مجال قطاع الانشاءات والمرافق العامة:

- تم في السابع من تموز/ يوليو ١٩٩٢ التوقيع على عقد تصميم مطار الدوحة الدولي الجديد مع هيئة مطارات

باريس (ايربورت دوباري) الفرنسية، التي ستقوم بموجب هذا العقد بوضع الدراسات الكاملة لمشروع المطار الجديد، بدءا من تاريخ توقيع العقد ولمدة عشرين شهرا بتكلفة تبلغ ٥١ر٦ مليون ريال قطري.

– ذكر مصدر حكومي مسؤول في هذا الشأن ان التكلفة الاجمالية لمشروع مطار الدوحة الدولي الجديد تبلغ حوالي ١ر٢ بليون ريال قطري بما فيها تكلفة الدراسات الاستشارية، واضاف بان المطار الجديد سيكون على مستوى عالمي حديث يراعى فيه البعد عن المناطق والمنشآت السكنية لتلافي الضوضاء الناتجة عن المطار الحالي، لاستيعاب عدد اكبر من المسافرين والمغادرين والطائرات الكبيرة، كما بين المصدر انه سيصبح بامكان المطار الجديد ان يستوعب الزيادة المرتقبة للركاب حتى عام ٢٠٢٠، مع الاخذ بالاعتبار النمو السكاني وزيادة المشاريع السياحية التي يتم تنفيذها والتي يتوقع ان تؤدي بدروها الى زيادة في عدد الوافدين والسياح.

– تم انجاز نحو ٢٠٪ من حجم العمل في مشروع ابراج المياه (المرحلة الثالثة) وهو احد المشروعات التي تنفذها وزارة الكهرباء والماء في مجال المياه، وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا المشروع نحو ٢٢ مليون ريال قطري، ومن المنتظر ان ينتهي العمل فيه خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

وقائع واحداث اخرى:

– اعلن رئيس ديوان الخدمة المدنية انه تم اعداد اول خطة متكاملة للتدريب والتنمية الادارية يتولاها الديوان. وتحتوي هذه الخطة على ثلاثة مستويات، المستوى الاول ويتجه الى القيادات العليا في الوزارات والوكلاء والمساعدون ومديرو الادارات من خلال ندوات علمية وحلقات للنقاش تشارك فيها هذه القيادات وتتبادل فيها الرأي حول اهمية استراتيجيات واساليب تطوير الادارة الحكومية. اما المستوى الثاني لهذه الخطة فيتجه الى افراد الادارة الوسطى التي تمثل محورا هاما ومرتكزا لكافة عمليات الجهاز الاداري حيث يتحقق من خلالها الربط الوثيق بين توجهات السياسة العامة والخطط الانمائية من جهة والبرامج التنفيذية لترجمة هذه السياسات من جهة اخرى، والمستوى الثالث ويضم اولئك الذين يعملون في بداية السلم الوظيفي او الذين يتم اعدادهم لبدء حياتهم الوظيفية في وحدات الجهاز الاداري.

– عقد في ١٩٩٢/١/٧ بمدينة الدوحة الاجتماع السابع عشر لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد ناقش الاجتماع عددا من الموضوعات الهامة منها مرئيات غرف دول المجلس فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في المرحلة القادمة، والدور المستقبلي للاتحاد على ضوء المعطيات الجديدة لحرب الخليج، والتنسيق بين الصناعات المتشابهة، وتطوير وسائل النقل بين دول المجلس.

– تم خلال العام تكليف بنك عالمي وشركة استشارية لاجراء الدراسات اللازمة لعملية تخصيص محطات توليد الكهرباء والمياه التي تملكها وتديرها وزارة الكهرباء والماء.

– عقدت في مدينة الدوحة يوم التاسع من شباط/ فبراير ١٩٩٢ ندوة هامة عن برنامج تمويل التجارة العربية والتي نظمتها مؤسسة النقد القطري.

– شهدت الدوحة في شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٢ اجتماعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «ايفاد»، هي الاولى التي تعقد خارج مقر الصندوق فى روما، فقد اجتمعت هيئة المشاورات الخاصة للتجديد الرابع لموارد الصندوق بمشاركة ٤٦ دولة.

– شهدت الدوحة يوم العشرين من نيسان/ ابريل ١٩٩٢ اجتماعات الدورة الاولى للجنة القطرية المصرية العليا المشتركة وذلك برئاسة وزير الخارجية القطري ووزير الخارجية المصري، تم خلالها بحث علاقات التعاون بين البلدين بالاضافة الى القضايا العربية والدولية. وقد تم خلال هذه الاجتماعات الاتفاق على دراسة وتنفيذ العديد

من المشروعات الاستثمارية المشتركة.

– وافق مجلس الوزراء في ١٤/١٠/١٩٩٢ على انضمام قطر الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

– وفي مجال انشاء الشركات المساهمة العامة في دولة قطر، عقدت الجمعية العمومية التأسيسية لشركة الكهرباء والماء القطرية اجتماعا في ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٢ برئاسة وزير الشؤون البلدية والزراعة وزير الكهرباء والماء بالانابة رئيس مجلس ادارة الشركة. حيث تم في هذا الاجتماع اعلان التأسيس النهائي لشركة الكهرباء والماء القطرية.

أحداث سياسية:

– احتفلت دولة قطر بالذكرى العشرين لتولي سمو الشيخ خليفة بن حمدآل ثاني امير دولة قطر، مقاليد الحكم.

– صدر في الثالث من ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ الامر الاميري رقم (١) لسنة ١٩٩٢ باعادة تشكيل مجلس الوزراء، وبموجب هذا القرار تم دمج بعض الوزارات وانشاء وزارات جديدة، منها وزارة الطاقة والصناعة.

– بمشاركة ايجابية من الرئيس المصري حسني مبارك امكن تجاوز الخلاف الحدودي الذي نشب بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية في بداية تشرين اول/ اكتوبر ١٩٩٢، واسفرت وساطة الرئيس المصري عن توقيع اتفاق لتسوية الخلاف الحدودي بين الدولتين – كما ورد ذكره في الجزء الاول من هذا التقرير – وذلك في المدينة المنورة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٢ بعد اجتماع قمة بين كل من صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، وبحضور الرئيس المصري محمد حسنى مبارك، ووقع الاتفاق وزيرا الخارجية لكل من الدولتين ووزير الخارجية المصري.

– شارك امير دولة قطر في القمة الثالثة عشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت في ابوظبي في الحادي والعشرين من كانون اول/ ديسمبر ١٩٩٢.

– شهدت الدوحة في ابريل/ نيسان ١٩٩٢ لقاء القمة القطرية السورية بين امير البلاد والرئيس السوري، تم خلالها بحث العديد من القضايا المهمة اقليميا وعربيا ودوليا.

– استأنفت قطر خلال العام علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية العراق بعد ان انقطعت ابان احداث حرب الخليج.

– في ٥ آيار/ مايو ١٩٩٢ قام النائب الاول لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية بزيارة الي دولة قطر استغرقت ثلاثة ايام، وقد جرى خلال هذه الزيارة بحث الاوضاع في المنطقة وعلى الصعيدين الاقليمي والاسلامي وعددا من الامور ذات الاهتمام المشترك اضافة الى سبل دعم وتوطيد الروابط الثنائية وتعميق التعاون المشترك بين البلدين.

– لا زال الخلاف القطري البحريني حول الحدود البحرية بين الدولتين معروضا على محكمة العدل الدولية بناء على طلب دولة قطر. وقد تدخلت المملكة العربية السعودية بالوساطة بين الدولتين لاستيعاب تصعيد الخلاف الحدودي في شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٢.

٤٠١٤ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٤ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة:

– اثبتت الدراسات الجيولوجية المكثفة وجود ١٢ مليون طن من الجبص في قطر تتميز بسهولة استخلاصها مع كميات من الطين الصلصال التي تصلح لصناعة الطوب، اضافة لانواع عديدة من الاملاح المعدنية التي تصلح لصناعة الاملاح المتكاملة، بالاضافة الى توفر رسوبيات السلستايب التي تستخدم في صناعة الالكترونيات

وتستغل صخورها في صناعة الزجاج بحوالي ٦٤٫٠٠٠ طن.

– بينت دراسة لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة انه يتوفر في قطر فرص استثمارية تشتمل على ما يلي:

- استخدام غاز الارفون المتخلف من مصانع الاسمدة في صناعة ورق الكتابة والطباعة والرسم والورق المقوى بواسطة اعادة الاستخدام الجزئي لمخلفات الورق.
- صناعة سلفونات الالكايل بنزني واستخدام خام الكبريت الناتج عن صناعة الصلب.
- صناعة بولي فوسفات الصوديوم.
- صناعة الالمنيوم وغاز الفلوروكاربون المبرد.

– هناك دراسات جديدة بينت وجود فرص استثمارية اخرى مثل:

- تحسين صناعة اقطاب الجرانيت الكهربائية.
- صناعة مادة الاكريولونابترايل البيوتادني.
- صناعة الغازات البترولية السائلة وبودرة الكبريت المستخدمة في المبيدات الحشرية الزراعية.
- صناعة اعادة استخدام زيوت التشحيم.

– ان لهذه الفرص، التي هي قيد البحث، دلالة واضحة على مدى حجم ومقدار المستجدات التي ستطرأ على الساحة الصناعية بدولة قطر.

٢٠٤٠١٤ المشروعات المعروضة للاستثمار:

قدمت ادارة الشئون الصناعية بوزارة الصناعة والاشغال العامة دراسات مبدئية* للمشاريع التالية التي تم طرحها في ندوة فرص الاستثمار الصناعي الثانية في دولة قطر:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع*	اجمالي الاستثمارات التقديرية للمشروع (بدون الارض)
مشروع لانتاج وحدات متكاملة لترشيح المياه من البلاستيك واجزاء الترشيح من مواد منسوجة كقطع غيار.	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة اولية	١٫٣٦ مليون دولار امريكي ٤٫٩٧ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج رقائق من نوع الفورمايكا من مادة الميلامين فوردمالدهايد	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٤٫٤٥ مليون دولار امريكي ١٦٫٢٧ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج حقائب السفر والحقائب الشخصية من البلاستيك	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٢٫٤٦ مليون دولار امريكي ٨٫٩٧ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج السجاد غير المنسوج (الموكيت)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	١٠٫٦٩ مليون دولار امريكي ٣٩٫٠٣ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الفطر الطازج (مشروم)	وزارة الصناعة	دولة قطر	دراسة أولية	١٫٢٢ مليون دولار امريكي

المشـــروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع*	اجمالي الاستثمارات التقديرية للمشروع (بدون الارض)
وتعبئته	والأشغال العامة			٤٤ر٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج مشروب الشعير الخالي من الكحول	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٤٩ر١١ مليون دولار امريكي ٩٣ر٤١ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج بسكويت الارز والحبوب الأخرى المنفوشة	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٦٨ر٠ مليون دولار امريكي ٤٧ر٢ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج بوظة اللبن (الزبادي)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠٣ر١ مليون دولار امريكي ٧٥ر٣ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الكيك الهش المحشو (وافل) «طازج او مجمد»	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٣٥ر١ مليون دولار امريكي ٩٤ر٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الكيك الهش اللين «وافل» (طازج او مجمد)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٥٤ر٠ مليون دولار امريكي ٩٦ر١ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج المارجرين النباتي	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٢٢ر١ مليون دولار امريكي ٤٤ر٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج مقاطع من الصلب الخفيف (ورشة لاعادة الدرفلة)	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٤٨ر٣١ مليون دولار امريكي ٨٩ر١١٤ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج الاواني المنزلية من الالمنيوم المطلي بمادة غير لاصقة	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠٤ر٥ مليون دولار امريكي ٤٠ر١٨ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج قرميد الاسقف الخرساني الخفيف	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٠٤ر٠ مليون دولار امريكي ١٥ر٠ مليون ريال قطري
مشروع لانتاج مواد منع التاكل في الخرسانة «طريقة زد»	وزارة الصناعة والأشغال العامة	دولة قطر	دراسة أولية	٢١ر٢ مليون دولار امريكي ٠٨ر٨ مليون ريال قطري

* تم اعداد هذه الدراسات من قبل مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية.

٥٠١٤ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يمثلها ويساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب، وذلك على نحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (الف ريال قطري)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (الف ريال قطري)
٤٦	تجارة، خدمات، صناعة، مقاولات.	١٩٩٢	٥٤٨٥٠	سعوديون	١٥٦١٨
				فلسطينيون	٩٢٩
				لبنانيون	٧٢٠
				اماراتيون	٧٠٠
				اردنيون	٥١٥
				بحرينيون	٤٩٧
				سوريون	٣٢٧
				سودانيون	٣١٩
				مصريون	٢٩٦
				يمنيون	١٩٩

(١٥)
تقرير منـــاخ الاستثمـــــار
في دولة الكويت
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
دولة الكويت
لعام ١٩٩٢

يعتبر عام ١٩٩٢ شاهدا على التحدي الذي واجهته الكويت، فقد تم فيه عودة الحياة الديمقراطية، بانتخاب مجلس الأمة، والبدء في معالجة أوضاع المديونيات الصعبة، وتحقيق انجازات كبيرة في اعادة اعمار القطاعات الاقتصادية والنفطية، بما فيها تشغيل وربط مراكز تجميع النفط، واعادة اعمار آبار النفط، وحفر آبار جديدة، واعادة تشغيل الرصيف الجنوبي، مما كان له الأثر الكبير في زيادة مستوى الانتاج الكلي للنفط بشكل تدريجي. وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها العام:

١٠١٥ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد عام التقرير صدور عدد من التشريعات وتبني عدة اجراءات حكومية تناولت مختلف اوجه النشاطات الاقتصادية والتنظيمية في البلاد، وفيما يلي موجز بأهمها:

- ففي اطار تنظيم اقامة الأجانب، أصدر وزير الداخلية القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بشأن تصحيح أوضاع المقيمين بالبلاد منحت بموجبه للمقيمين مهلة لتصحيح اوضاع اقاماتهم وقد انتهت هذه المدة في ١٩٩٢/٥/٣١، وقد تم توقيع الغرامات على المخالفين لهذا القرار.

كما أصدر الوزير قراره رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الالتحاق بعائل للأجانب الموجودين بالبلاد وقد تم بموجبه فرض رسوم تراوحت بين ١٠٠ و ٢٠٠ دينار كويتي* من الملتحقين بعائلهم وفق شروط معينة حددها القرار.

- وفيما يتعلق بالأمور المالية والمصرفية فقد قام بنك الكويت المركزي باصدار بيانات للاكتتاب في اصدارات انونات الخزانة باحجام وفي تواريخ اصدار واستحقاق متعددة.

وبتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٩ صدر القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٢ باصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٠ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية وانشاء صناديق الاستثمار، ويقضي القرار بأن تتولى ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة تلقي طلبات الحصول على التراخيص اللازمة لطرح الاسهم والسندات وانشاء صناديق الاستثمار أو طرح حصص الاستثمار أو أية أوراق مالية أخرى للاكتتاب العام داخل الدولة، كما بين القرار اجراءات وشروط الترخيص بطرح الاسهم الكويتية وغير الكويتية والسندات للاكتتاب العام في البلاد، وعالج أوضاع تداول الاسهم المدرجة أو المسموح تداولها في سوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك الأوراق المالية غير المدرجة وغير المسموح بالتعامل فيها داخل السوق، وشروط الترخيص ببيع وشراء الأوراق المالية، والشروط الواجب توافرها في الشركات التي تنشىء صناديق للاستثمار، كما حدد القرار البيانات الواجب توافرها في نظام الصناديق وبيانات نشرات الاكتتاب فيها، وحقوق حملة الحصص ووحدات الاستثمار وتداولها، بالاضافة الى ادارة تملك الصناديق ومراقبة حساباتها والتفتيش والاشراف عليها، واخيرا تعرض القرار لانقضاء تلك الصناديق وتصفيتها.

كما صدر المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ في شأن معالجة أوضاع الجهاز المالي والمصرفي وقد تم الأذن بموجبه للبنك المركزي بشراء اجمالي المديونيات الصعبة للعملاء الكويتيين لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية وبيت التمويل الكويتي ومحفظته العقارية، على ان تؤول الى البنك المركزي تلك المديونيات بجميع ضماناتها العينية

---

* الدينار الكويتي يعادل ٣٫٢٩٨ دولار امريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

والشخصية ورهوناتها وعلى ان يكون الشراء في ١٩٩١/١٢/٣١، وبين المرسوم بالقانون ان الشراء يتم مقابل اصدار سندات على الحكومة أو مضمونة من قبلها على ان تستحق قيمة تلك السندات خلال مدة لا تتجاوز عشرين سنة في حين تستحق السندات المحررة مقابل المحفظة العقارية خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات، وحدد المرسوم الحد الأقصى للقيمة الاصلية المصدرة بها تلك السندات مبلغ ٥٦٠٠ مليون دينار كويتي، كما حدد المرسوم آلية وطريقة شراء المديونيات، ومن جهة أخرى اسقط المرسوم الفوائد المستحقة على المديونيات المشتراه من تاريخ ١٩٩٠/٨/٢ حتى وقت الشراء، وذلك بالنسبة للمدينين الذين تتم جدولة مديونياتهم وفقا لأحكامه، كما اجاز اجراء تسويات فورية للمديونيات المشتراه بتاريخ طلب المدين ووفقا لمركزه المالي.

واصدر مجلس ادارة بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٦ قرارا عين بموجبه الحدود القصوى للأجور والعمولات التي تتقاضاها البنوك مقابل تقديمها للخدمات المصرفية لعملائها، وقد شمل القرار تحديد مقابل خدمات اصدار دفاتر الشيكات والتوفير وتصديق الشيكات والتحويلات وبيع الشيكات السياحية واستثمار خزائن الايداع وتحصيل فواتير الخدمات وبيع أو شراء وتحصيل الانونات والسندات لصالح العملاء.

وبتاريخ ١٩٩٢/١١/٣٠ صدر القرار الوزاري رقم ٢٣ بتعديل أحكام المادة ٢٠ من القرار الوزاري المتعلق بتنظيم رقابة البنك المركزي على شركات الاستثمار، ويجيز هذا التعديل للبنك المركزي ان يطلب من المحكمة المختصة اصدار قرار بمنع اتخاذ أية اجراءات ضد الشركة المعنية ووقف جميع الدعاوي المرفوعة ضدها لمدة سنة واحدة، اذا ما رأى البنك ان في ذلك حماية لحقوق المتعاملين مع الشركة.

– وعلى صعيد تنظيم قطاع الصناعة صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن التسجيل الصناعي ويقضي القرار بانشاء سجل قيد للمنشآت الصناعية بادارة الترخيص والسجل الصناعي التابعة لوزارة التجارة والصناعة، تقيد فيه المنشآت الخاضعة لقانون الصناعة، ويلزم القرار اصحاب تلك المنشآت تقديم طلبات لقيد منشآتهم وتصدر الادارة المختصة شهادات بالقيد خلال ثلاثين يوما من تاريخ القيد النهائي، كما يلزم القرار اصحاب المنشآت الصناعية بتدوين رقم القيد في السجل الصناعي على مطبوعاتهم ومكاتباتهم وعلى واجهة منشآتهم، وبعد التسجيل يوجب القرار للتأشير بالسجل بكل ما يطرأ من تغييرات في البيانات الخاصة بالمنشآة وذلك خلال شهر من اجراء التغيير، كما يجب عليهم تجديد القيد مرة كل خمس سنوات واخيرا يقضي القرار بنشر بيانات القيد بالجريدة الرسمية.

– أما فيما يتعلق بالتجارة فقد صدر المرسوم بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢، الذي عدل بعض أحكام قانون الشركات التجارية فيما يتعلق باسم شركة المساهمة وعقد اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية، كما اضاف التعديل بابا جديدا تحت اسم تحول الشركات اجاز فيه تحولها الى أشكال ثانوية اخرى، وذلك وفق شروط معينة، واضاف المرسوم كذلك بابا جديدا آخر خاص باحكام اندماج الشركات التجارية فأجاز الأندماج بطريقة الضم وبطريق المزج وذلك وفق الاجراءات المفصلة فيه، واوجب نشر الاندماج في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين وقيده في السجل التجاري.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن السماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في دول مجلس التعاون بفتح مكاتب للتمثيل التجاري في دولة الكويت وفق الشروط المحددة فيه، وقد حظر القرار على تلك المكاتب القيام بالاستيراد أو التصدير أو البيع أو الترويج لأية سلعة أو منتج اجنبي.

– وصدر القرار الوزاري رقم ١٩٩٢/٢١ في شأن لائحة الأغذية الذي عرفها ووضع اشتراطاتها الفنية والصحية واوجب ان تكون بطاقات المنتج الغذائي مطابقة للمواصفات القياسية الكويتية، كما بين القرار حالات حظر تداول الاغذية، واوجب على اصحاب مخازن وتجار المواد الغذائية اخطار بلدية الكويت بالأغذية التي انتهت مدة

صلاحيتها أو المشتبه في تلفها، ومن ناحية أخرى حظر القرار بيع الأغذية المستوردة أو عرضها للبيع قبل فحصها من قبل البلدية وموافقتها عليها، وتسري على محلات الأغذية الأحكام المتعلقة بالمحلات العامة، وقد ارفق القرار جدولا مفصلا للاشتراطات الواجب توافرها في محلات الأغذية والزم بها اصحاب الشأن، وتطرق القرار الى وسائل نقل الأغذية واشترط أن تتوفر فيها المواصفات والاشتراطات الفنية والصحية التي تقررها البلدية، والزم العاملين في قطاع الأغذية بالحصول على شهادات صحية من وزارة الصحة وبالتقيد بالزي الذي تقرره البلدية واخيرا فقد حظر القرار على أصحاب المواد الغذائية عرض أو وضع البضائع خارج محلاتهم.

كما صدر القرار الوزاري رقم ١٩٩٢/٢٦ بشأن لائحة المحلات الذي حظر فتح أو ادارة اي محل من المحلات التي تمارس اي نشاط الا بعد الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، ولا يمنح الترخيص إلا بعد التأكد من استيفاء الاشتراطات العامة والخاصة المفصلة في الجداول المرفقة بالقرار، ويحظر القرار فتح المحال في غير المواقع المقررة للاستعمالات التجارية ويوجب الاحتفاظ بالتراخيص الممنوحة في المحال بصفة دائمة ووضعها في مكان ظاهر، كما يلزم القرار أصحاب المحال المحافظة على نظافة الأرصفة والساحات المجاورة لمحلاتهم، واتباع ارشادات النظافة العامة فيها، هذا وقد فصل القرار الأوضاع والاشتراطات الخاصة بهذه المحال واجراءات الترخيص بفتحها.

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٩ صدر قرار وزير الصحة العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الاتجار في الأدوية، وقد حظر القرار بيع أو شراء الأدوية والمستحضرات الصيدلانية للجمهور في غير الصيدليات الأهلية المرخصة.

وفي نفس التاريخ صدر القرار الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢ بتنظيم استيراد وتداول الأدوية والمستحضرات الصيدلانية ويحظر القرار الاستيراد إلا بترخيص من وزارة الصحة العامة، كما يشترط ان يكون ذلك عن طريق وكلاء الشركات المنتجة للأدوية المعتمدين في الكويت، كما يحظر القرار استيراد أو بيع أو تداول اي دواء أو مستحضر صيدلاني غير مسجل لدى الوزارة.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٢ الذي حدد الضوابط والشروط اللازمة لاستغلال الخانات في سوق الشويخ المركزي للخضار والفواكه وفقا لنظامي التخصيص والتنزيل الحر، وقد بين القرار الشروط العامة الواجب توافرها للحصول على الخانات واستغلالها، كما يقضي القرار بتشكيل لجنة خاصة من الجهات المعنية واسند اليها مهام تخصيص وسحب الخانات والاشراف على حركة توزيعها ومراقبة ضبط عمليات التنزيل الحر وحسن سير ادارة السوق.

وبتاريخ ١٩٩٢/٧/٤ صدر القرار الوزاري رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتحديد أسعار الأدوية والمستحضرات الصيدلانية وفقا للجداول المرفقة به اعتبارا من ١٩٩٢/٩/١، ومن جهة اخرى حظر القرار عرض اي دواء أو مستحضر صيدلاني للبيع إلا بعد تسعيره من قبل وزارة الصحة العامة، كما أوجب القرار لصق بطاقة سعر على كل عبوة دواء تبين باللغتين العربية والانجليزية السعر الرسمي المحدد للبيع بالدينار الكويتي، كما حظر القرار زيادة الأسعار إلا بواسطة الوزارة.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٢٣٤ لعام ١٩٩٢ بشأن القواعد والأنظمة العامة لتنظيم اقامة المعارض التجارية ويجيز القرار اقامة تلك المعارض شرط الحصول على ترخيص كتابي من وزارة التجارة والصناعة، كما يحدد القرار الفئات التي يجوز لها اقامة المعارض من الحاصلين على تراخيص لممارسة تنظيم وادارة المعارض للغير وغرفة التجارة والصناعة والمؤسسات والشركات التي تقوم بترويج وتسويق منتجاتها الوطنية او وكالاتها التجارية وللدول والشركات التابعة لها شريطة ان يتم ذلك عن طريق وكيل كويتي مرخص له باقامة المعارض للغير أو لنشاطه علاقة بنوع المعرض المطلوب اقامته، ومن ناحية اخرى يجيز القرار اقامة المعارض في الأماكن المخصصة

لاقامتها والحاصلة على ترخيص بذلك وفي الفنادق غير انه يحظر البيع المباشر للجمهور في تلك المعارض مع ضرورة تعهد العارضين الأجانب باعادة تصدير موادهم التي ادخلت لاجل العرض عقب انتهاء مدة العرض.

وصدرت عدة قرارات باعتماد بعض المواصفات القياسية المتعلقة ببعض المواد والسلع والطرق الفنية لاختيار بعض المنتجات سواء على المستوى الوطني او على مستوى تبني المواصفات القياسية الخليجية.

وبتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ صدر القرار الوزاري رقم ٤٠٩ لعام ١٩٩٢ يحظر استيراد او ترويج او تصنيع أو تسويق أو عرض اية سلعة أو منتج مدونا عليه بالكتابة أو بالطبع الفاظ الجلاله أو آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو أفكار شرعية أو رسومات للأماكن المقدسة متى كان من شأن استعمالها الاحتقار أو السخرية أو الاستخفاف بالدين الاسلامي وتخل بالآداب العامة أو تخالف النظام العام.

كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٢/١٥٦ بلائحة الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالاعلانات، وقد عالج القرار الرسوم والتأمين المالي عن الاعلان وشروطة العامة المتعلقة بالاعلان على اسطح المباني وبواسطة الصناديق المضيئة والاعلانات الطويلة واعلانات المناسبات والاسهم الاستدلالية واللافتات القماشية وحافلات شركة النقل العام ومركبات النقل الخاصة للشركات والمصالح التجارية، كما يتضمن القرار احكاما تتعلق بقيام مكاتب الدعاية والاعلان والخطاطين بعمل وتصنيع الاعلانات بمختلف أنواعها.

– أما فيما يتعلق بالادارة المحلية فقد صدر المرسوم رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام المحافظات والذي حدد سلطات واختصاصات المحافظ ومجلس المحافظة والمسائل المتعلقة بها، بالاضافة الى تحديده للموارد المالية للمحافظات.

– وفيما يخص الزراعة والثروة الحيوانية فقد صدر قرار رئيس مجلس الادارة والمدير العام للهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بالسماح باستيراد الحيوانات الحية من جميع الدول بشرط خلوها من الأمراض الوبائية والمعدية ومع مراعاة التشريعات السارية.

كما اصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة قراره رقم ١٢٤ لسنة ١٩٩٢ بصرف الدعم الذي تقدمه الهيئة للانتاج النباتي المحلي خلال الموسم الزراعي ٩٣/٩٢ طبقا لجدول فئات الدعم والشروط والقواعد المعمول بها في الموسم الزراعي لعام ٩٠/٨٩، كما حدد القرار الجهات التي تقوم بتسويق الانتاج النباتي المحلي وفقا للنظام والتعليمات التي تصدرها الهيئة.

– وعلى صعيد تشريعات العمل والضمان الاجتماعي فقد صدر المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بمنح الكويتيين العاملين في الدولة زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية بنسبة ٢٥٪ من أول مربوط الدرجة وتسري هذه الزيادة كذلك على الخاضعين لأنظمة وظيفية خاصة، أما الذين لا يتقاضون علاوة اجتماعية فقد تقرر زيادة الراتب الاساسي لهم بنفس النسبة، ومن جهة اخرى قرر المرسوم صرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن أولادهم بواقع ٥٠ دينارا شهريا عن كل ولد، كما تقرر زيادة تعادل ١٥٪ من قيمة المعاشات التقاعدية بالاضافة الى زيادة الأولاد، وتقرر كذلك زيادة المساعدة العامة لمستحقيها بنسبة ٥٠٪ منها.

– وبتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ صدر قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات التقاعدية والذي تقررت بموجبه زيادة تعادل ١٥٪ من قيمة المعاشات التقاعدية بحد ادنى ٥٠ دينارا شهريا، مضافا اليها ٢٠ دينارا عن كل ولد من اولاده حسب المعاش، وبين القرار ان تلك الزيادة لا تستحق الا عن المعاش الذي استحق اولا اذا كان صاحبه يجمع بين معاشين او كان المستحقون يجمعون بين أكثر من معاش عن شخص واحد.

كما صدر المرسوم بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ في شأن تنظيم مكاتب تشغيل الخدم الخصوصيين ومن في

حكمهم وقد حظر القرار مزاولة نشاطات التشغيل بعد الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية كما يحظر القرار على المرخص لهم والعاملين لديه تقاضي اية مبالغ من الخدم ومن في حكمهم لقاء تشغيلهم. وبتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦ اصدر وزير الداخلية القرار رقم ٦١٧ الذي حدد فيه قواعد واجراءات الحصول على تراخيص مكاتب الخدمة الخصوصيين ومن في حكمهم وقد نظم القرار شروط الحصول على الترخيص ومدته والتزامات صاحبه والرسوم الواجبة عليه بالاضافة الى الأحوال التي يجوز فيها الغاء الترخيص والعقوبات المقررة في حالة مخالفة احكام القرار.

– وفي مجال التخطيط اصدر وزير التخطيط قراره رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بتكليف الادارة المركزية للاحصاء بالوزارة باجراء بحث سلسلة البحوث الاحصائية الاقتصادية الذى يغطى المنشآت العاملة فى الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والتجارة الداخلية والخدمات واوجب القرار على حائزى تلك المنشآت والمسئولين عن ادارتها اتباع التعليمات التى تعدها الإدارة المكلفة بالبحث فى ذلك الشأن واستيفاء الاستمارات الاحصائية واعادتها الى مندوبى الادارة خلال اسبوع من تاريخ تسلمها.

– وفى اطار التنظيم القضائى اصدر وزير العدل والشئون القانونية القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ بأنشاء هيئات للتحكيم تعقد فى مقر المحكمة الكلية أو أى مكان يعينه رئيس الهيئة، وانشأ القرار مكتباً لشئون التحكيم بوزارة العدل والشئون القانونية، كما بين القرار الشروط الواجب توافرها فى المحكمين واجراءات التحكيم المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية مالم يتفق الخصوم على غيرها من الاجراءات.

– وفي مجال تنظيم القطاع الفندقي صدر القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تصنيف الفنادق وقد قسم القرار الفنادق الى خمس فئات ويتم تصنيفها وفقا للمقاييس المفصلة في الجدول الملحق به، وأسند القرار مهمة تصنيف الفنادق الى لجنة تشكل من الجهات المختصة، ومن جهة اخرى الزم القرار ادارة الفنادق الاعلان عن أسعار تأجير الغرف وأسعار الوجبات والطعام والشراب في مكان بارز بالفندق وفي قوائم الطعام، كما الزمها ببيان التصنيف المغطى لكل فندق في كافة مراسلاته في مكان بارز من واجهة الفندق، واخيرا اوجب القرار ان يتم تصنيف الفنادق العاملة في الدولة طبقا لاحكامة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به.

٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ التوقيع بالاحرف الأولى مع جمهورية مصر العربية على مشروع اتفاقية للنقل البري للركاب والبضائع.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ التوقيع مع جمهورية مصر العربية على بروتوكول تعاون فني بين البلدين في مجال الكهرباء والطاقة.

– تم في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٤ تبادل وثائق اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الحكومتين الكويتية والسورية والبروتوكول الخاص بانشاء مركز تجاري لكل دولة لدى الدولة الأخرى.

٢٠٢٠١٥ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ على مذكرة تفاهم مع مؤسسة ضمان الصادرات البريطانية حصلت بموجبها دولة الكويت على اعتماد بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه استرليني لتغطية صادرات المملكة المتحدة من سلع وخدمات اليها.

– وقعت اللجنة الكويتية التركية المشتركة للنقل البري بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧ على مذكرة تفاهم تشمل تشجيع التعاون في قطاع النقل البري، واوجه التبادل التجاري، واستثمار رؤوس الأموال، والدخول في مشروعات مشتركة بين البلدين.

– وقعت دولة الكويت وجمهورية كازخستان بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨ على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في المجالات النفطية بين البلدين، بما فيها تزويد جمهورية كازخستان بالخبرات الفنية والمهارات اللازمة للاستفادة منها في عمليات التنقيب عن النفط وتكريره.

– تم التوقيع مع بريطانيا بتاريخ ١٩٩٢/٢/١١ على مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي بين البلدين.

– تم التوقيع مع فرنسا على اتفاقية دفاعية مدتها ١٠ أعوام.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٩ على اتفاقية مع حكومة جمهورية الهند لتنظيم النقل الجوي بين البلدين.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧ على اتفاقية مع حكومة جمهورية رومانيا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والبروتوكول الملحق بها الموقعين في الكويت بتاريخ ١٩٩١/٥/٢١.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٩ على اتفاق للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية مع جمهورية ايران الاسلامية يشمل اقامة اتصال للهاتف والتلكس من ٩٦٠ قناة.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠ على اتفاقية تعاون مع حكومة جمهورية الهند أكدت على الاتفاق الاقتصادي بين الحكومتين الموقع في الكويت بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٣، وعلى تعزيز التعاون والعلاقات الثنائية بين البلدين.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ على الاكتتاب في زيادة رأسمال البنك الدولي للانشاء والتعمير وذلك باكتتاب دولة الكويت في ٥٨٢٧ سهما قيمتها ١٤٥ر٩٤٠ر٧٠٢ دولار امريكي.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦ على التعديل الثالث لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي.

– تمت الموافقة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٦ على الاكتتاب في زيادة رأسمال البنك الاسلامي للتنمية وذلك باكتتاب دولة الكويت في ٢٤٤٧٤ سهما قيمتها ٠٠٠ر٧٤٠ر٢٤٤ دينار اسلامي.

٣٠١٥ وقائع وأحداث :

شهد العام عددا من الوقائع والأحداث نشير الى أهمها فيما يلي :

الأداء الاقتصادي :

– أظهرت البيانات الفعلية الأولية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام ١٩٩٢ (حسب ماجاء في تقرير فريق عمل دراسة الوضع الاقتصادي) نموا ملحوظا في قيمة هذا الناتج تمثل في ارتفاعها بنحو الضعف مقارنة بمستواها في عام ١٩٩١ لتصل الى نحو ٦٣٦٧ مليون دينار، وان كان ذلك الناتج لايزال ادنى من مستواه في عام ١٩٨٩ بما قيمته ٩ر٧٦٠ مليون دينار.

– اشارت بيانات نفس التقرير الى ازدياد الناتج المحلي الاجمالي من قطاع النفط بالاسعار الجارية ليصل في عام ١٩٩٢ الى ما قيمته ٤ر٢٧١٩ مليون دينار مقارنة بنحو ٤٤٨ مليونا في العام الماضي، كذلك اشارت الى ازدياد الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من القطاعات غير النفطية في عام ١٩٩٢ الى نحو ٦ر٣٦٤٧ مليون دينار مقارنة بنحو ٩١٢ مليون دينار في عام ١٩٩١.

الميزانية العامة للدولة :

- بلغت تقديرات الايرادات في الميزانية التقديرية للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١، ٨٧٠ مليون دينار كويتي، وبلغت تقديرات المصروفات ٦٢١٩ مليون دينار كويتي.

- تقدر زيادة المصروفات والمخصصات عن الايرادات بمبلغ ٤٣٦ر٥ مليار دينار كويتي، سوف يتم تغطيتها من المال الاحتياطي للدولة.

- بلغت تقديرات الايرادات في الميزانية التقديرية للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢، ٢٢١٨ مليون دينار كويتي، منها ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي من ايرادات النفط، وبلغت تقديرات المصروفات ٤٠٠٠ مليون دينار كويتي، اضافة الى ٨ر٢٢١ مليون دينار كويتي احتياطتي الأجيال القادمة، وبذلك يبلغ العجز نحو ٨ر٢٠٠٣ مليون دينار كويتي اي أقل من نصف عجز ميزانية العام السابق ١٩٩٢/٩١.

اعادة الأعمار :

- واصلت الحكومة الكويتية خلال العام تنفيذ مهام اعادة الاعمار والبناء، وازالة آثار الاحتلال التي تسببت في تعطيل النشاط الاقتصادي والآثار المالية والنفسية المترتبة عليه.

- تم في بداية العام في اطار اعمال التعمير، اصلاح محطات الطاقة الكهربائية لتعود الى طاقتها الاستيعابية الأساسية كما استأنفت الاتصالات الدولية والمحلية عملها، وعادت شركة الخطوط الجوية الكويتية الى سابق نشاطاتها، وتم اصلاح الفنادق وبدأت بمزاولة اعمالها، وعادت السلع الى الأسواق والمراكز التجارية والمخازن من جديد، وامتلأت المعارض بالسلع المعمرة، وغصت صالات المراكز المصرفية بالعملاء والمودعين، بالاضافة الى اعادة فتح جميع الموانيء الكويتية، وعودة تدفق الانتاج النفطي، واعادة تشغيل مصافي التكرير.

تم في اطار عملية الاعمار ازالة كوابح النشاط الاقتصادي، وعودة الكويت الى سابق عهدها، ويتوقع لها ان تعمل في السنوات القليلة القادمة على زيادة نشاطها الاقتصادي وازالة كل آثار منظورة للاحتلال.

الاصلاح والتنمية :

- أعد المجلس الأعلى للتخطيط خلال العام وثيقة وطنية للاصلاح والتنمية تضمنت مرتكزات الاصلاح والتنمية اعتمادا على التقييم الشامل لانجازات التنمية في الماضي، وفي ضوء حقائق ومعطيات الأوضاع الراهنة التي ركزت على موقف الشعب الكويتي ابان الاحتلال، وما يطرحه هذا الموقف من قضايا اساسية تتعلق بارتباط الشعب بارضه وقيادته.

- وصفت الوثيقة بعض الرؤى والأفكار المتعلقة بعلاقات الكويت مع الدول العربية والاسلامية، ورسم سياسة سكانية، كما تناولت توجهات وسياسات ذات علاقة بالجوانب الاجتماعية، وتعديل واصلاح مسار الاقتصاد الكويتي بشكل يتحرر معه من التوجهات التقليدية ويعالج الاختلالات القائمة واعادة تأهيل انشطته المختلفة، وذلك في عدد من التوجهات منها، (١) اعادة تكوين مصادر الدخل القومي وتعزيز الفرص المتاحة لتنويع هذه المصادر، (٢) توفير الشروط اللازمة لتكييف النشاط الاقتصادي المحلي مع متطلبات اعادة بناء التركيبة السكانية وقوة العمل، (٣) توفير الشروط اللازمة لدمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة وتكوين كيانات اقتصادية قادرة على المنافسة، (٤) توجيه القطاع الخاص الكويتي لتحمل نصيب متزايد من مسئوليات الاصلاح والتنمية.

- أوضح وزير التخطيط في مؤتمر صحفي عقدة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٢ ان مجمل البرنامج الاستثماري الذي اعدته الوزارة للسنوات الثلاث المقبلة يكلف ٢ر٢٣٠١ مليون دينار كويتي موزعا على ثلاثة محاور بدء باستكمال

المشروعات التي تحت التنفيذ حيث خصص لها ٢ر٢٢٤٢ مليون دينار، ومرورا بالمشروعات الجديدة التي بلغت تكلفتها ٢ر٧٦٠ مليون دينار، وانتهاء باعمال الصيانة التي رصد لها ٨ر٢٩٨ مليون دينار.

– اشار وزير التخطيط في المؤتمر الصحفي السابق ذكره، الى أن المشاريع التنموية التي انتهت الوزارة من دراستها بلغت ٣٠ مشروعا، وان العمل جار لدراسة وتقييم عدد آخر من المشاريع من بينها، المسح التلفزيوني لمجاري الكويت في مرحلته السابعة، والبث التلفزيوني بواسطة الكابل (CATV) وتحديد سياسات واجراءات التحكم في المياه غير المحسوبة.

القطاع المالي والمصرفي :

– استعادت البنوك ووحدات الجهاز المصرفي المالي في الكويت الثقة التي فقدتها اثناء فترة الغزو، كما قام البنك المركزي الكويتي بسداد مستحقات جميع البنوك الأجنبية وجميع الالتزامات على البنوك الكويتية، وأعادت معظم الدول العربية والأجنبية قبول التعامل بالدينار الكويتي وأصبحت تسمح بتحويله الى عملات أجنبية وبالأسعار التي يعلنها البنك المركزي الكويتي.

– بلغ اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (حسب تقرير فريق عمل دراسة الوضع الاقتصادي السابق ذكره) ما قيمته ٦ر٨٩٤٨ مليون دينار في نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، بالمقارنة مع نحو ٥ر١١٥١٥ مليون دينار في شهر اذار / مارس ١٩٩١، اي بتراجع نسبته ٣ر٢٢٪ نجم بصفة أساسية عن التسويات التي تمت أثناء فترة الغزو، وخلال مرحلة مابعد التحرير لكل من الموجودات والالتزامات المتعلقة بمعاملات البنوك المحلية في الأسواق المحلية والأجنبية للودائع المتبادلة فيما بين البنوك، وفي سوق القطع الأجنبي.

– شهدت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢ حسب النشرة الاحصائية الفصلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، تطورات ملحوظة تمثلت في ارتفاع أرصده الودائع الدينارية، حيث ازدادت هذه الودائع بنحو ٩ر٦٣ مليون دينار (٦ر١٪) عن الربع الثاني من عام ١٩٩٢، وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع الودائع لاجل بصورة ملموسة (وبما قيمته ٥ر١٦٢ مليون دينار ونسبته ٦٪)، وتراجع كل من ودائع الادخار (بنحو ٩ر٧٥ مليونا أو ٦ر١٢٪)، والودائع تحت الطلب (بحدود ٧ر٢٢ مليونا أو ٩ر٣٪)، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه الودائع المحررة بعملات أجنبية في التراجع وبنحو ٧ر٧٨ مليون دينار (٤ر٩٪) الأمر الذي يستدل معه على الآثار الايجابية للفروقات بين أسعار الفائدة على كل من الدينار والدولار، ولصالح الدينار، اضافة الى الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية.

– تراجع النقد المتداول خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢ بما قيمته ٥ر١١ مليون دينار ونسبته ٩ر٢٪ ومع تأثير الانخفاض المشار اليه في الودائع تحت الطلب، فقد انخفضت الكتلة النقدية بنحو ٢ر٣٤ مليونا (أو ٥ر٣٪)، ولكن نتيجة لزيادة شبه النقد (٨ ملايين دينار، أو بما نسبته ٢ر٠٪)، فقد كان التراجع في عرض النقد طفيفا ولم تتجاوز قيمته ٢ر٢٦ مليون دينار أو ما نسبته ٥ر٠٪.

– وعلى صعيد حركة التسهيلات الائتمانية، بشقيها النقدي وغير النقدي، المقدمة من البنوك المحلية (التجارية والمتخصصة) الى القطاعات الاقتصادية المحلية، فقد اشارت النشرة السابق ذكرها ان قيمة هذه التسهيلات، بما في ذلك القروض الاستهلاكية المقدمة الى العملاء الكويتيين، قد بلغت منذ التحرير بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٦، وحتى نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٢ ما قيمته ٦ر٢٢٧٣ مليون دينار، منها ٨ر٩٩٢ مليونا (بنسبة ٧ر٤٣٪) على شكل تسهيلات نقدية، كما بلغ حجم المستخدم فعلا من هذه التسهيلات نحو ٩ر١١٩٦ مليون دينار.

– وفي مجال تمويل البنوك المحلية لواردات الكويت، فقد بلغ المدفوع من هذه البنوك (وبيت التمويل الكويتي)

لتمويل تلك الواردات خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢، سواء عن طريق الاعتمادات المستندية أو بوالص التحصيل أو أوامر الدفع الأخرى، ما قيمته ١ر٢٧٥ مليون دينار، مقابل ٩ر٢٩٢ مليونا خلال الربع السابق.

– وبالنسبة لتطورات سعر صرف الدينار، اتسم سعر صرفه باستقرار نسبي مقابل العملات الرئيسية، ويستدل على هذا الاستقرار من مقارنة تقلبات الدولار الامريكي مقابل الدينار، مع تقلباته مقابل العملات الرئيسية، وتشير البيانات المتوافرة الى تراجع الدولار مقابل الدينار في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٢ بمعدل لم يتجاوز ٥ر١٪، عن نهاية الربع السابق. اما تراجع الدولار مقابل عملات رئيسية اخرى، فقد كان بمعدلات أعلى، بلغت على سبيل المثال ٥٤ر٦٪ و ٠٩ر٤٪ و ٣٨ر٣٪ و ٣٧ر٣٪ مقابل كل من الفرنك السويسري، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والمارك الالماني على الترتيب. كما ارتفع الدولار مقابل الجنيه الاسترليني خلال الفترة ذاتها بمعدل ٩ر١٠٪.

– وبالنسبة لتطورات اصدارات أدوات الدين العام، استمر بنك الكويت المركزي خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢، ونيابة عن وزارة المالية، في اصدار أدوات الدين العام، حيث قام باصدار ١٢ اصدارا من اذونات الخزانة استحقاق ١٨٢ يوما، وبما قيمتة ٤ر٥٨٩ مليون دينار، وقد استحق من الاصدارات السابقة لأذونات الخزانة خلال الربع المذكور ١٣ اصدارا بلغت قيمتها ٦ر٦٠١ مليون دينار، ليصل الرصيد القائم لهذه الأذونات الى ما قيمته ٨ر١١٤٥ مليونا، اي بتراجع قيمته ٢ر١٢ مليون دينار (١ر١٪) عن نهاية الربع السابق، وحيث لم تصدر او تستحق أية اصدارات من سندات الخزانة خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢، فقد ظل رصيدها القائم على مستواه (١٢٥ مليون دينار) في نهاية الربع السابق، وبذلك فقد بلغت قيمة الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) ما قيمتة ٨ر١٢٧٠ مليون دينار.

– شطبت الحكومة في بداية العام ٣٦٠ مليون دينار كويتي قيمة القروض الاستهلاكية المستحقة على المواطنين.

– تم في بداية العام ايضا زيادة الرواتب في المؤسسات الحكومية بنسبة ٢٥٪، كما تم دفع تعويضات للأسر الكويتية في حدود خمسة آلاف دينار كويتي للأسرة الواحدة.

– اشار وزير المالية في مؤتمر صحفي عقدة بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ ان القطاع المصرفي تأثر بصورة واضحة وكبيرة من الغزو العراقي، فقد ازدادت قيمة مديونياته من ملياري دينار قبل الغزو الى سبعة مليارات بعد التحرير، وارتفع بذلك عدد المدينين من ١٢٠٠ مدين هم من نتائج وافرازات أزمة سوق المناخ الى ٧٠٠٠ مدين، وبالتالي أصبحت البنوك حسب قوله تعاني من مشكلتين أساسيتين هما الملاءة المالية وعدم قدرتها على بناء مخصصات لمواجهة المخاطر، ومن انخفاض حجم السيولة لديها.

– قايض البنك التجاري ديونه بسندات حكومية قيمتها ٨٩٧ مليون دينار وهذا هو رابع بنك كويتي بعد بنك الكويت الوطني، وبنك الكويت والشرق الأوسط، وبنك برقان يكشف أن ديونه في نهاية عام ١٩٩١ قد ازيلت من ميزانيته العمومية.

– طلب محافظ بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ من رئيس لجنة المصارف الكويتية اخطار البنوك المحلية بضرورة الالتزام بأن تكون جميع المراسلات والاخطارات وكذلك العقود والالتزامات التي توجهها أو تبرمها البنوك مع عملائها المحليين محررة باللغة العربية.

– صرح محافظ بنك الكويت المركزي في نهاية العام ان المرحلة المقبلة سوف تشهد دمجا لبعض الوحدات المصرفية الكويتية لزيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك، والاستفادة من الوفورات الناتجة عن قيام مؤسسات مصرفية ذات حجم كبير تمكنها من التواجد القوي والمنافسة محليا وخارجيا.

– وافقت الجمعية العمومية غير العادية للبنك الأهلي الكويتي في اجتماعها بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٨ على زيادة رأس المال من ٣٧٧ر٢١٢/٦٦٠ر٥٠ دينار كويتي الى ٧٥ر٥٦٥ر٨١٨/٩٠٠ دينار كويتي اي بنسبة ٥٠٪.

– اعلن في الصحف المحلية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧ عن نوايا الدمج بين البنك العقاري الكويتي وبنك الكويت الصناعي، وتم تكليف جهات فنية مستقلة ومتخصصة في اجراء الدراسات اللازمة حول جدوى الدمج ومبرراته، وكذا القيام بكل ما تتطلبه عمليات التقييم للأصول حسب الأصول المصرفية المتبعة.

– أكد وزير المالية بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٢ ان قرارا صدر عن مجلس الوزراء بتفويضه للتنسيق مع وزراء النفط والتخطيط والمواصلات والكهرباء لادخال الشريك الكويتي في جميع العقود التي يحصل عليها المقاول الأجنبي في المناقصات المطروحة في الكويت.

– تنفيذا لأحكام المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ السابق ذكره في شأن معالجة أوضاع الجهاز المصرفي والمالي، اعلن بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٩ عن قيامه بشراء مديونيات العملاء الكويتيين لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية وبيت التمويل الكويتي، القائمة في تاريخ ١٩٩٠/٨/١، مضافا اليها الفوائد المستحقة حتى تاريخ الشراء ١٩٩١/١٢/٣١ ومحملة بجميع ضماناتها العينية والشخصية القائمة مقابلها.

– وفقا لذلك فقد حل بنك الكويت المركزي محل الجهات الدائنة المشار اليها في كافة العقود المثبتة للديون، كما قام بالوقت نفسه بتفويض البنوك المحلية بادارة الديون المشتراة نيابة عنه.

– صرح محافظ بنك الكويت المركزي بانه في اطار هذه التسوية قد تم اعطاء المدينين فترة سماح تنتهي في ١٩٩٣/١٢/٣١، بحيث يبدأ السداد اعتبارا من أول كانون الثاني / يناير ١٩٩٤، على ان لا تزيد المدة الكلية للجدولة شاملة فترة السماح عن ٢٠ سنة، تتوقف الفائدة التي يتم احتسابها على المديونيات على القدرة المالية للعميل وذلك بحد أقصى يبلغ ٧٪ سنويا.

السوق المالي :

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ افتتاح سوق الكويت للأوراق المالية بعد توقف دام عامين بسبب الغزو العراقي وما تبعه من ظروف.

– تميزت حركة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢ بالانخفاض في كل من الكمية المتداولة من الأسهم وقيمتها النقدية، وعدد الصفقات المعقودة، بالمقارنة مع الربع الأخير من عام ١٩٨٩ حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال الفترة ١٤٢ر٩٨٧ر٢٩٩ سهما بانخفاض قدره ٣٩ر٥١٪ قيمتها النقدية ٩٢٨/٧٧٧ر١٠٣ر١١٥ دينار كويتي، بانخفاض قدره ٦١ر٣٨٪ موزعة على ٨٩٤٧ صفقة، بانخفاض قدره ٣٢ر١٣٪.

– شمل التعامل خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢ اسهم ٣٧ شركة، ارتفعت اسعار اسهم ١٠ شركات منها، بينما انخفضت أسعار اسهم ٢٥ شركة، كما تم تداول اسهم شركتين لم تكونا مدرجتين خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٩، كما لم يتم اعادة تسجيل ١٩ شركة كانت مسجلة خلال الربع الأخير من عام ١٩٨٩، حيث كان عدد الشركات المسجلة وقتذاك ٥١ شركة.

– تبوأ قطاع البنوك المركز الأول في حركة التداول خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢، حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة من خلاله ٩٨٤ر٩٥٤ر١٦ سهما بنسبة ٥٢ر٥٦٪، بقيمة نقدية ١٠٠/٧٠٥ر٠٦٤ر٩٣ دينار كويتي، بنسبة ٨٥ر٨٠٪ موزعة على ٦١٨٩ صفقة بنسبة ١٧ر٦٩٪ من الاجمالي، يليه مباشرة قطاع الشركات غير الكويتية حيث بلغت كمية الاسهم المتداولة من خلاله ٨٦٣ر٦٥٥ر٤٢ سهما بنسبة ٢٢ر١٤٪ قيمتها النقدية ٤٩٧/٧١١ر٧٤٠ر٢ دينار كويتي بنسبة ٣٨ر٢٪ موزعة على ٢٦٥ صفقة نسبتها ٩٦ر٢٪ من الاجمالي، وجاء في المركز الرابع قطاع العقار، وبالمركز الخامس قطاع الأغذية وبالمركز السادس قطاع الصناعة، وبالمركز قبل الأخير قطاع الاستثمار،

وفي المركز الأخير قطاع التأمين.

قطاع النفط :

- قدرت مؤسسة البترول الكويتية (في كتيب اعلامي صادر عنها) حجم الخسارة الناجمة عن الغزو العراقي في الثروة النفطية بحدود ٧٥ مليار دولار امريكي، ويشمل هذا الرقم الدمار الحاصل في مختلف قطاعات النفط وملايين براميل النفط الخام المهدورة.
- توقع وزير النفط في تصريح له في نهاية العام ان تبلغ تكاليف اعادة بناء منشآت الكويت النفطية ١٠ - ١٥ مليار دولار أمريكي.
- تم منذ شهر آيار / مايو ١٩٩٢ الاعتماد بشكل اساسي على فريق كويتي لتثمين عملية تأهيل وصيانة الآبار النفطية، التي تمر في ثلاث مراحل هي مرحلة قطع رأس البئر المعطوبة، وانتشال انابيب الانتاج، وتجهيز البئر، وبالتالي مرحلة تركيب رأس جديدة للبئر.
- يتوقع ان يتم الانتهاء من عملية تأهيل وصيانة كل الآبار النفطية في موعد اقصاه شهر شباط / فبراير ١٩٩٣ الذي يتزامن مع الاحتفال بالذكرى الثانية لاعياد التحرير.
- تواصل انتاج النفط خلال العام وتضاعف ثلاث مرات عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩١ حيث وصل في نهاية العام الى ١ر٦٧* مليون برميل في اليوم، نتيجة لعملية اعادة اعمار آبار النفط وحفر آبار جديدة بالاضافة الى تشغيل وربط مراكز تجميع النفط، واعادة تشغيل الرصيف الجنوبي.
- صرح وزير النفط بتاريخ ١٩٩٢/١١/٤ انه سيكون بمقدور الكويت ان تصل بانتاجها النفطي الى ١ر٧٥٠ مليون برميل يوميا في الربع الأول من عام ١٩٩٣، و ١ر٨٥٠ مليون برميل يوميا في الربع الثاني من نفس العام، و٢ر٠٥٠ مليون برميل في الربع الثالث، و ٢ر١٥٠ مليون برميل في الربع الرابع.
- بلغ انتاج الغاز الطبيعي في نهاية العام ٥٠٠ مليون قدم مكعب يستخدم في مصنع الغاز لانتاج البوتان والبروبان.
- انتهى العمل في نهاية العام من ترميم ١٥ مركزا، من المراكز التجميعية المخصصة لتنفيذ الطلبات، يوجد منها في حقل برقان لوحده ٨ مراكز، وبذلك ارتفعت الطاقة الانتاجية لمراكز التجميع لشركة نفط الكويت الى أكثر من ٢ر٤ مليون برميل يوميا.
- تواصلت خلال العام اعمال برنامج التنقيب عن النفط، واعلنت المصادر المسئولية في نهاية العام ان ٤٠٠ بئر قد عملت خلال العام، كما انه تم اكتشاف ٧٥ بئرا جديدة منذ التحرير.
- واصلت شركة نفط الكويت خلال العام العمل في شفط نفط البحيرات الناتجة عن احراق آبار النفط الكويتية، وتم تصدير أول شحنة منه بلغت ٣٥٠ ألف برميل، والشحنة الثانية ٧٨٠ ألف برميل، والشحنة الثالثة ٣ر١ مليون برميل، وتشير المصادر المسئولة انه سيتم الانتهاء من شفط نفط البحيرات في حزيران / يونيو ١٩٩٣.
- تم في طهران بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٦ توقيع اتفاقية بين ايران والكويت تزود الكويت بموجبها ايران بمئة ألف طن من المنتجات النفطية سنويا من الكيروسين والديزل حسب الأسعار السائدة دوليا.
- بدأت مؤسسة البترول الكويتية منذ شهر آب / اغسطس ١٩٩٢ بتنفيذ عقود بيع ٢ر١ مليون طن متري سنويا من النفتا الى اليابان وكوريا تعد الأولى بعد تحرير الكويت.
- رفعت شركة النفط الكويتية أسعار غازها البترولي المسيل ابتداء من أول مايو / آيار ١٩٩٢، لكي يصبح طن

---

* بما فيه انتاج المنطقة المحايدة الذي تقتسمه الكويت مع المملكة العربية السعودية.

غاز البروبان ٥ر١٢٨ دولار بدلا من ٥ر١٢٢ دولار، ويصبح طن غاز البوتان ١٢٧ دولارا بدلا من ١٢٣ دولارا.

– تم في خلال العام عودة العمل بمرافق الجزيرة الاصطناعية التابعة لمصفاة ميناء عبد الله.

– صرح وزير النفط في نهاية العام ان تقدما تحقق في المفاوضات بين الكويت وشركات أجنبية لاقامة مشروع لإنتاج البتروكيماويات في الكويت، قدرت تكاليفه قبل الغزو بـ ٦٨٠ مليون دينار كويتي، وسوف يقوم بانتاج الاثلين والبولي اثلين والعطريات.

– وقعت الكويت والهند على اتفاق بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٣ تزود الكويت بموجبه الهند خلال العامين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، بأربعة ملايين طن من النفط الخام، ومشتقات نفطية تبلغ ٢ر١ مليون طن، منها ٢ر١ مليون طن من زيت الديزل، و ٩ر٠ مليون طن كيروسين.

– وقعت الكويت واليابان عقدا بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٠ لمدة خمس سنوات لبيع مائة ألف طن من الغاز المسال.

– وقعت مؤسسة البترول الوطنية بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ اتفاقية مع شركة جيتي للزيت لتكرير حصتها من نفط الوفرة في المصافي الكويتية.

– ذكرت مصادر رسمية في صناعة النفط بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧ ان الكويت استأنفت صادرات غاز البترول المسال التي اوقفها الغزو، وتوقعت ان يبلغ الحد الأقصى لاجمالي الصادرات ٤ر١ مليون طن في عام ١٩٩٢، وذلك تلبية لتعاقدات تم توقيعها قبل الغزو.

– بلغت طاقة الكويت التكريرية في نهاية العام ٤٢٠ ألف برميل يوميا، من المتوقع ارتفاعها الى ٦٥٠ ألف برميل يوميا بحلول منتصف عام ١٩٩٣.

– اتفق في المؤتمر الوزاري النصف السنوي الـ ٩٢ لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) السابق ذكره ان انتاج الكويت الحالي هو ٥ر١ مليون برميل في اليوم مع السماح للكويت بانتاج اي كميات اضافية طبقا لطاقتها الانتاجية خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣.

القطاع الصناعي :

– استعاد قطاع الصناعة التحويلية جانبا كبيرا من نشاطه خلال العام ليبلغ صافي القيمة المضافة لهذا القطاع نحو ٩ر٩٣١ مليون دينار مقارنة بما قيمته ٦ر١٠١٨ مليونا في عام ١٩٨٩، وقد لعبت المنتجات النفطية دورا رئيسيا في استعادة قطاع الصناعة التحويلية لنشاطه، حيث ارتفعت قيمتها المضافة الى ١ر٧٠٥ مليون دينار في عام ١٩٩٢ مقارنة بنحو ١ر١١٦ مليونا في عام ١٩٩١، وبنحو ٩ر٧٦٢ مليونا في عام ١٩٨٩.

– تبين تقارير بنك الكويت الصناعي بشأن تحديد الاضرار التي لحقت بالقطاع الصناعي الكويتي من جراء الغزو العراقي، ان قطاع المنتجات المعدنية والهندسية اصابه اعلى نسبة من الضرر بلغت ٣٢ بالمائة في الأصول الثابتة، وتلاه قطاع المنتجات الورقية والطباعة بنسبة ٣١ بالمائة، وصناعات المواد الغذائية، والمنتجات الكيماوية والغزل والنسيج ٢٥ بالمائة.

– تشير هذه التقارير الى ان الاضرار تركزت بصورة رئيسية في الآلات والمعدات حيث تم الاستيلاء عليها أو تخريبها، ووصلت الاضرار في الآلات والمعدات الى ٩ بالمائة في صناعة الغزل والنسيج، ٨٢ بالمائة في صناعة المنتجات الكيماوية، بينما تجاوز ٦٠ بالمائة في كل من صناعات المواد الغذائية، والورق والطباعة والأثاث.

– أما على صعيد توزيع الاضرار حسب المناطق الصناعية فقد أوضحت بيانات التقارير السابقة ان منطقتي صبحان والري تصدرتا القائمة حيث بلغ نصيبهما ٥٣ بالمائة من اضرار الأصول الثابتة، و٤٢ بالمائة من اضرار الأصول الجارية، وتلا ذلك منطقة الشعيبة الصناعية، وميناء عبد الله حيث بلغ نصيبهما من جملة الاضرار ١٩

بالمائة في الاصول الثابتة و٣٢ بالمائة في الاصول الجارية.

– أعلن بنك الكويت الصناعي بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ ان تكلفة اعادة وبناء وتشغيل المشروعات الصناعية التي تضررت نتيجة الغزو العراقي تقدر بحوالي ١٣٥ مليون دينار كويتي، وهو يمثل حجم الاستثمارات المطلوبة كقرض حكومي لتنفيذ برنامج إعادة تشغيل القطاع الصناعي في الكويت، واقترح البنك ان تحتسب اسعار ميسرة للقروض المعطاة في حدود ٣٪ طويلة الأجل، وان تصل نسبة التمويل للأصول الثابتة ١٠٠٪ بدلا من ٥٠٪ كما كان في السابق.

– عقدت بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٥ الجمعية العمومية غير العادية لاتحاد الصناعيين الكويتيين، وتم مناقشة النظام الاساسي للاتحاد، ويهدف هذا الاتحاد الى خدمة الصناعة والصناعيين، ورعاية مصالحهم، وتحسين الآداء، ورفع مستواه ومؤازرة الاقتصاد الوطني.

– أيدت الهيئة العامة للاستثمار ضرورة دعم القطاع الصناعي المتضرر من الغزو لمساعدته على اعادة تشغيل طاقاته الانتاجية خدمة للاقتصاد الوطني، على ان توضع معايير وأسس واضحة لتقديم هذا الدعم يحددها البنك الصناعي، ويراعى فيها تقدير أولوية المشاريع الصناعية الحيوية، ذات الأثر المباشر على الاقتصاد الوطني من ناحية، والتي توفر سلعا للسوق من ناحية أخرى.

– أقيم معرض الصناعات الخليجية الثامن في الكويت خلال الفترة ١٠ – ١٩٩٢/١١/١٩ وشارك به شركات ومصانع من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– عقد المؤتمر العربي الدولي الخامس للالمنيوم (عربال) في الكويت خلال الفترة ٥ – ١٩٩٢/١٢/٧.

– بدأت وزارة التجارة والصناعة خلال العام باعادة تسجيل المنشآت الصناعية في سجل يسمى (سجل قيد المنشآت الصناعية) تقيد فيه المنشآت الصناعية الخاضعة لأحكام قانون الصناعة بكافة أشكالها القانونية.

– أعلن خلال العام بأن مشروعا بانشاء هيئة عامة للصناعة قد تم تحويله من مجلس الوزراء الى ديوان شئون الموظفين لدراسته، وابداء الرأي بشأنه.

القطاع التجاري :

– بلغت قيمة اجمالي واردات الكويت السلعية خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢ نحو ٤٥٤ر٤ مليون دينار، اي بانخفاض قيمته ١٠٩ ملايين ونسبته ١٩ر٣٪ عن الربع السابق. ويأتي هذا الانخفاض في قيمة الواردات بعد وصولها الى مستويات مرتفعة نسبيا، وكذلك ارتفاع حجم المخزون السلعي، وذلك عقب انتهاء العمل بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء، والخاص باعفاء الواردات من الرسوم الجمركية، في نهاية شهر حزيران / يونيو من عام ١٩٩٢، حيث أعيد تطبيق نظام الرسوم الجمركية على الواردات السلعية اعتبارا من بداية شهر تموز / يوليو عام ١٩٩٢.

– وقد توزعت الواردات المفرغة أو المارة عبر المنافذ الجمركية الثلاثة خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٢ على النحو التالي: ٦٤ر٤٪ للمنافذ البحرية (٣٠ر٥٪ لميناء الشويخ، و٣٣ر٩٪ لميناء الشعيبة)، و١٥ر٣٪ للمنافذ البرية، و٢٠ر٣٪ للمنفذ الجوي.

– وعلى صعيد آخر بلغت قيمة واردات الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى خلال الربع الثالث المذكور نحو ٨١ر٤ مليون دينار، أي ما نسبته ١٧ر٩٪ من اجمالي قيمة الواردات، مقارنة بما قيمته .

– تم في نهاية العام اعفاء زيوت التزييت الواردة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى دولة الكويت من الرسوم الجمركية، وذلك وفقا للشروط المستوفاة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وان تكون هذه المستوردات

مصحوبة بشهادة منشأ ومصدقة من الجهة الحكومية المختصة، وان لا تقل القيمة المضافة الناشئة عند انتاجها في هذه المرحلة عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها، وإلا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١٪.

قطاع الزراعة :

- بلغ اجمالي الخسائر والاضرار التي لحقت بمرافق الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية - وفق احصائية نشرتها جمعية المهندسين الزراعيين - نحو ٧٠ مليون دينار كويتي.
- أعلنت الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية في خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ عن الانتهاء من أعمال حفر لما يزيد عن ٣٥ ألف حفرة سيتم زراعتها بالنخيل والأشجار والشجيرات بمختلف مناطق وشوارع الكويت خلال الموسم الزراعي، كما اعلنت ايضا انها أعدت دراسة لزراعة مصدات رياح على الطرق الخارجية مثل العبدلي والسالمي والوفرة بالاضافة الى الطريق الدائري السابع.
- وافقت لجنة شئون الزراعة والصناعة والبيئة في المجلس الوطني بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣٠ على اقتراح تقديم قروض ميسرة للمزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية والسمكية من خلال البنك الصناعي، وكذلك السماح للموردين بالاستيراد من اي بلد شقيق او صديق اسوة بشركة المواشي الكويتية دون مطالبتهم بشهادة المنشأ.
- بينت مصادر الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٦، ان الهيئة قد قامت خلال الفصل الأول من العام بتسوية وتحريج أراض زراعية تقدر مساحتها بحوالي ٣٢ ألف دونم، بتأهيل ٢٥٨ مزرعة من مزارع العبدلي وعددها ٦٣٢ مزرعة.
- اشارت النشرة الاحصائية الصادرة عن الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٥، الى ان مساحة المزروعات الحقلية والمحمية في منطقة الوفرة الزراعية بلغت في منتصف ابريل / نيسان ١٩٩٢ نحو ٥٢٣٥ دونما مزروعة بالنباتات التمرية والابصال والبقوليات والخضروات الورقية والاعلاف.

وفي مجال الكهرباء والماء :

- اعلنت مصادر مسئولة في وزارة الكهرباء والماء انه تم خلال العام الانتهاء من توصيل التيار الكهربائي لجميع مناطق دولة الكويت وحتى المناطق الحدودية وبدون استثناء، كما انه تم تأمين التيار الكهربائي لجميع المنشآت النفطية في صحراء الكويت، مما ساعد على زيادة الانتاج النفطي، وزيادة كمية المياه المنتجة من الآبار الجوفية لتصل الى مايقرب من ١٠٠ مليون جالون يوميا.
- أعلنت مصادر مسئولة في وزارة الكهرباء والماء بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢ عن توجه الوزارة الى زيادة سعة تخزين المياه العذبة الى ٢٢١ مليون غالون امبراطوري من المياه العذبة غرب الفنيطيس، و ١٩٠ مليون جالون من المياه العذبة قليلة الملوحة في كل من الصليبية والشقايا وأم قدير.
- تم بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٨ افتتاح الوحدة الأولى من مشروع تركيب وتشغيل وحدات التناضح العكسي بموقع الخزانات غرب الفنيطيس، ويشمل هذا المشروع تركيب العديد من وحدات التناضح العكسي، التي يجري تنفيذها في مواقع مختلفة من الكويت بهدف تطوير صناعة تقطير المياه، واستخدام التكنولوجيا المتطورة للحصول على المياه العذبة من البحر.

الخصخصة :

- اقامت الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٩ ندوة حول تحويل مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص بالتعاون مع شركة بريطانية تحدثت عن خبرتها في تنفيذ برامج التخصيص في بريطانيا.

- أكد العضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ١٩٩٢/٥/٥ ان عدة قرارات قد أتخذت لتحويل حصة الحكومة في بعض الشركات الى القطاع الخاص، وصرح في هذا الشأن ان هناك سياسة معتمدة لدى الهيئة لتحويل كثير من مساهمات الحكومة في الشركات المساهمة العامة والمقفلة الى القطاع الخاص.

- باعت الهيئة العام للاستثمار خلال العام حصتها التي تبلغ ٣٠٪ من أسهم شركة الأغذية الكويتية (امريكانا).

- وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٩ على تحويل محطات توزيع الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية الى القطاع الخاص سواء للأفراد أو الشركات، وكلف المجلس وزارة النفط وضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على مستوى الخدمة ومعدلات الأسعار والاهتمام بتطوير العمالة وتحسين مستوى ادائها.

- صرح وزير المالية في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ ان الحكومة الكويتية تتجه نحو تعميق دور القطاع الخاص واشراكه في ادارة وامتلاك مؤسسات الخدمات العامة، وان لجانا من الوزارات والجهات المعنية قد شكلت لتحديد الشركات المؤهلة للبيع الى القطاع الخاص، حيث قدمت اسماء ٦٦ شركة تملكها الحكومة بشكل كامل أو جزئي الى الهيئة العامة للاستثمار بهدف بيع ٦٠ منها والاحتفاظ بست شركات، وان اللجنة بصدد اعداد الدراسات اللازمة، واختيار الوقت المناسب لطرح الشركات للبيع.

- انتهت في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ اللجنة المشكلة من مؤسسة البترول وشركة البترول الوطنية ووزارة النفط وجامعة الكويت ومعهد الكويت للأبحاث العلمية من الدراسة المكلفة بها والخاصة بتحويل محطات البنزين الى القطاع الخاص، وتتضمن الدراسة تأسيس شركة مساهمة كويتية تطرح اسهمها للاكتتاب العام، وقد أعلن في الصحافة المحلية انه قد بدأ الاتفاق مع مكاتب التدقيق لتقييم الأصول الفنية لهذه المحطات، ونقل موجوداتها الى الشركة الخاصة المزمع انشاؤها.

- في اطار تحويل بعض ادارات الحكومة الى القطاع الخاص، صدر مرسوم اميري في شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢ بانشاء شركة للاتصال برأسمال ١٥٠ مليون دينار كويتي سوف تكون مهمتها في المستقبل ادارة قطاع الاتصالات الهاتفية في البلاد، والمساهمة فيها مفتوحة امام المواطنين والشركات والقطاع الخاص.

- في اطار التوجه العام للحكومة لاعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في المشاركة في تنمية القطاعين الصناعي والتجاري، وقعت شركة صناعة الكيماويات البترولية بتاريخ ١٩٩٢/١١/٣٠ اتفاقية تعبئة وتسويق منتج الملح الذي تنتجه مع احدى الشركات المحلية الخاصة.

- اقامت الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار، وشركة الاستثمارات الصناعية، ومؤسسة الاستثمار الاستراتيجي، ومعهد آدم سميث البريطاني، ندوة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٦، حول (الخصخصة اداة لتحقيق الرفاه الاقتصادي في الكويت)، عرضت فيها اوراقا حول تجارب دولية في مجال الخصخصة.

- شكلت الشركات الكويتية السابق ذكرها ومعهد آدم سميث البريطاني مجموعة لتقديم الخدمات الاستشارية ومساعدة الجهات الحكومية في الكويت في تنفيذ وتطبيق برنامج الخصخصة.

- وقعت وزارة الكهرباء والماء عقدا بتاريخ ١٩٩٢/٨/٧ مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، يقوم المعهد بمقتضاه بتقديم دراسة حول اشراك القطاع الخاص في ادارة وتشغيل وصيانة بعض القطاعات الهامة بالوزارة، كمحطات توليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، وتبلغ قيمة العقد ٨٥ ألف دينار، وينتهي في مدة اقصاها ستة شهور.

- عقد بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٥ اجتماع في وزارة المواصلات بين ادارة خدمات المشتركين بالوزارة ومندوبي بعض

المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، وذلك لمناقشة وبحث موضوع مشاركة القطاع الخاص والعام بالدولة في اصدار البطاقات الممغنطة المستخدمة في الاتصالات الهاتفية المحلية والدولية.

– أعلن رئيس مجلس الادارة والمدير العام في شركة المشروعات السياحية في مؤتمر صحفي عقدة بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٧، ان ثمة عشرة مشاريع في اطار الشركة مطروحة للقطاع الخاص للمشاركة فيها.

وقائع وأحداث أخرى :

– وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٦ على اعفاء المواطنين من رسوم الخدمات العامة المستحقة عليهم خلال فترة الغزو وحتى ١٩٩١/٦/١ ويشمل الاعفاء فواتير الكهرباء والماء واملاك الدولة من المزارع والشاليهات والبسطات والاتصالات الخارجية وتراخيص وزارة التجارة.

– تم الاتفاق بين كل من شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة الطيران السوري على تسيير خط مباشر بين دمشق والكويت بمعدل رحلتين اسبوعيا ذهابا وايابا لكل منهما.

– أعلن رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للخطوط الجوية الكويتية عن شراء ١٨ طائرة جديدة تصل تكلفتها الى ٧ر١ مليار دولار امريكي، وسوف يتم البدء باستلامها ابتداء من شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢.

– تمكنت المؤسسة العامة للموانيء خلال العام من اعادة بناء موانئها المدمرة وتجهيزها بأحدث المعدات المتطورة، بعد ان شلت حركتها نتيجة للغزو العراقي، وبلغت حركة السفن الى موانيء المؤسسة منذ التحرير وحتى نهاية شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ ألفي سفينة وتم تفريغ وتنزيل أكثر من ثلاثة ملايين ونصف الطن من البضائع.

أحداث سياسية :

– احتفلت دولة الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٥ بالذكرى ال ٣١ لعيدها الوطني وبالذكرى الأولى للتحرير.

– قام الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت بزيارات وفاء وشكر للدول التي ساندت الشرعية وساهمت بتحرير الدولة، حيث زار خلال الفترة من ٢ – ١٩٩٢/٦/١٦ المكسيك وفنزويلا وهندوراس والأرجنتين والبرازيل، كما قام بتاريخ ١٩٩٢/٩/٩ بزيارة الى استراليا ونيوزيلاندا وجمهورية المالديف.

– القى الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت كلمة الكويت بمؤتمر قمة البيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دى جانيرو بالبرازيل.

– شارك الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت في مؤتمر قمة عدم الانحياز التي عقدت في جاكرتا بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢.

– جرت انتخابات برلمانية بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٥، وتم تشكيل مجلس امة جديد، اقر منذ البداية تشكيل عدة لجان مؤقتة لبحث القضايا المحلية منها لجنة تقصي حقائق كارثة الغزو العراقي للكويت، ولجنة المرتهنين والمفقودين، ورعاية اسر الشهداء، ولجنة حماية الدفاع عن حقوق الانسان، ولجنة شئون البيئة.

– استقالت الحكومة الكويتية بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧، وتم بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٨ تشكيل أول حكومة جديدة منذ عودة الحياة النيابية برئاسة سمو ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، دخلها ستة من أعضاء مجلس الأمة وضمت ١٥ وزيرا بالاضافة الى رئيس مجلس الوزراء.

واصلت الحكومة الكويتية خلال العام جهودها لتحرير الاسرى من ابناء الشعب الكويتي الذين مازالوا في غياهب السجون والمعتقلات العراقية.

– واصلت اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود الكويتية العراقية اعمالها خلال العام، واقرت في شهر نيسان /

ابريل ١٩٩٢ الخريطة النهائية للحدود البرية المشتركة بين البلدين، وفي ١٩٩٢/٦/١٨ اصدر مجلس الأمن الدولي بيانا أكد فيه حرمة الحدود بين الكويت والعراق، كما أصدر بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٧ القرار رقم ٧٧٣ الذي رحب بقرارات لجنة الترسيم مؤكدا بشدة على ضمانه لحرمة الحدود.

– وبتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٣ اعلن متحدث باسم البعثة الدولية لمراقبة الحدود العراقية الكويتية (اليونيكوم) بانه تم الانتهاء من وضع العلامة الأخيرة لترسيم الحدود البرية بين الكويت والعراق.

– زار الكويت خلال العام عدد من رؤساء الدول ورؤساء حكومات ومسئولي الدول الشقيقة والصديقة بهدف توطيد العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

– انتخبت الكويت خلال العام في لجنتين تابعتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة على مستوى الخبراء، وهما لجنة لتسخير العلم والتكنلوجيا لأغراض التنمية. ومصادر الطاقة الجديدة والتابعتين للمجلس.

– عاد خلال العام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لممارسة اعماله من مقره الدائم بالكويت بعد ان نقل مؤقتا جميع عملياته الى البحرين بعد الغزو العراقي للكويت، كذلك عادت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بعد ان عملت مؤقتا بالقاهرة.

القروض :

– واصل الصندوق الكويتي نشاطه كالمعتاد في تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية بالاضافة الى الخدمات المتصلة بها بما في ذلك مراجعة المشروعات المقترحة وتقييمها.

– وبلغت قيمة قروضه المعقودة خلال العام ١٩٩٢/١٩٩١، ١٦٦ر٨ مليون دينار كويتي شملت قطاعات الزراعة والصناعة، والنقل والمواصلات والكهرباء، واستفادت من هذه القروض خمس دول عربية ودولتان افريقيتان وخمس دول آسيوية ودولة اخرى.

– وبانتهاء السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ يكون الصندوق قد قدم ٤٠٣ قرضا خلال الفترة من ١٩٦٢/١/١ الى ١٩٩٢/٦/٣٠ وذلك بقيمة اجمالية قدرها حوالي ١٩٣٤ مليون دينار كويتي، بلغت قيمة السحوبات منها للصرف على تنفيذ المشروعات حوالي ١٣٣٠ مليون دينار كويتي، وبلغ عدد الدول المستفيدة من هذه القروض ٦٥ دولة بينها ١٦ دولة عربية، و ٣٠ دولة افريقية، و ١٥ دولة آسيوية و٤ دول أخرى حيث بلغ نصيب الدول العربية منها ٥٥ر٩ بالمائة والدول الافريقية ١٦ر٧ بالمائة، والدول الاسيوية ٢٥ر٧ بالمائة، والدول الأخرى ١ر٧ بالمائة.

– اوقف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تعامله خلال العام مع الدول التي ساندت العدوان العراقي على الكويت.

– صرح محافظ البنك المركزي في نهاية العام بأن اجمالي المديونية الخارجية المستحقة على الكويت تبلغ نحو احد عشر مليار دولار امريكي، منها قرض قيمته ٥ر٥ مليار دولار امريكي حصلت عليه الكويت من المؤسسات المالية العالمية، بالاضافة الى ضمانات صادرات بنحو ٥ر٥ مليار دولار امريكي اخرى من دول صناعية مختلفة، وذلك لمواجهة مدفوعات المجهود الحربي، ونفقات اعادة البناء وخاصة في ظل توقف ايرادات النفط خلال فترة الغزو العراقي.

٤٠١٥ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٥ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

وفيما يلي اهمها:

القطاع الصناعي :

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه حسب مصادر بنك الكويت الصناعي بما يلي:

- الصناعات التصديرية التي لا تواجه عقبة ضيق السوق المحلية، مثل صناعة الإكياس الاسمنتية، صناعة دبغ الجلود، صناعة الصوف الزجاجي، المباني الجاهزة الفولاذية... الخ.
- الصناعات التي توفر منتجات لقطاعات الخدمات المختلفة في الكويت كقطاع البناء والتشييد، والكهرباء والماء والصحة والتعليم.. الخ، حيث تمثل هذه القطاعات سوقا محلية ضخمة لعدد لا بأس به من الصناعات المهمة التي يمكن ان تقوم على أساس اقتصادي كفؤ ومعايير مالية سليمة.
- الصناعات التي لا يتوفر لها حجم من الطلب الاستهلاكي المحلي يسمح باقامتها على أسس ومعايير اقتصادية ومالية سليمة، وهي تلك الصناعات التي تشبع حاجات اساسية.
- الصناعات الاستراتيجية الضرورية لتوفير بيئة من الطمأنينة والاستقرار.

القطاع الزراعي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار في المجالات التالية :

- استصلاح ومسح الاراضي لزيادة الرقعة الزراعية.
- انشاء مزارع لانتاج الخضار، والحبوب وتربية المواشي والدواجن.

٢٠٤٠١٥ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يتم الاعلان عن أية مشروعات في خلال العام.

٥٠١٥ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام – حسب المصادر المسئولة – الترخيص لمشروع واحد يساهم فيه مستثمر عربي، وتفاصيله كالآتي:

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف دينار كويتي)	جنسية الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف دينار كويتي)
١	تجارة	١٩٩٢	٣٥٠	مصريون	١٧١

(١٦)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية اللبنانية
لعام ١٩٩٢

شهد العام في شهوره التسعة الأولى تراجعاً في الأداء الاقتصادي، وترقباً وحذراً في العمليات الاستثمارية، وتدهوراً كبيراً ومتواصلاً في سعر صرف الليرة اللبنانية، ومزيداً من الإرتفاع في أسعار السلع والخدمات كافة، وذلك نتيجة تعاقب حكومتين لم تمكنهما الظروف والتطورات من صياغة استراتيجية واضحة ومتكاملة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة .

كما شهد العام في شهوره الثلاثة الأخيرة تشكيل حكومة جديدة قامت باتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية والنقدية والمالية الهامة بغية إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني، واعطاء دور متزايد للقطاع الخاص فى إدارة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة الاعمار، مستفيدة من توفر دعم وتأييد خارجي وداخلي كبيريين،. وهكذا تم ولأول مرة منذ بدء الأزمة وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي قائم على تحسين مناخ الاستثمار من خلال التركيز على إجراءات اقتصادية إصلاحية محددة ومتكاملة في مختلف المجالات النقدية والمالية، والتوجه نحو تخصيص القطاع العام، فضلاً عن النية الصادقة في إعادة النظر بالتشريعات في مختلف المجالات المصرفية والنقدية والمالية والتجارية والاقتصادية بشكل عام بما يساعد على جذب الأموال اللبنانية المهاجرة، وكذلك رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تعبئة المدخرات الوطنية، من أجل ضخها إلى قطاعات الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنقاذ الاقتصادي المنشود.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها العام :

١٠١٦ تشريعات وإجراءات حكومية :

شهد هذا العام تبني مجموعة من التشريعات والإجراءات الحكومية التي تناولت العديد من أوجه النشاطات في البلاد، ويتمثل أهمها في التالي :

– ففيما يتعلق بالضرائب والتعرفة الجمركية تم تعديل الرسوم الجمركية على بعض السلع والمنتجات خاصة المواد الكيمياوية والمشتقات النفطية والأخشاب والصناعات الحديدية والأسمنت..

وقرر مجلس الوزراء رفع قيمة الدولار الجمركي إلى ٨٠٠ ليرة لبنانية(*) لكل السلع مع الإبقاء على المعدلات الحالية للتعرفة الجمركية، إلا أنه رفع الرسم الجمركي على البنزين بحيث أصبح ألف ليرة لبنانية على الصفيحة (٢٠ لتر).

– أما فيما يخص العمل والتأمينات الاجتماعية فقد تم تعديل بدل الاشتراك المتعلق بنظام التعويضات العائلية المستحق للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على صاحب العمل في المؤسسات الحرفية الصغيرة.

كما أصدر وزير العمل قراراً يقضي بوقف اعطاء الموافقات المسبقة على استقدام العمال الأجانب ومن ثم اقفال مكاتب الاستخدام في لبنان.

واصدر الوزير كذلك قرارا بزيادة الأجور فى القطاع الخاص بنسبة ٦٠٪ اعتبارا من ١٩٩٢/١/١ وقامت الحكومة بتحريك مشروع قانون الشيخوخة (نظام التقاعد والحماية الاجتماعية) واحالته الى مجلس النواب لاقراره.

– أما فيما يخص الموازنة العامة للدولة لهذا العام فقد أقرها مجلس النواب وقد بلغ مجموعها ١٦٥٤ مليار ليرة

---

* الدولار الأمريكي يعادل ١٨٤٥ ليرة لبنانية كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

لبنانيه بالإضافة إلى موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية ٩٠ مليار ليرة وموازنة مديرية اليانصيب ٢١ مليار وموازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ٦٩ مليار أي ما مجموعه ١٨٣٤ مليار ليرة لبنانية، وقد أجاز قانون الموازنة العامة اصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة وذلك بقرارات تصدر من وزير المالية وفي حدود مبلغ يساوي العجز الفعلي للموازنة وحاجات الخزينة العامة.

كما أجاز القانون لرئيس الجمهورية اصدار المراسيم اللازمة بفتح الاعتمادات الاستثنائية أو الإضافية أو بنقل الاعتمادات في حالات الطوارىء لنفقات مستعجلة وعلى ألا يتجاوز مقدار هذه الاعتمادات سبعين مليون ليرة.

وأجاز كذلك لوزير الدفاع الوطني الموافقة على نفقات ضمن اعتماد مقداره ٢٠٠ مليار ليرة لإعادة تأهيل العتاد الحربي للجيش وصيانة وتأمين الحاجات الملحة من تجهيزات وأسلحة وذخائر وأبنية ومنشآت عسكرية وترميم المباني والمنشآت المتضررة.

– وفيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي استمرت الدولة في اصدار سندات الخزينة للاكتتاب العام ورفعت معدلات الفائدة عليها مقارنة بالسنوات السابقة.

ووجهت إدارة الشئون الاقتصادية في وزارة الخارجية والمغتربين تعميماً إلى كل البعثات اللبنانية في الخارج في محاولة منها لوقف أثر الشائعات التي تناولت القطاع المصرفي في لبنان والتي أدت إلى زيادة سحوبات المغتربين من أرصدتهم في المصارف المحلية.

كما صدر مرسوم بإنشاء محكمة مصرفية خاصة تتولى النظر والبت في قضايا المصارف المتعثرة أو التي تعاني من تردي أوضاعها.

وأعلن مصرف لبنان عن توقفه عن التدخل في سوق القطع تاركاً الأمر لقوانين العرض والطلب مع استمراره في الرقابة على تحركات القطع واستعداده للتدخل عند الحاجة فقط.

كما أصدر مصرف لبنان التعميم رقم ١٠٥٦ بتحديد سقوف التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية بنسبة ٥٥٪ من ودائع المصارف بالعملات الأجنبية وذلك فيما عد التسليفات الممنوحة مقابل ضمانات نقدية مودعة في مصرف لبنان أو لقاء كفالات مصرفية أو تسليفات بكفالة الدولة.

وأصدر المصرف كذلك قراراً يقضي بتمديد عمل الصيارفة في لبنان وبتحديد قيمة رأسمال الشركات المصرفية بمبلغ ٢٥٠ مليون ليرة وذلك في خطوة منه لتنظيم وضبط سوق الصيرفة.

كما صدر قانون الإصلاح المصرفي والذي عالجت أهم أحكامه موضوع التصفية الذاتية للمصارف وقد استفادت من تلك الأحكام فعلاً بعض المصارف اللبنانية.

وشكلت وزارة المالية لجنة خاصة أسندت إليها مهمة دراسة أوضاع بورصة بيروت وسبل إعادتها للعمل بفعالية ووضع برنامج عمل متكامل لها.

وأقر مجلس النواب في أواخر ١٩٩٢ قانون تسهيل الدمج المصرفي الذي يحصر بالمجلس المركزي لمصرف لبنان حق الموافقة على الإندماج خلال ثلاثين يوماً بعد تقديم المستندات اللازمة، ويعطي القانون للمصرف الدامج الحق في الحصول على قروض ميسرة من مصرف لبنان المركزي كما يعفى المصرف الدامج من ضريبة الدخل لمدة الثلاث سنوات التالية لصدور قرار الموافقة بالدمج.

كما أصدر المجلس المركزي لمصرف لبنان القرار رقم ٥٠٦٤ الذي أكد فيه على ضرورة التوصل تدريجياً وخلال مرحلة انتقالية تنتهي بنهاية ١٥ فبراير شباط ١٩٩٥ إلى التقيد بالمعيار الدولي الجديد للملاءة المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل.

– وفي مجال التجارة فقد تم تصنيف المواد التي لاتعتبر من الكماليات والتي لايسري عليها حصر التمثيل

التجاري. كما تم تحديد مدد استعمال وتسديد فروض الخزينة الممنوحة لبعض الجهات الحكومية كالمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري ومكتب الفاكهة اللبناني...

كما شكل وزير الاقتصاد والتجارة لجنة خاصة لتحديد أسعار السلع والخدمات ونسب الأرباح التجارية عليها وذلك من خلال وضع قوائم الحدود القصوى لنسب الأرباح لتجارة الجملة ونصف الجملة والمفرق وتحديد عناصر النفقات العامة ونسبتها المئوية.

– وفي مجال الطاقة دعت وزارة الصناعة والنفط من خلال إعلان عالمي، الشركات النفطية العالمية الراغبة في التنقيب عن النفط في لبنان إلى تقديم طلباتها في هذا الشأن خلال مهلة انتهت في شهر يونية/ حزيران من هذا العام.

– وفيما يخص قطاع المواصلات فقد أعدت الحكومة دراسة حول أوضاع مرفأ ومطار بيروت وذلك بناء على طلب منظمة الفاو وقد أوضحت الحكومة في تلك الدراسة الاحتياجات المالية اللازمة لإعادة تأهيلهما. ومن جهة أخرى قامت الحكومة كذلك بدراسة أوضاع شبكة خطوط السكك الحديدية لنفس الغرض.

كما أصدر وزير الأشغال العامة والنقل قراراً بتعديل نص المادتين ٨٠و٨١ من نظام المرافىء وحدد فيه قواعد جديدة لممارسة أعمال الوكالة البحرية، كما تم تعديل رسوم ارشاد السفن.

– أما فيما يتعلق بالسياحة فقد وافق وزير الأشغال على تخصيص مركز لأصحاب الفنادق في المطار لاستقبال السياح الذين يفدون إلى لبنان.

– وفيما يتعلق بالإيجار فقد صدر قانون جديد يتعلق بالاماكن السكنية وغير السكنية متضمناً أحكاماً مشتركة لجميع عقود الإيجار، وقد ضاعف قانون الإيجارات الجديد من بدلات الإيجار بمعدلات عالية نسبياً وربطها بزيادات غلاء المعيشة كما عالج القانون انتقال حق الإيجار إلى السلف وحالات استرداد العين المؤجرة.

– أما فيما يخص قطاع التأمين فقد أصدر وزير الاقتصاد والتجارة قراراً بتشكيل لجنة كلفها بتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لإلزام شركات الضمان بتوظيف نصف أموالها على الأقل في لبنان.

٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تم التوقيع على اتفاق تجاري مع جمهورية مصر العربية بغية تنمية وتوطيد العلاقات الاقتصادية وتطوير حجم المبادلات التجارية على أسس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، كما تم التوقيع أيضاً على اتفاق صفقة متكاملة بين البلدين بمبلغ ١٤ مليون دولار، للتفاح اللبناني حصة كبيرة فيها.

– تم التوقيع على اتفاق تجاري مع الجمهورية العربية السورية ينص على الاستيراد والتصدير بصورة مشتركة في مجالات استيراد المواد الأولية، وتصدير إنتاج البلدين عبر شركات تسويق مشتركة.

– تم التوقيع على اتفاق تجاري مع المملكة الأردنية الهاشمية يحل محل الإتفاق المعقود في عام ١٩٦٥، وينص على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية، وإعفاء حوالي ٢٢ سلعة صناعية تنتج في البلدين من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة كلياً، واعفاءات بنسبة الثلث أو النصف من الرسوم لحوالي ٢٥ سلعة ومتفرعاتها، كما نص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين اللبناني والأردني، مهمتها تذليل صعوبات تطبيق هذا الاتفاق وتقديم المقترحات المؤدية إلى تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.

٢٠٢٠١٦ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع على اتفاق تجاري وصناعي وتقني وعلمي مع تركيا، ينص على تقوية التعاون القائم في المجالات الصناعية والتقنية والعلمية، وتوسيع المبادلات التجارية بين المنظمات الاقتصادية والوكالات والمؤسسات التجارية في كلا البلدين، وتسهيل حركة الترانزيت للبضائع من منشأ ثالث، والمتجهة إلى أحد البلدين، وكذلك تشجيع المشاركة في المعارض والأسواق التجارية التي تقام في كلا البلدين.

– تم التوقيع على محضر لتطوير التعاون الاقتصادي مع جمهورية أوكرانيا في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والعلمية والتقنية.

٣٠١٦ وقائع وأحداث :

سجل العام العديد من الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

الاصلاح الاقتصادي :

– كلف مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/٣/١١ لجنة من الخبراء الاقتصاديين اللبنانيين وضع تقرير حول المرتكزات الأساسية للسياسة الاقتصادية في لبنان بهدف معالجة الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد منذ أوائل العام، وتمكنت اللجنة من اعداد تقرير تمحور مضمونه حول قضيتين أساسيتين، الأولى وهي التضخم والسياسة المالية والنقدية، والثانية هي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى الإنتاج، وانطلاقاً من هاتين القضيتين حددت الأفكار التالية :

- ضرورة برمجة عملية السيطرة على العجز وكبح آثاره التضخمية.
- ضرورة الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية وتحديثها وتوسيعها مستقبلاً.
- إعادة التوازن المالي وتحديد سقف أعلى لإنفاق القطاع العام الذي يشمل الموازنة العامة والموازنات الملحقة والمستقلة، بحيث لايتجاوز ١٧٠٠ مليار ليرة للعام ١٩٩٢، على أن يتزامن ذلك مع خفض نسبة العجز في موازنة القطاع العام إلى ٣٥٪ من مجموع الإنفاق في هذا القطاع كحد أقصى، والعمل على زيادة الإيرادات العامة من ضرائب ورسوم إلى ١١٠٠ مليار ليرة.
- تحديد سقف لاقتراض الدولة من مصرف لبنان في حدود العشرة في المئة من هذا الإنفاق كحد أقصى على أن يقسط هذا الاقتراض شهرياً.
- ضرورة الإصلاح الجذري للنظام الضريبي في ضوء معايير اقتصادية واجتماعية وفق عملية طويلة المدى مع التركيز في المرحلة الآنية على تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة، ورفع الدولار الجمركي وزيادة الرسوم على البنزين والميكانيك، واقرار مشروع قانون تسوية مخالفات البناء والأملاك البحرية.
- ضرورة رفع الحصانة عن الموظفين وتطهير الإدارة وتخفيض اجمالي عدد العاملين، بنسبة لاتقل عن ٢٠٪ بعد ملء الشواغر.
- ابقاء سياسة سعر الصرف انعكاساً للقوى الأساسية في السوق مع استمرار مصرف لبنان في الحد من التقلبات الحادة، والتأكيد على أهمية الإسراع في تنقية القطاع المصرفي وإعادة احياء وتطوير إدارة الاحصاء المركزي كإدارة عامة ومستقلة وذات أولوية استثنائية.
- اجتذاب موارد القطاع الخاص مرهون بالمناخ الاستثماري الداخلي، ويعتمد إلى حد كبير على الاستقرار السياسي والأداء الإداري ووضوح التوجه.

– ضرورة تخفيض معدلات ضريبة الدخل وتبسيطها واختصارها إلي شطرين على أن يكون ذلك مشروطاً بتفعيل جباية الضرائب عبر تقوية الإدارة الضريبية.

– ضرورة تخصيص بعض الأنشطة الاقتصادية العائدة إلى القطاع العام، مع الإشارة إلى أن الأخذ بهذا الإتجاه لايخضع لنسق اجرائي واحد مثل باقي بلدان العالم، بل يخضع لخصائص البلد وتركيبته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب إعداد دراسة تفصيلية لكل حالة من هذا الموضوع على حده.

– تعزيزاً لواردات الدولة وتطويراً وتفعيلاً لقطاعات الخدمات، قرر مجلس الوزراء أيضاً تأليف لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من وزراء المواصلات السلكية واللاسلكية والاقتصاد والمال، من أجل وضع دراسة قانونية واقتصادية للمعطيات التي تمكن الحكومة من اعتماد التخصصية كلياً أو جزئياً في استثمار كازينو لبنان الذي تملك فيه الدولة حصة كبيرة، إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية «الريجي»، المواصلات السلكية واللاسلكية، الكهرباء، المرافيء، المطارات، مصافي النفط، على أن تأخذ اللجنة في الاعتبار دارسة مبدأ طرح الاستثمار المطلوب بواسطة مؤسسات وطنية وعالمية متخصصة تتاح لها كل وسائل المنافسة عن طريق المناقصات العامة.

– قرر مجلس الوزراء أيضاً أن تستعين هذه اللجنة بالمديرين العامين التالية ألقابهم كل بحسب اختصاصه، مدير عام وزارة العدل، مدير عام وزارة المال، مدير عام وزارة السياحة، مدير عام الطرق والمباني، مدير عام النقل، مدير عام الاستثمار في وزارة الموارد المائية والكهربائية، مدير عام الإنشاء والتجهيز في وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية، مدير عام النفط، كما للجنة أن تستعين أيضاً بلجنة الخبراء الاقتصاديين التي سبق أن ألفها مجلس الوزراء لدراسة موضوع التخصصية.

– تم خلال العام تشكيل لجنة تخصيص الكهرباء وضعت فيه تقريراً قدرت فيه موجودات مؤسسة كهرباء لبنان بنحو ١١٥٥ مليون دولار، فيما قدرها بعض الخبراء بنحو ٣٠٠٠ مليون دولار.

– كما تم أيضاً تشكيل لجنة لتخصيص الريجي وضعت تقريراً قدرت فيه موجودات المؤسسة بنحو ١٥٩٫٥ مليون دولار.

– ترافقت هذه الإجراءات مع اقرار قانون رفع الحصانة عن الموظفين في القطاع العام عموماً، في خطوة لاصلاح القطاع العام وتحسين أداء الإدارة فيه على أسس سليمة وبعناصر محصنة بالكفاءة الخلقية والعلمية والمهنية.

– عمدت الحكومات المتعاقبة خلال العام إلى تبني عدد من هذه المقترحات والتوصيات، وخاصة في الشهور الثلاثة الأخيرة من العام، حيث اتخذت جملة من الإجراءات الهامة بغية إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني في شتى المجالات وخاصة في مجالات النقد والمصارف والمالية العامة، والوسط التجاري في بيروت واعطاء القطاع الخاص دوراً متزايداً في إدارة النشاط الاقتصادي.

اعادة الأعمار :

– أعد مجلس الإنماء والأعمار، بالتعاون مع «دار الهندسة اللبنانية» وشركة «باكتل الأمريكية»، خطة رسمية لإعادة أعمار لبنان تشتمل على ثلاث مراحل، الأولى وهي مرحلة إعادة التأهيل وتمتد من ثلاث إلى خمس سنوات من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ ، وتهدف إلى إصلاح البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، والثانية وهي مرحلة النهوض الاقتصادي، وتمتد لفترة خمس سنوات تبدأ في العام ١٩٩٥ وحتى ١٩٩٩ وتهدف إلى إزالة نهائية لآثار الحرب على مختلف الأصعدة، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة إنماء الاقتصاد اللبناني على مدى طويل لغاية العام

٢٠١٠، وتصلح كإطار لنمو متوازن يقضي إلى ترتيب أفضل لأوضاع المناطق، وتحديد التوجه المستقبلي للبنان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

– صادق مجلس الوزراء اللبناني في خلال شهر تموز/ أيلول ١٩٩٢ على المرحلة الأولى من هذه الخطة، أي على برنامج إعادة التأهيل وحصل البرنامج على الضوء الأخضر من البنك الدولي والمجموعة الأوروبية وهو يشتمل على ١٣٠ مشروعاً، موزعة على خمسة عشر قطاعاً وفق جدول أولويات، وبكلفة اجمالية تصل إلى نحو ٥ ، ٤ مليار دولار، منها نحو ٨ ، ٢ ملياراً مخصصة للاستثمار و٤٠٠ مليوناً للمساعدة التقنية، ونحو ٣ر١ ملياراً مخصصة كقروض طويلة المدى لقطاعات الإسكان والزراعة والصناعة والخدمات، بما فيها السياحة.

– كلف مجلس الوزراء اللبناني، مجلس الإنماء والأعمار إيجاد الوسائل الكفيلة لتمويل وتنفيذ مشروعات إعادة الأعمار في كافة المناطق اللبنانية المتضررة والمنكوبة من جراء الأحداث وذلك عبر إنشاء شركات عقارية تؤسس لهذا الغرض بالذات.

– وقد تم في هذا المجال، تأسيس شركة عقارية لإعادة بناء وأعمار وسط بيروت التجاري، كما بدأ مجلس الإنماء والأعمار بعد تحديد أرقام العقارات التي يشملها مشروع إعادة أعمار الوسط التجاري والصادرة عن السلطات اللبنانية، بإزالة الأبنية المتصدعة في الوسط التجاري تمهيداً لإعادة أعماره.

– ناقش مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٩٢/٢/٩ موضوع العروض المقدمة من ثلاث شركات سعودية للمساهمة في عملية إعادة أعمار لبنان، وهي شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية وشركة الكابلات السعودية، وشركة زينل للصناعات المحدودة، وقد أبدت الشركة الأولى استعدادها لإنشاء صندوق لأعمار لبنان برأسمال مصرح به مبدئياً قدره خمسمائة مليون دولار، للمساهمة في عملية إعادة تأهيل البنية التحتية، وعلى الأخص في ما يتعلق بخدمات الهاتف والكهرباء والمياه والمطار والمرفأ والسكة الحديد والطرقات.

– اهتمت الجهات المسئولة خلال العام ببرنامج إعادة أعمار منطقتي الضاحية الجنوبية والأوزاعي والمقدرة قيمته بنحو ٥ مليارات دولار على مدى عشر سنوات، ويشتمل هذا البرنامج على شق الطرق، وبناء وحدات سكنية وتوابعها، وقد جرى تلزيم شركة مقاولات كبرى مشروع دراسة تفصيلية للمنطقتين تتضمن مقترحات اسكانية وإنمائية وخدماتية وتوسيع مطار بيروت وتنظيم المناطق السكنية المحاذية له.

الموازنة العامة للدولة :

بلغت تقديرات النفقات العامة في موازنة ١٩٩٢ نحو ١٦٥٤ مليار ليرة لبنانية، في حين قدرت الواردات العامة بنحو ٩٧٢ مليار ليرة توزعت بين الضرائب المباشرة ورسوم الجمارك والاستهلاك وحاصلات أملاك الدولة وغيرها.

– قدر العجز في الموازنة العامة بنحو ٦٨٢ مليار ليرة أي مانسبته ٤٠٪ من الموازنة العامة، وقد بلغت حصة الديون المتوجبة الأداء نحو ٤٢٢ مليار ليرة أي مانسبته ٥ ، ٢٥٪ من مجموع الموازنة العامة وبلغت حصة الرواتب والأجور نحو ٩٠٠ مليار ليرة أي مانسبته ٤ ، ٥٤٪.

في القطاع المالي :

– شهد العام منذ بدايته بلبلة مالية ملفتة تمثلت في صياغة مشروع موازنة عامة، فاقت أرقامها ٢٧٠٠ مليار ليرة، الأمر الذي حدا بخبراء الاقتصاد والمال لدق ناقوس الخطر محذرين من المخاطر التضخمية لهكذا موازنة على الاقتصاد الوطني، ونتيجة لذلك، تراجعت الحكومة عن موقفها، حيث أعادت درس الموازنة، إلى أن استقرت أرقامها في حدود الأرقام التي أقرها المجلس النيابي كما هو مذكور آنفاً.

– على الرغم من تحسن حجم الواردات العامة الذي بلغ نحو ٤٥٠ مليار ليرة في النصف الأول من العام فإن الأوضاع المالية لم تكن مشجعة حيث بلغت أرقام النفقات العامة نحو ٩٨٦ مليار ليرة لبنانية، مما جعل العجز المالي في حدود ٥٣٦ مليار ليرة أي مانسبته ٥٤,٤٪ وبلغ حجم الاقتراض الحكومي من مصرف لبنان المركزي نحو ٥٦٠ مليار ليرة، وهو يشكل نحو ٥٦٫٨٪ من حجم الإنفاق العام، وهذا الواقع دفع الحكومة إلى اتخاذ اجراءات اصلاحية على الصعيدين النقدي والمالي.

– وفي إطار الإجراءات الإصلاحية عقد مجلس الوزراء في أواسط شهر تموز/ يوليو ١٩٩٢ جلسة استثنائية خصصت للشئون الاقتصادية أقر فيها مجموعة من الإجراءات لإعادة الاستقرار المالي والاقتصادي بناء على دراسات وضعت لذلك، ومن بين الأوليات التي اعتمدتها الحكومة في إطار هذه الإجراءات، محاربة التضخم الذي يفرض على المواطنين ضريبة قسرية قاسية وغير عادلة، وتعزيز القدرة الشرائية لمداخيل اللبنانيين، وخاصة ذوي الدخل المحدود.

– وهكذا وضعت الحكومة في إطار هذا التوجه برنامجاً يهدف إلى إعادة الاستقرار المالي وافساح المجال أما تحسين الوضع المعيشي، كما قررت العمل على تخفيض العجز المالي للقطاع العام إلى حدود لاتتجاوز ٣٨ بالمائة بالنسبة إلى الانفاق العام سنة ١٩٩٢، بالمقارنة مع عجز نسبته نحو ٥٦ بالمائة للعام ١٩٩١ ومتابعة هذه السياسة في العام ١٩٩٣ بحيث تقترب من تحقيق التوازن بين النفقات العادية للدولة وواردتها.

– كذلك وجدت الحكومة أن تحقيق هدف السياسة المالية لعام ١٩٩٢ يتطلب تخفيضاً للعجز إلى حدود ٢٠ بالمائة بالنسبة إلى الإنفاق المبرمج للنصف الثاني من العام، بالمقارنة مع نسبة قدرها نحو ٥٤ بالمائة في النصف الأول منه، وقررت لتحقيق ذلك تحديد سقف لمجمل الإنفاق العام لسنة ١٩٩٢ بمبلغ لايتعدى ١٩٣٠ مليار ليرة بما فيه فوائد الدين العام وسلطات الخزينة، وكذلك رفع مستوى الواردات العامة الحقيقية لكامل عام ١٩٩٢ إلى ماينا هز ١٢٠٠مليار ليرة لبنانية.

– وفي هذا الإطار قررت الحكومة أيضاً وضع سقف لسحوبات الخزينة من مصرف لبنان بحيث لاتتعدى هذه السحوبات حدود ٩ في المائة من مجموع الإنفاق العام المقرر للنصف الثاني من ١٩٩٢، مع تجميد رصيد الدين العام الداخلي المتوجب لمصرف لبنان في تاريخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٢ وادخاله ضمن برنامج لتسديد هذا الدين يمتد لسنوات عدة مقبلة.

– كذلك قررت الحكومة لمتابعة تخفيض العجز خلال العام اجراء مراجعة شهرية لموازنة الدولة في ضوء التطورات المستجدة، والتنسيق مع السلطة النقدية من أجل إعداد السياستين المالية والنقدية، واتخاذ الإجراءات الضرورية الهادفة إلى إعادة الاستقرار المالي والنقدي بما في ذلك الإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاح تنفيذ البرنامج.

– تعثرت عملية الاكتتاب في سندات الخزينة نسبياً خلال العام تبعاً لتدهور سعر صرف الليرة وارتفاع معدلات التضخم، بحيث لم تزد قيمة السندات سوى بنسبة ١٠٣٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩١ إذ ناهزت ٤,٧ تريليون ليرة، وعند تقويمها بالدولار يلاحظ تراجع قيمة السندات بنسبة تقارب ١٠٪ بحيث وصلت نحو ٢٫٦٥٤ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩١ وحوالي ٢,٥٨٣ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٢.

– تحققت نسبة كبيرة من الزيادة في السندات خلال الربع الأخير من العام بحيث بلغت نسبة الزيادة نحو ٧٨٪ مقابل نسبة ١٢٪ خلال الفصول الثلاثة الأولى، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى التحسن المضطرد في سعر صرف الليرة وتراجع الأسعار نسبياً خلال الربع الأخير من العام ١٩٩٢.

– شهدت سوق السندات تطورات عدة خلال العام من حيث المكتتبين وفئات الاستحقاق، ومعدلات الفوائد عليها، واكتتاب جهات عربية فيها، فمن ناحية توزع السندات حسب المكتتبين يلاحظ تزايد حصة كل من المصارف

التجارية من ٨٤,٦٥٪ إلى ٩٦,٧٧٪ والمصرف المركزي من ٣,٠٤٪ إلى ٣,٠٠٪ فيما تراجعت حصة الجمهور من ٨٥,٢٧٪ إلى ١٧٪. ومن ناحية توزع السندات حسب فئات الاستحقاق، يلاحظ الميل لزيادة الاكتتاب في سندات الثلاثة أشهر من ٧ إلى ٢٥٪ والستة أشهر من ١٠ الى ١٦ ٪ والسنة ونصف من ٢ الى ٥٪ والسنتين من ١٥ إلى ٣١٪ فيما تراجعت حصة سندات السنة بشكل كبير من ٦٣٪ إلى ٢٣٪. وبالنسبة للمردود (الفائدة الفعلية) على السندات، فقد سعت السلطات النقدية والمالية إلى تحريك معدلات الفوائد تكراراً خلال العام ١٩٩٢ في إطار سياسة معدلات الفوائد الفاعلة أو المرنة من أجل جذب المكتتبين، ويلاحظ توجه السلطات نحو تخفيض المعدلات لآجال قصيرة لثلاثة أشهر من ١٥ إلى ١٣٪ وستة أشهر من ١٧ إلى ١٥٪ وزيادة المعدلات لآجال متوسطة وطويلة لسنة من ١٩ إلى ٢١٪ ولسنة ونصف من ٢٢ إلى ٢٨٪ ولسنتين من ٢٥ إلى ٣٣٪ وذلك بغية تقليص عبء الفوائد على الدين العام الداخلي في المدى القصير.

– شهدت سوق السندات تطوراً بارزاً خلال العام ١٩٩٢ كما في العام ١٩٩١ من حيث اقبال جهات عربية وتحديداً خليجية (سعودية وكويتية وامارتية) على الاكتتاب في سندات الخزينة لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة، وتقدر الجهات المسئولة أن الاكتتاب العربي في السندات قد ناهز ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١، وفاق ٤٠٠ مليون دولار خلال العام ١٩٩٢، ويجيء هذا التطور في وقت سمح فيه مصرف لبنان المركزي للمستثمرين العرب منذ أواسط العام ١٩٩١ بالاكتتاب في سندات الخزينة اللبنانية مقابل دولارات أمريكية تحول إلى ليرات لبنانية لهذا الغرض فقط.

– سعى مصرف لبنان المركزي خلال الفترة الواقعة بين أواخر العام ١٩٩١ وأوائل العام ١٩٩٢ إلي تثبيت سعر الصرف في حدود ٨٧٩ ليرة لكل دولار أمريكي مستفيداً في ذلك من الأجواء السياسية والاقتصادية والإيجابية التي توفرت آنذاك، لكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب ظهور مجموعة من العوامل منذ بداية العام ١٩٩٢ بدأت بالضغط على سعر الصرف وسياسة مصرف لبنان النقدية، من أبرزها الزيادة الكبيرة في عرض النقد بفعل تصحيح الرواتب والأجور في القطاعين العام بمعدلات تفوق ٢٠٠٪، والخاص بمعدل ٦٠٪ والإشاعات التي طالت عدداً من المصارف اللبنانية القوية حول سلامة أوضاعها المالية، ومانجم عن ذلك من تحويل المودعين لجزء من أموالهم إلى الخارج، بالإضافة إلى تشنج الأوضاع السياسية (الحكومية) والتشاؤم الذي ساد حيال الحصول على مساعدات خارجية، وظهور أزمة الموازنة العامة في بداية العام، وإعلان مصرف لبنان المركزي وقف تدخله في سوق القطع.

– أدت هذه المجموعة من العوامل السلبية الضاغطة إلي تدهور متواصل في سعر صرف الليرة اللبنانية، وذلك خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢، إذ ارتفع سعر الدولار من ٨٧٩ ليرة في كانون الثاني/ يناير إلى ١٠٧٠ ليرة في شباط/ فبراير وإلى ١٢٨٠ ليرة في آذار/مارس وإلى ١٤٤٣ ليرة في نيسان/أبريل وإلى ١٦٨٠ ليرة في آيار/ مايو وإلى ١٧٠٥ ليرة في حزيران/يونيو وإلى ٢١٦٥ ليرة في تموز/يوليو وإلى ٢٣٩٠ ليرة في آب/أغسطس وإلى ٢٤٢٠ ليرة في أيلول/سبتمبر. وهذا يعني أن سعر الدولار قد تضخم بنسبة ١٧٥,٣٪ خلال الفترة المذكورة، مقابل تدن في قيمة الليرة اللبنانية بنسبة ٦٣,٧٪، هذا مع العلم أن سعر الدولار كان قد تجاوز في وقت من الأوقات عتبة ٣٠٠٠ ليرة وأحدث ذلك فوضى واضطرابات عارمة في سوق القطع.

– شهد سعر صرف الليرة اللبنانية تحسناً مطرداً منذ شهر تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٢ حيث تراجع سعر الدولار إلى ١٩٦٥ ليرة، بسبب الأنباء التي سرت آنذاك حول الاتجاه العام لتكليف السيد رفيق الحريري بتشكيل حكومة جديدة، بعد إجراء الإنتخابية النيابية، وتشكيل مجلس نيابي جديد.

– تواصل تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ بعد تشكيل حكومة السيد/

رفيق الحريري، حيث تراجع سعر الدولار في نفس الشهر إلى ١٩٠٠ ليرة، وإلى نحو ١٨٠٠ ليرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وبذلك تكون الليرة اللبنانية قد تحسنت بنسبة تناهز ٣٤,٤٪ خلال الربع الأخير من العام ١٩٩٢. ومع هذا كله فإن الليرة اللبنانية قد فقدت أكثر من ٥٠٪ من قيمتها خلال العام ١٩٩٢ كله.

– طرأ خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٩٢ تطور ملفت في السياسة النقدية لمصرف لبنان المركزي، تمثل في إعلان المصرف توقفه عن التدخل في سوق القطع معترفاً «بصعوبة مواجهة الضغوط على الليرة» المذكورة آنفاً، وبأن «معدلات سعر الصرف لم تعد تتوافق مع الواقع» مشيراً إلى أنه حان الوقت لترك قوى السوق تجد توازنها في حركة العرض والطلب «من دون أن يتخلى عن» الاستمرار في المراقبة الشديدة على تحركات القطع والتدخل عند الحاجة، والحال أن مصرف لبنان المركزي توقف فعلاً وبشكل كامل عن التدخل في سوق القطع منذ ١٩ شباط/ فبراير تاريخ صدور بيانه وحتى شهر آيار/ مايو حيث بدأ بعد ذلك بالتدخل وبشكل محدود في سوق القطع بغية المساهمة في منع التقلبات الحادة في سعر الصرف وجعله يرسي عند معدل توازني في سوق القطع.

– مع تزايد الضغوط على الليرة واشتداد حمى المضاربة ضد النقد الوطني وتثبيت سعر الصرف من قبل مصرف لبنان المركزي، بدأ احتياط مصرف لبنان بالتراجع تدريجياً منذ بداية العام ١٩٩٢، إذ تدنى الاحتياط من العملات الأجنبية من نحو ١,٢٤ مليار دولار في كانون أول/ديسمبر ١٩٩١، إلى ١,٠٣ مليار دولار في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وإلى ٧٧٠ مليون دولار في شباط/فبراير، وإلى ٧١٩ مليون دولار في آذار/ مارس. وإلى ٦٧٤ مليون دولار في نيسان/ أبريل، وإلى ٦٣٨ مليون دولار في آيار/ مايو، وإلى ٦٣٦ مليون دولار في حزيران/ يونيو، وإلى ٦٢٢ مليون دولار في تموز/ يوليو، وإلى ٦١١ مليون دولار في آب/ أغسطس، وإلى ٥٦٩ مليون دولار في أيلول/سبتمبر، وإلى ١,٥ مليار دولار في تشرين أول/ أكتوبر، واستقر هذا الاحتياط عند هذا الحد خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون أول/ ديسمبر من العام.

– وبذلك يكون الاحتياط النقدي قد فقد نحو ٦٦٨ مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ١٩٩٢، منها نحو ٤٦٧ مليون دولار هي كلفة دفاع مصرف لبنان المركزي عن الليرة اللبنانية وتثبيته سعر الصرف في أوائل العام، ولكن على صعيد العام ١٩٩٢ كله، يكون هذا الاحتياط قد ازداد بمقدار ٢٦٣ مليون دولار بالمقارنة مع العام ١٩٩١، ويعود الارتفاع في الاحتياط خلال الاشهر الثلاثة الأخيرة من العام إلى التحسن المطرد الذي شهده سعر صرف الليرة اللبنانية خلال تلك الفترة.

– نجم عن تصحيح رواتب وأجور القطاعين العام والخاص بنسب كبيرة في بداية العام من جهة، وتوسع المصارف التجارية في منح الإئتمان من جهة أخرى، تنامت الكتلة النقدية بمفاهيمها المختلفة، فالكتلة النقدية (M1) والمكونة من النقد المتداول خارج المصارف التجارية، وودائع هذه المصارف تحت الطلب بالليرة اللبنانية، ارتفعت بنسبة تناهز ٣٦٪ في العام ١٩٩٢ مقارنة مع العام ١٩٩١ حيث فاق حجمها ٩٤٠ مليار ليرة أو مايعادل ٦٢٣ مليون دولار، وقد شكل النقد المتداول خارج المصارف مانسبته ٧٤٪ من حجم هذه الكتلة النقدية مقابل ٢٦٪ للودائع تحت الطلب بالليرة.

– كما تنامت الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية (M2L.L.) والمكونة من الكتلة النقدية (M1) إضافة إلى الودائع الأخرى بالليرة اللبنانية، بنسبة تجاوزت ١٠٪ بحيث فاق حجمها ٢,٤ تريليون ليرة أو مايعادل ٩٨٠ مليون دولار، وقد توزعت هذه الكتلة بين(M1) بنسبة ٤٠٪ مقابل ٦٠٪ للودائع الأخرى بالليرة.

– كذلك تضخمت الكتلة النقدية (M2) والمكونة من الكتلة (M2L.L.) وودائع المصارف بالعملات الأجنبية، بنسبة تناهز ١٣٤٪، بحيث وصل حجمها إلى أكثر من ١٣ تريليون ليرة أو مايعادل ٥,٤ مليون دولار، ويعود هذا التنامي الكبير في الكتلة النقدية (M2) إلى انفلاش حجم الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية بنسبة تفوق ٢١٥٪، بحيث

وصل إلى أكثر من ١٠ تريليون ليرة أو مايعادل ٤ مليارات دولار مشكلة بذلك مانسبته ٧٥٪ من حجم الكتلة النقدية (M2) .

– وأخيراً، ازدادت الكتلة النقدية (M3) والمكونة من الكتلة (M2) وحجم سندات الخزينة المكتتب بها من قبل الجمهور، بنسبة ناهزت ١٢٣٪ بحيث وصل حجمها إلى أكثر من ١٣,٦ تريليون ليرة أو مايعادل ٥,٦ مليارات دولار، بحيث ساهمت سندات الجمهور بما نسبته ٥٪ مقابل ٩٥٪ للكتلة (M2) .

– وهكذا يكون العرض النقدي سواء بالنسبة لمستواه أو بالنسبة لمعدل نموه قد تجاوز الناتج الداخلي، الأمر الذي يفسر حدة الضغوط التضخمية في البلاد.

– لعبت عوامل عدة دوراً كبيراً في تضخم المستوى العام للأسعار وخاصة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، مما أحدث بلبلة ملحوظة في سوق السلع والخدمات وذلك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، ومن هذه العوامل كان غياب الرقابة الرسمية على أسعار السلع والخدمات، وتدني سعر صرف الليرة اللبنانية، وتنامي الكتلة النقدية، بمعدلات تفوق معدلات تنامي الناتج الداخلي وتوقعات التضخم، وجاءت النتيجة تضخماً حاداً في أسعار السلع والخدمات بنسبة تفوق ١٥٠–١٧٥٪ خلال الفترة المذكورة.

– أدى تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية خلال الربع الأخير من العام ١٩٩٢ إلى تراجع أسعار السلع والخدمات، وقد لعب فرض الرقابة الرسمية على الأسعار دوراً كبيراً في عدم ارتفاعها ، إذ تراجع المستوى العام للأسعار بنسبة لاتقل عن ١٨٪ في شهر تشرين أول/ أكتوبر و٣٪ في تشرين ثاني/نوفمبر و٥٪ في كانون أول/ ديسمبر.

– أحدث التفاعل بين تدني سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع أسعار السلع والخدمات تآكلاً ملحوظاً في المدخرات والأصول النقدية للمواطنين، مما دفعهم للجوء إلى حيازة العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي الذي حل وإلى حد كبير، مكان الليرة اللبنانية كوسيط للتبادل وكوحدة للتحاسب وكمخزن للقيمة فتفاقمت بذلك حدة «الدولرة» في الاقتصاد اللبناني.

– وفي هذا السياق ارتفعت التسليفات بالعملات الأجنبية كنسبة من اجمالي التسليفات المصرفية من نحو ٨٣٪ عام ١٩٩١ إلي ٩٢٪ عام ١٩٩٢، كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية كنسبة من اجمالي الودائع المصرفية من نحو ٦٧٪ إلى ٧٠٪، وازدادت الودائع بالعملات الأجنبية كنسبة من الكتلة النقدية (M2) من نحو ٦١٪ إلى ٨٢٪، ومما لاشك فيه أن هذه النسبة الأخيرة ترتفع أكثر إذا أضفنا إلي الودائع بالعملات الأجنبية النقد المتداول خارج المصارف بالعملات الأجنبية.

– بلغت قيمة الواردات الجمركية المحصلة عبر مختلف البوابات اللبنانية خلال عام ١٩٩٢ نحو ٣٢٣ مليار ليرة مقابل ٩٨ مليار ليرة خلال عام ١٩٩١، بزيادة نسبتها ٢٣٠٪، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الزيادات المتتالية في سعر الدولار الجمركي حيث أضحى يوازي ٨٠٠ ليرة اعتباراً من أواسط شهر تموز/ يوليو ١٩٩٢، وبتقويم هذه الواردات بالدولار الأمريكي، تبلغ نحو ١٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٢ مقابل ١١٥ مليون دولار في عام ١٩٩١ أي بزيادة نسبتها ٥٦٪.

الدين العام الداخلي :

– أدى تنامي العجز المالي إلى تكثيف الحكومة لاقتراضها من المصادر الداخلية، وذلك من خلال الاعتماد على الاكتتاب بسندات الخزينة ومن خلال الاقتراض من المصرف المركزي، إذ ارتفع الدين العام الداخلي من نحو ٢٦٣٠ مليار ليرة في العام ١٩٩١ إلى نحو ٥٩٠٧ مليار ليرة في العام ١٩٩٢، أي بتزايد نسبته ١٢٥٪. ويلاحظ عند تقويمه بالدولار، أنه تزايد من نحو ٢٩٩٢ مليون دولار إلى نحو ٣١٩٣ مليون دولار أي بنسبة ٧٪.

– يلاحظ عند النظر إلى بنية هذا الدين أنها أصبحت أكثر تضخمية من ذي قبل في ظل تعاظم حصة الاقتراض من مصرف لبنان المركزي في تمويل العجز المالي الحكومي التي ارتفعت من نحو ١٤٪ عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٢٥٪ عام ١٩٩٢، كما أن الفوائد المترتبة على سندات الخزينة وتالياً على الدين العام تقدر بنحو ٨٨٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٢، مقابل نحو ٤٦٦ مليار ليرة في العام ١٩٩١، على أساس أن المعدل الوسطي للفوائد على السندات هو بحدود ٢٠٪ سنوياً.

تطوير السوق المالية اللبنانية :

– شكلت خلال العام لجنة خاصة لدراسة السوق المالية اللبنانية حيث قامت في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر بوضع مشروع قانون إنشاء السوق المالية اللبنانية، ينص على أن تضم هذه السوق من البورصات المختصة لتنظيم تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية والمعادن الثمينة والعملات والسلع والمحاصيل الزراعية على اختلاف أنواعها، أو إدارة المحافظ العائدة لها وحصر تداولها فيها، وتهدف السوق إلى تفعيل وتطوير وتجديد دور لبنان المالي وخلق أسواق تسلم وتسليم ومناطق تحويلية حرة من أجل تعبئة المدخرات وتحويل الرساميل القصيرة الأجل إلى تسليفات وقروض متوسطة وطويلة الأجل، وتنظيم الأدوات المالية وتنظيم إدارة المحافظ العائدة لها على اختلاف أنواعها، وحصر تداول المقبول منها في هذه السوق لتوفير المصادر التمويلية اللازمة لإعادة الأعمار والجهود جارية حالياً لتفعيل هذه السوق.

– في السياق نفسه تسعى شركة لبنان المالية، وهي مؤسسة متخصصة بالتعاون مع مؤسسات أجنبية، إلى رفع مستوى السوق المالية في لبنان وذلك من خلال النواحي التالية :

- تطوير وسائل دين جديدة مثل شهادات الإيداع وخلق سوق ثانوية لها للسندات التجارية والقبولات المصرفية.
- توسيع السوقين الأولية والثانوية لسندات الخزينة اللبنانية وذلك من خلال اضطلاعها بدور المتعامل والصانع والوسيط في هذه السندات.
- توسيع سوق العمليات بين المصارف وتحسين مستوياتها التقنية والمهنية.
- المساهمة في ترتيب القروض المجمعة أو المشتركة.
- اجراء المقاصة لشيكات العملات الأجنبية.

في القطاع المصرفي :

– قررت خلال العام عدة إدارات مصرفية الاستفادة من أحكام قانون الإصلاح المصرفي (الذي أقره مجلس النواب في العام الماضي)، وتقدمت على أساس هذا القانون بطلبات التصفية الذاتية لمصرف لبنان المركزي الذي قام بالنظر في هذه الطلبات وتقرير ماهو مناسب استناداً إلى أوضاع كل من هذه المصارف، وبالفعل فقد بدأت المؤسسة الوطنية لضمان الودائع في دفع أموال المودعين وسائر الدائنين في عدد من المؤسسات المصرفية، حيث تبلغ قيمة الضمان للمودع الواحد خمسة ملايين ليرة سواء بالليرة اللبنانية أو مايعادلها بالعملات الأجنبية بحيث يدفع من قيمة هذا الضمان مبلغ ١,٥ مليون ليرة بموجب شيك فوراً والباقي يدفع بموجب سند لأمر المودع لمدة سنة.

– تم في آخر العام اقرار مشروع قانون تسهيل الدمج المصرفي من قبل المجلس النيابي اللبناني، وكان قد أعده مصرف لبنان المركزي بالتنسيق مع جمعية المصارف اللبنانية ووزارة المال، ويحصر القانون الجديد بالمجلس

المركزي لمصرف لبنان حق الموافقة على الإندماج خلال فترة ٣٠ يوماً من تقديم المستندات المطلوبة، وبموجب هذا القانون، يتمتع المصرف الدامج بامكان الحصول من مصرف لبنان المركزي على قروض ميسرة في سياق عملية الدمج، ويعفى المصرف الدامج من ضريبة الدخل مدة ثلاثة سنوات تلي قرار الموافقة على الدمج، ويتيح هذا القانون لمصرف لبنان أداة جديدة وغطاء تشريعياً للمباشرة بعملية تنقية القطاع المصرفي، إلى جانب قانون الإصلاح المصرفي.

– في إطار الإصلاح المصرفي الشامل في لبنان توجهت خلال العام السلطات النقدية لتدعيم الملاءة المالية للمصارف اللبنانية والتي هي جد متدنية بكافة المقاييس العالمية إذا استثنيت من احتسابها بعض العناصر الرئيسية، كالاحتياطيات المحتجزة وقروض الدعم وأرباح اعادة تقييم الممتلكات العقارية بمختلف أنواعها.

– وقد أصدر المجلس المركزي لمصرف لبنان في هذا الشأن قراراً في خلال شهر آب/ أغسطس ١٩٩٢، أكد فيه على ضرورة التوصل تدريجياً وخلال مرحلة انتقالية تنتهي بنهاية ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٥ إلى الوفاء بالمعيار الدولي الجديد للملاءة والبالغ ٨٪ على الأقل وفقاً لمقررات «لجنة بازل»، وقد سمح القرار للمصارف اللبنانية، ادخال نسبة من أرباح إعادة تقييم الممتلكات العقارية، وجزءاً من قروض الدعم في عداد الأموال الخاصة لهذه المصارف.

– وفي هذا الإطار سعى العديد من المصارف اللبنانية خلال العام لزيادة رساميلها بغية تعزيز وضعية ملاءتها المالية، كما هو مبين في الجدول التالي :

(بملايين الليرات اللبنانية)

المصـرف	رأس المال القديم	رأس المال الجديد	مقدار الزيادة
بنك دبي روما	٨,٣	٢٨٧٥,٣	٢٨٦٧
البنك اللبناني الفرنسي	٤٠٠	٥٠٠٠	٤٦٠٠
بنك بيروت والبلاد العربية	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠
بنك بيبلوس	٤٦٢	٢٧٧٢	٢٣١٠
بنك الاعتماد اللبناني	١٠٦٠	٤٠٥٤	٢٩٩٤
البنك المتحد للأعمال	٤٠٠	١٠٠٠	٦٠٠
بنك الاعتماد التجاري للشرق الأوسط	٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
بنك عبر الشرق	٥٤٠	٢١٦٠	١٦٢٠
بنك لبنان والخليج	١٥٠٠	٣٠٠٠	١٥٠٠
بنك التسهيلات التجارية	٢٥٠	٧٥٠	٥٠٠
بنك لبنان والمهجر	٣٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠
بنك الكويت والعالم العربي	٩٥	٢٥٦٥	٢٤٧٠
بنك الشرق للتسليف	٣٠	١٨٠٠	١٧٧٠
بنك الريف	٥٠٤	٢١٦٠	١٦٥٦
بنك مصر لبنان	٣٠	٣٠٠٠	٢٩٧٠
بنك سردار	٤٠	١٠٠٠	٩٦٠
بنك يوسف اللاتي	١٨٠	٨١٠	٦٣٠

المصـرف	الرأسمال القديم	الرأسمال الجديد	مقدار الزيادة
يونيفرسال بنك	١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠
بنك جعجع	٢٠٠	٥٠٠	٣٠٠
حبيب بنك ليمتد	٥	٥٠	٤٥
بنك البقاع	١٠٠	٦٠٠	٥٠٠
بنك الاعتماد المصرفي	٤٠	١٢٤٠	١٢٠٠
بنك المغترب	١٢٠٠	٢٧٠٠	١٥٠٠
فرنسبنك	٥٠٠٠	٨٨٠٠	٣٨٠٠
البنك اللبناني السويسري	٤٠٠	١١٠٠	٧٠٠
البنك التجاري السوري	١٢٥٠	٢٥٠٠	١٢٥٠
بنك الصناعة والعمل	٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠

– أدى توفر البيئة المصرفية المناسبة لعمل المصارف التجارية بموجب الإصلاح المصرفي إلى توسع ملحوظ في حجم النشاط المصرفي والمعبر عنه بالميزانية الموحدة لهذه المصارف التي ارتفعت بنسبة تقارب ١٣٣٪ في عام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٩١ وذلك عند تقويمها بالليرة اللبنانية بحيث فاق رصيدها ١٥٫٨ تريليون ليرة، وعند تقويم هذه الميزانية بالدولار الأمريكي، يلاحظ تزايدها أيضاً بنسبة تفوق ٥٪ بحيث فاق رصيدها ٨ مليارات دولار.

– انعكس التوسع في حجم الميزانية الموحدة للمصارف ارتفاعاً في كافة بنودها وفي جانبي الموجودات والمطلوبات. ففي جانب الموجودات، زاد مجموع الموفورات بالليرة بنسبة فاقت ٣٩٢٪ عند تقويمها بالليرة وبنسبة ١٢٠٪ عند تقويمها بالدولار حتى وصلت إلى أكثر من ١٫٤ تريليون ليرة أو مايعادل ٧٠٠ مليون دولار، كما ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بنسبة تفوق ١٥٦٪ عند تقويمها بالليرة ونسبة ١٥٪ عند تقويمها بالدولار حتى وصل رصيدها إلى أكثر من ٥ تريليون ليرة أو مايعادل ٢٫٦ مليار دولار، وارتفعت كذلك الديون المصرفية على القطاع العام بنسبة تناهز ٦٤٪ عند تقويمها بالليرة ، فيما تراجعت بنسبة تفوق ٢٦٪ عند تقويمها بالدولار، حتى وصل رصيدها إلى أكثر من ٢٫٢ تريليون ليرة أو مايعادل مليار دولار، وازدادت أيضاً ديون المصارف على الخارج بنسبة تفوق ٩٢٪ عند تقويمها بالليرة فيما تراجعت بنسبة تفوق ١٤٪ عند تقويمها بالدولار، حتى وصلت إلى أكثر من ٥٫٦ تريليون ليرة أو مايعادل ٣ مليارات دولار.

– أما في جانب المطلوبات. فيلاحظ توسع قاعدة ودائع القطاع الخاص بنسبة تناهز ١١٨٪ عند تقويمها بالليرة، فيما تراجعت بنسبة طفيفة قاربت ٣٪ عند تقويمها بالدولار، حتى وصلت إلى نحو ٥٫٦ مليار دولار أو مايعادل أكثر من ١٠ تريليون ليرة، كما يلاحظ أيضاً ازدياد مجموع الأموال الدائمة لهذه المصارف بنسبة تفوق ٤٦٪ عند تقويمها بالليرة ونسبة ٣٤٪ عند تقويمها بالدولار، حتى وصل رصيدها إلى أكثر من ٢١٦ مليار ليرة أو مايعادل ١١٠ مليون دولار.

– يتبين من تطور الميزانية الموحدة للمصارف التجارية تزايد «دولرة» كل من الودائع والتسليفات المصرفية، فالودائع بالعملات الأجنبية كنسبة من اجمالي الودائع ارتفعت من نحو ٦٧٪ عام ١٩٩١ إلي أكثر من ٧٠٪ عام ١٩٩٢ كما ارتفعت التسليفات بالعملات الأجنبية كنسبة من اجمالي التسليفات من نحو ٨٣٪ إلى أكثر من ٩٢٪ عام ١٩٩٢، كذلك يلاحظ بالنسبة إلى اجمالي الميزانية أن الودائع بالعملات الأجنبية قد شكلت مانسبته ٤٩٪ خلال

العامين ١٩٩١ و١٩٩٢، فيما ارتفعت التسليفات بالعملات الاجنبية من نحو ٢٤٪ إلى اكثر من ٣٠٪ خلال العامين المذكورين.

– عند تحليل النسب المالية الرئيسية للمصارف التجارية في لبنان، يلاحظ تدني نسبة رسملة المصارف (أي نسبة الأموال الدائمة إلى اجمالي الميزانية) من نحو ٢,٢٪ عام ١٩٩١ إلى نحو ١,٤٪ عام ١٩٩٢، الأمر الذي يعكس ترديا في معدل كفاية الرساميل، وفي المقابل تحتفظ هذه المصارف بنسبة سيولة مالية مرتفعة (أي نسبة الاستعمالات السائلة الصافية إلى مجموع الودائع) بلغت نحو ٦٦٪ عام ١٩٩٢، مقابل ٧٤٪ عام ١٩٩١، كما تعتبر نسبة التسليفات إلى الودائع مرتفعة إذ فاقت ٤٥٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٤٠٪ عام ١٩٩١.

– تم خلال العام تأسيس أربعة مصارف تجارية جديدة هي : الأطلس بنك، بنك التجارة، بنك الثقة اللبناني، بنك الشرق الأوسط وأفريقيا.

– بهدف الاستفادة من قوانين الإصلاح والدمج المصرفي، تمت خلال العام عملية شراء «غلوب بنك» من قبل «الشركة العامة المصرفية اللبنانية الأوروبية» كما تمت عملية شراء «بنك طعمة» من قبل «فرنسبنك» على قاعدة الإفادة حالياً من الفروع وقاعدة الزبائن والإفادة مستقبلاً من مزايا الدمج، وتجدر الإشارة إلى أن «غلوب بنك» و«بنك طعمة» كانا في عداد المصارف التي تعثرت، بالإضافة إلى دمج المصارف الأخرى التالية : «مصرف يورميد» و«المصرف اللبناني الباكستاني» ومصرف الازدهار اللبناني «ومصرف المشرق»، والبنك اللبناني العربي «ومصرف مبكو»، و«مصرف نصر اللبناني الأفريقي» و«مصرف التجارة الخارجية» و«مصرف الاعتماد والتجارة الدولي» و«المصرف اللبناني البرازيلي» و«كابيتال تراست بنك» علماً أن هذين المصرفين الأخيرين إضافة إلي «غلوب بنك» و«بنك طعمة» كانوا قد تقدموا بطلبات تصفية ذاتية.

– بغية تنظيم العمل الصيرفي، أصدر مصرف لبنان المركزي قراراً يقضي بتحديد عمل الصيارفة وبتحديد قيمة رأسمال الشركة الصيرفية بـ ٢٥٠ مليون ليرة، بعدما تكاثر عدد الصيارفة، أفراداً وشركات، بشكل غير معقول تجاوز كافة الحدود والذين نشطوا في عمليات المضاربة ضد النقد الوطني.

القطاع الصناعي :

– واجه القطاع الصناعي خلال العام عدداً من المعوقات التي تكبل نشاطه وانطلاقته المعهودة، منها حاجته إلى مصادر التمويل، وضعف حركة الاستثمارات والتوظيفات الصناعية، وعدم توفر البنية التحتية المتطورة، وعدم توفر السياسات الحمائية، والاغراق للمنتجات اللبنانية في عقر دارها من قبل المنتجات الأجنبية، إضافة إلى غياب أية خطة تنموية شاملة لهذا القطاع.

–بلغت قيمة الصادرات الصناعية نحو ٧٢٠ مليار ليرة في عام ١٩٩٢، مقابل ٢٧٨ مليار ليرة في عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ١٥٩٪ وبلغت بتقويمها بالدولار الأمريكي، نحو ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ٣١٦ مليون دولار عام ١٩٩١ أي بتزايد نسبته ٢٧٪ فقط، علماً بأن الصادرات الصناعية تساهم بما نسبته ٨٠٪ من مجمل الصادرات اللبنانية.

– بلغ حجم الاستثمار الصناعي، أي قيمة الآلات الصناعية المستوردة من معدات وآلات وتجهيزات نحو ٧٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٢، مقابل ٦٠ مليون دولار خلال عام١٩٩١، أي بتزايد نسبته ١٧٪ وقد أدخلت هذه الآلات للبلاد بموجب أجازات مسبقة من المديرية العامة للصناعة إلا أنها لاتعبر عن حقيقة الاستثمار الصناعي في هذا المجال، وذلك أن آلات كثيرة تصنع في لبنان وتستخدم في موازاة الآلات المستوردة.

– شكلت قيمة استيراد الآلات الصناعية نحو ١٧,٥٪ من قيمة الصادرات الصناعية للعام ١٩٩٢ مقابل ١٩٪

للعام ١٩٩١.

– أوضح تقرير أصدرته المديرية العامة للصناعة أن عدد التراخيص لإنشاء مصانع جديدة التي منحت خلال العام بلغ ٤٦٢ ترخيصاً، وبلغت قيمة رؤوس أموال هذه المشاريع حوالي ٥٤,٦ مليار ليرة، احتلت فيها الصناعات الغذائية المرتبة الأولى من حيث عدد التراخيص إذ تم الترخيص في اطارها لإنشاء ٩١ مصنعاً باجمالي رؤوس أموال بلغ ٩,٥ مليار ليرة، تلتها الصناعات المعدنية بـ٨١ مصنعاً بقيمة ١٢ مليار ليرة، ثم صناعة المفروشات المعدنية ٤٩ مصنعاً بقيمة ٧,٩ مليار ليرة.

– بلغت قيمة التسليفات المصرفية للقطاع الصناعي أكثر من ٥٦٥ مليار ليرة عام ١٩٩٢، مقابل ١٨٣ مليار ليرة عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ٢٠٩٪، وبلغت بتقويمها بالدولار الأمريكي، نحو ٢٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، مقابل ٢٠٨ مليون دولار عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ١٢٪، علماً بأن حصة التسليفات الصناعية من مجمل التسليفات المصرفية قد تراجعت من نحو ٩,٣٪ عام ١٩٩١ إلى ٩,٢٪ عام ١٩٩٢.

– بدأ عام ١٩٩٢ بجهود صناعية مكثفة بغية دعم وتطوير أداء القطاع الصناعي الحيوي في الاقتصاد، مع انتخاب رئيس مجلس جديد لجمعية الصناعيين اللبنانيين، وفي هذا المجال قامت الجمعية خلال العام بمتابعة كافة المعضلات التي تواجه القطاع الصناعي والسعي لإيجاد الحلول اللازمة لها، وتنظيم حملة إعلانية إعلامية شاملة لدعم الصناعة اللبنانية عبر رفع شعار شراء المنتجات اللبنانية، ومن خلال الإعلان عن الصناعة اللبنانية والترويج لمنتجاتها، والاتصال بممثلي الدول العربية والأجنبية بغية حل معضلة دخول المنتجات اللبنانية إلى أسواق هذه الدول، وإقامة المعارض الصناعية في داخل وخارج لبنان.

– صدقت لجنة الاقتصاد والتجارة في المجلس النيابي على مشروع اعطاء العروض المقدمة للسلع المصنوعة في لبنان أفضلية بنسبة ١٥٪ عن السلع الصناعية المستوردة، وذلك في خطوة هامة لتشجيع الإنتاج الصناعي اللبناني.

– بدأ معهد البحوث الصناعية خلال العام بترميم بناء مكاتب مؤسسة المقاييس والمواصفات، وذلك بتمويل ذاتي بعد طول انتظار المساعدات الموعود بها محلياً وخارجياً، وتقدر كلفة إعادة تأهيل المعهد نحو ٧–٨ ملايين دولار، وقد بلغت عائدات المعهد في السنوات الأخيرة نحو ٢٠٠ – ٣٠٠ ألف دولار، وفي هذا المجال اتفق وزير الصناعة اللبناني مع المصرف الإسلامي للتنمية على تأمين قرض سريع لتوفير التجهيزات اللازمة للمعهد ولتعزيز دور مؤسسة المقاييس والمواصفات.

– زار خلال العام وفد من جمعية الصناعيين اللبنانيين المجموعة الأوروبية، وتبين من المحادثات التي أجريت أن لدى المجموعة الأوروبية والمصرف الأوروبي للاستثمار الاستعداد لتوفير قروض للمؤسسات الصناعية اللبنانية، والعمل على ترسيخ فكرة مساهمة المصرف الأوروبي للاستثمار في رأسمال المصرف الوطني للإنماء الصناعي والسياحي المعني باقراض الصناعيين من أجل تحديث المصانع اللبنانية، كما نوقشت أثناء المحادثات فكرة مساهمة مؤسسات أوروبية في مصانع لبنانية، في رأسمالها وإنشاء شركات مختلطة، والإعانة في إعادة تأهيل معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات.

– وقعت جمعية الصناعيين اللبنانيين بروتوكولا مع إتحاد الصناعيين الروس لتبادل الخبرات بين الصناعيين اللبنانيين والروس، وتتمثل الخطوط الرئيسية لهذا الاتفاق في إقامة المعارض المتبادلة وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

– يبدو أن القطاع الصناعي أخذ يجذب اهتمام العديد من المستثمرين العرب حيث بدأ بعضهم خلال العام بإجراء الاتصالات الرسمية اللازمة لإقامة مصانع في مجالات معينة، أو لإقامة مصانع مشتركة مع الصناعيين اللبنانيين،

أو لإقامة صناعات مكملة لصناعاتهم في بلدانهم الأصلية.

القطاع الزراعي :

– مني القطاع الزراعي بنكسات عدة خلال العام، تمثلت في العواصف الثلجية والسيول والحرائق واجتياح الجراد، فقد بدأ الموسم الزراعي للعام ١٩٩١–١٩٩٢ بخريف مأساوي حيث التهم أكثر من خمسين حريقاً آلاف الأشجار المثمرة والحرجية في ثمانية أقضية ممتدة من عكار إلى الشوف، واختتم الموسم بحرائق مماثلة أتت على مئات الهكتارات من الثروة الحرجية وحقول الزيتون، وما بين الخريفين وقعت كارثة الثلج التي ابتدأت آثارها منذ الأسبوع الأول لشهر شباط/فبراير ١٩٩٢ واستمر مسلسل توافرها بصورة فيضانات وسيول ورياح عاصفة حتى منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٢، وقدرت الخسائر التي لحقت بمواسم الإنتاج من جراء الكارثة الثلجية بنحو ٥٠ مليار ليرة، طالت بساتين الحمضيات والموز وحقول الخضار وبيوت الزراعة المحمية والتفاحيات والصنوبر والزيتون والكرمة، فضلاً عن تدمير جزء لابأس به من البنية التحتية لكثير من مشاريع الإنتاج كأقنية الري والمنشآت وقوارب صيد الأسماك وقفران النحل.

– أعلنت الجهات المسئولة خلال العام أن القطاع الزراعي يعاني من عدة مشكلات وعراقيل تكبل نشاطه وانطلاقته، يذكر منها غياب أي تخطيط ودراسات متكاملة تهيء للمزارع سبل الإرشاد والتنظيم والتطوير، وارتفاع كلفة الإنتاج بسبب ارتفاع كلفة اليد العاملة والمواد الأولية (بذور وأسمدة وأدوية..) وغياب التسليف ومصادر التمويل، وضعف تقنية العاملين، إضافة إلى أن عملية التسويق ماتزال العائق الأساسي في وجه الإنتاج في ظل غياب شبه كامل لأنظمة عملية على صعيد التوحيد النوعي والتوضيب والحمائية التي تتبعها دول عربية وغربية عدة في وجه الإنتاج الزراعي اللبناني.

– بلغت قيمة الصادرات الزراعية خلال عام ١٩٩٢ نحو ١٨٠ مليار ليرة مقابل ٦٩ مليار ليرة خلال عام ١٩٩١ أي بتزايد نسبته ١٦٠٪ وبلغت عند تقويمها بالدولار الأمريكي نحو ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ٧٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩١، أي بارتفاع نسبته ٢٧,٤٪. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات الزراعية تساهم بما نسبته ٢٠٪ من قيمة الصادرات اللبنانية الإجمالية.

– بلغت قيمة التسليفات المصرفية للقطاع الزراعي خلال العام ١٩٩٢ أكثر من ٧٠ مليار ليرة، مقابل ٢٨,٢ مليار ليرة في عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ١٤٨٪، وبلغت عند تقويمها بالدولار، نحو ٣٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال عام ١٩٩٢ مقابل ٣٢,١ مليون دولار خلال عام ١٩٩١ أي بزيادة نسبتها ٢١,٢٪ ولاتزيد التسليفات المصرفية للقطاع الزراعي عن ١,١٪ من مجمل التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية كافة.

– أصدر وزير الزراعة اللبناني قراراً يحمل الرقم ١٩/١ نظم بموجبه الروزنامة الزراعية للمنتجات اللبنانية بحيث منع استيراد الحمضيات على اختلاف أنواعها وكذلك التفاح، والبذور والشتول والنصوب للحمضيات والتفاحيات المعدة للزرع، والبذور والنصوب والشتول للزيتون واللوزيات المعدة للزرع، وأخضع استيراد المنتجات الزراعية الآتية لأجازة مسبقة : الزيتون ماعدا المصنع الفاخر الموضوع في أوعية، حب الصنوبر وقلبه، والخرما، والعنب وزبيبه، والبطاطا للأكل والزرع وكذلك البصل، وفيالج دود الحرير والخيار والبندورة، وسمح باستيراد منتجات في فترات معينة، منها الكوسا والباذنجان واللوبياء الخضراء والثوم، والبطيخ الأحمر والأصفر، والشمش والأجاص، والدراق وجميع أنواع البذور والزرع والشتول.

– خصصت إدارة المشروع الأخضر في وزارة الزراعة خلال العام مبالغ للمشاريع بلغت حوالي ٢١٣٨ مليون ليرة، صرف منها ١٨٣٣ مليون ليرة، وقد توزعت المشاريع المنفذة على كافة المحافظات اللبنانية.

– وقعت وزارة الزراعة اللبنانية خلال العام اتفاقاً لإنماء وتطوير زراعة الزيتون في منطقة الجنوب اللبناني سيكون مركزه مدينة صور، يموله برنامج الأمم المتحدة للإنماء وتنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو».

– تقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسة إلى وزير الزراعة اللبناني تناولت فيها الجدوى الاقتصادية والفنية من انشاء مركز لتوضيب الفاكهة في منطقة البقاع في لبنان، تقدر تكاليفه بنحو ١٢ مليون دولار، وتوصي الدراسة بعمل اتصالات مع الشركات اليابانية وغيرها من أجل تمويل هذا المشروع.

– أعد وزير الزراعة اللبناني برنامج عمل عن وضع وزارة الزراعة المستقبلي بغية إعادة تأهيلها وتفعيلها، يتضمن زيادة فاعلية الجهاز الوظيفي، والعمل على الاستفادة من المشاريع الممولة من المنظمات الدولية وتحريك العمل الفني في الوزارة، إضافة إلى الاتفاق مع مجلس الإنماء والأعمار على تمويل وتنفيذ الخطة الزراعية المستعجلة لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ والتي تتضمن ١٦ مليون دولار لتأهيل العمل في الوزارة و٣٦ مليون دولار للتسليف الزراعي، و٢١ مليون دولار للإرشاد الزراعي، و٢ مليون دولار لمشروع ري اليمونة، و٢٠ مليون دولار لمشروع ري العاصي في الهرمل.

– كما تضمن البرنامج وضع سياسة واضحة للتسليف الزراعي وخصوصاً الموسمي وطويل الأجل واستصدار قانون جديد للتسليف الزراعي في لبنان، والسعي لحل مشكلة تصريف المنتجات الزراعية اللبنانية، في الأسواق العربية والأجنبية، والاستفادة القصوى من التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو»، وبرنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ويقدر مجموع ماتقدمه منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» للحكومة اللبنانية ٢٢,٥ مليون دولار.

– اتخذ مجلس الوزراء اللبناني، في أوائل العام قرارا بالعودة إلى سياسة دعم زراعة الشمندر السكري بعدما كانت الدولة توقفت عن اعتماد هذه السياسة، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة شمندراً للموسم ١٩٩١ بحوالي ٢٠٠ ألف دونم تعطي مايقارب ١٠٠ ألف طن من الشمندر وقدر الإنتاج من الشمندر خلال هذا الموسم بنحو ٦٠–٧٠ ألف طن ، وعدل القرار السعر التشجيعي لطن الشمندر بمتوسط حلاوة ١٥٪ وجعله ٦٠ ألف ليرة بدلاً من ٥٠,٥ ألف ليرة بفعل التدهور في سعر صرف الليرة.

– أعلنت المصادر المسئولة أن منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» قد أعدت العدة لتنفيذ مشروع أعادة ترميم المختبر الثالث في محطة تل عمارة في البقاع بقيمة ٧٠ ألف دولار، ومشروع لإعادة تأهيل الموظفين الاختصاصيين وتدريبهم في الوزارة بقيمة ٣٠٠ ألف دولار، ومشروع التحريج وإنماء الثروة الحرجية في لبنان بتمويل من السوق الأوروبية المشتركة، وتنفيذ منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو» بقيمة ٢,٥ مليون دولار، ومشروع تأمين الالات والمعدات لغربلة البذار المؤصل من الحبوب في محطة الأبحاث الزراعية في تل عمارة في البقاع بقيمة ١١٠ آلاف دولار، ومشروع مساعدة صغار المزارعين في تأمين الأسمدة والأدوية بتمويل من الصندوق الأندونيسي بقيمة ٥٠ ألف دولار.

– وقع وزير الزراعة ثلاثة اتفاقيات زراعية من شأنها دعم القطاع الزراعي وتنشيطه، اتفاقية منها مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، تقضي بإنشاء وتطوير مشاتل لإنتاج الغرس في تلك البقاع والجنوب، تنفذه الوزارة مع «اكساد» لمدة ثلاث سنوات وكلفته ٥٠ ألف دولار، واتفاقية برنامج تعاون فني مع المركز العربي المذكور وبالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الإسلامي للتنمية في مجال تحسين إنتاجية شجر الزيتون، مدته خمس سنوات وكلفته ٢٠٥ آلاف دولار، واتفاقية مع مؤسسة مالية عالمية تقضي بتقديم قرض ميسر قيمته ٩,٩٦ مليون دولار لتمويل انعاش الإنتاج الحيواني لمصلحة أصحاب الحيازات الصغيرة في سهل البقاع.

قطاع التجارة :

- بلغت قيمة التسليفات المصرفية الممنوحة لقطاع التجارة، الداخلية والخارجية والخدمات أكثر من ٣١٣٨ مليار ليرة عام ١٩٩٢ مقابل ١٠٣٩ مليار ليرة عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ٢٠٠٪، وعند تقويمها بالدولار الأمريكي، يلاحظ أنها بلغت نحو ١,٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ مقابل ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ٤٢٪، وتشكل هذه التسليفات مانسبته ٥٢٪ من مجمل التسليفات المصرفية عام ١٩٩٢، مقابل ٥٣٪ عام ١٩٩١، ويلاحظ أن تسليفات التجارة الخارجية قد شكلت ما نسبته ٢١,٥ ٪ من مجمل التسليفات للتجارة، مقابل ٦٠,٥٪ للتجارة الداخلية و١٨٪ لتجارة الخدمات.

- ثمة توجه رسمي ظهر خلال العام في إطار دعم وتطوير التجارة يتضمن إقامة مركز للمعلومات التجارية، بغية جمع وتوزيع المعلومات التي يحتاجها رجال الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولرعاية برامج خاصة للتدريب في الصفقات التجارية الخارجية، وترى السلطات المختصة أن هذا المركز ستتوافر له سبل النجاح أكثر إذا كان مختلطاً من القطاعين العام والخاص بحيث تتضافر جهود القطاعين كل في حقل اختصاصه على دعم هذا المركز وتوفير وسائل العمل والإنتاج بعيداً عن الروتين الإداري.

- شكل وزير الاقتصاد والتجارة خلال العام لجنة خاصة لتحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة، ولتحديد نسب الأرباح التجارية على هذه السلع والخدمات، وذلك من خلال وضع قوائم الحدود القصوى لنسب الأرباح التجارية لتجارة الجملة ونصف الجملة والمفرق، وتحديد عناصر النفقات العامة ونسبتها المئوية وتحديد بدل الخدمات التي يقرر الوزير تحديد أسعارها كلما دعت الحاجة.

قطاع التأمين :

- بلغ عدد شركات التأمين في نهاية العام، نحو ١١٤ شركة مسجلة ومرخص لها من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وبلغ عدد الشركات العاملة ٨٦ شركة، بالإضافة إلى هيئات تجارية تعمل كصناديق تعاضد تزاول التأمين التجاري، وهي معفاة من الضرائب والرسوم وتؤثر سلبياً على خزينة الدولة، ومن ثم على شركات التأمين اللبنانية.

- وإزاء هذا الواقع تحركت جمعية شركات الضمان في لبنان لوضع أسس جديدة للترخيص ولمبادىء المنافسة الشرعية في السوق المحلية، ولتقليص عدد الشركات عبر حفز الإندماج، وإيجاد وحدات كبيرة الحجم وقوية رأسمالياً بما يمكنها من تحسين أداء السوق محلياً، والدخول إلى المنتدى العالمي والصمود في وجه منافسة الشركات الأجنبية والعربية، وبالفعل تم شطب أربع شركات للضمان وتوقف ثلاث عن العمل، وقد تكون هذه الخطوة اتجاهاً هاماً نحو إعادة تصحيح وضعية السوق وتحسين الأداء فيها.

- تقدر أوساط جمعية شركات الضمان في لبنان حجم الاكتتابات في فروع التأمين المختلفة لدى الشركات العاملة في لبنان (حريق نقل أجسام السفن، وبضائع وحوادث عامة، سيارات، استشفاء) خلال العام بحوالي ٢٠٠ مليون دولار مقابل ١٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩١، أي بتزايد نسبته ٣٣٪، وهذه الأقساط خاصة بـ ٨٦ شركة عاملة في السوق التأمينيه (بينها ٧٠ شركة لبنانية و١٦ شركة أجنبية).

- تشير الأوساط المسئولة إلى تزايد الطلب على قطاع التأمين الصحي الخاص، حيث يفوق عدد المضمونين ٢٠٠ ألف مضموناً، يدفعون سنوياً أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي، باعتبار أن متوسط القسط السنوي للمضمون الواحد يتراوح بين ٤٥٠ و٦٠٠ دولار أمريكي.

- أصدر وزير الاقتصاد والتجارة خلال العام قراراً شكل بموجبه لجنة أوكل إليها تحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها لإلزام شركات الضمان بتوظيف نصف أموالها على الأقل في لبنان، وقد أبدت جمعية شركات الضمان

في لبنان عن موافقتها على هذا القرار، مع التمسك بجدية توظيف أموالها في المشاريع التي تراها مجدية وذات مردود جيد.

– توصلت اللجنة السابق ذكرها إلي صيغة تقضي بتوظيف الضمانات الثابتة المودعة لدى وزارة الاقتصاد والمحددة حسب القانون في حدود ٩٠ مليون ليرة للشركات الوطنية و١٨٠ مليون ليرة للشركات الأجنبية، على أن تودع هذه الضمانات لدى مصرف الإسكان، بالليرة اللبنانية محافظة على قيمتها وقيمة قروض مصرف الإسكان، وتشكل الضمانات استناداً إلي عدد الشركات المسجلة لدى مصلحة شئون الضمان حوالي ١٢ مليار ليرة.

– دعت جمعية شركات الضمان أعضاءها إلي تأليف تجمع خاص بإعادة تأمين الطبابة والاستشفاء (تجمع خاص لضمان الأخطار الصحية) وذلك على غرار تجمع ضمان الأخطار المصرفية، وينص مشروع التجمع الجديد على أن يتحمل التجمع نفقات الطبابة والاستشفاء حتى مبلغ ٢٥ ألف دولار، على أن يجري اقتطاع مبلغ ١٠٪ من كل مطالبة أو مبلغ ٢٥٠٠ دولار كحد أدنى، ويتوجب على الشركة التي تصدر العقد أن تأخذ قيمة الاقتطاع على عاتقها أو مشاركة مع المضمون لديها.

– وضعت جمعية شركات الضمان مذكرة تضمنت ملاحظاتها حول مشروع المرسوم التطبيقي لقانون الضمان الإلزامي للسيارات الذي وضعته وزارة الداخلية، وطالبت في ملاحظاتها أن تكون الجمعية العمومية «المؤسسة الوطنية للضمان الإلزامي» التي ينص عليها مشروع المرسوم مؤلفة من شركات الضمان المشاركة في أعمال المؤسسة.

– استمر النقاش خلال العام حول اعفاء شركة إعادة التأمين العربية من الضرائب، إذ أعدت الحكومة السابقة برئاسة السيد عمر كرامي مشروع قانون يقضي باعفاء الشركة من الضرائب أو بعضها لمدة عشر سنوات بمفعول رجعي يعود إلى العام ١٩٨٤، وذلك استجابة لطلب الشركة وجمعية شركات الضمان في لبنان، ولتشجيع الشركة على ابقاء مركزها الرئيسي في لبنان، غير أن المجلس النيابي رفض مشروع القانون، ومازالت المناقشات جارية بشأن الموضوع.

– طالبت جمعية شركات الضمان في لبنان وزير الاقتصاد والتجارة بادخال تعديلات على نظام شركات الأوفشور المطبق في لبنان بما يسمح للصندوق العربي لضمان اخطار الحرب للتمركز في لبنان كهيئة معفاة من الضرائب والرسوم، بعدما أبدى الصندوق رغبته في ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق هو هيئة عربية لإعادة التأمين تضم ٦٠ شركة تأمين خليجية يتخذ من قبرص مقراً له.

قطاع الطاقة :

– تراجع إنتاج المحروقات في لبنان خلال العام عنه في عام ١٩٩١، وذلك من ٥٨٠٤١٣ كيلو لتر إلى ٤٨٥٤٠١ كيلو لتر أي بنسبة تقارب ١٩.٦٪، وتكمن العوامل الرئيسية وراء هذا التراجع في المنافسة الحادة بين القطاعين العام والخاص، وسيطرة القطاع الخاص على الاستيراد، وتغطية السوق المحلي بنسبة تناهز ٨٠٪، وتأمين حاجة السوق عن طريق الاستيراد، وعدم توافر الاعتمادات اللازمة لشراء النفط الخام من سوريا، والحال أن مصفاة طرابلس لم تعمل بطاقتها الكاملة طيلة أيام السنة، فيما توقفت مصفاة الزهراني عن العمل.

– قدرت قيمة الفاتورة النفطية التي دفعها القطاع الخاص خلال العام في حدود ٣٠٠ مليون دولار منها نحو ٢٠٠ مليون دولار ثمناً لمستورد من البنزين، وتمثل قيمة الفاتورة النفطية التي دفعها القطاع الخاص نحو ٨٠٪ من مجمل الفاتورة النفطية البالغة أكثر من ٣٧٥ مليون دولار.

– اتجهت المديرية العامة للنفط في نهاية عام ١٩٩٢ نحواستيراد المحروقات، حيث بلغت المديرية الرقم ٤٩ بين

الشركات العاملة والبالغ عددها ٤٨ شركة، وهذا يعني أن القطاع العام لن يعود إلى ماكان عليه كمستورد لكل المحروقات وإنما سيكون شريكاً غير منافس وغير قادر على التحكم في أسعار السوق، وإلى جانب إدارة شركات المحروقات هناك ١٢ شركة تخزين و٤٨ شركة توزيع تتقاسم ٨٠٪ من السوق النفطية.

– يتم تأمين المحروقات للاستهلاك اللبناني من ثلاثة مصادر، هي سورية حيث يستورد منها ٥٠٪ من المنتجات المكررة التي تحتاجها السوق المحلية، ودول أوروبا وعلى الأخص رومانيا وبلغاريا واليونان وإيطاليا حيث يستورد منها ٣٥٪ من المنتجات المكررة و١٥٪ يكرر محلياً في مصفاة طرابلس.

– تعاني مؤسسة كهرباء لبنان بشكل خاص وقطاع الكهرباء بشكل عام من حالة تردٍ خطير في أوضاع المجموعات والشبكات والمحطات والتجهيزات، وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإعادة التأهيل وتجهيز مجموعات جديدة بقدرة ٣٠٠ ميغاوات لتغطية الاحتياجات اللازمة خلال عام ١٩٩٣.

– كما تطال الأوضاع المتردية الوضع البشري وعنه يتفرع سوء الجباية وتقليص كميات الكهرباء المسروقة المقدرة بحوالي ٥٠٪ من الطاقة الموضوعة في الاستهلاك، في حين لاتزيد الجباية عن ٢٤٪ من الطاقة المنتجة، ولاتقارب نسبتها ٩٪ من كلفة الطاقة الحقيقية الموزعة.

– تقدر كلفة التأهيل الأنية لاعادة المجموعات إلى قدرتها بحوالي ٢٥٠ مليون دولار، وكلفة التجهيز الآني بمجموعات غازية لإنتاج ٣٠٠ ميغاوات بنحو ٣٣٠ مليون دولار، في حين تقدر الحاجة التجهيزية حتى سنة ٢٠٠٣ بحوالي ٣ مليارات و٤٠٠ مليون دولار سنوياً.

– تراجع الإنتاج الأقصى خلال العام إلى حدود ٦٧٠ ميغاوات وهو مايشكل ٤٥,١٪ صيفاً و٣٥٪ شتاء من مجمل الطاقة الإنتاجية الأسمية المقدرة بحوالي ١٤٨٤ ميغاوات، كما أن الشبكات وخطوط النقل ماتزال معطلة بنسبة ٣٥٪ كحد أدنى.

– بلغت ديون مؤسسة كهرباء لبنان حتى نهاية عام ١٩٩١ حوالي ٢٤١,٤ مليار ليرة و١٢٥ مليون دولار وتقدر كلفة الكيلووات الواحد بنحو ٢١٥ ليرة أي حوالي أربعة أضعاف التعرفة المعتمدة حالياً وهي ٥٥ ليرة للكيلووات ساعة، وقدرت كلفة كمية الطاقة المنتجة خلال عام ١٩٩١ بنحو ١٣٣ مليار ليرة، جبي منها ٣٢ مليار ليرة أي مايوازي ٢٤٪ من قيمة الطاقة المنتجة ومايوازي ٩٪ من كلفة الطاقة الحقيقية.

– وافق المجلس المركزي لمصرف لبنان على رفع المبلغ المتبقى من القرض المعقود مع مؤسسة كهرباء لبنان في العام ١٩٨٨، والبالغة قيمته ٧ ملايين دولار أمريكي لاجراء الاصلاحات اللازمة على المجموعة الثالثة في معمل الذوق الحراري بما يمكن المؤسسة من صيانة المجموعة الفرنسية.

قطاع النقل :

– سجلت حركة مرفأ بيروت نشاطاً ملحوظاً خلال عام ١٩٩٢، حيث سجلت حركة البضائع رقماً قياسياً بلغ ٤٨٥١٧٠٠ طناً بزيادة نسبتها ٥٥,٤٪ عن عام ١٩٩١، كما زادت حركة المستوعبات بنحو ٢٩٧٧٨ مستوعباً عن العام ١٩٩١، وبلغت قيمة الواردات الجمركية والمرفئية عبر هذا المرفأ نحو ٢٨٨ مليار ليرة عام ١٩٩١ أي بتزايد نسبته ٢٣١٪، وتجدر الإشارة إلى أن مرفأ بيروت يستحوذ على حوالي ٦٩٪ من حركة النقل البحري في لبنان، مقارنة مع مرافىء طرابلس وصيدا وصور وجونيه وغيرها من المرافىء الخاصة، أما حجم الرسوم الجمركية المحصلة من مرفأ بيروت فمازالت تشكل ٦٥٪ من مجمل الواردات الجمركية.

– تراجع حجم الأسطول التجاري اللبناني من حوالي ٣٠٠ باخرة قبل الحرب الأهلية في لبنان إلى ١٠٠ باخرة فقط في الوقت الحاضر.

– أولت الحكومة خلال العام اهتماماً كبيراً بتطوير مرفأ بيروت، وقامت شركة «باكنل» الأمريكية «ودار الهندسة اللبنانية» بوضع خطة شاملة لذلك تتضمن انشاء الحوض الرابع بعد اكمال السنسول في البحر (مكسر الأمواج) والرصيف ١٤ وإنشاء الرصيف ١٥، وإنشاء محطة لتفريغ المستوعبات مساحتها ٣٦٠ ألف متر على الرصيف ١٣ تكون جاهزة بالأجهزة الإلكترونية وقادرة على استيعاب ٢٥٠–٣٠٠ ألف مستوعب سنوياً، وإعادة إحياء وتطوير السوق الحرة في المرفأ وتحديث المرفأ حتى عام ١٩٩٥.

– في إطار المساعي لتطوير مرفأ بيروت وبناء على طلب «لمنظمة الفاو» أعدت دراسة حول وضعية الإهراءات، بينت أن المرفأ بحاجة لنحو ٢٠ مليون دولار لإجراء عملية إعادة التأهيل لاهراءاته، منها نحو ٨ ملايين دولار كقرض بفائدة ٤٪، وقرض آخر بقيمة ١٢ مليون بفائدة ٢٪ سنوياً.

– تركز الاهتمام خلال العام على وضع المطار الذي أصبح ضيقاً نوعاً ما ازاء الحركة التي يشهدها، وتم وضع خطة لتوسيع المطار يجرى التفاوض بشأنها مع الصناديق والمؤسسات الدولية. يفترض تنفيذها على مرحلتين تهدف الأولى إلى إعادة المطار إلى الوضع الذي كان عليه عام ١٩٧٤ وجعله يستوعب حركة ٣ ملايين مسافر سنوياً. أما المرحلة الثانية فتهدف إلى جعل المطار يستوعب ١٢ مليون مسافر سنويا وتمتد حتى عام ٢٠٠٠.

– بالرغم من الافتقار للكثير من التجهيزات المهمة في مطار بيروت إلا أن الحركة فيه كانت نشطة خلال العام، وخاصة في ظل عودة العديد من الشركات الأجنبية التي بدأت تسير رحلاتها من وإلى مطار بيروت الدولي، حيث تتولى هذه الشركات نحو ٣٩٪ من حركة النقل من وإلى المطار، وتتولى شركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية نحو ٦١٪.

– بلغت خسائر شركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية خلال سنوات الحرب حوالي ٢٠٠ مليون دولار.

– انتعشت حركة مطار بيروت الدولي خلال عام ١٩٩٢ حيث سجلت حركة الطائرات زيادة من ١٠٨٢٢ طائرة عام ١٩٩١، إلى ١٤٩٤٣ طائرة عام ١٩٩٢، أي بتزايد نسبته ٣٨٪، كما سجلت حركة الركاب ارتفاعاً من ٨٣٧١٤٤ راكباً، إلى ١٠٩٢٦٤٥ راكباً، عام ١٩٩٢، أي بتزايد نسبته ٣٠٪، وبلغ حجم الواردات المالية للمطار نحو ٢٣ مليار ليرة عام ١٩٩٢ ، كان أهمها رسم خروج المسافرين الذين قدرت وارداته بنحو ١٦ مليار ليرة.

– تسعى مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك لإعادة تشغيل بعض الخطوط، منها الخط الممتد من بيروت إلى جبيل بإعادة تسيير قطارات للركاب، وذلك ضمن كلفة لاتتعدى ١٢٠ مليون ليرة وكذلك إعادة تأهيل خطي الجيه – الزهراني، جبيل – شكة بكلفة تقارب المليار و٨٠٠ مليون ليرة، وتبلغ الواردات المرتقبة من استثمار هذين الخطين نتيجة نقل الفيول أويل والترابة والركاب حوالي ٨٠٠ مليون ليرة من المرتقب مضاعفتها عند انتظام العمل والاستثمار.

– في إطار اهتمام مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك في تعميم النقل على كافة المناطق اللبنانية، تم خلال العام وضع مخطط هام لربط بيروت بالمناطق الأخرى بواسطة الأوتوبيسات وقسمته إلى مرحلتين الأولى تشمل بيروت وبعض المدن كطرابلس وصيدا وزحلة ويفترض تسيير ٦٠ أوتوبيساً، وتقدر تكاليفها بنحو ١٦ مليونا و٥٠٠ ألف دولار، يمكن للمصلحة معها من نقل نحو مليون راكب سنوياً. أما المرحلة الثانية فتشمل ربط كل المناطق من الشمال إلى الجنوب ومن الساحل إلى الجبل، وهي تفترض امتلاك ٢٢٠ أوتوبيساً، وتقدر تكاليفها بنحو ٣٧ مليون دولار، وبهذا تبلغ الكلفة الاجمالية لمخطط تعميم النقل المشترك في لبنان نحو ٥٣ مليوناً و٥٠٠ ألف دولار يمتد تمويله على مدى ١٠–١٥ سنة.

قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية :

– قدرت خلال العام الحاجة الفورية من الخطوط الهاتفيه بحوالي مليون خط لتأمين احتياجات المواطنين، علماً أن المتوافر حالياً لدى وزارة البريد والبرق والهاتف لايزيد عن ٤٣٠ ألف خط، ولدى الوزارة خطة لتوسيع الشبكة إلى مليون ونصف المليون خط عن طريق تأهيل ٥٠٠ ألف خط متوافر حالياً، وتوسيع الشبكة بإنشاء ٥٠٠ ألف خط جديد، إضافة إلى تنفيذ المشروع الخليوي الذي يؤمن ٥٠٠ ألف خط.

– كما تسعى الخطة إلى رفع الاتصالات الدولية، من ٧٠٠ خط في مراكز الوزارة إلى ١٠٠٠ خط، وإلى تحويل بعض مكاتب التخابر الدولي في المناطق وخارج المدن إلي غرف عامة لقاء تعرفات وجعالات لأصحاب المكاتب تحددها الوزارة .

– وتقدر التكاليف الاولية لكلفة إعادة تأهيل قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية بنحو ٧٠٠ – ١٢٠٠ مليون دولار وثمة مشروع حالي يجري دراسته لتخصيص هذا القطاع، خاصة وأن الوزارة تجبي أقل من نصف قيمة الفواتير المستحقة.

– أعلنت وزارة البريد والإتصالات خلال العام عن بدء العمل في مؤسسة «ليبانباك» لتبادل المعطيات بين لبنان وفرنسا، وعبرها مع دول العالم بعدما جمعت نحو ٣٥٪ من مشتركيها من كبريات المؤسسات المالية والمصرفية والاقتصادية.

– وافق مجلس الوزراء اللبناني في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣٠ على مشروع اتفاق مقدم من شركة MCI OVERSEAS الأمريكية بشأن زيادة خطوط الاتصالات الدولية، ويرمي هذا المشروع إلى زيادة خطوط الاتصال الدولية وتسهيل مرور المخابرات وذلك بطريقة التمويل الذاتي ومن دون تحميل الموازنة أي عبء مباشر، وقد تعهدت الشركة على أساس هذا الاتفاق بالإضافة إلى تنازلها عن مبلغ مليون وسبعمائة ألف دولار أمريكي من أصل المبالغ المترتبة لها على الدولة اللبنانية والبالغة ٦,٨ ملايين دولار أمريكي ، بتمويل وتجهيز محطة ارضية حديثة تعمل بالتقنية النبضية IDR ، واستحداث شبكة جديدة لربط المشتركين في جميع المناطق اللبنانية لتأمين التخابر الدولي إلى جميع أنحاء العالم بتقنية حديثة، مع تشغيل وصيانة المحطة الأرضية والشبكة التابعة لها لمدة خمس سنوات، بتسويق خدماتها وتحصيل جباية الفواتير لأمر الإدارة اللبنانية، بتطبيق تعرفة وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية على المخابرات الدولية، ومن ثم إعادة كامل المعدات والمنشآت إلى الدولة اللبنانية من دون أي مقابل في نهاية مدة العقد.

– جرى خلال العام انجاز العمل في المحطة الأرضية ووصل السنترالات وتأسيس الشركة المتحدة لتنمية الإتصالات ACD لتكون ممثلاً حصرياً ووكيلاً لشركة MCI، ويتوقع نتيجة كل هذا أن يتم توفير الإتصالات لما يزيد عن خمسة آلاف مشترك.

القطاع العقاري والمقاولات والإسكان :

– تخطت مساحات البناء التي رخصت بها نقابة المهندسين في بيروت في عام ١٩٩٢ كل الأرقام القياسية التي سجلت في بعض السنوات الماضية، إذ بلغت هذه المساحات أكثر من ١٢,٥ مليون متر مربع مقابل نحو ٦ ملايين متر مربع في عام ١٩٩١، أما المساحات التي بوشر التنفيذ عليها فقد بلغت حوالي ٩ ملايين متر مربع بكلفة تقديرية تبلغ ٢٥٠ دولار للمتر المربع، وقد ناهز عدد الرخص الممنوحة للبناء خلال العام ١٩٩٢، ٧٦٠٠ رخصة تحقق معظمها خلال النصف الثاني من العام. وقد توزعت مساحات البناء خلال العام ١٩٩٢ على مختلف المناطق اللبنانية.

– ساهمت الضرائب والرسوم التي فرضت على القمح المستورد (سعر رفع الدولار الجمركي إلى ٣٠٠ ليرة أواسط عام ١٩٩٢)، وكذلك فرض ضريبة على المحروقات (البنزين) في احداث ارتفاع ملموس في أسعار مواد البناء، حيث سجل مؤشر كلفة البناء خلال عام ١٩٩٢ ارتفاعاً اجمالياً ناهز ١٧١,٥٪ بالليرة و١٠,٢٪ بالعملات الأجنبية.

– تشير مصادر بعض الأوساط العقارية أن حركة الاستثمارات قد توسعت خلال عام ١٩٩٢ وذلك في قطاع العقارات المبنية وغير المبنية، وإنها تقدر بنحو ٢,٥ مليار دولار على الأقل، منها نحو ٣٥٠–٤٠٠ مليون دولار من قبل رعايا ومستثمري البلدان العربية الخليجية، وخاصة السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، علماً بأن هؤلاء الرعايا والمستثمرون قد استثمروا في القطاع العقاري نحو ٢٣٠–٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩١.

– بلغت قيمة الرسوم المستوفاة عن المعاملات العقارية عام ١٩٩٢ نحو ٩١ مليار ليرة مقابل ٣٩ مليار ليرة عام ١٩٩١، وقد رصد تسجيل ١٥ ألف معاملة عقارية من أصل ٨٠ ألفاً متراكمة أنجزت حتى تاريخه، والعمل جار في مديرية الشئون العقارية لإعادة تكوين ٩٧ خريطة من أصل ٢١٨ خريطة مفقودة لمدينة بيروت.

– صدر خلال العام قانون الإيجارات الجديد بعد سنوات طويلة من البحث والتعديل، ويشتمل هذا القانون على أحكام تتعلق بالأماكن السكنية وغير السكنية، وأحكام مشتركة لجميع عقود الإيجار وغيرها، وقد ضاعف القانون بدلات الإيجار بمعدلات عالية نسبياً وربطها بزيادات غلاء المعيشة، ونص على أنه في حالة وفاة المستأجر أو تركه المأجور لأسباب محددة يحل مكانه في عقد الإيجار، زوج المستأجر وأصوله وأولاده وانسباؤه في حالة الأماكن السكنية وورثته أو شركاؤه في حالة الأماكن غير السكنية، كما نص القانون على حالات استرداد المأجور وربطها أساساً بالضرورات العائلية على أن يقرر تعويضاً للمتسأجر يعادل ٢٥–٥٠٪ من قيمة المأجور إضافة إلى تعويض إضافي يعادل قيمة التعويض المقضي به، كما حدد القانون حالات اسقاط حق التمديد في المأجور كما حدد البدل العادل للمأجور على ان ٥–٧٪ من قيمة المأجور. هذا وقد أقر مجلس الوزراء مشروع قانون، (وصادق عليه المجلس النيابي اللبناني) وهو يقضي بتسوية مخالفات البناء بحيث يكون ثلثا وارداتها للخزينة العامة والثلث الباقي للبلديات في مختلف المناطق اللبنانية.

– بلغت قيمة التسليفات المصرفية الممنوحة لقطاع البناء أكثر من ٥٠٠ مليار ليرة خلال عام ١٩٩٢ مقابل ١٨٦ مليار ليرة خلال عام ١٩٩١ أي بتزايد نسبته ١٦٩٪، غير أنه عند تقويمها بالدولار الأمريكي، يلاحظ أنها بلغت نحو ٢٧٧,٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ٢١١,٦ مليون دولار عام ١٩٩١ أي بارتفاع نسبته ٣١٪ وقد شكلت التسليفات المصرفية لقطاع البناء مانسبته ٨,٢٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٩,٤٪ عام ١٩٩١.

– بغية إعادة تفعيل دور مصرف الإسكان، وضع ممثل الدولة في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مشروع قانون يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون إنشاء المصرف، ويقضي بزيادة رأسماله من ٥٠ مليون ليرة حالياً إلى ٣ مليارات ليرة على أن تساهم الدولة بنسبة ٢٠٪ من زيادة رأس المال، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة ٣٠٪، ونص المشروع على أن تودع لدى مصرف الإسكان أموال المؤسسات العامة والمصالح المستقلة بما فيها الصندوق المذكور، وأموال شركات الضمان، وصناديق الإدخار والأموال المجمدة لدى المحاكم.

العمالة والأوضاع الاجتماعية :

– قدر خلال العام عدد السكان المقيمين المسجلين في لبنان بنحو ٣١٨٠١٧٠ نسمة وقدر عدد الناشطين اقتصادياً بنحو ٦٩٣٨١٢ نسمة من ذكور وإناث، بمعدل ١٥٠٧١١ امرأة و٥٤٣١٠١ رجلاً، وتقدر نسبة البطالة خلال العام

١٩٩٢ بحوالي ٢٠-٣٠٪.

- بلغ الحد الأدنى للأجور خلال العام نحو ٦٥ دولاراً مقابل ٨٥ دولار في العام ١٩٩١ أي بتراجع نسبته ٢٣,٥٪، ويعود ذلك أساساً إلى تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع الأسعار بشكل كبير.

- وضع مجلس الإنماء والأعمار، تصوراً أولياً في إطار خطة رسمية لتمويل إعادة المهجرين تتحمل الدولة على أساسها إعادة تأهيل البنية التحتية في المناطق التي يعاد إليها المهجرون، كما وتعطى العائلة المهجرة قرضاً طويل الأمد بنسبة فائدة حقيقية امتيازية بحدود ٣ في المائة بينما تكون نسبة الفائدة الفعلية، النسبة الحقيقية زائداً نسبة التضخم، وتحتسب قيمة القرض على أساس القيمة الحالية لأقساط التسديد السنوية في مواعيدها، ويساوي كل قسط ٢٠ في المائة من دخل العائلة السنوي، بعد احتساب الزيادات السنوية التي قد تطرأ على الدخل (من غلاء معيشة وغيرها) أي أنه في إمكان العائلة تسديد القرض بتخصيص ٢٠ في المئة من دخلها السنوي.

- وتنص الخطة أنه إذا فاقت نسبة التضخم نسبة الزيادات على دخل العائلة، فإنه يقتضي تمديد فترة تسديد القرض كي يظل في إمكان العائلة تسديد الأقساط بما لايزيد على ٢٠ في المائة من دخلها السنوي، ويقتضي أيضاً وضع حد أقصى لتمديد فترة السداد (٢٠ سنة مثلاً) تلغى بعدها جميع الأقساط التي لاتزال متوجبة وذلك بمثابة هبة إلى العائلة.

- كذلك نصت الخطة إذا كانت قيمة القرض دون تكاليف إعادة تأهيل المسكن الأساسي للعائلة يمنح الفرق للعائلة على شكل هبة، وعندما تعود العائلة إلى مسكنها الأساسي، يتحمل مالك المسكن المحرر «خلو» الإخلاء وهذا «الخلو» يودع في صندوق دعم لدى المؤسسة المالية لإعادة المهجرين.

- أصدر وزير العمل قراراً يقضي بالتوقف عن إعطاء الموافقات المسبقة لاستقدام العمال الأجانب وبالتالى اقفال مكاتب الاستخدام في لبنان، وتأتي هذه الخطوة للحفاظ على اليد العاملة اللبنانية وحفزها على عدم الهجرة إلى الخارج.

- بلغت موازنة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعام ١٩٩٢، ١٤٥,٧ مليار ليرة لبنانية، وبلغت قيمة التقديمات لمختلف فروع الضمان حوالي ٨٨,٧ مليار ليرة لبنانية.

القطاع السياحي :

- للسنة الثانية على التوالي تزايد الاهتمام الرسمي بالقطاع السياحي بعد عودة الحياة الطبيعية إلى البلاد كخطوة تمهيدية لاستقبال السياح الأجانب والعرب، وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه اهتمام بعض البلدان العربية والاجنبية بإقامة مشاريع سياحية في لبنان.

- ويذكر في هذا الصدد توقيع إدارة شركة «الميريلاند» اتفاقاً مع شركة «المريديان» الفرنسية يقضي بإدارة مشروع إنشاء المبنى السياحي الضخم على كورنيش المزرعة، والذي أصبح معروفاً باسم «أوتيل المريديان»، وتبلغ كلفة تجهيزه بنحو ١٤٠ مليون دولار أمريكي، كما قررت مجموعة الوطن الدولية والمعروفة بمشاريعها واستثماراتها بكافة أنحاء العالم، إقامة مشروع سياحي كبير على شواطىء لبنان (فيلا وفندق خمس نجوم ومسابح وملاعب تنس وحدائق وملاعب غولف، وكازينو دولي ومهبط للطائرات ومطاعم ومركز تجاري كبير) تبلغ كلفته نحو ١٠٠ مليون دولار.

- وضعت لجنة خاصة بدراسة أوضاع الأملاك البحرية العامة تقريراً عن أوضاع الأملاك العمومية البحرية، وقدرت المساحات المشغولة من الأملاك البحرية بمليون ونصف مليون متر مربع مشغولة بصورة قانونية بموجب مراسيم ترخيص، وستة ملايين مملوكة بصورة غير قانونية، واقترحت اللجنة اعتماد تصنيف جديد للاشغالات القائمة يرتكز على تحديد واضح ومبسط لنوع الاستثمار، وتحديد البدلات بنسب محددة من السعر المقدر للمتر المربع المشغول.

– أعد مشروع جديد لتأهيل غابة الصنوبر في بيروت، حيث وقع رئيس مجلس الإنماء والاعمار اتفاقاً مع رئيس المجلس الإقليمي «الايل دوفرانس» لإعادة تنظيم حديقة عامة في حرج بيروت، وتأهيل مداخل المدينة. وقدم المجلس الفرنسي ٨ ملايين فرنك فرنسي لتنفيذ المشروع.

– باشرت نقابة أصحاب الفنادق في لبنان مسحاً شاملاً لكل الفنادق في المناطق اللبنانية لوضع تقرير تفصيلي عن أوضاعها، ووزعت استمارات تضم ٣٥ سؤالا على كل الفنادق البالغ عددها ٥٢٠ فندقاً، وذلك في إطار التحضير لإعادة ترميم ما تهدم منها وتجهيزها وتأهيلها ، وتقدر كلفة ترميمها وإعادة تأهيلها بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

– هناك اقبال على الفنادق المحاذية للسوق التجاري، لما لهذا الموقع من أهمية اقتصادية إذا ماتم مشروع إعادة أعمار الوسط التجاري، ويبلغ عدد الفنادق في هذه المنطقة حوالي ١٨ فندقاً.

– تفاوضت خلال العام نقابة أصحاب الفنادق مع شركة إيطالية لترميم عدد من الفنادق، كما قام صاحب فندقي «فاندوم» و«فنيسيا» بترميمهما، حيث يكلف ترميم الفندق الأول مايقارب المليوني دولار، ويكلف فندق «فنيسيا» حوالي ثلاثين مليون دولار، كما أبدت شركة «الهوليداي ان» عن استعدادها للمباشرة بترميم فندق «الهوليداي ان».

– يقوم المعهد الفني السياحي باعداد أدلة للسياحة باشراف وزارة السياحة، لما للدليل السياحي من أهمية في مجال تعريف الأجانب على لبنان، والمساهمة في حملة التوعية لحماية الآثار وما ترمز إليه من حضارة وابداع.

– أعد مشروع مرسوم خلال العام لاعفاء المؤسسات السياحية من الرسوم الجمركية على التجهيزات اللازمة لترميمها شرط استمرارية استثمار هذه المؤسسات (الفنادق والموتيلات) خمس سنوات على الأقل مع عدم تغيير وجهةاستعمالة.

– وقع رئيس نقابة أصحاب مكاتب السفر والسياحة البروتوكول الخاص بالبطاقة السياحية العالمية، تنفيذاً للمرحلة الأولى من المشروع المشترك للمنظمة الدولية للطيران «اياتا» والهيئة العالمية للمنظمات السياحية «أوفتا» ، وقد وقع هذا البروتوكول نحو ٦٠ دولة، ومن شأنه أن يحقق ترابطاً مهنياً في التبادل السياحي بين بلدان التصدير والاستيراد.

أحداث سياسية :

– تابع لبنان مشاركته في اجتماعات عملية السلام في الشرق الأوسط، مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود اللبنانية، واعمال المقاومة الوطنية، إلا أنه لم يشارك في المفاوضات متعددة الأطراف بالتنسيق الكامل مع الجمهورية العربية السورية.

– تمكنت الاتصالات والجهود الدولية والإقليمية، من اقفال ملف الرهائن الأجانب في لبنان، وكان آخر المفرج عنهم الرهينتان الالمانيان في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

– أدت الضغوط المعيشية، من جراء تراجع سعر صرف العملة اللبنانية ازاء العملات الأجنبية والعربية، وارتفاع أسعار السلع والحاجيات، إلى إضراب واسع وعنيف في آيار/مايو ١٩٩٢ إلى استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي، وتأليف حكومة جديدة برئاسة السيد رشيد الصلح.

– أجرت حكومة الرئيس رشيد الصلح انتخابات نيابية قاطعها بعض الأوساط السياسية المعارضة وأفرزت مجلساً انتخب الأستاذ نبيه بري رئيساً له.

– أثمرت الاستشارات النيابية لتأليف حكومة جديدة عن اختيار السيد رفيق الحريري رئيساً للحكومة وقد شكلها في مناخ من التأييد والثقة الشعبية العارمة.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: جهات التمويل العربية:				
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	عام ١٩٩٢	٧٦ مليون	دولار أمريكي	قطاع الكهرباء (٤١٪ هبه).
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	عام ١٩٩٢	١٠,٣ مليون	دينار كويتي	تحديث الشبكات الهاتفية المحلية.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	عام ١٩٩٢	٠,٢٨٠ مليون	دينار كويتي	٣ منح لقطاع الزراعة وتحديث الإتصالات والكوادر المحلية.
ثانياً: جهات التمويل الأخرى:				
- المجموعة الأوروبية	عام ١٩٩٢	٢٥٠ مليون	دولار أمريكي	قطاعات الكهرباء والاتصالات (٤٤٪ هبه)
- البنك الدولي	عام ١٩٩٢	١٥٠ مليون	دولار أمريكي	قطاعات البنية التحتية والإسكان (١٣٪ هبه)
- البنك الإسلامي	عام ١٩٩٢	٥٩ مليون	دولار أمريكي	قطاعات الإتصالات
- الحكومة الفرنسية	عام ١٩٩٢	١٨٠ مليون	دولار أمريكي	قطاعات الكهرباء والإتصالات (٦٩٪ هبه)
- الحكومة الفرنسية	عام ١٩٩٢	١,٦ مليون	دولار أمريكي	هبه لاعادة تنظيم حرش بيروت.
- حكومة بلجيكا	عام ١٩٩٢	٢ مليون	دولار أمريكي	قطاع الكهرباء
- حكومة بلجيكا	عام ١٩٩٢	١,٥ مليون	دولار أمريكي	قطاع النقل
- حكومة بلجيكا	عام ١٩٩٢	٥٠ مليون	دولار أمريكي	قطاع النقل (٣٨٪ هبه).
- حكومة ألمانيا	عام ١٩٩٢	٤,٤ مليون	دولار أمريكي	هبه للزراعة والمدارس
- حكومة اليابان	عام ١٩٩٢	٠,١٥٠ مليون	دولار أمريكي	هبة للمتضررين من العواصف الثلجية
الحكومة الإيطالية	عام ١٩٩٢	٤٨٤ مليون	دولار أمريكي	قطاعات البنية التحتية
حكومة النمسا	عام ١٩٩٢	٠,٦٦٨ مليون	دولار أمريكي	هبة للمهجرين في لبنان.
حكومة أستراليا	عام ١٩٩٢	٠,٤١٨ مليون	دولار أمريكي	هبة للمتضررين من العواصف الثلجية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	عام ١٩٩٢	٣٣,٣ مليون	دولار أمريكي	هبة لمساعدات غذائية لجنوب لبنان، ولاعادة مبنى الكولدج هول في الجامعة الأمريكية في بيروت

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
منظمة الفاو	عام ١٩٩٢	٠,٥٧٠ مليون	دولار أمريكي	هبة لإعادة تأهيل مرفأ بيروت.
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	عام ١٩٩٢	٠,٤٤٣ مليون	دولار أمريكي	هبة الجمعيات الإنسانية
صندوق أوبك الدولي	عام ١٩٩٢	٥ مليون	دولار أمريكي	
مركز الأمم المتحدة للإعلام	عام ١٩٩٢	٠,٠٧٨ مليون	دولار أمريكي	هبة للمتضررين من العواصف الثلجية
منظمة الفاو	عام ١٩٩٢	٠,٤ مليون	دولار أمريكي	تأهيل مرفأ بيروت (١٠٪ هبة)
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)	عام ١٩٩٢	٩,٩٦٠ مليون	دولار أمريكي	قطاع الإنتاج الحيواني
برنامج الأمم المتحدة للإنماء	عام ١٩٩٢	١٣ مليون	دولار أمريكي	هبة لمساعدات غذائية ولأغراض اعمارية
برنامج الأغذية العالمي	عام ١٩٩٢	١٧ مليون	دولار أمريكي	هبه للمهجرين والمزارعين
منظمة المؤتمر الإسلامي	عام ١٩٩٢	٠,٠٥٠ مليون	دولار أمريكي	هبة للمتضررين من العواصف الثلجية
مؤسسة «ستار» التابعة للشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	عام ١٩٩٢	٠,١٥٠ مليون	دولار أمريكي	هبة للمساعدة في بناء الكولدج هول في الجامعة الأمريكية في بيروت

٤٠١٦ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٦ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة:

لم يتم خلال العام الإعلان عن فرص الاستثمار المتاحة في لبنان.

٢٠٤٠١٦ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يتم خلال العام الإعلان عن أية مشروعات.

٥٠١٦ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام الإعلان عن تراخيص مشاريع جديدة يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب.

(١٧)
تقرير منـاخ الاستثمـار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
لعام ١٩٩٢

تصاعدت منذ بداية العام المشكلة المتعلقة باتهام مواطنين ليبيين بحادث سقوط طائرة أمريكية في عام ١٩٨٨، وأخرى فرنسية في عام ١٩٨٩، ورفضت الجماهيرية تسليمهما للدول المعنية، ثم تصاعدت المشكلة مرة أخرى، حيث فرض مجلس الأمن اجراءات ضد الجماهيرية منع بموجبها السماح لأية طائرة بالاقلاع من اقليمها، او الهبوط فيه، أو التحليق فوقه. ومن جانب آخر تم خلال العام على المستوى الداخلي اقرار هيكلة ادارية جديدة في الجماهيرية، وانعقاد دورة عادية لمؤتمر الشعب العام، والاعلان عن مشاريع جديدة في مختلف القطاعات، والاستمرار في توقيع اتفاقيات مع دول مغاربية وعربية وغير عربية بهدف زيادة التعاون في شتي المجالات.
وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

١٠١٧ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر خلال عام ١٩٩٢ العديد من التشريعات والقرارات التنظيمية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي في البلاد، ويمكن تلخيص هذه التشريعات والقرارات فيما يلي:

– في مجال اعادة تنظيم أجهزة الدولة أصدر مؤتمر الشعب العام القرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ بشأن اعادة تنظيم اللجان الشعبية العامة النوعية وهو يقضي بانشاء لجنة شعبية عامة للوحدة، ودمج بعض الامانات في بعضها البعض.

– وصدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٧ بشأن الادارة المحلية للشئون المالية، وينص على أن تتولى اللجنة الشعبية للبلديات شئونها المالية وتكون لها ميزانيات تمول من ايراداتها الذاتية والدعم الذي يقرر لها في الميزانية العامة للدولة.

– وفي مجال تنظيم النظام الاقتصادي صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢ بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقد نص على حق الأفراد والأشخاص الاعتبارية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات انتاج وتوزيع السلع وتقديم الخدمات، وحدد صور ممارسة تلك الأنشطة والأسس التي يجب مراعاتها في تكوين رأس مال الشركات المساهمة وعدد الأسهم وكيفية تداولها، كما حدد القانون التسهيلات والمساهمات والأعفاءات التي تحصل عليها تلك الشركات، كما أجاز تمليك المنشآت والمرافق والأجهزة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة التي تمارس تلك الأنشطة.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٥ بتشكيل لجنة مركزية للأشراف على متابعة تمليك الوحدات الاقتصادية بالاضافة الى الاشراف على أعمال اللجان المشكلة قطاعيا أو مكانيا من الجهات المختصة لاتمام اجراءات التمليك.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ باستثناء مواطني جمهورية مصر العربية من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن الأحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وينص على اعفاء مواطني جمهورية مصر العربية من شرطي أداء الخدمة الوطنية والجنسية العربية اللازمين للحصول على رخص مزاولة النشاط الاقتصادي بموجب اللائحة المشار اليها.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٦ بتعديل حكم باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، ويتضمن هذا التعديل اضافة الاستيراد والتصدير الى الأعمال التي يحظر اصدار تراخيص للأشخاص الطبيعيين فيها باستثناء الحاصلين على رخص حرفية أو صناعية أو مهنية.

– وفي قطاع التجارة صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٣ بشأن اعفاء البضائع ذات المنشأ العربي من قيود الاستيراد المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الاستيراد، واشترط لهذا الأعفاء مطابقة البضائع المستوردة للمواصفات القياسية والصحية والبيطرية ولشروط الحجر الزراعي المعتمدة وفقا للتشريعات السارية، واستثنى من الخضوع لأحكامه السلع المحتكرة أو السلع المحظور استيرادها لأي سبب كان.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد قرارها رقم ٢٩١ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد أسعار خاصة ببيع بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، وذلك في حالة بيعها لغير الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهيئة الامداد والتموين والمخابز.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد قرارها رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠ بتقرير بعض الأحكام في شأن توزيع بعض السلع، وهو يقضي بأن تقتصر عمليات التوزيع بالتجزئة للسلع الاستهلاكية الأساسية المشار اليها في البند السابق على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وأن تلتزم الجمعيات بتوزيع تلك السلع على منتسبيها فقط وفقا للكميات الاسترشادية المبينة في ملحق مرفق.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد عدة قرارات بتحديد أسعار بعض السلع والمواد ومن أهمها قراري اللجنة بتحديد أسعار بيع الحديد المصنع محليا وأسعار بيع الأسمنت المنتج محليا.

– وفي قطاع الصناعة صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٠ باعفاء بعض المشاريع والوحدات الصناعية والاستراتيجية من ضرائب الدخل والجمارك.

– وفي قطاع الزراعة صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٠ بشأن تعديل حكم في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ بشأن حماية الحيوانات والأشجار، ويتضمن هذا القانون النص على مضاعفة العقوبة في حالة جسامة الضرر المترتب على أفعال ذبح الأناث من الحيوانات وقطع أو خلع الأشجار في غير الحالات المنصوص عليها في القانون.

كما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٦ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية المراعي والغابات، ومن أهم التعديلات التي أحدثها تقييد التعاقد على استغلال منتجات الغابات العامة بعدم حدوث ضرر بالغابة، والغاء عقوبة الحبس وتشديد عقوبة الغرامة على الأفعال المخالفة لذلك القانون، كما نص على الغاء كافة التصرفات التي أجريت على أراضي الغابات العامة وإلغاء كافة التسجيلات التي تمت عليها بمصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق، وردم الآبار وإزالة المباني والمنشآت التي أقيمت عليها على نفقة المخالف، بالاضافة الى استحداث نص يحظر اقامة مقار للمرافق العامة كالورش ومقار الشركات وغيرها على أراضي الغابات العامة.

وصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٦ بشأن حماية الأراضي الزراعية، وهو ينص على حظر الحاق الضرر بالأراضي الزراعية وما عليها من أشجار ومغروسات وحظر اقامة مقار للمرافق العامة عليها وعدم جواز اقامة مبان أو تقسيمها بقصد البناء عليها أو تحويلها على أي نحو لأغراض البناء أو أي غرض آخر غير الاستغلال الزراعي ومنع التصرف فيها لغير الاستثمار الزراعي، وحدد القانون العقوبات المقررة في حالة مخالفة

أحكامه وسلطات رجال التفتيش الزراعي فيما يتعلق باثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/١٠ بشأن تشكيل لجان تقييم وتمليك الوحدات الانتاجية الزراعية المقرر تمليكها بالبلدية وتقييمها وتطبيق الخطوات التنفيذية لتمليكها.
– وفي قطاع المواصلات والنقل أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٥ بالغاء القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن قصر سفر الليبيين على طائرات الخطوط الجوية العربية الليبية وما ترتب عليه من آثار.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٨ بشأن اعتماد برنامج تنظيم قطاع نقل الركاب بالبلديات، وتضمن القرار تكليف اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد بوضع تسعيرة خدمات الركاب بوسائل النقل البرية.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٥ بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ وادارة مشروعات السكك الحديدية، ونص على أن تتولى هذه الهيئة تنفيذ مشروعات السكك الحديدية بالامكانيات الوطنية كلما أمكن ذلك أو بالاشتراك مع الشركات المتخصصة لتنفيذ اجزاء المشروعات التي تحتاج الى تقنية عالية غير متوفرة محليا.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٩ بانشاء غرفة للملاحة البحرية، وحدد القرار مقرها بمدينة طرابلس ودائرة اختصاصها على مستوى الدولة.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٥ بالغاء القرار الصادر بتقرير بعض الأحكام في شأن النقل البحري للبضائع والسلع المستوردة من الخارج الى الجماهيرية.
– وفي قطاع الصيد البحري أصدرت اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية القرار رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٩ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩١ بشأن الجمعيات التعاونية للصيد البحري، وتضمنت اللائحة شروط تأسيس الجمعية واجراءات اشهارها وشروط العضوية وأسباب زوالها وكيفية ادارتها ونظامها المالي وانقضائها.
– وفي قطاع النفط أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٦ بالموافقة على الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة الوطنية للنفط وعدد من الشركات الأجنبية فيما يتعلق باستغلال الثروة النفطية.
– وفي قطاع التدريب أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠ بانشاء مركز التدريب على السلامة المهنية، ونص القرار على أن يختص المركز بتدريب العناصر الوطنية بمختلف مراحل التدريب.
– وفي مجال تنظيم الشركات أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرارات رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ ورقم ٢٦٩ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢١ ورقم ٢٩٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٦ بحل بعض الشركات العامة.
كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٤٤١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٩ بتشكيل لجنة لاعادة النظر في رؤوس أموال الشركات العامة تتولى دراسة الهياكل الرأسمالية لتلك الشركات وتحديد قيمة رأس المال المناسب لكل منها طبقا للأصول الفنية والمتطلبات الاقتصادية.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٣ بتقرير حكم في شأن التعاقد مع الشركات الأجنبية يحظر على كافة الجهات العامة اتخاذ أية اجراءات في شأن التعاقد مع تلك الشركات دون

علم المكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٦ بتشكيل لجنة لتسوية مستحقات الشركات الأجنبية تتولى وضع الترتيبات اللازمة لتسوية مستحقات تلك الشركات بحيث لا تزيد مدة التسوية على ثلاثين شهرا، وأن يكون المبلغ المقدر لاجراء التسويات في حدود ألف مليون دينار ليبي(*).

وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٨١٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٣ بشأن نقل ملكية رؤوس أموال بعض الشركات التابعة لقطاع تخطيط الاقتصاد، وجعلها شركات جماعية مساهمة.

- وفي اطار تنظيم الاستثمار بالبلديات أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرارات رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ ورقم ٨٤ لسنة ١٩٩٢ بذات التاريخ ورقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ بالأذن للجان الشعبية لبلديات الزاوية والبيان الأول وخليج سرت في تأسيس شركات مساهمة للاستثمارات يكون غرضها القيام بأعمال الاستثمار العقاري بما في ذلك شراء الأراضي وتخطيطها وتنسيقها وتمويل وبناء المساكن والمراكز الخدمية وتوفير واستيراد ماتحتاج اليه من مواد وتجهيزات ومعدات.

وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٢ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، وهو يجيز للشركة المذكورة في سبيل تحقيق أغراضها وبعد موافقة اللجنة الشعبية العامة - تأسيس الشركات في الداخل أو المساهمة في تأسيسها مع الغير.

- وفي مجال التشريعات الضريبية صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٩ بشأن ضريبة الانتاج والتي تفرض على السلع عند تصنيعها أو انتاجها داخل البلاد أو على مثيلاتها المستوردة من الخارج، ونص على أن تحدد السلع التي تخضع لهذه الضريبة وفئة الضريبة على كل سلعة منها بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتجارة والمالية، ونص كذلك على أن تخضع لهذه الضريبة السلع المستوردة أيا كان مصدرها، وتسري في شأن احتساب الضريبة على هذه السلع ذات الأسس والقواعد المطبقة على نظيراتها من السلع المنتجة محليا، كما نص القانون على كيفية استحقاق هذه الضريبة وواجبات الخاضعين لأحكامها والاعفاءات الواردة عليها والعقوبات المقررة في حالة التهرب من أدائها.

كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٥/٦ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة على المواشي، وتتضمن اللائحة مواعيد ربط الضريبة المذكورة واجراءاتها وكيفية التظلم من تقديرها.

- وعلى صعيد الملكية العقارية صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥ بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية، ومن أهم الأحكام التي تضمنها أنه أجاز للأفراد والأشخاص الاعتبارية بناء المساكن بقصد بيعها للغير، كما أجاز تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المهني أو الحرفي أو الصناعي، ونص على عدم جواز تملك المباني لمزاولة تلك الأنشطة اذا كانت من المباني المرخص ببنائها كمساكن، ونص كذلك على حظر تأجير واستئجار المساكن باستثناء المساكن المملوكة للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة ذات النفع العام، وكذلك مساكن شهداء الحرب والأسرى والمفقودين واليتامى.

وصدر القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق، ومن أهم الأحكام التي استحدثها أنه أجاز لمصلحة التسجيل العقاري تكليف المكاتب المتخصصة المرخص لها قانونا، بالقيام بالمسح العقاري تمهيدا لاجراء تحقيق الملكية واستكمال أعمال التسجيل العقاري، كما أجاز الطعن أمام محاكم الاستئناف في الأحكام الصادرة من محكمة

---

* الدينار الليبي يعادل ٣٫٥٤٠ دولار أمريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

الطعون العقارية في التظلمات من اعلان نتائج تحقيق الملكية.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ بتقرير بعض الأحكام بشأن تملك العرب المصريين للعقارات والأراضي الزراعية وهو ينص على تحديد المستندات اللازمة لذلك، كما يجيز لمصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق قبول الشهادات الادارية الصادرة عن الجهات المختصة في جمهورية مصر العربية، على أن تكون معتمدة وفقا للأصول المتعارف عليها.
وأصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٣ بتقرير بعض الأحكام في شأن الأراضي الفضاء المملوكة للدولة، وينص على أن تؤول الى مصرف الادخار والاستثمار العقاري ملكية الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والواقعة داخل المخططات المعتمدة بمدينتي طرابلس وبنغازي، ويزاد رأس مال المصرف المذكور بقيمة هذه الأراضي، وذلك بعد أن يجرى تقييمها وفقا لأحكام القرار، كما نص على أن يتولى المصرف التصرف في الأراضي التي تؤول اليه وفقا للأسس والقواعد المعمول بها فيه.

٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠١٧ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

– تمت المصادقة(*) على اتفاقيتين مع جمهورية السودان، الأولى خاصة بالتنقل والاقامة والعمل والتملك لمواطني البلدين، وقد وقعت في مدينة سرت بتاريخ ١٩٩١/٦/١٩، والثانية خاصة بالضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي وقد وقعت في طرابلس بتاريخ ١٩٩١/٩/١٨.
– تمت المصادقة(*) على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي والجمركي على وسائل النقل الجوي ومستلزمات تشغيلها مع المملكة العربية السعودية التي وقعت في الرياض بتاريخ ١٩٩١/٧/١٥.
– تمت المصادقة (*) على ثلاث اتفاقيات مع جمهورية مصر العربية كان قد تم التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٦، وهي اتفاقية النقل البحري، واتفاقية نقل الركاب والبضائع، واتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والجزائية.
– تمت المصادقة(*) على أربع اتفاقيات مع المملكة الأردنية الهاشمية كان قد تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ وهي اتفاقية التعاون في مجالات التكوين والتدريب المهني، واتفاقية النقل البحري التجاري، واتفاقية تجارية واتفاقية للتعاون السياحي.
– تمت المصادقة(*) على أربع اتفاقيات في نطاق اتحاد المغرب العربي وهي اتفاقية حوالات البريد بين دول الاتحاد التي وقعت في مدينة الدار البيضاء بتاريخ ١٩٩١/٩/١٦، وتعديل المادة الثانية من اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية التي وقعت في مدينة الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٣، وتصحيح المادة السادسة من الاتفاقية التجارية والتعريفية المعتمدة من مجلس رئاسة الاتحاد خلال دورته العادية الثالثة، وتحديد الرسم التعريفي الموحد بنسبة ١٧ر٥٠ بدلا من ١٧ر٠٥ كما هو وارد في الاتفاقية، وتصحيح في المادة العشرين من اتفاقية تشجيع الاستثمار المعتمدة من مجلس رئاسة الاتحاد خلال دورته الثالثة، والمتعلقة بسقوط حرف (لا) وتصحيح النص على الشكل الآتي:
«يعين كل طرف رئيسا لهيئة التحكيم على ألا يكون من مواطني احدى الدول أطراف النزاع».

(*) تمت المصادقة من قبل مؤتمر الشعب العام بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ المؤرخ ١٩٩٢/٩/٢٩.

– تمت المصادقة(*) على اتفاقية انشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التي وقعت في الجزائر بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠.

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٢/١/١٩٩٢ على محضر اجتماع اللجان الفنية الليبية المصرية في مجال الاسكان والمرافق، وتضمن المحضر الاستفادة من الخبرات والتجارب في مجال التعمير والاسكان والاستثمار العقاري والاسكان التعاوني في كلا القطرين وأمكانية انشاء شركة مشتركة بين بنك التعمير والاسكان المصري، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري الليبي.

– تم التوقيع بالقاهرة بتاريخ ٢٦/٢/١٩٩٢ على مجموعة من الاتفاقيات الليبية المصرية من بينها اتفاقية النقل البحري، واتفاقية النقل البري للركاب والبضائع، واتفاقية الربط الكهربائي، والبرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الحجر الزراعي والحجر البيطري، واتفاقية التعاون القضائي.

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ٤/١٠/١٩٩٢ على محضر اجتماع اللجنة العليا الليبية المصرية المشتركة الذي تضمن النص على بعض التسهيلات الجمركية، وتسوية حساب الصفقة المتكافئة المنتهية بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٢، والبدء في اعداد اتفاق مقايضة جديد، واجراء بعض التسويات المالية والمصرفية، والتعاون في المجال الضريبي وتسمية ممثلي الجانبين في اللجنة المشتركة للاستثمارات، كما تضمن المحضر تعزيز وتنسيق واستمرار التعاون والتكامل في المجالات الاقتصادية والتجارية والمصرفية ومجالات الكهرباء والطاقة، والتعاون الفني والاسكان والتعمير والنفط والنقل والمواصلات والاتصالات والصحة والتدريب والتكوين والثقافة والشباب والرياضة والقضاء والعدل.

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٢ على محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية والمالية الليبية التونسية، وتضمن المحضر الاتفاق على زيادة دعم المبادلات التجارية واعطاء الأولوية في التبادل التجاري للمنتجات التي تشكل أهمية اقتصادية في البلدين ودراسة توحيد التشريعات المنظمة لسياسات الأسعار والتوزيع والدعم والاستيراد والتصدير في البلدين، وبحث الامكانيات المتوفرة للبلدين في مجال الخطط التنموية، ودراسة امكانيات المساهمة في المشاريع الصناعية القائمة والمستقبلية، ودعم التعاون والتكامل في مجال الصيد البحري وزراعة الأسماك.

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ٢٩/٢/١٩٩٢ على محضر الاجتماع الأول للجنة الموارد البشرية بين الجماهيرية وتونس، والذي ينص على دعم التعاون بين البلدين في قطاع التكوين والتدريب المهني وفي مجال الشئون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وانشاء شركة ليبية تونسية مشتركة لتصنيع الأدوية والمستلزمات الطبية.

– تم التوقيع بالجزائر بتاريخ ٢٥/٣/١٩٩٢ على محضر تبادل وثائق التصديق على اتفاقية التعاون في مجال العمل واستخدام الموارد البشرية بين الجماهيرية والجمهورية الجزائرية.

٢٠٢٠١٧ اتفاقيات مع دول وهيئات غير عربية :

صادقت(*) الجماهيرية الليبية على الاتفاقيات والترتيبات التالية المبرمة مع بعض الدول والهيئات غير العربية:

– اتفاقية بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي التي وقعت بتاريخ ٥/٢/١٩٩٢.

– اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة الى افريقيا ومراقبة وادارة تحركها عبر الحدود الافريقية التي وقعت في مدينة باماكو بتاريخ ٣٠/١/١٩٩١.

(*) تمت المصادقة من قبل مؤتمر الشعب العام بموجب القانون المشار اليه آنفا .

- المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية التي وقعت في مدينة أبوجا بنيجيريا بتاريخ ١٩٩١/٦/٣٠.
- اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مألف للطيور المائية التي حررت في مدينة برمسار بايران بتاريخ ١٩٧١/٢/٢.
- اتفاقية تعاون بين الجماهيرية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) التي وقعت في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠.
- اتفاقية مع غينيا بيساو للاقامة وتنقل الأشخاص وقعت في مدينة بيساو بتاريخ ١٩٩١/٦/٣٠.
- اتفاقيتان مع اذربيجان تم التوقيع عليهما في مدينة باكو بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦، الأولى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، والثانية اتفاقية تجارية.
- محضر اجتماعات الدورة الرابعة للجنة الايرانية المشتركة الموقع عليه في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٢، والذي تضمن توسيع قاعدة التبادل التجاري وتعزيز التعاون في المجال المصرفي، كما تضمن بعض الاجراءات لدفع التعاون في مجال الاستثمار والزراعة والصحة والشباب والرياضة.
- محضر اجتماع بين الجماهيرية وايران في مجال التكوين والتدريب المهني تم توقيعه في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٢، وتضمن هذا المحضر دعم أوجه التعاون في مجال التكوين والتدريب المهني، وخاصة فيما يتعلق بتبادل برامج التدريب والمناهج المهنية والخبرات الفنية في مختلف المجالات المهنية.
- محضر للتعاون بين الجماهيرية وافغانستان في مجالات الاقتصاد والتعليم والتربية تم توقيعه في طرابلس بتاريخ١٩٩٢/٨/٦.
- اتفاقية بين الجماهيرية وأوكرانيا للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والتقنية والاعلامية تم التوقيع عليها في مدينة كييف بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٩.
- محضر اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المشتركة الليبية الصينية الموقع عليه في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨ والذي يتضمن الاتفاق على التبادل التجاري والتعاون المصرفي وتطوير شركات الاستثمار المشتركة وتبادل الخبرات في مجال الصناعة، وانشاء شركة ليبية صينية للانتاج الصناعي في الجماهيرية، ودعم التعاون في مجالات المواصلات والنقل والكهرباء والثروة البحرية والصحة والثقافة والتعليم العالي والرياضة والشباب.
- اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الجماهيرية وكوريا الشمالية تم التوقيع عليها في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٢/٦.
- محضر اجتماع للتعاون بين الجماهيرية وغينيا بيساو تم التوقيع عليه في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٥ وذلك في المجالات الاقتصادية، والاعلام والثقافة والصحة والزراعة والتعليم والتكوين والتدريب المهني.
- محضر اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني بين الجماهيرية وأوغندا، تم التوقيع عليه في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢١، يتضمن دعم التعاون في مجالات النفط والانتاج الزراعي والاستثمار المشترك والتبادل التجاري.
- محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة الليبية البوركينية تم التوقيع عليه في طرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٠، ونص هذا المحضر على التضامن في مجالات الاستثمار والتبادل التجاري والنقل والمواصلات والصحة والاعلام والثقافة.
- اتفاقية بين الجماهيرية والنيجر لزيادة رأس مال المصرف المشترك الليبي النيجري للتجارة الخارجية والتنمية الموقعة في مدينة نيامي بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٧.
- اتفاقية عامة للتعاون المشترك بين الجماهيرية وتشاد تم توقيعها في مدينة سرت بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٠، وهي تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والفنية ومجالات الاعلام والثقافة والزراعة والري والثروة الحيوانية، وقد

نصت هذه الاتفاقيه على حريه التنقل والاقامه والتملك والعمل وحريه تبادل السلع والبضائع ذات المنشا الوطني، وتشجيع الشركات والمؤسسات والأفراد على اقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة.

– محضر اتفاق للتعاون بين الجماهيرية والبانيا في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية تم توقيعه في طرابلس بتاريخ١٩٩٢/١٢/٢٧.

وقائع وأحداث :

شهدت الجماهيرية العربية الليبية خلال العام العديد من الوقائع والأحداث، فيما يلي أبرزها:

انعقاد مؤتمر الشعب العام :

انعقد مؤتمر الشعب العام في دورة عادية خلال الفترة من ١٣ الى ١٩٩٢/٦/٢٣ لصياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. وبالاضافة الى اعتماد الميزانية العادية للسنة ١٩٩٢ – ١٩٩٣ واقرار اصدار عدد من القوانين، فقد تم في هذه الدورة صياغة العديد من القرارات ومن بينها ما يلي :–

- اعداد الدراسات والأبحاث العلمية اللازمة، وادراج ما يحتاج الى تمويل في الخطط التنموية القادمة.
- التأكيد على الاهتمام بالمناطق النائية التي لم تحظ بتنفيذ مشاريع تنمية في مجال البنية التحتية في الخطط السابقة.
- العمل على زيادة رأس مال مصرف الادخار والاستثمار العقاري.
- وضع ضوابط لتصدير الانتاج المحلي بما لا يؤثر على حاجة المواطن مع تشديد الرقابة على الأسعار، والعمل على اكتفاء السوق المحلي من الصناعات المحلية قبل تصديرها.
- العمل على تخريط المناطق الرعوية والريفية ومساعدة سكانها على الاستقرار بمشاريع اقتصادية وانتاجية.
- اعطاء الأولوية في الاستيراد لمعدات الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج والتشغيل مع الاهتمام بالجودة والأسعار.
- التأكيد على استصلاح كافة الأراضي الصالحة للزراعة وتنمية الوديان وحماية الأراضي الزراعية ومعاقبة المخالفين.
- تمليك الوحدات الانتاجية التابعة لقطاع الاستصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي الخاصة بالاكتفاء الذاتي.
- التأكيد على تمليك المصانع، مع وضع الضوابط لنقل الملكية والزام المالكين باسترداد قيمة التمليك.
- العمل على توفير المواد الخام للتشاركيات والمصانع وتسديد الالتزامات المالية المترتبة على المشاريع المنفذة.
- التأكيد على سرعة تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم وبقية المراحل.
- الاهتمام بالثروة البحرية وزيادة الانتاج، مع استكمال المشاريع المتوقفة واعطائها الأولوية والعمل على فتح الاعتمادات الخاصة بتوفير معدات الصيد ولوازم الصيادين.
- استثمار أموال صندوق الضمان الاجتماعي في المشاريع ذات المردود الاقتصادي.
- الاهتمام بصيانة الطرق والمقسمات الهاتفية وشبكات الهواتف وربط جميع مناطق الجماهيرية بشبكات الهواتف.
- اعطاء الأولوية لمشروع تنفيذ السكة الحديدية واستثمار أموال شركات الاستثمار الخارجي بالمشروع ودعوة الاستثمارات العربية للمساهمة فيه.

الميزانية العامة للدولة :

قرر مؤتمر الشعب العام اعتماد الميزانية للسنة المالية ١٩٩٢ – ١٩٩٣ التي بلغت النفقات فيها ٢٨٢٣ مليون دينار(*) خصصت الى ثلاثة أقسام:

• نفقات التسيير وقيمتها ١٦٠٠ مليون دينار موزعة على الأمانات والمصالح المركزية والبلديات.

• نفقات التحول وقيمتها ٨٢٠ مليون دينار منها ٩٥ مليون دينار للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، و ٨٥ مليون دينار للصناعات الاستراتيجية، و ٨٠ مليون دينار للكهرباء، و ٣ مليون دينار للضمان الاجتماعي، و٧٠ مليون دينار للاسكان، و ٩٠ مليون دينار للمرافق، و ٧٠ مليون دينار للمواصلات والنقل، و١٠ مليون دينار للثروة البحرية، و٢٨ مليون دينار لتنمية المناطق. بالاضافة الى النص على أن يمول تمويلا ذاتيا ماجملته ٤١٥ مليون دينار موزعة بين قطاعات الصناعة الخفيفة والنفط والصناعات الاستراتيجية والاسكان ومشروع النهر الصناعي العظيم.

• نفقات الدفاع ومخصصات الدعم وقيمتها ٤٠٣ مليون دينار.

– أما الايرادات فقد قدرت بمبلغ ٢٢٥١ مليون دينار منها ١٢٨٤ مليون دينار خاصة بالموارد النفطية، و٩٦٧ مليون دينار خاصة بالموارد السيادية.

وفي قطاع الصناعة :

– افتتح بمدينة تاجوراء بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٣، معرض الفاتح الدولي للاختراعات والابداع الصناعي بمشاركة كل من الجماهيرية وتونس والمغرب وموريتانيا ومصر والسودان والعراق وسوريا واثيوبيا وتنزانيا والصين ورومانيا وبولندا وفيتنام وسويسرا، وقد احتوى المعرض على ١٤٠ اختراعا تشمل الميكانيكا والكهرباء والالكترونات والنسيج والمعادن وعلوم الأغذية والصيدلة والطب.

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٢٥ الى ١٩٩٢/٢/٢٧ الندوة العلمية حول الملكية الصناعية بمشاركة الاتحاد الدولي لجمعيات المخترعين وعدد من الباحثين في مجالات الملكية الصناعية وبراءات الاختراع.

– انعقدت بمدينة مصراته خلال الفترة من ١٢ الى ١٩٩٢/٤/١٦ الدورة العادية للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وكان من بين بنود جدول أعمالها اعتماد مشاريع المواصفات القياسية والاعداد لمؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية.

– تم بمدينة بنغازي بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦ التوقيع على محضر بيان مشترك بين النقابة العامة للنسيج وصناعة الملابس بالجماهيرية، والنقابة العامة للغزل والنسيج والملابس وحلج وكبس القطن بمصر، وتضمن المحضر الاتفاق على التعاون بين النقابتين وتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات.

– انتهت الدراسات المشتركة بين الشركة العامة للثلاجات والأفران بالجماهيرية، ونظيراتها بدول اتحاد المغرب العربي، لاقامة مشروع مشترك لانتاج الغسالات والأفران بطاقة انتاجية مليون قطعة.

– بدأت الدراسات المشتركة بين الشركة العامة للثلاجات والأفران بالجماهيرية وشركة النصر للهندسة والتبريد بمصر لاقامة مشروع مشترك لانتاج الثلاجات والأفران والمبردات الهوائية بطاقة انتاجية خمسين ألف قطعة.

وفي قطاع الزراعة :

– تم انشاء عدد من المحطات المتخصصة لتحسين سلالات الأغنام المحلية من أجل رفع قدرتها الانتاجية من اللحوم والأصواف.

(*) الدينار الليبي يعادل ٣٫٣٣ دولار امريكي كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

– بدأت ببلدية بنغازي بتاريخ ١٩٩٢/١/١٧ حملة تشجير واسعة تستهدف زراعة ثلاثة ملايين شتلة غابات، ومائة وخمسة وأربعين ألف شتلة عنب وتين ورمان.

– أكدت الاختبارات أنه قد تم استئصال الذبابة ذات اليرقة الحلزونية، وتواصلت عمليات المراقبة والحجر الصحي للتأكد من القضاء على هذه الآفة.

– بلغ الانتاج اليومي لمصنع الاعلاف بمدينة سرت ٦٤٠ طنا من جميع أنواع الأعلاف.

وفي قطاع المواصلات :

– انضمت الى اسطول الشركة الوطنية العامة للنقل البحري ناقلة الغاز الضخمة (التحدي) بعد أن تم بناؤها بأحد أحواض اليابان، وتبلغ حمولتها ٣٨٣٧ طنا.

– انعقد بطرابلس خلال الفترة من ١٨ الى ١٩٩٢/٢/٢٠ المؤتمر الطارىء للمراقبين الجويين العرب تحت شعار «نحو فضاء جوي عربي واحد».

– بدأت الشركة الوطنية العامة للنقل البحري في الجماهيرية بتسيير خط ملاحي بحرى بين موانيء الجماهيرية وميناء اللاذقية في سورية اعتبارا من ١٩٩٢/١٢/٩.

وفي قطاع النفط والطاقة :

– بلغ معدل انتاج النفط الخام خلال عام ١٩٩٢ مايعادل مليون واربعمائه الف برميل يوميا، وهذا المعدل يقل عن الكميات المنتجة في عام ١٩٩١، بسبب تقيد الجماهيريه بسقف الانتاج المقرر من قبل منظمة الاقطار المصدرة للنفط (أوبك) الذي تم الاتفاق عليه في شهر فبراير / شباط ١٩٩٢.

– تم التوقيع بطرابلس بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩ على اتفاقية تطوير ومقاسمة انتاج بين المؤسسة الوطنية للنفط بالجماهيرية، وشركة توتال للنفط الفرنسية تتعلق بتطوير ثلاثة من حقول النفط بالجماهيرية.

– انعقد بطرابلس خلال الفترة من ١٩ الى ١٩٩٢/١/٢٢ مؤتمر البحر المتوسط لتقنيات النفط، الذي تنظمه منظمة الطاقة العالمية، حيث تم بحث الموضوعات المتعلقة بتقنيات صناعة النفط في مجالات تطورها وتصميمها وتطبيقاتها.

– انعقدت بمدينة بنغازي خلال الفترة من ٢٩ الى ١٩٩٢/٩/٣٠ الندوة الثانية حول أسعار الطاقة، والتوقعات المستقبلية لانتاج واستهلاك الطاقة، حيث تناولت واقع أسواق الطاقة والعوامل الاقتصادية والطبيعية والتقنية المحددة لانتاجها واستهلاكها والتوقعات المستقبلية لأسعار الطاقة، وآثار تقلبات أسعار الطاقة على برامج التنمية في الدول النامية والتعاون الدولي وعلاقته بمستقبل أسعار النفط والطاقة.

– تضمن الاتفاق الذي توصل اليه المجلس الوزاري لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في فيينا يوم ١٩٩٢/١١/٢٧ تحديد حصة الجماهيرية من انتاج النفط خلال الربع الأول من سنة ١٩٩٣ بـ ١ر٤٠٩ مليون برميل يوميا.

– اعلنت شركة الزويتينة الليبية للنفط في شهر يونيو / حزيران ١٩٩٢ عن تحقيق اكتشاف نفطي جديد بحوض سرت الرسوبي، وأن النتائج الأولية التي أسفر عنها حفر البئر بالتعاون مع شركتي أوكسينتال الأمريكية و (أو ام في) النمساوية أكدت اضافة مئات الملايين من براميل النفط القابلة للتصدير من هذا الموقع الجديد.

– أعلن أمين النفط الليبي في شهر يوليو / تموز ١٩٩٢ في مقابلة له مع نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفي النفطية المتخصصة، أن الجماهيرية تنوي رفع انتاجها البالغ حاليا ١ر٧ مليون برميل يوميا الى مليونى برميل

يوميا بحلول عام ١٩٩٤.

– انعقد بطرابلس خلال الفترة من ٢ الى ١٩٩٢/٢/٦ المؤتمر العربي الأول للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومن بين التوصيات التي أصدرها المؤتمر الاهتمام بدورة الوقود النووي، وتحديد المواقع المثلى للتخلص من النفايات النووية المشعة ودفنها للتخلص منها.

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٤ الى ١٩٩٢/٢/٥، اجتماعات المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية، وتضمن جدول الأعمال بعض البنود المتعلقة بسير العمل بالهيئة.

وفي قطاع الصيد البحري :

– تم التعاقد خلال العام على تنفيذ المشاريع الآتية :

- ميناء سوسة للصيد البحري.
- رصيفان ثابتان بميناء طبرق.
- تطهير وتعميق جزيرة فروة.
- أرصفة عائمة بميناء طرابلس.
- دراسة وتصميم مرسى زواغة للصيد البحري.
- دراسة وتصميم ميناء سرت البحري.
- دراسة وتصميم مرسى ديلة بالزاوية.
- دراسة وتصميم مرفأ صرمان البحري.
- دراسة وتصميم مرفأ زريق للصيد البحري.
- دراسة وتصميم مرفأ الزويتينة للصيد البحري.
- توريد وتركيب ثلاث رافعات قوارب سعة ٣٠ طن بكل من ميناء مصراتة للصيد البحري ومرسى زواغة وميناء زوارة للصيد البحري.

– تمت خلال العام الاجراءات التمهيدية للتعاقد على تنفيذ المشاريع الآتية:

- ميناء الخمس للصيد البحري.
- تصميم وتنفيذ ميناء القره بوللي للصيد البحري.
- توريد وتركيب أرصفة عائمة بكل من ميناء درنة وميناء بنغازي وميناء مصراته وميناء طرابلس.
- تم التعاقد على تنفيذ مبنى لمصنع الثلج المزمع اقامته بميناء سرت للمحافظة على الانتاج السمكي من التلف.

– تم التعاقد على استيراد ٤٢ سفينة صيد مجهزة بأحدث المعدات، وقد بلغت نسبة ما وصل منها ٨٨٪.

– تم تمليك خمسة من المصائد والمصانع المملوكة للدولة للعاملين بها، وهي تتعلق بالمواقع الآتية: زريق والجزيرة والقرة بوللي وصبراته وزليطن.

وفي قطاع السياحة :

– شاركت الهيئة العامة للسياحة في الجماهيرية في تأسيس رابطة المهنيين السياحيين باتحاد المغرب العربي التي سبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير.

– أعيد اختيار الهيئة العامة للسياحة في الجماهيرية لعضوية لجنتي الميزانية والمالية والتسهيلات التابعتين لمنظمة السياحة العالمية خلال اجتماعها الذي انعقد بالأرجنتين في بداية العام.

– بدأت بطرابلس بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٧ أعمال الملتقى الأول لشركات ومكاتب السفر والسياحة بالجماهيرية، وقد تضمن جدول الأعمال العديد من المواضيع المتعلقة بقطاع السفر والسياحة والآثار، واعداد الكتيبات والوسائل الاعلامية بمختلف اللغات، واعداد المترجمين، وأدلاء الآثار وتهيئة الاقامات المناسبة ووسائل المواصلات.

– أعلنت شركة فروة للسياحة عن افتتاح مكتب الخدمات السياحية بطرابلس لتقديم الخدمات المتعلقة ببيع واصدار تذاكر السفر الجوي والبحري الداخلي وحجز الغرف داخل الجماهيرية وخارجها وتنظيم البرامج السياحية، كما أعلنت الشركة عن تسيير رحلات سياحية الى جربة وتونس والدار البيضاء والقاهرة.

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٩/٥ تمليك خمسة مصانع للملابس الجاهزة للعاملين بها، وقد بلغ عدد المستفيدين من تمليك هذه المصانع ٦٦٠ عاملا وعامله.

وقائع وأحداث أخرى :

– من أبرز الأحداث الداخلية التي شهدها العام اقرار الهيكلة الادارية الجديدة التي تتضمن الغاء التقسيمات الادارية التي كان معمولا بها، واستحداث نظام جديد يقوم على تقسيم الجماهيرية الى ألف وخمسمائة مؤتمر شعبي أساسي (كومون)، وترتيبا على ذلك فقد أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ بشأن الهيكلة الادارية، وهو ينص على أن يكون لكل مؤتمر شعبي أساسي في نطاقه الاداري الاستقلال المالي والاداري، وله أن يصدر في هذا النطاق ما يراه من القرارات التي تكون لها قوة القانون وبما لا يتعارض مع القوانين والقرارات المصاغة في مؤتمر الشعب العام.

– انعقدت بطرابلس خلال يومي ١٤ و ١٩٩٢/١/١٥ اجتماعات الدورة الطارئة لمجلس اتحاد البرلمانات العربية، وصدر عن المجلس بيان يتضمن مساندة الجماهيرية في الأزمة القائمة بينها وبين عدد من الدول الغربية وادانة التهديدات باستخدام اجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد الجماهيرية.

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ١٣ الى ١٩٩٢/٤/١٨ الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر العمل العربي حيث صدر عن المؤتمر العديد من القرارات والتوصيات في اطار دعم التعاون العربي وتعزيزه في مختلف مجالات العمل.

– انعقد بطرابلس خلال يومي ١٨ و ١٩٩٢/٢/١٩ الاجتماع السنوي السادس عشر لمجلس محافظي المصرف الاسلامي للتنمية حيث أصدر عددا من القرارات، من بينها الموافقة على مسودة اتفاقية تأسيس المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، على أن يسهم المصرف في رأس مال المؤسسة بمبلغ خمسين مليون دينار اسلامي من الحساب الخاص.

– انعقدت بطرابلس خلال يومي ١٤ و ١٩٩٢/٢/١٥ اجتماعات الدورة ١٣١ لمجلس المديرين التنفيذيين للمصرف الاسلامي للتنمية، وقرر المجلس فتح خط تمويل لمصرف التنمية بالجماهيرية بهدف توفير احتياجات بعض المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من السلع في نطاق برنامج تمويل الواردات الذي ينفذه المصرف الاسلامي للتنمية، كما قرر فتح اعتمادات لكل من الجزائر وايران والمغرب وتونس.

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٢٣ الى ١٩٩٢/٥/٢٩ الدورة العادية الرابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، وأتخذت الجمعية عدة قرارات وتوصيات لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الرقابية في الوطن العربي.

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٥ الى ١٩٩٢/١/٧ الدورة العادية الثالثة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، التي سبق ذكرها في الجزء الأول من هذا التقرير.

– انعقدت بطرابلس خلال الفترة من ٧ الى ١٩٩٢/٣/١٠ الندوة العلمية الأولى حول العلاقات بين اتحاد المغرب

العربي والمجموعة الأوروبية بمشاركة عدد من الشخصيات الفكرية من الجماهيرية والمغرب وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان وأسبانيا، حيث تمت مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بواقع وآفاق التعاون بين اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية.

- أنعقدت بطرابلس خلال يومي ٢٥ و ١٩٩٢/٢/٢٦ أعمال لجنة الخبراء المشاركين في أعمال لجنة الموارد البشرية والشئون الاجتماعية بين الجماهيرية وتونس، حيث تضمن جدول أعمالها العديد من البنود المتعلقة بالموارد البشرية والشئون الاجتماعية.

- انعقد بمدينة جربة في تونس في بداية شهر أكتوبر ١٩٩٢، الملتقى الأول لرجال الأعمال في الجماهيرية وتونس، حيث تمت مناقشة الوضع الحالي للاستثمارات المقامة من قبل جهات عامة أو من قبل القطاع الخاص في الجماهيرية وتونس، وامكانية الاستثمار مع طرف ثالث من دول أخرى ودراسة المناخ الاستثماري وضمانه وتحويل الأرباح بهدف التكامل الاقتصادي بين البلدين.

- أنعقدت بمدينة البيضاء خلال الفترة من ٩ الى ١٩٩٢/٥/١١ الندوة العلمية حول النظام المصرفي في ليبيا، وصدرت عن الندوة عدة توصيات تتعلق بنشر الوعي المصرفي واعادة الثقة في دور النقود والنظام المصرفي بين المواطنين، ودعم التحول نحو تغيير ملكية المصارف التجارية واستقلالها في اتخاذ قراراتها المتعلقة بالاستثمار وتسيير نشاطها، وأن يقتصر دور المصرف المركزي على رسم السياسة النقدية واتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على السوق السوداء، وانشاء سوق مالي متطور يمكن من خلاله تعبئة المدخرات، والعمل على تحسين مستوى الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة أداء المؤسسات المالية المختلفة، ودعم المصارف المتخصصة.

- تم خلال يومي ٣ و ١٩٩٢/١٠/٤ بطرابلس عقد ندوة حول المعلومات العلمية والتقنية تحت اشراف الهيئة القومية للبحث العلمي بالتعاون مع المركز الوطني للتخطيط وتنسيق البحث العلمي والفني في المغرب، بهدف التعرف على تجربة القطرين في مجال المعلومات ودراسة المشاكل والمعوقات لتطوير المعلومات بينهما، ودراسة امكانية وضع سياسة موحدة في مجال المعلومات واقامة مشاريع وبرامج تعاون مشتركة.

- قامت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بزليطن بتنظيم ندوة حول مؤسسات ضمان الاستثمار ودورها في التنمية ومواجهة الضغوط الاقتصادية.

- أبدى المصرف الافريقي للتنمية استعداده للاسهام في مشروع النهر الصناعي العظيم وقام وفد فني من المصرف بزيارة الجماهيرية وتقدم بمقترح حول مساهمة المصرف في المرحلة الثانية من المشروع المتعلقة بمنظومة غرب الجماهيرية وذلك بحفر ٢٢١ بئرا انتاجية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

- ذكرت مصادر شركة طرابلس للاستثمارات أنها بصدد استكمال واستثمار مجموعة من المشاريع في نطاق بلدية طرابلس هي: استكمال واستثمار مشروع محطة الركاب بالظهرة، انشاء مكتبة علمية متخصصة، استثمار حدائق هانيبال، استثمار مشترك مع مصلحة المعارض، تصدير الفائض من الأسماك.

- ذكر رئيس الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية في تصريح نشرته جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٧ أن الشركة تقوم حاليا بتنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية في مصر، وأنها تجري مفاوضات للدخول في مساهمات مع بعض الشركات الصناعية المصرية التى سوف تطرح اسهمها للبيع ضمن برنامج الخصخصة، كما ذكر أنه تم تأسيس شركة لتنمية التجارة الدولية بين الجانب الليبي ورجال الأعمال المصريين، وقد قامت هذه الشركة بتأسيس مركز تجاري في طرابلس لتوزيع المنتجات المصرية.

- اجتمعت في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٨ الغرفة الاقتصادية المصرية الليبية المشتركة، التي تهدف الى تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي في جميع المجالات التجارية والصناعية والزراعية، والعمل على تسوية الخلافات

التجارية والتعريف بالمنتجات والامكانيات الاقتصادية المتاحة بين القطرين.

- أكد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في بيان أصدره بتاريخ ١٩٩٢/٦/١ خلال اجتماعات دورته الخامسة والخمسين بالقاهرة وقوفه مع الجماهيرية ضد العقوبات التي تم فرضها عليها وقرر اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الجماهيرية في مواجهة الآثار الناجمة عن تلك العقوبات، كما عاد المجلس الى تأكيد هذا الموقف في قرار صدر عنه في ختام اجتماعاته بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٧.

أحداث سياسية :

- شهد عام ١٩٩٢ منذ بدايته تصعيدا للمشكلة التي بدأت مع نهاية العام الماضي بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بسبب الاتهامات التي وجهتها سلطات الدول الثلاث الى مواطنين ليبيين بشأن مسئوليتهما عن حادثي سقوط طائرة أمريكية فوق اسكوتلندا عام ١٩٨٨ وطائرة فرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩.

- ونتيجة لاصرار سلطات تلك الدول على تسليم المتهمين للتحقيق معهما فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢١ متضمنا النص على وجوب أن تستجيب الجماهيرية للطلبات التي وجهتها الدول الثلاث الى السلطات الليبية، ثم أصدر المجلس قراره رقم ٧٤٨ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣١ الذي يقرر وجوب امتثال الجماهيرية لتلك الطلبات، وأوجب هذا القرار على جميع الدول - اذا لم يتم الامتثال لذلك في ١٩٩٢/٤/١٥ - القيام باجراءات متعددة أهمها عدم السماح لأية طائرة بالاقلاع من اقليمها أو الهبوط فيه أو التحليق فوقه اذا كانت متجهة الى اقليم ليبيا أو قادمة منه، وحظر تزويد ليبيا بالأسلحة والمواد المتعلقة بها، وتخفيض عدد ومستوى الموظفين في الهيئات الدبلوماسية والمراكز القنصلية الليبية.

- واعتبارا من ذلك التاريخ شرعت مختلف الدول في تطبيق تلك الاجراءات، والى حين نهاية العام فإن العديد من المساعي لازالت تتواصل من طرف عدة دول ومنظمات دولية واقليمية للوصول الى حل لهذه المشكلة وانهاء تطبيق تلك الاجراءات.

- قام رئيس جمهورية مصر العربية بزيارتين للجماهيرية، كانت الأولى بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٢، وكانت الثانية خلال يومي ١١ و ١٩٩٢/٨/١٢.

- قام رئيس جمهورية أوغندا بزيارة الجماهيرية خلال الفترة من ١٩ الى ١٩٩٢/٢/٢١.

- قام رئيس الدولة في جمهورية بوركينا فاسو بزيارتين للجماهيرية، كانت الأولى بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨، وكانت الثانية خلال الفترة من ٨ الى ١٩٩٢/٨/١٠.

- قام رئيس جمهورية غينيا بيساو بزيارة للجماهيرية خلال يومي ٢٤ و ١٩٩٢/٢/٢٥.

- قام رئيس جمهورية تشاد بزيارة للجماهيرية خلال الفترة من ٢١ الى ١٩٩٢/١٠/٢٥.

- قام رئيس دولة فلسطين بزيارة الجماهيرية خلال شهر ١٩٩٢/٤.

- اصدر مؤتمر الشعب العام بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٨ بيانا سياسيا تضمن التأكيد على موقف الجماهيرية الثابت في ادانه الارهاب بجميع أشكاله وصوره.

- أعلنت الجماهيرية بتاريخ ١٩٩٢/٥/١ اعترافها بجمهورية افغانستان الاسلامية.

- تم بمدينة كييف بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ التوقيع على محضر اتفاق لاقامة علاقات سياسية بين الجماهيرية وجمهورية اوكرانيا.

- تم بمدينه باكو بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ التوقيع على محضر اتفاق لاقامة علاقات سياسية بين الجماهيرية وجمهورية أذربيجان.

- تم بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ الاعلان رسميا عن اقامة جمعية صداقة ليبية بلجيكية.

القروض :
لم يتيسر الحصول علي بيانات بشأنها.

٤٠١٧ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٧ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

القطاع الصناعي :
قامت اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة باعداد كتيبات ارشادية للمشروعات الواردة بالخطة الخمسية (١٩٩١ - ١٩٩٥) للنشاط التشاركي تحتوي على بيانات فنية، والحجم الاستثماري لها، والمساحة اللازمة لاقامتها، وفيما يلي بيان هذه المشروعات:

أولا : الصناعات الغذائية :
- انتاج زيت الزيتون.
- صناعة البسكويت.
- صناعة الزبادي.
- صناعة شرائح الخبيز.
- صناعة مربيات الفاكهة المختلفة.
- استخلاص الزيت من كسب ثمار الزيتون.
- انتاج الحلوى السكرية بأنواعها.
- انتاج الحلوى الملبس.
- صناعة الخبز الجاف.
- صناعة عصر ثمار الزيتون.
- انتاج وتعبئة عصير الفواكة.
- صناعة الخبيز الطبقي.
- حمض الستريك.
- استخلاص زيوت الطعام من بعض البذور.
- انتاج عصائر الليمون وبعض مركزات الحمضيات.
- انتاج معجون الطماطم المستعمل في الطهي.
- انتاج عصائر الفاكهة المركزة.
- تصنيع ثمار المانجو المركزة.
- صناعة العلكة.
- انتاج الخبز.

ثانيا : صناعات الورق :

- انتاج المفكرات الشخصية.
- انتاج المفكرات وكراسات التمارين والأظرف.
- انتاج الصناديق الكرتونية.
- انتاج مناديل الجيب.
- انتاج مناديل الوجه.
- انتاج مناديل الحمام على شكل لفات.
- انتاج أكياس من ورق الكرافت.
- انتاج طباعة الورق.
- انتاج ورق الرسم الهندسي.

ثالثا : الصناعات الكيماوية :

- انتاج الجلد الصناعي.
- انتاج الأنابيب البلاستيكية ووصلاتها.
- انتاج خراطيم المياه البلاستيكية.
- انتاج الحبل البلاستيكي.
- انتاج الحقن الطبية.
- انتاج الجالونات البلاستيكية وأغطيتها.
- انتاج القوالب من الرغوة المستعملة في المباني كعازل للحرارة والصوت والصرف.
- انتاج قطع بلاستيكية كسقف معلق للمباني.
- انتاج مستحضرات التجميل.
- انتاج الصابون العطري.
- انتاج الصابون الأخضر.
- انتاج الصابون السائل.
- انتاج شعر المكانس.
- انتاج الملح الطبي.
- انتاج قواعد المكانس.
- انتاج الخلطات العطرية.
- انتاج الحقائب البلاستيكية.
- انتاج النوافذ والأبواب البلاستيكية.
- انتاج الطلاء الماري والورنيش.
- انتاج فرش الأسنان.
- انتاج أغطية الجدران من مادة البي في سي.
- انتاج كربونات الصوديوم.
- انتاج رقائق اللدائن من مادة البي في سي للأغراض الفلاحية.

- انتاج دهانات الزيوت ومنتجات جاهزة الخلط.
- انتاج سيلكات الصوديوم.

رابعا : الصناعات المعدنية والهندسية :

- صناعة البراغي.
- صناعة الاسلاك الشائكة.
- صناعة المسامير اللولبية والصواميل لأغراض العمليات الانشائية.
- صناعة الدواليب والأرفف المعدنية.
- سحب الأسلاك.
- صناعة مكيفات الهواء المنزلية.
- صناعة المفصلات المعدنية.
- صناعة كواتم الصوت.
- صناعة العربات اليدوية.
- صناعة المعدات المعدنية اليدوية.
- صناعة قلوب مبردات المحركات.
- صناعة مشابك الورق.
- صناعة الأسوار الشبكية والمسامير المختلفة.
- صناعة الكراسي والطاولات المعدنية.
- صناعة الفلاكات المعدنية.
- صناعة حمالات الملابس المغطاة بطبقة بلاستيكية.
- صناعة خزانات المياة المنزلية.
- انتاج بطانات الاحتكاك.

خامسا : مواد البناء :

- انتاج الرخام الصناعي.
- انتاج البلاط الأرضي المطعم.
- انتاج البلاط الأرضي.
- انتاج بلاط الجدران المطلي.
- انتاج جبس القوالب.
- صناعة الادوات الصحية.
- قطع وجلي صخور الزينة.
- انتاج الطوب الأسمنتي المجوف.
- انتاج الأسفلت المستحلب.
- انتاج الطوب الحراري.
- انتاج شرائح الجدران.
- انتاج ورق زخرفة الخزف والزجاج.
- انتاج الآجر.

- انتاج الطلاء الزجاجي.
- استخراج الجبس.
- انتاج مواسير الألياف الزجاجية المسلحة.
- انتاج المواسير الخزفية المطلية.
- انتاج الأدوات والخزف والفخار.
- انتاج حنفيات السيفونات.
- انتاج الطوب الاسمنتي.
- انتاج زجاج الأدوات المنزلية.
- انتاج الزلط.
- انتاج العوازل الكهربائية.
- انتاج القوالب الحجرية المضغوطة.
- انتاج ألواح الجبس.
- انتاج الطباشير المدرسي.

سادسا : قطاع الصناعات النسيجية والجلدية :

- صناعة الحقائب الجلدية.
- صناعة الملابس الجاهزة.
- صناعة بدلات العمل الوقائية.
- صناعة أغطية كراسي السيارات.
- صناعة التريكو.
- صناعة الأحذية الجلدية (رجال، نساء، أطفال).
- صناعة الأحزمة الجلدية.
- صناعة الملابس الداخلية.

القطاع الزراعي :

- زراعة الحبوب.
- زراعة الخضروات.
- اقامة المشاتل.
- اقامة المزارع المحمية (الصوبات الزجاجية).

٢٠٤٠١٧ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم يتم خلال العام الاعلان عن مشروعات معروضة للاستثمار.

٥٠١٧ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمشاريع جديدة يملكها أو يشارك فيها مستثمرون عرب.

(١٨)
تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٢

استمرت خلال العالم الجهود المكثفة التي تبذلها الحكومة المصرية على طريق الإصلاح الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد المصري من كافة القيود، ونجحت الحكومة في هذا المجال من السيطرة على عجز الموازنة العامة، وتخفيضه إلى الحدود الآمنة، وتحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات، وزيادة احتياطي النقد الأجنبي، وتوطيد دعائم سوق الصرف الأجنبي، وتخفيض معدل التضخم، والتخلص من معظم القيود الكمية التي كانت مفروضة على الصادرات، والإنتهاء من تشكيلات مجلس إدارة الشركات القابضة، والبدء فى عمليات الخصخصة، وإنشاء الشركة المصرية لضمان ائتمان الصادرات بغرض تشجيع وتنمية الصادرات، بالإضافة إلى البدء في تنفيذ خطة اقتصادية جديدة تستهدف تثبيت السياسة الإصلاحية في كل المجالات، والتحديث والاستقرار والإنطلاق الإنتاجي، ومحاربة البطالة بفعالية وإيجابية.

وفي المجال السياسي، واصلت الحكومة جهودها لتوفير الزخم اللازم لاستمرار مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي، بغية الوصول إلى تسوية عادلة لجميع الأطراف المعنية، كما واصلت أيضاً أداء دورها الفعال في المستجدات العربية والدولية في شتى المجالات.

وفيما يلي تفصيل لأهم المستجدات التي شهدها هذا العام :

١٠١٨ تشريعات واجراءات حكومية :

شهد العام صدورالعديد من التشريعات واتخاذ الكثير من الإجراءات في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وفيما يلي ملخص لأهم التشريعات الصادرة خلاله :

– فيما يتعلق بالاستثمار صدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، ويختص التعديل بتحديد نصيب العاملين في أرباح شركات الأموال التي تنشأ بعد العمل به بما لايقل عن ١٠٪ منها ولايزيد عن أجورهم السنوية.

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٩٣) لسنة ١٩٩٢ بإضافة نشاط الخدمات الطبية إلى مجالات وأنشطة الاستثمار الداخلي المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩.

– وفيما يخص الضرائب والرسوم فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرافقين للقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ باصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات.

كما صدر قرارا رئيس مجلس الوزراء رقما (٣٢٥) و(٤٩٣) لسنة ١٩٩٢ باقرار بعض الإعفاءات الجمركية.

– وصدر قرار وزير المالية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٩٢ بتحديد موعد سداد ضريبة المبيعات عن الرصيد السلعي لبعض المواد، كما أصدر الوزير القرارين رقمي (٢٧٦)، (٢٧٧) لسنة ١٩٩٢ بتعديل وإضافة بعض النماذج الخاصة بالضريبة الإضافية على المبيعات.

كما صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ بفرض رسم على المستخرجات الرسمية التي تصدر عن مصلحة الضرائب العقارية وغرف الحفظ بالأقاليم.

وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قراره رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ الخاص بالتعريفة

الجمركية وتعديلاته.

وصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات لتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة لتدعيم القطاع التصديري الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي عن طريق عمليات ضمان تصدير السلع والخدمات الوطنية من الأخطار التجارية وغير التجارية.

كما صدر القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن مركز تنمية الصادرات المصرية باعتباره هيئة عامة تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مقرها الرئيسي مدينة القاهرة لها شخصية اعتبارية ويجوز لها إنشاء فروع داخل الجمهورية بهدف تنمية وتنشيط الصادرات المصرية من السلع والخدمات. كما صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن الرقابة على المستورد من بعض السلع.

- وأصدر وزير التموين القرارات أرقام (١٥٧)، (٢٠٨)، (٢٣٨) (٢٨٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد أسعار وتنظيم تداول بعض السلع، كما أصدر الوزير عدة قرارات بتحرير تسعير وتجارة عدد من السلع وذلك بالغاء القرارات الوزارية السابقة المنظمة لها.

- وفيما يتعلق بالموازنة العامة فقد صدر القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢.

وصدر القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٢ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦.

كما صدر القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٣/٩٢.

- وعلى الصعيدين المالي والمصرفي فقد صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ باصدار قانون تنظيم سوق رأس المال.

كما صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والإئتمان، وقانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي.

وصدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.

وأصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كذلك عدة قرارات وزارية بالترخيص لعدد كبير من شركات الصرافة بالتعامل بالنقد الأجنبي وتبديل بعض مواد الأنظمة الأساسية لبعض البنوك.

- وفي مجال الزراعة فقد صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وقد تحددت بمقتضاه الأجرة السنوية للأراضي الزراعية باثنين وعشرين مثلاً للضريبة العقارية السارية.

- أصدر نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة عدة قرارات بشأن تحديد المناطق الخاصة بزراعة بعض المحاصيل ومواعيد زراعتها وكذا القرارات الخاصة بشروط تصدير بعض أنواع المزروعات أو الأحياء المائية.

- وفيما يتعلق بقطاع النفط فقد صدرت عدة قوانين تقضي بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وبعض الشركات الأجنبية للبحث عن النفط في عدة مناطق برية وبحرية.

كما صدر قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٢ بتحديد أسعار بعض المواد البترولية وسريان الأسعار على مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩.

- وفيما يخص العمل والتأمينات الاجتماعية صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل.

- أما فيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات، فقد صدر قرارا وزير النقل والمواصلات رقما (١٤٧) و(١٤٨) لسنة

١٩٩١ الخاصان بتحديد تعريفة الرسوم والخدمات بموانيء الأسكندرية وبورسعيد والسويس وموانيء البحر الأحمر، والقراران رقما (١٤٩)، (١٥٠) الخاصين بتعديل الرسوم بموانيء منطقة القناة والموانيء بخليج السويس والبحر الأحمر للتحاسب مع ملاك السفن الأجنبية.

– وصدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٦٧) لسنة ١٩٩٢ بخصوص تشكيل لجنة برئاسة قطاع التجارة الخارجية لمتابعة السلع التي ترد إلي البلاد بأسعار مدعمة أو عادية (أسعار اغراق) بما يؤدي إلى كساد المنتجات المصرية أو الأضرار بالإنتاج المحلي.

– كما أصدر نائب رئيس الوزراء القرار رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد أثمان الفدان من الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨١ بأثمان قطعية.

– وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فقد أصدر وزير الصناعة القرار رقم (٢٨٣) لسنة ١٩٩٢ باعتماد وتجديد مدة الشركة المصرية للغزل ونسج الصوف وولتكس لمدة ٥٠ سنة.

– كما أصدر الوزير قرارات أخرى بشأن تحديد أسعار بيع بعض المنتجات، وقرارات أخرى بشأن تحرير أسعار بيع بعض السلع.

– كما أصدر وزير الصناعة قراراً رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن اصدار شهادات المطابقة للمواصفات القياسية الدولية رقم (٩٠٠٠-٩٠٠٤) باعتبارها مواصفات مصرية، وعلى أن تلتزم المنشآت الصناعية التي ترغب في الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات القياسية المصرية الدولية بالرجوع إلى الهيئة العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج وحدها.

– وأصدر الوزير القرار رقم (٤٣٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن الالتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بزيت الطعام.

– وفي مجال البناء والتشييد صدر قرار وزير الإسكان والتعمير رقم (٢٣٦) لسنة ١٩٩٢ برفع الحد الأقصى للقرض الميسر للوحدة السكنية إلى ١٥ ألف جنيه* لكل من المدن الجديدة التالية : السادات وبرج العرب والصالحية وذلك لفترة محدودة.

كما صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وقانون إنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وقانون التخطيط العمراني.

٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

أبرمت جمهورية مصر العربية خلال العام اتفاقيات مع بعض الدول العربية والأجنبية والهيئات الدولية في مختلف المجالات نوجزها فيما يلي :

١٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تمت الموافقة على اتفاقية المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية بين دول الجامعة العربية الموقعة في الجزائر بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٤.

– تمت الموافقة على انضمام مصر إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الموقعة في مدينة عمان بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦.

– تمت الموافقة على الاتفاقية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١/١٥ بين مصر والصندوق العربي للإنماء

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٣.٢٧٥٥ جنيه كما في ١٩٩٢/١٢/٣١.

الاقتصادي والاجتماعي بشأن إنشاء المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج ومقره مدينة القاهرة.

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ على اتفاق تجاري جديد مع الجمهورية اللبنانية لدعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تحكم البلدين، ويتضمن الاتفاق تشجيع اقامة المعارض والأسواق الدولية في كلا البلدين واعطاء التيسيرات اللازمة للطرفين.

– تم التوقيع مع الجمهورية اللبنانية على بروتوكول للتعاون المشترك في مجال تشجيع الاستثمار، والصادرات وتبادل السلع والخدمات.

– تمت الموافقة على اتفاقيات مع الجماهيرية الليبية ترتبط بدعم وتشجيع التعاون التجاري والاقتصادي، وتسهيل انتقال السلع والبضائع والأفراد ورؤوس الأموال بدون عوائق، ومنح المواطنين في البلدين حقوق التملك والعمل ومزاولة النشاط التجاري والصناعي والحرفي والمهني في كلا البلدين، بما يعطي «حقوق المواطنة».

– تم التوقيع مع الجماهيرية الليبية على اتفاقية ربط شركة الكهرباء الموحدة بين البلدين والتي تصل قيمتها إلى ٢٥ مليون دولار أمريكي.

– تمت الموافقة على اتفاقية التعاون في مجالات التكوين والتدريب المهني والاستخدام مع الجمهورية التونسية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٢.

– تم الاتفاق أثناء اجتماع اللجنة العليا المصرية السورية بتاريخ ١٩٩٢/٧/٧ على أن تقوم مصر بتنفيذ مشروعات صناعية كبرى في سوريا تقدر قيمتها المبدئية بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار، وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الصفقات المتكافئة وإضافة سلع جديدة لها وإعطاء حرية ومرونة للقطاع الخاص في إبرام الصفقات، وتشكيل لجنة مشتركة في مجال الكهرباء، والإنتهاء من مشروع الربط الكهربائي بين مصر وسوريا عبر الأردن.

– تم التوقيع مع الجمهورية العربية السورية على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون السياحي بين البلدين التي سبق توقيعها في القاهرة في أغسطس/آب ١٩٩٢.

– تمت الموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل مع الجمهورية العربية السورية الموقعة في دمشق بتاريخ ١٩٩١/٧/١٩.

– تمت الموافقة على الاتفاق التجاري والقائمتين الملحقتين به مع الجمهورية العربية السورية الموقع في دمشق بتاريخ ١٩٩١/٧/١٩.

– تم الاتفاق مع المملكة المغربية على زيادة قيمة الصفقة المتكافئة بين البلدين من ٥٤ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار.

– تم التوقيع مع دولة الكويت على بروتوكول للتعاون الفني في مجال الكهرباء والطاقة.

– تمت الموافقة على البروتوكول الموقع في الرياض مع المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ والخاص بإضافة بعض السلع إلى الجداول المرفقة باتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين حكومتي البلدين الموقعة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٣.

٢٠٢٠١٨ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية :

– تمت الموافقة على اتفاقية منحة الإستيراد السلعي مع الولايات المتحدة الأمريكية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٣/٩.

– تمت الموافقة على اتفاقية منحة مشروع تطوير الهيئات التطوعية (الخيرية) الخاصة مع حكومة الولايات المتحدة

الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠.

– تمت الموافقة على مذكرة التفاهم بشأن الإمداد بالمواد الغذائية مع حكومة كندا الموقعة في القاهرة في ١٩٩١/١٠/٣.

– تم التوقيع على اتفاقية مع حكومة الأرجنتين في مجال تشجيع وحماية الاستثمار.

– تمت المصادقة على اتفاقية تبادل وتشجيع وحماية الاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– تم التوقيع على اتفاق للتعاون المالي للعامين ٩٣/٩٢ مع الحكومة الفرنسية.

– تمت الموافقة على بروتوكول التعاون المالي والفني مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية الموقع في بروكسل بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٦.

– تمت الموافقة على البروتوكول المشترك لتطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية الموقع في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١.

– تمت الموافقة على اتفاقية بيع السلع الزراعية مع هيئة الإئتمان السلعي الأمريكية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/١/٥.

– تم التوقيع على قرار إنشاء صندوق التعاون الفنى المصري مع جمهورية الكومنولث والجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً.

– تم التوقيع على اتفاق مع نيوزيلندا لإقامة عدد من المشروعات المشتركة خاصة في مجال إنتاج الألبان وإقامة مزارع لتربية الأغنام في مصر.

– تم التوقيع مع جمهورية أوزبكستان على ثلاث اتفاقيات، الأولى للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، والثانية لتشجيع وحماية الاستثمارات، والثالثة حول خدمات الطيران والنقل الجوي بين البلدين.

– تم التوقيع على بروتوكول جديد مع حكومة جمهورية الإتحاد الروسي حجمه ٦٠٠ مليون جنيه مصري، وذلك بدلاً من البروتوكول السابق، وتم الإتفاق على أن تلتزم الحكومة الروسية ببعض الإلتزامات التي كانت على الإتحاد السوفيتي السابق وتلتزم باقي الجمهوريات بالجزء الباقي.

– تم التوقيع مع جمهورية الصين الشعبية على اتفاقية لتبادل الخبرات العلمية، وإجراء الدراسات المشتركة في المجالات المائية وتوليد الكهرباء.

– تمت الموافقة على اتفاق النقل الجوي مع التشيك والسلوفاك الموقع في براغ بتاريخ ١٩٩١/٩/٤.

– تمت الموافقة على انضمام مصر للاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري عن طريق القاء النفايات والمواد الأخرى الموقعة بتايخ ١٩٧٢/١٢/٢٩.

– تم التوقيع على اتفاقية مع حكومة أوكرانيا تستهدف تشجيع الاستثمار وحمايته في إطار اتفاقيات أخرى تتعلق بالتعاون الاقتصادي والعلمي والفني.

– تمت الموافقة على الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٣ مع منظمة الأخشاب الاستوائية الدولية لتنفيذ مشروع غرس الأشجار المتعددة الأهداف فى مصر وتحديث وتطوير مشاتل الأشجار الخشبية.

– تمت الموافقة على قرار مجلس محافظي مؤسسة التمويل الدولية رقم ١٧٩ بشأن الزيادة العامة لرأس المال العام في ١٩٩١ والمتضمن زيادة حصة مصر في رأسمال المؤسسة بمقدار ٥,٤ مليون دولار.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون الاستثماري مع جمهورية الأكوادور الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٩.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني والمالي مع حكومة أوروجواي الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٨.

– تمت الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني مع حكومة بنما الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢١.

٣٠١٨ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع الاقتصادية والسياسية فيما يلي بيان بأهمها :

الأداء الاقتصادي :

– اقترب معدل النمو الحقيقي خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧–١٩٩٢/٩١) التي انتهت في منتصف العام من ٤٪.

– انخفض عجز الموازنة العامة للدولة خلال عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٦,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ٢٤,٧٪ في عام ١٩٨٨/٨٧، ومن المستهدف أن يصل العجز في العام المالي ١٩٩٣/٩٢ إلى أقل من ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

– اتجه متوسط سعر الفائدة على الأذون إلى الإنخفاض في خلال العام، فبعد أن وصل إلى مستوى قياسي في أكتوبر/تشرين أول ١٩٩١ ليبلغ ١٩,٥٪ على الأذون التي مدتها ثلاثة شهور أخذ السعر في الهبوط ليصل إلى ١٦,٥٪ في المتوسط في منتصف نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٩٢.

– أسفرت الجهود المبذولة لتعبئة الموارد ومحاربة التهرب الضريبي إلى زيادة الإيرادات السيادية (ضرائب الدخل والجمارك والضرائب على المبيعات وأخرى) إلى نحو ٢٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة قدرها نحو ٩ مليار جنيه عن عام ١٩٩١/٩٠.

– أظهرت نتائج الحسابات الختامية زيادة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية إلى نحو ١٣ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة قدرها ١,٥ مليار جنيه عن موازنة السنة المالية ١٩٩١/٩٠.

– انخفضت المدفوعات عن الواردات السلعية من ١١,٤ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠,٠ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ أي بنسبة ١٢,٣٪.

– بلغت حصيلة السوق الحرة للنقد الأجنبي منذ اكتمال اصلاح نظام الصرف في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩١ وحتى يوليو/تموز ١٩٩٢ نحو ١٦,٤ مليار دولار بمتوسط شهري قدره ١٦٣٥ مليون دولار، وبمتوسط يومي ٥٤,٥ مليون دولار، مقابل ٤٤ مليون دولار متوسط يومي خلال عام ١٩٩١/٩٠.

– حقق ميزان المعاملات الجارية والتحويلات فائضاً للسنة المالية الثانية على التوالي، وبلغ هذا الفائض في عام ٩٢/٩١ نحو ٣,٨ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار في السنة المالية السابقة ١٩٩١/٩٠، وبلغ الفائض خلال الربع الأول من العام المالي ٩٣/٩٢ (يوليو/سبتمبر ١٩٩٢) نحو ١,١ مليار دولار.

– ارتفع احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي من ٦,٢ مليار دولار في مارس/ آذار ١٩٩١، إلى ١٠,٦ مليار دولار فى نهاية يونيو / حزيران ١٩٩٢ ، بزيادة قدرها ٤,٤ مليار دولار بنسبة ٧١٪، كما ارتفع إلى ١٣,٦ مليار دولار في آخر ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢.

– انخفض معدل التضخم إلى ٩,٧٪ في نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٢ مقابل ٢٠,٧٪ في نهاية يونيو/ حزيران ١٩٩١.

– ارتفع نصيب القطاع الخاص في اجمالي الاستثمارات المنفذة من نحو ١٨٪ فقط خلال السنوات ١٩٧٧–١٩٨١ إلى ٣٩٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦) ثم إلى ٤٢٪ خلال فترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧–١٩٩٢/٩١) على الرغم من تضاعف حجم الاستخدامات الاستثمارية المنفذة، وقد اتسعت

مساهمته في تحقيق الإنتاج من ٥٠٪ إلى ٥٩,٤٪، وفي تحقيق الناتج من ٥١,٢٪ إلى ٦٠٪ خلال السنوات من ٨٢/٨١ إلى ١٩٩٢/٩١، كما تحسن دوره في التجارة الخارجية حيث أصبحت المتحصلات عن صادراته تمثل ١٩٪ من اجمالي المتحصلات عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ١٢,١٪ في العام السابق ١٩٩١/٩٠.

التخطيط الاقتصادي :

انتهت في يونيو/حزيران ١٩٩٢ الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١)، وبدأت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) وهي تشكل المرحلة الثالثة في الخطة الطويلة (١٩٨٢-٢٠٠٢)، وقد تركزت الجهود خلال الخطتين السابقتين على إقامة البنية الأساسية للاقتصاد القومي مع التوجهات الإصلاحية للقضاء على اختلالات الماضي، كما تركزت الخطة الثالثة على تثبيت السياسة الإصلاحية في كافة المجالات، والتحديث والاستقرار والانطلاق الإنتاجي والإرتقاء بمستوى المعيشة ومحاربة البطالة بفاعلية وإيجابية.

- تهدف الخطة الخمسية الثالثة، (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) إلى إجراء تغيرات جذرية في الاقتصاد المصري من أهمها التحول من أسلوب تخطيط المشروعات والاستثمارات، إلى مرحلة تخطيط السياسات والحوافز والمؤشرات، من خلال العرض والطلب، وتشجيع عملية التحول إلى اقتصاديات السوق ببرمجة عمليات بيع المشروعات الإنتاجية والخدمية بالمحافظات إلى القطاع الخاص.

- قدرت الاستخدامات الاستثمارية خلال الخطة الخمسية الثالثة بنحو ١٥٤ مليار جنيه، منها ٨٩,٥ مليار جنيه لمشروعات قطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني بما يمثل نسبة قدرها ٥٨,١٪ من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية، ويخص شركات قطاع الأعمال الخاص والتعاوني ٧٠ مليار جنيه، بما يشكل نحو ٤٥,٥٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية بالخطة الخمسية.

- وانطلاقاً من الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة وفي مقدمتها تدعيم الإنتاج السلعي فقد وجه لمجموعة القطاعات السلعية نحو ٥٠,١٪ من اجمالي الاستخدامات الاستثمارية، ويقدر ذلك بنحو ٧٧,٢ مليار جنيه . وقد أنيط تنفيذ ماقيمته ٥١,٢ مليار جنيه بنسبة ٦٦,٣٪ من مجموع الاستخدامات الاستثمارية السلعية المشار إليها إلى مشروعات قطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني.

- أما بالنسبة لتوزيع الاستخدامات الاستثمارية للخطة فقد خصص لقطاع الصناعة والتعدين ٢٨ مليار جنيه، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين ٢٠ مليار جنيه، والاسكان ١٨,٥ مليار جنيه ، والكهرباء ١٧,٧ مليار جنيه، والبترول ومنتجاته ١٥ مليار جنيه وقطاع الزراعة والري والصرف ١٣,٩ مليار جنيه والمرافق ١٠,٣ مليار جنيه وباقي القطاعات الاقتصادية ٣٠,٦ مليار جنيه.

- أما عن دور القطاع الخاص المستهدف تحقيقه خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة فيتمثل في إعطائه دفعة لتحسين المناخ الاستثماري لجذب ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب لإقامة مشروعاتهم في مصر، ومن المستهدف تعظيم دوره في تحقيق كل من الانتاج والناتج المحلى الاجمالى من ٥٩,٤٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ الى ٦٤,٨ ٪ فى عام ١٩٩٧/٩٦ للإنتاج ومن ٦٠ ٪ الى ٦٤,٨٪ للناتج المحلى الاجمالى ، وعلى ان يشارك بنحو ٦٥,٤٪ في مجموع إنتاج القطاعات السلعية وبنحو ٦٧,٧٪ في ناتجها في السنة الأخيرة من الخطة. وأن يساهم أيضاً بنسبة ٧٠,٩٪ و٦٦,٦٪ في تحقيق إنتاج وناتج قطاعات الخدمة الإنتاجية في عام ١٩٩٧/٩٦.

- وفيما يتعلق بالتعامل مع العالم الخارجي تستهدف الخطة الخمسية الثالثة اصلاح الخلل الهيكلي في الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات السلعية بمعدل يفوق معدل زيادة الواردات السلعية، بحيث تزيد الصادرات الزراعية والصناعية بمعدل ١٤,٨٪ سنوياً في المتوسط، بينما يقتصر معدل زيادة الواردات السلعية على ٣,٥٪

سنوياً في المتوسط ، وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تعمل الخطة على تهيئة الظروف لقطاع الأعمال للإنتاج على أسس اقتصادية سليمة، ومن ثم الإنتقال إلى مرحلة التصدير للسلع المصنعة، فضلاً عن التعرف على احتياجات الأسواق الخارجية وتحسين مواصفات الإنتاج.

– كما تستهدف الخطة زيادة الإيرادات الخدمية بالعمل على تعظيم الإيرادات من السياحة، والزيادة في رسوم المرور في قناة السويس، مما يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع فائض ميزان الخدمات من نحو ١٢,٩ مليار جنيه في عام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ١٧,٩ مليار جنيه مستهدف عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة قدرها ٥ مليار جنيه عن سنة الأساس.

– أما عن الاستخدامات الاستثمارية لخطة العام الحالي ١٩٩٣/٩٢ باعتباره العام الأول من الخطة الخمسية الثالثة فقد قدر له ٢٥,٥ مليار جنيه، يخص قطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني ١٥,٥ مليار، والباقي وقدره ١٠,٠ مليار جنيه يضطلع بها الجهاز الإداري والادارات المحلية والقطاعات الخدمية والهيئات الاقتصادية، وقد استحوذت القطاعات السلعية على نحو ٥٠٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية المقدرة، فبلغ نصيبها ١٢,٦ مليار جنيه، ثم القطاعاة الخدمية حيث ادرج لها ٧,٧ مليار جنيه ، وقطاعات الخدمات الإنتاجية التي قدر لها ٥,٢ مليار جنيه.

– وبالنسبة لتوزيع هذه الاستخدامات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية فقد خصص لقطاع الصناعة والتعدين ٦,٠ مليار جنيه، والنقل والمواصلات ٣,٤ مليار جنيه، والإسكان ٢,٨ مليار جنيه، ولكل من قطاعي الزراعة والري والصرف، والكهرباء ٢,٢ مليار جنيه، وكذا ادرج لكل من قطاعى البترول ، والمرافق ١,٨ مليار جنيه، والباقي وقدره ٥,٣ مليار جنيه تم إدراجه للقطاعات الاقتصادية الأخرى (المقاولات وقناة السويس والتجارة والمال والتأمين، والسياحة، والتعليم والصحة والقطاعات الأخرى).

– وفيما يتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي للعام الأخير من الخطة الخمسية الثانية (١٩٩٢/٩١)، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة خلال فترة التسعة شهور الأولى حوالي ١٦,٦ مليار جنيه، تمثل ٨٩٪ من قيمة المستهدف تنفيذه خلال تلك الفترة، وبلغ مانفذه القطاع العام حوالي ١٠,٣ مليار جنيه بنسبة ٩٧,٨٪ من المستهدف له في حين اقتصر تنفيذ القطاع الخاص على نحو ٦,٣ مليار جنيه بنسبة ٧٧,٦ ٪ من المستهدف له، وقد احتلت القطاعات السلعية مركز الصدارة من حيث نسبة التنفيذ حيث بلغت حوالي ٧,٣ مليار جنيه، نفذ منها القطاع العام ٤,١ مليار جنيه، ونفذت مشروعات القطاع الخاص نحو ٣,٢ مليار جنيه، كما بلغ ماتم تنفيذه من مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية نحو ٤,٨ مليار جنيه، منها ٣,٨ مليار جنيه لمشروعات القطاع العام، وارتفع فائض المعاملات الجارية في اطار التعامل مع العالم الخارجي إلى ١٢,٤ مليار جنيه، بسبب النمو الكبير في تحويلات المصريين العاملين بالخارج ورسوم قناة السويس والسياحة، حيث بلغ فائض هذه المعاملات نحو ٢٦ مليار جنيه خلال فترة الشهور التسعة من عام ١٩٩٢/٩١.

– وإلى جانب ذلك فقد استمر التحسن في عجز الميزان التجاري حيث بلغ ١٣,٥ مليار جنيه مقابل عجز قدره ١٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويرجع ذلك التحسن إلى تناقص المدفوعات عن الواردات السلعية وبخاص مدفوعات الواردات من مستلزمات الإنتاج.

الإصلاح الاقتصادي :

– أعلن رئيس الوزراء خلال العام أن خطوات الإصلاح الاقتصادي تجري على مراحل وستنتهى عام ١٩٩٥، وأن أسلوب التدرج متفق عليه بين الحكومة ومجلس الشعب.

– تم خلال العام مد العمل بالمرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى أول مارس/ آذار ١٩٩٣، والذي يهدف كما بينا في التقارير السابقة إلى تحرير الاقتصاد المصري من كافة القيود، وتشغيل كل طاقات المجتمع، واستعادة التوازن الاقتصادي.

– أصدر رئيس الوزراء قراراً بنماذج العقود الإبتدائية والأنظمة الأساسية لشركات قطاع الأعمال القابضة والتابعة، واستكمل بذلك قانون شركات قطاع الأعمال العام جميع مقومات تطبيقه، التى تستهدف بشكل خاص خصخصة القطاع العام وإعادة بناء هياكله، واصلاح الشركات الخاسرة، وتحويل أدوات الإنتاج من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة وتنمية روح الإبداع والمبادرة الفردية.

– أدي الإصلاح المالي خلال العام ١٩٩٢/٩١ إلى السيطرة على عجز الموازنة وتخفيضه إلى الحدود الآمنة التي يمكن تمويلها بوسائل غير تضخمية حيث انخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٤,٦٪ من الناتج المحلي.

– تم خلال العام اتخاذ اجراءات فعالة لزيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام ومن أهم هذه الإجراءات، التخلص من معظم القيود الكمية التي كانت مفروضة على الصادرات حيث انخفض عدد السلع المحظور تصديرها من عشرين سلعة إلى سلعتين فقط، وانخفض عدد السلع الخاضعة لحصص التصدير من ١٧ سلعة إلى سلعة واحدة، وتم الغاء قائمة السلع التي كان يتعين الحصول على موافقة تصديرية مسبقة بها وكانت تضم ٣٧ سلعة، وأصبحت الرقابة على جودة السلع اختيارية، كما تم تطوير حوافز التصدير من خلال الغاء الرسوم فيما عدا عدد محدود للغاية منها.

– تم خلال العام الإعداد للإنتقال من نظام الضرائب النوعية الحالي إلى نظام الضريبة الموحدة.

– شهد عام ١٩٩٢ الإنتهاء من تشكيلات مجالس إدارة الشركات القابضة والتابعة تمهيداً لانطلاق هذه الوحدات نحو الخصخصة واحداث التغيير الشامل في إدارة هذا القطاع.

– أحرز الاقتصاد المصري خلال عام ١٩٩٢ خطوات هامة في اطار تحرير التجارة الخارجية، واطلاق قوى المنافسة، وتشجيع الإنتاج المحلي، حيث تم إنشاء الشركة المصرية لضمان ائتمان الصادرات بغرض تشجيع وتنمية الصادرات، وصدر قانون جديد لرفع كفاءة مركز تنمية الصادرات المصري عن طريق منح سلطات أوسع لإدارته، كما تم الغاء ٢٥٠ قراراً وزارياً في مجالات التسعير الجبري وتحديد الأسعار والأرباح، وحظر تداول بعض السلع وحظر نقلها بين المحافظات بهدف إزالة المعوقات التي تعترض حركة النشاط التجاري وتحقيق المناخ الاقتصادي الحر للسوق الداخلية.

– أعلن رئيس الوزراء بأنه سيتم توحيد القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي في قانون واحد، وقد تم خلال العام تشكيل لجان اعداده، كما سيتم توحيد قوانين العمل في قانون موحد يعالج جميع السلبيات.

الموازنة العامة :

– قدرت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ بمبلغ ٦٢٥٣٣ مليون جنيه مقابل ٥٤٤٣١ مليون جنيه في العام المالي السابق ١٩٩٢/٩١، كما قدرت الإيرادات بمبلغ ٥٣و٣٨٩ مليون جنيه، مقابل ٤٥٠٨٣ مليون جنيه في العام المالي السابق.

– بلغت جملة تقديرات الاستخدامات الجارية في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/٩٢ نحو ٤٤٧٥٧ مليون جنيه، بالمقارنة بربط قدره ٣٧٦٩١ مليون جنيه في موازنة العام السابق ١٩٩٢/٩١، وقد خصص للأجور منها ٩٩٨٠ مليون جنيه مقابل ٨٢٨٨ مليون جنيه في موازنة عام ١٩٩٢/٩١ السابقة.

– قدرت جملة الإيرادات السيادية في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ١٩٩٣/٩٢ بنحو ٢٩٣٢٨ مليون جنيه

بالمقارنة بـ ٢٤٣٧٢ مليون جنيه في موازنة عام ١٩٩٢/٩١، من المتوقع أن تمول بحصيلة الضرائب العامة بنحو ١٣٢٥٩ ميلون جنيه مقابل ١٠٧١٠ مليون جنيه في موازنة عام ١٩٩٢/٩١، كما قدرت حصيلة الجمارك بمبلغ ٥٩٣٢ مليون جنيه بالمقارنة بـ ٥٤٠٤ مليون جنيه في موازنة العام المالي السابق، ومن حصيلة الضرائب على المبيعات والخدمات بنحو ٧٤٢٨ مليون جنيه، مقابل ٥٩٥٩ مليون جنيه في العام المالي السابق ١٩٩٢/٩١، ثم من إيرادات سيادية أخرى.

– قدرت جملة الاستثمارات في موازنة عام ١٩٩٣/٩٢ بـ١٠ مليار جنيه، وتشمل الاستثمارات الواردة بموازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية واستثمارات الهيئات الاقتصادية، مقابل ٧,٤ مليار جنيه بموازنة العام المالي السابق ١٩٩٢/٩١.

– تراجعت اعتمادات الدعم في موازنة عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ٣٨٨٠ مليون جنيه، بالمقارنة باعتمادات قدرها ٤٥٢٠ مليون جنيه في موازنة العام المالي السابق ١٩٩٢/٩١.

– قدرت فوائد ومصروفات الدين العام المحلي في موازنة عام ١٩٩٣/٩٢ بمقدار ١٢٨٥٣ مليون جنيه مقابل ٩٠١٧ مليون جنيه في موازنة ٩٢/٩١، كما قدرت فوائد ومصروفات الدين العام الخارجي بـ ٥٢٧٤ مليون جنيه، بالمقارنة بـ ٥٨٠٤ مليون جنيه في موازنة عام ١٩٩٢/٩١.

الخصخصة :

– أكد رئيس الوزراء في اطار برنامج الخصخصة أنه قد تم بيع بعض الأصول غير الإنتاجية لدى بعض شركات قطاع الأعمال العام كالأراضي والمباني وغيرها للقطاع الخاص.

– تم خلال العام الإنتهاء من وضع معايير محددة لاختيار الشركات التي سيتم خصخصتها بزيادة نصيب القطاع الخاص في ملكيتها وإدارتها، كما أعلن عن برنامج سيتم تنفيذه خلال السنوات القادمة بالاشتراك مع البنك الدولي لإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام واعدادها للخصخصة، كذلك تم اختيار ٤٠ مؤسسة عالمية ومحلية لتقييم الشركات قبل بيعها.

– وافق رئيس الوزراء – بصفته وزير قطاع الأعمال – على السماح للشركات القابضة في جميع القطاعات بتدوير محفظة الأوراق المالية المملوكة لكل منها، بحيث يتم استغلال حقوق الملكية المتاحة لامتلاك أسهم أو شركات في قطاعات أخرى، بما يحقق تحول الشركات القابضة النوعية في المستقبل إلى شركات قابضة غير نوعية تمتلك أسهماً وشركات في قطاعات إنتاجية مختلفة أو قطاعات تسويقية أو مالية بما يكمل نشاطها ويحقق لها عائداً اقتصادياً مناسباً.

– قرر رئيس الوزراء بدء تنفيذ المرحلة الأولى من خطة اصلاح وبيع أسهم بعض شركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتتضمن البدء في طرح أسهم ٢٥ شركة قطاع أعمال عام في البورصة في مجالات السياحة والزراعة ومشروعات الغزل والنسيج، كما تتضمن طرح أنصبة قطاع الأعمال العام في بعض المشروعات المشتركة التي لاتتجاوز نسبتها ٨٪، وكذا تتضمن المرحلة الأولى اصلاح نحو ٢٠ شركة قطاع أعمال عام، وانشاء صندوق برأسمال ٤٠ مليون جنيه لتمويل الاستشارات للشركات الخاسرة، وتمليك العاملين بالشركات لبعض الأصول الإنتاجية لشركاتهم، من خلال قروض تقدم لهم ويتم تسديدها من أرباحهم السنوية، وجزء من أجورهم الشهرية.

– تقرر إعادة تنظيم شركات قطاع الأعمال في مجال السلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية، والتخلص من الفروع غير الاقتصادية لهذه الشركات، وكذا الفروع ذات العائد الاقتصادي المنخفض، واجراء مراجعة دقيقة

لموقف الفروع الأخرى التابعة لهذه الشركات التي سيتم الإبقاء عليها على مستوى كافة المحافظات والبالغ عددها ٣٣٠ فرعاً مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديثها.

– تم خلال العام في اطار برنامج خصخصة قطاع الزراعة بالكامل خلال عامين بيع ١٧ مشروعاً تابعاً للشركات الزراعية بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه من بين ٨٣ مشروعاً مطروحاً للبيع قيمتها مليار جنيه.

– اشتركت بنوك القطاع العام في عملية الخصخصة وذلك ببيع نسبة من حصتها في البنوك والشركات التي تساهم فيها، فقام البنك الأهلي بخصخصة حصته في البنك التجاري الدولي، كما تم بيع حصة البنك بالكامل في رأسمال شركة مشروعات الغاز الطبيعي، إلى جانب بيع جزء من حصته في رأسمال شركة السويس للأسمنت، كما قام البنك المصري لتنمية الصادرات ببيع الأسهم التي تخلف أصحابها عن سداد باقي قيمة الأقساط المستحقة عليهم في الشركة التجارية لتنمية الصادرات التي يساهم فيها البنك بنسبة ٥٥٪ وذلك لعدد ١٦٥ من العاملين به.

– أوضح رئيس مكتب قطاع الأعمال، أن شركات قطاع الأعمال نوعان أولهما الشركات التي تخضع لقانون قطاع الأعمال الجديد وعددها ٣٥٦ شركة، منها ٣٢٤ شركة مملوكة بالكامل ملكية عامة، بالإضافة إلى ٣٢ شركة يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ملكية لاتتجاوز ٤٩٪، وثانيهما الشركات المشتركة وعددها ٢٤١ شركة تخضع لقانون الاستثمار، منها ١٠٧ شركة يمتلك قطاع الأعمال العام فيها أكثر من ٥٠٪ من أسهمها، والباقي وقدره ١٣٤ شركة يمتلك القطاع الخاص اكثر من ٥٠٪ من اسهمها، وهي شركات مقيدة بالفعل في البورصة، ويتم تداول أسهمها المملوكة للقطاع الخاص بالبيع والشراء.

جهود تشجيع الاستثمار :

– استمرت الحكومة خلال العام في بذل جهودها المكثفة الداعية إلى تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ المواتي لجذب المستثمرين فضلاً عن إزالة كل مايعوق حركتهم أو يثير قلقهم، ومن ثم لم تقتصر جهود الدولة على زيادة المزايا والضمانات للاستثمارات بل أدخلت الكثير من التيسيرات على اجراءات إنشاء المشروعات منها :

• إزالة الأسباب التي كانت تؤدي إلى تعثر إقامة المشروعات مثل عدم توافر مواقع المصانع بمرافقها من طاقة ومياه وتلكسات وتليفونات وغيرها.

• التخلص من التقلبات المفاجئة في سعر الصرف والتي كانت تعرض المشروعات لخسائر غير متوقعة.

• حويل أرباح المشروعات الاستثمارية خلال ٧٢ ساعة من تقديم المستندات القانونية، بالإضافة إلى تبسيط اجراءات استيراد احتياجات مشروعات الاستثمار من الخارج ومعاونتها في الحصول على الأراضي التي تقام عليها المشروعات وعدم مطالبتها بتقديم دراسات جدوي لمشروعاتهم.

• الغاء القرارات الإدارية التي أخلت بالمساواة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الاستثمار والإنتاج والتجارة الداخلية والخارجية.

– بلغ عدد المشروعات الجديدة التي وافقت عليها الهيئة العامة للتصنيع بمختلف المدن الصناعية الجديدة للقطاع الخاص خلال عام ١٩٩٢ نحو ألف مشروع صناعي جديد تبلغ تكاليفها الاستثمارية حوالي ٣ مليارات ومائة مليون جنيه، ويقدر قيمة إنتاجها السنوي بحوالي عشرة مليارات جنيه عند تنفيذها بالكامل، وسوف تستوعب هذه المشروعات عمالة جديدة تصل إلى ٤٤ ألف فرصة عمل تبلغ أجورها السنوية ١٣٤ مليون جنيه.

– جرى خلال العام إنشاء منطقة حرة بسفاجا سوف تطرح على المستثمرين خلال عام ١٩٩٣.

– من المنتظر طرح مشروعات إنشاء المناطق الصناعية الجديدة بالمحافظات المختلفة على المستثمرين المصريين

والسعوديين على أن يقوم المستثمر بعمل المرافق المطلوبة، مع حقه في تقسيم الأراضي وتأجيرها لأصحاب المشروعات الاستثمارية التي تقام عليها، وسوف تقوم الحكومة بتوقيع العقود اللازمة مع المستثمرين لاستغلال هذه المناطق مقابل حق الانتفاع لمدة تتراوح بين ٢٥ سنة إلى ٣٠ سنة.

– وفي هذا الإطار من المنتظر صدور قرار رئيس الوزراء بتأسيس مناطق صناعية جديدة في كل من القنطرة شرق – بمحافظة الإسماعيلية وبير العبد بشمال سيناء، وجنوب مرسى مطروح وأسيوط.

– تقرر خلال العام توحيد قوانين العمل لشركات قطاع الأعمال في قانون واحد للحد من التضارب بين القوانين المستخدمة في شركات قطاع الأعمال العام، وشركات القطاع الخاص، وشركات الاستثمار، وذلك لتوفير الاستقرار النفسي والمادي للعمال.

– بهدف توفير أحدث البيانات والمعلومات للمستثمرين، ورجال الأعمال والأجهزة الحكومية، أجرى خلال العام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ولأول مرة، تعداداً اقتصادياً لحصر المنشآت الاقتصادية في القطاع العام والاستثماري والخاص (المنظم وغير المنظم)، بالإضافة إلى من يزاولون نشاطاً اقتصادياً خارج المنشآت، وسوف يوفر التعداد بيانات شاملة وتفصيلية عن هيكل وخصائص الأنشطة الاقتصادية وتوزيعاتها الجغرافية.

– تضمن قانون سوق رأس المال في بعض مواده ما يحقق المساواة بين الإدخار والاستثمار وذلك باعفاء الأوراق المالية التي تطرح للاكتتاب العام ويتم قيدها في البورصات من الضرائب تشجيعاً للاستثمار.

– أعد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة دراسات، وتقدم باقتراحات لتبسيط الإجراءات للمستثمرين في ٦ وزارات، وتشمل المقترحات تيسير الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للاستثمار في مجالات اعطاء الموافقات على المشروعات ، وتأسيس المشروعات، وتوفير مستلزمات الإنتاج وتخصيص الأراضي وتوفير البنية الأساسية، إلى جانب تبسيط اجراءات التصديق، وتطوير العمل بمجمع بضائع مصر للطيران، ونظم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة، وتطوير نظم الحفظ والمعلومات بالمنافذ الجمركية.

– قررت محافظة المنيا تخصيص ٥٠٠ فدان شرقي النيل أمام مدينة المنيا لإقامة مدينة صناعية يمكن من خلالها ايجاد فرص عمل لأبناء المحافظة وفتح مجال الاستثمار أمام القادرين لإقامة مشروعات صناعية وإنتاجية، وقامت الهيئة العامة للاستثمار بدراسة المشروعات الصناعية التي يمكن اقامتها، والاستفادة من الموارد المتاحة بالمحافظة، كما جرى اعداد خريطة اقتصادية للمشروعات التي يمكن اقامتها لعرضها على المستثمرين الراغبين في اقامة المشروعات بالمدينة.

– نتيجة كل هذه الإجراءات والتيسيرات والتسهيلات وكذا اللقاءات والندوات والمؤتمرات التي شارك فيها المسئولين ورجال الأعمال في مصر بلغ عدد المشروعات التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة من يناير/كانون ثاني إلى نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٩٢ نحو ٢٤٣ مشروع تقدر رؤوس أموالها بنحو ٤٧٤٩ مليون جنيه.

القطاع المالي والمصرفي :

– اتجهت البنوك المصرية خلال العام إلى تطبيق المعايير الدولية، حيث بدأت بتدعيم حقوق الملكية لديها استجابة لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال، وانتهت معظم البنوك من تعديل أوضاعها، واستيفاء نسبة الملاءة التي قررتها لجنة بازل، وكان البنك المركزي قد أصدر تعليماته المشددة بضرورة استيفاء البنوك المصرية لنسب الملاءة قبل نهاية عام ١٩٩٣.

– توطدت خلال العام دعائم سوق الصرف الأجنبي بزيادة منافذ عرض النقد الأجنبي من خلال شركات الصرافة التي تمارس نشاطها ووصل عددها بالفعل إلى ٦٠ شركة بنهاية عام ١٩٩٢ عدا الفروع البالغ عددها ٣٣ فرعاً،

وكان قد تم وقف منح التراخيص لشركات جديدة للصرافة اعتباراً من منتصف العام.

– تدعيماً لسلطات البنك المركزي المصري الإشرافية والرقابية على الجهاز المصرفي صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل أحكام قانون البنوك والإئتمان وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، حيث يوجب القانون اعتماد البنك المركزي للنظام الأساسي للبنوك، وألا يقل رأس المال المرخص به عن ١٠٠ مليون جنيه مصري، ورأس المال المدفوع عن ٥٠ مليون جنيه.

– صدرت اللائحة التنفيذية لقانون البنوك الجديد في أواخر العام، وتضمنت قواعد دمج البنوك، وقواعد تعاملها بالعملات الحرة، وقواعد تعامل الفروع بالجنيه المصري بالنسبة للبنوك وفروع البنوك الأجنبية التي كان تعاملها يقتصر على العملات الحرة، وكذا قيام البنك المركزي باقراض الحكومة، وشروطه وأيضاً تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي.

– صدر قرار إدارة البنك المركزي في ٢٤ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢ بالموافقة علي قرار الجمعية العمومية لبنك مصر بدمج بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر اعتباراً من ٢٤ يناير/كانون ثاني ١٩٩٣، بحيث تنقضي الشخصية الاعتبارية لبنك الاعتماد ويستطيع عملاؤه التعامل في حساباتهم كعملاء لبنك مصر، وبحيث يزداد عدد عملاء بنك مصر بنحو ٤٥ ألف مودع، وكان قد تم حصول بنك مصر على قرض المساندة وقيمته مليار جنيه الذي سيوفره البنك المركزي كقرض بدون فائدة.

– تم خلال العام طرح أذون لمدة ٣٦٤ يوماً اعتباراً من مارس/آذار ١٩٩٢ وأسهمت حصيلة هذه الأذون مع حصيلة الأذون لمدة ٩١ يوماً ولمدة ١٨٢ يوماً في تمويل عجز الموازنة، وقد أثمرت هذه السياسات وأدت إلى استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار على مدار عامين تقريباً، وكذا استعادة الثقة في الجنيه والاتجاه نحو تفضيله كأداة ادخار مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأجنبية لصالح الودائع بالجنيه المصري وبلغت جملة الودائع بالبنوك عدا البنك المركزي ١٢٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢. ومع زيادة المعروض من الجنيه المصري بدأت أسعار الفائدة تعود إلى الانخفاض فتراجع سعر الفائدة على الأذون لمدة ٩١ يوماً من ١٩,٢٪ في يونيو/حزيران ١٩٩١ إلى ١٧,٦٪ في يونيو/حزيران ١٩٩٢ ثم انخفض بعد ذلك إلى أقل من ١٧٪.

– وعملاً على تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتمويل عجز الموازنة فقد تقرر تنويع الأذون وتوفيرها كأداة للإدخار الأطول أجلاً حيث تم طرح أذون مدتها ١٨٢ يوماً منذ ١٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩١ وأخرى لمدة ٣٦٤ يوماً اعتباراً من ٣٠ مارس/آذار ١٩٩٢.

– تقرر اعتباراً من أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٢ الغاء العمل بالسقوف الإئتمانية بالنسبة للقطاع الخاص، في ظل انتفاء ضرورة السقوف بالنسبة له نظراً لاستمرار تواجد فائض لدى البنوك غير مستغل.

– بتعاون البنك الأهلي ومجموعة من البنوك، تم خلال العام انشاء شركة لتأمين مخاطر الإئتمان الصغير، وذلك للتخفيف من مخاطر الإئتمان، وقد وافقت هيئة السوق الأوروبية المشتركة على تخصيص ١٣ مليون دولار (١٠ مليون وحدة نقد أوروبية) ضمن منحة لاترد تقدمها الهيئة لمصر، لصالح شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، ويساهم ذلك في إتاحة الإئتمان للمشروعات الصغيرة والجديدة بتكلفة منخفضة نسبياً.

– للتيسير على المشروعات الصغيرة من حيث التمويل قام البنك الأهلي بتخصيص ٥٠ مليون جنيه، لاقراضها للمشروعات الصغيرة بأسعار فائدة تقل عن سعر السوق بنحو ٥٪ أو٦٪، ثم خصص مبلغ ٥٠ مليون جنيه أخرى ليصل اجمالي المبلغ ١٠٠ مليون جنيه، وقد استخدم منه نحو ٩٨ مليون جنيه، وجاري تخصيص شريحة ثالثة.

– اتفق نحو ١٨ بنكاً مع الصندوق الاجتماعي بأن تعمل كمنافذ له بحيث يحدد الصندوق مجالات القروض وشروطها، وتقوم البنوك بصرف حدود قصوى لاتزيد عن مائة ألف جنيه لكل مشروع من المشروعات الصغيرة

حسب الشروط الموضوعة، وبمجرد نمو هذه المشروعات تنضم للمشروعات العادية، وتقوم البنوك باقراضها ومتابعتها، وتؤمن على الخطر الإئتماني لدى شركة التأمين ضد مخاطر الإئتمان الصغير التي أنشأتها البنوك.

– بلغت التحويلات النقدية للمصريين بالخارج خلال السنة المالية ١٩٩٢/٩١ نحو ٤,٤ مليار دولار، مقابل ١,٥ مليار دولار فقط خلال السنة المالية ١٩٩١/٩٠، كما تضاعفت الإيرادات السياحية لتصل إلى ١,٧ مليار دولار خلال ١٩٩٢/٩١ مقابل ٠,٩ مليار دولار خلال عام ١٩٩١/٩٠، وأسهم ذلك كله في الزيادة الكبيرة التي تحققت في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، متضمناً البنك المركزي ليبلغ ٢١,٧ مليار جنيه في نهاية يونية/ حزيران ١٩٩٢ مقابل ٧,٢ مليار جنيه في نهاية يونية/حزيران ١٩٩١.

– تم خلال العام اتخاذ خطوات هامة لاستكمال نظام التأمين على الودائع الذي يقوم بتوفير ضمانات اضافية للمودعين في البنوك المصرية، مما يميز سوق الإيداع في مصر بسمات جديدة من أهمها توفير الأمان من التقلبات سواء للودائع المحلية أو العربية أو الأجنبية.

– تم خلال العام إنشاء بنك باسم بنك مصر الأوروبي، مركزه الرئيسي فرانكفورت بألمانيا، ويبلغ رأس ماله ٢٥ مليون مارك ألماني مدفوع بالكامل، يساهم فيه بنك مصر بنسبة ٧٠٪ وبنك مصر الدولي بنسبة ٣٠٪.

– بلغت جملة أرصدة الودائع لدى الجهاز المصرفي في آخر يونية/حزيران ١٩٩٢، نحو ١١٠ مليار جنيه، منها ٥٧,٣٪ بالجنيه المصري، و٤٢,٧٪ بالعملات الأجنبية، مقابل ٩٣ مليار جنيه موزعة بواقع ٤٢,٨٪ بالجنيه المصري، و٥٧,٢٪ بالعملات الأجنبية في آخر يونية/ حزيران ١٩٩١.

– ارتفع مجموع ميزانيات بنوك القطاع العام التجارية خلال السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٩,٨ مليار جنيه، بنسبة ٢٣,٣٪ ليصل إلى ١٠٤,٦ مليار جنيه في نهاية يونية/حزيران ١٩٩٢، وزادت الودائع بمقدار ١٤,٥ مليار جنيه، بنسبة ٢٣٪، لتصل إلى ٧٧,٦ مليار جنيه، منها ٢٨ مليار جنيه بالعملات الأجنبية وذلك مقابل ٦٣ مليار جنيه، منها ٢٧,٨ مليار جنيه بالعملات الأجنبية في نهاية يونيو/حزيران ١٩٩١.

– حققت أرصدة الودائع بالعملة المحلية لدى بنوك القطاع العام التجارية زيادة قدرها ١٤,٣ مليار جنيه، بمعدل ٤٠,٥٪، لتصل إلى ٤٩,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٢، مقابل زيادة قدرها ٩,٣ مليار جنيه بمعدل ٣٥,٩٪ في العام المالي السابق ١٩٩١/٩٠.

– كما ارتفع اجمالي أرصدة التوظيف (القروض والاستثمارات المالية) بمبلغ ٩,٢ مليارات جنيه، بمعدل نمو قدره ١٨,٥٪ لتصل جملتها إلى ٥٨,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو/حزيران ١٩٩٢.

– اتجه الرأي خلال العام إلى ادماج البنوك الضعيفة، وأولى مراحلها ادماج ١٣ بنكاً للتنمية الوطنية في البنك الرئيسي.

– تم حصر نحو ١٨٠ ألف ممول جديد خلال العام تمهيداً لتحصيل الضريبة منهم عن أنشطتهم، كما تم التصالح بالاتفاق مع ٨٠٠ ألف ممول.

– تم تطبيق النظام الجغرافي والذي بموجبه تم تغيير مأموريات الضرائب من نوعية إلى جغرافية.

الديون الخارجية :

– يقدر حجم الدين الخارجي لمصر بحوالي ٢٣ مليار دولار لدى نادي باريس بالإضافة إلى نحو ١٠ مليار دولار ديون تجارية (ديون نادي لندن).

– ارتفعت نسبة خدمة الدين الى حصيلة الصادرات من ٦٧٪ عام ١٩٩١/٩٠ الى ٧١٪ خلال الفترة ١٩٩٢/٩١.

– بحثت وزارة الاقتصاد المصرية خلال العام عروضاً قدمتها شركات مصرية وأجنبية لشراء كمبيالات الديون

الخارجية المصرية وإعادة بيعها مرة أخرى إلى الحكومة المصرية بشرط ضرورة استثمار ثمن بيع الكمبيالة في مشروعات في مصر.

– وقعت مصر اتفاقية مع كل من النمسا والسويد والنرويج واليابان وكندا والدانمارك وأسبانيا وألمانيا لإعادة جدولة الديون المصرية لهذه الدول في اطار اتفاق نادي باريس.

– وافقت حكومة فنلندا خارج اطار نادي باريس على اسقاط الديون المستحقة على مصر وتحويلها إلى منح.

قطاع التأمين :

– في اطار تنمية وتشجيع الصادرات المصرية، تم خلال العام تأسيس الشركة المصرية لضمان الصادرات، ومن المقرر أن تبدأ نشاطها مع بداية عام ١٩٩٣، وتيسيراً لأداء أعمالها فقد أخضعها قانون إنشائها لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتقع فكرة ضمان الصادرات بين عمل شركات التأمين وعمل البنوك، ويشمل نظام ائتمان الصادرات توفير الحماية لمصدري السلع والخدمات الوطنية من المخاطر التي يتعرضون لها في الأسواق الخارجية سواء كانت مخاطر تجارية أو غير تجارية.

– تم خلال العام كما سبق ذكره انشاء شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة في ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وتقوم هذه الشركة بضمان اقراض المشروعات الصغيرة ، كما تقوم بضمان قروض الأطباء والمنشآت الطبية الصغيرة، وتضمن الشركة نسبة تتراوح بين ٦٥٪ و٨٠٪ من الإئتمان المطلوب، ولايوجد حد أدنى لضمان الشركة، بينما يبلغ الحد الأقصى ٧٠٠ ألف جنيه، وتجدر الإشارة إلى أن القيمة الإجمالية للقروض التي حصلت عليها المشروعات الطبية خلال الفترة من ١٩٩٢/١/١ حتى ١٩٩٢/٩/٣٠، قد بلغت ٢٠ مليون جنيه ضمنت الشركة منها ١٤ مليون جنيه.

– تم خلال العام اتخاذ خطوات هامة لاستكمال نظام التأمين على الودائع وانشاء صندوق التأمين على الودائع.

– تدرس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين اصدار الموافقة على تأسيس أول شركة تأمين برأس مال من القطاع الخاص المصري بنسبة ١٠٠٪ تعمل في جميع مجالات التأمين ماعدا التأمين على الحياة.

سوق الأوراق المالية :

– كان من أبرز التنظيمات التشريعية خلال عام ١٩٩٢ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، لتنظيم وتطوير حركة سوق المال، بهدف إزالة المعوقات أمام التوظف الكفء للمدخرات، وتنظيم تأسيس شركات الوساطة المالية وإنشاء بورصات أوراق مالية خاصة، واعطاء حوافز للمستثمرين في الأوراق المالية في صورة اعفاء عائدها من الضرائب عدا الضريبة على الأرباح الرأسمالية بنسبة ٢٪.

– تضمن قانون رأس المال المذكور السماح بإنشاء الشركات التي تباشر أنشطة مثل ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية، والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية، أو في زيادة رؤوس أموالها، وكذا الشركات العاملة في مجال رأس المال المخاطر، وفي مجال المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية، وكذا السماح بانشاء صناديق الاستثمار.

– صدر خلال العام مشروع لائحة سوق رأس المال في أواخر عام ١٩٩٢، وتتضمن هذه اللائحة مايسمح باستيعاب كل تطور جديد يدخل سوق رأس المال.

– كما تضمن قانون رأس المال المذكور تشجيع شركات الاكتتاب العام باعفاء الأرباح الموزعة عن أسهم هذه الشركات، من الضريبة العامة على الدخل، وكذا الإعفاء الخاص بضريبة الدمغة النسبية والسماح باصدار أوراق

لحاملها إلى جانب الأسهم الإسمية.

– كذلك تضمن نفس القانون تنظيم اصدار السندات وصكوك التمويل بعائد غير مقيد بسعر الفائدة المنصوص عليها في أي قانون آخر، كما استحدث القانون التحكيم الاجباري في حل المنازعات الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية، مما يساهم في سرعة حل المنازعات، ووحد الجهة المشرفة على اصدار وتداول الأوراق المالية، ونظم عمل السمسرة في الأوراق المالية وتطويره.

– بلغ عدد الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة ٦٥٦ شركة حتى نهاية ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢، مقابل ٦٢٧ شركة حتى آخر ديسمبر/ كانون أول ١٩٩١، وتبلغ نسبة شركات الاكتتاب العام نحو ٢٥٪ من اجمالي عدد الشركات المقيدة، أى ١٦٢ شركة ، مقابل ٤٢٤ شركة مغلقة ، وبذا بلغت جملة رؤوس اموال الشركات المقيدة بالعملة المحلية نحو ٣,٥ مليار جنيه وبالعملة الأجنبية مايعادل ١,٤ مليار دولار وذلك في نهاية ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٢، وبلغت رؤوس أموال شركات الاكتتاب العام بالعملة المحلية نحو ١١١٥ مليون جنيه (تمثل ٣٢٪ من الاجمالى بالعملة المحلية) وبلغت رؤوس أموال الشركات المغلقة ٢٣٦٧ مليون جنيه (تمثل ٦٨٪ من الاجمالي).

– بلغ اجمالي مجموعة التعامل ببورصة القاهرة ٨٤٧,٩ مليون جنيه خلال فترة الأحد عشر شهراً من يناير/ كانون ثاني إلى نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٩٢، مقابل ٦٥٥,٣ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة قدرها ٢٩,٤٪، كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٢ بنحو ٣٦,٥ مليون سهم، مقابل ٢٢,٥ مليون سهم في الفترة المقبلة من عام ١٩٩١.

– بدأت الحكومة خلال العام في طرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام للبيع في أسواق الأوراق المالية باعتبار ذلك جزءاً هاماً من برنامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف توسيع قاعدة الملكية بزيادة عدد الأفراد والمواطنين الذين يشاركون في ملكية الشركات العامة.

– جرى خلال العام اعداد الدراسات والمقترحات الخاصة بأسلوب بيع نصيب القطاع العام والحكومة في المشروعات المشتركة بصفة كلية أو جزئية، بما يساهم في تنشيط سوق الأوراق المالية في مصر، وبما يتفق مع امكانيات السوق على استيعاب الأسهم المباعة.

– طلبت ٧ شركات عالمية كبرى من أمريكا وانجلترا وسنغافورة وهونج كونج إقامة شركات للعمل في سوق رأس المال، في مجال الأوراق المالية، ويشمل ذلك كافة الأنشطة المتعلقة بأعمال الوساطة المالية.

– وضعت لجنة بورصة الأوراق المالية بالقاهرة خطة لتطوير العمل بالبورصة بما يتلاءم مع القانون الجديد، ويتضمن التطوير نظاماً جديداً لحساب حجم التعامل، وتركيب عدد من الشاشات الإلكترونية المرتبطة ببعضها عن طريق كمبيوتر عرض أسعار الأسهم والسندات أمام المتعاملين بشكل فوري، كما سوف يتم في بداية عام ١٩٩٣ ربط البورصات المصرية ببورصات العالم عن طريق شبكات الكمبيوتر، كما ستربط البورصات المصرية بهيئة سوق المال، وسوف تتمكن البنوك وشركات التأمين من إنشاء صناديق استثمار مفتوحة بتخصيص جزء من أموالها، ويمكنها التعامل في ٢٠ ضعف هذا الحجم المفرز من الأموال على أن تكون الصناديق تحت اشراف كامل من هيئة سوق المال.

– تقرر خلال العام انشاء أول صندوق للاستثمار في مصر برأسمال ٣٠٠ مليون جنيه يموله القطاع الخاص، ويهدف إلى دخول مصر سوق المال العالمية.

قطاع الطاقة :

– بلغ عدد الاتفاقيات البترولية السارية المفعول خلال العام ٧٥ اتفاقية، مع ٥٠ شركة عالمية من ٣٧ دولة، تقوم

٢٠ شركة منها بإنتاج البترول، وبلغت جملة الاكتشافات حوالي ١٢٦ اكتشافاً تجارياً أنتجت نحو ٥٤٠٠ مليون برميل منها ٤٠٠٠ مليون برميل من خليج السويس فقط.

– ازداد تكثيف عمليات التنقيب عن البترول في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد الاكتشافات البترولية ٨٨ اكتشافاً منذ عام ١٩٨٧/٨٦ وحتى نهاية ١٩٩٢، وارتفع الاحتياطي من البترول تبعاً لذلك إلى ٦,٣ مليار برميل عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٥,٣ مليار برميل عام ١٩٨٧/٨٦.

– بلغ اجمالي الاستثمارات المنفذة في قطاع البترول خلال العشر سنوات الأخيرة ٢٠ مليار جنيه، أنفق منها خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٣/٨٢–١٩٨٧/٨٦ نحو ٧,٢ مليار جنيه، بينما خص الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ نحو ١٢,٨ مليار جنيه، ونتج عن هذه الاستثمارات زيادة إنتاج البترول الخام من نحو ٣٢ مليون طن إلى نحو ٤٥ مليون طن، كما زاد إنتاج الغازات ومشتقاتها من نحو ٢,٣ مليون طن إلى ٨,٣ مليون طن.

– استهدفت الدولة تنويع وتعدد مصادر الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والتي بلغت ١٥ مليار دولار خلال السنوات العشرين الماضية، بلغت الاستثمارات الأمريكية منها حوالي ٧,٥ مليار دولار تنفذها ٢٢ شركة عالمية.

– بلغ الاستهلاك المحلي خلال العام حوالي ٢٦ مليون طن من البترول والغاز، بما يعادل نصف إنتاج مصر البترولي.

– تضاعف استهلاك الغاز من مليوني طن إلى ٨ مليون طن خلال السنوات العشر الماضية، وذلك بعد اقبال الشركات العالمية على استغلال الغازات وبعد تعديل الاتفاقيات البترولية لاستغلال الغاز بنفس شروط إنتاج البترول الخام.

– بدأ قطاع البترول خلال العام في طرح ١٧ منطقة جديدة للتنقيب عن البترول وإنتاجه، في مزادات عالمية في مساحات تبلغ ٢٨٠ ألف كيلو متر مربع، منها ٦ مناطق بخليج السويس مساحتها ٣٢٢٠ كيلو متر مربع، و٧ مناطق بالصحراء الغربية مساحتها ٢٢١ ألف كيلو متر مربع، و٤ مناطق بالبحر الأحمر مساحتها ٥٦ ألف كيلو متر مربع.

– لأول مرة تم خلال العام فتح مجال التنقيب عن البترول والمعادن للقطاع الخاص في مصر.

– تمت خلال العام أعمال تطوير في خط سوميد لنقل البترول لرفع طاقته إلى ١١٧ مليون طن بتكلفة قدرها ١٢٠ مليون دولار، تم تمويلها ذاتياً من احتياطيات الشركة.

– بدأ الإنتاج خلال العام المالي ١٩٩٢/٩١ في ٨ اكتشافات جديدة طاقتها نحو ٥٦ ألف برميل يومياً، وتم عقد ١٦ اتفاقية للبحث عن البترول وإنتاجه بمناطق خليج السويس والبحر الأحمر وسيناء والصحراء الغربية والدلتا والصعيد في مساحة ٥٥ ألف كيلو متر مربع.

– نفذ القطاع الوطني خلال العام المالي ١٩٩٢/٩١ مشروعات بلغت استثماراتها ٦٩٧ مليون جنيه في مجالات البحث عن البترول وإنتاجه وتكريره.

– بلغ الإنتاج من البترول الخام والغازات ومشتقاتها خلال العام المالي ١٩٩٢/٩١، ٥٣,٧ مليون طن نتيجة بدء الإنتاج في ٤ حقول بترول جديدة بخليج السويس والصحراء الغربية، تنتج ١٣ ألف برميل يومياً قابلة للزيادة، وتشغيل حقلين جديدين للغازات الطبيعية.

– بلغت قيمة صادرات مصر من البترول الخام ومنتجاته في العام المالي ١٩٩٢/٩١ نحو ٦٧٠٠ مليون جنيه، تعادل ٢٠٢٧ مليون دولار، وقد ساهمت عائدات البترول في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، في حين بلغت قيمة واردات قطاع البترول خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ نحو ٣٥٨ مليون دولار.

– تم تجربة تشغيل أول أوتوبيس بالغاز الطبيعي في مصر والشرق الأوسط بما يؤدي إلى توفير المنتجات

البترولية، ويساهم في الحفاظ على البيئة.

– كما تم توصيل الغاز حتى نهاية العام إلى ٤٣٧ ألف مسكن تستهلك، ٩٦ مليون متر مكعب سنوياً، وقد ساهم ذلك في توفير استيراد ٧٥ ألف طن بوتاجاز، والمستهدف توصيل الغاز الطبيعي إلى مايزيد على ٣٥٠ ألف مسكن بالقاهرة الكبرى والأسكندرية خلال السنوات الخمس القادمة والتي بنهايتها يكون قد تم توصيل الغاز إلى ٨٥٠ ألف مسكن، وخمسة آلاف منشأة تجارية، و١٠٠ مصنع ومحطة كهرباء.

– جرى خلال العام تنفيذ مشروع إنتاج البوتاجاز بالعامرية من غازات حقول الصحراء الغربية، بطاقة ٣٦٠ طن بوتاجاز يومياً بتكاليف حوالي ٨٠ مليون دولار، ويعتبر المشروع أول مشروع يتم بتمويل من البنوك الوطنية – من البنك الأهلي المصري– ويستغرق تنفيذه ٢٧ شهراً.

– بلغ استهلاك البوتاجاز خلال العام ١٩٩٢/٩١ حوالي ٩٢٠ ألف طن بزيادة ٧٪ عن العام السابق، وارتفعت المبيعات إلى ٧١,٢ مليون اسطوانة بوتاجاز، كما تزايد معدل استهلاك الغاز الطبيعي إلى ٩,١ مليار متر مكعب خلال العام، بزيادة ٨٪، وبذلك بلغت قيمة مبيعات البوتاجاز والغاز حوالي مليار جنيه بزيادة ٤٧٪ عن العام السابق.

– ناهزت جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع الكهرباء خلال السنوات العشر الماضية مبلغ ١٧ مليار جنيه، خص السنوات الخمس الأولى منها ٤ مليار جنيه، واختصت سنوات الخطة الخمسية الثانية بنحو ١٣ مليار جنيه، ومن ثم أصبح القطاع قادراً على تلبية جميع الأعمال في المكان والوقت المناسب، مع احتياطي كبير في قدرات التوليد تسمح له بمواجهة الزيادة المتوقعة في الأعمال خلال الخطة الخمسية الثالثة بأمان.

– تم إنشاء محطات توليد كهرباء خلال العشر سنوات ١٩٨٢ – ١٩٩٢ بقدرة اجمالية ٦٨٨٠ ميجاوات، وبذلك تمثل جملة الإضافات في القدرة المركبة ١٣٧٪ من القدرة المركبة حتى عام ١٩٨٢/٨١ والبالغة ٥٠٣٠ ميجاوات.

– زادت الطاقة المولدة خلال العشر سنوات السابقة من نحو ٢١,٩ مليار ك.و.س عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٤٥,٥ مليار ك.و.س عام ١٩٩٢/٩١، وزادت الطاقة المستخدمة من نحو ١٧,٤ مليار ك.و.س. إلى ٣٨ مليار ك.و.س، بزيادة ٢٠,٦ مليار ك.و.س خلال العشر سنوات.

– تم إضافة سعات لمحطات المحولات خلال السنوات العشر الأخيرة تمثل ١٣١٪ من جملة سعات المحطات المتاحة عام ١٩٨٢/٨١، وبلغ جملة ماتم مده من خطوط هوائية وكابلات أرضية ٤٥٨٥ كيلو متر.

– وبالنسبة لكهربة الريف فقد تم إنشاء وتوسيع ١٢٤ محطة محولات ومد نحو ١٣٠٠ كيلو متر خطوط هوائية وكابلات أرضية، ومد نحو ٤٥٠٠ كيلو متر خطوط هوائية وكابلات أرضية جهد متوسط ومنخفض وانارة ٣١١ قرية، وبذلك يكون قد تم إنارة كافة قرى الجمهورية وكذا إنارة ٣١١٠ تابع (أقل من ألف نسمة).

– اعتمدت الخطة الخمسية الثانية التي انتهت في منتصف العام على الإنارة باستخدام الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠٪، وباستخدام المازوت بنسبة ٤٠٪، وسوف تعتمد الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/١٩٩٦ في تشغيل محطات الكهرباء على الغاز الطبيعي بنسبة ٨٠٪ ، ٢٠٪ على المازوت . .

– تقدر الاستخدامات الاستثمارية لقطاع الكهرباء خلال الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ – ١٩٩٧/٩٦ بنحو ١٧,٧ مليار جنيه.

– تم توفير التمويل الأجنبي اللازم لإنشاء كل مشروعات الطاقة الكهربائية التي سيتم اقامتها خلال الخطة الخمسية الثالثة من الهيئات الدولية والعربية والإسلامية بقروض ميسرة جداً، أو منح لاترد.

– تم خلال العام تمويل ٣ مشروعات ضخمة هي مشروع محطة توليد كهرباء الكريمات ومحطة توليد سيدي كرير ومحطة توليد كهرباء عين موسى، وقد بلغ المكون الأجنبي من التمويل ٩٤٥ مليون دولار إلى جانب ٤٠٠ مليون جنيه

مصري مكون محلي.

– وافق البنك الأهلي المصري على منح الهيئة المصرية العامة للبترول قرضاً قيمته ٥٥ مليون دولار، لتمويل مشروع استخلاص البوتاجاز من الصحراء الغربية في مصر في أول سابقة من نوعها يقوم بنك تجاري مصري بتمويل مشروع بترولي بالدولار.

– أعلن خلال العام أنه سيتم افتتاح ٣ مشروعات كهربائية تستهدف استغلال مياه النيل، في توليد الكهرباء بتكاليف ٣٠١ مليون دولار، و٢٢٥ مليون جنيه، قدرتها الإجمالية ١٨٦,٥ ميجاوات، وذلك بالتعاون مع وزارة الأشغال والموارد المائية وتشمل هذه المشروعات محطات توليد الكهرباء بأسنا وقناطر نجع حمادي الجديدة ومحطة كهرباء أسيوط، وسوف تعطي هذه المحطات ١٢٠٠ مليون كيلو وات ساعة سنوياً، تعادل وفراً من الوقود مقداره ٣٢٩ ألف طن مازوت.

قطاع الزراعة والأمن الغذائي :

– ارتفع خلال العام متوسط إنتاج الفدان من القطن إلى نحو ٦,٨ قنطار، مقابل ٥,٩ قنطار عام ١٩٩٠، وسيتجاوز إنتاج القطن خلال موسم ١٩٩٣/٩٢، ٧ ملايين قنطار مقابل ٥,٧ مليون قنطار في موسم ١٩٩٢/٩١.

– ارتفع إنتاج مصر من الحبوب خلال العام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٤ مليون طن، ومن المستهدف بلوغه ١٥ مليون طن في العام ١٩٩٣/٩٢، وأن يرتفع إلى ١٨ مليون طن في نهاية التسعينات، وكان الارتفاع ملحوظاً بالنسبة للقمح حيث بلغ المحصول ٤,٦ مليون طن عام ١٩٩٢، مقابل نحو ٣,٢ مليون طن عام ١٩٨٩.

– تراجع إنتاج بنجر السكر خلال العام ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ٧٢٦ ألف طن مقابل نحو ٩٤٠ ألف طن عام ١٩٩١/٩٠، نتيجة لنقص مساحة الأرض المزروعة وسوء الأحوال الجوية.

– وافق خلال العام نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة على إقامة مصنع لإنتاج السكر من البنجر بمنطقة وادي النطرون بتكلفة استثمارية ٤٠٠ مليون جنيه، يوفر ٧٠ ألف فرصة عمل ثابتة، وموسمية، ويحقق إنتاجاً سنوياً يقدر بحوالي ٢٠٠ ألف طن، ويؤدي إلى استصلاح نحو ٦٠ ألف فدان لزراعتها بمحصول البنجر، كما سيوفر المشروع مئات الملايين من العملات الحرة المخصصة لاستيراد السكر من الخارج.

– بلغ إنتاج الخضر في عام ١٩٩٢/٩١ نحو ١٢٠٢٢ الف طن، كما بلغ إنتاج الفاكهة نحو ٥١٢٥ ألف طن، وبلغ الإنتاج الكمي من الألبان نحو ٢٦٩٠ ألف طن، وإنتاج الأسماك ٣٣٨ ألف طن، ولحوم الدواجن نحو ١٨١ ألف طن، ولحوم الماشية نحو ٤٢٥ ألف طن.

– وفي مجال استصلاح الأراضي تم خلال العام ١٩٩٢/٩١ استصلاح ١٨٧ ألف فدان، منها ٧٢ ألف فدان قام باستصلاحها القطاع العام، و١١٤ ألف فدان استصلحها القطاع الخاص، وبدأ تنفيذ مشروع مبارك لتوزيع الأراضي على شباب الخريجين، واستفاد من المشروع ٣٥ ألف شاب وفتاة تملكوا ١٧١,٥ ألف فدان، وتم تدبير ٣٣ ألف وحدة سكنية لهم.

– أما بالنسبة لسنوات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩٢/٩١ فتقدر جملة المساحات التي دخلت مرحلة الاستصلاح بنحو ٨٥٠ ألف فدان، موزعة بواقع ٢٩٧ ألف فدان لقطاع الأعمال العام و٥٥٣ ألف فدان للقطاع الخاص.

– بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام حوالي ٧,٥ مليون فدان، بينما زادت المساحة المحصولية إلى حوالي ١٤,٣ مليون فدان.

– صدر خلال العام قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية بعد أن وافق عليه مجلس الشعب

بصفة نهائية.

– من المقرر طرح نصف الأراضي المستصلحة للبيع للقطاع الخاص، كما سيوزع النصف الآخر على شباب الخريجين.

– تم الغاء التوريد الاجباري لكافة المحاصيل، فيما عدا محصول القطن وقصب السكر، وسوف يتم تحرير القطن كلية في الموسم القادم، ونتيجة لذلك أصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بأسعار السوق، والسماح للشركات الخاصة بالاشتراك في عملية التداول وتسويق المحاصيل.

– وإلى جانب تحرير الأسعار المزرعية أطلقت حرية القطاع الخاص في استيراد وتداول مستلزمات الإنتاج الزراعي.

– تقرر إعادة فتح بورصة القطن، وتحرير تجارته اعتباراً من العام المقبل، لتشجيع المنتجين على التوسع في زراعته، والعناية به، كما سيتم زيادة أسعاره لتتناسب مع أسعاره العالمية.

– كان من نتيجة كل هذه التطورات بالنسبة للنشاط الزراعي أن ارتفع الإنتاج الزراعي خلال العام إلى ماقيمته ١٣,٥ مليار جنيه، كما بلغت الصادرات الزراعية رقماً قياسياً حيث بلغت نسبتها ٣٣٪ من حجم الصادرات الكلية، وبلغ حجم العمالة المشتغلة بالزراعة نحو ٤,٨ مليون عامل، وشكلت أنشطة الصناعة التي تعتمد على المنتجات الزراعية حوالي ٧٠٪.

– نجحت سياسة إطلاق حرية المزارعين في توريد المحاصيل الزراعية اختيارياً، حيث بلغت الزيادة في معدل توريد الأرز من محصول ١٩٩٣/٩٢ مائتي ألف طن عن العام الماضي.

– نجحت وزارة الزراعة في الحصول على ٢٠٠ مليون جنيه قرضاً من السوق الأوروبية المشتركة بفائدة تتراوح بين ١٢٪ و١٥٪ بهدف تشجيع الاستثمار الزراعي وخفض تكلفة الإنتاج لزيادة العائد للفلاح.

– نجحت خلال العام المباحثات مع المؤسسات الدولية في حصول قطاع مشروعات «البتلو» وتنمية الثروة الحيوانية على ٣٠ مليون جنيه قرضاً من هيئة التنمية الأمريكية، وإيداعها بالبنك التجاري الدولي بفائدة ٩٪ ليتم اقراضها للمربين بفائدة ١٠٪.

قطاع الصناعة :

– بلغت جملة الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة والتعدين خلال سنوات الخطة الخمسية التي انتهت في منتصف العام ٢٥,٧ مليار جنيه، اضطلع القطاع العام بتنفيذ ١٣,٢ مليار جنيه والقطاع الخاص بتنفيذ ١٢,٥ مليار جنيه، وقد خصص للسنة المالية الأخيرة ١٩٩٢/٩١ مايجاوز ٥,٥ مليار جنيه، منها ٢,٧ مليار جنيه تولى تنفيذها القطاع الخاص.

– من المقدر أن تبلغ قيمة الإنتاج الصناعي في العام المالي ١٩٩٢/٩١ نحو ٥٩,٣ مليار جنيه، يساهم فيها القطاع العام بنحو ٢٦,٤ مليار جنيه، ويخص القطاع الخاص ٣٢,٩ مليار جنيه.

– حصل خلال العام ٧٠٠مشروع صناعي جديد على موافقة الهيئة العامة للتصنيع بلغ اجمالي استثماراتها، ١,٦٢٨ مليار جنيه وتصل قيمة إنتاجها السنوي إلى نحو ٤,٣٣٣ مليار جنيه، وتوفر نحو ٣٠ ألف فرصة عمل.

– وصل خلال العام مشروع الفيروسيليكون بالشركة المصرية للسبائك الحديدية مرحلة الإنتاج الكامل بنحو ٥٦ ألف طن سيتم توجيه نحو ٩٠٪ للتصدير.

– زاد الإنتاج من الفوسفات المصري خلال عام ١٩٩٢/٩١ حتى بلغت صادراته ١٤٦ ألف طن، ومن المقرر أن يرتفع تصديره إلى ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٩٣/٩٢.

– تم خلال العام اجراء تطوير في صناعة الزجاج للعمل على خفض تكلفة الإنتاج وزيادة جودته مع ترشيد استهلاك الطاقة، وقد تم بالفعل تركيب ٤ خطوط إنتاجية جديدة بمصنع مسطرد، بطاقة إنتاجية ١١٥ طن يومياً، ويجري تركيب الخط الخامس بما يزيد الطاقة إلى ١٥٠ طن يومياً، ويؤدي التطوير إلى وفر كبير وترشيد في استهلاك الطاقة حيث يتم خفض استهلاك الوقود المستخدم في تصنيع طن العبوات الزجاجية من ٣٠٠ كيلو مازوت إلى ١٢٠ كيلو مازوت فقط، كما تم خلال العام تطوير مصنع زجاج شبرا الخيمة، وتبلغ تكلفة التطوير لمصنع مسطرد ٢٥ مليون جنيه ولمصنع شبرا الخيمة حوالي ٢٠ مليون جنيه.

– بدأ خلال العام مصنع جديد بإنتاج الحراريات ذات قوة التحمل العالية لدرجات الحرارة المرتفعة وتصل تكلفته إلى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه، وطاقته الإنتاجية ٩٠ ألف طن سنوياً قيمتها ٧٠ مليون جنيه تقريباً.

– بلغت صادرات التعدين خلال الشهور الأربعة الأولى من العام المالي ٩٢/١٩٩٣ (أي الفترة من يولية/تموز إلى أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٢) حوالي ١٣.٣ مليون جنيه.

– جرى خلال العام اتخاذ اجراءات تأسيس شركة استثمارية لتنفيذ مشروع إنتاج الصلب المخصوص برأسمال يقدر بنحو ٤٠ مليون دولار، وتكاليف استثمارية ١٤٠ مليون دولار، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع ١٤٠ ألف طن، منها ٨٠ ألف طن للاستهلاك المحلي و٦٠ ألف طن للتصدير.

– دعا رئيس الوزراء إلى إقامة شركات متخصصة لتصنيع المعدات الاستثمارية، وأكد أن الطاقات الإنتاجية الحالية في مصر لديها الإمكانيات لإنتاج العديد من السلع والمعدات الاستثمارية، خاصة أن الواردات من المعدات الإستثمارية تمثل ثلث اجمالي الواردات تقريباً، وأن تصنيعها يوفر النقد الأجنبي، ويؤدي إلى تدعيم التكامل الصناعي.

– من المتوقع إنشاء المشروعات الصناعية بالمنطقة الحرة بدمياط اعتباراً من شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٣.

– تم اعتماد ١٠ ملايين دولار من الأمم المتحدة لست شركات مصرية تعمل في مجال التبريد والتكييف والبلاستيك، لاستبدال الفريون الحالي بالثلاجات بعد ثبوت الضرر الذي يلحقه الغاز بطبقة الأوزون، كما تم الاتفاق على إقامة مراكز تدريب لأصحاب الورش الصغيرة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة الخاصة بكل صناعات الفريون.

– تقرر إقامة مشروع مصنع الورق بقوص باستثمارات اجمالية مقدارها ٤٢٠ مليون دولار، ويساهم في المشروع مستثمرون مصريون وعرب وأجانب، ويهدف إلى إنتاج ١٠٠ ألف طن ورق كتابة وطباعة، قيمتها ١٠٠ مليون دولار، ويموله القطاع الخاص بالكامل.

– تم الإتفاق بين الوفد الاقتصادي الكندي الذي زار القاهرة في أوائل العام، وأعضاء جمعية رجال الأعمال المصرية، على التعاون في إقامة مشروعات مشتركة جديدة في مجال إنتاج ورق الصحف، ومعدات القوى الكهربائية والحاسبات الإلكترونية.

– تقرر البدء في إقامة مشروع شامل لتصنيع الإلكترونيات في مصر يهدف إلى إنتاج الأجهزة الإلكترونية محلياً، وعلى نطاق واسع بما يحقق وفراً كبيراً في النقد الأجنبي المستخدم في استيرادها بالإضافة إلى تصدير جزء كبير من الإنتاج للخارج، وتم بالفعل اختيار موقعين لإقامة المشروع، الأول في مدينة ٦ أكتوبر، والثاني في مدينة برج العرب الجديدة، وسوف يتم المشروع بالتعاون مع عدد كبير من المستثمرين المصريين المغتربين في الولايات المتحدة، والذين لديهم خبرة كبيرة في مجال صناعات الإلكترونيات.

قطاع التجارة الخارجية :

– قامت الحكومة خلال العام في إطار الإصلاح الاقتصادي بالالغاء التدريجي للقيود غير الجمركية بما في ذلك

الحظر والموافقات المسبقة، بالإضافة إلى تبسيط اجراءات الاستيراد بما في ذلك الغاء شرط فتح الاعتمادات المستندية، وعدم الزام المستوردين بدفع مقدم نقدي حيث تم رفع الحظر عن استيراد سلع تمثل قيمتها حوالي ٧١,٥٪ من قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي المحمي بالحظر، كما تم الغاء قائمة السلع الموقوف فتح اعتماداتها.

– بلغت قيمة الصادرات من السلع غير التقليدية صناعية وزراعية نحو ١,٩ مليار دولار خلال عام ١٩٩٢/٩١.

– أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرارين ٤٣١، ٤٣٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الرقابة على مواصفات بعض السلع، وتعديل بعض أحكام الاستيراد والتصدير، وقد تضمن القرار الأول الرقابة على مواصفات ٤٢ سلعة، وهي كلها من السلع الغذائية أو الصناعية التى تختص بالأمن والأمان، وتضمن القرار الثاني رفع الحظر عن ٣٣ سلعة، أكدت الدراسات أنها لن تؤثر على الإنتاج المحلي لقدرته على منافسة المثيل المستورد من حيث الجودة والسعر.

– أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً بتشكيل لجنة برئاسته من رؤساء الأجهزة المسئولة عن نشاط التصدير لدراسة اطار التنسيق بين عمل هذه الأجهزة بهدف زيادة حجم الصادرات ودعم نشاطها، وإزالة كافة المعوقات أمامها.

– من المستهدف أن يصل حجم الصادرات السلعية والخدمية في نهاية الخطة الخمسية الثالثة، أي في نهاية عام ١٩٧٧/٩٦ إلى نحو ٥٢,٥ مليار جنيه، بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو ٥,٩٪ بما يفوق معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي.

– تقرر خلال العام تبسيط الإجراءات الجمركية في التعامل مع الصادرات بكافة المنافذ الجمركية، بالإضافة إلى وضع نظام متكامل يحقق توحيد الإجراءات الجمركية والإجراءات المتعلقة بالضرائب على المبيعات، بما يحقق سرعة رد هذه الضرائب عند تصدير إنتاج مصري ، وهي تساوي قيمة الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات التي تم تحصيلها على مستلزمات الإنتاج، والسلع الوسيطة المستوردة والداخلة في إنتاج نهائي يتم تصديره للخارج، فضلاً عن الانتهاء من استخراج شهادة المنشأ للصادرات في نفس اليوم الذي يتم فيه التصدير، مع توسيع نطاق خدمات وحدات خدمة التصدير بالمنافذ الجمركية.

– قررت المجموعة الاقتصادية الأوروبية اعفاء صادرات ٣٠ سلعة زراعية مصرية إلى دول المجموعة من كافة الرسوم الجمركية اعتباراً من أول يناير/كانون ثاني ١٩٩٣، وذلك في حدود الحصص والكميات المحددة لصادرات هذه السلع لها، وتتمتع السلع المعفاة حاليا بنسبة اعفاء ٥٠٪ فقط ، كما يتضمن القرار زيادة الحصص والكميات المحددة لصادرات هذه السلع بنسبة ٥٪ سنوياً لمدة خمس سنوات من عام ١٩٩٢، ويستثنى من ذلك بعض السلع الحساسة حيث يتم زيادتها بنسبة ٣٪ فقط مثل البطاطس والبرتقال وعصيره، والنبيذ والطماطم والزهور.

– جرى خلال العام دراسة انضمام مصر لمنطقة التجارة التفضيلية لجنوب وشرق أفريقيا للعمل على زيادة التبادل التجاري مع دول القارة وتغيير خريطة التجارة الخارجية لمصر.

– تم خلال العام التوسع في خدمات مركز المعلومات الخاصة بالتصدير التابع لبنك تنمية الصادرات وتوفيرها مجاناً لكل من يطلبها.

النقل والمواصلات :

– بلغ اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية التي انتهت في منتصف العام ١٨,٩ مليار جنيه، وكان نصيب السنة المالية ١٩٩٢/٩١ من هذه الاستثمارات ٣,٨ مليار جنيه.

– بلغ اجمالي رسوم المرور بقناة السويس خلال العام مايقرب من ١,٩ مليار دولار، بزيادة نحو ٧٠ مليون دولار عن العام الماضي، وينتظر أن يتجاوز الدخل ٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ نتيجة لزيادة الرسوم بنسبة ٣٪ التي قررتها

الهيئة اعتباراً من ١٩٩٣/١/١.

– بدأت هيئة القناة في تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الثانية لتطويرها معتمدة على الجهود الذاتية لأبنائها بنسبة ٧٥٪، بالتعاون مع اليابان وبلجيكا، وبتكاليف تصل إلى مليار دولار، سوف ينتهي العمل فيها خلال ١٥ شهراً لتصبح القناة جاهزة لاستقبال الناقلات العملاقة بكامل حمولتها.

– جرى خلال العام تأسيس ٣ شركات للنقل البحري بين مصر والسعودية، تساهم في الأولى شركة ملاحية نرويجية ، وفى الثانية شركة دانماركية ، وفى الثالثة شركة ملاحية ايطالية ويتراوح رأسمال كل منها بين ٢٠ مليون جنيه و٨٠ مليون جنيه.

– بلغت طاقات الموانيء المصرية خلال العام ٤٧ مليون طن، كما بلغت مساهمة الأسطول الوطني في نقل تجارة مصر الخارجية ٣٢٪ وبلغ عدد السفن المصرية الناقلة للحبوب ١٥ سفينة بحمولة ٦٢١ ألف طن، وبلغ عدد السفن للركاب ٩ سفن حمولة ٤٢٨٩ راكب و١٤٩٤٠ طن.

– تم خلال عام ١٩٩٢/٩١ انشاء ١٢٢٩ كيلو متر طرق، ٢٥٨٠ متر كباري، كما تم العمل في تنفيذ الأعمال الإنشائية للخط الثاني لمترو الإنفاق (شبرا ـ التحرير)، واستكمال مجمع رمسيس لمترو الأنفاق.

– تم خلال العام ادخال ٣٥٩ ألف خط تليفوني في السنترالات الآلية، ٤٣٥٥٨ خط في الخطوط نصف الآلية، و٢٤٥١ خطاً يدوياً وتم تركيب ٢٢٥ ألف تليفون جديد للمنتظرين.

القطاع السياحي :

– شهدت مصر خلال عام ١٩٩٢/٩١ تدفقاً سياحياً قياسياً، حيث بلغ عدد السياح مايقرب من ٣ مليون سائح بزيادة ٥٣,٣٪ عن العام المالي السابق، وتجاوز عدد الليالي السياحية أكثر من ٢٠ مليون ليلة، مقابل مليوني سائح و١٦,٥ مليون ليلة سياحية عام ١٩٩١/٩٠.

– تضاعفت الإيرادات السياحية عام ١٩٩٢/٩١ طبقاً لتقديرات ميزان المدفوعات إلى ١٧٢٧ مليون دولار مقابل ٩٢٤ مليون دولار في العام السابق.

– افتتح بالقاهرة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ المؤتمر الثاني والستين لاتحاد شركات السياحة الأمريكية (آلأستا) بمشاركة رؤساء وممثلي شركات السياحة والطيران العالمية في ١٢٥ دولة، وهو يعتبر أكبر المؤتمرات التي تعقد في العالم على الاطلاق كل عام ويشارك فيه أكثر من ٥٥٠٠ عضو.

– ما أن أكدت مصر قدرتها على استعادة السياح الذين كانوا قد تجنبوا المنطقة ابان حرب الخليج، وبدأت السياحة في الازدهار حتى تعرض خلال العام عدد قليل من السواح لحوادث ارهابية تمكنت أجهزة الأمن من ضبط مسبيبها وتوفير الأمان الكامل للنشاط السياحي.

– تم خلال العام عقد اتفاقيات مع كثير من الدول الأجنبية بهدف تنشيط السياحة ونقل الأفواج السياحية إلى البلاد، بالإضافة إلى قيام بعض الشركات العالمية بإدارة بعض الفنادق المصرية، وفتح مكاتب سياحية جديدة في كثير من الدول الأجنبية لجذب أكبر عدد من السائحين.

– جرى خلال العام الإعداد لتنفيذ مشروعات سياحية جديدة في القاهرة والأسكندرية باستثمارات تبلغ نحو مليار وخمسة ملايين جنيه، وتوفر فرص عمل لنحو ١٥ ألف مشتغل، وتتضمن مجمع سياحي بجوار مطار القاهرة الجوي، يموله مستثمرون سعوديين بنسبة ٨٠٪، وشركة بريطانية بنسبة ٢٠٪، ويتوقع أن يزيد الدخل القومي بانشاء هذه المشروعات بنحو ٥ مليار جنيه.

القوى العاملة :

- ارتفعت قوة العمل خلال العام إلى نحو ١٥,٣ مليون نسمة، وارتفع عدد المشتغلين إلى ١٣,٩ مليون مشتغل، ومن ثم ارتفع حجم البطالة إلى ١,٤ مليون غير مشتغل مما يعني ارتفاع معدل البطالة إلى نحو ٩٪.
- وعلاجاً لمشكلة البطالة استهدفت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) أن تتيح مايقرب من ٣١٩٠ ألف فرصة عمل كلية (بمتوسط سنوي ٦٣٨ ألف فرصة عمل) منها ٢٤٥٠ ألف فرصة عمل جديدة (بمتوسط سنوي حوالي ٤٩٠ ألف فرصة عمل)، وحوالي ٧٤٠ ألف فرصة عمل ناتجة عن عمليات الاحلال (بمتوسط سنوي حوالي ١٤٨ ألف فرصة عمل).
- تم خلال العام لمعالجة البطالة تمليك أراض لـ٣٥ ألف خريج من مختلف التخصصات باسم مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين، كما تقرر تخصيص نصف مساحات الأراضي التي يتم استصلاحها للقطاع الخاص في المرحلة القادمة، وإتاحة القروض للشباب للقيام بمشروعات التصنيع الزراعي والاعداد لتمليك ٥٠ ألف خريج للأراضي في الخطة الخمسية الثالثة.
- تم خلال العام بداية العمل التنفيذي للصندوق الاجتماعي الذي يتركز هدفه الأساسي في إيجاد الحلول الواقعية للحد من مشكلة البطالة بين الشباب.
- بلغت خلال العام الموارد المتاحة للصندوق الاجتماعي نحو ٦١٠ مليون دولار، منها ٣٢٠ مليون دولار على شكل قروض والباقي ويقدر بنحو ٢٩٠ مليون دولار على شكل منح.
- يصل مجموع التمويل للمشروعات التي تعاقد عليها الصندوق الاجتماعي أو التي اتخذت اجراءات التعاقد بشأنها، ويتوقع انهاؤها حتى نهاية العام ١٩٩٢ إلى ٦٢٣,٨ مليون جنيه، بما يعادل أكثر من ٣٠٪ من مجمل التمويل المتاح للصندوق، وسوف توفر هذه المشروعات ٢٥٠ ألف فرصة عمل منها ١٤٩ ألف فرصة عمل دائمة و١٠١ ألف فرصة عمل مؤقتة.
- صرح وزير الإدارة المحلية خلال العام بأنه يوجد ٣٦٧٦ مشروعاً تنموياً في مختلف المحافظات تضم نحو ١٠ آلاف شاب، بتمويل بلغ ٣٩ مليون جنيه، لاستيعاب طاقات الشباب وإتاحة الفرص الجديدة للعمل كما أعلن أنه قد تقرر تخصيص مبلغ مليار جنيه لدعم التنمية بالمحافظات في خمس سنوات، وذلك بتنفيذ برنامج المشاركة المحلية في التنمية من المنحة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية، وتوزع بواقع ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً على جميع المحافظات ومدينة الأقصر.
- تم خلال العام إنشاء أول جمعية لتشغيل الشباب ومكافحة البطالة، عن طريق إنشاء مشروعات، يتم تمليكها للعاملين بها بعد سداد تكاليفها، والتمويل الخاص بها، الذي يقدمه الصندوق الاجتماعي أو جهات التمويل الأخرى.

البنية الأساسية :

- أولت الدولة اهتمامها البالغ لقطاعات البنية الأساسية، خلال السنوات العشر الماضية ١٩٨٣/٨٢-١٩٩٢/٩١ حيث بلغت استثماراتها، نحو ٩٣,٣ مليار جنيه بنسبة ٥٤,٤٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة والبالغة ١٧١,٣ مليار جنيه.
- تركز الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩٣/٩٢ على استكمال المشروعات التي بدأت بالفعل وعلى إقامة مشروعات البنية الأساسية في المدن السياحية الجديدة بالتركيز على سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر، لما لذلك من أثر على التنمية السياحية فضلاً عن جذب المواطنين للإقامة الدائمة فيها والانتقال من شريط الوادي الضيق.
- بدأ في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ مشروع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط ، وبمقتضاه

تحصل مصر على نحو ٨,٧ مليون جنيه، وتساهم بمبلغ مليون جنيه لتنمية البنية الأساسية، ويستمر المشروع سنوات بهدف إعداد استراتيجية شاملة لتنفيذ التنمية في كافة القطاعات.

أحداث ووقائع أخرى :

– تم خلال العام تأسيس ٤٤٨ شركة حتى ١٩٩٢/١١/٢٠ منها ١٩٣ شركة مساهمة، و٥٤ شركة ذات مسئولية محدودة، وشركة واحدة فقط توصية بالأسهم، وكان نصيب شركات الصرافة من هذه الشركات ٢٢ شركة خلال العام.

– بلغ مجموع رؤوس الأموال المصدرة للشركات المساهمة المنشأة ٤١٥,٣ مليون جنيه، والشركات ذات المسئولية المحدودة ٣٣,٢ مليون جنيه والتوصية بالأسهم ٢٨٠ ألف جنيه، وبذا يصبح مجموع رؤوس الأموال المصدرة للشركات المنشأة بمعرفة مصلحة الشركات ٤٤٨,٨ مليون جنيه شملت العديد من الأنشطة الاقتصادية.

– شاركت مصر في مؤتمر التكامل الاقتصادي الأفريقي الذي عقد في هراري عاصمة زيمبابوي في ١٩٩٢/٢/١٤ لمناقشة سبل دعم التكامل بين الدول الأفريقية في النواحي الاقتصادية.

– عقد بالقاهرة في ١٩٩٢/٢/١٧ المؤتمر الدولي للسياحة والبيئة والتراث المعمارى وشهده نحو ألف متخصص من ٣٢ دولة.

– تعرضت مصر في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٩٢ لكارثة زلزال كلفت مصر مايزيد على ٤ مليار جنيه.

– بلغ عدد المدارس التي تأثرت من الزلزال وتحتاج إلى إزالة ١٣٤٣ مدرسة، ٢٥٤٤ مدرسة تحتاج إلى ترميم جزئي، ٢٣٤٨ مدرسة تحتاج إلى ترميم وصيانة وقد قدرت حاجاتها إلى مايزيد على مليار جنيه لمواجهة هذه الخسائر.

– كما بلغ عدد الآثار الإسلامية التي تضررت من الزلزال ٢١٢ أثر وسبعة متاحف، وتبلغ التكلفة اللازمة لاصلاحها ٤٠٠ مليون جنيه.

– كذلك بلغ عدد المباني الحكومية التي تضررت من الزلزال ١٩٣١ مبنى منها، ٢٥٠ مبنى لم يعد يصلح، ٤٢٩ مبنى تحتاج إلى اصلاحات كبيرة، ١٢٥٢ مبنى تحتاج إلى اصلاحات بسيطة وهذه تحتاج إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه لاصلاحها.

– كذلك هناك ٢١٦ مسجداً تحتاج إلى بناء بسبب أضرار الزلزال ونحو ٥٤٤ تحتاج إلى ترميم بتكلفة كلية تزيد عن ١٥٠ مليون جنيه.

– كذلك تهدمت معاهد أزهرية تحتاج إلى مائة مليون جنيه، وتهدمت ٣٥ بناية خاصة لجامعات القاهرة وعين شمس وطنطا.

أحداث سياسية :

– في إطار السياسة الخارجية، واصلت الحكومة خلال العام جهودها لتوفير الزخم اللازم لاستمرار مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي بغية الوصول إلى تسوية عادلة لجميع الأطراف.

– قام الرئيس محمد حسني مبارك خلال العام بزيارات لعدد من الدول العربية الصديقة، تبادل مع ملوكها ورؤسائها وأمرائها وجهات النظر حول مجريات الأمور على الساحتين العربية والدولية.

– استقبل الرئيس محمد حسني مبارك خلال العام عدداً كبيراً من الملوك والرؤساء والوزراء والوفود السياسية وتم خلال مقابلته لهم استعراض تطورات الوضع في المنطقة العربية والمستجدات الدولية.

– ساهمت جهود القيادة المصرية في استيعاب وتجاوز الخلاف الذي نشأ بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر بخصوص الحدود بين الدولتين وأمكن الوصول إلى اتفاق ودي بين الطرفين.

- توترت العلاقات السياسية مع إيران بسبب علاقاتها مع بعض الجماعات المسئولة عن أعمال العنف التي شهدتها مصر خلال العام.
- توترت العلاقات مع جمهورية السودان بسبب تصاعد الخلاف بين البلدين فيما يتعلق بمثلث حلايب الحدودي.

القروض :

يبين الجدول التالي القروض والمنح التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهـــات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمـة القـــرض	عمـلة القـرض	المشروع المستفيد
اولاً : جهات التمويل العربية :				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٢	٣٦,٠٠مليون	دينار كويتي	مرافق الصرف الصحي
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	١٩٩٢	١٣٧,٠٠مليون	دولار أمريكي	محطة كهرباء سيدي كرير
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢	٣٦,٠٠مليون	دينار كويتي	مرافق الصرف الصحي في ٤٦مدينة
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢	٤٤,٠٠مليون	دينار كويتي	محطة كهرباء سيدي كرير
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢	٥٠ ألف	دينار كويتي	معونة فنية لخدمات مشروع البوليستر
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢	٤٤,٠٠مليون	دينار كويتي	محطة كهرباء سيدي كرير البخارية
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٢	٦٤,٠٠مليون	ريال سعودي	انشاء طريق القاهرة – أسيوط
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٩٢	٩٤,٠٠مليون	ريال سعودي	مشروع استصلاح أراضي
صندوق أبو ظبي للانماء	١٩٩٢	٣٠,٠٠مليون	دولار أمريكي	مشروع استصلاح أراضي
صندوق أبو ظبي للانماء	١٩٩٢	١٨٣,٥مليون	درهم اماراتي	——
ثانياً : جهات التمويل الأخرى :				
البنك الإسلامي للتنمية	١٩٩٢	١٧٣,٠٠مليون	دولار أمريكي	تمويل واردات – ومشروعات – واستثمارات منها ١,٦ مليون منحة لاترد
حكومة الصين	١٩٩٢	١٥,٠٠مليون	دولار أمريكي	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
حكومة فرنسا	١٩٩٢	٣٩,٠٠مليون	فرنك فرنسي	جزء من قرض لمشروع الصرف الصحي
حكومة فرنسا	١٩٩٢	٤٠,٠٠مليون	فرنك فرنسي	منحة لجهات متعددة
حكومة الدانمارك	١٩٩٢	٣٥,٣مليون	كرون دنماركي	منحة – قطاع طاقة الرياح
حكومة اليابان	١٩٩٢	٧,٥٨٨مليار	ين ياباني	منحة – اعادة تأهيل نفق أحمد حمدي
حكومة اليابان	١٩٩٢	١٥١,٠٠مليون	ين ياباني	منحة – استيراد معدات ليزر
حكومة اليابان	١٩٩٢	٥,٨٥٠مليون	ين ياباني	منحة – لاستيراد صفيح كهربائي
حكومة اليابان	١٩٩٢	١٤٨٦ مليون	ين ياباني	منحة للمعهد العالي للتمريض
حكومة اليابان	١٩٩٢	١٢٤٩٠مليون	ين ياباني	قرض لمشروع مصنع أسمنت بني سويف

الجهـــات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمـة القـــرض	عمـلة القـرض	المشروع المستفيد
حكومة اليابان	١٩٩٢	١٥١مليون	ين ياباني	منحة – للمساهمة في زيادة إنتاج القمح
حكومة اليابان	١٩٩٢	٦٨٠مليون	ين ياباني	منحة
حكومة اليابان	١٩٩٢	١٣٢٨مليون	ين ياباني	منحة
حكومة اليابان	١٩٩٢	٣٢٦١مليون	ين ياباني	منحة
حكومة اليابان	١٩٩٢	٣٩مليون	ين ياباني	منحة
حكومة اليابان	١٩٩٢	٢٤١مليون	ين ياباني	منحة
حكومة انجلترا	١٩٩٢	١,٨٧٠مليون	جنيه استرليني	منحة
حكومة انجلترا	١٩٩٢	٠,٣٧٥مليون	جنيه استرليني	منحة
حكومة ايطاليا	١٩٩٢	٦,٦٥٢مليار	ليرة ايطالية	منحة – مشروع الميكنة الزراعية بالنوبارية
حكومة ايطاليا	١٩٩٢	٥,٣ مليار	ليرة ايطالية	منحة – مشروع مركز تدريب الصناعات الخشبية بمدينة ٦ أكتوبر
حكومة ايطاليا	١٩٩٢	١٠ مليار	ليرة ايطالية	لدعم الخدمات الصحية في الريف المصري في الدقهلية والبحيرة
حكومة المانيا	١٩٩٢	٢٦,١٥٠مليون	مارك ألماني	منحة
حكومة المانيا	١٩٩٢	٦٥,٠٠مليون	مارك ألماني	منحة
حكومة المانيا	١٩٩٢	١٣٥,٠٠مليون	مارك ألماني	قرض
حكومة النمسا	١٩٩٢	٥,٠مليون	دولار أمريكي	منحة – الصندوق الاجتماعي للتنمية
حكومة سويسرا	١٩٩٢	٣٠,٠مليون	دولار أمريكي	منحة – الصندوق الاجتماعي للتنمية
حكومة سويسرا	١٩٩٢	٣٠,٠مليون	فرنك سويسري	منحة – الصندوق الاجتماعي للتنمية
حكومة كندا	١٩٩٢	١٣,٤مليون	دولار كندي	منحة – مشروع حماية وتطوير مجرى نهر النيل
حكومة كندا	١٩٩٢	١٥,٠مليون	دولار كندي	خط ائتمان لبرنامج التصحيح الهيكلي
حكومة كندا	١٩٩٢	٦,٠مليون	دولار كندي	منحة
حكومة كندا	١٩٩٢	١٥,٠مليون	دولار كندي	منحة
حكومة كندا	١٩٩٢	٣,٨٤٦مليون	دولار كندي	منحة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٨٠,٠٠مليون	دولار أمريكي	منحة – توسيع محطة كهرباء جنوب القاهرة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٢,٠مليون	دولار أمريكي	منحة – من وكالة التنمية الأمريكية لمركز تنمية التجارة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٤٠,٤٠٩مليون	دولار أمريكي	قانون فائض الحاصلات الزراعية لشراء كميات من القمح ودقيقه
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٥٠,٠مليون	دولار أمريكي	للإنتاج الزراعي واصلاح الهياكل التمويلية لبنوك التنمية الزراعية

الجهـــات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمـة القـــرض	عمـلة القـرض	المشروع المستفيد
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٦,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة – لمشروع العلم والتكنولوجيا
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٢٣,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة – إدارة نظام الري
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٢٠٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة – لدعم سياسة الاصلاح الاقتصادي
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٢٠٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة – برنامج الاستيراد السلعي
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٤٢,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٣,٠٠٦ مليون	دولار أمريكي	منحة للهيئات التطوعية الخاصة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٩,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة لتنمية المدن الريفية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٢١,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة لتحديث شبكة كهرباء الأسكندرية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة استرداد تكاليف الرعاية الصحية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٥,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة حياة الطفل
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة السكان وتنظيم الأسرة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٦٥,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة صرف صحي مدن القناة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٢٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة مياه القاهرة (٢)
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٣٥,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة مشروع الأبحاث الزراعية القومية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٥٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة صرف صحي – القاهرة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٥,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة تنمية المشروعات الصغيرة
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة التدريب للتنمية
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة المساعدات الفنية للاصلاح الاقتصادي
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	١٠,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة التعاون الفني ودراسات الجدوى
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٢	٦,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة لتطوير إدارة المالية العامة
حكومة كوريا الجنوبية	١٩٩٢	٠,٢٠٠ مليون	دولار أمريكي	منحة
الأمم المتحدة	١٩٩٢	٣,٠ مليون	دولار أمريكي	منحة
البنك الدولي	١٩٩٢	٤٥,٠ مليون	دولار أمريكي	مشروع الصرف القومي
البنك الدولي	١٩٩٢	٢٢٠,٠ مليون	دولار أمريكي	مشروع محطة كهربة الكريمات
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٢	٩,٠ مليون	دولار أمريكي	المساعدة الفنية للخصخصة
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٢	٧٥,٠ مليون	دولار أمريكي	مشروع الصرف القومي
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٢	٢٦,٠ مليون	دولار أمريكي	مشروعات مكافحة البلهارسيا
بنك التنمية الأفريقي	١٩٩٢	١٠٠,٠ مليون	وحدة حسابية	مشروع برنامج التكييف الهيكلي
بنك التنمية الأفريقي	١٩٩٢	٤٢,١ مليون	وحدة حسابية	مشروع تكميلي للتوسع في محطة كهرباء غرب القاهرة

الجهـــات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمـة القـــرض	عمـلة القـرض	المشروع المستفيد
صندوق التنمية الأفريقي	١٩٩٢	٢.٥مليون	وحدةحسابية	منحة الدعم الإداري لوزارة التعاون الدولي
صندوق التنمية الأفريقي	١٩٩٢	١.٧مليون	وحدةحسابية	منحة الدعم الإداري لكل من المعهد القومي للمعايرة والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي بوزارة الصناعة.

٤٠١٨ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠١٨ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

– من أجل تسهيل معرفة امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة، وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار على قائمة سلبية تشتمل على قائمة بالأنشطة التي تحتاج إلى موافقات مسبقة من الهيئة، وهذا يعني أن الأنشطة غير الواردة بهذه القائمة تعتبر موافق عليها تلقائياً طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الوقت الحاضر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة تحدد سنوياً بغرض تخفيضها، ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وأنشطة اقتصادية تتطلب تقنيات حديثة، أو تهدف إلى زيادة التصدير أو خفض الاستيراد أو تكثيف استخدام الأيدي العاملة.

– تشتمل الأنشطة التي تحتاج إلى موافقات مسبقة من الهيئة العامة حسب ماجاء في القائمة السلبية خلال العام على مايلي :

أولاً : الأنشطة عالية الاستهلاك للطاقة :

– خام الألومنيوم والسبائك الحديدية.

ثانياً : صناعات التجميع :

تصنف صناعات التجميع طبقاً لنسب التصنيع المحلي للمكونات بالنسبة للمنتج النهائي وذلك للفترة حتى نهاية ١٩٩٣، جميع المنتجات الواردة بالآتي لن تعتمد تلقائياً في حالة عدم الوفاء بالحد الأدنى المذكور لمكونات التصنيع المحلي.

١. منتجات بمكونات تصنيع محلي لاتقل عن ٦٠٪ :

– الأجهزة المنزلية.

– اللواري والأوتوبيسات الكاملة.

– المعدات الزراعية ومعدات الري والجرارات الزراعية

– الموتوسيكلات والدراجات.

– محركات الديزل والمحركات الكهربائية.

٢. منتجات بتصنيع محلي لاتقل عن ٤٠٪ :

– أجهزة الفيديو المنزلية.

- سيارات الركوب
- صناعات المركبات الصيدلية

ثالثاً : كل المنتجات الحربية والصناعات المتصلة بها*:

رابعاً : الدخان ومنتجات الدخان (الطباق) :

خامساً : الاستثمار في شبه جزيرة سيناء (عدا التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية).

وفيما يلي تفاصيل صناعات التجميع الواردة بالقائمة السلبية طبقاً لكود التصنيف السلعي (BTN) قبل التعديل:

أولاً : منتجات بمكونات تصنيع محلي لاتقل عن ٦٠٪ :

١. الأجهزة الكهربائية المنزلية.

٨٤/١٢ وحدات تكييف هواء ، محتوية على مروحة بمحرك وتجهيزات لتعديل الحرارة والرطوبة مجمعة في جسم واحد.

٨٤/١٥ (ب) ثلاجات وأجهزة تبريد.

١. ثلاجات ومجمدات وأجهزة تبريد للاستعمال المنزلي.

٨٤/١٨ (أ) آلات وأجهزة طرد مركزي

١. مجففات للاستعمال المنزلي

٨٤/١٩ (أ) أجهزة لغسل الأواني، للاستعمال المنزلي

٨٤/٤٠ (أ) آلات غسيل أو تجفيف أو كلاهما معاً.

١. للاستعمال المنزلي.

٨٥/٠٦ أجهزة آلية كهربائية من الطراز المنزلي ذوات محرك كهربائي مندمجاً بها.

٨٥/٠٧ أجهزة حلاقة الذقن والشعر ذات محرك كهربائي مندمجاً بها.

٨٥/١٢ (أ) مكاوي كهربائية

(د) غيرها من الأجهزة الكهربائية الحرارية للاستعمال المنزلي

٢. اللواري والأوتوبيسات الكاملة :

٨٧/٠٢ (أ) سيارات لنقل الأشخاص

١. للإسعاف أو نقل الموتى

٢. رحلات ومعسكرات مجهزة للمعيشة

٣. أوتوبيس وميكروباص وترولي باص ومايماثلها

(ب) سيارات لنقل البضائع والمواد

٨٧/٠٣ لواري ونصف نقل لاستعمالات خاصة

---

* الصناعات المتصلة تشتمل على إنتاج المفرقعات ومواد النسف والكيماويات الخاصة بهذه المنتجات أو التي لها استعمالات عسكرية والمواد المشعة وأجهزة الاتصال (سلكية ولاسلكية) وذات الاستعمال العسكري.

٠٣. المعدات الزراعية ومعدات الري والجرارات الزراعية :

٨٤/٢٣ آلات وأجهزة ثابتة أو متحركة للحفر والتسوية والثقب ولاستخراج الأتربة والمعادن (مثل المجارف الآلية، الحافرات الثاقبات، المسويات والبلدوزرات.... الخ).

٨٤/٢٤ آلات وأجهزة وأدوات مما يستعمل في الزراعة والبساتين وتحضير التربة للزراعة بما في ذلك مداخل الحدائق والملاعب الرياضية.

(أ) محاريث

(ب) آلات للبذر والغرس والشتل

(ج) آلات شق وفلاحة التربة والقلابات.

(د) آلات وأجهزة وأدوات أخرى

(هـ) آلات نثر وأدوات أخرى

١. مركبة على مقطورة

٢. غيرها

٨٤/٢٥ آلات وأجهزة وأدوات لجني وحصد ودراسة المحاصيل الزراعية، مكابس قش وعلف وقاصات عشب وحشائش، ذرايات وآلات مماثلة لتنظيف الحبوب.

٨٧/٠١ (أ) جرارات مجنزرة

(ب) جرارات للطرق من طراز السيارات

(ج) غيرها من الجرارات الزراعية.

٤. الموتوسيكلات والدراجات :

٨٧/٠٩ دراجات نارية (موتوسيكل) ودراجات بمحركات اضافية، وان كانت بمركبات جانبية، مركبات جانبية للدراجات من جميع الأنواع.

٨٧/١٠ دراجات بدون محركات (بما في ذلك الدراجات ذوات الثلاث عجلات وبصندوق للتوزيع، ومايماثلها).

٥. محركات الديزل والمحركات الكهربائية

٨٤/٠٦ (ج) محركات ديزل لمختلف القوى المحركة

٨٥/٠١ (ب) محركات بجميع الأحجام

ثانياً : منتجات بمكونات تصنيع محلي لاتقل عن ٤٠٪ :

٠١. الأجهزة الصوتية والمرئية للاستعمال المنزلي :

٨٥/١٤ مذياعات (ميكروفونات) وحواملها، مكبرات ومضخمات صوت كهربائية.

٨٥/١٥ أجهزة ارسال واستقبال بالراديو للهاتف والبرق، أجهزة ارسال واستقبال للإذاعة (راديو) والإذاعة المصورة (التليفزيون).

٢. سيارات الركوب :

٨٧/٠٢ (أ) نقل الأشخاص

٤. سيارات ركوب

٥. سيارات بيك آب بكابينة مزدوجة

٠٦. سيارات الجيب

٣٠. صناعات المركبات الصيدلانية :

٣٠/٠١ عدد وغيرها من الأعضاء المعدة للعلاج العضوي، مجففة أو مسحوقة.

٣٠/٠٢ أمصال دم محصن، لقاحات جرثومية، توكسينات.. الخ.

٣٠/٠٣ أدوية للطب البشري أو البيطري.

٢٠٤٠١٨ المشروعات المعروضة للاستثمار :

وزعت جمعية رجال الأعمال المصريين خلال انعقاد المؤتمر الأول لرجال الأعمال السعوديين والمصريين* المشروعات التالية المعروضة للمشاركة والاستثمار :

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف التقديرية للمشروع (ألف جنيه)
شركة مصر للكيماويات والدهانات	جمعية رجال الأعمال المصريين	مدينة السادس من أكتوبر	شركة قائمة	٣٠٠٠ *
الشركة المصرية لتصنيع وتعبئة اللحوم (ميتكو)	جمعية رجال الأعمال المصريين	طريق سقارة - الجيزة	شركة قائمة	٦٠٠٠*
شركة البدار للعبوات	جمعية رجال الأعمال المصريين	طريق مصر/ الاسماعيلية الصحراوى	شركة قائمة	٦٠٠٠*
الشركة الشرقية للاستثمار الصناعي	جمعية رجال الأعمال المصريين	طريق بنها الزقازيق الزراعي	شركة قائمة	٥٠٠٠*
الشركة الدولية للتنمية الزراعية (أريك)	جمعية رجال الأعمال المصريين	طريق الاسكندرية مصر الصحراوي	شركة قائمة	٢١٢٠٠*
مزرعة عبد العزيز عبد النبي	جمعية رجال الأعمال المصريين	طريق الاسكندرية مصر الصحراوي	شركة قائمة	٤٠٠٠*
قرية مينافيل بالمركز السياحي بسفاجا	جمعية رجال الأعمال المصريين	سفاجا/ البحر الأحمر	شركة قائمة	٢٠٠٠*
فندق بلير القاهرة	جمعية رجال الأعمال المصريين	المقطم	شركة قائمة	١٢ مليون دولار أمريكي **
شركة تنمية خليج سهل حشيش	جمعية رجال الأعمال المصريين	مدينة السادات جنوب الغردقة	شركة تحت التأسيس	٢٠٠٠٠*
فندق راجا المطار	جمعية رجال الأعمال المصريين	طريق القاهرة/ الاسماعيلية الصحراوي	شركة تحت التأسيس	٢٥٠٠٠*
مشروع إنتاج الرافعات الشوكية	مكتب استشاري مصري	ـــــ	فرصة استثمارية	٣٥ مليون دولار أمريكي ***

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع	الدراسات المقترح المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكاليف التقديرية للمشروع (ألف جنيه)
مشروع إنتاج معدات الري بالرش والتنقيط	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	١٢ مليون دولار أمريكي
مشروع تصنيف وتجهيز الخردة	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	١٢ مليون دولار أمريكي ***
مشروع إنتاج التأسيسات الكهربائية المنزلية	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	٨ مليون دولار أمريكي ***
مشروع إنتاج أسلاك اللحام	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	٨ مليون دولار أمريكي ***
مشروع انتاج الكباسات	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	٦ر٨ مليون دولار أمريكي ***
مشروع انتاج مضخات المياه	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	٤ مليون دولار أمريكي ***
مشروع انتاج الجوانات المسطحة	مكتب استشاري مصري	———	فرصة استثمارية	٥ مليون دولار أمريكي ***

* لايمثل رأس المال ولا التكاليف التقديرية للمشروع بل الحصة المطروحة للمساهمين فقط.

** قيمة بيع الفندق.

*** اجمالي التكلفة الاستثمارية.

٥٠١٨ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (ألف جنية مصري)	جنسيات الشركاء العرب**	قيمة مساهماتهم (ألف جنيه مصري)
١٠٧	صناعة،	١٩٩٢	١٩٨٧٠٠٠*	سعوديون	٩٤٥٠٠٠
	زراعة،			كويتيون	١٠٢٠٠٠
	تمويل،			أردنيون	٣٥٠٠٠
	انشاء،			سودانيون	٢٨٠٠٠
	خدمات،			ليبيون	١٩٠٠٠
				لبنانيون	١٤٠٠٠
				سوريون	١٢٠٠٠
				اماراتيون	١٠٠٠٠
				فلسطينيون	٩٠٠٠
				بحرينيون	٧٠٠٠
				يمنيون	٧٠٠٠
				قطريون	١٠٠٠
				عراقيون	١٠٠٠

* تبلغ التكاليف الاستثمارية لكل المشاريع التي يساهم في رؤوس أموالها أو يملكها مستثمرون عرب ٣٢٣٥ مليون جنيه مصري.

** بالإضافة إلى جنسيات عربية أخرى غير محددة تبلغ مساهماتها ١٥١ مليون جنيه مصري.

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
المملكة المغربية
لعام ١٩٩٢

شهد العام نتائج وتطورات اقتصادية ملحوظة في شتى المجالات متمثلة في زيادة الموارد المالية، وتحسين احتياطات الصرف، واعادة التوازنات المالية، وتقليص عجز الميزانية، وتقليص عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتحقيق فائض في الميزان التجاري، واجراء تحرير كامل للدرهم والبدء في تنفيذ الخصخصة ، ومواصلة جهود اعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي نفس الوقت تأثر الاقتصاد المغربي ايضا سلبا من جراء الجفاف، وقلة الامطار، والركود الاقتصادي في الأسواق الدولية.

وعلى المستوى السياسي تم خلال العام تحقيق انجازات كثيرة، اهمها اجراء استفتاء تم به الموافقة على مشروع الدستور المعدل الذي يعطي سلطات اكبر للحكومة، وللبرلمان.

وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠١٩ تشريعات واجراءات حكومية:

خلال هذا العام صدرت العديد من التشريعات واتخذت العديد من الاجراءات الحكومية التي عالجت مختلف النشاطات الاقتصادية في البلاد، وفيما يلي موجز بأهمها:

– ففيما يتعلق بقطاع الزراعة صدر القرار المشترك لوزيري المالية والفلاحة والاصلاح الزراعي رقم ٩٢ – ٢٤٥ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ بمنح اعانة لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية عن طريق الجو، وقد حدد القرار اجراءات توزيع تلك الاعانة المالية التي قررت بفرض زيادة الانتاج الزراعي.

– وفي مجال حماية البيئة صدر المرسوم رقم ١٩٠ – ٩٢ – ٢ بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٩ باحداث مختبر متخصص في اعمال القياس والتحليل المتعلقة بالبيئة، والذي يهدف الى تمكين الهيئات العامة والخاصة من المحافظة على البيئة، وقد أذن بموجب المرسوم للمختبر العام للتجارب والدراسات بالمساهمة في رأسمال شركة أعمال القياس والمراقبة المرتبطة بالبيئة.

– وعلى صعيد تطوير مصادر الطاقة صدر بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٥ الظهير الشريف رقم ٢٨ – ٩١ – ١ بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين المملكة المغربية والمكتب الوطني للابحاث والاستثمارات النفطية، وشركة آجيب/ أفريقيا المحدودة، وذلك بغرض التنقيب عن المواد الهيدروكربونية.

– وفيما يتعلق بتنمية الصادرات فقد صدر المرسوم رقم ١٢٢ – ٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٧ بالموافقة على عقد ضمان الدولة للقرض الذي منحته شركة تنمية الصادرات لمصلحة شركة الخطوط الملكية المغربية وذلك لشراء جهاز طيران تشبيهي.

٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول عربية:

– تم الاتفاق مع حكومة جمهورية مصر العربية على رفع قيمة الصفقة المتكافئة بين البلدين من ٥٤ مليون دولار الى ١٠٠ مليون دولار، كما تم الاتفاق على ان يقوم القطاع الخاص من البلدين بتنفيذ الصفقة لأول مرة بعد ان

كانت مقصورة على شركة النصر للاستيراد والتصدير المصرية وشركة سونستا المغربيه.

– عقدت اللجنة المغربية المصرية المشتركة اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة ٢٧ – ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وتم خلال الاجتماع بحث سبل تنشيط التبادل التجاري بين البلدين وتذليل العقبات التي تقف دون تنفيذ الصفقة المتكافئة، كما تم الاتفاق على المسائل الاجرائية الخاصة باتفاقية تأسيس الشركة القابضة بين البلدين، الشركة المصرية المغربية للتنمية والاستثمار، والتي تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية تأسيسها برأسمال ٥٠ مليون دولار.

٢٠٢٠١٩ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع هيئات ودول غير عربية:

– تم التوقيع في واشنطن بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٩ على اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة الامريكية يهدف الى تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين.

– وافقت الحكومة المغربية على تمديد العمل باتفاقية الصيد البحري مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وجدير بالذكر ان اكثر من ٧٥٠ باخرة صيد تابعة للمجموعة الاوروبية تعمل في المياه الاقليمية المغربية.

– توصلت الحكومة المغربية والمجموعة الاوروبية خلال العام الى جملة من الاتفاقات الأولية التي تسمح للمغرب بالاحتفاظ بنوع من الحماية الجمركية للصناعات غير القادرة على منافسة الصناعات الأوروبية، كما تم تحقيق تقدم ملموس بشأن التعاون الزراعي والبيئة ومشكلة الهجرة.

٣٠١٩ وقائع واحداث:

سجل العام عددا من الوقائع والاحداث الاقتصادية والسياسية نشير الى اهمها فيما يلي:

الاداء الاقتصادي:

– اتسمت السنة المالية لعام ١٩٩٢ بالسيطرة على عجز الميزانية بنسبة واحد بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، وتحسين احتياطات الصرف التي بلغت ٢ر٣ مليار دولار، وتباطؤ وتيرة التضخم.

– توقعت المصادر المسئولة ان ينخفض عجز ميزان الاداءات في نهاية العام الى ٢ر١ مليار درهم(*)، بفعل عائدات العملة الأجنبية من السياحة، وبفعل تحويلات المغاربة وعائدات الاستثمارات الأجنبية.

– حققت الموارد المالية زيادة بنسبة ١٦٪، من ٢ر٨ مليار درهم في عام ١٩٩١ الى ٢ر٩ مليار درهم في عام ١٩٩٢، ويرجع السبب في هذه الزيادة الى ضغط المصاريف الجارية في الميزانية العامة، وزيادة متحصلات الضريبة عن القيمة المضافة.

– سجل سعر صرف الدرهم المغربي تحسنا مقابل معظم العملات الأجنبية، فقد ارتفع الدرهم المغربي خلال العامين الماضيين بنسبة ٨١ر٢٪ و ٢٣ر٦٪ و ٦ر١١٪ و ٧ر٦٪ مقابل الدولار والبيزتة الاسبانية والليرة الايطالية والجنيه الاسترليني على التوالي.

– كما سجل الدرهم المغربي ارتفاعا بنسب متفاوتة تجاه معظم العملات العربية، وفي المقابل انخفض الدرهم مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة ٩١ر٤٪ خلال الفترة من شهر ايار/ مايو ١٩٩٠ وتشرين أول/ اكتوبر ١٩٩٢، واعتبر البنك المركزي تفوق سعر صرف الدرهم على بقية العملات الدولية (باستثناء الفرنك الفرنسي) دليلا على

---

* الدولار الأمريكي يعادل ٨ر٠٦٥ درهم كما في ١٩٩٢.

تحسن الوضع المالي للمغرب وتدني معدل التضخم.

– اشار من جهة اخرى بيان اصدرته الكونفيديرالية العامة الاقتصادية ومقرها مدينة الدار البيضاء، ان غالبية القطاعات الانتاجية تواجه تراجعا في نشاطها بسبب تدني الطلب وتراجع حجم التجارة الدولية، وحدد البيان ان قطاعات تركيب السيارات وصناعة الملابس والاحذية والنسيج في مقدمة الشركات التي تعاني تراجعا في أدائها بسبب تدني الطلب، حيث تراجع انتاج السيارات بمعدل ١٨٪ في عام ١٩٩٢ مقارنة مع عام ١٩٩١.

– كذلك اشار البيان السابق ذكره الى ان قطاع الملابس قد تراجع بحوالي ٣٧٪ في عام ١٩٩١ مقارنة بعام ١٩٩٠ وبنسبة ٧٪ في عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٩١.

الاصلاح الاقتصادي:

– تم في نهاية العام في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، اكتمال قابلية تحويل الدرهم المغربي بالنسبة للمعاملات الدولية التجارية، وفقا لما تنص عليه المادة الثانية من النظام الاساسي لصندوق النقد الدولي، حيث وافقت الحكومة المغربية رسميا على قبولها بنود هذه المادة التي تحدد الشروط الخاصة بالمعاملات التجارية الدولية بالنسبة للعملات العالمية القابلة للتحويل.

ويشمل تحرير الدرهم المغربي عمليات تجارية واقتصادية كثيرة سيجيء ذكرها لاحقا.

– بينت تقارير دولية عديدة ان برنامج اعادة الهيكلة الاقتصادية التي يطبقها المغرب منذ عام ١٩٨٣ قد حقق نتائج ايجابية يعتبر من النماذج الناجحة في العالم الثالث، حيث استطاع المغرب التحكم في العجز المالي الذي كان كبيرا جدا قبل سنوات، كما تمكن من تخفيض معدل التضخم والسيطرة عليه، وأدى تحرير التجارة الخارجية الى تنامي الصادرات المغربية، وحقق نموا متواصلا في الناتج المحلي الاجمالي في حدود ٤٪، فضلا عن معالجة مشكلة المديونية من خلال اتفاقيات اعادة الجدولة مع نادي لندن ونادي باريس والدعم الذي تلقاه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

– حصل المغرب في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي على اكبر دعم من البنك الدولي حيث بلغ مجموع القروض من البنك الدولي الى المغرب ٦ مليار دولار شملت ٥٢ قرضا وجهت الى الزراعة والانتاج الفلاحي.

– تم في نهاية العام في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي تخفيض الضرائب على الشركات ودخل الافراد، حيث تم في هذا الاطار توسيع هامش الاعفاءات الضريبية على المداخيل الصغيرة من ١٢ ألف درهم سنويا الى ١٥ ألف درهم، الى جانب تخفيض معدلات الضريبة على الدخل من ٥٢ بالمائة الى ٤٨ بالمائة مع الغاء معدل ٣٠ بالمائة من معدلات الضريبة على القيمة المضافة، واخضاع قائمة سلع هذا المعدل الى ١٩ بالمائة فقط.

كما تم تخفيض معدل الضريبة على الشركات الى ٣٨ بالمائة بدلا من ٤٠ بالمائة، واستقرت بذلك أعباء الضريبة على الشركات في حدود ٤١٫٨ بالمائة مع احتساب ضريبة التضامن الوطني.

– اعلنت مصادر الحكومة المغربية عن مواصلتها برنامج الاصلاح الهيكلي، وذلك عن طريق الاسراع ببرنامج الخصخصة، وتنفيذ تدابير الاصلاح والتصحيح المالي للمؤسسات العمومية المقررة من طرف الحكومة، ودعم تحرير التجارة الخارجية لاسيما عن طريق متابعة تخفيض التعريفة الجمركية وازالة كافة القيود الكمية، ومواصلة برنامج ازالة القيود الاخرى على الواردات، فضلا عن استكمال اصلاح القطاع المالي عن طريق تحديث الاطار المؤسسي، مع صدور القانون البنكي الجديد وتشجيع تعبئة الادخار للأجل الطويل ومتابعة تطهير قطاع التأمينات، واعادة تنظيم نظام تمويل الصادرات.

الموازنة العامة للدولة:

– قدرت الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢، بمبلغ ٨٦ر٤٤١ مليار درهم، وقدرت الايرادات بمبلغ ٨٤ر٩٨٥ مليار درهم مغربي، مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٨٥ر٥٪ عن موازنة عام ١٩٩١. وجدير بالذكر ان هذه الموازنة هي آخر موازنة ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي بدأ قبل ثماني سنوات، اذ سيدخل الاقتصاد المغربي تجربة جديدة يعتمد فيها على امكاناته الذاتية في التحويل دون الحاجة الى السوق المالية الدولية اعتبارا من مطلع العام القادم ١٩٩٣، كما سيتم تحرير الاقتصاد مئة بالمائة بالاضافة الى القضاء نهائيا على المديونية والعجز في الموازنة العامة للدولة.

– اتجهت نفقات الموازنة العامة نحو القطاعات الاجتماعية، حيث ارتفعت الاعتمادات المخصصة لوزارة التربية الوطنية بنسبة ٢١٪ للمعدات و ١٥٪ للاستثمارات، وذلك لتحسين جودة التعليم، وتجهير البنية الاساسية خاصة في الوسط القروي، ومتابعة برامج بناء الكليات ومؤسسات التعليم العالي ومباني الجامعات، كما ارتفعت الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة العامة بنسبة ٣١٪ للمعدات، و٢٥٪ للاستثمارات، وذلك من اجل متابعة برنامج دعم نظام العلاج عن طريق تجديد المباني وصيانة التجهيزات واقتناء معدات وادوية لتحسين الخدمات المقدمة من قبل المراكز الصحية والمستشفيات، كذلك سجلت الاعتمادات المخصصة لقطاع الاسكان ارتفاعا كبيرا بنسبة ١٨٣٪ وذلك بسبب انطلاق برنامج جديد بكلفة ٩ ملايين درهم، يرمي الى القضاء على مدن القصدير، واعادة هيكلية السكن غير اللائق، وارتفعت اعتمادات وزارة الشباب والرياضة بنسبة ١١٪ للمعدات و ٤٦٪ للاستثمارات، وارتفعت اعتمادات وزارة الاشغال بنسبة ١٥٪ بالنسبة للمعدات و ٧٢٪ بالنسبة للاستثمارات، وارتفعت اعتمادات وزارة العدل بنسبة ٢٣٪ بالنسبة للمعدات و ١٠ بالنسبة للاستثمارات.

– تشير المصادر المسئولة في وزارة المالية الى ان توجيه نفقات الدولة نحو القطاعات الاجتماعية لا يعني حدوث اي تراجع في الجهود المبذولة في مجال التجهيزات الاساسية وخاصة برامج استثمارات القطاعات الانتاجية مثل الطاقة، والمناجم، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء، حيث تم الاهتمام بها أيضا خلال العام.

فى القطاع المالي والمصرفي:

– ارتفع اجمالي الموجودات المتوفرة لدى البنك المركزي في نهاية سبتمبر/ ايلول ١٩٩٢ الى ٣٠ر٥ مليار درهم اي بزيادة اكثر من ٦ مليار درهم (٢٤ر٩٪) بالمقارنة مع نهاية عام ١٩٩١.

– بلغ الحجم الاجمالي لوسائل الاداءات في نهاية سبتمبر/ ايلول ١٩٩٢ نحو ١٤٢ر٤ مليار درهم بزيادة قدرها ٨ر٣ مليار درهم (٦ر٢٪) بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام ١٩٩١.

– بلغت الاعتمادات الموزعة بواسطة البنوك المغربية خلال الشهور التسعة الأولى من العام ٥٩ر٨ مليار درهم مسجلة بذلك زيادة قدرها ٤ر٦ مليار درهم (٨ر٣٪) بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام ١٩٩١.

– بلغت التزامات الخزينة العامة ازاء النظام المصرفي في المغرب خلال الشهور التسعة الأولى من العام نحو ٤٧ مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها ١ر٢ مليار درهم (٦ر٤٪) عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩١.

– اقرت الحكومة المغربية نظاما جديدا خاصا بالبنوك بديلا لنظام ١٩٦٧، يشتمل على اربعة اجراءات تنص على حق كل شخص في فتح حساب مصرفي ايا كانت مداخيله او وضعيته الاجتماعية، وتأسيس صندوق جماعي لضمان حقوق المودعين (ضمان الودائع) عن طريق الزام اكبر المساهمين في البنك التدخل في حال حصول ازمة مالية او نقدية، وتوفير الأموال الضرورية للمودعين، واعطاء محافظ البنك المركزي حق التدخل في حال الاخلال

بهذه الاجراءات، وكذلك حق رفض طلب الحكومة اذا كانت تريد زيادة حجم الأموال المتداولة بهدف منع طبع اوراق اضافية (من دون رصيد) تؤدي الى زيادة التضخم وتقلص قيمة العملة.

– قدرت احتياطات المغرب من العملة الصعبة كما بينا من قبل بحوالي ٢ر٣ مليار دولار امريكي، وهو احتياطي يعتبره الخبراء الاقتصاديون كافيا في الظروف العادية لتلبية الطلبات المقدمة للحصول على العملات الصعبة من المصارف المغربية فيما يتعلق بالمعاملات الدولية الجارية، كما سيمكن المغرب من العمل بنظام قابلية عملته للتحويل بفضل توفر احتياطياته من العملة الصعبة.

– قدرت مصادر رسمية مغربية تحويلات العمال المغاربة المهاجرين بنحو ملياري دولار خلال العام، كما قدرت عددهم بنحو ٦ر١ مليون مغربي معظمهم يعيشون في اوروبا.

– فرضت وزارة المالية في نهاية العام ضرائب على الحسابات السرية في المصارف المغربية اعلى بفارق ١٥٪ عن الضريبة المفروضة على عائدات الحسابات المصرح باسماء اصحابها.

– طلب البنك المركزي المغربي خلال العام من جميع المصارف التجارية رفع حجم الاحتياط النقدي المودع لدى بنك المغرب الى نسبة ٢٤٪ من قيمة رأس المال المدفوع.

– اصدر مكتب الصرف قرارا قبل نهاية العام يقضي بزيادة المبلغ المسموح بصرفه من العملة الأجنبية، اذ اصبح بمقدور الذين يمارسون مهناً حرة صرف مبلغ يصل الى عشرين الف درهم ولباقي المواطنين خمسة آلاف درهم.

– تم في نهاية العام تحرير الدرهم المغربي كما بينا ذلك من قبل، ويشمل هذا التحرير عمليات كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

• عدم خضوع استيراد السلع الى اي حواجز تتعلق بعمليات الصرف بحيث يتم تسديد أثمانها وجميع النفقات المتعلقة بالاستيراد مباشرة لدى البنوك المغربية بما فيها نفقات التأمين المتعلقة باستيراد المواد المعنية.

• تصدير السلع والخدمات دون اذن مسبق وبحرية، اضافة الى تمكين المصدرين من الحصول على حصة بالعملة الصعبة تقدر بـ 20 في المائة من مداخيل التصدير بالنسبة لمصدري السلع و 10 في المائة لمصدري الخدمات، تستعمل لتغطية كافة المصاريف التي تدخل في اطار انعاش الصادرات المغربية في الخارج.

• اتمام عمليات التحويل المترتبة عن عمليات النقل الدولي البحري والجوي والبري مباشرة لدى البنوك المغربية ودون اذن مسبق.

• تفويض البنوك المغربية القيام بعمليات التحويل في ميدان التأمين واعادة التأمين لصالح المستفيدين غير المقيمين، فيما يتصل بتحويل تعويضاتهم أو الريوع ورؤوس الأموال الناتجة عن التأمينات عن الحياة كما يشمل هذا التفويض جميع التحويلات المترتبة عن عمليات اعادة التأمين.

• السماح للمقاولات المغربية بابرام صفقات او عقود مع الشركات الأجنبية تتعلق بطلب كافة أنواع المساعدة التقنية، وتسديد المصاريف الناتجة عن هذه العمليات مباشرة لدى البنوك المغربية.

• عدم خضوع الأسفار المهنية بالنسبة لمصدري السلع والخدمات لأي اذن مسبق وتسديد المصاريف الخاصة بها بواسطة حسابات مفتوحة لدى البنوك المغربية بالدرهم القابل للتحويل والمخصصة للمصدرين في هذا الشأن.

• منح المقاولين غير المصدرين، حصصا سنوية بالعملة الصعبة، سواء بصفة مباشرة لدى البنوك المغربية فيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، تقدر بـ ٤٠ ألف درهم سنويا، أو بعد موافقة مكتب الصرف بالنسبة للشركات الأخرى، وتجدد المخصصات المذكورة سنويا مباشرة لدى البنوك دون ترخيص مسبق من مكتب الصرف.

• رفع الحصة المخصصة للأسفار السياحية الى ٥٠٠٠ درهم، يمكن الحصول عليها مباشرة من البنوك، بينما يستفيد الطلبة المتوجهون للدراسة بالخارج من حصة تقدر بعشرة آلاف درهم بالعملة الصعبة ويسمح لهم بتحويل

مصاريف الاقامة بالخارج في حدود ٦٠٠٠ درهم. وتسدد المصاريف المتعلقة بالدراسة مباشرة لدى البنوك المغربية.

• عدم خضوع عمليات استيراد وتصدير العملة الصعبة من طرف السياح الأجانب في المغرب لأي اذن أو تصريح لدى المصالح الجمركية.

• السماح للمغاربة المتوجهين للعلاج في الخارج بحصة من العملة الصعبة تقد بـ ٢٠ ألف درهم، وتفويض البنوك المغربية بتحويل كافة المبالغ المترتبة على العلاج.

• السماح للمستثمرين الأجانب تحويل كافة الأرباح الناتجة عن عمليات الاستثمار مباشرة بواسطة البنوك المغربية مهما كان مبلغ المداخيل ونوعيتها.

• السماح للأجانب المقيمين في المغرب بتحويل ٥٠ بالمائة من مداخيلهم للخارج بما فيها الأجور والأرباح المهنية والمعاشات، كما يسمح لهم بتحويل المساهمات في مؤسسات أجنبية للتقاعد وذلك مباشرة بواسطة البنوك المغربية.

• واضافة للعمليات المذكورة يشمل قرار تحرير الدرهم المغربي عمليات جارية اخرى للبنوك المغربية بتحويل المبالغ المتعلقة بها، مثل الاعلانات، حصص الاشتراك في الصحف الأجنبية والدراسة بالمراسلة وتسديد قروض ممنوحة لطلبة مغاربة في الخارج، والمشاركة في الندوات الدولية وحصص الاشتراك في منظمات وجمعيات دولية اضافة لمصاريف المشاركة في لقاءات رياضية دولية وتحويل مداخيل السفارات الأجنبية في المغرب.

– تم خلال العام التوصل الى اتفاق مبدئي بين البنك الوطني للانماء الاقتصادي، وبنك افريقيا والشرق، ينص على شراء البنك الأول نسبة ٥٠٪ على الأقل من رأسمال البنك الثاني البالغ ١٠٠ مليون درهم.

– شرعت البنوك المغربية في تطبيق قواعد واجراءات احتراز جديدة، وبنيت مصادر مغربية ان في مقدمة الاجراءات نظام معامل «كوك» ومعامل تقاسم المخاطر الذي يندرج في اطار مواصلة اصلاح القطاع المالي الذي سيحكمه قانون جديد للبنوك صدر في ١٩٩٢/١٢/١٦.

– أبلغ بنك المغرب المركزي جميع البنوك بضرورة احترام تطبيق معدل ٨ بالمائة حدا أدنى من أصولها الصافية لحماية قدرتها على تغطية الديون، بالاضافة الى تطبيق معدل ٧ بالمائة لتغطية مختلف المخاطر المتعلقة بكل أصناف القروض.

– بينت مصادر بنكية ان الاجراءات الجديدة تهدف اساسا الى تقريب النظام البنكي المغربي من النظام الأوروبي وتقوية وسائل حماية المودعين، وتحصين البنوك من كل المخاطر في ظل اتساع معاملاتها والمنافسة بينها.

– ازداد رأس مال وفا بنك من خلال اصدار أسهم جديدة في بورصة «الدار البيضاء» بلغت قيمتها ١٩٩ر٩٨ مليون درهم مغربي، وقد ازدادت طلبات الاقبال عليها بمقدار ٣ر٥ مرة عدد الأسهم.

ومع أن الحجم المتوافر من الأسهم بلغ ٩٩٩٨٧٥ سهما فقط فقد طلب المستثمرون شراء ٣ر٤٨ مليون سهم، ويعتبر ذلك مؤشرا لبقية المؤسسات المالية عند اجراء عملياتها المستقبلية. وتبحث بعض البنوك المحلية الاخرى ايضا عن المساهمين الاجانب لزيادة رؤوس اموالها لمواجهة المتطلبات الجديدة.

الديون الخارجية :

– بلغ حجم الديون الخارجية للمغرب في عام ١٩٩٢ نحو ٢٠ر٥ مليار دولار أمريكي تمثل الديون العمومية نسبة ٧٠٪ منها، والديون التجارية (نادي باريس) ٣٠٪.

– ابرم المغرب خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٩٢ اتفاقية هي التاسعة من نوعها في اطار اعادة جدولة ديونه في اطار نادي باريس، وتناولت الاتفاقية ١ر٥ مليار دولار مجموع المبالغ التي حان وقت تسديدها ما بين نيسان/

ابريل ١٩٩١ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، مضافا اليها الفوائد والعمولات.
– ذكر مصدر مسؤول في وزارة المالية المغربية ان الولايات المتحدة وقعت بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٦ اتفاقا مع الحكومة المغربية لاعادة جدولة حوالي ١١٠ ملايين دولار من الديون المستحقة على المغرب بشروط ميسرة تمتد لعشرين سنة.
– نتيجة لاتفاقيات الجدولة التي تمت خلال العام وفي الأعوام السابقة تراجعت خلال العام نسبة الديون الخارجية المغربية قياسا الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ١٠٠٪ في منتصف الثمانينات الى اقل من ٨٠٪ في عام ١٩٩٢.

قطاع الطاقة والثروة المعدنية:

– بدأت مجموعة «امنيوم نورث امريكان» المغربية استغلال اكبر منجم للزنك يقع جنوبي المغرب في جبال اطلس على بعد ٣٠ كيلومترا من مدينة مراكش، ويعد هذا المنجم حسب تقدير الخبراء من بين المناجم العشرة الأولى في العالم، ويتوفر في هذا المنجم احتياطي من خام الزنك والرصاص والنحاس نحو ١٢ مليون طن، وتبلغ طاقة المنجم السنوية القصوى ٩٣٠ ألف طن من الخام يستخلص منه في النهاية ما يصل الى ١٣٠ ألف طن في العام من خام الزنك، و ٣٢ ألف طن من خام الرصاص، و ١٢ ألف طن من خام النحاس.
– تم في الرباط خلال العام التوقيع على اتفاقية بين المغرب واسبانيا لاقامة واستغلال انبوب الغاز المغربي العربي – اوروبا لمدة ٢٥ عاما، وحددت الاتفاقية حقوق وواجبات الطرفين المتعاقدين، ومبادىء وهياكل الشراكة بينهما وشروط انجاز الانبوب الناقل للغاز المغربي العربي الى اوروبا في الجزء العابر للتراب المغربي، حيث يتم نقل الغاز الطبيعي الجزائري عبر الحدود المغربية الجزائرية.
– كما تم التوقيع خلال العام على اتفاقية تتعلق باقامة شركات مشتركة بين الشركة المغربية للمنتوجات النفطية والشركة الاسبانية «ريبسول» وشركة «جولف انترناشيونال كورب» الامريكية.
– كما تم التوقيع خلال العام بين مؤسسات «اينا غاز» والشركة المغربية للمنتوجات النفطية على اتفاقية تتعلق بانشاء شركة لبناء انبوب غاز المغرب العربي الى أوروبا السابق ذكره ما بين الحدود المغربية الجزائرية ومضيق جبل طارق.
– كذلك تم التوقيع على اتفاقية ثالثة بين «اينا غاز» والشركة المغربية للمنتجات النفطية تتعلق بانشاء شركة لتطوير الغاز الطبيعي بالمغرب تتمثل مهمتها في دراسة وانجاز شبكة الغاز المخصصة لكبار مستعملي هذه المادة.

قطاع التجارة:

– تشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة ان صادرات المغرب من الفوسفات قد انخفضت خلال التسعة شهور الأولى من العام بقيمة ٩٠٠ مليون درهم، كما انخفضت قيمة الصادرات الاجمالية خلال نفس الفترة بنحو ١ر٧ مليار درهم، وزادت في الوقت نفسه الواردات بنسبة ٢ر٧٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي، وقد ادى كل هذا الى تراجع تغطية الصادرات للواردات من ٥ر٦١٪ في شهر سبتمبر ايلول ١٩٩١ الى ٦ر٥٣٪ في شهر سبتمبر/ ايلول ١٩٩٢، وبلغ بذلك عجز الميزان التجاري في نهاية الشهور التسعة الأولى من العام ٤ر٢١ مليار درهم مقابل ٦ر١٦ مليار درهم في نهاية نفس الفترة من عام ١٩٩١.
– بدأ المغرب خلال العام في البحث عن أسواق اضافية لصادراته، وخاصة في منطقة الخليج العربي بغية تنمية التبادل التجارى حيث انطلقت خلال العام وفود من التجار المغاربة الى دول الخليج العربي للتعرف على هذه الدول

وتعريفها بالصادرات المغربية.

– افادت المصادر المسئولة ان خفض اسعار الرسوم الجمركية على السيارات، وكذلك سهولة احضارها الى المغرب، قد زاد في عدد السيارات المستوردة وقلص الاقبال على السيارات المصنعة محليا، كما بينا ذلك من قبل، حيث تقلص انتاج السيارات في المغرب بحوالي الثلث خلال السنوات الخمس الماضية اذ لم تتجاوز مبيعاتها خلال ١٩٩٢، ٢٠ ألف سيارة، في حين يصل عدد السيارات المستوردة ما بين ٦٠ الى ٨٠ ألف سيارة.

– احتدم الخلاف خلال العام بين شركة صوماكا المنتجة للسيارات في المغرب من جهة، ووزارة المالية وادارة الجمارك من جهة اخرى، وطالبت صوماكا بالابقاء على نسبة عالية من الرسرم الجمركية تفوق ٦٠٪ على الأقل لحماية صناعة السيارات المحلية، وقد دافعت وزارة المالية عن موقفها بان الليبرالية الاقتصادية التي ينتهجها المغرب، وكذلك عضويته في «الغات» تحتم عليه تقليص الرسوم وفتح الباب امام المنتجات الأجنبية بكل حرية.

– وفي هذا الاطار اعلنت وزارة المالية خلال العام انها بصدد دراسة امكانيات تخفيض رسوم الجمارك على السيارات الى ٢٥٪ كما نصت عليه اتفاقية «الغات» مما سيزيد من دمج السوق المغربية في السوق الاستهلاكية العالمية سواء لجهة الاستيراد أو التصدير.

– اقترحت المجموعة الأوروبية في بداية العام اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر مع المغرب.

– اشارت مصادر المركز المغربي لانعاش الصادرات ان الصادرات المغربية من الورود ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات السابقة، حيث تضاعف حجم الصادرات ٢٠ مرة خلال عشر سنوات.

– اشارت المصادر المسئولة في وزارة التجارة الى ان الاسعار قد تراجعت خلال الشهور التسعة الأولى من العام، حيث بلغ معدل ارتفاع الأسعار٣ر٥٪ بدلا من ٤ر٨٪ كما كانت عليه الاسعار في نفس الفترة من العام الماضي.

قطاع السياحة:

– شهد القطاع السياحي منذ مطلع العام تطورا ملموسا، فبعد عام ونصف العام تقريبا من التراجع بسبب أزمة الخليج، دخل هذا القطاع مرحلة ايجابية، حيث بلغ عدد السياح الذين توافدوا على المغرب خلال العشرة أشهر الأولى من العام ١٢٩٩٩٩٦ سائحا أجنبيا مقابل ٨١٣٣٦٠ سائحا أجنبيا خلال نفس الفترة من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها ٨ر٥٩٪، كما بلغت المداخيل السياحية خلال نفس الفترة من العام ٩ر٩٨٤٠ مليون درهم مغربي مقابل ٨ر٧٠٧٠ مليون درهم مغربي تم تحقيقه في العام الماضي اي بزيادة نسبتها ٢ر٣٩٪، كذلك بلغ عدد الليالي بالفنادق المصنفة خلال التسعة اشهر الاولى من العام ٨٣٩٥٢٦٢ ليلة، مقابل ٥٤٩٥٦١٦ ليلة في العام الماضي، اي بزيادة نسبتها ٨ر٥٢٪.

– دخل القطاع السياحي خلال العام مرحلة مهمة في مجال الاستثمار اشتملت على انشاء سلسلة من الفنادق تتعدى طاقتها الايوائية ١٩٦٠٠ سرير موزعة على ٣٧ مشروعا تمت الموافقة عليها خلال العام الماضي، بالاضافة الى ١٢٠ مشروعا تبلغ طاقاتها الايوائية ما يناهز ٣٠٠٠٠ سرير، وقد حظيت هذه المشاريع بالموافقة وتم تنفيذ بعضها خلال العام.

– سعت وزارة السياحة خلال العام الى تشجيع القطاع السياحي والحفاظ على توازنه، وذلك بتنويع المنتوجات السياحية المعروضة وتحسين الخدمات الفندقية وتطوير البنى التحتية المتمثلة في الطرق المعبدة، وشبكات الاتصال التي تربط بين المغرب والعالم الخارجي، والخدمات الاخرى المصاحبة لها، وتعمل على تسهيل اقامة السياح في المغرب.

– تشير مصادر وزارة السياحة الى ان المناطق الشاطئية في المغرب تستقطب اعلى نسبة من عدد السياح

الوافدين وفي مقدمتها مدن اكادير وطنجة وتطوان، وتأتي في الدرجة الثانية المناطق الداخلية التي تشتهر بالاثار والمعالم التاريخية خصوصا مراكش وفاس ومكناس.

قطاع الزراعة:

- بدأت الحكومة المغربية خلال العام في اتخاذ عدة اجراءات لمواجهة المصاعب التي تعترض القطاع الزراعي والتي كانت قد بدأت في الموسمين الزراعيين الماضيين بسبب موجات الجفاف التي اجتاحت البلاد، ومن اهم هذه الاجراءات افتتاح سد علال الفاسي الذي يقع على بعد ٦٠ كيلومترا جنوبي شرق مدينة (فاس).
- قررت الحكومة المغربية في اطار جهودها لمقاومة الجفاف تنفيذ برنامج زراعي تقدر تكلفته بحوالي مليار دولار وتساهم فيه دول السوق الاوروبية المشتركة لمساعدة صغار المزارعين في بعض المناطق التي تعتمد على زراعة بعض الاعشاب التي يستفاد منها في صناعة المستحضرات الطبية، لتشجيع هؤلاء المزارعين على استبدال زراعة تلك الاعشاب بمحاصيل اخرى لا تتعرض لاستغلال صانعي المخدرات ومهربيها.
- شكلت الحكومة المغربية خلال العام لجنة وزارية خاصة بمراقبة الموسم الزراعي، وقررت دعم موارد صندوق القرض الفلاحي في ظل مؤشرات جفاف محتمل للعام الثاني على التوالي.
- بدأت الحكومة المغربية خلال العام في تنفيذ برنامج عاجل يتكلف ٥٠ مليون دولار لانقاذ ماشية البلاد التي تضم ٢٢ مليون رأس من الابقار والاغنام والماعز من الجفاف وقله الامطار.
- تراجع انتاج الحبوب خلال العام بسبب قلة الامطار والجفاف، وتصاعد الضغط على اسعار الحبوب والدقيق وباقي المواد المشتقة، وبين المسئولون في هذا الشأن ان تحديد اسعار الحبوب وتحرير استيرادها الذي بدأ المغرب في تنفيذهما منذ شباط/ فبراير ١٩٩١ من شأنهما التخفيف من حدة الأزمات والتوترات الاجتماعية الناتجة عن التقلبات التي تعم الانتاج الفلاحي نظرا لارتباطه بالتحولات المناخية. كما ان تحرير سوق الحبوب من شأنه ان يؤدي الى توازن افضل بين العرض والطلب باللجوء الى الاستيراد من السوق العالمية لمواجهة تقلبات العرض في الداخل، وسيمكن تحرير الاسعار من تقريب الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية، ومن شأن ذلك ان يخفف من أعباء الخزينة نظرا لانخفاض الاسعار العالمية بالنسبة لأسعار السوق الداخلية، فبالنسبة للقمح الصلب تبلغ تكلفة استيراده ١٣٥ درهما للقنطار فيما يبلغ معدل سعره الداخلي ٣٠٠ درهم للقنطار، أما الشعير فيكلف ١٠٥ دراهم للقنطار المستورد ويباع في السوق المحلية بمعدل ١٥٠ درهما للقنطار، فيما يكلف القنطار المستورد من الذرة ١٢٠ درهما ويباع محليا بمبلغ ١٨٨ درهما للقنطار.
- وقد تم فعلا تحرير اسعار كل من القمح الصلب والشعير والذرة منذ فبراير/ شباط ١٩٩٢ فيما بقي سعر القمح الطري مدعوما ومراقبا من طرف الدولة، وصار بامكان التجار استيراد الحبوب المحررة بكل حرية مقابل اقتطاع مبلغ ١٨٥ درهما للقنطار المستورد.
- تم في المغرب خلال العام افتتاح نفق (مطماطة) الذي يربط بين الرافد الايمن لوادي سسبو وسد ايت ايوب، وسوف يودي هذا النفق الذي يبلغ طوله ١٥ كيلومترا الى زيادة المساحات المروية في المغرب بمقدار ٢٥ الف هكتار وانتاج ٢٧٠ مليون كيلوواط من الكهرباء في السنة وتزويد مدينتي فاس والقنيطرة بماء الشرب.
- اوضحت مديرية المنتوجات النباتية بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ان موسم التمور لسنة ١٩٩٢/١٩٩١ حقق انتاجا يقدر بـ ٨٢ الف طن من التمر مقابل ١٠٧ آلاف طن سنة ١٩٩١/١٩٩٠، كما بينت ان واحات النخيل المغربي التي تقع على مساحة تقدر بـ ٤٤٠٠٠ هكتار تتمركز نسبة ٩٠ بالمائة منها في مناطق ورزازات والرشيدية وطاطا.

– بلغ منتوج الورود المغربية خلال العام ١٣٠ مليون وردة، تم انتاجها في الحقول المغطاة التي بلغت مساحتها ٣٤٧ هكتارا، خمسون في المائة منها توجد في مناطق اكادير ومراكش والجديدة، وبين تقرير صادر عن المركز المغربي لانعاش الصادرات، خاص بزراعة الورود في المغرب، أن استعمال المساحات المغطاة لانتاج الورود مكن من تكييف الانتاجية وخاصة في الفترات غير الملائمة لتصدير هذا المنتوج ما بين شهرى نوفمبر/ تشرين الثاني ومايو/ آيار من كل سنة.

قطاع الصناعة:

– ذكرت مصادر وزارة التجارة والصناعة والخصخصة ان قيمة الاستثمارات الصناعية المصادق عليها في شتى الأنشطة قد بلغت خلال الشهور التسعة الأولى من العام نحو ٧ر٧ مليار درهم مغربي، مسجلة بذلك زيادة قدرها ٥ر١ مليار درهم او ما يعادل ٢٣٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وتجدر الاشارة الى ان هذه الزيادة قد شملت كل الانشطة الصناعية ما عدا قطاع النسيج والجلود، حيث انخفضت قيمة الاستثمارات بنحو ٤٠٠ مليون درهم او بنسبة ١٩ر٤٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩١.

– ذكرت نفس المصادر السابقة ان قيمة الاستثمارات الصناعية الخارجية المصادق عليها قد بلغت خلال الشهور التسعة الأولى من العام نحو ٦ر١ مليار درهم مغربي اي ما يساوي ٥ر٢٠٪ من مجموع الاستثمارات المصادق عليها السابق ذكرها.

– ذكرت مصادر وزارة الصناعة التقليدية في المغرب أنه تم اعتماد واحد وخمسين ملفا لمشاريع استثمارية خلال الشهور الثمانية الأولى من العام، ترمي الى تنمية صناعة وتجارة المنتوجات التقليدية، في المدن الكبرى المعتمدة في دخلها السنوي على عائدات السياحة، والتي يتوفر لها بنية تحتية وأيدي عاملة حرفية مؤهلة، منها مدينة فاس المشهورة بانتاجها التقليدي، حيث سجلت زيادة في حجم الاستثمارات خلال الشهور الثمانية الأولى من العام قدرت بـ ٦٣٩ر٤٤٦ر١٣ درهما، ومكنت من تشغيل ٤٥٣ حرفيا، ومدينة الدار البيضاء، التي استثمر فيها خلال نفس الفترة مبلغ ٢٠٠ر٧٩٩ر١ درهم، مكن من تشغيل ٥٩ صانعا تقليديا.

– اعلنت المصادر المسئولة في خلال العام ان شركة الفوسفات الشريفية المملوكة للدولة ستستثمر ما يزيد على مليار دولار لتوسيع قدرتها الانتاجية خلال الاعوام الأربعة القادمة، والتحول من تصدير الفوسفات الخام الى معالجته محليا. وتصنيع حمض الفوسفور والمخصبات، وتقدر الطاقة الانتاجية للشركة حاليا بما يصل الى ٣٠ مليون طن من خام الفوسفات سنويا تستخرج من أربعة مراكز تعدين.

– وفي هذا الاطار ذكرت شركة الفوسفات الشريفية ان العمل قد بدأ خلال العام لبناء مصنعين جديدين لحمض الفوسفور بتكلفة تصل الى ٢٧ر١ مليار دولار مما سيرفع عدد مصانع حمض الفوسفور في المغرب الى سبعة مصانع.

– وسوف يقام المصنعان الجديدان في ميناء جرف الاصفر الجديد المطل على المحيط الاطلسي جنوبي الدار البيضاء، وسوف تصل قدرتهما الانتاجية الى ٢٠٠٠ طن من حمض الفوسفات يوميا في اواخر عام ١٩٩٥، على ان يرتفع الانتاج الى ٤٠٠٠ طن يوميا مع استكمال المشروع، ويقدر ان تصل قدرة الانتاج في ذلك الوقت الى ثلاثة ملايين طن من حمض الفوسفات وهو عنصر اساسي في تصنيع المخصبات.

قطاع الصيد البحري:

– وقعت حكومة المملكة المغربية خلال العام كما سبق ذكره اتفاقية مع المجموعة الاوروبية حول الصيد البحري،

وبينت المصادر المسئولة ان هذه الاتفاقية ستمنح المغرب امتيازات واسعة في مجال تصدير المنتجات البحرية، كما انه يسمح بتقليص الكميات التي تصطادها البواخر الاوروبية واغلبيتها اسبانية من ١٠٠ الف طن الى ٨٢ الف طن سنويا في مقابل دفع رسوم تبلغ ٦٦٠ مليون دولار على مدى اربع سنوات، بزيادة حوالي ٥٠ في المائة عن الاتفاق الموقع عام ١٩٨٨.

– ويتوقع ان تحصل الخزينة المغربية على مبلغ ١٦٥ مليون دولار سنويا نتيجة هذا الاتفاق.

– ويتضمن الاتفاق سلسلة من الاجراءات التي تسمح بزيادة مراقبة نشاط البواخر الاوروبية في السواحل المغربية، كما ينص على التزام البواخر بتشغيل البحارة المغاربة في حدود ١٢١٠ اشخاص بدلا من ٦٣٥ شخصا في الاتفاق السابق.

– كما تلتزم المجموعة الاقتصادية الاوروبية بتقديم مساعدات مالية وتقنية لتطوير البحوث العلمية في المجال البحري وتمويل تكوين الاطر المغربية العاملة في هذا القطاع وتخصيص قروض البنك الاوروبي للاستثمار لتجهيز وتوسيع عدد من الموانيء المغربية.

الخصخصة:

– اعلنت الحكومة المغربية خلال العام انها ستتخلى عن اي نشاط يمكن ان يتولاه القطاع الخاص، وذلك كهدف لسياستها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتمكين فئات اجتماعية جديدة من التملك عن طريق توسيع مساهمتها وتقوية دور القطاع الخاص.

– تفيد مصادر وزارة التجارة والصناعة والخصخصة ان برنامج التخصيص يشتمل على ١١٣ منشأة في شتى الأنشطة، وانه سيمتد حتى عام ١٩٩٥، وان عملية تطبيقه ستكون بطيئة ودقيقة، لتحقيق الغايات التي من اجلها اقر البرلمان قانون التخصيص في عام ١٩٩٠.

– تتوقع مصادر نفس الوزارة ان تبلغ عائدات الدولة من برنامج التخصيص نحو ٣٠ مليار درهم مغربي، حسب التقديرات الأولية الناتجة عن عمليات التقويم المالي للشركات المعروضة للتخصيص.

– اجرت وزارة التجارة والصناعة والخصخصة تقييما ماليا خلال العام لخمسين مؤسسة تملك فيها الدولة حصصا تفوق الثلث، واختارت ان تطرح في اول عملية تخصيص ١٨ منشأة باعتبار انها توفر افضل الشروط لاقتحام السوق المالية والاستجابة لطلب القطاع الخاص.

– ومن المنشآت التي طرحت للتخصيص، شركة سودرس لمشتقات السكر، وشركة اسمنت المغرب الشرقي، وشركة النقل المغربية (سي، تي، ام) وشركة النسيج بفاس (كوتيف) وشركة صناعة جنرال تاير، وشركة سوفاك، وشركة ستيب، وست شركات لتوزيع المواد النفطية والغاز، وعدة فنادق سياحية.

– رحب وزير التجارة والصناعة والخصخصة خلال العام بمساهمة رأس المال الاجنبي في عمليات الخصخصة، وخاصة في الشركات التي تصنع منتوجات موجهة للتصدير، ويلتزم القطاع الخاص الاجنبي بايجاد اسواق خارجية جديدة لها، اما بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاد المغربي، فقد بين ان الحكومة المغربية سوف تقوم بدراسة مستوى مساهمة رأس المال الأجنبي فيها.

– استبعدت الحكومة المغربية ان تسفر عملية الخصخصة عن تسريح جزئي لليد العاملة بالموسسات المعروضة للبيع، على اعتبار ان هذه المؤسسات لا تمثل فائضا في اليد العاملة، كما وعدت الحكومة في الوقت نفسه بانها لن تعرض القطاع الخاص الذي سيشتري الاسهم، لمشاكل اجتماعية من قبيل نزاعات محتملة مع العمال.

تشجيع الاستثمار:

– اتخذت الحكومة المغربية سلسلة اجراءات لدعم القطاع العقاري واخراجه من الأزمة التي عانى منها خلال العام، نتيجة شح التمويلات المصرفية الذي ادى الى توقف العديد من المشاريع العقارية.

– وتتعلق هذه الاجراءات بقطاع السكن الاجتماعي الذي تضرر كثيرا من جراء سياسة الاصلاح المالي، خصوصا تحويل مؤسسة القرض العقاري والسياحي من أداة لتنفيذ سياسة الدولة في ميدان الاسكان الى بنك تجاري، مما ادى الى تغير طبيعة موارده ونشاطاته، وكذلك من جراء اثار السياسة المالية المتشددة بعد رفع القيود على القروض وتحرير اسعار الفائدة وفرض ضرائب على ايرادات البنوك.

– اصدر المغرب مرسوما بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٠ يعفي البنوك الأجنبية التي تملك فروعا في منطقة وحدات المعاملات الخارجية في طنجة في شمال المغرب من دفع ضرائب الشركات لمدة ١٥ عاما، وستدفع المصارف الأجنبية في طنجة ضريبة سنوية بمعدل ثابت يصل الى ٢٥ الف دولار بدلا من جميع الضرائب الاخرى، وستدفع للحكومة ايضا ٢٥ ألف دولار في مقابل رسوم الحصول على الترخيص السنوي.

وبعد انقضاء ١٥ عاما ستخضع المصارف، التى يجب الا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠٠ الف دولار، للضرائب المفروضة على ارباح الشركات المغربية والمحددة بنسبة ٤٤ في المئة.

– بين مكتب مراقبة النقد الأجنبي في المغرب في تقرير له اصدره خلال العام ان الاستثمارات الخاصة الأجنبية في المغرب ازدادت بنسبة ٧٠ في المائة، الى ما يعادل ٢٧١ مليون دولار في النصف الأول من العام، وجاءت هذه الزيادة بعد تباطؤ في العام الماضي بسبب اثار حرب الخليج، وبين التقرير ان تحرير قوانين الاستثمار التي تسمح الآن بملكية أجنبية خالصة ١٠٠ في المائة لمشروعات صناعية، قد ساعد بدرجة رئيسية في تدفق الاستثمارات.

المنطقة الحرة البنكية بطنجة:

– شهدت المنطقة ندوة اعلامية خلال يومي ٥ و ١٩٩٢/٦/٦ استهدف التعريف بها، وما تقدمه من مزايا وتيسيرات كثيرة للبنوك الأجنبية.

– تم خلال العام تأسيس فرع للبنك الوطني لباريس والبنك المغربي للتجارة والصناعة، كما صرح وزير الاستثمار الخارجي خلال العام بان حوالي عشرة فروع بنكية اخرى قد تأسست في المنطقة.

– تمت الموافقة المبدئية من قبل وزارة المالية، ووزارة الاستثمارات الخارجية على طلب تقدمت به مجموعة البركة السعودية لانشاء بنك دولي في المنطقة البنكية الحرة في مدينة طنجة.

– بينت مصادر وزارة المالية ان عشرين بنكا دوليا قدمت طلبات الى الحكومة المغربية لانشاء فروع لها في المنطقة الحرة في مدينة طنجة، اما بالتعاون مع بنوك محلية أو من خلال انشاء وكالات جديدة، والمعروف ان قانون هذه المنطقة يسمح للبنوك الدولية باقامة فروع لها مقابل اعلان رأسمال اولي مدفوع لا يقل عن ٥٠٠ ألف دولار.

– في اطار تنظيم المنطقة الحرة البنكية بطنجة تم خلال العام مد عشرة آلاف خط هاتف، والاكثار من رحلات الخطوط الملكية المغربية من والى طنجة. وتهيئة المنطقة لاستقبال المزيد من المستثمرين.

وقائع واحداث اخرى:

– زار المملكة المغربية وفد من رجال الاعمال الايطاليين يمثلون ٣٠ شركة ايطالية من مختلف القطاعات، وتباحث الوفد مع هيئة رجال الاعمال المغاربة حول امكانيات تطوير الشركة في مجالي التجارة والاستثمار بين البلدين.

– نظمت هيئة رجال الاعمال المغاربة بتنسيق مع الممثلية التجارية للاتحاد السوفيتي لقاء للتعريف بالسوق

السوفيتية بهدف تشجيع الشركات المغربية على تطوير صادراتها الى الاتحاد السوفيتي.

– بهدف مساعدة الخريجين العاطلين عن العمل رصد المجلس الوطني للشباب ٦٤٢ مليون درهم لمساعدتهم على انشاء مشروعات تجارية خاصة بهم، والذي يزيد عددهم عن مئة الف خريج، وقامت السلطات المسؤلة في المجلس الوطني باعداد برنامج للمساعدة في انشاء هذه المشروعات، وقد جرى تنفيذ هذا البرنامج على ثلاث مراحل متكاملة: مرحلة رصد المشاريع المتقدمة، مرحلة التأطير لانجاز الدراسات وملفات الاستثمار، ومرحلة التحقيق الفعلي للمشاريع.

– حدد رأسمال الشركة المغربية السعودية للاستثمار التي تأسست هذا العام بنحو ٥٠ مليون دولار امريكي مناصفة بين السعودية والمغرب.

– اتفقت حكومتا المغرب والمانيا على تنفيذ مشروعات مشتركة في المغرب تصل قيمة استثماراتها الى ٢ مليون مارك الماني وجدير بالذكر ان اكثر من مئة مؤسسة المانية تعتمد بشكل دوري على الصناعات الوسيطة المغربية.

– صادقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في البرلمان المغربي على مشروع قانون يفرض رسوم على اقامة المحطات الأرضية الخاصة المعدة لألتقاط الاشارة الاذاعية والتلفزيونية الصادرة عن الاقمار الصناعية، وسوف تسعى الحكومة الى توظيف عائدات هذه الرسوم في تعزيز الفضاء السمعي البصري المغربي بتمكينه من الوسائل الانتاجية حتى يرقى الى المستوى المرغوب فيه.

– تم في الرباط التوقيع على اتفاقية بين مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج وشركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، وتنص الاتفاقية على منح أفراد الجالية المغربية في الخارج تخفيضات تتراوح ما بين ٤٠ و٦٠ في المائة في الرحلات التي تربط بين المغرب ومختلف بلدان العالم، كما تتضمن تسهيلات اخرى، منها على الخصوص تطبيق الأسعار التفضيلية لفائدة آباء وأبناء الجالية المغربية في البلدان التي يقيمون فيها.

– تم خلال العام وضع حجر الاساس لبناء طريق سريع يربط بين الرباط وطنجة سوف يتم انجازه الى حدود مدينة العرائش (١٥٠ كلم شمال مدينة الرباط) كخطوة أولى، وتستغرق مدة انجازه ثلاث سنوات ونصف السنة، وتقدر تكلفته الاجمالية بـ ٢ر١٣ مليار درهم مغربي تغطي منها «الشركة المغربية للطرق السيارة» التي تتولى انجاز المشروع ٥٣٦ مليون درهم مغربي.

احداث سياسية:

– اعلنت وزارة الداخلية المغربية ان ٩٨ر٩٩ في المائة من المشاركين في الاستفتاء الذي جرى بتاريخ ١٩٩٢/٩/٤ وافقوا على مشروع الدستور المعدل الذي رفضه ٤٨٤٤ شخصا فقط من اصل احد عشر مليونا و٤٦٦٣١٤ شخصا ادلوا باصواتهم.

– وجدير بالذكر ان الدستور المغربي الجديد يمنح سلطات اكبر للحكومة والبرلمان، ويتضمن احكاما جديدة تتوخى تطويرا افضل للانسان، وتعزيز صلاحيات البرلمان ودعم مسؤولية الحكومة واحداث مؤسسات ترمي الى تعزيز دولة القانون وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية اكثر انسجاما.

– تم خلال العام تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد كريم العمراني في اعقاب استقالة حكومة الدكتور عز الدين العراقي التي استمرت حوالي سبع سنوات.

– افادت مصادر مغربية مطلعة بأن المغرب اقام خلال العام علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا.

– قررت الحكومة المغربية وأرمينيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء.

– زار خلال العام الملك الحسن الثاني عاهل المغرب عدة دول عربية من بينها جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة، واجرى مع ملوكها ورؤسائها وامرائها

محادثات تناولت العلاقات العربية في اعقاب نشوب ازمة الخليج، وغيرها من المواضيع الاخرى ذات الاهتمام المشترك.

القروض:

يبين الجدول التالي القروض التي تم توقيع الأتفاقيات الخاصة بها خلال العام.

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولا: جهات التمويل العربية:				
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٢/٣/١	٣٠ مليون	دينار كويتي	ري منطقة دكاله العليا المرحلة الأولى
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٢/٤/١٥	٤٠ ألف	دينار كويتي	معونه فنية.
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٢/٤/١٥	١٨ مليون	دينار كويتي	الطريق السريع الرباط - العرائش.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	١٩٩٢/٤/١٠	١٥ مليون	دينار كويتي	الطريق السريع الرباط - العرائش.
- صندوق النقد العربي	١٩٩٢/٢/١٧	١٤ر٨ مليون	دينار عربي حسابي	تجارة خارجية.
ثانيا: جهات تمويل غير عربية:				
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٣/٥	٢٥ مليون	وحدة حسابية	دعم البنك المغربي للتجارة الخارجية
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٣/٥	٣٠ مليون	وحدة حسابية	دعم القرض العقاري والفندقي.
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٣/٥	١٣٠ مليون	وحدة حسابية	المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي.
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٣/٥	٥ر١ مليون	وحدة حسابية	قرض انمائي.

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٥/٧	٧٥ مليون	وحدة حسابية	قرض انمائي.
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٦/٣٠	٤ر٢ مليون	وحدة حسابية	منحة لتمويل المشروع الخامس للماء الصالح للشرب.
- البنك الافريقي للتنمية	١٩٩٢/٦/٣٠	٨ر٥٥ مليون	وحدة حسابية	تمويل المشروع الخامس للماء الصالح للشرب.
- البنك الدولي	١٩٩٢/٤/٣٠	٢٧٥ مليون	دولار أمريكي	دعم البنية الاساسية.
- صندوق الاوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٢/٢/١٧	١٠ مليون	وحدة حسابية	تمويل مشروع سد الحاشف.
- صندوق الاوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٢/٢/١٧	٥ر٧ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع ري تاوت السفلي.
- صندوق الاوبيك للتنمية الدولية	١٩٩٢/٢/٢٧	٥ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع سد الحاشف.
- الحكومة الايطالية	١٩٩٢/٥/١	١٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم نشاط الشركات المتوسطة والصغرى
- الحكومة الاسبانية	١٩٩٢/٥/١	١٥٠ مليون	درهم مغربي	البنك المغربي للانماء الاقتصادي.
- صندوق النقد الدولي	١٩٩٢/٢/٢١	١٣٠ مليون	دولار امريكي	تمويل برنامج الاصلاحات الاقتصادية
- مصارف تجارية دولية	١٩٩٢/٧/٦	١١٠ مليون	دولار أمريكي	قروض لأربعة بنوك مغربية.
- المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٩٢/٥/١	١٥٣ مليون	وحدة حسابية أوروبية	تطوير التعاون الاقتصادي مع المغرب.
- المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٩٢/١٠/٢٩	٥٧٠ مليون	دولار امريكي	معونات لمواجهة الجفاف.
- وزارة الزراعة الامريكية	١٩٩٢/٥/٢٣	١١ مليون	دولار امريكي	لشراء سلع امريكية (غذائية).
- الوكالة الامريكية للتنمية	١٩٩٢/٧/١٣	٦ مليون	دولار أمريكي	للمساعدة في تمويل برنامج لبيع منشآت القطاع الخاص.
- البنك الامريكي للصادرات والواردات	١٩٩٢/٤/١٠	١٥ر٤٤١ مليون	دولار امريكي	مكتب الشريف للفوسفات.
- البنك الامريكي للصادرات والواردات	١٩٩٢/٤/١٠	١٠ر١٧٣ مليون	دولار امريكي	مكتب الشريف للفوسفات.
- البنك الامريكي للصادرات والواردات	١٩٩٢	٢١ر٤ مليون	دولار امريكي	تمويل شراء نظام آلي لمراقبة الملاحة الجوية.
- اتحاد عدة بنوك اوروبية	١٩٩٢/٤/١٠	١٠٩ر٢٤٣ مليون	وحدة حسابية أوروبية	لتمويل سد المجاعرة.
اتحاد عدة بنوك أجنبية	١٩٩٢/٩/٢٠	٦٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد البترول.

٤٠١٩ فرص الاستثمار المتاحة:

١٠٤٠١٩ امكانات الاستثمار فى القطاعات المختلفة:

تتوفر فرص الاستثمار في المملكة المغربية في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية وفيما يلي تفصيل لفرص الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة.

القطاع الصناعي

الصناعات الزراعية والغذائية:

- اقامة مخازن للتبريد.
- صناعة الحلويات.
- اقامة وحدات صناعية لتربية النحل لانتاج العسل.
- اقامة وحدات لتربية الدجاج لانتاج البيض.
- اقامة مجازر الدجاج.
- انتاج اللحوم الحمراء.
- اقامة وحدات لانتاج مركب التبن وتفل السكر.
- بناء مصبرات للخضر المعلبة.
- صناعة تجفيف الفواكة والخضر.
- انتاج الثلج.
- انتاج زيت الزيتون.
- اقامة وحدات لتربية الأرانب.
- بناء وحدات تقسيم فضلات المجازر.
- بناء مصبرات للحوم والتوابل.

الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية:

- انتاج الأنابيب وقضبان الأسلاك النحاسية.
- انتاج الآلات المستخدمة لتغيير أشكال المعادن مثل ملففات ومحزمات وضاغطات ميكانيكية.
- انتاج صمامات للعربات.
- انتاج محقنات للمحركات ذات الاحتراق الداخلي.
- انتاج مولدات هوائية ذوات قوة ضعيفة.
- انتاج أدوات البناء والنجارة.
- صناعة مضخات وقود وحاقنات.
- صناعة أجهزة الدراجات.
- صناعة الآليات والأجهزة الكهربائية الخاصة بادارة المحركات.
- انتاج قطع مطاطية لتسهيل الحركة مثل الأحزمة المطاطية وغيرها.
- انتاج الآليات الخاصة للف السلع.

- انتاج هياكل مثبته للحرارة.
- انتاج مخفضات الاهتزازات للدراجات النارية.
- انتاج رافعات هيدروليكية.
- انتاج اجزاء السيارات كواصلات ربط اجزاء السيارات.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ومواد البناء:

- صناعة نترات الأمونيوم.
- صناعة أسفنج بوليوريتان.
- صناعة الصابون والمنظفات.
- صناعة أقلام الرصاص.
- صناعة انتاج الشموع.
- صناعة نشر الخشب.
- صناعة ورق الكربون.
- انتاج نعال من البلاستيك.
- صناعة نظارات البلاستيك.
- صناعة لعب الأطفال.

الصناعات النسيجية والجلدية:

- اقامة وحدات لحبك قمصان صوفية.
- اقامة وحدات لخياطة الملابس الجلدية.
- خياطة ملابس الرياضة.
- خياطة ملبوسات خفيفة (فساتين، قمصان).
- نسيج وخياطة الملابس الداخلية للأطفال والرجال والنساء.

القطاع الزراعي:

وتتلخص أهم فرصه الاستثمارية فيما يلي:

- تكثيف الانتاج الزراعي والانتاج الحيواني.
- مصبرات الخضر والفواكه.
- عصير الفواكه والخضر.

قطاع الصيد البحري:

- صيد وتعليب الأسماك.
- بناء أحواض اصلاح وصيانة قوارب الصيد.

وتتمثل أهم فرص الاستثمار فيه في اقامة الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.

٢٠٤٠١٩ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يعلن خلال العام عن مشاريع محددة للاستثمار.

٥٠١٩ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس أموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد المشروعات	نوع النشـــاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الاموال (الف درهم مغربي)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهماتهم (ألف درهم مغربي)
١٩	صناعي	١٩٩٢	ـــــ	سوريـــون	٦٣٨٠٠
				جزائريـون	٨٠٠٠
				لبنانيـــون	٦٠٠٠
				عراقيـــون	٢٠٠٠

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٢

شهد العام على المستوى المغاربي عقد قمة اتحاد المغرب العربي في موريتانيا ، وعلى الصعيد السياسي المحلي تم في ظل الدستور الجديد والتعددية السياسية اجراء انتخابات رئاسية . وانتخابات تشريعية ، وتشكيل مجلس وطني جديد ، وافتتاح الحدود البرية الموريتانية السنغالية ، وعلى الصعيد الاقتصادي واصلت الدولة جهودها في تنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي ، كما حصلت على قروض من الخارج لتمويل مشاريع محلية في شتى القطاعات .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٠٢٠ تشريعات واجراءات حكومية :

يمكن ايجاز اهم التشريعات والاجراءات التي صدرت خلال هذا العام فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فيما يلي :

– امر قانوني رقم ٠٠١ – ٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ بالمصادقة على القانون المالي لسنة ١٩٩٢ ، وامر قانوني رقم ٠١١ – ٩٢ بتعديل ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٢ ويهدف هذا التعديل لرفع نسبة الضريبة الاحصائية من ٠,١ ٪ الى ١٪ واداء مبالغ هذه الضريبة لميزانية الدولة .

– امر قانوني رقم ٠٤٢ – ٩٢ بالغاء واستبدال الامر رقم ٥٠ – ٨٨ المتعلق بالنظام المصرفي .

– صدرت العديد من التشريعات المتعلقة بالتصديق على اتفاقيات القروض التي ابرمتها الدولة مع بعض الدول والمنظمات المالية الدولية .

٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٧ على اتفاقية مع صندوق النقد العربي ، تحصل بموجبها موريتانيا على قرض ممتد قيمته ٣,٢٥٠ مليون دينار عربي حسابي ، يتم السحب منه بعد ان تسدد ما عليها من متأخرات .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٩ على اتفاقية مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تحصل بموجبها موريتانيا على ٢١ مليون دولار امريكي من الصندوق سيتم استثمارها في تنفيذ مشروع للشركة الوطنية لصناعة المعادن .

٢٠٢٠٢٠ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات غير عربية :

– تم التوقيع في نواكشوط بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٠ على اتفاقية تمويل مع الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي ، يمنح بموجبها الصندوق ٥٣ مليون فرنك فرنسي لموريتانيا ، سوف تخصص لتمويل المرحلة الاولى من اعادة اصلاح الميناء المستقل في نواذيبو ، بما في ذلك ترميم ارضية الميناء والاشراف على عمليات ازاحة بقايا البواخر الغارقة .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/٣ على اتفاقية منحة مالية مع فرنسا قيمتها ٣٠ مليون فرنك فرنسي بهدف تمويل

مواصلة الدعم لوزارتي المالية والتخطيط ، ودعم قطاع الصحة ، وكذلك دعم التغيرات الديمقراطية في البلاد .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/١١ على اتفاقية مع الحكومة الاسبانية تتعلق بتقديم قرض لتمويل برنامج المياه في الحوض الغربي .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٣ على اتفاقية مع الحكومة اليابانية تمنح بموجبها موريتانيا هبتين بمبلغ اجمالي ١١٧٨ مليون ين ياباني ، بهدف تمويل مشروع تعزيز ادارة الهندسة الريفية في وزارة التنمية الريفية بمبلغ قدره ٨٢٠ مليون ين ، ومشروع لتنمية الصيد الساحلي بمبلغ قدره ٣٥٨ مليون ين .

– تمت المصادقة بتاريخ ١٩٩٢/٤/٣٠ على اتفاق القرض الموقع بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢ بين موريتانيا والاتحاد الدولي للانماء المتعلق بتمويل مشروع الصحة والاسكان .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٦ على اتفاقية مع الحكومة الالمانية في نطاق التعاون المالي والفني ، تمنح المانيا بموجبها لموريتانيا مبلغ ٤٠ مليون مارك ، بالاضافة الى منحة بمبلغ ١,٨ مليون مارك خاصة بالامن الغذائي .

– تم في جدة خلال شهر مايو / ايار ١٩٩٢ التوقيع على اتفاقية مع البنك الاسلامي للتنمية ، يقوم البنك بموجبها تقديم مساعدة فنية بمبلغ اجمالي قدره ٧٨٣ ألف دولار امريكي ، منها ٢٦٠ ألف دولار امريكي في صورة منحة ، والباقي في صورة قرض مدته ١٦ سنة بما فيها اربع سنوات فترة سماح ، لاعداد دراسة متكاملة لتحديد مدى وفرة المياه الجوفية في منطقة تزيز زمور في المنطقة الشمالية من البلاد .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٠ على اتفاقية مع الحكومة الايطالية تقدم ايطاليا بموجبها هبة لموريتانيا قيمتها ١١١٠ مليون ليرة ايطالية لتمويل مشروع تعزيز هياكل الاصلاح الترابي .

– تم التوقيع بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٣ على اتفاقية مع الحكومة الالمانية ، في نطاق التعاون المالي والفني ، تمنح المانيا بموجبها لموريتانيا مبلغ ٥ مليون مارك لتمويل مشروع تسيير شامل للموارد الطبيعية لغرب موريتانيا يستهدف مكافحة التصحر .

– تم التوقيع في نواكشوط خلال شهر اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٢ اتفاقية مع الحكومة الالمانية على اتفاقية تمويل تمنح بموجبها المانيا لموريتانيا دعما ماليا بقيمة ٤١٦ مليون اوقية موريتانية* مخصصة للمساهمة في تمويل برنامج الاصلاح الهيكلي للمؤسسات العمومية .

– تم التوقيع في نواكوشط بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٨ على اتفاقيتي تمويل مع الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي ، تبلغ قيمة الاتفاقية الاولى ٣٦ مليون فرنك فرنسي ، لتمويل عشرة مراكز داخل البلاد بالمياه الصالحة للشرب ، وتبلغ الاتفاقية الثانية ٣ ملايين فرنك فرنسي مخصصة لتمويل صندوق للدراسات لاعداد تقييم للمشاريع التي يمكن ان تحصل في المستقبل على تمويل من الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي .

٣٠٢٠ وقائع وأحداث :

الأداء الاقتصادي :

– اشارت احصاءات للبنك المركزي الموريتاني اصدرها في شهر سبتمبر / ايلول ١٩٩٢ ، ان الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق قد ارتفع من ٨٤٦١٥ مليار أوقية موريتانية في عام ١٩٩٠ الى ٩٣٠٥٠ مليار أوقية موريتانية في عام ١٩٩١ .

– كما ارتفعت مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق حيث ارتفعت مساهمة

---

* الدولار الامريكي يعادل ١٠٦,٣٢٨ أوقية موريتانية كما في ١٩٩٢/١٢/٣١ .

الزراعة من ٢٣١٣٤ مليون أوقية في عام ١٩٩٠ الى ٢٣٧٧٧ مليون أوقية في عام ١٩٩١ ، والصناعة الاستخراجية من ١٠٢٢١ مليون أوقية الى ١١٢١٢ مليون أوقية ، والصناعة التحويلية من ٩٩٠١ مليون أوقية الى ١١٢١٢ مليون أوقية .

الاصلاح الاقتصادي :

– واصلت الحكومة الموريتانية تطبيق برنامج للاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يستهدف تشجيع مبادرات القطاع الخاص ، واعادة تنظيم المؤسسات العمومية ، واستخدام اكثر كفاءة للموارد العمومية ، وزيادة الانتاج من خلال اجراء اصلاحات هيكلية في القطاعات الاقتصادية الانتاجية .

– تم خلال العام في اطار الاصلاحات الاقتصادية تنفيذ برنامج تقشف استوجب اجراء اصلاحات مالية سيجيء ذكرها لاحقا ، واوقف خلق وظائف جديدة إلا في حدود ضيقة .

الميزانية العامة للدولة :

– صادق مجلس الوزراء الموريتاني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ على القانون المالي لعام ١٩٩٢ ، رقم ٩٢/٠٠١ ، المتعلق بميزانية ١٩٩٢ التي تشتمل على ميزانية التسيير والميزانية المدعمة للاستثمار .

– بلغت تقديرات ايرادات الميزانية نحو ٢٤,٧ مليار أوقية موريتانية ، في حين قدرت النفقات ايضا بنفس هذا المبلغ .

– اشتملت الايرادات المقدرة على نحو ١٦,٨ مليار أوقية ايرادات ضريبية ، ونحو ٢,٥ مليار أوقية ايرادات غير ضريبية ، ونحو ١,٦ مليار أوقية ايرادات رأسمالية .

– اشتملت النفقات المقدرة على ١٠,١ مليار أوقية خاصة بنفقات السلطات العمومية وتسيير الادارات ، ٥,٩ مليار نفقات خاصة للتحويلات والتدخلات المختلفة ، و ٢,١ مليار أوقية خاصة بفوائد الدين العمومي ، و٤,٩ مليار أوقية باستهلاك الدين العمومي ، و٥,١ مليار أوقية نفقات استثمارية .

في المجالات المالية والمصرفية :

– اشارت احصاءات البنك المركزي الموريتاني السابق ذكرها ، ان ارصدة موريتانيا من الذهب والعملات الاجنبية وحقوق السحب الخاصة قد بلغت في نهاية شهر يونيو / حزيران ١٩٩٢ ، ٣٩٦٦ مليون أوقية مقارنة مع ٣٦٢٨ مليون أوقية في نفس الشهر من عام ١٩٩١ .

– ارتفع اجمالي الموجودات / المطلوبات للبنك المركزي الموريتاني حسب الاحصاءات السابق ذكرها من ٢٩٦٢٦ مليون أوقية في شهر يونيو / حزيران ١٩٩١ الى ٣٣٥٢٠ مليون أوقية في نفس الشهر من عام ١٩٩٢ .

– وارتفع ايضا اجمالي الموجودات / المطلوبات للبنوك العاملة في موريتانيا خلال العامين السابقين من ٤٥٤٨٢ مليون أوقية الى ٥٢٠٢٩ مليون أوقية على التوالي .

– صدر بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٥ امر قانوني كما سبق ذكره يقضي بتعديل ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٩٢ ، من خلال رفع نسبة الضريبة الاحصائية من ٠,١ ٪ الى ١٪ ودفع هذه الضريبة لصالح ميزانية الدولة .

– الغى التعديل السابق ضريبة الراديو والتلفزيون التي وردت سابقا في ميزانية ١٩٩٠ .

– وقعت الحكومة الموريتانية اتفاقا مع صندوق النقد الدولي خفضت بموجبه قيمة عملتها الوطنية بنسبة ٤٢ بالمائة، اعتبارا من ١٩٩٢/١٠/٤ ، وتعهدت الحكومة الموريتانية بموجب هذا الاتفاق الى تحرير كامل للاسعار ، اضافة

الى حرية نسبية في تبادل العملات الصعبة في السوق المالية .
- تعرض القطاع المصرفي - بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية - الى هجمة سحوبات مفاجئة عارمة قام بها المودعون على البنوك الخمسة العاملة في موريتانيا ، وادت الى فقدان السيولة المتوفرة لدى ثلاثة بنوك .
- تم خلال العام تعيين مصطفى ولد عبيد الرحمن محافظا للبنك المركزي الموريتاني ، كما اسند اليه ملف العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- عقدت في نواكشوط بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢١ اعمال الدورة السادسة للجنة التكوين المصرفي المغاربي ، واتخذت توصيات في مجال اعداد خطة للتكوين المصرفي ، واعداد قائمة بالخبرات المصرفية المغاربية ، وبنك للمعلومات ، واعداد ترجمة نهائية للمعطيات المصرفية المغاربية .

قطاع الصناعة والتعدين :

- اشارت دراسات الاتحاد العربي للحديد والصلب الى ان موريتانيا تحتل موقع الصدارة في العالم العربي في مجال انتاج خام الحديد وتصديره ، كما ان الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) الموريتانية تحتل موقعا متميزا على المستوى العالمي في هذا المجال ، إذا ان انتاجها في عام ١٩٩٠ وصل الى حوالي ١٣ مليون طن صدرت منها حوالي ١٢ مليون طن ، ويتوقع ان يصل انتاجها خلال العام الى ١٤ مليون طن سنويا ، ويتجه ٩٤ بالمائة من صادرات خام الحديد الى دول المجموعة الاوروبية ، والنسبة المتبقية الى اليابان وباكستان والولايات المتحدة الامريكية .
- وقعت خمس شركات عربية من مصر وموريتانيا والجزائر على بروتوكول اتفاق في خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٩٢ يقضي بانجاز دراسة كاملة للجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع مكورات خام الحديد في موريتانيا .
- يأتي الاتفاق السابق ذكره استكمالا للمرحلة الاولى من الدراسة التي شاركت فيها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في موريتانيا ، والمؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات في الجزائر ، ومراكز البحوث الصناعية في ليبيا ، حيث نفذت هذه الاطراف عملية الابحاث المنجمية في الفترة من بداية عام ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩١ ، وتم التوصل الى نتائج تبعث على الارتياح سواء من جهة الاحتياطي أو طرق الاستغلال والمعالجة .
- اكدت النتائج السابق ذكرها الى ضرورة الشروع في تنفيذ المرحلة الثانية من الدراسة للقيام بمجموعة من الاعمال التكميلية للتوصل الى كل العوامل اللازمة لعملية الاستغلال خصوصا ان الابحاث اسفرت عن نتائج مشجعة لامكان الاستغلال المشترك للمناجم الجديدة لخامات حديد منطقة تريس في موريتانيا نظرا الى امكان تركيز هذه الخامات بواسطة الفصل المغناطيسي .
- واصل خلال العام الاتحاد العربي للحديد والصلب دراساته الخاصة بمشروع تكوير خام الحديد في موريتانيا - السابق ذكره - بعدما اثبتت الدراسات عن وجود احتياطيات هائلة من الحديد في موريتانيا ، وصرحت الجهات المسئولة في الاتحاد ان المشروع الذي سيقام في منطقة قلب العوج يهدف الى انتاج خمسة ملايين طن من المكورات ، ستوجه الى مصانع الحديد والصلب العربية سواء الواقعة في شمال افريقيا أو الدول الخليجية .
- قامت خلال العام لجنة فنية مختصة بالترويج لمشروع تكوير خام الحديد في موريتانيا ، لدى مساهمين عرب محتملين ، لا سيما شركات الحديد والصلب الخليجية ، وتشير في هذا الاطار مصادر الاتحاد العربي للحديد والصلب الى اهتمامه بانشاء شركة مشتركة لتنفيذ المشروع على اساس ان تساهم الشركات العربية للحديد والصلب في هذا المشروع الذي يعد محوراً اساسيا في تنمية صناعة الحديد والصلب العربية ، حيث يضمن المشروع لهذه الشركات التزود المستمر بالمكورات اللازمة لانتاج الحديد والصلب .

– تم في خلال شهر اكتوبر / تشرين الاول ١٩٩٢ وضع حجر الاساس لمصنع استخلاص الذهب في اكجوجت الذي يشكل مشروعا متكاملا لاستغلال الذهب والنحاس ، وتتولى شركة سامين في انشيري انجازه ، حيث تبنت هذا المشروع في عام ١٩٩٠ ، وقامت بانشائه بالتعاون مع شركة استرالية ، وسوف يعالج المصنع الجديد ٥٠٠ ألف طن في السنة من احتياط قدره ١,٥٠٠ الف طن من نفايات توركو تبلغ نسبة الذهب فيها ٣ غرامات للطن . وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا المصنع ٥,٤٥ مليون دولار امريكي نصيب شركة سامين منها ٤٥٪ ، والشركة العالمية للتمويل ١٢,٥٪ وشركة مينبروك الاسترالية ٤٢,٥٪ .

قطاع الزراعة :

– افادت مصادر الرصد الجوي في موريتانيا ان كميات المطر التي سقطت خلال العام محدودة جداً ، وتعتبر اقل كمية تنزل على البلاد منذ القحط الكبير في السبعينات ، وقد اثر هذا كثيرا على قطاع الزراعة ، وبالذات على الزراعة المطرية وعلى الماشية .

– افاد وزير الامن الغذائي الموريتاني بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٥ في مقابلة صحفية ، بأن القحط ادى الى تزايد حالات المجاعة في البلاد ، وان وضع التغذية خطير للغاية في مجمل الولايات ، واشار الى ان العجز في المواد الغذائية يتراوح ما بين ٢٢٥ الف طن و ٢٨٢ الف طن من الحبوب .

– وضعت الحكومة الموريتانية خطة خاصة لمكافحة التصحر تستهدف اعادة تأهيل نحو ٤٠٠ ألف هكتار من الاراضي الصحراوية ، وتبلغ تكلفته ١٥ مليار أوقية تغطي السنوات الثلاث الاولى ، منها ٣٠٪ مشاريع ذات قيمة وطنية و ٧٠٪ مشاريع جهوية .

– عقد في نواكشوط خلال الفترة من ٢ – ١٩٩٢/٥/٧ اجتماع استشاري بين الحكومة الموريتانية والممولين من ممثلي صناديق التمويل والتنمية ، والوكالات الدولية للتعاون ، والمنظمات غير الحكومية . وذلك بهدف اطلاع هذه الجهات على خطة مكافحة التصحر السابق ذكره ، وعلى الوسائل المتاحة ، وآفاق تطوير تقنيات واساليب مجابهة التصحر على المستوى الوطني ، باشتراك كافة القطاعات المعنية باعتبار الظاهرة تمس كافة اوجه الحياة الوطنية، مما يستدعي تنسيق الجهود على اكثر من مستوى لمحاصرة التصحر .

– اشار مدير مشروع الحزام الاخضر في نواكشوط ان خطة مكافحة التصحر متعددة الجوانب ، وتشتمل على برنامج للاولوية قصير المدى من السنة الاولى الى السنة الخامسة ، وبرنامج متوسط المدى لدعم الانتاج من السنة الاولى الى السنة العاشرة ، اضافة الى برنامج طويل المدى للصيانة والتنمية البيئوية يمتد من السنة الاولى الى السنة العشرين تندرج في سياقه الاستراتيجية الوطنية للصيانة .

– شارك وزير التنمية الريفية والبيئية فى اعمال الندوة الوزارية الثانية للدول النامية حول البيئة والتنمية ، المنعقدة في ماليزيا خلال الفترة ٢٦–١٩٩٢/٤/٢٩ ، والتي تنظمها منظمة الامم المتحدة للبيئة ، وقد استهدف عقدها من بين امور اخرى اتخاذ موقف موحد للدول النامية في القمة العالمية في البيئة التي عقدت في البرازيل خلال الفترة ١–١٩٩٢/٦/١٢ .

– ساهمت موريتانيا في الندوة السابقة بمداخلة باسم دول المغرب العربي عبرت فيها عن ضرورة اعطاء الاولوية لمحاربة التصحر وايجاد الموارد الكافية لذلك ، بالاضافة الى كونها كانت من الدول التي شاركت في المفاوضات غير الرسمية حول الموارد المائية ، وتم اختيارها لتكون من بين الدول الخمس التي طلب منها التفاوض حول الموارد المائية باسم الدول النامية مع مجموعة خمس دول من الشمال .

قطاع الصيد البحري :

– اشارت احصاءات البنك المركزي الموريتاني السابق ذكرها ان كميات الصيد السطحي من الاسماك قد بلغت

خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، ٨٣٧٧٢ طن ، ومن صيد الاعماق ٢٤٣٥٨ طن ، ومن الصيد التقليدي ١٣٦٠ طن .

– عقد المركز الموريتاني للبحوث الأوسيانوغرافية في نواذيبو خلال الفترة ٢٥-١٩٩٢/٤/٢٩ ملتقى جهوياً حول الصيد التقليدي ، موله المركز الدولي الكندي لاستغلال المحيطات ، تم فيه تقديم بحوث عدة حول الصيد التقليدي للسمك ، واهميته في الدول النامية .

قطاع السياحة :

– تُولى الحكومة الموريتانية اهمية كبيرة للاستثمار في قطاع السياحة ، الذي تتوفر فيه في الوقت الحاضر ١٨ وحدة ما بين فندق ومطعم توجد سبعة منها في نواذيبو والبقية في نواكشوط ، وتحتوي الوحدات الفندقية على ٥٥٠ غرفة ، بها ١٠٣٦ سريرا ، ٤٨٠ عاملا .

– يقدر عدد السواح الوافدين لمدينة نواكشوط بـــ ٨٠٠٠ سائح ، ومجموع الليالي التي استفادت منها الفنادق ٢٢ ألف ليلة ، كما بلغ عدد السواح في مدينة نواذيبو ٦٠٠٠ سائح ، ومجموع الليالي التي استفادت منها الفنادق بتلك المدينة ٩٠٠٠ ليلة .

– تفيد المصادر الاقتصادية في موريتانيا بان قطاع السياحة واجه بعض العراقيل خلال السنوات الماضية بدءا بازمة ابريل / نيسان ١٩٨٩ ومرورا بأزمة الخليج ، وانتهاء باحداث مالي ، وتفيد مصادر المستثمرين الموريتانيين بان تشجيع الاستثمار في هذا القطاع لا يتمثل في منح القروض والتسهيلات المالية لبناء الفنادق فحسب ، بل لا بد إذا اريد لهذا القطاع ان يساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني ان يمنح جميع الفرص للمستثمرين بما في ذلك اعفاء جميع السيارات المستخدمة أو المستوردة للاستخدام في السياحة من جميع الرسوم الجمركية ، وكذلك اعفاء الفنادق والمطاعم والسيارات من الضرائب .

– شارك وزير السياحة الموريتاني باعمال مؤتمر للسياحة نظمته المنظمة الافريقية للسياحة خلال الفترة من ٢-١٩٩٢/٥/٨ .

قطاع التجارة :

– اشارت احصاءات البنك المركزي الموريتاني السابق ذكرها ان قيمة الواردات السلعية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ قد بلغت ١٤٥٤ مليون أوقية ، كما بلغت قيمة الصادرات ٩٤١٩ مليون أوقية .

– بلغت قيمة صادرات الحديد خلال نفس الفترة ٧٨٥٨ مليون أوقية ، تم تصديرها الى فرنسا بقيمة ١٣٥٣ مليون أوقية ، وايطاليا ١٩٤١ مليون أوقية ، وانجلترا ٩٥٣ مليون أوقية ، وبلجيكا ١٤٦٣ مليون أوقية ، والمانيا ٢٤٦ مليون أوقية ، والى بلدان اخرى ١٧٢٠ مليون أوقية .

– اشتملت الواردات على مواد استهلاكية ، واجهزة ومعدات نقل ولوازم بناء ومعدات تجهيز ، وبلغت قيمة الواردات من فرنسا اوجها خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، حيث بلغت ٣٤٢٧ مليون اوقية ، تبعتها اسبانيا حيث بلغت قيمة وارداتها ١٥٦٣ مليون اوقية .

احداث سياسية :

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٤ اجراء اول انتخابات رئاسية حرة بين ٤ مرشحين في ظل التعددية السياسية ، وتم انتخاب معاوية ولدى سيدي احمد الطايع رئيسا للبلاد .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ الانتهاء من الانتخابات التشريعية وتم تشكيل اول مجلس وطني منتخب في ظل التعددية السياسية منذ استقلال موريتانيا عام ١٩٦٠ ، وقد توزعت المقاعد الـ ٧٩ التي يضمها المجلس الوطني

على ٦٧ مقعد للحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي ، ١٠ للمستقلين ، ١ للتجمع من اجل الديمقراطية والوحدة و ١ للحزب الموريتاني للتجديد .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٨ تعيين السيد سيد محمد بن بكر رئيسا للوزراء كما تم بتاريخ ١٩٩٢/٤/٩ تعيين وزير جديد امينا عاما لرئاسة الجمهورية ، كذلك تم بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٠ تعيين ١٧ وزيرا ، واربعة امناء عامين في الحكومة الجديدة .

– عقد في نواكشوط قمة اتحاد المغرب العربي ، كما تم ذكره في الجزء الاول من هذا التقرير .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢ افتتاح الحدود البرية الموريتانية . السنغالية ، واكدت جامعة الدول العربية في بيان لها في هذا الشأن بان هذه الخطوة تعزز جهود التعاون العربي الافريقي التي تواصل جامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية بذلها لما فيه خير الشعوب العربية والافريقية .

– شاركت موريتانيا اجتماعات قمة منظمة استثمار نهر السنغال ، التي بحثت مستقبل مشاريع هذه المنظمة وامكانية حصولها على التمويلات اللازمة من مصادر التمويل الدولية .

القروض :

حصلت موريتانيا خلال العام على قروض ، يبينها الجدول التالي :

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : جهات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩ / ٤ / ٩٢	٢١ مليون	دولار امريكي	الشركة الوطنية لصناعة المعادن
ثانيا: جهات التمويل الاخرى:				
الحكومة الفرنسية	٣ / ٤ / ٩٢	٣٠ مليون	فرنك فرنسي	منحة لدعم اجهزة حكومية .
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي (فرنسا)	١٠ / ٢ / ٩٢	٥٣ مليون	فرنك فرنسي	ميناء نواذيبو
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي (فرنسا)	٨ / ١٠ / ٩٢	٣٦ مليون	فرنك فرنسي	مشاريع للمياه الصالحة للشرب .
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي (فرنسا)	٨ / ١٠ / ٩٢	٣ ملايين	فرنك فرنسي	صندوق الدراسات .
الحكومة اليابانية	١٣ / ٤ / ٩٢	١١٧٨ مليون	ياباني	هبة للهندسة الريفية وتنمية الصيد الساحلي .
الحكومة الالمانية	١٦ / ٦ / ٩٢	٤٠ مليون	مارك الماني	منحة – الامن الغذائي .
الحكومة الالمانية	١٦ / ٦ / ٩٢	١,٨ مليون	مارك الماني	منحة – الامن الغذائي .
الحكومة الالمانية	٢٣ / ٦ / ٩٢	٥ ملايين	مارك الماني	منحة – الموارد الطبيعية .
الحكومة الايطالية	٢٠ / ٦ / ٩٢	١١١٠ مليون	ليرة ايطالية	هبة – هياكل الاصلاح الترابي .

٤٠٢٠ فرص الاستثمار :

١٠٤٠٢٠ امكانات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

فيما يلي اهم فرص الاستثمار المتوفرة في مختلف القطاعات :

في القطاع الصناعي :

- صناعات الادوية .
- اعادة تصنيع قضبان السكك الحديدية المستعملة .
- صهر وسبك الفولاذ .
- صناعة الهياكل الحديدية .
- تعليب الاسماك .
- تعليب وتصنيع الخضر والفاكهة .
- انتاج الحليب ومنتجاته .
- تنمية الخامات المساندة للتعدين .

في قطاع التعدين :

- استخراج النحاس وخام الحديد .
- تنمية الخامات المساندة للتعدين .

في قطاع الصيد البحري :

- بناء بواخر صيد كبيرة الاحجام .
- اقامة مراكز وتجهيزات لتفريغ وتخزين الاسماك .
- اقامة ورش لاصلاح السفن وتجهيزات اخرى للصيانة .
- انشاء حوض جاف لاصلاح سفن الصيد البحري .

٢٠٤٠٢٠ المشروعات المعروضة للاستثمار :

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار .

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	الكلفة التقديرية للمشروع (أوقية موريتانية)
مصنع للدقيق	القطاع الخاص	–	دراسةاولية	١,٥مليار
مصنع لتعليب السمك	القطاع الخاص	–	دراسةاولية	٨٢٥مليون
فندق	القطاع الخاص	–	دراسةاولية	٢٠مليون
مطبعة	القطاع الخاص	–	دراسةاولية	٨٥مليون
مصنع للحشايا الاسفنجية	القطاع الخاص	–	دراسةاولية	٤٤مليون

٥٠٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٢

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٢

اتسم العام بجملة من الوقائع والاحداث العامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، كان أهمها على المستوى السياسي مواصلة الجهود لاستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لدولة الوحدة ، والعمل على تعزيز مسيرة العمل السياسي في اطار التعددية والممارسة الديمقراطية ، والاعداد لأول انتخابات نيابية في تاريخ اليمن الواحد . وعلى الصعيد الاقتصادي تم خلال العام مواصلة اعمال التنقيب عن النفط ، وتطوير الحقول النفطية ، وتوقيع اتفاقيات جديدة مع عدد من الشركات الأجنبية ، كما تم مباشرة الهيئة العامة للاستثمار لاعمالها ، حيث منحت لأول مرة تراخيص اقامة مشاريع للمستثمرين .

وفيما يلي ابرز تفاصيل الأحداث والمستجدات التي اتسم بها هذا العام :

١٠٢١ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال هذا العام عدة تشريعات واتخذت العديد من الاجراءات الحكومية ذات العلاقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد ، وفيما يلي ملخص بأهمها :

– في اطار توحيد التشريعات لدولة الوحدة صدر بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ القرار الجمهوري بالقوانين التالية :

- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن القانون المدني .
- قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الأحوال الشخصية .
- قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الإثبات .
- قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون التحكم .
- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الوقف الشرعي .
- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون رعاية الأحداث .
- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الاستملاك للمنفعة العامة .

كما صدرت بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٩ القرارات الجمهورية بالقوانين التالية :

- قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون قضايا الدولة .
- قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الجريدة الرسمية .
- قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون المرافعات والتنفيذ المدني .
- قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون التوثيق .
- قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون المحاماه .
- قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون المحاسبين القانونيين .
- قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون مزاولة المهن الصحية .
- قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة .
- قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون تنظيم كلية القيادة والأركان .
- قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون تنظيم الكليات العسكرية .
- قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية .

• قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الاشراف والرقابة على شركات وسطاء التأمين .
• قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الرقابة على الأغذية وتنظيم تداولها .
• قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .
• وبتاريخ ١٩٩٢/١/٦ صدر القرار الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٩٢ القاضي بانشاء المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك .

– وفيما يتعلق بقطاع السياحة فقد أقر مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ اعادة الفنادق والمنشآت السياحية المؤممة في المحافظات الجنوبية والشرقية الى ملاكها المحليين .

– وفي مجال الاستثمار فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد المشاريع أو المجالات التي لا يسمح لرأس المال العربي أو الأجنبي (أو كليهما) بالاستثمار فيها دون مشاركة رأس المال اليمني بنسبة معينة تراوحت بين ٢٥–٣٠٪ . وقد شملت مجالات صناعة الأسمنت والنقل البحري والجوي والتعليم وصيد الأسماك ومشروعات الطاقة والمشروعات السياحية (عدا التي تصنف أربعة نجوم فما فوق) والمستشفيات التي لا تزيد سعتها عن ٥٠ سرير ومواد البناء (الجرانيت ، الرخام ، الجبس وأحجار الزينة) . وحدد القرار المشاريع التي يكون الاستثمار فيها مقصورا على اليمنيين بمشاريع النقل الداخلي (عدا النقل السياحي) وصناعة الخبز .

– كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد المشاريع أو المجالات التي تستثنى من حق التمتع كليا أو جزئيا بالاعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار . ونص على ان تتمتع كافة المشاريع الاستثمارية بالاعفاءات الجمركية ، وعلى حجب الاعفاءات الضريبية أو بعضها عن بعض المشاريع الاستثمارية تبعا لنوع الصناعة وموقع المشروع. وتضمن القرار قائمة بإحدى وعشرين صناعة لا يتمتع معظمها بالاعفاء من ضرائب الأرباح وأهمها صناعة المشروعات الغازية والمياه المعدنية والعصائر (عدا التي تستخدم خامات محلية) ، البسكويت والحلويات ، الألبان من الحليب المجفف ، صناعة السجائر تعبئة الشاي ، الأوراق الصحية ، الأكياس والأحذية البلاستيكية ، صناعة الأسفنج ، المنظفات والصابون والشامبو (عدا الطبي) ، العطورات ومواد التجميل ومشاريع الاسكان التي تقل عن مئة وحده .

٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

عقدت الجمهورية اليمنية خلال عام ١٩٩٢عددا من الاتفاقيات في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري مع بعض الدول والهيئات العربية وغير العربية يتلخص أهمها فيما يلي :

١٠٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول وهيئات عربية :

– وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢ على الاتفاقية المعدلة للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) .

– وقع في دمشق بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٥ على محضر اجتماعات الدورة الثانية للجنة اليمنية السورية المشتركة وكذا البرنامج التنفيذي للتعاون السياحي .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٤ على محضر اجتماع مع جمهورية مصر العربية في مجال الثروة السمكية ، تضمن عددا من اجراءات التنسيق في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث في منطقة البحر الأحمر بالاضافة الى مساهمة مصر في تأهيل وتدريب الكوادر اليمنية وتبادل المعلومات في مجال الثروة السمكية .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٦/٧ على اتفاقية للتعاون مع المملكة الاردنية الهاشمية في مجال الطاقة تهدف

الى اجراء الدراسات والبحوث في تكنولوجيا الطاقة المتجددة ، والسعي لتصنيع قطع الغيار اللازمة لأنظمة الطاقة المتجددة وتسويقها ، واعطاء كل جانب الأولوية في تنفيذ المشاريع للجانب الآخر شريطة ان تكون الأسعار منافسة، والتنسيق المشترك في الاستفادة من الخبرات الأجنبية وبرامج الأمم المتحدة والهيئات الدولية ، وتبادل الخبرات والتدريب .

– وقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١ على اتفاقية تعاونية مع جمهورية مصر العربية في مجال صيد الأسماك ، تضمنت اقامة شركة صيد مشتركة بين القطاع الخاص في البلدين ، والسماح بتأجير مراكب الصيد المصرية للمؤسسات والشركات اليمنية والتصريح لمراكب الصيد المصرية بالصيد في المياه الاقليمية اليمنية في اطار التنظيم المتفق عليه بين اتحاد الصيادين المصري والمؤسسات السمكية اليمنية .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١١ على اتفاقية تفاهم مع المملكة الاردنية الهاشمية بشأن التنسيق والتعاون بين المؤسسات والجهات المعنية بالتسويق الزراعي في البلدين ، وتهدف الاتفاقية الى تنمية علاقات التعاون والتبادل التجاري للصادرات الزراعية وكذا مستلزمات الانتاج الزراعي .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١١/٦ على اتفاقية للتعاون الثنائي بين الاتحاد التعاوني الزراعي ، واتحاد عام مزارعي جمهورية السودان ، تهدف الى التعاون والتكامل بين الاتحادين في مجال تسويق المنتجات والتبادل السلعي والتصنيع الزراعي .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٩ على محضر المباحثات الرسمية مع جمهورية مصر العربية في مجال الثروة السمكية الذي يتضمن العديد من القضايا المتعلقة بتطوير التعاون بين البلدين في هذا المجال .

٢٠٢٠٢١ اتفاقيات وترتيبات مع دول وهيئات غير عربية :

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١/١٢ على اتفاقية للتعاون الفني بين الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد ، والمنظمة الدولية للطيران المدني ، وتنص الاتفاقية على التعاون في مجال تبادل الخبرات وعمل مسوحات لمتطلبات التدريب ، وصيانة المعدات بالاضافة الى اعداد مناهج للتدريب في معهد الطيران التابع للهيئة .

– عقد في بروكسل خلال الفترة ١٢-١٩٩٢/١/١٧ الاجتماع السنوي الرابع للجنة المشتركة بين اليمن والسوق الأوروبية المشتركة ، والذي اسفر عن موافقة دول السوق على تمويل عدد من المشروعات التنموية منها تمويل المرحلة الثالثة لمشروع اكثار البذور ، ومشروع انشاء عدد من السدود الصغيرة والمشروع الطارىء لخلق فرص عمل للعائدين وعدد من المشاريع في المجال السياحي .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١/١٤ على اتفاقية مع جمهورية فرنسا تقوم بموجبها الحكومة الفرنسية بتوفير المعدات اللازمة لوحدة تجميع وتجفيف وتعليب وتخزين التمور بمنطقة التحيته مديرية زبيد بمحافظة الحديده .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١/٢١ على محضر اجتماعات الدورة الرابعة عشرة للجنة اليمنية الفرنسية المشتركة للبريد والاتصالات ، والذي تضمن برنامج التعاون بن البلدين لعام ١٩٩٢ في مجال التدريب والتأهيل والدعم الفني للمشاريع الانمائية ودعم التشغيل والصيانة .

– وقع في طهران بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٩ على محضر للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والفنية مع ايران ، وذلك في ختام اجتماعات الدورة الأولى للجنة اليمنية الايرانية المشتركة .

– تم الاتفاق على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة بشأن التعاون في مجال انشطة المحافظة على البيئة ودعم مجلس حماية البيئة ، وذلك في ختام زيارة المدير التنفيذي للبرنامج لليمن .

– عقدت في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ المباحثات الرسمية مع رومانيا وتناولت مختلف جوانب التعاون والقضايا

التي تهم البلدين ، كما اسفرت عن تشكيل لجنة يمنية رومانية مشتركة .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٣/٤ على مذكرة تفاهم بين وزارة العمل ووزارة التعاون الاقتصادي الألمانية ، تضمنت تجديد فترة التعاون في مجال معاهد ومراكز التدريب المهني .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٦ على اتفاقية للتعاون الصحي مع جمهورية المانيا تقدم بموجبها الحكومة الالمانية عقاقير ومستلزمات طبية بما قيمته ثلاثة مليون مارك لتخفيف العجز في المواد الطبية وبالذات في المحافظات حيث يتجمع العائدون من جراء أزمة الخليج .

– وقع في باريس بتاريخ ١٩٩٢/٥/١٣ على اتفاقية المعونة الغذائية المقدمة من جمهورية فرنسا والمقدرة بأربعة آلاف طن من الدقيق .

– وقع في لاهاي بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤ على اتفاقية النقل الجوي مع هولندا وذلك لتنظيم حركة النقل الجوي بين البلدين .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٥ على محضر الاجتماعات نصف السنوية مع هولندا ، والذي تناول مشاريع التعاون القائمة والاتفاق على المشاريع الجديدة في مختلف المجالات .

– عقدت في بوخارست اجتماعات اللجنة اليمنية الرومانية المشتركة لبحث اوجه التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ، واسفرت عن تشكيل لجنتي عمل تختص الاولى بالتعاون الاقتصادي والتجاري وتختص الثانية بالتعاون الثقافي والاعلامي ، وذلك بهدف وضع التصورات والصيغ المناسبة لأسس التعاون المستقبلي بين البلدين .

– وقع في اسطمبول بتاريخ ١٩٩٢/٧/٦ على بروتوكول مع تركيا يقضي بالغاء تأشيرة الدخول بين البلدين لحاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٢ على محضر المحادثات نصف السنوية مع المانيا ، وتناول المحضر التعاون المالى والفنى الذى ستقدمه حكومة المانيا فى المجالات التنموية كالزراعة والمياه والصحة والمواصلات والتدريب المهني .

– وقع فى صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢ على مذكرتي تفاهم مع بولندا ، الأولى في مجال النقل والثانية في مجال الثروة السمكية .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ على اتفاقية قرض ، ومحضر المباحثات الثنائية مع الصين الشعبية ، الذي تضمن مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والفني وسبل تطويرها وتعزيزها .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٧ على مذكرة تفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) تهدف الى تعزيز وتوسيع مجالات التعاون الفني والتعاون في اعداد الخطط والبرامج الانمائية .

– وقع في كوالالمبور بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٣ على محضر تفاهم بين وزارة النفط والثروات المعدنية وشركة بتروناس الماليزية ، تضمن جملة من النقاط المتعلقة بالمجالات النفطية ، كما تم بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٧ التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارتي النفط اليمنية والماليزية تتعلق بمجالات التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين .

– تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة النفط الأندونيسية تتعلق بمجالات التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين .

– وقع في باريس بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٧ على محضر اجتماعات الدورة الخامسة عشر للجنة اليمنية الفرنسية للتعاون الفني في مجال البريد والاتصالات ، وتضمن المحضر تنشيط ودعم التعاون بين وزارتي المواصلات وتدريب المهندسين اليمنيين من قبل خبراء فرنسيين ، ودعم المؤسسة العامة للمواصلات بالخبراء في مجال التخطيط والاشراف على تنفيذ المشاريع ، وكذا دعم انشطة تشغيل وصيانة اجهزة الاتصالات .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٣ على محضر تفاهم مع اليابان في مجال التعاون السمكي ، تضمن منح

القطاع السمكي اليمني مساعدات عينية مختلفة لدعم وتطوير الاصطياد الساحلي .

– في ختام المباحثات الرسمية اليمنية الاثيوبية التي عقدت في صنعاء برئاسة رئيسى مجلس الوزراء في البلدين بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٨ صدر بيان مشترك بنتائج المباحثات ، وتم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي ، وتوقيع عدد من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون في مجالات التجارة والطاقة والمعادن والكهرباء والزراعة والنقل والشباب والرياضة والاعلام والثقافة والسياحة .

٣٠٢١ وقائع واحداث :

شهد عام ١٩٩٢ جملة من الوقائع والاحداث يمكن تلخيص ابرزها فيما يلي :

الموازنة العامة :

– صدر بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٨ القانون رقم (٤) بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢ . وبلغت تقديرات الموازنة للايرادات بحوالي ٤٥,٧٨ مليار ريال (*) وللنفقات بحوالي ٥٨,١١ مليار ريال ، وقدر العجز في الموازنة بحوالي ١٢,٣٤ مليار ريال ، مقابل عجز قدره حوالي ١٥,٦٧ مليار ريال في العام الماضي ١٩٩١ .

– تمثل موازنة ١٩٩٢ ثاني موازنة لدولة الوحدة ، وقد جاءت اهدافها منسجمة مع المهام العامة التي حددها البرنامج الوطني للبناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي الذي أقر نهاية العام الماضي ، وتتلخص أهم تلك الأهداف في : تقليص العجز في الموازنة العامة ، حيث انخفض بنسبة ٢١٪ تقريبا عن العام الماضي ، ورفع مستوى معيشة العاملين فى اجهزة الدولة ، وتبلغ الاعتمادات التي كرست لذلك على هيئة علاوات وضمان صحي وتأمين اصابات عمل حوالي ٤,٤٢ مليار ريال ، وتأكيد الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي ، والإرتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية ، والوفاء بالتزامات الدين الخارجي التي بلغت نحو ١,١٨ مليار ريال .

– بناء على ما تضمنه البرنامج الوطني للبناء والاصلاح ، تناول مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري المنعقد في ١٩٩٢/٤/١٥ اجراءات تنفيذ الموازنة الواجب اتخاذها من قبل الاجهزة الادارية والحكومية ، بهدف نقل مسئوليات تنفيذ الموازنة في جانبي الايرادات والنفقات الى الوزارات والمحافظات وتفويضها بالصلاحيات اللازمة .

النفط والغاز والثروات المعدنية :

– بلغ انتاج النفط خلال العام ٢٠٠ الف برميل في اليوم ، وهو نفس مستوى الانتاج في العام الماضي ، كما بلغ الاحتياطي المؤكد ٤ مليارات برميل نفط خام في نهاية العام .

– تواصل العمل خلال العام في مجال النفط على اكثر من مستوى بدءا من توقيع اتفاقيات التنقيب والمشاركة في الانتاج ، الى اعمال الاستكشاف وتطوير الحقول وانجاز المنشآت والمرافق اللازمة الى اعمال الانتاج والمعالجة والتصدير .

– بلغ في نهاية العام عدد الشركات التي تقوم باعمال التنقيب ، قرابة ثلاثين شركة .

– وقع بتاريخ ١٩٩٢/١/١٥ على اتفاقيات مشاركة في الانتاج مع شركة النمر البترولية في مناطق الفرن قطاع رقم ٣٣ وخليج القمر قطاع رقم ١٦ وجنوب سناو قطاع رقم ٢٩ حيث كانت تعمل شركات بترولية غربية حتى عام ١٩٨٥ .

(*) الدولار الامريكى يعادل ٣٥ ريال يمني كما فى ١٩٩٢/١٢/٣١

– وقع بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٨ على اتفاقية مشاركة في الانتاج مع شركة لازمو عدن المحدودة وشركائها في منطقة هود قطاع رقم ٣٥ بمحافظة حضرموت بمساحة تقدر بحوالي سبعة آلاف كيلو متر مربع تقريبا .

– وقع بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٩ على مذكرة تفاهم مع شركة مايفير البريطانية للنفط تقضي بالتوقيع على اتفاقية للتنقيب عن النفط في قطاع الزيدية رقم ٢٢ بمحافظة الحديدة .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/١٠ على اتفاقية مشاركة في الانتاج مع شركة (رد ايجل) الاميركية ، وذلك للتنقيب على النفط في منطقة رماه بمحافظة حضرموت قطاع رقم ١٣ بمساحة تقدر بحوالي سبعة آلاف كيلو متر مربع .

– وقع بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣١ على اتفاقية تفاهم مع شركة الساعد القوي العمانية وذلك للقيام بالاستكشاف والتنقيب عن النفط في قطاع المكلا – سيحوت رقم ١٥ المنطقة المغمورة بمساحة تقدر بحوالي ٦٩٥٤ كيلو متر مربع .

– وقع بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ على اتفاقيتين نفطيتين لاقتسام الانتاج الأولي مع «شركة بريتش جاز اكسبلوريتس اند برودكتس المحدودة » للتنقيب عن النفط جنوب جزيرة سقطري قطاع ٣٨ في المنطقة المغمورة ، والثانية مع «شركة كلايد اكسبرو بي ال سي الاسكتلندية المحدودة» للتنقيب عن النفط في قطاع ب ١٠ بمنطقة سار بمحافظة حضرموت .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢١ على مذكرة تفاهم مع الشركة العالمية ادير الاميركية للتنقيب عن النفط في القطاع ٢٨ شمال منطقة بلحان بمحافظة شبوه .

– أعلنت وزارة النفط والثروات المعدنية وشركة كنديان أوكسي أوفشور العالمية بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٨ عن اكتشاف تجاري جديد للنفط في ستة حقول جديدة في قطاع المسيلة بمحافظة حضرموت ، وارتفع بذلك عدد الحقول في هذا القطاع الى تسعة حقول ، وجاء في الاعلان ان الكمية المقدرة من النفط المكتشف سترتفع من ٥٦٠ مليون برميل الى ١٠٦٠ مليون برميل تقريبا .

– أوضح وزير النفط والثروات المعدنية ان مناطق الانتاج الحالية هي منطقة مأرب مع شركتي هنت واكسون ومنطقة شبوه في القطاع رقم ٤ مع شركة النمر ، وسيضاف مع نهاية العام القادم ١٩٩٣ قطاع المسيلة مع شركة كنديان أوكسي ، الذي سيرفع الانتاج بما يقارب ١٢٠ ألف برميل يوميا ، بحيث يصل الى ٣٥٠ ألف برميل يوميا .

– أوضح رئيس مجلس الوزراء في مؤتمر صحفي عقد بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢١ أن حصة الحكومة من انتاج النفط في عام ١٩٩٢ بلغت حوالي ٢٨,٥ مليون برميل ، منها ١٦,٧ مليون برميل ذهبت للاستهلاك المحلي (بما قيمته حوالي ٣٠٠ مليون دولار) والباقي ١١,٨ مليون برميل تم تصديره . كما أوضح ان ايرادات النفط لعام ١٩٩٢ قد انخفضت عما بلغته في عام ١٩٩١ نتيجة لانخفاض الاسعار وزيادة الاستهلاك المحلي .

– عقدت في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١/١٥ جلسة مباحثات رسمية بين اليمن والولايات المتحدة الامريكية ترأسها وزير النفط والثروات المعدنية ونائب وزير الطاقة الاميركي ، تناولت مختلف اوجه التعاون الثنائي في اعمال استكشاف وانتاج وتسويق النفط وآفاق تطويرها وكذا سير اعمال الشركات الاميركية العاملة في اليمن .

– تؤكد البيانات المتداولة ان احتياطي الغاز يقدر بحوالي ١٥ ترليون قدم مكعب ، وتبذل الجهود على اكثر من صعيد لاستغلال هذا المخزون في اقرب وقت وبمختلف السبل المتاحة ، حيث جرى التوسع خلال العام في اقامة محطات صغيرة لتعبئة الغاز في مراكز الاستهلاك كبديل مرادف للمحطات المركزية في المدن الرئيسية كصنعاء وعدن ، وقد اخذ القطاع الخاص دور الريادة في اقامة هذه المحطات وتأمين وسائل النقل اللازمة لإيصال الغاز من حقول الانتاج الى محطات التعبئة ، وتشير المعلومات المتاحة الى أن طاقة التعبئة الموجودة والمحطات التي في

طور التنفيذ والترخيص كفيلة بتلبية الطلب على هذه المادة الى ما بعد عام ٢٠٠٠ .

– قام الرئيس التنفيذي لشركة انرون ، وهي من كبريات الشركات الاميركية المتخصصة في استخراج وتصنيع وتسويق الغاز ، بأجراء سلسلة من الاجتماعات والمباحثات مع الجهات المختصة في الحكومة تناولت الاستثمار في مجالات الغاز الطبيعي واستخداماته المختلفة .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢ على اتفاقية دراسة محطة الغاز المزمع انشاؤها في مأرب بطاقة ١٨٠ ميجاوات بين مؤسسة الكهرباء وشركة باكتل الاميركية وتستغرق فترة الدراسة اربعة أشهر وثلاثة أشهر لاعداد وثائق المناقصة ، ويبلغ قيمة عقد الدراسة ٧٦٥ ألف دولار مقدمة من قبل برنامج التنمية الامريكي .

– جري في ١٩٩٢/٩/٢٩ تدشين الانتاج بحقل أسعد الكامل للنفط والغاز الذي قامت بتنفيذه شركة هنت اليمنية للنفط ، ويتكون الحقل من ٢٦ بئر منتجة لحوالي ٤٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز و ٤٠ ألف برميل من النفط يوميا . كما تم في نفس التاريخ وضع حجر الأساس لمشروع حقل الرجاء والمرحلة الثانية من التوسعات لحقل أسعد الكامل .

– تم بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢ اقرار انشاء المؤسسة العامة للغاز التي ستتولي القيام بالنشاطات المتعلقة باستخلاص ومعالجة وتسييل وتعبئة وتخزين ونقل وتسويق الغاز حسب السياسات العامة للحكومة في مجال الغاز الطبيعي .

– وفي مجال الثروة المعدنية تزايد الاهتمام خلال العام بجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية لاعمال الاستكشافات والاستغلال ، حيث نظمت هيئة الاستكشافات المعدنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لقاء مفتوحا للشركات والمستثمرين في مجالات التنقيب واستغلال الثروات المعدنية ، تضمن معرضاً للمعلومات والخرائط الجيولوجية والعديد من اوراق العمل المتعلقة بالتعدين وذلك بهدف جذب وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع ، كما عقدت لنفس الغرض خلال الفترة من ٣-١٩٩٢/٥/٥ ندوة علمية ولقاء مفتوح حول الجيولوجيا والثروات المعدنية في اليمن .

– وفي تاريخ ١٩٩٢/١١/١٠ تم التوقيع على اتفاقية تطوير واستغلال الذهب في وادي مدن بمحافظة حضرموت بين هيئة الاستكشافات المعدنية وشركة ميريديان البريطانية للتعدين المحدودة ، وتعتبر هذه الاتفاقية الأولى من نوعها فيما يتعلق بالاستثمار الفعلي لاستغلال الثروات المعدني على اساس قانون المناجم والمحاجر رقم ٥٠ لعام ١٩٩١ ، كما منحت الشركة ترخيصا تقوم بموجبه خلال عامين بالاعمال الاستكشافية للذهب والمعادن الأخرى المصاحبة في المناطق المحيطة بوادي مدن على مساحة ٣٥٠ كيلو متر مربع .

مؤتمر المائدة المستديرة :

– عقد في جنيف خلال الفترة من ٦/٣٠ – ١٩٩٢/٧/١ مؤتمر المائدة المستديرة حول اليمن ، الذي دعت اليه الأمم المتحدة واليمن ، وشاركت فيه العديد من الدول العربية والأجنبية والمنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ، وهو مرحلة اولى من مؤتمرات متعددة وتخصصية لاحقة تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية ، كما يأتي هذا المؤتمر في اطار الاعداد والتحضير لعقد المؤتمر الأول للتنمية الذي سيناط به صياغة مشروع اتجاهات استراتيجية شاملة للتنمية تشكل اساسا لاعداد الخطة الخمسية القادمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية اليمنية ، وقد تركزت اعمال مؤتمر المائدة المستديرة على محورين رئيسيين هما :

• استعراض مختلف القضايا والمشكلات التي يواجهها الاقتصاد اليمني والجهود المبذولة لمعالجتها وما تراكم من انعكاسات أزمة الخليج وتوافد اللاجئين من دول القرن الأفريقي ، وذلك في اطار اتجاهات برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والمالي والاداري في المجال الاقتصادي والمالي والنقدي ، ومجال تشجيع الاستثمار ، وضمن

جهود الحكومة في تطبيق عملية الاصلاح فيما يتعلق بتحسين كفاءة الاداء ، بالنسبة لاستخدام القروض والمساعدات الخارجية وتحسين كفاءة الاقتصاد الوطني بوجه عام .

• استعراض الخطط الحالية والمستقبلية للتغلب على المشكلات الاقتصادية والمعوقات المؤثرة على مسيرة التنمية والتعرف على طبيعة التحديات والاحتمالات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة والأسس الكفيلة بتحقيق النهوض الاقتصادي واستمرار الدفع بعجلة التنمية في المستقبل .

– أصدر مؤتمر المائدة المستديرة حول اليمن في ختام اعماله بتاريخ ١٩٩٢/٧/١ بيانا تضمن دعم المشاركين لجهود الحكومة في تخفيض العجز في الميزانية ، وتحرير تبادل العملات والاعتماد المتزايد على آلية السوق وتحرير الأسعار ، وتشجيعهم لها في اتخاذ خطوات اضافية في اتجاه تأسيس قاعدة الاستثمار ، وايجاد المناخ الملائم للتنمية خاصة للقطاع الخاص .

– كما اشار البيان الى استعداد المانحين للبدء بدراسة الأوضاع وتوزيع الريادة في القطاعات فيما بينهم ، وتنظيم اجتماعات قطاعية في صنعاء لممثلي المانحين تحت اشراف الحكومة في عدة مجالات ، كالمياه والزراعة والتنمية البشرية والطاقة والبيئة وتنمية المرأة ، كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر مائدة مستديرة حول اليمن في جنيف في أواخر العام المقبل .

تشجيع الاستثمار :

– على طريق استكمال تشكيل الهيئة العامة للاستثمار تم خلال العام تعيين رئيس ومدير عام للهيئة ، ومنذ شهر شباط / فبراير ١٩٩٢ باشرت الهيئة في منح تراخيص اقامة المشاريع لمن يرغب من المستثمرين ، كما عقد مجلس ادارة الهيئة في ١٩٩٢/٣/١٦ اول اجتماع له برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، رئيس مجلس ادارة الهيئة .

– كذلك بدأت لجان الاستثمار الفرعية في المحافظات ، خصوصا محافظات عدن وتعز وحضرموت والحديدة ، في القيام بمهام استلام طلبات الاستثمار ودراساتها واصدار التراخيص وفقا للاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها ، والمحددة بسقف قدره ١٥ مليون ريال ، وما زاد عن ذلك يرفع الى المركز الرئيسي للهيئة في صنعاء .

– وصدرت القرارات التنفيذية لبعض مواد قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ ، منها القرار الخاص بتحديد المشاريع والمجالات التي يكون الاستثمار فيها مقصورا على اليمنيين ، والمشاريع والمجالات التي لا يسمح لرأس المال العربي أو الأجنبي بالاستثمار فيها دون مشاركة رأس المال اليمني بنسبة معينة ، والقرار الخاص بتحديد المشاريع والمجالات التي تستثنى من حق التمتع كليا أو جزئيا بالاعفاءات المنصوص عليها في القانون .

– ولنفس الغرض المتمثل في النهوض بالاستثمار ، واخراج المنطقة الحرة بعدن الى حيز الواقع ، عقدت في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ندوتان في عدن وصنعاء لمناقشة مشروع قانون المناطق الحرة ، شارك فيهما رجال الأعمال ، والقانونيون والمختصون في العديد من الجهات الحكومية ، وذلك بهدف وضع الصيغة النهائية للقانون تمهيداً لاقراره واصداره .

– بغرض توسيع مجالات الاستثمار المشمولة بأحكام قانون الاستثمار ، وافق مجلس الوزراء على اضافة ثلاثة قطاعات الى ما تضمنته المادة رقم ١ من القانون وهي الكهرباء ، والمياه ، والاتصالات السلكية واللاسلكية .

– بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخص لها خلال العام من قبل المركز الرئيسي للهيئة العامة للاستثمار في صنعاء ١٨٠ مشروعا شملت خمسة انشطة اقتصادية يأتي في مقدمتها الصناعة ١٢٩ مشروعا ، والخدمات ٢٩ مشروعا ، والزراعة والأسماك ١٣ مشروعا ، والسياحة ٩ مشاريع ، وتوزعت هذه المشاريع على اربعة عشرة محافظة يأتي في مقدمتها صنعاء وتعز وعدن ، فالحديدة وحضرموت ، وتقدر التكاليف الاجمالية لهذه المشاريع

بحوالي ٢٢ مليار ريال ، الى جانب ذلك ، فان فروع الهيئة في محافظات عدن وحضرموت والحديدة اصدرت تصاريح استثمارية أخرى ، وذلك في اطار نهج تقليص المركزية الذي تتبعه الهيئة .

– في اطار توجهها لتسهيل وتبسيط اجراءات التصريح للمشاريع الاستثمارية ، حصرت الهيئة العامة للاستثمار طلباتها من المستثمر بتقديم طلب الاستثمار على استمارة معدة لهذا الغرض ، ولم يعد مطلوبا من المستثمر تقديم دراسة جدوى أو اثبات رأس المال أو أية امور مشابهة مما كان يطلب سابقا ، وتتولى الهيئة بالنيابة عن المستثمر اجراء الاتصالات اللازمة للمشروع مع الجهات الحكومية الأخرى .

– تم خلال العام استكمال اعداد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٢ ، وبشكل موسع يحد الى قدر كبير من الاجتهادات الفردية واساليب التطويل والتعقيد في المعاملة ، ويوضح جميع الخطوات والاجراءات بشفافية ووضوح كامل لجميع الأطراف . ومن المتوقع ان تدخل هذه اللائحة حيز التنفيذ في اوائل العام القادم ١٩٩٣ .

وفي مجال التجارة :

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٦/٧ على اتفاقية تبادل سلعي بين الاتحاد التعاوني الزراعي وجمعية زراعية يمنية ، وشركة اردنية خاصة ، يتم بموجبها تصدير ٥٠٠ طن من الموز اليمني عبر الشركة الاردنية التي ستقوم بالمقابل بتزويد الجمعية التعاونية اليمنية بمقدار ٣٠٠٠ طن سماد يوريا .

– أقيمت في صنعاء عدة معارض تجارية أهمها : معرض المنتجات الأميركية الذي تضمن كاتالوجات لمنتجات اكثر من مئة شركة اميركية ، ونماذج لمعدات زراعية ، وأجهزة كمبيوترات ، واجهزة طبية ومعدات اخرى ، واعلن في المعرض بأنه سيتم فتح خط بحري لنقل البضائع بين اليمن واميركا شهريا ، وذلك بهدف تخفيض اجور النقل وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين ، كذلك اقيم خلال الفترة من ٨/٢٥ – ١٩٩٢/٩/٣ المعرض الأول للمنتجات الايرانية .

وقائع واحداث اخرى :

– وصل الى صنعاء عدد من الشخصيات والوفود في مهام تتعلق بمختلف النواحي الاقتصادية والاستثمارية من أهمها : وفد من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للاطلاع على الاوضاع الاقتصادية والتعريف والترويج لنشاط المؤسسة في المجال التجاري والاستثماري ، ووفد اقتصادي فلسطيني برئاسة رئيس المجلس الصناعي في فلسطين المحتلة لبحث وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين اليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبعثة تجارية بريطانية ، هي الأولى منذ قيام دولة الوحدة ، لتعزيز العلاقات التجارية ومتابعة التطورات الاقتصادية والاستثمارية.

– شاركت الجمهورية اليمنية في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات العربية والدولية أهمها : الدورة الاعتيادية السادسة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في أبوظبي مطلع شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٢ ، والاجتماعات السنوية لمجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين ، والاجتماع السنوي السابع عشر لمجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية في طهران .

– عقدت في صنعاء المباحثات الرسمية مع كوبا وتناولت سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي في المجال الصحي والثروة السمكية .

– عقدت في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٥/٦ المباحثات الرسمية مع ولاية البرتا الكندية وتناولت سبل تعزيز علاقات التعاون في مجال الاستثمار والاتصالات والنفط والثروات المعدنية .

- عقدت في صنعاء المباحثات الرسمية مع الجمهورية الشيكية والسلوفاكية وتناولت سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وبحث مشروع الاتفاقية التجارية التي ستوقع في وقت لاحق .

- اقر مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٩ تشكيل اللجنة العليا واللجان الفنية والمساعدة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت المقرر تنفيذه في عام ١٩٩٤ ، كأول تعداد بعد قيام دولة الوحدة .

- تم الاتفاق خلال شهر شباط / فبراير ١٩٩٢ بين اللجنة المنبثقة عن المودعين في بنك الاعتماد والتجارة والبنك المركزي اليمني على اعادة تنظيم بنك الاعتماد والتجارة باسم جديد ، يساهم فيه كبار المؤسسين من المودعين بحوالي ٢٠٪ ويترك للاكتتاب العام نسبة ٣٠٪ تقريبا ، وتطرح النسبة الباقية لمن يرغب من بقية المودعين ، على ان تكون المساهمة اختيارية ، وان تضمن الادارة الجديدة اعادة حقوق المودعين كاملة بنسبة ١٠٠٪ وعلى مراحل ، وكان البنك المركزي قد تفادى تصفية البنك ولم يأخذ بخيار بيعه ايضا ، وتولى توزيع الودائع على دفعات ، وقد تم توزيع جزء كبير منها على دفعتين قبل التوصل الى هذا الاتفاق .

- دشنت الخطوط الجوية اليمنية في مطلع شهر شباط / فبراير ١٩٩٢ خطا جديدا يربط صنعاء بمدينة دبي بواقع رحلتين في الأسبوع .

- شاركت الجمهورية اليمنية باعمال الاجتماع السابع المنعقد في البحرين للجنة الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية الفنية لمشروع الربط الكهربائي بين دول المشرق العربي التي يمولها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

- عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٤-٢٨/١٠/١٩٩٢ الندوة الدولية للاسكان منخفض التكلفة والتي نظمتها وزارة الاسكان بالتعاون مع منظمة «الأسكوا» والبنك الاسلامي للتنمية .

- نظم معهد العالم العربي في باريس بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٦ ندوة مائدة مستديرة عن اليمن تناولت جوانب الوحدة والديمقراطية والتنمية الاقتصادية شارك فيها عدد من الباحثين والمختصين اليمنيين والفرنسيين .

أحداث سياسية :

- شاركت الجمهورية اليمنية في اعمال القمة العاشرة لدول عدم الانحياز في جاكرتا .

- زار صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ رئيس وزراء جمهورية جيبوتي لبحث القضايا التي تهم البلدين الشقيقين وتطورات الأوضاع في جيبوتي ومنطقة القرن الأفريقي .

- نظرا لمتطلبات المصلحة الوطنية العليا وتنفيذا لما تضمنه برنامج البناء الوطني للاصلاح السياسي والاقتصادي حول احتواء وانهاء موروثات الخلافات السياسية التي نشأت في عهد التشطير ، صدرت قرارات بالعفو عن العقوبات المحكوم بها على بعض المحكومين قبل قيام الوحدة ، وفي مقدمتهم على ناصر محمد الرئيس السابق لما كان يعرف بالشطر الجنوبي .

- وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٤ على بيان مشترك بشأن اقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية لاتفيا وذلك على مستوى السفراء غير المقيمين .

- وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٦ على بروتوكول بشأن اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع جمهورية اذربيجان .

- قررت الحكومة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٣ سحب السفير اليمني من بلجراد احتجاجا على الحرب التي يتعرض لها المسلمون من ابناء البوسنة والهرسك من قبل القوات الصربية .

– مع استمرار تدهور الأوضاع في الصومال بسبب الحرب الاهلية برزت مشكلة اللاجئين الصوماليين ، لتضيف عبئا جديدا بجانب مشكلة المغتربين اليمنيين العائدين من جراء ازمة الخليج في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية تمر بها البلاد .

– توالى وصول اللاجئين من الصومال خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، وعملت السلطات اليمنية بالتعاون مع الهيئات الدولية على استقبالهم ورعايتهم . وعلى صعيد آخر رحبت الحكومة اليمنية بقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ الصادر في ١٩٩٢/١٢/٣ ، بشأن ارسال قوة عسكرية تساعد على اغاثة شعب الصومال وتخفيض معاناته ، كما ابدت استعدادها للتعاون والاسهام مع الجهد الدولي في اطار الأمم المتحدة وفي حدود امكانياتها .

– وصل الى صنعاء في ١٩٩٢/٦/٢٧ رئيس جمهورية المانيا الاتحادية في زيارة رسمية للبلاد .

– بدأت في جنيف بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠ المباحثات الحدودية اليمنية السعودية ، وتواصلت اجتماعاتها في الرياض وصنعاء في دورات لاحقة خلال العام .

– وصل الى صنعاء في ١٩٩٢/٨/٢٥ نائب رئيس وزراء كوريا الجنوبية في زيارة رسمية لتعزيز التعاون القائم بين البلدين والتعرف عن كثب على مسيرة الوحدة اليمنية .

– تم في النصف الثاني من شهر آب / اغسطس ١٩٩٢ تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بمشاركة عدد من الأحزاب للقيام بالاعداد لأول انتخابات نيابية في تاريخ الجمهورية اليمنية ، وطبقا لاتفاقيات الوحدة كان المفترض اجراء الانتخابات قبل ١٩٩٢/١١/٢٢ ، أي قبل نهاية الفترة الانتقالية ، ولكن لدواعي استكمال مهام التحضير والاعداد للانتخابات بما يكفل توسيع المشاركة وتعزيز الوفاق الوطني ، تم التوصل الى أن يكون موعد اجراء الانتخابات في ١٩٩٣/٤/٢٧ ، وقد باشرت اللجنة اعمالها ، وتوصلت بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٢ الى اعلان الدوائر الانتخابية في عموم محافظات الجمهورية وعددها ٣٠١ دائرة .

– وقع في صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١ على اتفاقية الحدود اليمنية العمانية . وتم في مسقط بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ التوقيع على وثائق تصديق حكومتي الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان على الاتفاقية . وتشكل هذه الاتفاقية ، التي حظيت بمباركة العديد من الدول العربية والأجنبية ، نقلة كبيرة في العلاقات بين البلدين ستنعكس في تطوير مختلف مجالات التعاون بين الحكومتين والشعبين الشقيقين .

– أصدر مجلس الرئاسة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٤ بياناً سياسياً باعلان دستوري يعمل به اعتبارا من ١٩٩٢/١١/٢٢ ، أي بعد التاريخ المحدد لانتهاء الفترة الانتقالية ، يقضي على أن تستمر المؤسسات الدستورية القائمة ممثلة في مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء وجميع هيئات الدولة الأخرى لممارسة مهامها وصلاحياتها طبقا لاحكام دستور الجمهورية اليمنية ، وذلك حتى انتهاء الانتخابات العامة لمجلس النواب المقرر اجراؤها في ١٩٩٣/٤/٢٧ وقيام المؤسسات الدستورية الجديدة .

– اتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد بتاريخ ١٩٩٢/١٢/١٣ عددا من القرارات تتعلق بتسعير وتثبيت اسعار مجموعة من المواد والسلع الأساسية كالقمح والدقيق والأرز والأدوية الأساسية ، تحسين وضع مرتبات وأجور موظفي الدولة والقطاعين العام والمختلط ، ودعم استقرار العملة الوطنية ، وزيادة الموارد وخفض النفقات الحكومية ، والتشديد على أهمية مكافحة التهريب . وجرى تأكيد هذه القرارات واعلانها عبر قرارات الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء الصادرة في ١٩٩٢/١٢/١٥ .

– شهدت اواخر عام ١٩٩٢ عودة الوفاق والحيوية في علاقات الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) وقد اثر هذا على تحسين واستقرار الأحوال الأمنية التي تعرضت لبعض الهزات جراء الانفجارات واعمال العنف في صنعاء وعدن ، والتي نفذتها عناصر معادية لمسيرة الوحدة واستقرار اليمن حسب

ما توصلت اليه الاجهزة المختصة .

– وصل الى صنعاء في ١٩٩٢/١٢/٩ وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية لبحث العلاقات الثنائية وسبل تطويرها وتطورات الأوضاع في المنطقة .

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم التوقيع على اتفاقياتها (بعضها بالأحرف الأولى) خلال عام ١٩٩٢ .

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولاً : مؤسسات التمويل العربية :				
–	–	–	–	–
ثانيا : مؤسسات التمويل الأخرى :				
الحكومة اليابانية	١٩٩٢/١/٢٢	٤,٥مليون	دولار امريكي	مشاريع مياه الشرب .
الحكومة اليابانية	١٩٩٢/٦/٥	٣,٩مليون	دولار امريكي	منحة للزراعة
الحكومة اليابانية	١٩٩٢/٧/١٦	٣,٦مليون	دولار امريكي	تخفيف اعباء الديون
الحكومة اليابانية	١٩٩٢/٧/١٦	٤,١مليون	دولار امريكي	دعم مشاريع المياه
الحكومة اليابانية	١٩٩٢/١٢/١٩	٨,٣مليون	دولار امريكي	منحة لتشييد الطرق
الحكومة الالمانية	١٩٩٢/٦/٩	٣٣,٥مليون	مارك الماني	مشاريع المياه والمجاري .
الحكومة الالمانية	١٩٩٢/٢/١٤	٣١,٠مليون	مارك الماني	مشاريع المياه والمجاري .
الحكومة الالمانية	١٩٩٢/١١/١٩	٢٦,٠مليون	مارك الماني	كهرباء ومياه وصحة .
الحكومة الالمانية	١٩٩٢/١١/٢٧	٦٥,٠مليون	مارك الماني	منحة لتمويل مشاريع انمائية .
الحكومة الامريكية		٣٠,٠٠مليون	دولار امريكي	شراء قمح ودقيق امريكي .
الحكومة الامريكية	١٩٩٢/٣/١٢	٠,٧٦٥مليون	دولار امريكي	دراسة جدوى لمحطة توليد الطاقة الكهربائية
المملكة المتحدة	١٩٩٢/٥/٢٨	٤,٦٥مليون	جنيه استرليني	شراء محاريب زراعية
الحكومة الفرنسية	١٩٩٢/٥/١٢	١٢,٠٠مليون	دولار امريكي	توسيع ورش مؤسسة النقل البري
الحكومة الفرنسية	١٩٩٢/١٠/٢٨	٧٠,٠٠مليون	فرنك فرنسي	منحة لتنمية الاتصال والنقل والاسماك
الحكومة الهولندية	١٩٩٢/٨/٨	١٤,٥مليون	جلدر هولندي	مشروع تقييم مصادر المياه
الحكومة الهولندية	١٩٩٢/٨/١٢	٦,٥٣مليون	جلدر هولندي	تنمية الوعي البيئي
الحكومة الهولندية	١٩٩٢/٩/١٥	٧,٥٤مليون	جلدر هولندي	منحة للتدريب في القطاع الزراعي

الجهة المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
حكومة الصين الشعبية	١٩٩٢/١٠/٧	٥٠,٠٠مليون	يوان صيني	مشاريع التعاون الاقتصادي والفني
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٢/٤/١٩	٣٢,٨١مليون	دولار امريكي	مشروع الحفاظ على المياه والأرض
هيئة التنمية الدولية	١٩٩٢/٤/٢٥	٢٠,٠٠مليون	دولار امريكي	التعليم الاساسي
منظمة الفاو	١٩٩٢/١٠/١٧	٠,٢٠٠مليون	دولار امريكي	تحسين انتاج البن .
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٩٢/١٠/٢٥	٠,٦٢٠مليون	دولار امريكي	التخطيط الاذاعي والتليفزيوني .
برنامج الغذاء العالمي	١٩٩٢/١٢/٢٠	١٣,٤مليون	دولار امريكي	منحة لتنمية المجتمعات الريفية .

٤٠٢١ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠٤٠٢١ مجالات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتوفر في اطار القطاعات المنصوص عليها في قانون الاستثمار الفرص الاستثمارية التالية ، التي اصدرت الهيئة العامة للاستثمار من خلال قطاع الترويج قائمة بها :

أولاً : في المجال الزراعي والسمكي :

- تربية المواشي (ابقار واغنام) .
- صيد وتسويق الأسماك واقامة محميات وتربية الاسماك .
- انتاج الألبان الطازجة ومشتقاتها .
- انتاج امهات الدواجن .
- انتاج الفواكه بانواعها .
- استصلاح وزراعة الأراضي البور .
- انتاج وتكرير السكر .
- تطوير زراعة البن .
- زراعة القطن .
- اقامة مراكز تجميع الجلود وتجهيزها للاغراض الصناعية .

ثانياً : في المجال الصناعي :

١ – صناعة تخدم المجال الزراعي :

– تجميع الالات والمعدات الزراعية .
– انتاج البيوت المحمية .
– انتاج السماد .
– انشاء صوامع الغلال .
– انشاء مراكز تبريد .
– انتاج مستلزمات الري بالتنقيط والرش .
– انشاء محالب آلية .

٢ – صناعات غذائية :

– انتاج النشاء والجلوكوز من البطاطس .
– انتاج خام زيت الطعام للصناعة .
– انتاج المربى .
– صناعة تعليب الأسماك (تجفيف تمليح) .
– تعبئة مواد غذائية متنوعة .
– صناعة تعبئة الطماطم .

٣ – صناعات نسيجية وجلدية :

– انتاج الملابس الجاهزة : رجالي ، نسائي ، اطفال .
– انتاج الملابس الرياضية .
– انتاج الاقمشة والملايات والستائر والمناشف .
– انتاج الأحذية الجلدية : رجالي ، نسائي ، اطفال .
– انتاج المظلات الشمسية .
– انتاج شباك الصيد .
– انتاج السجاد .
– انتاج الأحذية الرياضية .

٤ – صناعات تخدم قطاع البناء :

– انتاج معدات التشييد والبناء .
– انتاج قوالب الطوب ومكابس وجلايات البلاط .
– انتاج القضبان والأسياخ الحديدية .
– انتاج الرخام والجرانيت .
– انتاج الأدوات الصحية (خلاطات ، وحنفيات ... الخ) .
– انتاج المباني الحديدية المسبقة الصنع .
– صناعة الأسمنت .

- صناعة اسلاك الكهرباء .
- انتاج المغالق والاقفال .
- انتاج الوصلات الجانبية للنوافذ والأبواب .
- انتاج رفوف المعارض والمحلات التجارية .

٥ - صناعات كيماوية وبلاستيكية :

- انتاج الشحوم والزيوت الصناعية .
- انتاج المنظفات الكيماوية للاجهزة الالكترونية .
- انتاج البويات والاحبار .
- انتاج افلام التصوير بأشعة (أكس) .
- انتاج اطارات النظارات .
- انتاج مساحات زجاج السيارات .
- انتاج الاطارات .

٦ - صناعات زجاجية وورقية واخرى :

- انتاج العبوات والاوانى الزجاجية .
- انتاج العدسات الطبية .
- انتاج الأدوات الطبية .
- انتاج مستلزمات الصنفره والصقل .
- انتاج خام الورق .
- انتاج ورق الصحف .
- انتاج اجهزة الوقاية من الحرائق .

٧ - صناعات تجميعية :

- تجميع المحولات الكهربائية .
- تجميع الرافعات الشوكية .
- تجميع عدادات المياه والكهرباء .
- تجميع الخلاطات والمراوح والمكيفات المنزلية .
- تجميع الدراجات الهوائية .
- اعادة تصنيع الورق المستخدم .
- اعادة تجميع هياكل السيارات .
- تجميع اجهزة التليفونات .
- اعادة تنقية الزيوت المستخدمة .
- صناعة قطع غيار السيارات والمعدات .

ثالثا : في المجال الخدمي والسياحي :

- المستشفيات والمنتجعات الصحية .
- استخدام المياه المعدنية للعلاج .

- محطات توليد الكهرباء .
- حفر الابار وتقديم خدمات توصيلها للمواطنين .
- اقامة مشروعات المجاري .
- اقامة اندية اليخوت .
- اقامة مراكز التدريب المهني .
- اقامة مراكز تعليم الكمبيوتر .
- اقامة فنادق مختلفة .
- اقامة قرى سياحية .
- اقامة منتجعات سياحية .

٢٠٤٠٢١ المشروعات المعروضة للاستثمار :

لم تتوفر معلومات بشأنها .

٥٠٢١ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها أو يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :-

عدد المشروعات	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	مجموع رؤوس الأموال (الف ريال يمني)	جنسيات الشركاء العرب	قيمة مساهمتهم (ألف ريال يمني)
٩	صناعة زراعة خدمات	١٩٩٢	٧٩٥٠٠٠	قطريون	٣٦٠٠٠٠
				عراقيون	١١٢٠٠٠
				سعوديون	١٠١٠٠٠
				اردنيون	٣١٠٠٠
				لبنانيون	٣٠٠٠٠
				سوريون	١٠٠٠٠
				اماراتيون	٥٠٠٠

صـدرت عـن المؤسســة

- مجلد تشريعات الاستثمار في الدول العربية
- دليل المستثمر في الدول العربية
- الدراسات القطرية
- الأسواق المالية العربية
- الأدلة القانونية
- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية
- نشرة ضمان الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION